



هذا

كتاب التحاف

الابصار والبصائر

بتدوين كتاب الاشياء

والنظائر مؤلفه المصمم المفاضل

محاري رب الفضائل العلامة الشيخ محمد أبو

الفتح الجنيني مفتي الثغر السكندري

بلغه الله ما يشاء

من التمجيع وعفى عنه

آمين يا رب

العالمين



* فهرست كتاب تحاف الابصار والبصائر بتبويب كتاب الاشياء والنظائر *

٣	كتاب الطهارة
٢١	كتاب الصلاة
٥٤	كتاب الزكاة
٦٣	كتاب الصوم
٧٢	كتاب الحج
٨٣	كتاب النكاح أي الرضاع والنسب
١١٠	كتاب الطلاق والرضاع والحضانة والفسب والمنفعة
١٤١	كتاب العتاق وتوابعه من الولاء وغيره
١٦١	كتاب الايمان والندور
١٧٤	كتاب التعزير والمردود والسرقة
١٨٦	كتاب السير
١٩٨	كتاب اللقط واللقطة والابق والمفقود
٢٠١	كتاب الشريعة
٢٠٤	كتاب الوقف
٢٤٣	كتاب اليسوع
٢٧٧	كتاب الكفالة والمحوالة
٢٨٦	كتاب القضاء والشهادات والدعوى
٣٤٠	كتاب الوكالة
٣٥٣	كتاب الاقرار
٣٦٩	كتاب الصلح
٣٧٤	كتاب المضاربة
٣٧٧	كتاب الهبة
٣٨٣	كتاب المداينات
٣٩٥	كتاب الاحارات
٤١٤	كتاب الامانات

مصحف

- ٤٢٤ كتاب الحجر والمآذن
 ٤٣٢ كتاب الشفاعة
 ٤٣٥ كتاب القسمة
 ٤٣٧ كتاب المزارعة والمساقاة
 ٤٣٨ كتاب احياء الموات والشرب
 ٤٤٠ كتاب الاكراه
 ٤٤٢ كتاب الغصب
 ٤٥٥ كتاب الصيد والذبايح والاضحية
 ٤٦١ كتاب المحطرو والاباحه و فيه وصية الامام لابي يوسف
 ٤٨٦ كتاب الرهن
 ٤٩٢ كتاب الجنائيات
 ٥٠٩ كتاب الوصايا
 ٥٣٠ كتاب الفرائض

* تمت الفهرست بحمد الله وعونه *



هــذا

كتاب تحاف

الابصار والبصائر

بتبويب كتاب الاشياء

والنظائر مؤلفه المصمم المفاضل

بحارى رب الفضائل العلامة الشيخ محمد أبو

الفتح الحنفى مفتى الثغر السكندري

بلغه الله ما يشاء

من التمجيع وعفى عنه

آمين يا رب

العالمين

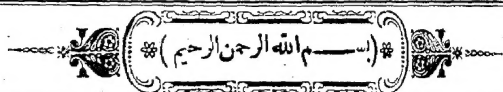


﴿وما توفيقى الا بالله العلى العظيم﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الفضل العجم * الهادى من يشاء الى صراط مستقيم * والصلاة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد صاحب الدين القويم * وعلى آله وأصحابه أولى
الفضل والتعظيم * (أما بعد) فيقول المرتضى لطافه الخفى * محمد
ابو الفتح الخفى * لما كان كتاب الاشياء والسنن * تأليف العلامة الشيخ زين
نصير ذى المفاتيح * مشتملا على الحزم الغفير من المسائل * ومحتوا على ما لم يتوعد عليه
غيره من كتب الافاضل * الا انه بسببه على هذا المنوال * الذى لم يوجد له سابقة
مثال * عسر على مثلى الوقوف على ما حواه من الفوائد * وما اشقل عليه من يدبغ
الفرائد * سيما عند الحاجة اليها * والاضطرار الى العثور عليها * وذلك لتفرقها
فى الصوابط والقواعد * وغيرها مما عناه من جيل العوايد * أردت جمعها فى

الفن الثاني * والمحاقها بأوابها بديعة الشكل والمعاني * ليسهل الوقوف
 عليها الشكل طالب * ويكثر الانتفاع بهما الشكل راغب * وقد أضفت الى ذلك
 تكملة العلامة الشيخ عمر بن نجيم للفن السادس فن الفروق الفن السابق تكثيرا
 للقائدة وتعميما للغرض المقصود السابق * وزدت من حواشها وغيرها قليلا من
 التوضيحات * ونزمت التصويبات * وبويت ما لم يوجب له المؤلف من المهمات
 * كما نزعرة المسافة والشرب واحيا الموات * وقد يكون للسؤال مناسبة بياين
 فأكثر من ذلك فأنتهيا في كل منها المناسبة ما هنا لك * واجيا منه تعالى العفو والعافية
 والرحمة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول * وسيمتة الخفاف الابصار
 والبصائر بتدوين كتاب الاشياء والتظاير * والله تعالى أسأل وبنييه المصطفى
 الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل * ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وان
 يديم النفع به انه جواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



﴿قال صاحب الاشياء﴾

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام
 والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة
 على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتجزئ خطاب المكلف بضيق الوقت
 (وشروط) صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع
 الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما يتقصه في حق
 غير المذكور بذلك (المطهرات للنجاسة خمسة عشر) السابغ الطاهر القابل
 وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس وممع الصقييل ونخت الخشب
 وفرك المعنى من الثوب وممع الحاجم بالخرق المبتلة بالماء والنار وانقلاب العين
 واللباغاة والتعور في الفارة اذا ماتت في السمن والذكاة من الابل في الحبل ونزع
 البرد وخول الماء من جانب ونحوه من الاثر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل
 (وذكر بعضهم) ان فهمة الملى من المطهرات فلو نجس برقة قسم طهر وفي التحقيق
 لا يطهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت (الثوب)

يعبر بالفرقة من المني الا في مسئلة ان يكون الثوب جديداً او امين عقب بول
لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح السكندر (الابوال) كاهانجبة الاول الخفاش فانه
ماهر واختلف التحكي في بول المرة (ومرارة) كل شئ كبوله (وجرة) البعير كسرقينه
(الدماء) كاهانجبة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي
في العروق والباقي في السكبد والطحال ودم قلب الشاة والمسل من بدن
الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة
(الحجزة) نجس الاخر طهر ما كؤل وغير ما كؤل على أحد القواين وخبر الفسارة
على احدى الر واثنين (الحجزة) المنفصل من المحي كميته كالاذن المقطوعة والسنان
الساقطة الا في حق صاحبها فطاهر وان كثر (ما لم يصر) اذا نجس فلا بد من
التجفيف الا في البدن فتوالي الغسلات بقوم مقامه (يشترط) في الاستنجاء ازالة
الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه
غافلون (توضاً) من ما نجس وهناك من يعلمه بفرض عليه الاعلام (رأى) في ثوب
غيره نجاسة مائة ان غاب على ظنه انه لو أخبره ازالها أخبره والا فلا (المرة) اذا
انتنت لا تنجس كذا في القنية (والطعام) اذا تعبر واشتد تغيره نجس وحرم واثنين
والزيت والسمن اذا انتنت لا يحرم أكله انتهى وقد قلنا في المحظر (ثم قال)
الدجاجة اذا زبحت ونفث ريشها أو لقيت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجساً
وصارت نجسة بحيث لا طريق لها أكلها الا ان تعمل المرة اليها فتأكلها والله تعالى
أعلم

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الطهارة (قال المؤلف)
الفن الاول في القواعد الكلية (الاولى) لاثواب الابالنية مخرج بها المشايخ
في مواضع في الفقه أو ما في الوضوء سواء قلنا انها شرط للصحة كما في الصلاة والزكاة
والصوم والحج أو لا كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحد بثانغ الأعمال
بالتيات انه من باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الأعمال بدونها
فقدروا مضافاً أي حكم الأعمال وهو نوعان أخرى وهو الثواب واستحقاق العقاب
ودنيوى وهو الصحة والفساد وقد أربد الأخرى بالاجماع للإجماع على انه
لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتفى الاشتراك بكون مراد المال انه مشترك ولا عموم له
اولاً تندفع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الاشتراك الثاني أوجه لأن

الاول لا يسلمه المحصم لانه قائل بعوم المشترك فحينئذ لا يدل على اشتراطها في
 الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا (وفي بعض الكتب) ان الوضوء الذي ليس
 بمنوي ليس بما موزبه ولكنه مفتاح الصلاة وانما اشترطت النية في العبادات
 بالاجماع او بابه وما امروا الا بالعباد والمخلصين له الذين والاول اوجهه لان
 العبادة فيها معنى التوحيد بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
 والغسل ومع المحضين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان
 والاول في الصحة (واما اشتراطها) للتميم فلذلك لانه عليه السلام (واما غسل
 الميت) فقالوا لا يشترط لصحة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط
 الفرض عن ذمة المكافين (وتفرغ عليه) ان الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
 يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو
 فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير (واما في العبادات) كلها فهي
 شرط لصحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها انتهى (ثم قال) بعد ذلك واما قراءة القرآن
 قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بقصد الفوز والنجاة والمحاض قراءة
 ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قوله لو قرأ
 بقصد الذكر لا تطل صلاته واجنب ساعتها في شرح الكتبان في محله فلا يتغير بعزيمته
 انتهى (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوي مانصه)
 وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين المحدث والمجنبة حتى لو تيمم المجنب يريد به الوضوء
 حاز خلافا للخصاص لكونه يقع فيهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلاة المفروضة
 قالوا وليس يصح لان المحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة حاز ان يؤدى به ما شاء
 لان الشرط اعم وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر حاز له ان يصلى به غيره
 انتهى (ثم قال بعد ذلك آخر بحث تعيين المنوي في ضابطها فيما اذا عين وأخطأ مانصه)
 واما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء
 والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة (واعترض) الشارح
 الرباعي على الكفر في قوله ونيته بها على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا
 على القدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة
 من العبادة ارفع المحدث وعند البعض نية الطهارة تكفي (واما في التيمم)
 فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة

الظهر قالوا أو تيمم لدخول المسجد أو الأذان أو الإقامة لا يؤدي به الصلاة لأنها ليست بعبادة مقصودة وانما هي تبع غيرها (وفي التيمم) لقراءة القرآن رواه ابن فهد العسامة لا يجوز كافي الحسانية وهو محمول على ما إذا كان محدثاً أما إذا كان جنباً فقيم لها جازله ان يصلي به كافي البدائع وقد أوقفناه في شرح الكنتز انتهى (ثم قال) في الرابع في صفة المنوى من الغرضه والنساقلة اشتراط النية فيه ما وأما التيمم فلا يشترط له نية الفرضية لانه من الوسائل (وقدمنا) ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط له نية الفرضية لقولهم انه يراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) فان كان في الوسائل فان الشكل صحيح (قالوا) لو أغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع جنباً به ارتفعت جنباً به وحصل له ثواب غسل الجمعة انتهى (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عند غسل اليدين الى الرسفين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الموضع على الصعيد انتهى ثم قال وأما نية التقرب للصيرة وورد الماء مسة فلا فوقها عند الاعتراف انتهى (ثم قال العاشر في شروط النية) الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكنتز وغيره فلما تيمم كافر لا وضوءه لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله وإذا أسلم بعدهما صلى بهما (ليكن قالوا) اذا انقطع دم السكينة لا قل من عشرة حل وطأها عجربد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست من أهله وان صح منها ولحقة طهارة الكافر قبل اسلامه انتهى (فائدة) قال في المنتظم قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعله يهتدى ولا يمس المحضف وان اغتسل تممس فلا بأس به انتهى ثم قال (الثاني) التيمم الى ان قال وينقض وضوء السكر ان لم يدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كافي شرح منظومة ابن وهبان انتهى (ثم قال بعد ذلك في الفروع مانصه) ومنها الوقر المجنب قرأنا فان قصد التلاوة وحرم وان قصد الذكر فلا انتهى (ثم قال تكمل في النية في النية) قال في تيمم القنية مريض بجمعه غيره فالنية على المريض دون التيمم اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة) البقن لا يزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً اذا وجد

أحدكم بطئه شيئاً فاشكل عليه اخرج منه مئاًم لا فلا يخرج من المسجد حتى
يجمع صوتاً أو يجرد بها (وفي فتح القدير) من باب الانحسار ما يوضحه افسوق
عبارته بقاها قوله تطهير النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما إذا لم يتمكن من
الازالة فالحفاة خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قبل الواجب غسل
طرف منه فان غسله بغير أو بالتحريم طهره وذكر الوجهين أن لا أثر للتحريم وهو ان
يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقوع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون
المغسول محلاً فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أورده الاسيحياني في شرح الجامع
الكبير قال وسعدت الامام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بقوله وبقية على مسيلة
في السبيل الكبير هي اذا فتننا حصناً وفهم ذمى لا يعرف لا يجوز قبلهم لقيام المنافع
يتعين فلو قتل البعض أو اخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام المحرم كذا هنا
(وفي الخلاصة) بعد ما ذكر مجرد اذن التعليل فلو صلى معه صلات ثم ظهرت
النجاسة في طرف آخر تجب إعادة ما صلى انتهى (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة
لا يدرى مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتمال وذلك التعليل مشكل عندي
فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد التيقن بنجاسته قبل وحاصله انه
شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والتحقيق ان ثبوت
الشك في كون الطرف المغسول والرجل الخارج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم
يوجب البتة الشك في طهر الباقي وباحة دم الباقيين ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً
ارتفع اليقين عن نجسده ومعه وميته واذا صار مشكوكاً في نجاسته حازت الصلاة
معه الا ان هذا ان صح لم يبق لكاهتهم المجمع عليها أعنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
معنى فانه حيث لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين لنتصور ثبوت شك
فيه لا يرتفع بحكم ذلك اليقين فعن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرتفع حكم
اليقين وعلى هذا التفسير يخص الاشكال في الحكم لا الدليل فقول وان ثبت
الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته
وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لا الشك الطاري لا يرتفع حكم
اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل
الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله تعالى أعلم (وتظهيره قولهم) القسمة
من المظهرات بمعنى لو نجس بعض البرغم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو

المتنجس أولا (قلت) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولهم الاصل بقا ما كان
 على ما كان (ويتفرع عليهم مسائل) منها من يتيقن في الطهارة وشك في الحدث
 فهو متطهر (أو يتيقن في الحدث) وشك في الطهارة فهو محدث كافي المراجعة
 وغيرها (لكن ذكر عن محمد) انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك
 هل خرج منه شيء أولا كان محدثا (وان جلس) للوضوء ومعه ما تم شك هل ترضا
 أولا كان متوضئا عملا بالغالب فيهما (وفي خزائن الاكل) استيقن بالتيمم وشك
 في الحدث فهو على تيممه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم أخذ باليقين كما
 في الوضوء (ولو يتيقن الطهارة والحدث) وشك في السابق فهو متطهر (وفي البرازية)
 يعلم انه لم يغسل عضو الا كنهه لا يعلمه بعينه غسل رجله اليسرى لانه أخر العمل (رأى
 البلية بعد الوضوء) سائلان ذكره بعيدان كان يعرض كثيرا ولا يعلم ان يبول
 أو ما فلا يلتفت اليه وينفض فرجه وازار به بالساقط والوسوسة (واذا بعد عهده
 عن الوضوء وعلم انه يبول لا تنفعه الحيلة انتهى) ثم قال) شك في وجود المتنجس
 فالاصل بقاء الطهارة ولذا قال محمد حوض يلا منه الصغار والعبيد باليدي
 الدنسة والخبرار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم ان به نجاسة ولذا اقتضوا طهارة طين
 الطرقات (وفي الملتصقة) فارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجر لا يقضي بفساد
 الحجر بالشك (وفي خزائن الاكل) رأى في ثوبه قدرا وقد صلى فيه ولا يدري متى
 اصابه فانه بعيد هاهنا من آخر حدث أحدثه والماني من آخر رقدته انتهى يعني
 احتياطا وعملا بانطاهر انتهى (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله
 والمراد به غالب الظن ما نصه) وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح أولا وهل
 أحدث أولا وهل اصاب النجاسة ثوبه أولا أو سمع رأسه أولا استقبل ان كان أول
 مرة والا فلا انتهى ثم قال شك في الخارج امنى أو مذى وكان في النوم فان تذكر
 احتلاما وجب الغسل اتفاقا والاحتياط عند أبي يوسف عملا بالاحل وهو المذى
 ووجب عندهما احتياطا كقولهما بالانقضض بالمباشرة الفاحشة وكذا ول الامام
 في العساة الممتدة اذا وجدت في البئر ولم يدركني وقعت انتهى (وقال قاعدة الاصل
 اضافة الحادث الى أقرب أوقاته) متها ما قد مناه فيما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد صلى
 فيه ولا يدري متى اصابته بعيد هاهنا من آخر حدث أحدثه والماني من آخر رقدته
 ويلزمه الغسل في الثاني عند أبي حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع

بعد من آخر ما احتلم وقبل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما رصف
 (ولو نقي جبة) فوجد فيها فأرة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فإن لم يكن لها ثقب
 بعيد الصلة لا منذ يوم وضع القطن فيها وإن كان فيها ثقب بعيدا منذ ثلاثة أيام
 وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فكما نجاسة البثور إذا وجدت فيها فأرة ميتة من
 وقت العلم بها من غير إعادة شيء لأن وقوعها حادث فيضاف إلى أقرب أوقاته
 وخالف الإمام الأعظم فاستحسن إعادة صلاة ثلاثة أيام إن كانت متفتحة
 أو متسحفة ولا مذموم وإليه عملنا بسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كما تجروح
 إذا لمزل صاحب فراش حتى مان بحال به على المجرح اهـ (ثم قال في غائبة
 فيها فوائدي في تلك القاعدة) أعني اليقين لا يزول بالشك الفائدة الأولى يستثنى
 منها مسائل (الأولى) المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو
 الصحيح (الثانية) لو وجد بلل ولا يدري أم مذي قدمنا استحباب الغسل مع
 وجود الشك (الثالثة) إذا وجد فأرة ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توضع
 منها قدمنا وجوب إعادة عليه مفصلا مع الشك (الرابعة) قدمنا أنه لو شك هل
 كبير لا افتتاح أولا أو أحدث أولا أو مسعر رأسه أولا وكان أول ما عرض له استقبل
 (الخامسة) أصاب ثوبه نجاسة ولا يدري أي موضع أصابته غسل الكل على
 ما قدمناه عن الظاهر بجمع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لو أكلت
 الهرة فأرة قالوا ان شربت على فورها الماء ينجس كشارب الحجر إذا شرب الماء
 على فوره ولو مكث ساعة ثم شرب لا يتنجس عند أبي حنيفة لاحتمال غسلها
 فيها ما بها وعند محمد بن يعقوب بناء على أصله من أنها لا تزول إلا بالماء المطلق
 كالخكبية اهـ (ثم قال وهن مسائل تحتاج إلى المراجعة ولم أرها إلا الآن إلى أن
 قال) ومنها صاحب العذر إذا شك في أنه طاعه فصلى بمهارته وينبغي أن لا تصح اهـ
 (ثم قال في الفائدة الثانية مانصة) وغالب القلق عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تنفي عليه الأحكام بعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الأبواب صرحوا في نواقض
 الموضوع بأن الغالب كالتحقق اهـ (ثم قال في القاعدة الرابعة المشقة تحل التيسير
 مانصة) واعلم أن أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة (الأول السفر) وهو
 نوحان منه ما يخص بالطول وهو ثلاثة أيام وليلتها وهو القصر والفاطر والمسخ
 أكثر من يوم وليلة وسقوط الخفية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به

والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعبدن والجماعة والانتقل
على الدابة وجواز التيمم اه (ثم قال الثاني المرض) ورخصه كثيرة التيمم عند
الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطله اه (ثم قال) السادس
العسر وعموم السلوى كالصلاة مع نجاسة المعفو عنها كما دون ربع الثوب من
مخفقة وقد رآه من المغاظة ونجاسة العذرة التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها
خرجت ودم البراغيث والبقي في الثوب وان كثرت بول ترشش على الثوب قد بر
رؤس الأبرومين الشوارع وأثر نجاسة عسر زواله وبول سنور في غير أواني الماء
وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في الهرة والفأرة ونحوهما وعصفور وان كثرت ونحو
الطيور المحرمة في رواية وما ليس له نفس سائلة وريق النائم مطلقا على المفتي به
وأقواء الصبيان وغبار السرجين وقيل الدخان الجبس ومنه الذم الجوان والعفون
الريح والفسا إذا أصاب السراويل المبتلة أو المقعدة على المفتي به وكان المحل لو أنى
لا يصل في سراويله ولا تأويل لفعله إلا التحرز من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن
النساء طاهرة للروث والعذرة فقلنا بطلها زواله مادامه ما يغير أو لا يمت نجاسة
الخبز في غالب الأمصار (ومن ذلك) طهارة بول الخفاش ونحوه والبعر إذا وقع
في المحاب ورحى به قبل نفعته وتخفيف نجاسة الأرواح عندهما وما يصيب
الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما يصيبه مما سال من الكسيف مالم
يكن أكبر رأيه النجاسة وماء الطابق استحسننا وصورته أحرقت العذرة في بيت
فأصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل إذا كان حاراً وعلى كونه طابق
أو بيت بالوعة إذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام إذا كان اهرق فيه
النجاسات فعرق حيطانها وكوتها وتقار وكذا لو كان في الاصطبل كوز معاق
فيه ماء فترشح في أسفل الكوز والقول بطلها المسك وان كان أصله دماً والزباد
وان كان عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر إذا جعل طيناً بالماء الجبس
أو عكسه والفتوى على ان العبرة للمظاهر أي ما كان وما ترشش على الغسل
من غسل الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رشح به السوق إذا ابتل
به قدامه ومواطئ الكلاب والطين المرقن وردغة الطريق ومثروعية
الاستنجاسة بمجرع اندليس بمزبل حتى لو نزل المستنقي به في ماء نجسه والقول بأن
كل مائع قانع يزيل النجاسة الحقيقية ومن المصحف للصبيان للتعليم لبس الخفاف

الحضرة شقة نزعته في كل وضوء ومن ثم وجب نزع الغسل لعدم تكرره وأنه لا يجب كم
على الماء بالاستسقاء ما دام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء إذا لاقى المتعصم مالم
يفصل عنه وأنه لا يضره التغبر بالمكث والطيب والظلم وكما يعسر صروفه عنه
اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل إن من المرأة والمذكر
ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا الدلك ووسع في المياه ففوضه إلى رأى
المبالي به اه (ثم قال في آخر هذه القاعدة ما نصه) الغائبة الأولى المشاق على
فحين مشقة لا تتغلب عنها العبادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل (إلى أن
قال) فلا أثر لها في إيقاط العبادات في كل الاوقات (وأما جواز) التيمم للغوف
من شدة البرد للحنابلة فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على نفسه أو على
عضو من أعضائه أو من حصول مرض ولذا شرط في البس دائع يجوز من الجنابة
أن لا يجرد مكانا يابو به ولا يؤيد نفسه ولا ماء معتنسا ولا جاسما والصحيح أنه لا يجوز
للحدث الأصغر كافي الجنابة لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء اه (ثم
قال) الثالثة متوسعة بين هاتين كبريى في رمضان يخاف من الصوم زيادة
المرض أو يطوئ البر فيعجز له الفطر وكذلك في المرض المبيح للتيمم اه (ثم قال) ومن
المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له أن يخاف من الماء على نفسه
أو عضو من أعضائه أو منفعة أو جسد من مرض أو بطلان أو بطلان المرض مع
أن مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء من زيادة فاحشة على قيمته
لا اليسيرة اه (ثم قال في القائفة الثالثة المشقة والخروج انما يعتبر فيما لا نص
فيه وأما مع النص بخلافه فلا مانع) وقال أى الزيلعي في باب الانجاس أن الامام
يقول بتلخيص نجاسة الارواح لقوله عليه الصلاة والسلام إنها رجس أى نجس
ولا اعتبار عنده بالبلوى فيه ووضع النص كفاي بول الإدمى فان البلوى فيه
أعم اه (وفي شرح منية المصلي) من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على
قول أبي حنيفة ولا خرج في اجتنابه كفاي الاحتياط وفي الغليظة على قوله ما ولا
يلوى في أصابته كفاي الاحتياط أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة سنة يشهد
بها بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا خرج في اجتنابه ولا بلوى في أصابته على
اختلاف العبارة بين النسخ وبالنسبة إلى جنس المكافين فيقع الاتفاق على صدق
الغضبية المشهورة وهي أن ما عت بليته خفت قضيته اه (وقال في الثانية

ما يجمع للضرورة بقدر بقدرها ما فيه) وأما بالنعوق بول السنور في الثياب
 دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجريان العادة بفتحها (وفرق) كثير
 من المشايخ في البعر بين ابار الغلوات عن قليله للضرورة لانه ليس لها رؤس
 حارة والابل تبعر حولها وبين ابار الاعمصار لعدم الضرورة بخلاف الكثير
 واسكن المعتمد عدم الفرق بين ابار الغلوات والاعمصار وبين الصحيح والمنكسر وبين
 الرطب واليابس (ويعني) عن ثياب المتوضئ اذا اصابها من الماء المستعمل على
 رواية النجاسة للضرورة (ولا يعني) مما يصب ثوب غيره لعدمها (ودم السميد)
 طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجيرة) يجب أن لا تستر
 من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه اه (ثم قال) تذييل يقرب من هذه القاعدة ما جاز
 لعذر بطل بزواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لغة الماء بطل
 بالقدرة عليه وان كان لمريض بطل بغيره وان كان لبرء بطل بزواله والمصح على
 الجيرة اذا سقطت بطل لزواله اه (وقال في بحث در المعاصد) اولى من جلب المصالح
 مانسه) ومن ذلك ما ذكره البرزالي في فتاواه ومن لا يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على
 شط نهر لان النهي راجح على الامر حتى استوجب النهي الزمان ولم يقتض الامر
 التكرار اه (والمرأة) اذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤخره
 (والرجل) اذا لم يجد ستره من الرجال لا يؤخره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد
 ستره تركه فالفرق ان النجاسة المحسوسة اقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل بين
 الرجال كذا في شرح النقاية (ومن فروع ذلك) المبالغة في انقضاء الاستنشاق
 مسنونة وتركه لمصائم وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (وقال
 في القاعدة السادسة العادة بمحذمة مانسه) فما فرغ على هذه القاعدة حد الجارى
 اى المساء الجارى الاصح انه ما بعده الناس جاريا (ومنها) وقوع البعر البشير
 في البئر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر (ومنها) حد الماء الكثير الملقح
 بالجبارى الاصح تفويضه الى رأى المبتلى به لا التقرير بشئ من العشر في العتير ونحوه
 (ومنها) الحيض والنفاس قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس ترد الى ايام
 عادت اه (ثم قال وفي ذلك فروع) الاول العادة في باب الحيض اختلف فيها
 فعند أبي حنيفة ومحمد لا تثبت العادة الا بمرتين وعند أبي يوسف تثبت بمرة واحدة
 قالوا وحدها انفتوى وهى الخلاف في الاصلية اولى بالمجعية اوفى بما مستوفى

في الخلاصة وغيرها اه (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو كان رجل ثوبان أحدهما نجس فتجس ووصل إلى بأحدهما ثم وقع تحريه على طهارة الاستحالة لم يعتبر الثاني اه (ثم قال) ومقتضى الاول (أي وهو التحري في الثوبين كذا في شرحها) انه لو تحرى وطن طهارة أحد الاناثين فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم لكن هذا مبني على جواز التحري في الاناثين (وفي شرح المجمع قبيل التيمم) لو كانا ثابتيين بركةهما وقيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع التحلل والحرام غلب المحرام التحلل مانصه) وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من المحائض ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل شيء الا الفكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة الى الركبة والثاني يقتضي اباحة ما عدا الوطئ فرج التحريم احتياطا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي وخص محمد شعار الدم وبه قال أحمد والثاني اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال) الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والاول نجس جاز وريق ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط أن يريق السكل ويتمم كما اذا كان الاقل طاهرا غلبا لا يغلب فيهما (الثالثة) الاجتهاد في ثياب محتاجة بعضها نجس وبعضها طاهر جاز سواء كان الاكثر نجسا أولا (والفرق) بين الثياب والاواني انه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاحتياط وأما حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع قبيل التيمم انتهى وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحظر ونقلنا بعضه في كتاب الصلاة اه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا مس كتب التفسير للحدث ولم يغفلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتبار الغالب لسكان حسنا اه (ثم قال) السادسة اذا احتلط مائع طاهر بماء مطاق فالعبرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا وبيناه في الطهارة من شرح السكتين بما ذكره من سبب الغلبة اه (ثم قال) وليس منه ما ذكر في التيمم لغرضين لانا نقول يجوز له أن يصلي بألوا حد ماشاء من الغرائض والنوافل اه (ثم قال) ومنها ما اذا استنجى للبول بمجر ثم نام فاحتلم فأمى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر بالفرك فلا يطهر المني كما صرحوا به ولهذا قال شمس الأئمة المرحوم في مسئلة المني مشكلا لأن كل فعل

يعدى أولاً والذي لا يظهر بالفرك إلا أن يجعل تبعاً اهـ (وفد يقال) يمكن جعل
البول الباقي بعد الاستنجاء تبعاً أيضاً (وجوابه) أن التبعية فيما هو لازم له وهو
المدى بخلاف البول ولم أر من نبه عليه اهـ (ثم قال) تنبيه وليس من المساعدة
ما إذا اجتمع في العبادة جانب المحضر وجانب السافر فأن الغلب جانب المحضر
ووقتضاها تغليباً لأنه اجتمع المبيح والحرم لأن أصحابنا قالوا في المسح على الخفين
لو ابتدأ المقيم فسافر قبل إتمام يوم وليدة انتقلت مذهبه إلى مدة المسافر فيمسح لأننا
ولو كان على عكسه انتقلت إلى مذهب المقيم وقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها
تغليباً لجانب المحضر وجبه قال الشافعي وعندنا لو مسح أحدهما الخفين حاضراً
والآخر سافراً فكذلك على الأصح طرد للقاعدة وأما عندنا فلا نحذف إن مذهب
مدة المسافر اهـ (ثم قال في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي فإنه يقدم المانع)
فلو صاق الوقت أو الماء عن سبغ الطهارة لم فعلها اهـ (ثم قال في المساعدة
الثالثة الأيثار في القرب) قال الشافعية الأيثار في القرب مكروه وفي غيره محبوب
قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين
لا يثار في القربات فلا يثار بماء الطهارة ولا يستتر لهورة ولا بالصف الأول لأن
الغرض بالعبادات التكميل والاحلال فمن أثر به فقد ترك إجلاله إلهه وتعظيمه
وقال الإمام لو دخل الوقت ومعهم ما يتوضأ به فوهبه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا يعرف
فيه خلاها لأن الأيثار بما يحبكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب
والعبادات اهـ (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفرق من دخل عليه وقت
الصلاة ومعهم ما يكتفيه الطهارة وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الأيثار
(ولو أراد) اضطراباً لغيره بالطعام لا شفاء به حجة كان له ذلك وإن خاف فوت
به حجة (والفرق) أن الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الأيثار والحق
في حال النجاسة لنفسه اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة في المحضر أيضاً (وقال
في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما داخل
أحدهما في الآخر غالباً) فمن فروعه إذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحيف
كفي الغسل الواحد اهـ (وقال في القاعدة الثالثة عشر الغرض أفضل من الزيل)
الأي مسائل (الأولى) إبراء المعسر مندوب أفضل من إظهار الواجب (الثانية)
ابتداء السلام سنة أفضل من ردة الواجب (الثالثة) الوضوء قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الغرض وقد قلنا ذلك أيضا في المحظر (وقال في
القاعدة الخامسة عشر من استجبال بالثبوت قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه هـ)
ونخرج عنها مسائل إلى أن قال السادسة عشر ربت دواء فخاصت لم تقض الصلاة اهـ
وقد قلنا لها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنطق
اللين عطاه صرح بها بحسابنا في مواضع إلى أن قال) ومنها الوضوء المأخوذ
بقوضه ثم بين أنه طاهر حار وضوءه كذا في الخلاصة اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه
القاعدة مسائل إلى أن قال) الثانية تؤصلى وعندده أنه يحدث ثم ظهر أنه متوضأ
أعاد إلى أن قال والثانية تقتضي أن تعمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل
أما إذا وصل فإنه بعد اهـ وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أيضا أفرجهه (وقال
في الفتن الثالث في أحكام المدين مانصه) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته
وان أبطلت الصلاة اهـ وقد قلنا لها في الصلاة أيضا (ثم قال) وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء إلا القهقهة اهـ (ثم قال) ولا يمنع من مس المصحف اهـ (وقال في
أحكام السكران مانصه) واختلاف في حد السكران فقل من لا يعرف الأرض
من السماء والرجل من المرأة وبه قال الإمام الأعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط
وهذان وهو قوله ما به أخذ كثير من المشايخ (والعسير) في القدح المسكر في حق
الحرمة ما قاله احتياط في الحرمان (والخلاف) في الحمد (والفتوى) على قوله ما
في انتفاض الطهارة وفي غيره أن لا يسكر كما يذاه في شرح الكنتراه وقد قلنا ساه
في كتاب الإيمان (وقال في أحكام العبيد مانصه) وإذا لم يقدر على الوضوء
الابيعين فعلى السبدان وضوءه بخلاف الحر اهـ (وقال في بحث الأحكام الأربعة
مانصه) والاستناد وهو أن ثبت في الحال ثم يستند إلى أن قال وكما علمارة
المسحاضة والمقيم فتعنى عند خروج الوقت ورؤية المسامحة عند الوقت وجود
الحدث وإما قلنا لا يجوز المصحح اهـ (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه)
ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلوديع الحمد بالنسب ونحوه وفرك الثوب
من المني وجفت الأرض بالنسب ثم أصابها ما لا يعود النجاسة في الأصح وكذا
البستر إذا غار ماؤها ثم غاد اهـ (وقال في بحث النائم كالمسبة تقط في بعض المسائل
مانصه) الخامسة عشر إذا مرت دابة المتيم على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم
ينقض نومه اهـ (وقال في أحكام الأثني مانصه) ومنها الأبطر بالفرق في قول اهـ

(وقال في أحكام الذي ما نصه) ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم جازت
صلاته به اهـ (ثم قال) تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون
حقوق الآدميين كالتقاضي وضمن الأموال الأفي مسائل لو أجنب الكافر ثم
أسلم لم يسقط اهـ (وقال في أحكام الذي أيضا ما نصه) ولا يمنع من دخول المسجد
جنبًا بخلاف المسلم (ولا يتوقف) جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
المحرام اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال) في أحكام الحجام ومنها الوطئ
المجنبي انسية فهل يجب الغسل عليها (قال فاضحان في فتاواه) امرأة قالت هي جنبي
يأتيني في النوم مرارًا وأجد في نفسي ما أجدا إذا لمعني زوجها لا يغسل عليها اهـ
وقسده السكال بما لا تمترل اما اذا أنزلت وجب كائنه احتلام اهـ (ثم قال) ومنها
لا يجوز الاستنجاء بزاد المجن وهو العظم كائنت في الحديث اهـ (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة ما نصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتجزيم الصلاة والسجود
والمحطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المحف ومسه وكبته ودخول المسجد
وكرهه الا كل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الحف والكفارة ووجوب أوندبا
في أول الحيض بدنيار وفي آخره بنصف دينار اهـ وقد نقلناه عنه في كتاب
الصلاة وكتاب الحج (ثم قال فوائد) الأولى لا فرق في الإيلاج بين ان يكون بمسائل
أولاً لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل في سائر الأبواب
(الثانية) ما ثبت للحشفة من الأحكام ثبت لقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق
قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج الى نقل ليكونا كلية ولم اهـ وقد نقلناه
ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطئ في الدم كولو في القبل فيجب به الغسل اهـ
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الحدود (ثم قال التاسعة) الذي
يحرم على الرجل وطئ زوجته المنكوسة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس اهـ وقد
نقلناه بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اهـ (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم
دواعه الأفي الحيض والنفاس اهـ (وقد) نقلناه بقية في كتاب النكاح (وقال في
أحكام الإشارة ما نصه) وهما فروع لم أرهما الاّن (الأول) إشارة الآخرس بالقرارة
وهو جنب ينبغي ان تحرم عليه أخذ ما من قوله ان الآخرس يجب عليه تحريم بك لسانه
فيما لو التحريم بك قرارة اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الأول الماه في الماهارة منع الدين وجوب شرابه قول

الزباني في آخر باب التيمم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته اه (وقال في بحث ما تقدم عند الاجتماع من غير الدين مانسه) ثلاثة في السيف جنب وحائض وميت وثمنا يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح امام المرأة فيغتسل الرجل وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا وهذا المجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تقبل الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ومراعاة من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه به بخلاف غسل المجنب فانه في القرآن وينبغي أن يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لا حوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ما يكفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانحياز وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذنوب نجاسة ينبغي ان يقدم عليهم ولم أره اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنجاسة ما منه) فتم الصلاة اول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير اذا كان طامع في وجود الماء آخره والا فالتقديم أفضل ولم أر لأصحابنا انه يتيمم في أوله ويصلي فاذا وجد في آخره توضأ وصلى ثانية ولا يبعد القول بأفضليته (وقالت) الشافعية إياه النهاية في تحصيل الفضيلة اه (ثم قال) ومنها غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين لمن يرى جواز والا فهو أفضل وكذا يحضر من لا يراه (ومنها) التوضي من المحوض أفضل من التوضي من النهر يحضره من لا يراه الا اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانسه) أما من المثل فذكره في مواضع منها باب التيمم قال في السكندر ان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم ولا تيمم فسر في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعرفه الماء أو يغني يسير وسر الزباني بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت عزه أو في أغلب الأوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التيمم ويتعين أن لا يعتبر من المثل عند الحاجة لسد الرق وخوف الهلاك وربما اتصل

الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضا عاف فيمتها احبا لنفسه اه وقد
 نقلناه في باب الشرب وفي المحظر (وقال في أحكام السفر ما نصه) رخصة القصر
 والغطر والمسح ثلاثمائة أيام بلياليها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام المسجد ما نصه) فتم يجوز دخوله على الجنب والمأخض والنفساء
 ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه بخلاف منها التلوين اه وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام يوم الجمعة ما نصه) واستئذان الغسل لمسأله
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال ما افرق فيه الوضوء والغسل) بسن تجديد
 الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا مع فيه الخف ونزع
 الغسل بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل بسن المضضة والاستنساخ فيه بخلاف
 الغسل ففريضة مسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ما افرق فيه مسح
 الخف وغسل الرجل) يتأقت المسح دونه ورأت في بعض كتب الشافعية يجوز
 غسل الرجل المغسوبة بلا اختلاف ولا يجوز مسح الخف المغسوب وصورة الرجل
 المغسوبة أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها بسن ثلث الغسل دون المسح يجب
 تعميم الرجل دون الخف لا يققه الجذابة بخلاف المسح هو أفضل من المسح لمن براه
 (ما افرق فيه مسح الخف والرأس) بسن استيعاب الرأس دون الخف لو لم مسح
 رأس لا يكره وان لم يندب ويكره ثلث مسح الخف (ما افرق فيه الوضوء والتيمم)
 كونه من الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا لأمر ولا يصح به الخف وبقيته الى النية
 ولا بسن تجديده ولا تثلثه بسن فيه النفص ويستوى فيه المحدث الاصغر والكبير
 (ما افرق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف) لا يشترط شدا على وضوءه بشرط المسح
 على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب نعيمها أو أكثرها
 بخلاف الخف وتصح الصلاة بدونه في روايه وهو المعتبر بخلاف المسح على الخف ان
 لم يغسلها ولا بد من هذه بخلافه ولا يفتقض اذا سقطت عن غير بره فلا تجب اعادته
 بخلاف الخف اذا سقط ولا تنزع للجنبانية بخلاف الخف واذا كان على عضو جبريتان
 فسقطت احدهما أعادها بلا إعادة مسحها بخلاف نزع أحد الخفين (ما افرق فيه
 الحيض والنفاس) أقل الحيض محدود ولا حد لأقل النفاس وأكثره عشرة أيام
 وأكثر النفاس أربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه (وقوله)
 دون النفاس أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل لا الى النفاس

وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجروفي كتاب النكاح وفي المحظر (ثم قال) والمحيض لا يقطع السباغ في صوم المرأة بخلاف النفاس اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وتنقض العدة دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة نفاس في النهاية من الافتراق بأربعة قصور اهـ (ثم قال) ما افترق فيه غسل المحى والمبت تستحب البراءة بغسل وجه المبت بخلاف المحى فإنه يبدأ بغسل يديه ولا يغمض ولا يستنشق بخلاف المحى ولا يؤخر غسل رجله بخلاف المحى ان كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف المحى في رواية اهـ (وقال في آخره) الفرق في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واحكام لا مانع) واختلافهما اذا مسح رأسه فغسل يقع الكل فرضا والعقد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلافهما في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا والعقدان الاول فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة الى أن قال ولعل فائدة في النية هل ينوي في الكل الواجب أولا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معز بالخلاصة الغنى اذا فسخ بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى ثم اهـ (ثم قال) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أريد من القدر الواجب أو زاد على حاله ما في نفقة الزوجة أو كشف عورتها في الخلا زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اهـ وقد نقلناه في المحظر وغيره (وقال في فن الغار ما نصه الطهارة) ما أفضل المياه فقل ما ينبع من أصابعه صلى الله تعالى عليه وسلم (أى) حوض مغبر لا يجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداركا (أى) حيوان اذا خرج من البئر حيا ينزح الجميع وان مات لا (فقل) الغارة اذا كانت حارية من الحرق ينزح كله والا لا (أى) بئر يجب نزح دلو واحد منها (فقل) بئر صب فيه الدلو الاخير من بئر تنجست بموت فحوقار (أى) ماء كمبر لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حوض أهله ضيق واسفه عشر في عشر (أى) ماء ما هو بجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه ضفدع بحري وثقت اهـ (وقال في فن الغار) في بحث البيع مانعه) أى خبز لا يجوز بيعه الا من الشافعية (فقل) ما يجن بماء نجس قليل لم يجز

به من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم لا يشترطونه ولم يحز بغير اعلامهم بخلاف
 الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم الاعلام اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (وقال في فن الانغاز من بحث الكراهية مانصه اى) اناه مباح الاستعمال
 يكره الوضوء منه (فقبل) ما عينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر
 (وقال أول الفن السادس من الفروق مانصه) البعرة اذا سقطت في البئر لا ينجس
 الماء ونصفها ينجسه (والفرق) ان البعرة علمها جادة تمنع من الشروع ولا كذلك
 النصف وفي الحب على هذا القياس (لا يجب) عليه ان يوضئ امرته للمرأة
 بخلاف عبده وأمنته (والفرق) ان العبد لا يكره فيجب عليه اصلاحه لا المرأة
 (لا يزوج) ماء البئر كله بالفارة وينزع من ذنبا (والفرق) ان الدم يخرج من
 ذنبا فينزع الكل له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة
 نجس لا يوجب الضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال أخو المؤلف
 في التكملة) للفن السادس من الفروق من كتاب الاشربة مانصه) قطرة خر وقعت
 في خابية ماء ثم صب الماء في خابية خلت تنجس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل
 لا يتنجس (والفرق) انها اذا وقعت في الماء تنجس انما لم يطرأ الماء لانه لا يتخلل
 بخلاف ما اذا وقعت في الخل لانها تتخلل اه (وقال) أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاشربة) الدقيق اذا سخن بخر ثم خبز والقي في خل لا يطرأ
 والمخبز اذا القى في خر ثم في خل يطرأ والفرق انه اذا سخن استزجت والخل
 لا يتخلله فلا يطرأ بخلاف الخبز لان الخبز يتخلل على ظاهره فقط اه (وقال أخو
 المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) يكره دخول الخبز
 المسجد ولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الخبز منه داع الى التطهير
 وفي منع المشرك تبعيه له من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 صاحب الاشياء في الفن السابع من الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف
 للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فارسل اليه أبو حنيفة رحمه الله عن مسائل
 خمسة الى ان قال الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق دل يؤكل ان لم لا
 فقال يؤكل كل غطاء فقال لا يؤكل غطاءه (ثم قال) ان كان اللحم مطبوخا قبل
 سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ويرى المرقق والاربعى الكل اه (ثم قال في
 الفن السابع أيضا مانصه) وقال الامام خر حنا مع حماد تشيع الاعمش

وأعوز الماء الصلاة الغرب فافتى حاربا التيمم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والائيم ففعلت فوجدني آخر الوقت وهذا اول مسألة خالف فيها أستاذاه (وقال في الفن الثاني في كتاب الصلاة مانصه) القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد الثناء لا يحرم اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضا مانصه) لا يكره للمحدث مسح كتب الفقه والمحدث على الاصح (وضع) القلمة على الكتاب مكره الا لاجل الكتابة (وضع) المصحف تحت الرأس مكره الا لاجل المحفظ اه (وقال في كتاب العتق مانصه) والثمنان كالولد الواحد الثاني تسع الاول في أحكامه الى ان قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية نفاس التومين من الاول ومارأته عقب الثاني لا اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصلاة) *

اذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكملها فانه يقضيها الا الغرض والسنن فلا قضاء فيها ما وانما يؤتم بها وكذا اذا شرع ظاننا ان عليه فرضا ولم يكن عليه (اقتدى) الانسان بأدى حال منه فسد مطلقا وبالأعلى صحيح مطلقا وبالمسايل صحيح الاثلاثة المستحاضة والضالة والخنثى (القراءة) في الفرض الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا أحدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرا فهما فاستخلف مسبقا فها فها فرض عليه في الرابع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يقتدى ولا يقتدى به ولو كبرنا وبالأستثناف صحيح ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجد في آخرها وبأني بتكبيرات القشر يقبض اجساعا (المسبوق) لا يكون اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كذا كره منه لا خسرو (المسبوق) يقضي أول صلته في حق القراءة وآخرها في حق القنود وتقامه في البزازية (الاستبصار) بنية الكافر الا اذا قصد السفر لثلاثة ثم أسلم في اثناء المدة فانه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كافي الخلاصة (اذا كرر) آية السجدة في مكان متحد كقته واحدة الا في مسألة اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فانه يكرهه أخرى (لا يكبر جهرا) الا في مسائل في عيد النحر وفي يوم عرفة للشريق وبازياد وباري وقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند الخسوف كذا في عيد البناية (النية بالقلب) ولا يقوم اللسان مقامه الا عند

التعذر كما في الشرح (الدعوة المستجابة) يوم الجمعة في وقت العصر عند ما على قول عامة المشايخ كذا في النتيجة (إذا صحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم ادا أحدث الامام صامدا بعد التعمود الاخير وخالفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون هذا المأموم (إذا فسدت) صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسألة اقتداء قارئ بأبي فصلاهما فاسدة وامثلهما في الاضاح (إذا أدرك) الامام راكعا فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف الاول مع فواتها (شرع) متغفلا بثلاث وسلم لزمه قضاء ركعتين (شرع في الفجر) ناسبا سنة مضي ولا يقضيها (الاشغال) بالسنة عقب الفرض افضل من الدعاء (قراءة) الفاتحة افضل من الدعاء المأثور (كل ذكر) فأتى بحله لم يأت به فلا يكمل التسليمات بعد رفع رأسه ولا يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره (الرابعة) المسنونة كالقروض فلا يصلي في الفعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها برأى كل ركعة الفاتحة والسورة (الاولى) ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي تسج به (كل صلاة) أدبت مع ترك واجب أو فعل مكره تحريمها فانها تعاد وجوباً في الوقت فاذا خرج لا تعاد (اذا رفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود (من جمع) بأهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان بمنزلة (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتي بالسنة بعد ما عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام (مسجد) المحلة افضل من الجامع الا اذا كان الامام عالماً (ومسجد) المحلة في حق السوفي فها ما كان عند حائوته وليلا ما كان عند منزله (يكره) ان لا يرتب بين السور الا الاقلية (تقليل القراءة) في سنة الفجر افضل من تطويلها (نذر النافلة) افضل وقيل لا (التكليم) بين السنة والفجر لا يسقطها اولاد بن يمينه الثواب (يكره) أن يخصص الصلاة بكنائس في المسجد وان فعل فسبقة غيره لا يرتجى (يكون شارعا) بالتكبير الا اذا اراد به التحجب دون التعظيم (اذا تكبر) المصلي في غير صلته كفتارته ودرسه لا تبطل وان شغله همومه عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير والاستحباب اعادتها وترك الخشوع (لا ينبغي) للامام والمؤذن تقاربا الا ان يكون شريرا (يصح اقتداء) الرجل بالمهدي وان لم ينزل امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها في الجمعة والعديد ويصح نيابة امامتهن في غيبتن (خرج الخطيب)

بعد شروعه متغلا فطم على رأس الركعتين (الاذا) كان في سنة الجمعة فانه يتمها
على الصحيح (المسجد) الاثوب حبر صلي فيه بلا خيار بخلاف الشعوب الخمس حيث
يتخير فلو لم يجد الا اهمه صلي في الثوب الحرير (فتمسك المسجد) كما المسجد فيصح
الاقتداء وان لم يتصل الصفوف (المساع من الاقتداء) طريق تعرفه الجملة أو نهر
تجري فيه السفن أو خلافي النخرا يسع صغين والخلاف في المسجد لا يمنع وان وسع
صفا وفالان له حكم بقعة واحدة واخذهوا في الحائل بينهم ما والا صبح الجمعة اذا
كان لا يشبهه عليه حال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها
تأمل الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بالمسجدة (الاسير) اذا اخلص يقضي
صلاة القيمين اذا ارحل العدو له الى مكان أرادوا الإقامة فيه خمسة عشر يوما
يقضيها صلاة المسافرين (وان) به شقة قبر رأسه الايعا (لو كان) المريض بحال
لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلي في بيته فقد ر عليه الاصح انه يخرج
ويصلي قاعدا لان الغرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام
واخذوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه
يقعد ويراعيها (قل) المريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كرر) سجدة واحدة
في مجلس واحد فالأفضل الاكتمال بسجدة واحدة واذا كرر راسم النبي صلى الله
عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كها واحدة فيهما (لا يرفع) يديه
للسجود الثلاثة ولا يديه للسجود الثلاثة ولا يجب نية التعيين لها والسنة القيام لها
(اذا قرأ) الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها في صلاة الخسافة والاسجد لها
(ياكرو) ترك السورة في الاخيرين في التطوع عمد او ان سهوا فعليه السهو ولو ضاع في
اخرى الغرض ساهب الا يسجد عليه القنوي (لا يجوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر
وان كان لا يفعله (القرآن) يخرج عن القرآنية بقصد التناء فلو قرأ المجنب الغائقة
بقصد التناء بالمحرم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولو قصد بها التناء في
النجاسة لم يكره الا اذا قرأ المصل قام هذا التناء فانه يحزبه (لارياه) في الفرائض في
حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها (قراءة الغائقة) لاجل
الاهتمام عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في الحمام جهرا مكرهة وسرا لا وهو
المختار (لا يكره) لمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (ثم قال) وضع المقلعة على الكتاب مكره الا لاجل الكتابة (وضع)

المحجف تحت الرأس مكره والا جمل المحفظ اه وقد نقلناه في كتاب العلهارة
 وكتاب المحظر (ثم قال) لا ينبغي تأخير الدعاء الا في الصلاة (بكره) الاقتداء في
 صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذه الامام
 بالمجاعة كذا في البرازية (ثم ذكر السهو) لا يوجب تعذرا للسجود الا في السبوق
 (بكره) الاذان قاعدة الانفسه (الاسفار بالفجر) افضل الا بالزلفة للحاج (ناخير
 المغرب) مكره الا في السفر وعلى ما ذكره الله سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه)
 وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصلاة (قال في القاعده الاولى لا ثواب
 الابائية ما فيه) فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا يهاى النية فرضا
 او واجبة أو سنة أو نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بغيره ولو نوى الاستئصال
 عنها الى غيرهما فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتهلا ولا فلا ولا
 يصح (اقتداء امام الابنية وصح الامامة بدونها) ولو حلف لا يوم أحد اذا اقتدى به
 انسان صح الاقتداء ولا بحث خلافا للكرخي وأى حفص التكبير كما في البناء
 الا اذا صلى خلفه النساء فان اقتداهن به بلبانية للامامة غير صحيح (واستثنى) بعضهم
 المجوعة والعبدین وصحح قال في الحاشية بحث قضاء الادانة الا اذا أشهد قبل الشروع
 فلا يثبت قضاء وكذا لو اقام هذا الخالف في المجوعة بحث قضاء ولا يثبت
 أصلا اذا أهمهم في صلاة المجاعة وسجدة التلاوة (ولو حلف) ان لا يوم فلا نفا ما الناس
 نأوا ان لا يومه ويوم غيره فاقتدى به فلان حث وان لم يعلم به اه ولكن لا ثواب
 له على الامامة وسجود التلاوة كالمسلاة وكذا سجدة الشكر على قول من رآها
 مشروعة والمعتمدان المختلفان في سائمه الا في الجواز وكذا سجود السهو ولا يضره
 نية عدمه وقت السلام (وأما النية) في الخطبة للجمعة فنشرط صحته حتى لو عطل
 به مدعوته المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد فلما تم نصح كما في فتح القدير وغيره
 وخطبة العبدین كذا ذلك لقولهم بشرط لما استمر للجمعة سوى تقديم الخطبة
 (وأما الاذان) فلا تستمر لخطبة وانما هي شرط لا ثواب عليه (وأما استقبال القبلة)
 فشرط المجزأ في لحيته والصحح خلافاً كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على
 ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في
 البنائية (وأما ستر العورة) فلا تستمر لحيته ولم أر فيه خلافاً (ولا يشترط) للثواب صحة
 العبادة بل يشاب على نية واركان فاسدة بغير تهدد كما لو صلى محمد ناعلى ظن ما وارته

وسبأ في تحقيقه اه (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج
عن كونه قرآنا بقصد الفوز والغلب والمحاض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد
الذكر والادعية بقصد الدعاء لئلا يكتفى به كل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل
صلاته وأجبت عنه في شرح الكنز بأنه في محله فلا يتغير بغيره وقالوا ان المأموم
اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجماعة بنية الذكر لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها
في الصلاة اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره
الزبائي اه (وقال في السابعة الثمانية الامور بمقاصدها مانصه) وكذا قولهم
ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا للكلام بطلت صلاته (وكذا اذا) اخبر
المصلي بما سره فقال الحمد لله فاصدا الشكر بطلت أو بما سوه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بموت انسان فيقول إنا لله وإنا اليه راجعون فاصدا
له بطلت اه (ثم قال بعد ذلك الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه) الاصل
عندنا ان المنوى امان يكون من العبادات أو لا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا
للمؤتي بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كأن ينوي الظهر فان قرنه
باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن نزع الوقت فان خرج
ونسبه لا يجزئه في الصحيح (وفرض) الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل
لاصل لأن الان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه
والاصح الجواز (قالوا وعلاوة) التعيين للصلاة ان يكون بحيث لو سئل أى صلاة
تصلي يمكنه ان يجيب التأمل اه (ثم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيقة
الوقت لان السعة بأية بمعنى انه لو شرع متفلا صبح وان كان حراما ولا يتعين جزء من
أجزاء الوقت بتعيين العبد قولوا وأما بتعيين بفعله كالحائض في الحيض لا يتعين واحد
من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين
صلاته وما أوحيها اه (ثم قال) وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة
ويومها بأن يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو
المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفاتية أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه
(وذكر في المحيط) ان نية التعيين في الصلاة لم تسترط باعتبار ان الواجب مختلف

متعذر بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية
 التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرته لثبوت تكفيه بنية الظهر لا غير وهذا
 مشكل وما ذكره أصحابنا كتناقضه في غير خلافه وهو المعتمد كذلك في التعيين اه
 (ثم قال بعد ذلك في ضابطه في هذا البحث) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لغيره لعدم انفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والعلوات كاهما من قبيل المختلف
 حتى اظهر من يومين أو العصر من يومين اه (ثم قال) كما اذا نوى ظهرين
 وظهر راعن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس اه أى فائدة لا
 يحوزها باختلاف السبب (ثم قال) هذا كله في الفرائض والواجبات كالندور والوتر
 على قول الامام والعميد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوى الموتر والوتر
 الموتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجماعة ينوى الصلاة لله والدعاء للملئ
 ولا يلزمه التعيين في سجود التسلاوة لاي تلاوة يسجد لها كافي التقية (وأما
 النوافل) فاتفق أصحابنا انها تصح بمعلق النية (وأما السنن الزوابع) فاختلوا
 في اشتراط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما تصح بنية الفعل وبطاق
 النية ويفرق عليه لوصحى ركعتين على فان انما تصح بنية بقا الدليل فتبين
 انها بعد طواعي الفجر كانت عن السنة على الصحيح ولا يلزمها بعده للكرامة وأما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كنساعتين فيعيد لان السنة
 لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد (وقالوا) لو قام الى الخامسة في الظهر
 ساهما وقد هابا بالسجدة بعدما قد اخبره فانه ضم سادسة وتكون الركعتان نفلا
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح هذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم
 الاجزاء لا يكون السنة لم تشرع الا بغير مية مبتدأة ولم توجد (واختلف الصحيح)
 في التراخي هل تقع تراخي بمعلق النية أولا بضمن التعيين فصح قاضي خان
 الاشتراط والمعتمد خلافه كالسنن الزوابع (وتفرع) أيضا على اشتراط التعيين
 للسنن الزوابع وعدمه مسئلة أخرى هي اوصلى بعد الجمعة أربعاً في موضع شك
 في صحة الجمعة ناوياً آخر ظهر عليه أو أنه أدرك وقته ولم يؤدّه ثم تبين صحة الجمعة
 فعلى الصحيح المعتمد يتوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فأنشأ وعلى القول
 الآخر لا كافي فيح القدير (وهو أيضاً) يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفها

لا يبطل أصلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد في أن يقال فيها أنها
تكون عن السنة الأعلى قول محمد ٥١ (ثم قال تكميل) السنن الرواتب
في اليوم واللييلة اثنا عشر ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان
بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها والنراويح عشرون ركعة بعشر تسليماً بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة النوتر على قولهما وصلاة العيدين في إحدى الروايتين وصلاة
الأكسوف على الصحيح وقبل واجبة وصلاة الخسوف والاستسقاء على قول
(وأما المستحب) فأربع قبل الصبح وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر
وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء وتحتية المسجد
وتوب عنها كل صلاة إذا ساء عند الدخول وقبل تؤتي بعد القعدة وركعتا الأحرار
كذلك تنوب عنها كل صلاة فرضاً كان أو نفلًا وصلاة الضحى وأقلها أربع
وأكثرها اثنا عشر ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء كما في شرح منية
المصلي وقامها بأني مع الكلام على صلاة الرغائب وليلة البراءة مذكورة فيه
لأنها أمير حاج المحتاج (ضابط فيما إذا عين وأخطأ) الخطأ فيما لا يشترط التعمين له
لا ينكر تعمينه كان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
ثلاثاً أو خمساً صح لأن التعمين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر (قال في النباهة) ونية
عدد الركعات والسجدة ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثاً أو خمساً صح وتلوونية
التعمين وكذا إذا عين الإمام من صلى به فبأن غيره ومنه إذا عين الاداء فبأن
الوقت خرج أو القضاء فبأنه باق ٥٢ (ثم قال) وأما فيما يشترط فيه التعمين
كالجمعة من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر إلى العصر فإنه يضر
(ومن ذلك) ما إذا نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمر والفضل أن لا عين الإمام عند
كثرة الجماعة كالأظهر كونه غير المعين فلا يجوز فيه فيجوز أن ينوي القائم في الحراب
كأنما كان ولو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالإمام
القائم في الحراب وهو يرى أنه زيد وهو عمر وصح الاقتداء لأن العبرة بالنوى لا بالما
رأى وهو نوى الاقتداء بالإمام (وفي انتشار خطية) صلى الظهر ونوى أنه هذا ظهر
يوم الثلاثاء فتبين أنه من يوم الأربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر ٥٣
(ثم قال) ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الإمام الذي هو زيد فإذا هو

خلافه جز لانه عرفة بالاشارة غلفت الذميمة وكذا لو كان آخر الصغوف لا يرى
 شخصه فتوى الاقدماء بالامام القائم في الحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جازاً ايضاً
 (ومثل) ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه
 الامام كذا في فتح القدير (وفي عمدة الفتاوى) لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخاً
 لعلمه بخلاف عكسه اهـ والاشارة هنا لا تكفي لانهم لم تكن اشارة الى الامام
 اغتصاه الى شاب أو شيخ فتأمل (وعلى هذا) لو نوى الصلاة على الميت المذكور بان انه
 أنثى أو عكسه لم يصح (ولم أر حكماً) ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم أكثر أو أقل
 وينبغي أن لا يضر الا اذا بان انهم أكثر لأن فهم من لم ينو الصلاة عليهم وهو الزائد
 (مسئلة) ليس لسان ينوي خلاف ما يؤذى الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا
 أدرك الامام في التشهد أو في سجود المصنوع ما جعده وبه لها ظاهراً عندوا المذهب
 أنه يصلي الجمعة فلا استثناء اهـ (ثم قال الرابع في صفة المنوى من الغريضة والمنافاة
 والاداء والقضاء) اما الصلاة فتقال في النية انه ينوي الغريضة في الفرض فقال
 معزياً الى المجتبي لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض
 بجزئته اهـ (يقول جماعة) كلام النية كذا في النسخ ولعل كلمة لاساقطة من العلم
 أي لا يجوز له لاه المصريح به وايضاً لا يصح تقريب هذا على ما قبله والذي في المراجع
 عن المجتبي لا يجوز كذا في شرحها اهـ (والواجبات) كالغرائض كما في التناخبة
 (وأما المنافاة) والسنة الراتبة فتقدمنا انها تصح بمطابق النية ونية مباينة (وتخرج)
 على اشتراط نية الغريضة انه لو لم يعرف افترض الخمس الا أنه يصلها في أوقاتها لا
 يجوز وكذا الواعقة بان منها فرضاً ولا يلزم ولا ينعز ولا يفرض فيها فان نوى الفرض في
 الكل جاز واطل الكل فرضاً جاز وان لم ينظر ذلك فكل صلاة صلاحها مع الامام جاز
 أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير (وفي القنية) المصلون سنة (الاول) من علم
 الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
 والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركه فتوى القاهراً والفجر أجزاءه
 وأغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً
 ولكن لا يعلم ما فيه من الغرائض والسنن بجزئته (والثالث) ينوي الفرض ولا يعلم
 معناه لا يجوز (والرابع) علم ان فيما يصله الناس فرائض وتوافل فيصلي كما يصل

الس و به غير الغرض من التوافل لا يجوز له لان تعيين النية شرط وقبل يجوز له
 ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس) اعتقد ان السكل فرض حازت
 صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله تعالى على عبادته صلوات مفروضة والسكينة كان
 بصليها الاوقات لم يجزه اه (ثم قال) به ذلك بخلاف تجميل الصلاة على وقتها
 فانه غير جائز لكون وقتها بالواجب وشرطا لصحة الاداء اه (ثم قال) بعد ذلك
 وكذا المحظية لا يشترط لمساكنة الفرضية وان شرطها لها النية لانه لا يتنقل بها
 وينبغي ان تكون صلاه الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا
 لا تعاد (ولا) (و) (ارحكم) صلاة الصبي في نية الفرضية وينبغي ان لا يشترط لكونها
 غير فرض في حقها لكن ينبغي ان ينوي صلاة كذا التي فرضها الله تعالى على
 المكلف في هذا الوقت (ولم أرى) حكمية فرض العين في فرض العين وفرض
 الكفاية فيه والغاها عدم الاشتراط (وأما) الصلاة لمعاد لا تركاب مكره
 أو ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاول فعلى
 هذا ينوي كونها جائزة لنقص الفرض على انها تغل حقيقة أو أمّا على القول
 بان الفرض يسقط بها فلا تخاف في اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء
 ففي التارخانية اذا عين الصلاة التي يؤديها صحيح نوى الاداء أو القضاء (وقال فخر
 الاسلام) وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان
 الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء بالعكس (وبيناه) ان ما لا يوصف بهما
 لا يشترط له كاله ادعاء ملغى عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعنبر والمخراج
 والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فوالله انتبهاس لانها اذا فاتت
 مع الامام يصلي الظهر وأما ما يوصف بهما ~~صك~~ الصلوات الخمس فقالوا
 لا يشترط أيضا (قال في فتح القدير) لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فبين
 خروجه أجزأه وكذا عكسه (على البناء) لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت
 لا يجوز ان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز في الجمعة ينويها ولا ينوي
 فرض الوقت للاختلاف فيه (وفي التارخانية) كل وقت شك في خروجه فنوى
 ظهر الوقت مثلا فاذا هرج قد خرج المختار الجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تجوز
 بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
 هو المختار (وذكر) في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية

القضاء حقيقة كنيته من نوى إذا ظهر اليوم بعد خروج الوقت على طن أن الوقت
 باق وكنيته لا لاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهر اوصاه به فالإمام
 فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنيته من نوى قضاء الظاهر على فان أن الوقت
 قد نرج ولم يخرج بعد وكنيته الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على طن أنه
 قد مضى والحكمة فيه باعتبار أنه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في الظن والمخاض
 في عمله معفو عنه (ثم قال الخامس في بيان الاختصاص) صرح الزبلي بأن
 المصلي يحتاج الى نية الاختصاص فيها ولم أر من أوقفه لكن صرح في المحلصة
 بأنه لا ريب في الفرائض (وفي البرازية) شرع في الصلاة بالاختصاص ثم خالفه الرياء
 فالعبارة السابقة ولا ريب في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا عرضاء
 المحصوم لا تغد بل يصلي لوجه الله تعالى فإن كان تحصمه لم يعرف يؤخذ من حسنة
 يوم القيامة (جاء في بعض الكتب) أنه يؤخذ لائق ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان كان عفي فلا يؤخذ به فالسائدة حينئذ اه (وقد أفاد
 البرازي) بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء بحجة مسقطه
 لا واجب اه (ثم قال) وفي التتارخانية لواقع خالص الله تعالى ثم دخل في قلبه
 الرياء فهو على ما فتح (والرياء) أنه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس
 يصلي فاما الوصل مع الناس بحسبها ووصل وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة
 دون الاحسان ولا يدخل الرياء في العموم (وفي البنايع) قال ابراهيم بن يوسف
 لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا أجر له
 ولا وزر عليه وهو كائن لم يصل (وفي الولوالجية) وإذا أراد ان يصلي أو يقرأ القرآن
 ويخاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك لأنه أمر موهوم اه (ثم قال)
 وقالوا لفتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم (ورأيت فرعا) في
 بعض كتب الشافعية حكاه النووي فمن قال له انسان صل الظهر ولا دينار
 فصلى بهذه النية لم يجز ثبوت صلاته ولا يستحق الدينار اه (ولم أر) مثله لا محتملا
 وينبغي على قواعده ان يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل
 الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا نداء الفرائض
 لا يدخل تحت عقد الاجارة اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الاجارة (ثم قال) وأما
 الحشوع فيم باظهاره وباطنه فمستحب (وفي القنية) شرع في الغرض وسئل

الفكري في التجارة أو المسألة حتى أتم سبلاته لا تستحب إعادتها وفي بعض الكتب
 لا يعمد في بعضها لم يقص غيره إذا لم يكن عن تقصير منه اهـ (ثم قال في السادس
 في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) وإن كان في المقاصد فإما أن ينوي فرضين
 أو فائتين أو فرضاً ونفلًا أما الأول فلا يخلو ما لم يكن في الصلاة أو في غيرها فان
 كان في الصلاة لم تصح واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لو نوى صلاتي فرض
 كالظهر والعصر لم يصح اتفقا اهـ (ثم قال) ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي
 عن المكتوبة وقد ظهر بهذا أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف إليه
 فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة (إلى أن قال) وأما في الصلاة فيقدم الأقوى
 أيضاً ولذا أقدمنا المكتوبة على صلاة الجنازة (ولذا قلنا في السراج الوهاج) لو نوى
 مكتوبتين فهو للتي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي للأولى منهما ولو نوى فائتة
 ووقية فهي للفائتة إلا أن يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه
 الفجر من يومه فإن كان في أول وقت الظهر فهي عن الفجر وإن كان في آخره فهي
 عن الظهر اهـ (بقي) ما إذا كبرنا وبا للتحريم والركوع وما إذا طاف للعرض
 والوداع (يقول جامع) قال شارحها كذا بخط المصنف ولم يذكر حكم ذلك ففي
 الصورة الأولى أن كبراً فإما كان للتحريم لأن القرض أقوى مع أن المحل له وفي
 الصورة الثانية طواف الوداع واجب وقيل سنة ففيه الجمع بين فرض وواجب
 أو نفل وعلى كل فيقع عن القرض أن طاف في أيام التحريم سواء نواه مع غيره
 أو نوى غيره فقط وإن ما فبعد ما حل التحريم فهو للوداع وإن نوى غيره اهـ
 (وإن نوى فرضاً ونفلًا) فإن نوى الظهر والتطوع قال أبو يوسف يجزئه
 عن المكتوبة ويغسل التطوع وقال محمد لا يجزئه لا المكتوبة ولا التطوع اهـ
 (ثم قال) ولو نوى نافلة وجنازة فهي نافلة كذا في السراج (وأما إذا) نوى نافلتين
 كما إذا نوى ركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما اهـ (ثم قال) وأما إذا نوى
 عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها إلى غيرها فإن كبرنا وبا الانتقال إلى غيرها
 صار خارجاً عن الأولى وإن نوى ولم يكبر لم يتركها خارجاً كما إذا نوى تجديد الأولى
 وكبر وتأمه في مفصلات الصلاة من شرحنا على المكتز اهـ (ثم قال السابع في وقتها)
 أي النية الأصل أن وقتها أول العبادات ولكن الأول حقيق وحكي (فقال الوا)
 في الصلاة لو نوى قبل الشروع من سجدة ولو نوى عند الوضوء أنه يصلي صلاة الظهر

أوالعصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة لأنه لما انتهى
إلى مكان الصلاة لم يضره النية طازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي
حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي القنينة) إذا توضأ في منزله لم يصلي الظهر
ثم حضرا المسجد واقتبح الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل بعمل آخر بكفه ذلك هكذا
قال محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة تقيم إلى وقت الشروع حكما كافي الصوم
إذا لم يبدلها بغيرها اهـ وعن محمد ابن سلمة إذا كان عند الشروع بحيث لو سئل أية
صلاة يصلي يجيب على البدنية من غير تذكير فهو نية تامة ولو احتاج إلى التأمل
لا يجوز (وفي فتح القدير) فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية
مع قصر مجيهاً بانها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع أمشي إلى مقام
الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على
الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو تقول عند أمشي اليه من
أعمالها غير قاطع للنية (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تسدون
مقارعة للشروع ولا يكون شارطاً متأخرة لأن ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا
الباقى لعدم التجزئ (ونقل ابن وهبان) اختلاف بين المشايخ خارج المذهب
موافقاً لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التسمية وقيل إلى التثنية وقيل
إلى التثنية وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والعمدة أنه لا بد من
القران حقيقة أو حكماً وفي الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي اهـ (ثم قال) ولم
أرو وقت نية الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحده كما أنه ينبغي أن
يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأمور وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا
للثواب وأما صحة الاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير الأفضل أن ينوي الاقتداء
عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف عالماً بأنه لم يشرع جازون نوى ذلك على ظن
أنه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز اهـ (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نية له
ولا تقصد صلاته اهـ (ثم قال) الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء أو حكمها مع كل
ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للعرض كذا في البناء فكذا
في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما تلزم في جملة
ما يفعله في كل حال اهـ (وفي البناء) افتتح المكتوبة ثم ظن أنها طوع فاقمها

على نية التطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) ما في المجتبى ولا بد من نية
العبادة وهي التذلل والخضوع على أبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أَرَادَ الله
تعالى منه ونية القربة وهي طلب الثواب بالمسقة في فعلها وينوي أنه يفعلها
مصلحة له في دينه بأن يكون أقرب إلى ما وجب عقده لامن الفعل وأداء الامانة وأبعد
عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم استديم هذه النيات من أول الصلاة إلى
آخرها خصوصاً عند الاستقبال من ركن إلى ركن ولا بد من نية العباداة في كل ركن
والفعل كالقرض فيها الإتي وجه وهو أن ينوي في النوازل أنها لطف في القرائن
وتسهيل لها اهـ (فالمحصل) أن المذهب المعتقدان العباداة ذوات الأفعال يكفي
بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بما بها عليها إلا إذا نوى ببعض
الانفعال غير ما وضع له قالوا وطاف طالب الغريم لا يجوز له اهـ (ثم قال) وفي
الغنية وإن تعمدان لا ينوي العباداة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب
ثم إن كان فعلاً لا يتم العباداة بدونه فسدت والأفلا وقد أساء اهـ (التاسع) في
مخاطبة القلب في كل موضع وقد منها حقيقة بها (وهذا أصلان) الأول لا يكفي
التلفظ باللسان دونه وفي الغنية والمجتبى ومن لا يقدّر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه
أو يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفساً الاوسعها اهـ (ثم قال
فيها) ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لأن ما يفعله من الصلاة فيما يصح ومعه وعنه
وصلاته مجزئة وإن لم يستحق لها ثواباً اهـ ومن فروع هذا الأصل أنه
لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب اهـ (ثم قال) الأصل الثاني من
التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع
ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ في جميع العبادات أو ليس أويكره
أقوال اختلفت في الهداية الأول لم تجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنية لاني حديث صحيح ولا ضعف
وزاد ابن أبي عمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المفيد بعض مشايخنا
النطق باللسان ورأه الآخرون سنة (وفي المحيط المذكور باللسان سنة فينبغي أن
يقول اللهم إني أريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني وتقبلوا في كتاب الحج أن
طلب التسبيل لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكندر
وفي الغنية والمجتبى المختار أنه يستحب اهـ أي التلفظ باللسان (ثم قال)

وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية فلا من
 الشرائط للشروع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانصه)
 وقد كتبنا في الفتاوى ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والخلاصة في
 صبي وانصراني خرجا الى مسجدة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر
 قصر الكافر باعتبار قصده لا الصبي في المختار اه (ثم قال) الثاني أى من
 شروط النية التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون اه (ثم قال) ونية
 وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلواته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان
 اه (ثم قال) الثالث العلم بالمدنوى من جهل فرضية الصلاة لم يصح منه كما قدماء
 عن القتيبة اه (ثم قال) الرابع أن لا يأتي بمنافي بين النية والمدنوى قالوا ان
 النية المتقدمة على التحريم جائزة بشرط أن لا يأتي بعدها بمنافي ليس منها وعلى
 هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثناهما اه (ثم قال) ومن النافي نية القطع فان
 نوى قطع الايمان صار مردا للتحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذلك سائر
 العبادات الا اذا كفر في الصلاة ينوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القسامع
 للاولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه
 والانتقال الى صوم نفيل فانه لا يبطل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة
 جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم
 والزكاة جنس واحد كذلك في المحيط وفي خزائن الاكمل لو افتتح الصلاة بنية
 الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
 في الصوم لم يضره وكذلك لو نوى فعل منافي في الصلاة لم تبطل اه (ثم قال) ولو نوى
 قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمسة شرائط ترك السير حتى لو نوى
 الاقامة سائر ثم لم يصح وصلاحيته للموضع الاقامة فلو نواها في بحر او جزيرة لم يصح
 واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى فلا تصح نية التابع كذا في معراج الدراية
 واذا نوى المسافر الاقامة في اثنا صلواته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء
 نواها في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو مع قديا أو مدركا
 أو مسبوقا باللاحق لا يتم بنيتها بعد دفراغ الامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه
 كذلك في الخلاصة اه (ثم قال) فرع وقرب من نية القطع نية القلب
 وهي نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية

ولابد أن تكون الثانية غير الأولى كان شرع في العصر بعد اقامة اح الظهور فدللت نية
الظهور لا الظهور بعد ذكره الظهور وشرطه أن لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الأولى
مطلقا وقد ذكرنا تفصيلا في مفصلات الصلاة من شرح السكندر اه (ثم قال)
ويجب على هذا انه لو كان عليه فائضة فشك انه قضاها أو لا فضاها ثم تبين انها
كانت عليه أن لا تجزئه للشك وعدم المجزئ في تعيينها فلو شك في دخول
وقت العبادة وأقي بها فإن انه فعلها في الوقت لم يجزه أخذ ما من قولهم كفا في فتح
القديم ولو صلى الغرض وعند ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يميزه
اه وفي خزانة الاكل ادرك القوم في الصلاة ولم يدركها المكتوبة أو التروحية
كبريوى ويؤى المكتوبة على انها لم تكن مكتوبة بقضيتها يعني العشاء فاذا هو في
العشاء صح وان كان في التروحية يقع فلا (فرع) عقب النية بالمشيئة قدمنا انه
ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق
والعتاق (ثم قال تكميل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب
لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكمية الاحرام والمعمد انها شرط كالنية
وقيل بركبتها اه (ثم قال في الفروع مانصه) ومنها الوقر المحجب قرأتا فان
قصد التلاوة حرم وان قصد الذكرا فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاته على الجنائز ان
قصد الثناء والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله
ان قصد الخطبة صح وان قصد الحمد للعطاس لم يصح ولو ذبح فعطس فقال
الحمد لله كذلك وان ذكر المصلى آية أو ذكر أو قصد به جواب المتكلم فسدت
والافلا اه (ثم قال في خاتمة) تجرى قاعدة الامور بعقاصدها في علم العربية
ايضا فاول ما اعتبر واذك في الكلام فقال سميويه واجه وياشترطا قصد فيه فلا
يسمى كلاما ما ينطبق به التام والسامى وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم
فلم يشترطوا سمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان الى ان قال ولو سمع آية المجيدة من
حيوان مر حوا به عدم وجوبها على المختار لعدم أهلية القارئ بخلاف ما اذا سمعها
من جنب أو حاض والسماع من الجنون لا يوجبها ومن النساء يوجبها على المختار
وكذا يجب سماعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع
الايهين مثله) والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يفته من الصلوات

شيء وأحب أن يقضى صلاة عمره منه إذ أدركه لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكثر ظنه
 فسادها بسبب الطهارة أو ترك شرط فحينئذ يقضى ما غلب على ظنه وما زاد على ذلك
 يكره لو ردد انتهى عنه اهـ شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع
 أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعد ما فلا وإن شك أنه لم صلى فإن كان أول مرة
 استأنف وإن كثر تجرئى والأخذ بالآقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فإن كان
 بعده فلا شيء عليه وإذا قد كرر بعد الفراغ أنه ترك فرضا أو شك في عيسته قالوا لا يسجد
 سجدة واحدة ثم يعيدهم يقوم فيصلى ركعة بسجدة ثم يعيدهم ثم يعيدهم بسجدة لا يسجد
 كذا في فقه القدير ولو أخبره عدل بعد السلام أنك قد صليت الظهر أعاد أو شك
 في صدقة وكذبه فإنه بعد احتساب طالن الشك في صدقة شك في الصلاة ولو وقع
 الاختلاف بين القوم والامام فإن كان الامام على يقين لا يعيد ولا أعاد بقوله كذا
 في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك
 في الثالثة أنه في التلويح ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك
 ليس بشيء ولو قد كرر صلى العصر أنه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر
 أو العصر الذي هو فيها تجرئى فإن لم يقع تجرئه على شيء يتم العصر ويسجد بسجدة
 واحدة ثم يعيد الظهر احتسابا ثم يعيد العصر فإن لم يعيد فلا شيء عليه وفي الجنب إذا
 شك أنه كبر للافتتاح أولا أو هل أحدث أولا أو هل أصابت النجاسة قبله أولا أو صبح
 رأسه أولا أو استقبل إن كان أول مرة ولا فلاه ولو شك أنها كثيرة الافتتاح أو
 القنوت لم يصبر شارباً وعلمه في المرح من آخر سجود الموهو (ثم قال) وفي
 البرازية شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقعد فقرأ القنوت ثم
 صلى ركعتين بغائصة وسورة ثم أتم وسجد الموهو فإن شك في سجدة أنها من
 الأولى أو الثانية يقضى فيها وإن شك في السجدة الثانية لأن إتمامها لازم على
 كل حال وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية فعد ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة
 السهو وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً إن كان في السجدة
 الثمانية فسدت صلاته وإن كان في السجدة الأولى يمكن أصلاً ما عدهم لأن تمام
 المساهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتفاعاً لها لا يحدث فيقوم ويعد ويسجد
 للسهو إلى أن قال أي في البرازية فوج منه تركه ترك ركعتيه فسادت
 صلاته وإن كان فعليه يحمل على ترك الركوع في سجدة ثم يعيد ثم يقوم ويصلى

ركنه بسجدة نزل صلى الله عليه وسلم في صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم
 انه صلاة اعاد التجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذاك وان تذكر
 الترك في الاربع فذوات الاربع كلها اه (ثم قال) وهما فروع علم اركان
 الى ان قال الثالث شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة
 هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من
 قوله لم يترك صلاة وشك انها اية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتياط اه
 (ثم قال) في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعنى اليقين لا يزول بالشك الى ان
 قال الرابعة قدمنا انه لو شك هل كبر للافتتاح أولا أو أحدث أولا أو صبح رأسه أولا
 وكان أول ما عرض له استقبل اه (ثم قال) وهما مسائل تحتاج الى المراجعة
 ولم أرها الا ان منها شك مسافر وصل ببلده أولا ومنها شك مسافر هل قوى
 الإقامة أولا وينبغي ان لا يجوز له الترخص بالشك ثم رأيت في التتارخانية
 لو شك في الصلاة لم يقم أم مسافر صلى أربعين وقعد على الثانية احتياطاً وكذلك
 اذا شك في نية الإقامة اه (ثم قال) ومنها حاكم قد اقام وشك امتقدم عليه أم لا
 ومنها شك هل سبق الامام بالكبيرة أولا ثم رأيت في التتارخانية واذا لم يعلم
 المأموم هل سبق امامه بالكبيرة أولا فان كان أكبر رايه انه كبر بعدة أجزاء وان
 كان أكبر رايه انه قبله لم يجز وان استوى الظن ان أجزاءه لأن أمره محمول على السداد
 حتى يظهر الخطأ اه وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك
 في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائقة وشك في قضائها فهي ست وفي
 التتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضا الفوائت أم لا يكره له ان ينوي
 الفوائت (ثم قال) واذا لم يدرك الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت أم لا الا فضل ان
 يقرأ في سنة الظهر والعصر والعشاء في الاربع الفاتحة والسورة اه (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير ما فيه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات
 وغيرها سبعة الاول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة أيام
 وليلاتها وهو العصر والفجر والمسح أكثر من يوم وليلة وسبعة ما لا يختص على ما في غاية
 البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق التحرر عن المصر وهو ترك
 الجماعة والعبدن والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين
 نسائه والقصر للمسافر عندنا رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام

لم يبق فشر واحد حتى أحمده وفسدت لواتهم ولم تقعد على رأس الركعتين ان لم يضافاته
قبل سجود الثالثة الشافى المرض ورخصه كثيرة اتيهم عند الخوف على نفسه
أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بوطوء القعود في صلاة الغرض والاضطجاع
فيها والايما والخفاف عن الجماعة مع حصول التضييلة اه (ثم قال في بحث
السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على
الرجال كالجماعة والجمعة اه (ثم قال) السادس العسر وعوم البلوى كالصلاة مع
النجاسة المعفو عنها الى ان قال ويا حجة المشي والاستدبار عند سبغ الخدود
وأي حجة ما في صلاة الخوف ويا حجة النافذة على الدابة خارج المصرا بالايما وفيه
في رواية عن أبي يوسف ويا حجة القعود فيها بالأعذر اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة
في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط مرة ثانية للكبيرة ولم يعين من القرآن
شيئا حتى الغائبة عملا بقوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن والتميز بحيث لا يجوز
غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الإمام دفعه للتخليط
عنه كما يشاهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الاحرام بالقط وانما جوزه بكل
ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي فجوزه بالفارسي تيسيرا على
الخاشعين وروى رجوعه واسقط فرض الطهانية في الركوع والمعجود
تيسيرا اه (ثم قال) ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا يبراد في الجمعة
لاستحباب التكبير الماعلى ما قبل ولكن ذكر الاستيحاء انها كانت في الزمان
وترك الجماعة للظفر والجمعة بالأعذار المعروفة ولذا أسقط أبو حنيفة عن الاعشى
الجمعة والمجوان وجد قد ادفع المشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلاة على الخضر
لتركها بخلاف الصوم وبخلاف المسحاضة لتدور ذلك وسقوط القضاء عن
المغنى عليه اذا زاد على يوم وليلة وعن المرض العاجز عن الائمة بالرأس كذلك
على الصحيح وجواز صلاة الغرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف
دوران الرأس اه (ثم قال) وبواز تقديم النية على الشروع في الصلاة الا اذا لم
يفصل اجنبى اه (ثم قال) الفريدة الثالثة تحففات الشرع انواع الى ان قال
الثاني تخفيف تنقص كالتصريف المفر على القول بأن الاتمام أصل والماعلى قولنا
من ان التصرف أصل والاتمام فرض بعده فلا الصورة اه (ثم قال) الرابع
تخفيف تة - ديم كجمع يعرفات اه (ثم قال) الخامس تخفيف تأخير كالمجمع

بمنزلة وتأخير رمضان للريض والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها في حق
 المشغل بانة أغريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستعجم مع بقية
 النجوس وشرب الخمر لقصة السابع تخفيف تغيير كثير نظم الصلاة للخوف اه وقال
 في القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات بفتح المخطورات ما نصه (وقالوا لو دفن
 لا تكفين لا ينش عليه لان مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قائم
 التبر بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل واهيل التراب عليه صلى على قبره
 ولا يخرج اه) وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ماضرا
 بارتكاب أخفهما قال الزيلعي في باب شروط الصلاة ثم الاصل في جنس هذه
 المسائل ان من اتى ببلتين ومما امتنا أو بتان يأخذ بايم ما شاء وان اختلفتا بحيث
 أحدهما لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل
 بهجر لم يسجد سأل جرحه وان لم يسجد لم يسجد فانه يصلى قاء عديومي بالركوع
 والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جاز
 حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا شيخنا لا يقدر
 على القراءة قائما ولا يقدر عليه قاعدا يصلى قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النفل
 ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة
 لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتخير
 ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع
 وقدر الآخر أقل يصلى في أقلهما مادما ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو
 كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة
 ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل ان
 يصلى في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
 يصلى في الذي ربه طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة ينكشف
 من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصلى
 قاعدة لما ذكرنا ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها
 فترك نفعه الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرك للربع حكم
 الكل وما دونه لا يغطي له حكم الكل والستر أفضل لتقليل الانكشاف اه ومن
 هذا القليل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج الى الجماعة لا يغدر على

القيام ولو صلى في بيته صلى قائماً يخرج اليها ويصل قاعداً وهو الصحيح ونقل في
 شرح منية المصلّي تحجيحاً آخر أنه صلى في بيته قائماً وهو الظاهر اهـ (ثم قال في بحث
 درء المغسدة أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المغسدة
 فمن ذلك الصلاة مع اخلال شرط من شروطها من الطهارة أو الستر أو الاستقبال
 فان في كل ذلك مغسدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى في انه لا يباح الا على
 أكل الاحوال ومتى تعذر شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه فقد بمصلحة الصلاة
 على هذه المغسدة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومن
 ذلك العمل بالمفسد للصلاة مفروض اليه العرفان كان بحيث لو رآه راعياً ان يخرج
 الصلاة اهـ (ثم قال) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير معتبر في النصوص عليه
 قال في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر
 من العانة ليس بعورة لتعامل العمال في الابداع ذلك الموضع عند الاضطراب
 وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعيد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر اهـ بلغة اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في المحطرات أيضاً (وقال
 في القاعدة الاولى الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد مانصه) ومن فروع ذلك لو تغير
 اجتهاده في القليلة حمل بالثاني حتى لو صلى أربع ركعات لاربعة جهات بالاجتهاد
 فلا قضاء وإنما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى أخرى ثم عاد
 الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة ومنهم من قال
 لا يستقبل اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرّم غلب
 المحرّم المحلل مانصه) ومنها اذا صلى على حي وميت وينبغي أن تصح على الميت
 اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثالثة الاجتهاد في ثياب
 مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجساً أو لا نجس وقد قلنا
 بقبته في كتاب الطهارة فراجع اهـ (ثم قال) وأما الواحرم قاصر ابلغت سفينته
 داراً قامته فانه يتم ولو شرع في الصلاة في دار الإقامة فسارت سفينته فلم يسأله
 القصر ولم أرهما الا ان وعندنا فائتة السفرة اذا قصاها في الحضر بقصرها ركعتين
 وعكسه يقتضى أربعاً لان القضاء يحكي الاداء اهـ (ثم قال في قاعدة اذا تعارض
 المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) ونخرج عنها مسائل الاولى لو استند
 الجنب فانه يشعل عند الامام ومقتضاها انه لا يغسل كفهما الثانية لو اختلط

موقى المسلمين بموقى الكفار في غتضاد عدم التمسك لكل والشافعية قالوا بتعجيل
 الكل ولم يفصلوا وأصحابنا فصولا فقال الحاكم في الكافي من كتاب التجري وإذا
 اختلط موقى المسلمين وموقى الكفار فمن كان عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كان
 عليه علامة الكفار تركه فان لم تكن عليهم علامة والمسلمون أكثر غسلوا وكفروا
 وصلى عليهم وينفون بالصلاة والدعاء المسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر
 المسلمين وان كان الغريقان سواء وكان الكفار أكثر لم يصل عليهم ويغسلون
 ويكفنون ويدفنون في مقابر المسلمين اه (ثم قال القاسم في القواعد الثالثة الاشارة
 في القرب) قال الشافعية الاشارة في القرب مكره وفي غيرها محبوب قال الله تعالى
 ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يشار في القربان
 فلا يشار بما الطهارة ولا يستتر العورة ولا بالصف الاول لان الغرض بالعبادات
 التظيم والاحلال فمن أثره فقد ترك الاحلال الاله وتعلمه اه (ثم قال) وقال
 في شرح المهذب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه للجلوس في موضعه فان قام
 باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعده من الامام كره قال أصحابنا لانه اثر بالقربة اه
 (ثم قال) قال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف
 فرجة فانه يجر اليه شخص بعد الاحرام ويندب للحجر وان ساعده فهو ذابوت
 على نفسه قربة وهو أجز الصف الاول اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة
 وفي الحفر ايضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) الثانية التابع
 يسقط بسقوط المتبوع منه ان فاتته صلاة في أيام الجحون ونقلنا بعد عدم القضاء
 لانه في سبيلها الواجب اه (ثم قال في بحث الثانية التابع يسقط بسقوط
 المتبوع مانصه) ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام
 والتلبية على القول به وأما بالقراءة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو
 اللفظ اه وقد نقلنا صدر هذه في الحج (ثم قال الثالثة التابع لا يتقدم
 على المتبوع) فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الاقتتاح ولا في الاركان ان
 انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امامه
 في الركوع والسجود في الرباعية اه (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران
 من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر ما مانصه) ومنها
 لدخول السجود وصلى الغرض والارادة دخلت فيه التحية اه (ثم قال) ولو صلى

فريضة عقيب طواف ينبغي أن لا تكفه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد
 لأن ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد وقد نقلنا
 هذا العبارة في الحج ولوتلى آية سجدة فسجدت قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت
 عن التلاوة لمحصل المقصود وهو التعميم وكذلك ركع لها فوراً أجزأت قياساً وهذه
 من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذلك آية وكررها
 في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعد الجابر
 بخلاف الجابر في الأحرام فإنه يتعد بتعدد الجناية إذا اختلف جنسهما إلا أن المقصود
 بسجود السهو رغم أنف الشيطان وقد حمل بالسجدين آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره مثل الحرمة فكل جبر فاختلف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه أيضاً
 في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل الشيء قبل أن يهمل
 بحرماته مانعه) وخرج عنها مسائل إلى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم
 تقض الصلاة اهـ وقد نقلناها في كتاب الطهارة أيضاً (وقال في القاعدة السابعة عشر
 لا عبرة بالظن البين خطأه) صرح بها الصحابي في مواضع منها في باب قضاء الفوائت
 قالوا لوطن أن وقت الفجر ضاى فصرى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر
 فإذا بطل يتظر فإن كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وإن لم يكن فيه
 سعة يعيد الفجر فقط وقامه في شرح الزبائي اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل إلى أن قال الثانية لو صلى في ثوب وعنده أنه نجس ثم تبين أنه طاهر
 أعاد الثالثة لو صلى وعنده أنه محدث ثم طهره متوضئاً أعاد الرابعة صلى الفرض
 وعنده أن الوقت لم يدخل فطهره أنه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي فتح القدير من
 الصلاة والثانية تقتضي أن تجعل مسألة الخلاصة سابقاً على ما لا يصلح إماماً إذا
 صلى فإنه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار بالظن المكلف لا ما في نفسه الأمر وعلى
 حكمه الاعتبار بما في نفسه الأمر ولو صلى وعنده أن الثوب طاهر وأوان الوقت قد
 دخل أو أنه متوضئ فبان خلافه أعاد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الطهارة
 أيضاً وقوله أن تجعل مسألة الخلاصة سابقاً على ما لا يصلح إماماً فحسبنا
 فتوضئاً ثم تبين أنه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة اهـ وقد نقلناها في كتاب
 الطهارة أيضاً (ثم قال) وقالوا لو رأوا سواداً فضموا غداً فصالاة الخوف فبان
 خلافه لم يصح لأن شرطها حضرة العدو اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام

الثامى مانصه) من نسي صلاة أو صوما أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذر أو وجب قضاءه
 بخلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحج أيضاً (ثم قال) ومنهما من صلى بنجاسة
 مانعاً ناسياً أو نسي ركمن اركان الصلاة وتيقن خطأ في الاجتهاد في الماء أو الثوب
 أو وقت الصلاة أو الصوم أو نسي نية الصوم أو تكلم في الصلاة ناسياً اه اى فانه
 يعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً (ثم قال) وكذا
 لو سلم ناسياً في الصلاة (باعتبة الى رأس الركعتين لم تبطل اه (ثم قال) وقد جعل
 له اى النسيان اصلا في التحرير فقال انه ان كان مع مذكر ولا داعي له كأكل المهيلى
 لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في الغفلة او لامعه مع داع كأكل الصائم سقط
 اولاً ولا فاولى كترك الذاب القسيمة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً
 وفي الذبايح (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون
 عدوا اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) واتفقوا على وجوب العشر
 والخراج في أرضه الى ان قال وعلى إعلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام
 في الصلاة اه (ثم قال) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته وان ابطت
 الصلاة اه ونقلناها في الطهارة (ثم قال) وتصح عباداته وان لم تجب عليه
 واختلغوا في ثوبها والمعتمد انه له وللمسلم ثوب التعليم وكذا جميع حسناته اه وقد
 نقلناها في الحظر أيضاً (ثم قال) ولا تصح امامته واختلغوا في صحته في التراخي
 والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله
 وتصح فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس
 هو من اهل الولايات فلا يلى الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقاً لكن لو خطب
 بأذن السلطان وصلى بالغ غير جاز وتصح سلطنته ظاهراً قال في البرازية مات
 السلطان واتفقت رعيته على سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفرض امور التقليد الى
 والى ويعد هذا الى نفسه تبعاً لابن السلطان اشرافه والسلطان بالرسم هو الابن
 وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه وقد
 نقلناها في القضاء أيضاً (ثم قال) وصح اذانه مع الكراهة كفي المجموع لكن
 في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان
 البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وأما قيامه في صلاة الفريضة
 فظاهر كلامهم انه لا بد منه للمسلم بجهتها وان كانت اركانها وشرائعها لا توصف

بالوجوب في حقه اه (ثم قال) ولوقال السلطان لصي اذا دركت فصل بالناس
الجمعة جاز وفي البرازية السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد
جديد اه وقد قلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكران مانصه)
وصرحوا بكرة اذ ان السكران واستحب اعادة وبذني أن لا يصح اذانه كالمجنون
اه (ثم قال تنبيه) وقولهم ان السكر من مباح كالاغشاء يستثنى منه سقوط القضاء
فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليلة لانه يصنعه كذا في المحيط اه
(وقال في احكام العبيد مانصه) لا جمعة عليه ولا عيد ولا تبريق ولا اذان ولا إقامة
اه (ثم قال) وعورتها كالرجل وتزاد البعن والفهر ويحرم نظره غير محرم الى
عورتها فقط وما عداها ان اشتهى اه وقد قلنا ذلك في الحظر ايضا (وقال
في احكام الاعمي) هو البصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة
ولا جحان ووجدان اه (ثم قال) وتكرامامته الا أن يكون أعلم القوم اه
(وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود لترتيب بعد سقوطه بقلة الفوائت
بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكير لان النسيان كان مانعا لامتصاصه
من باب زوال المانع اه (وقال في بحث النائم كاستيقظ في مسائل مانصه)
السادسة عشر اذا نام المصلي وتكلم في حال النوم نفسه صلاة السابعة عشر اذا نام
المصلي وقرأ في حال نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذا نزل آية
السجدة في نومه فسمعها رجل تكمه السجدة كما لو سمع من البقطان التاسعة عشر
اذا استيقظ النائم فأخبره رجل بذلك كان شمس الأئمة يعني بأنه لا يجب عليه سجدة
التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل عند نائم فأنشده فأخبره فعلى
هذا اه (ثم قال) الخامسة والعشرون اذا نام المصلي في صلاته واستلم يجب
الغسل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة
دينا في ذمته اه (وقال في احكام الخنثى مانصه) يقيم اذامات ويسبغ قبره
ولا يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة اه (ثم قال) ولا يصلى الا قناع ويقوم
امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء أعادها وان في صف الرجال
لا يعيدها ويعيدها من على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنازة خلف
الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لودقة الضرورة مع جاحر بينهما
من الصعيده اه (ثم قال) ويتعد في صلاته كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في

جميع الأحكام إلا في مسائل إلى أن قال ولا يقف في صف النساء اهـ (وقال في أحكام
 الأنثى مانصه) ويكره إذا نهوا وأقامتها وبدنها كله عورة الأوجهها وكفها وقدميها
 على المعتمد وذراعيها على المرحوح وصوتها عورة في قول اهـ وقد نقلناه في المحظر
 (ثم قال) ولا ترفع يديها أحد وأذنها ولا تجهر بقراءتها وتنضم في ركوعها وسجودها
 وتنضم أصابعها ولا تفرج أصابعها في الركوع وأذا نأى أشتى في صلاتها صفت
 ولا تسبح وتكبر جماعة من يقف الإمام وسهلون ولا تصلح أماما للرجال ويكره
 حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحت يديها
 وتضع يديها في الشهادتين على فخذيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتها وتتورك ولا
 جمعة عليها إلا كن تنعسدها ولا عسده ولا تكبر ثم يرق اهـ (ثم قال) ولا
 تخطف مطلقا إلى أن قال وتكفن في خمسة أثواب ولا تؤم في الجنائز ولو فعلت
 سقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجنائز وإن كان الميت أنثى ويذهب لها نحو
 القبلة في التابوت اهـ (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضرة إلى أن قال وفي
 الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز
 عند الإمام فيقبل عند القبلة والرجل عند الإمام وكذلك في اللحد اهـ (وقال في أحكام
 الجنان) ومنها انعتاد الجماعة بالجن ذكره السيوطي عن صاحب أكلام المرجان
 من أحسان بن مسعدة لا يحدث أحد عن بن مسعود رضي الله تعالى عنه في قصة
 الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه شخصان منهم فقالا
 يا رسول الله اننا نحب أن تؤمنا في صلاتنا فصفه ما نلفه ثم صلى بهما ثم انصرف
 ونظر ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تخطي بالملائكة وفرع على ذلك لوصلي في فضاء
 بأذان وإقامة منفردا ثم خلفه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها عجمة الصلاة خلف
 الجنى ذكره في أكلام المرجان ومنها إذا مر الجنى بين يدي المصلي يقاتل كما يقاتل
 الأنس اهـ (وقال في أحكام المحارم مانصه) ويغسل المحرم قريته اهـ قال في
 الشرح هذا سهو والصواب ويغسل المحرم قريته الخ فراجع اهـ (ثم قال) وتختص
 الأصول بأحكام إلى أن قال ومنها إذا دعاه أحد أبويه وهو في الصلاة وجبت اجابته
 لأن يكون عالما بكونه فيها ولم أر حكم الأجداد والجندات وينبغي الاحتياط اهـ
 (ثم قال) واختص الأب والمجد بأحكام إلى أن قال وأما ولاية الأذكاح فلا تختص
 بهما فثبت لكل ولي سواء كان عصبة أم من ذوى الأرحام وكذلك الصلاة على

المجئزة لا تختص بها اهـ (ثم قال فائدة) يترتب على النسب انشاء محركما الى ان قال وولاية غسل الميت والصلاة عليه اهـ (وقال في أحكام غيبة الحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والمجئزة اهـ وقد نقلنا تمامه في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانصه) تكيل الباطل والغاسد عندنا في العبادات مترادفان اهـ (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وهذا فروع لم أرها الا الآن الاول اشارة الاخرس بالقراءة وهو وجب بذبحي ان تحرم عليه أخذنا من قولهم ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة اهـ وقد نقلنا في الطهارة (ثم قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة مانصه) وفي باب الاقتداء قال الوفاي الاقتداء بهذا الامام زيد فبان محرم ولم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على ظنه انه زيد فبان انه محرم ويصح ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخا لعلمه وقياس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة يصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه ان الاعتبار بالنسبة عند الحكم بان لا يختص الثواب بما كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخر ما قاله اهـ (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثباني السترة كذلك فيما يذبحي ولم أره اهـ (وقول جامع) وقروله السترة أى في الصلاة وقوله كذلك أى يمنع الدين وجوبها (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) اجتمعت جنازة وسنة وقيمة قدمت المجئزة وأما اذا اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره ويذبحي تقديم الفرض اذا ضاق الوقت والا لا كسوف لانه يفتنى فواته بالانجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة يذبحي تقديم المجئزة وكذلك واجتمعت مع جمعة وفرض وقت ولم ينفذ خروج وقته ويذبحي أيضا تقديم الكسوف على الترتاب ويصح اهـ (وقال في بحث مسائل اجتماع الغضالة والمنقصة مانصه) ومنها الوصل منفردا صلى في الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها الواسع في الموضوع فتوفت الجماعة ولو اقتصر على مرة أو ثلثا يذبحي تفضيل الاقتداء لادراكها اهـ (ثم قال) ومنها الخاف فوفت الركعة لم يثنى الى الصف في القيمة الأفضل

ادراكه في الركوع وقول النوى في شرح المذهب لم أرفقه لاحكام بنا ولا غيرهم
 شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر
 عليه ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا
 قدر على سنة القراءة وان صلى قائما لا قعد وقراها ومنها الوضاق الوقت عن سنن
 الطهارة والصلاة أي وعن سنن الصلاة تركها وجوبا ولو ضاق الوقت المستحب عن
 استيعاب السنن ينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اهـ (ثم قال) ومنها
 باب الاماعة يقدم العلم ثم الاقرآن ثم الاورع ثم الاسن ثم الاصح وجها ثم الاحسن
 خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانطف ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر
 الاصل على المعتق ثم المقيم عن الحديث على المقيم عن الجنبية وقامه في الشرح اهـ
 (وقال في بحث القول في أحكام السفر مانصه) رخصة القصر والفطر والمسخ ثلاثة
 أيام باليهما وأما التغفل على الدابة فكيف خارج المصر لا السفر ومنها سقوط الجمعة
 والعيدين والاضحية وتكبير التشريق وأما حجة الجمعة فن أحكام المصر اهـ
 وقد نقلنا بعضه في الطهارة والصوم والاضحية (وقال في بحث أحكام المسجد
 مانصه) هي كثيرة جدا وقد ذكرها الاصحاب في الفتاوى في كتاب الصلاة في باب
 على حدة فمنها يحرم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور
 وادخل نجاسة فيه يخاف منها التلويت اهـ وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال)
 ومنع ادخال الميت فيه والصحح ان المنع لصلاة الجنازة وان لم يكن الميت فيه الاعتذر
 بطرده ونحوه واختلاف في علمه فمنهم من علمه بخوف التلويت ومنهم من علمه بانه
 لم يكن له ما على الاول هي تحريمية وهي الثاني هي تنزيهية ورجح العلامة قاسم
 الاول ولم يعلمه أحد منا نجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالغسل حيث كان
 مسلما ومنها حجة الاعتكاف فيه اهـ وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) ومنها
 حرمة ادخال الصبيان والجنائين حيث غلب نجاستهم والافيكرو ومنها منع القاء
 القملة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في أناء وأما الغصص فيه في أناء فلم أره
 وينبغي أن لا يفرق ومنها منع أخذ شيء من أجزائه قالوا في تراه ان كانا بمحتمل جاز
 الاخذ منه وممسح الرجل عليه والالا من حرمه البصاق والقاء النخامة فوق الحصى
 أخف من وضعها تحته فان اضطراب اليه دفته وتكره المضغضة والوضوء فيه الآن
 يكون في موضع اعتدال ذلك لا يصلي فيه أوفى أناء ويكره مسح الرجل من الطين على

عموده والمباني على حيطانه ولا يهضر فيه شراً، وتترك القديمة ويترك غرس الاشجار فيه الا لمنفعة لقل النزول لا يجوز اتخاذ طريق فيه للروا والاعذر وتركه الصناعة فيه من خياطة وكتابة بأجر وتعليم صبيان بأجر لا يغيره الاحتفاظ بالمسجد في روايه ويكره الجلوس فيه للصلاة وتستحب الخبة فيه لانه فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه اه وقد نقلناه في النكاح وفي القضاء (ثم قال) ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالخبي ويكره دخوله لمن أكل ذاريج كرمية ويمنع منه وكذا كل مؤذيه ولو بلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد لا يغير المعتكف فيجوز له بقدر حاجته ان يحضر الساعة وأنشاد الضالة والاشعار والاكل والنوم لا يغيره رب ودعة كنف والكلام المباح في فتح التقديم انه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ورفع الصوت بالذكر الملتفقه واخراج الرميح فيه من الدبر والمخضومة وسن كسبه وتطليقه وتضيئه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه يائمه ويسوق ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا يتعين بالازمة فلا يرفع غيره لوسيلة اليه ولاهل الحملة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحداً وقد نقلناه في الوقف (ثم قال) ولا يجوز اعادة أدوات مسجد لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا للخوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد الخصال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت اه (وقال في أحكام الذمى مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عند تناوله كان المسجد الحرام اه وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) حادثة شئت عن مدرسة لها صفة لا يصلح فيها أحد ولا يدرس والقاضي طائس فيه للحكم فهل له وضع خزائن لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز أخذ من قومهم وضائق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أنائبه ومثاه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بأن القضاء في الجاسع أولى وقالوا لناظر أن زعيم فناءه للتجار ليخبروا فيه مصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة لا شك ان هذه الصفة من الغناء وحفظ

السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالحبوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 العمل على رفته وصرحوا بان القضاء في الجوامع اولى من القضاء في بيته الخ وقد
 نقلنا بقية في القضاء فراجعه وفي الوقف ايضا (ثم قال احكام يوم الجمعة) اختص
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترطا لجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة
 لها وكونها قبلها بشرط او قراءة السور المخصوصة لها وتعميم السجدة فقبلها بشرطه
 واستئذان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) والتطيب وليس
 الاحسن وتقليم الاظفار وحق الشعر ولكن بعدها افضل والخوف في المسجد
 والتبكير لها والاشغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الابرار لها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) وقراءة
 الكهف فيه وفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المعتمد
 وهو خيرا بام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه
 القبور وبأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلته أمن من فتنة
 القبر وعذابه ولا تجز فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج
 من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه ينزراهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه
 (وقال في بحث ما افترق فيه الاذان والاقامة مانصه) يجوز ترانخي الصلاة عن
 الاذان بخلاف الاقامة بسن التمهيل فيه والامراع فيها يكره اقامة المحدث لا اذانه
 (ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة) هو سجودتان وهي واحدة هو في آخر صلاته بعد
 السلام وهي فيها وهو لا يكر بخلافها لا يقوم له ويقوم لما يشهد له ويسلم بخلافها
 الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه (ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر)
 سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها واقفوا على وجوب سجود التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانه جائز عند أبي حنيفة لا واجب وهو معنى ما روى عنه انها ليست
 مشروعة أي وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الائتمام واجبة على المأموم
 دون الامام الا لجمعة صلاة النساء خلفه أو لحصول الغضلية ولا تبطل صلاة الامام
 اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام واخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف
 الامام اذا عين المأموم واخطأ (ما افترق فيه الجمعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد
 واجب ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرط الخطبة

وكونها قبله بخلافه فيما وان لا تعدد في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب
 في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها اهـ (ثم قال في آخر فن
 الفروق والجمع) قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع السكول واجباً أم لا قال
 أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضاً ولو اطال الركوع والسجود فيها وقع
 فرضاً الى أن قال واصل فائدتيه في النية هل ينوي في السكول الوجوب أولاً وفي الثواب
 هل يشاب على السكول ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزياً الى الخلاصة الغني اذا نحر بشاتين
 وقعت واحدة فرضاً والاخرى تطوعاً وقيل الاخرى لحم اهـ (وقال في آخر فن
 الفروق والجمع مانصه) فائدة في الدعاء برفع الطاعون سئل عنه في طاعون
 سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فأجبت بأن لم أره ولكن صرح في الغاية
 وعزم الشئ المعنى الهابطه اذا نزل بالمسلمين نازلة فثبت الامام في صلاة الفجر وهو قول
 الثوري وأحمد وقال جهوراً هل الحديث القنوت عند النازل مشروع في الصلوات
 ها اهـ وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنازلة مستمرة يمتنع وبه قال جماعة
 من أهل الحديث وحملوا عليه حديث أبي جعفر عن أنس مازال يقنت حتى فارق
 الدنيا أي عند النوازل وما ذكرنا من أخبار الخلفاء يفيد تقريره لعلهم ذلك بعده
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة
 الحبابة مسيلة وعند محاربة أهل الكلاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه
 وكذا علي رضي الله تعالى عنه في محاربة معاوية وقنت معاوية رضي الله تعالى
 عنه في محاربهته اهـ فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولا شك
 ان الطاعون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي
 ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهراً فيما يمدعو على رعل وذكو ان وبني حيان
 ثم تركه كذا في الملتقط اهـ فان قات هل له صلاة قات هو كما تحسوف لما في منية
 المفتي قبيل الزكاة في الحسوف والظلمة في النهار واشتمد الريح والمطر والثلج
 والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا اهـ ولا شك ان الطاعون من قبيل
 عموم الامراض فيس له ركعتان فرادى وذكو ان يلقى في خسوف القمر انه يتضرع
 كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة المساءة بالنهار والريح الشديد والزلازل

والعواقر وانتشار الكواكب والضوء المسائل بالليل والشبح والامطار الدائمة
وعوم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لان
كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع لرؤية الدعاء
كما يفعله الناس بالقاهرة لمجمل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في عزائه
المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك في الظلمة والريح والافزع
ولا بأس بأن يصلى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك اه فظاهر
انهم يجتمعون للدعاء والنصر لانه أقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى
وفي المجتبي في خسوف القمر قيل الجماعة جائزة عندنا لكن المستبينة اه
وفي المراج الوهاج يصلى كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف
من الافزع كالريح الشديدة والظلمة المسألة من العدو والامطار الدائمة والافزع
العالية وحكمهم احكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العديني له أن يفرغ
الى الصلاة عند كل خاتمة فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه امر صلى اه
وكذا شيخ الاسلام العيني في شرح المنهاية الريح الشديدة والظلمة المسألة بالتهار
والثلج والاعمار الدائمة والعواقر والزلازل وانتشار الكواكب والضوء المسائل
بالليل وعوم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزع اذا وقعت صلوا
وحدانا وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا
بالاجتماع والدعاء لعوم الامراض اه وقد قلنا ببقية في الحظر ومسائل مشوية
فراجعهم (ثم قال) فائدة لاسكركم الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه
قولهم ان له حكم الامام وهو بكرة انفراد على الدكان لانه معلى بالتشبيه بأهل
الكتاب وهو مودة وهدا والاصل عدم الاسكراهة وبه أفتيت اه (وقال في فر
الغازي انصه) العلامة اى تكبير لا يكون به شارعا فيها فقل تكبيرا لتعجب دون
التعظيم اى مكاف لتعجب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس
فيما طاعت أى فصل فسد صلته بقراءة القرآن فقل من سبغه الحدث اذا قرأ
في ذهابه أى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل الترويح لاستحياب
الحتم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن
ان يقال في غيرها ايضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل أى صلاة
افسدت نجسا وإى صلاة صححت نجسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها نجسا

ذكر الالفائنة فان قضى الفائنة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل فضاها صحت
 الخمس ولى فيها كلام فى شرح الكنز أى صلاة فسدت أصلها المحدث فقل مصلّى
 الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر انتم هذه وضع جهته فاحدث قبل
 الرفع تمت ولو رفع قبل المحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال أبو يوسف هذه صلاة
 فسدت أصلها المحدث بجهتين من قول مجديه اى مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل
 من اعتادها فى كلامه اى مصل متوضى رأى الماء فسدت فقل المقتدى بامام متيم
 اذا رأى الماء دون امامه اى امرأ تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة
 وسجدت تبعها السامعون اى فريضة يجب أدائها ويحرم قضاؤها قبل الجمعة اى
 رجل كرر آية سجدة فى مجلس وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة وسجد
 لم اتم أعادها فى الصلاة اه (وقال فى فن الالغاز فى بحث العتق مانصه) أى
 عبد علق عتقه على شئ ووجد ولم يبتق فقل اذا قال اذا صليت ركعة فانت حر
 فصلاها تم تكلم ولو صلى ركعتين علق والركعة لا بد من ضم أخرى اليهما التكون
 جائزة اه وقد نقلناه فى العتق (وقال فى فن الالغاز ايضا من بحث الكراهية
 مانصه) اى مكان فى المسجد تكرر الصلاة فيه فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه
 وقد نقلناه فى المحظر (وقال فى فن الحيل مانصه) وفيه فصول الاول فى الصلاة
 اذا صلى الظهر فاقمت فى المسجد فالحيلة أن لا يجلس على رأس الرابعة حتى تنقلب
 هذه فلا يصلى مع الامام اه (ثم قال) الرابع فى الغدية أراد الغدية عن صوم
 آية أو صلاته وهو فقير يعطى من مئتين من الخنطة فقير اثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا
 الى ان يتم اه وقد نقلناه فى الصوم والزكاة (ثم قال فى الفن السادس وهو فى
 الفروق مانصه) كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة البعرة اذا سقطت فى
 البحر لا ينجس الماء ونصفها ينجسه والفرق ان البعرة علم باحدة تقع من الشبوع
 ولا كذلك النصف وفى الحب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضئ امرأته
 المريضة بخلاف عبده وأمه والفرق ان العبد ملوكه فيجب عليه اصلاحه
 لا المرأة لا ينزع ماء البئر كله بالغارة وينزع من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع المكل له اه وقد نقلناه فى الطهارة (ثم قال) ولونظر المصلّى الى
 المحض وقرأ فيه فسدت الى فرج امرأته بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الثانى
 قال الامام بعد شهر كنت مجوسيا فلما عاد تعليمهم واوقال صليت بلا وضوء اوفى ثوب

نجس أَعَادُوا أَنْ كَانَ مُتَعَبًا وَانْفَرَقَ أَنْ أَخْبَارَهُ الْأَوَّلُ مَسْتَكْرِعًا بَعْدَ الْإِسْنَانِي
 مُحْتَمَلٌ أَقِيمَتْ بَعْدَ شُرُوعِهِ مُتَعَلِّقًا لِقِطْعَتِهَا وَمُقْتَرَضًا بِقِطْعَتِهَا وَأَيَّامُ الْفَرْقِ
 أَنَّ الْإِسْنَانِي لَصَلَاحِهَا الْأَوَّلُ سُورَةُ الْغَارَةِ نَجَسٌ لَا يَوْجُزُ لِلضَّرُورَةِ ٥١ وَقَدْ
 نَقَلْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (ثُمَّ قَالَ) وَجِدْتُمُتَافِي دَارَ الْحَرْبِ مَعَ زَارٍ فِي هِجْرِهِ
 مَحْصُوفٌ بِصَلَى عَلَيْهِ وَفِي دَارِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَدْ لَا يَجُودُ أَمَّا نَا الْإِبْدَ بِخِلَافِهِ
 فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ٥٢ (وَقَالَ) أَيْضًا فِي الْفَنِّ السَّادِسِ فِي الْفَرْقِ مِنْ بَحْثِ الزَّكَاةِ
 مَا نَصَهُ (شَكَّنِي أَدَاتُهَا بَعْدَ الْحَوْلِ أَذَاهَا وَفِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوَقْتُ لَا الْفَرْقِ أَنْ جَمِيعُ
 الْعُرُوقِ تَقْتَضِيهِ كَالصَّلَاةِ إِذَا شَكَّنِي أَدَاتُهَا فِي الْوَقْتُ ٥٣ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي الزَّكَاةِ
 (وَقَالَ) أَخُو الْمُؤَلَّفِ فِي تَكْمِلَتِهِ لِلْفَنِّ السَّادِسِ فِي كِتَابِ الْقَضَا مَا نَصَهُ) الْقَاضِي
 لَا يَمْلِكُ الْاسْتِخْلَافُ الْإِبَادَنَ بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ بِإِقَامَةِ الْجَمْعَةِ وَالْفَرْقِ تَحْتَقِ الْضَّرُورَةُ
 فِي الْإِسْنَانِي لِمُجَوِّزَانِ بِسَبْقِهِ حَدَّثَ قَبْلَ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ٥٤ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي
 الْقَضَا (وَقَالَ) أَخُو الْمُؤَلَّفِ فِي التَّكْمِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ مَا نَصَهُ) قَالَ الْحَدِّ
 لِلَّهِ أَعْطَاهُ وَنَجَّحَ لَانْحَوْلِ وَالْمُخْلِطِ إِذَا عَطَسَ فَقَالَ الْحَدِّ لِلَّهِ مَقْتَصِرًا عَلَيْهِ حَازَ
 وَالْفَرْقِ أَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَ الذَّبْحِ التَّسْبِيحَ عَلَى الْمَذْبُوحِ وَلَمْ تَوْجِدْ فِي الْجَمْعَةِ مَجْرَدَ الذِّكْرِ
 وَقَدْ وَجَدَ ٥٥ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي الصِّدْرِ وَالذَّبَائِحِ (وَقَالَ) أَخُو الْمُؤَلَّفِ فِي التَّكْمِيلَةِ
 الْمَذْكُورَةِ مِنْ كِتَابِ الْاسْتِحْسَانِ مَا نَصَهُ) عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى خُرْقَةٍ عَنِ فَقَالَ لَهُ
 رَجُلٌ هَذَا مَكْرُوهٌ فَقَالَ مَنْ أَبْنِ أَنْتَ قَالَ مَنْ خَوَارِزْمٌ فَقَالَ جَاءَ التَّكْبِيرُ مِنْ وَرَائِي
 أَفِي مَسَاجِدِكُمْ حَشِشٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَفَيَجُوزُ عَلَيَّ الْحَشِيشُ وَلَا يَجُوزُ عَلَيَّ الْخُرْقَةُ ٥٦
 (وَقَالَ) أَخُو الْمُؤَلَّفِ فِي التَّكْمِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا مَا نَصَهُ) عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ
 جَلَّ الْعُلَامُ إِلَى أَهْلِ الْمِصْبَةِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي غَيْرَ مَكْرُوهٍ وَفِي الثَّالِثِ لَا يَسْتَحِبُّ
 وَالْفَرْقِ أَنَّهُ فِي الثَّالِثِ يَجْتَمِعُ النَّاتِجَاتُ فَيَكُونُ إِحَافَةُ لَهُمْ عَلَى الْمَعْصِيَةِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ ٥٧
 وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ (وَقَالَ) صَاحِبُ الْأَشْيَاءِ فِي الْفَنِّ السَّابِعِ فِي الْحِكَايَاتِ مَا نَصَهُ)
 لِمَا حَسَّنَ أَبُو يُوسُفَ لِلتَّدْرِيسِ مِنْ غَيْرِ أَعْلَامِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلًا
 فَأَلَّاهُ عَنْ مَسْأَلٍ خَمْسَةِ أَلْفٍ قَالَ الثَّانِيَةُ هَلِ الدَّخُولُ فِي الصَّلَاةِ بِالْفَرْضِ أَمْ
 بِالسَّنَةِ فَقَالَ بِالْفَرْضِ فَقَالَ أَعْطَا فَقَالَ بِالسَّنَةِ فَقَالَ أَخْطَأْتُ فَتَحَبَّرَ أَبُو يُوسُفَ
 فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ مَا لَانَ التَّكْبِيرَ فَرَضَ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ سَنَةً ٥٨ (ثُمَّ قَالَ فِي الْفَنِّ
 السَّابِعِ) الرَّابِعَةُ مُسَلِّمٌ لَهُ زَوْجَةٌ ذَمِيَّةٌ مَاتَتْ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ تَدْفِنُ فِي أَىِّ الْمَقَابِرِ فَقَالَ

في مقابر المسلمين فقام فقال في مقابر أهل الذمة فقام فتمجهر فقال تدفن في مقابر
اليهود ولكن يصول وجهها عن القبلة - حتى يكون وجهه الولد إلى القبلة لان الولد
في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه)
اذا جتمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنقل بعدهما كما في البيعة اه (وقال في كتاب
السير والردة مانصه) وان مات أو قتل على ربه لم يدفن في مقابر أهل مله وانما
يلقى في حفرة كالكتاب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في مجتمعة
فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو بصفة صلاة المحدث اه (وقال فيه
أيضا) لا ينزل القاضي بالردة والعسق ولا ينزل إلى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم
الناس إلى الحج (وقال فيه أيضا مانصه) ولا تقبل شهادة من قال لأدري أمؤمن
أولا لا شك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولوالجية اه (وقال في كتاب
الغصب) - فمقبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض
مملوكة للمحافر فلا مالك ان يمس عليه واخرجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان
في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة
لا يكره ان كان في الارض سبعة لان المحافر لا يدري بأي أرض يموت ذكر هذه الفروع
الثلاثة في الواقيات المحاسبة من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح
فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان
في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر اه وقد نقلناه في
كتاب الوقف وكتاب الاجارة قال صاحب الاشباه

* (كتاب الزكاة) *

القيمة لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليه الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب الحج
والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفسس مع رفقة غير على المختار
المريض مرض الموت اذا دفع زكاته إلى أخته ثم مات وهي وارثته اجزأته ووقعت
موقعها فان كان له وارث آخر دلت لانه لا وصية لوارث تصدق بطعام الغير عن
صدقة فطره توقف على اجازته فان أحاز بشرائطها رخصته جازت المأمور باداء
لزكاة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزأ اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) فوى الزكاة الا انه سماء قرصا
اختلفوا فيه والجميع الجواز عبد الخدمة اذا اذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فيجب
صدقة فطره عين النازر مسكيناً فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين المذكور كما لو قال لله
على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يمين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد
اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب الصوم (ثم قال) يحبس الممتنع عن اداء الزكاة
واختلافوا في اخذها منه جبراً والمتمدد لا حول الزكاة قري لا شمسى كل
الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عماله فيها أو عسراوكة مرة أو من ذورة الا
الطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا
فانه يؤدنها لا وقتها امر أو دعماً لا ونسبه ثم تذكره لم يجب الزكاة الا اذا كان
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المأجول اذا كان الزوج
لا يريد اداءه يكره اعطاء نصاب لفقير منها الا اذا كان مدينوا أو صاحب عيال
لوفرقة عليهم لا ينقص كلامهم نصاب يكره نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة بمجمل المختار
انه لا يجوز دفعها لاهل البدع دفعها لاخته المتروجة اذا كان زوجها معسرا جاز
وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذا ذلك وان كان المجل قدره لم تجز
وبه يفتى وكذا في زوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لو ولد
من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى ولده
من الزنا الا اذا كان من امرأته فزوج معروف كافي جامع الغصولين الزكاة واجبة
بقدره بميرة فستقطب لاهل المال بعد المحول وصدقة الفطر وجبت بقدره بمكة
فلو افتقر بعد يوم العيد لم تستطع انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه
بنفقتهم ونحل الصدقة ان له غلة عقار لا تسقيه وعياله سنة من معه ألف
وعليه مثلها كره له الاخذ واخراج الدافع لو كان له قوت سنة يساوي نصاباً أو كسوة
شترية لا يحتاج اليها في الصنف الصحيح حل الاخذ بمجملها عن نصاب عنده فتم
المحول وعند أقل من نصاب ان دفعها الى الفقير لا يسترد لها مطلقاً والى الساعي
يسترد لها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافاً
لحمد ولو تجل زكاة حمل الوائم بعد وجوده جاز لا قبله وفي المنتقط من الاجارة

المعلم إذا أعطى خليفته شيئاً أو بيا الزكاة فإن كان بحيث يعمل له ولم يعطه يصح عنها
والأول والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة
بكتاب الزكاة (قال في القاعدة الأولى لأثواب الأبالنية مانصه) وأما الزكاة فلا
يصح أدائها الأبالنية وعلى هذا فإذا ذكره القاضي الأسبغاني أن من امتنع عن
أدائها أخذها الإمام كرها ووضعها في أهلها وتجزئته لأن للإمام ولاية أخذها
فقام أخذهم مقام دفع المسائل باختیار وضعه والمعمد في المذهب عدم الأخذ
كرها قال في المحبط ومن امتنع عن أداء الزكاة قالوا لا يأخذ منه كرها ولو
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بالاختيار ولكن يجزئ به بالمجلس ليؤدي بنفسه اهـ
وخرج عن اشتراطها ما إذا تصدق بجميع النصاب بالنية فإن الغرض يسقط عنه
واختلفوا في سقوط زكاة البعض إذا تصدق به قالوا بشرط نية التجارة
في العروض ولا بد أن تكون مقارنة للتجارة فلمواشترى شيئاً للقبضة ناو يأنه أن
وحد بربحاناعه لازكاة عليه ولو فوى التجارة فيمخرج من أرضه العشرية
أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل
مال ببال كالمبسة والصدقة والمخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي
السائمة لا بد من قصد اسامتها لا رد والنسب أكثر التحول فان قصد به للتجارة ففيها
زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل أو الركب أو الأكل فلا زكاة
أصلاً اهـ (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا فالو لو فوى في الزكاة
ما للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما إذا فوى
فيما كان للخدمة ان يصح كون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لأن التجارة
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعامل والخدمة حيث لا يكون مسافراً ولا مفقراً ولا مساكناً ولا سائمة
ولا علفة بمجرد النية ويصح كون مقيماً وصائماً وكافراً بالنية لأنها ترك العمل
كما ذكره الزياهي اهـ (ثم قال في القاعدة الثانية الأمور بقاصدها في بحث
ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) وأما في الزكاة فقالوا لو عمل خمسة سودا
عن مائتي درهم سود فهما مكتبا السود قبل التحول وعنده نصاب آخر كان المجهل عن
الباقى اهـ (ثم قال) به ذلك وفي الحاشية لو عمل الزكاة عن أحد المسالين فاستحق
ما عمل عنه قبل التحول لم يكن المجهل عن الباقي وكذا لو استحق بعد التحول لأن

في الاستحقة في جعل عمل يمكن في ملكه فبطل التجمل اه وفيها أي الخسائية
أيضا لو كان له خمس من الابل المحوالم يعني الحبالي فجعل شاتين عنهما وعن مافي
بطونهما ثم نجبت خمس قبل الحول اجزأه عما جعل وان جعل عما تجمله في السنة
الثمانية لا يجوز اه (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صدقة المذنوب من الفريضة
والنافلة مانصه) وأما في الزكاة فاشترطها لسانية الفريضة لان الصدقة متنوعة
ولم أر حكمية الزكاة المجتلة فظاهركلامهم انه لا بد من نية الغرض لانه تجمل بعد
أصل الوجوب لان نية هو النصاب الثامى وقد وجد بخلاف الحول فانه شرطا
لوجوب الاداء بخلاف تجمل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
للوجوب وشرطا للهجة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين
مانصه) ولو نوى أي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار جرحه له عن أيهما شاء ولو نوى
الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به لئلا انه اذا نوى
فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة
وان استوى باق القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا
الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى اه (ثم قال)
وان نوى فرضا ونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتطوع تكون عن الزكاة
وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما
وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز أداء الزكاة لابنية مقارنة للأداء أو مقارنة
لعزل مقدار ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها
الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفى بوجودها حالة العزل بتيسير ائمة تقديم النية
في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء ليكن عند العزل وهل تجوز بنية
متأخرة عن الاداء قال في شرح الجمع اودفعها لابنية ثم نوى بعده فان كان المسأل
قائما في يد الفقير جاز والا فلا اه واما صدقة الفطر فكان الزكاة نية ومصرفا قالوا
الا الذي قاله صرف للضرورة دون الزكاة اه (ثم قال) في العاشرة في شروط
النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بخلاف بين النية والمنوى الى ان
قال ولو نوى ببال التجارة الخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر
كما ذكره الزبلي اه (ثم قال) فصل ومن المتأني التردد وعدم الجزم في أصلها
وفي المتنقط عن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب رجلا بآبائه

لازكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها في التكامل
 في النية في النية ما نصه) وفي الزكاة قالوا المعتبرية الموكلة فلو نواها فدفعت الوكيل
 بالنية أجزأته كما ذكرناه في الشرح اه (ثم قال في قاعدة ما ثبت يتبين لا يرتفع
 الا يتبين مشله والمراد به غالب الظن مانصه) وهذا فرع ولم أره الا ان قال
 الثاني له ابل وبقرو غنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها او بعضها ينبغي ان يلزمه
 زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم
 ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس
 العسر وعموم البلوى الى ان قال واسقط اى ابوحنيفة لزوم التفريق على الاصناف
 الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا
 والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدره ميسرة حتى
 سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع
 تخفيف تقديم كالمجموع بعرفات وتقديم الزكاة على المحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله
 على الصبح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصدقة المؤنة والولاية اه
 (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه)
 وليس منه ما ذهب إلى زكاة سنتين فانه ان كان بعدم ملك النصاب فهو صحيح فيهما
 والا فلا فيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذ حرم اعطاؤه مانصه)
 وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه تردد الاكمل في شرح المشارق
 فيه فقتضى أصل القاعدة الحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا مهمة كالتصدق على
 الغنى اه وقد قلنا ذلك في الخطر ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من
 استيجل بالشئ قبل اوانه وعوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال
 السابعة تباع مال الزكاة قبل المحول فرار عنها صح ولم تجب اه (وقال في القاعدة
 السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال
 ومنها لو كان المدفوع اليه غير مصرف للزكاة فدفق له ثم تبين انه مصرف أجزأه اتفاقا
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فدفق ثم تبين انه غنى
 أو ابنه أجزأه عندهما خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده أو مكاتبه أو حر بي لم يجزه
 اتفاقا اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه
 في شئ من العبادات حتى الزكاة عندنا اه (وقال) واختلفو في وجوب صدقة

الفعاري ماله والاخنية والمعتمد الوجوب فيؤدبهم الى اه وقد نقلناها في كتاب
 الاخنية (ثم قال) ويصح توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاعتبارانية
 الموكل اه وقد نقلناها في كتاب الوكالة (وقال في أحكام العبيد مانصه)
 ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عسرا اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطرة
 وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مصرفا لاصدقات الواجبة
 الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكنته اه (وقال في بحث الاحكام الاربعة مانصه)
 والاستناد وهو ان ثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وكان نصاب فانه يجب الزكاة
 عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك
 مانصه) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب واللعين فقط ولا للنفعة
 فقط كالعبد الموصى بنفقته ابد او رقبته للوارث الى ان قال واما صدقة فطره فعلى
 المالك كافي الظهريه وأما في الزباي من انه لا يجب صدقة فطره فسبق قلم
 كافي فصح القدير ويمكن جله على ان المراد لا يجب على الموصى له بخلاف نفقته اه
 وقد نقلنا في كتاب الوصايا (وقال في أحكام التقدوم والتعيين فيه وما لا يتعين مانصه)
 ولا يتعين في الموروث بعد الطلاق قبل الدخول فتدبر مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نصابا حولا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين
 مانصه) وفي منية المقتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنبة
 الزكاة وامره بقضه فقبضه اجزاء اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام
 الدامي والجاهل مانصه) كالتفاوضين اذا اذن كل واحد منهما صاحبه بأداء
 الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه
 فانه يضمن مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجمعوا على انه لو وكل
 مديونية بأن تصدق بماله فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداينات
 (ثم قال) الخصاص لتجب الزكاة فيه أي الدين اذا كان المديون جاحدا ولوله
 يثبت عليه فلو كان على مقر وجب الا اذا كان مغلسا فاذا قبض أربعين مائة اصله
 بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكنتز أنواع الديون
 اه أي القوى والمتوسط والضعيف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب
 من جهة العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مانع اه (ثم قال)

الخامس صدقة الفطروا تفرقوا على منعه وجوبها تنبيهه دين العبدى الرقيق
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
 العاشر الاضحية بمنها كما يمنع صدقة الفطراه وقد نقلناه فى كتاب الاضحية (ثم قال)
 ويبيع أى الدين أخذ الزكاة والدفع الى الدين أفضل اه (ثم قال فى بحث ما ثبت
 فى ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا ملك المال فى الزكاة بعد وجوبها لاتبقي فى ذمته ولو بعد
 التمكن من دفعها وطلب الساعى بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أى وجوب
 الفطرة ووجوب الحج ثم يسر بعده فانهم لا يجبان اه (ثم قال فى بحث ما يـ دم على
 الدين وما يؤخر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان
 بالموت وانما الكلام فى حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا كلام والا قدم
 المتعلق بالعين على ما يتبقى بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض
 وان آخرها كالْحج والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا بقية فى كتاب الوصايا وفى
 الفرائض (وقال فى بحث الكلام على آية المثل مانعه) ومنها عامل الزكاة يستحق
 أجره مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفى أعوانه وفائدة ان المأخوذ أجره انه لو لم يعمل بأن
 حمل أبواب الاموال أمواهم الى الامام فلا أجر له اه (وقال فى بحث ما افترق فيه
 الزكاة وصدقة الفطر) يشترط فى نصاب الزكاة الثم ولو تقدير بخلاف نصابها ولا يجوز
 دفعها الى ذمى بخلافها ولا وقت لها ولصدقة الفطر وقت محدود بانها بالتأخير عن
 اليوم الاول ولا يجوز تبجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال
 فى آخر الفن الثالث فى قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 أم لا مانعه) ولم أر الا أن ما اذا أخرج بعير من خمس من الابل هل يقع فرضا
 أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة وأعلن فأنذته فى النية هل ينوى فى الكل
 الوجوب أولا وفى الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما
 زاد وفى مسئلة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو
 بالكل ثم رأيتهم قالوا فى الاضحية كما ذكر ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغنى
 اذا ضحى بشاتين وقت واحدة ففرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لمحم اه
 (وقال فى آخر فن الفرق والمجمع مانعه) الا لابل السفيه فانه لا ولاية له على مال
 ولده الى ان قال ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الحج وقد نقلنا

بقيته في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانسار ما نصه) زكاة أي مال وجبت
 زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
 قبل القبض أو مال الفهار اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
 رجل يركب ويحمل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي
 رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له ديون ولم يقبضها أي رجل ينبغي له
 اخفاء اخرجها عن بعض دون بعض فقل المربض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا
 عنهم أي رجل يحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة الثلاث يعلمون كثرة
 ماله أي رجل غني عند الامام فلا تحمل له فقير عند محمد فقل له فقل من له دور
 يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن التحيل ما نصه) الثالث في الزكاة من له
 نصاب أراد منع الزوج عن النجاسة ان يتصدق بدرهم منه قبل التماس أو يهب
 النصاب لابنه المغير قبل التماس يريم واختلعه في الكراهة ومشايعنا أخذوا
 بقول محمد دفعها للفقير من الفقراء ومن له عتق فقير دين وأراد جعله عر زكاة
 الدين فاحمله ان يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
 المديون من دفعه له مديده وأخذ منه لسكونه ظفر يخنس حقه فان مانعه رفعه
 الى القاضي فيكافه قضاء الدين أو يوكل المديون خادم الدائن بقبض الزكاة ثم
 يقضي دينه بقبض الوكيل صار ملكا لكل ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه
 وبأي ما تقدم ودفعه بان يركله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم
 من اختار ان يقول كما عزلتك فانت وكيلى ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
 كان للعالم بريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فاحمله ان يتصدق
 الدائن بالدين ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التسكين بها
 التصديق بها على فقير ثم يوفى بكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
 اه (ثم قال) الرابع في الفدية اراد الفدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير
 يعطى نون من الخنطة فقير ثم يوفى به ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد
 نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفس السادس وهو من الفروق
 كتاب الزكاة يجوز تبجيلها عن نصاب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تبجيل
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تبجيلا بعد وجود السيب وفيه

قبله الوكيل بدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وباليبيع لا والفرق ان مبنى
 الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (ثم قال) شك في ادائها بعد المحول اداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع
 العمرو وقتها فهي كالصلاة اذا شك في ادائها في الوقت اه وقد نقلناه في كتاب
 الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا ليجهله على كعك التجارة لازكاة فيه ولو كان
 سمما وجبت والفرق ان الاول مسهل ذلك دون الثاني والمخ والمحاب والطباخ
 والمحرض والصابون للتمار والشب والقرط للديباغ كالزعفران والعصفور والزعفران
 للمباغ كالسمسم والفرق ظاهر اه (وقال المؤلف في تكملته للفن السادس
 فن الفروق من كتاب الاضحية مانصه) تجب الاضحية وصدقة الفطر في مال
 الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي من
 الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤونة من وجه ونفقة من
 وجه ولذا جاز لا كل منها وجبت صدقة الفطر عن عبده وموسرا اه وقد نقلناه في
 كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانصه) المسافر يعطى
 صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
 أعطى عنهم في موضعه جاز اه (وقال في كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج ففبرع
 الوارث أو الوصي لم يجز ولو أوصى الوصي أو الوارث بماله أبرج صرح وله الرجوع وكذا
 الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولدا الملائنة
 لا ينتفى نفسه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن
 الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وكذا لا يثبت ما في حق الرجوع في
 الهبة ولا في حق العترة في الزكاة في السائمة اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
 الوكيل اذا أمسك مال الموكل وتقدم مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا
 في مسائل ان ان قال الخماسة الوكيل باعطائه الزكاة اذا أمسكه وتقدم بماله
 ناويا الرجوع اجزاء كافي الغنية اه (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا دخله بعض
 أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن والمودع اذا دخله بماله
 بحيث لا تميز ضمنها فلوانه في بعضها فرد وخطأه بها ضمنها والعامل اذا سأل لفقراء
 شيئا وخطأ الاموال ثم دفعها ضمنها لاربائها ولا تجزيهم عن الزكاة الان بأمرة
 الفقراء أولا بالاخذ اه المخ فراجع اه (وقال في كتاب الفرائض) الجمد كالاب الا في

أحمدى عشرة مسألة إلى أن قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغني دون جده اهـ (ثم قال فيه أيضا) ومعنى الميت كالأب إلا في مسائل إلى أن
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أي مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأب اهـ وقد
تفاناه في كتاب الرصايا قال صاحب الإشباه

(كتاب الصوم)

نذر صوم الأبد فأكل لعذريته على ما أكل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
فقدم بعد ماؤه تطوعا ينوب عن النذر لا زوج أن يمنع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها لأن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها
عن قضاء رمضان إذا فطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد أن يتفق على
ذلك جماعة منهم ورده الإمام السرخسي بالحديث من صدق كاهنا أو متجما فقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم في الصلاة الصحيحة ولا يفسدها إذا أكل أو شرب
ما تنذرى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والأفلا الإلزام إذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طامع بعض الناس الصوم في السفر أفضل إذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة أشتركو معه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه
إذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والأفضل فطره إذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقبلا بصوم العبد والامة والمديروا والولد تطوعا إلا باذن المولى
لأن صوم المرأة تطوعا إلا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم إلا جبر تطوعا إلا باذن
المستأجر إذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر إذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر جنة
الاسلام لم تلزمه الآية واحدة اهـ وقد قلناه في كتاب الحج (ثم قال) ولو نذر صلاة
سنة وعين الفرائض لأشئ عليه وإن عين مثلها الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة
المرء لم تلزمه في المشهور ولو نذر التسبيحات دبر الصلوات لم تلزمه الزوج
إذا أذن لزوجته في الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
إذا دعاه واحد من أخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر إلا إذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر في رمضان ثم رجع لأهله لحاجة فسيبها إذا كل عندهم فعليه القضاء

والكفارة رأى صائماً يأكل ناسياً يخبره الا اذا كان يسهف عنه المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم
وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال
الامام الاعظم اذا شهد واحداً من الال فصاموا ثلثين ولم يروا الهلال لم يفطر واحداً
بصوموا يوماً آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة
في وجوب الكفارة بجماعها المجاع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقاً على الاصح
الخجاز في شهر رمضان لا يجوز له ان يعمل عملاً يصل به الى الضعف فيعمل نصف
النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكتفى بكذب وهو باطل بأقصر أيام السنة ظن
مالموع الفجر فكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم
اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصوم (قال المؤلف في
القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم
ولو علمه باباً مشيئة صحته لانها لا تبطل الاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة
والنفل في أصلها سواء اه (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية
وأما الاعتكاف فهو شرط صحته واجبا كان أو سنة أو نفلاً وأما الكفارات فالنية
شرط صحتها عقلاً أو صائماً أو أعماماً اه ذكره في القاعدة المذكورة (ثم قال)
في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسليماً ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلاً
وصائماً وكافراً بالنية لانها تترك العمل كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة
الثانية الامور بمقتضاها) وان كان وقتها الى العبادة معيارها بمعنى انه لا يسع
غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحاً مقبلاً
فيصح بمطلق النية وبنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان
مريضاً فيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا أو نفلاً وأما
المسافر فان نوى عن واحد آخر وقع عما فواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان
والصحح وقوعه عن رمضان اه (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من
التعيين صلاة أو صوماً واجبا وامان كثرت الفوائت فاغتلفوا في اشتراط التعيين
لتعريف الفروض المتقدمة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان
واحد قضاها يوماً ناءوا باعذه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضان من لم يمين انه مسأتم عن رمضان سنة **سكذا** اهـ (ثم قال بعد ذلك
 في ضابطه اختلاف الجنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويعرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب فالملوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهري
 من يومين أو العصرين من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهرا والشهر
 فيتمتع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعيته فصامه بنية يوم آخر او كان عليه
 قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن
 رمضانين حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهري أو ظهر راعن عصر
 أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا أداء الكمارات لا يحتاج
 فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لفي وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكنز اهـ (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه
 قضاء يومين من رمضان واحدا لولى أن ينوى أول يوم وجب على قضاءه من هذا
 الرضوان وان لم يمين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء
 لا غير جاز ولو وجب عليه **سكفا** فارة فطر فام احدى وستين يوما عن القضاء
 والكفا اربعة ولم يمين يوم القضاء جاز اهـ (ثم قال في ضابطه التعيين لتمييز الاجناس
 المختلفة مانصه) وينبغي ان تلحق الصيامات السنوية بالصلوات السنوية فلا يشترط
 لها التعيين ولم أر من نبه عليه اهـ (ثم قال في ضابطه فيما اذا عين وأخطأ مانصه)
 ومنه في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
 من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز اهـ (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع
 في صفة النوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية
 مباحة ومطلبي النية فلا يشترط الصوم رمضان أدائيه الفريضة حتى قالوا لو نوى
 ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجراه اهـ (ثم قال)
 بعد ذلك ولا بد من نية الغرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء
 رمضان يحتاج الى تبييت النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل اهـ (ثم قال)
 وذكر في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء
 حقيقة كنية من نوى أدائه ظاهرا اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فحزى شهر او صامه بنية الاداء فوقع

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من قوى قضاء الفاهر على ما ان الوقت قد خرج
ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ما ان له قدمضى
والحكمة فيه باعتبار انه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في النية والمحط في مثله معفو
اه (ثم قال) في الخامس في بيان الاختصاص مانصه ولم أر حكم ما اذا نوى الصوم
والحكمة ويشملها ما اذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل نعم العبادة اذا أصبحت هل
يشاب بقدره أو لا ثواب له أصلا اه (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين
عبادتين مانصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد
يكون قاصدا ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله عن أهمها شأ وقال محمد
يكون قاصدا اه (ثم قال) وقد ظهر من هذا أنه اذا نوى فرضين فان
أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استويا
في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين اه (ثم قال)
وأما اذا نوى فافتين كما اذا نوى بركعتي الفجر النخبة والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم
ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفه اذا وافقه فان
في مسئلة النخبة انما كانت ضمنا للسنة تحصيل المقصود اه (ثم قال) في السابع
في وقتها أي النية مانصه وأما الصوم فلا يتخلو أما أن يكون فرضا أو نية لان كان
فرضا فلا يتخلو أما أن يكون أداء رمضان أو غيره فان كان أداء رمضان جاز بنية
متقدمة من غروب الشمس وبقارئة وهو الأصل وبمتأخرة عن الشروع الى ما قبل
نصف النهار الشرعي يسيرا على الصائمين وان كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر
أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارئة
لطلوع الفجر لان الأصل القران كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بمتأخرة عن طلوع
الفجر وان كان نفلا فكر رمضان أداء اه (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافله الصوم تصح نية له
ولا تفسد صلاته اه (ثم قال في العاشرة في شروط النية) الأولى الاسلام الى ان
قال الرابع أن لا يأتي بمناف بين النية والنوى الى ان قال ومن المناقضات نية القاطع
فان نوى قطع الايمان صار مرتدا في المحال ولو نوى قطع الصلاة لم يتطبل وكذا نذر
العبادات الا اذا كبر في الصلاة ينوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع للأولى
لا مجرد النية وأما الصوم القرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والعقل في الصلاة جنسان مختلفان
 لا رجحان لاحدهما اعلى الاخر في التعرعة وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا
 في المحیط (ثم قال) ولو نوى الاكل أو الجساع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل
 منافي في الصلاة لم يبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
 بخلاف ما اذا رجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل
 لا يبطلها اهـ (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن
 قال وقالو النوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان
 كان صائماً لم يصح نيته ولورد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان ففعل
 والا فممن رمضان فصح نيته كإياداه في الصوم اهـ (ثم قال) فدرع عقب النية
 بالمشقة ادعائه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والعلة لم تبطل وان كان
 مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعناق بطل اهـ وقد قلنا في كتاب الصلاة
 (وقال في القسادة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان
 مانسه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بقاء الليل
 وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي حنيفة انه مسمي بالاك
 مع الشك اذا كان يصبر عليه أو كانت اليد مقمرة أو متعججة أو كانت في موضع
 لا يتبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين له شيء
 لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعد يقضى ولا كفارة ولو شك
 في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة
 روايتان وتسامه في الشرح من الصوم اهـ (ثم قال في قاعدة ما ثبتت به من
 لا يرتفع اليقين مثله مانسه) وهما فروع لم أرهما الا ان قال الثالث شك فيما
 عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة
 ينبغي أن يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم أخذها من قولهم لو ترك صلاته وشك انها آية
 صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة لا بالاحتياط اهـ (وقال في القسادة الرابعة المشقة
 تحجب التدبير مانسه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول
 السفر وهو نفعان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثه أيام وليلاتها وهو القصر والفطر
 اهـ (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والفطر في رمضان للشح
 الفاسي مع وجوب الغدية عليه والاستقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والخروج من المعتكف اه (ثم قال) السادس العسر
وعوم البلوى الى ان قال وجوز أى أبو حنيفة تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
لصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
دفعاً للشبهة عن جنس المأثم لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأن في وجع في أصبع وأذى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفسدة التي لا أثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن
واجب آخر فإنه يقع عسائى اذا كان مرضاً يضر معه الصوم والافقح عن رمضان
بأن ما لا يضر ليس بمخصص للفطر في رمضان فكلا مناه في مريض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطلان البرء فيجوز له الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كالمجموع بزيادة وتأخير رمضان للمريض والمسافر اه (وقال
في بحث دره المقاسم مقدم على جاب المصالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة
في التفضية والاستئثار من سنة وتكره للمأثم اه (قال في القاعدة السادسة
العامة محكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره له عادة وكذلك صوم يوم قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقاً اه (وقال في القاعدة الثانية) فإذا
اجتمع التحلل والحرام غلب الحرام التحلل مانصه) فتمت يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا اصام مقيماً فاسافر في أثناء النهار أو عكسه حرم الفطراء اه (وقال
في القاعدة السادسة المحدودة تدويراً بالشبهات مانصه) والسكرات ثبت معها الى
مع الشبهة أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها استعفاها وهذا لا يوجب مع النسيمان
والخطأ وبإفساد الصوم يختلف في صحته كما علم في محله فاما القدية فهل يسهلها
فلما راها الآن اه وقد نقلنا ذلك في المحدود أيضاً (قال في القاعدة الثامنة) اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً

مانسه) ولو طوى في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالنسيء وما بعده شئ ولو في يومين كان
 كان من رمضان تعددت والا فان كفره لا دل عليه تعددت والا فتعدت اه (وقال
 في القاسدة الخامسة عشر من استجمل بالشي قبل اوانه عوقب بحرمانه مانسه)
 وخرج عنهم مسائل الى ان قال الثامنة شرب شيئا ليرض قبل الفجر فاصبح مريضا
 جازله الفطراه (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا يظن البين خطأ مانسه)
 ولوا كل على ظنه ليلان ان به بعد الطلوع قضى بلاك كبير ولو ظن الغروب فأكل
 ثم تبين بقاء النهار قضى اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانسه)
 أو تبين خطأ في الاجتهاد في المساء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسي في
 الصوم اه أى فانه يعيد في جميع المذكورات وقد قلنا ببقية في الصلاة (ثم قال)
 وعما سقط حكمه في النسيان لو أكل أو شرب أو جامع ناسيا في الصوم لم يبطل اه
 (ثم قال) وقد جعل له أى للنسيان أصلا في التحريم وقال انه ان كان مع ذكر ولا
 داعى له ككل المصلى لم يسقط التقصير به بخلاف سلامه في الغفلة أو لامعه مع داع
 كما كل الصائم سقط أو لا أو لاوى كترك الذابح التسعية اه وقد قلنا ذلك في
 كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والثاني المجهول في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع
 الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالحجيم اذا ظن انها فطرته اه (وقال في أحكام
 الصيام مانسه) وانفة واعلى وجوب العذر والمخرج في أرضه الى ان قال وعلى
 بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه
 (وقال في أحكام السكران مانسه) وأما صومه في رمضان فلا اشكال أنه ان صحى
 قبل خروج وقت النية أنه يصح منه اذا نوى لانا لا يشترط التبييت فيها واذا خرج
 وقتها قبل صحوه أتم وقضى ولا يعمل الاعتكاف بسكره اه (وقال في أحكام
 العيدين مانسه) ولا يكفر بالاصوم ولا بصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرضا
 وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتكاف اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات
 اه وقد قلنا هاهنا في الطلاق أيضا (وقال في أحكام الاعمى مانسه) ولا يصح عتقه
 عن كفارة اه (وقال في أحكام النقود وما يتبع فيه وما لا يتبع مانسه) ولا يتبع
 في النذر اه (وقال في بحث النام كالمستعقط في بعض المسائل مانسه) الاولى
 ان نام الصائم على الغطاء فوهه فتوحه قطرة قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
 وكذلك لو أظفرا أحد قطرة من المساء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها وزوجها وهي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام الحيض ما نصه)
ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى ما نصه) وتعتكف في
في بيتها اه (وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخلاف الماء وقطع التتابع
المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فواند الى ان
قال الثالثة الوطئ في الدبر كالموطئ في القبل الى ان قال ويفسد الصوم اتفاقا
واختلافا وفي وجوب الكفارة والاصح وجوب اه (ثم قال) ويفسده الاعتكاف
اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم
لمن آمن فيحرم في الاعتكاف والاجرام مطلقا اه وقد نقلنا بقبته في كتاب النكاح
(وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه) اربع الكفارة واختلف في
منعه وجوبه والاصح انه يمنع اى الذين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
(وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت ما نصه) وما يكون الصوم مشروعا
باعتباره ككفارة الغطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم القتل
والقران فيغرق فيه بينهما أى الغنى والفقر فلا اعتبار لاعتباره وقت التكفير
بالصوم وكذا يفرق في فدية الشج الغاسي فلا وجوب على الفقير فانا لا نرى بلزومه
الانحاج اه وقد نقلناه في الطلاق والمجنانيات والمج (وقال في بحث أحكام السفر
ما نصه) رخصته القصر والغطرا اه وقد ذكرنا بقبته في كتاب الصلاة (وقال في
بحث أحكام المسجد ما نصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقبته في
كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة ما نصه) ويكره افرادها بالصوم اه وقد
نقلنا بقبته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افرق فيه الحيض والنفاس ما نصه)
والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (وقال في فن الالغاز ما نصه) الصوم أى رجل افطر بلا عذر ولا
كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده وردا لقاضى شهادته ولما كان يقول من
كان في حصة صومه اختلاف أى رجل نوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
نقلا فقل من بالغ بعد الطلوع أى صائم يتابع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
يتلع ريق حبيبه أى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه فقلنا كمن

شرع بنية القضاء فبين ان لا قضاء عليه أى رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
 فقل الكافر اذا أسلم قبل الزوال ونواه اه (وقال في فن التحيل مانصه) الثاني
 في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص
 يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فيؤى اليوم الاول من شهر رمضان عما التزم
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر اه (ثم قال) الرابع في الغدبة أراد
 الغدبة عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منونين من الخنطة فقبر اثم يستوهبه
 ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
 الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب الصوم نذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر يومين في سنة اتمته والفرق امكان المحتين فيما بنفسه وبالنائب
 بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
 كثيرا لا لأن قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع عجمية من خارج لان
 مضغها الانتهاء تلاشي بالمضغ دون الابتلاع اه (وقال ايضا في الفن السادس
 من بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق ان تدارك الحج متعذر وفي غيره متيسر اه وقد نقلناه في
 كتاب الحج (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس من كتاب الاستحسان
 مانصه) وعن أبي يوسف صوم السنة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا لان
 النصارى زادوا على صومهم وهذا نسبه بهم وهذا أحسن ما سمعنا اه (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) عين الناذر مسكين فله اعطاء غيره
 الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
 مسكينين فله الاقتصا على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في
 كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فمهرع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أوج الوصى أو
 الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذلك الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى
 اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
 رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه ايضا) القضاء الغنى لا يشترط فيه الدعوى
 والمخصوصة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق المحكم بثبوت الرضائية
 ان يعاقب رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازعان في دخوله
 فتقوم البينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اه (وقال ايضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في إحدائهما قال وفيما
 تمحض لله سبحانه وتعالى كرمضان اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل
 الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان
 وغيره الا هلال الفطر والاضحى اه (ثم قال) فيه أيضا تقبل الشهادة حسبة
 بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف اما ان قال
 وهو هلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه
 المواضع فالحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بالاعتراف
 يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في المحدثين وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر
 ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمية وقد ألفت فيها رسالة اه
 قال صاحب الاشباه

* (كتاب الحج) *

ضمن الفعل يتعدى بتعدد الفاعل وضمن المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل
 صبيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صبيد الحرم لا كضمن حقوق العباد اه
 وقد نقلناه في كتاب الجناسيات وفي كتاب الغصب (ثم قال) جامع مرار فعله
 لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فعله دم واحد لا يأكل من الهدايا
 الا ثلاثة هدى المنة والقران والتطوع الحج تطوعا أفضل من الصدقة النافلة
 يكره الحج على المحار بناء الرباط بحيث ينفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
 فالج فرض والا فلا حج الفرض أولى من طاعة الوالدین بخلاف الفل اذا لم يكن
 الاب مستقنبا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقرأ أظفاره
 ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤمر به أخذ الفقهاء اه وقد
 نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج
 ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
 نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) المحاسن عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بما له يجوز
 فان أخذ المأمو والمال فاختبره وورثه ورجع عن الميت فلا يميزه الحج خلافا لعمد

الحر من لا يجوز له تسكحها على التأييد الا الضمي والقاسق والمجنون اتفق المأمور
 بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن المال يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج العتي أفضل من حج الفقير
 لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفرضه له الفرض أفضل
 من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في النتيجة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) المأمور بالحج له أن يؤخره عن السنة الاولى
 ثم يحج ولا ضمن كما في التارخانة ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستحسان
 لا للتقييد كما في الخاتمة والصحيح الوقوع عن الامر والفاضل من النفقة للامرواثره
 ان كان ميتا الا ان يقول وكلت لتهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك ولا وصي
 عند الاملاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني او كان الوصي وارث
 الميت فيتوقف على ائجازهم للمأمور لا تنساق من مال الامر الا اذا اقام ببسطة
 خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج
 اقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتادة بطل نفقته الا اذا عزم
 بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا
 كان من لا يتخذ نفسه وللمأمور سلطان الدراهم مع الرفقة والايديع وان ضاع المال
 بمكة أو بقرب منها فاتفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة
 المأمور اذا انسك مؤونة الكراوج ماشيا بغير المال ادعى المأمور انه منع عن الحج
 وقد اتفق في الرجوع لا يقبل الا اذا كان امرا ظاهرا يشهد على صدقة واذا ادعى
 انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد امر بالانفاق منه ولا تقبل بيعة
 الوارث انه كان يوم الغريبال ككوفة الا اذا برهنوا على اقراره أنه لم يحج اه وقد نقلناه
 في كتاب الشهادات (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الاعتسار قبله أو بعده وكل دم
 وجب على المأمور وفي ماله الا دم الاحصار في قول الامام اوصى الميت بالحج
 ففبرع الوارث أو الوصي لم يحج ولو أوج الوصي أو الوارث بماله لبرجع صح وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة وفي كتاب
 الصوم وكتاب الوصايا (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الامر بالحج ولو لمرض الا اذا قال له
 الامر صاع ما شئت فله ذلك طالما يصح استئجار المحاسج عن الغير وله أجر مثله اه
 وقوله يصح صوابه لا يصح وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأمور اذا

أمسك اليه من وجوب ما بقية جازو يضمن ما خاف وإذا أنفق من ماله ومال الميت فإنه
 يضمن إلا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكرامة وعامة
 النفقة كذا في المحانية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذا هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الحج (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب إلا
 بالنية مانصة) وأما الحج فهي شرط صحته أيضا فرضا كان أو نفلا والعبرة كذلك
 ولا تكون السنة والمنذور كما افترض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الحج الاسلام
 كما لو نذر الاضحية والقضاء في السبيل كالأداء من جهة أصل النية اهـ (وقال
 في القاعدة الأولى أيضا مانصة) فتأولوا هذا بما كان اختيارا اهـ وقد نقلنا بقية
 في كتاب الاضحية فراجع اهـ (ثم قال) بعد ذلك وأما الضمان فهل يرتب في شيء
 بمجرد النية من غير فعل فتأولوا في المحرم إذا لبس ثوبا ثم نزعه ومن قصده أن يعود إلى
 لبسه لا يتعد الجزء وان قصده أن لا يعود إليه يتعد الجزء بل بلبسه اهـ (ثم قال
 في القاعدة الثانية الأمر بمقتضاه في بحث تعيين المنوى) وإن كان وقتها أي العبادة
 مثلا كوقت الحج يشبه المعيار بما يتأثر به لا يهبط في السنة الحجة واحدة والظرف
 باعتبار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيصاحب بطلان النية نظرا إلى المعيارية وإن نوى
 نفلا وقع على نوى نظرا إلى الظرفية اهـ (ثم قال) هذا في الأداء وأما في القضاء فلا بد
 من التعيين صلاة أو صوما أو حجا اهـ (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المنوى من
 الفريضة والنافلة مانصة) وأما الحج فقد مناه به يصح بطلان النية ولكن علوه بما
 يقتضي أنه نوى في نفس الأمر الفريضة قالوا لأنه لا يعمل المشاق الكثيرة إلا لأجل
 الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام أنه لو كان الواقع أنه لم ينو الفرض لم يجزئه لأن
 صرفة إلى الفرض حمل له عليه عملا باظهاره وحسن جدا ولا بد فيه من نية
 الفرض لا له ولو نوى النقل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا اهـ وفي هذه العبارة تأمل
 يعلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نية الأداء والقضاء مانصة) وأما الحج
 فينبغي أن لا يشترط فيه نية التميز بين الأداء والقضاء اهـ (ثم قال في الخامس في بيان
 الاخلاص مانصة) كما حاج إذا التفت في طريق الحج لا يتقص أجرو ذكره الرباعي ظاهره
 أن الحاج إذا خرج تاجرا فلا أجر له وصرحوا أنه لو ما في طالبه أجره لا يجزئه ولو وقف
 بعرفة طالبه أجره أجزأه والفرق ظاهر اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع
 بين عبادتين مانصة) بقي ما إذا كبرنا وبالبحرية والكروع وما إذا طاف للفرض

ولوداع اه (ثم قال) وأما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
 لو أحرمت ذراوة فلا كان نفلا أو فرضا وطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن
 باب اضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أيضا في فتح القدير في باب اضافة الاحرام
 الى الاحرام لو أحرمت بمجتبئين معا أو على التعاقب لزمتا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وعند محمد في المبة تلزمه احداهما وفي التعاقب الاولى فقط وإذا الزمتاه عندهما
 ارتفعت احداهما باقفاهما لكن اختلفا في وقت الرقص فعند أبي يوسف عقاب
 صير ورثه محرما بلاهله وعند أبي حنيفة إذا شرع في الاصحاح وقيل إذا توجه
 سائر أو نفس في البسوط على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جنى قبل
 الشروع فعليه دمان للحنائية على اراء ابن ردم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل
 الشروع فعليه دمان للجماح ودم ثالث للرفض فانه يرفض احداهما ويعفى
 في الأخرى ويقضى أى يؤدى الذى مضى فيها وجهه وعرة مكان انى رفضها ولو قتل
 صيدا فعليه قيمتان أو أحصر فدمان وعلى هذا الخلاف إذا أهل بعمرتين معا أو على
 التعاقب بالافصل اه (ثم قال في السابع في وقت أى النية مانسه) وأما الحج
 فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامهما من
 سوق الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح أفعاله الا إذا تعدد الاحرام
 وهى ركن فيه أو شرط على قولين اه (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها
 في البقاء مانسه) فالحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادات ذات الافعال يكفى
 بالنية فى أولها ولا يحتاج اليها فى كل فعل استغما بها نهها بها عليها الا اذا نوى ببعض
 الافعال غير ما وضع له فالوواطى طالب للغيرم لا يجوزته ولو وقف كذلك بعرفات
 اجزأه وقدمناه والفرق ان الطواف عهد بقربة مستقلة بخلاف الوقوف وفرق
 الزبلى بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند الاحرام تعممت جميع ما يفعل فى الاحرام
 فلا يحتاج الى تحديد النية والطواف يقع بعد التحليل وفى الاحرام من وجه فاشترط
 فيه أصل النية لا تعيين الجهة وقالوواطى بنية التطوع فى أيام الخروجه عن
 الغرض ولو طاف بعد ما حل الغرض منى ونوى التصريح اجزأه عن الصدر كما فى فتح
 القدير وهو مبنى على ان نية العبادة تسحب على أركانها وأسهة فبعدمه أن نية
 التطوع فى بعض الأركان لا تبطله اه (ثم قال) فى الاصل الثانى من التاسع
 وهو انه لا يشترط نية القلب التلطف فى جميع العبادات مانسه ونقلوا فى كتاب الحج

ان طالب التيسير لم ينقر الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكران
 اه (ثم قال) وأما توقف شروعه في الصلاة والأحرام على الذكر ولا تنكفي النية
 فلا ينافي من الشرائط للشروع اه (ثم قال) في الماشي في شروط النية الاول
 الاسلام الى ان قال الثالث العلم بالمدى فمن جهل فرضية الصلاة لم تضع منه
 كما قدمناه عن القنينة الا في الحج فانهم صححوا الاحرام المهم لان علميا الحرم بما أحرم به
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصححه فان عين حيا أو عمرة مع ان كان قبل
 الشروع في الافعال وان شرع تبعت عمرة اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية
 الامور عايدة هاء في تكليف النية في النية مانه) وفي الحج عن الغير الاعتبار بالنية
 المأمور وليس هو من باب النية في الاثبات لا في الاعمال انما صدرت من المأمور فاعتبر
 نية اه (وقال في القاعدة الثالثة البقية لانزول بالشك في الاصل بقاء ما كان
 على ما كان مافيه) أ كل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر مع صومه لان
 الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف اه (وقال في قاعدة ما ثبتت بيقين لا يرتفع
 الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانه) ولو شك في أركان الحج ذكرها كالمخصص
 أنه يتحرى كفا في الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لان تكرار الركن والزيادة
 عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط
 كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبني على الاقر في ظاهر الرواية اه (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات
 وغيرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى
 ان قال والاستئابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع الغيبة اه (ثم
 قال) السادس العسر وعوم البلوى الى ان قال ولا يجعل أي أبو حنيفة للحج الاركنين
 الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا التبر لم يحمل السبعة كلها اركاناً
 بل الاكثر ولم يوجب العمرة في الكل كذلك للتيسير على المؤمنين اه (ثم قال) ولذا
 أسقط أبو حنيفة عن الاعي الجمعية والحج إن وجد فأنفذ دفع المشقة عنه اه (ثم قال)
 وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمرة اه (ثم قال) واباحة النخل من الحج
 بالاحصار والقواف واباحة ابى يوسف رعى حبش الحرم للحج في الموسم تيسيرا
 اه أي ومن العسر وعوم البلوى اباحة النخل الخ (ثم قال) في آخر القاعدة
 انذ كورة وأما المشقة التي تغلغ عنها العبادات غالبها فعلى مراتب الاولى مشقة

عظيمة فادحة كشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي
موجبة للتخفيف ولذا اذا لم يكن للعلاج طريق الا من البحر وكان الغالب عدم
السلامة لم يجب اه (ثم قال) الثامنة متوسطة بين هاتين الى ان قال واعتبروا
في الحج الزاد والراحة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل
انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعقبة في الزا حله بل لابد من شق مجل
أزراس زامله اه (ثم قال الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبران فيما
لائق فيه وأما مع النص بخلافه فلا) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد بجمرة رعى خشيش
المحرم وقطعه الا الاذن وجوز أبو يوسف رعيه للخرج ورد عليه بما ذكرناه كما ذكره
الزبلي في جنائيات الاحرام اه (وقال في بحث اذا تعارض منسدتان روعي
أعظمهما ضررا بآثار تكاب أخفهما مانعاه) ولو اضطرا المحرم وعنده ميتة وصيد
أكلها دونه على المعتد وفي النزاهة لو كان الصيد مذبو حافا للصيد أولى وقافا
ولو اضطرو وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم انسان
وعن محمد الصيد أولى من الخنزير اه (وقال في بحث دراء المغاسد أولى من جلب
المصالح مانعاه) وتخيل الشرسنة في الطهارة ويكره للحرم اه (قال في القاعدة
الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرم غلب المحرم الحلال ما نفعه) ومنها لو كان
بعض الشجرة في الحل وبعضها في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه
في المحرم والمقول في الثانية كما نقله الاسيحياني أن الاعتبار لقوائم لا لرأسه حتى لو
كان قائما في الحل ورأسه في المحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه
في المحرم حتى لو كان بعضها في المحرم والبعض في الحل وجب الجزاء بقتله لتغليب
الحظر على الاباحة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصيد أيضا (ثم قال) وأما المنقول
في الاولى في الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها
ان يكون أصلها في المحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القيمة والثاني
ان يكون أصلها في الحل واغصانها في المحرم فلا ضمان على القاطع في أصلها
واغصانها والثالث بعض أصلها في الحل وبعضه في المحرم فعلى القاطع الضمان
سواء كان الغصن من جانب الحل أو من جانب المحرم اه (ثم قال) ونخرج عن
هذه القاعدة مسائل الى ان قال الخامسة ان يكون المحرام متهلكا فلو أكل المحرم
شيئا قيد استهلك فيه الطيب فلا ذبية وقد أوضحناه في شرح السكندر من جنائيات

الاحرام اه (ثم قال) وليس منه أيضا اذا نوى حجتين واحرم لهما معا فانا نقول
 بدخوله فيهما لئلا يكن اختلافهما في وقت رفضه لاحدهما كما علم من باب اضافة
 الاحرام الى الاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية
 التابع يسقط بسقوط المتبوع ما نصه) ومنها من فاته الحج وتحلل بأفعال العمرة
 لا يأتي بالرعي والمبيت لانهما تابعا لوقوفه وقد سقط اه (ثم قال) وبما نخرج
 عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على القول به اه
 وقد قلنا ببقية هذه في كتاب الصلاة (ثم قال) ومنها البراءة الموسى أى في التحليل من
 الاحرام على رأس الاقرع فانه واجب على المختار اه (وقال في القامدة الثامنة
 اذا اجتمع احرام من جنس واحد ولم يختلف مقصوده ما دخل أحدهما في الآخر
 غالبا ما نصه) ولو باشر المحرم فيما دون الفرج ولزمه شاة ثم جامع فقتضاها
 الاكتفاء بموجب الجماع ولم أره الا من صرح بالاحتياط ومنه الوقف المحرم لظفار
 يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحدة افا وار كان في مجلس
 فيه كذلك عند حجه مدعى قوله ما يجب لكل بدوم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في
 مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس فلم يبدأ ورجل فجعلناها
 جنابة واحدة بمعنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا
 اختلف يعتبر جنابات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة
 بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الا أن مشايخنا قالوا في الجماع به الوقوف في
 المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الحاشية فان
 جامع امرأة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بمرّة ولم يقصد به رفض الحجّة
 القاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة: أبي يوسف ولو نوى بالجماع
 الثاني رفض الحجّة القاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه (ثم قال) ولو طاف القامد
 عن فرض أو نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف الطواف للأفاضة لا يدخل فيه
 طواف الوداع لان كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل الممجد المحرام
 فصلّى مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة
 عقيب طواف ينبغي ان لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان
 ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد اه وقد
 قلنا هذه في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو تممدها في الصلاة لم يتعددها الجابر

بخلاف الجابر في الاحرام فانه يعمد بتعدد الجزاء اذا اختلف جنسها لان المقصود
 بسجود السجود رغم أنف الشيطان وقد حصل بالصحيحين أن الصلاة والمقصود من
 الشئ جبرفتك المحرمة فلكل جبر فاختلاف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه ايضا في
 كتاب الصلاة (ثم قال) ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للاحرام
 لكونه أقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطبعا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال
 الزبلي في قول الكنتز أو خضب رأسه بحناء هندا اذا كان مائعا وان كان ملبدا
 فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس اهـ ويتعدد الجزاء على القارن فيما
 على المفردة دم لكونه محرما باحرامه عندنا وقولهم الا ان يتجا وزايدات غير محرم
 استثناء منقطع لانه حالة النجاس ولم يكن قارنا اهـ (قال في القاعدة المحمدية عشر
 السؤال معاد في الجواب) قال الزبلي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال
 امرأة زيد طالق أو عسدر وعليه المني الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار
 فقال زيد نعم كان حائضا بكاه لان الجواب يشق من إعادة ما في السؤال ولو قال اجز
 ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخاف على شئ ولو قال اجز ذلك على ان دخلت الدار
 أو ازمته فعلى ان دخلت لم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شئ الخ اهـ وقد نقلنا
 هذه العبارة في الطلاق ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين
 خطأ ما نصه) وقالوا الواسق ثياب الريض في حج الغرض طائفا انه لا يعدش ثم صرح آداه
 بنفسه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشرة ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كل ما نصه)
 ومنها النكاح اذا قال أحرمت بنصف نسك كان محرما ولم أره الا ن صرح بها اهـ
 (وقال في القاعدة التاسعة عشرة اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
 المباشر ما نصه) وخرج عنهما مسائل الى ان قال الرابعة دل محرم حلالا على صيد
 فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الاثم بخلاف الدال على صيد
 المحرم فقتلها لا تجب شيئا لبقاء أمنه بالمكان بعدها اهـ (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناس ما نصه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذرا
 وجب قضاءه بلا خلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلما يجب القضاء اتفاقا اهـ وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في
 الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الايمان ايضا (وقال في أحكام الصيدين ما نصه) وانفقوا على

وجوب العشر والخروج في أرضه الى ارق قال وعلى بطلار عباداته فعل ما يفعله
من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الحج قبل الوتوف لكن
لا دم عليه في فعل محظور احرامه اه (وقال في أحكام الذكران مانصه) ويصح
وقوفه بعرفات كالتمنى عليه لعدم اشتراط النية فيه اه (وقال في أحكام العبد
مانصه) لا جعة عليه الى ان قال ولا حج ولا عمرة اه (ثم قال) ولا أضحية ولا هدى عليه
اه ونقلناها في كتاب الاضحية (ثم قال) ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد الى ان
قال والحج والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه ماله ومؤنة الا دم الاحصار عن
احرام ما ذون فيه اه (وقال في أحكام الامه مانصه) هو كالصبي الا في مسائل
منها لا جهاد عليه ولا جعة ولا جماع ولا جحوان وجد قاردا اه (وقال في بحث
الناسم كالسنة قط في بعض المسائل مانصه) النائية لو كانت محرمة فجاءها
زوجها وهي نائمة فعلمها الكفارة الرابعة المحرم اذا نام وجاء رجل وحلق رأسه
وجب الجزاء عمله الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صدف فقلبه وجب عليه الجزاء
السادسة اذا نام المحرم على غير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج اه (وقال في
أحكام المخنثي مانصه) ويلبس اباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الاثني
مانصه) ولا تسافر الابن زوج أو محرم ولا يجب الحج عليها الا باحدهما ولا تنلي حهرا
ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تنسج بين الملبين الا خضرين ولا تنحلق وانما
تقصر ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا وتقف في
حاشية الموقف لا عند الصخرات وتسكون قاعدة وهو راكب وتلبس في احرامها
الخفين وتترك ما واف الصدور لعذر الخيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الخيض اه
(ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضائفة والنفقة على الولد الصغير وفي النقر من
مزدلفة الى منى اه (ثم قال) وتؤخر في جماعة الرجال والموقف اه (وقال في أحكام
الحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها اكرهه بدون اذن من
كرهه من أبويه ان احتاج لخدمته اه وقد نقلناها في المحظر (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل ونحرير الصلاة والسجود
والخطة والطواف اه وقد نقلنا تمامه في كتاب الطهارة (ثم قال) وفساد
الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب المضي في
فاسدهما وقضاؤهما وجوب الدم اه (ثم قال) فوائده الى ان قال الثالثة

الوطء في الدبر كالوطء في القبل الى ان قال وقد فسد المحجبه قبل الوقوف على قولهما
واختلفت الرواية على قوله والاصح فساده به كفاي فتح القدير اه (ثم قال)
العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعيه الا في الحمض والغاس والصوم لمن أمن فحرم
في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال)
في أحكام الاشارة مانه) وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر اشارته مطلقا
الا في اربع الى ان قال ويزاد ايضا الاشارة من محرم الى ضيمه فقتله يجب المحرم على
المشير اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانه) السادس المحجبه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة
المعسر وما لا يثبت مانه) وصدقة الفطول لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال
وكذا المحجبه خلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أى وجوب الفطرة وجوب
المحج ثم يسر بعده فانها لا يعيبان وما يجزئ فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
العنى والفقر كجزاء العبد وفدية الحلق واللباس والطيب العذر وكفارة اليمين
وما يكون الصوم مشروطا ما عساه ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل ودم النقع والقران فيفرق فيه بينهما فلا اعتبار لاعتباره وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والجناسات والطلاق وكتاب
الايمان (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانه) ومنها باب المحج فثمن المثل للزاد
والراحلة والمساء القدر اللائق به كفاي فتح القدير اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد
المتلف في الحرم والاحرام ففي السكنى في الثاني بتعويم عدلين في مقتله أو أقرب
موضع اليه ولابد كالأمان والغاها فيه ما يوم قتله كفاي المتلف اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (وقال في أحكام السفر مانه) ومن أحكام السفر حرمته على
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود أحدهما شرطا للوجوب
المحج عليها واختلاف في وجوب نفقة عليها اذا امتنع المحرم الا بهرا المعتمد للوجوب
عليها بناء على انه شرطا وجوب الاداء ويستثنى من حرمته خروجها الا بأحدهما
هجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه الابرضى أبويه
الا في المحج اذا استغنا عنه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب المحظر (ثم قال) ويختص
ركوب البحر بأحكام منها سقوط المحج اذا غلب الهلاك اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال في بحث القول في أحكام المحرم مانه) لا يذنبه أحد الا محرما وتكره

المحاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجب ما خارجه والقبالة اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال) ويحرم التعرض لصيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم
 قطع صغير مورعي حشيشه الا الاذن ويسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات
 وحسناته كسبائنه ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه
 ولا تمتنع ولا قران لمكي وتختص الهدايا به وبكره اخراج حجارته وترابه وهو مساو
 لغيره عندنا في القطة والديبة على الغائل فيه خطأ اه وقد نقلناه في كتاب القطة
 وفي كتاب الجنائيات (ثم قال) ولا حرم لمدينة عندنا فلا ثبت فيه هذه الاحكام
 الاستئذان الغسل لدخولها وكراهة المجاورة بها اه (وقال في بحث ما افرق فيه
 التمتع والمقران) يتحل من العرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدى بخلافه يحرم
 بالعرة وحدها من الميقات وبأني بأفعالها ثم يحرم بالحج من المحرم بخلاف المقران
 فإنه يحرم به ما معهما من الميقات اه (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانعه) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات
 أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الخلوة
 زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق وفي المحظار (وقال في آخر فن الفروق والجمع مانعه) فائدة اذا اجتمع
 المحققان قدم حق العبد لا حتمه على حق الله تعالى لغناهما ذنبا لا فيهما اذا حرم
 وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع
 بينهم الا الترتيب ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الاغنا مانعه)
 الحج أي قارن لادم عليه فقل من أحرم به ما قبل وقته ثم أتى بأفعالها في وقته
 أي فقير يلزمه الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه
 أي آفاق جاوز الميقات بلا إحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من
 جاوز أول المواقيت اه (وقال في فن الجبل مانعه) الخامس في الحج اذا أراد
 الا فاق دخول مكة بغير إحرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل الميقات كبستان
 بني عامر اذا أراد أن يكون لبنته محرم في السفر بزوجها من عبده بعلمها فقط اه
 (وقال في الفن السادس فن الفرق في بحث الصوم مانعه) نذر صوم يومين في يوم
 لا يلزمه الا واحد ولونذر جنتين في سنة لم يمتاه والفرق امكان الجنتين في سنة فيه
 وبالنايب بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

مانعه) كتاب الحج لورمى بالبعرجاز وبالجواهر لا لأن في الأول استخفافا بالشیطان
وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه الحجزاء ولودل على قتل مسلم لا
والفرق أن الأول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلط وفي وقت
الوقوف فلا عادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج ممتذر
وفي غيره متيسر اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
أعنى العبد بعد حجه بهد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم
كالفقير اه (وقال أخو المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق من كتاب
الاضحية مانعه) فهو اتم تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقعوا فمهدوا أنه العاشر لا تقبل والفرق أن التدارك ممكن
في الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
الثاني في كتاب الصوم من بحث النذر مانعه) فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الاضحية
واحدة اه (وقال في كتاب الاكراه) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان
ما جورا اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز ان تصرف في مال غيره بغير إذنه ولا
ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها الحرام رفيقه لا غمائه اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب النكاح أي والرضاع والنسب) *

المقبوض على سوم النكاح فممنوع كذا في جامع الفصولين احتياطاً أصحابنا
في الفسوج الا في مسألة ما اذا كانت الجارية بين شر يمين فاذ هي كل الخوف
علم من شربكه ومالب الوضع عند عدل لا يحسب الي ذلك وانما تكون عند كل
يوم باشمعة للثلاث كذا في كراهية المعراج اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم
قال) ما ثبت بمجاعة فهو يمينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاوى ولاية
النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل المكمل السكك الثانية القصاص
الموروث ثبت لسكن من الورثة على السكك حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاء
قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان المحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
انفاقاً لا حتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بأزالة الضرر العام عن طريق المسلمين
ثبت لسكن من له حق المرور على السكك اه وقد نقلناه في المجنات (ثم قال)

والضابط ان الحق ان كان مما لا يتجزى فانه ثبت لكل على السكال فلا يستفاد
 في المملوك مما يتجزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم نسق في الحجة الا لايمان
 والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهران زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
 العبد سيده وله ابنان فعلى أحدهما سقط القصاص ويجب شي للغير العاني عند
 الامام اه وقد نقلناه في المحنات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
 تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحجب والعنة ونحوها البلوغ وبعدم الكفاية
 وبسقطان المهر وباباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بنحو العتق
 وبالايلام وبالردة وبثباين الذارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمسك لابعده فلم تصح فيه الاقالة ولا ينفخ بالجنود الا في
 مسئلتين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الآخر اه وقد نقلنا هذا
 وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
 وبالمخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقاً وبموت أحدهما للزوج أن
 يضرب زوجته على أربع وما بعثنا على ترك الزينة بعد طلم او على عدم اجابتها
 الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنقاس وعلى خروجها من منزله بغير اذنه وبغير
 حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنترة قولهم وما كان معناها المان
 تخرج بغير اذنه قبل ان يفساء المجلد مطلة او بعده اذا كان لها حق أو عليها أو كانت
 قابلة أو عسالة أو لزيرة أو بويها في كل جمعة مرة ولزيرة المهارم كل سنة وفيما عدا
 ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا تخرج ولو باذنه ولو نرجت باذنه كانا
 عاصيين واختلعا وفي خروجها الى الحمام والمعتد الجواز بشرط عدم التزين
 والتطيب يتعقد النكاح بما أفاد ملك العين للعالم الا في لفظ التبعة
 فانه يفيد ملك العين كما في هبة الخنانية لوقال معتك بهم هذا الثوب كان هبة
 مع ان النكاح لا يتعقده اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين تزوج صبي امرأة مكففة
 بغير اذن وليه ثم دخل بها علوا فلا حد ولا مهر كما في الخنانية ولورطة البائع المبيعة
 قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا كما في بيع

الوالدية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
 قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يجعل لها وصل شعر غير ما شعرها اه وقد
 نقلناه في المحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي تيب فعليه كمال المهر لان
 العذرة تذهب باشياء فاجسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكيلها بالنكاح
 في اسم ابها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
 لا يعدل لاسمعه ذلك وان علم انه يعدل يذهب في القسم والنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكنا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي
 زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يتدبه لانه
 قديم خمس مائة ألف دينار ولا يجمل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
 المهر مجمل فلا فواها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشروط عادة نحو الخف والمكعب
 وديباج اللعاقفة ودرهم السكر على ما هو عرف سعر قنيد وان شرطوا ان لا يدفع
 شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 مثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط كذا في الملتقط
 الفقيه لا يكون كقول الغنية كسيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
 أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها قال قول
 لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو ريت ولا
 يدري لا يلزم الزوج طاعتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مراقة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وانرجها من
 بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موطنها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 وفي الغصب (ثم قال) اختلف في الهبة والفساد فالقول لمدعي الهبة كذا في الخانية
 الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بعهرها وقوله خدني ههنا من
 نفقة عدت لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 وقولها اعطني مهري اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلو النكاح عن
 الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة تزوجها غير الاب والجد
 وبحجورة وموطة عنده النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنوا
 عليه ان يجوز له لا يكون فسخا قلت يقوله بعده في ردة أحدهما كما كتبناه في الشرح

وأما طرؤ الرضاع عليه والمصاهرة فعدنا بفسده ولا يفسخه كافي الشرح اه وقد
 نقلنا في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى في الاثبات بالنسبة
 مانسه) وأما النكاح فقلنا انه أقرب العبادات حتى ان الاشتغال به أفضل من
 التغلبي لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتخصيتها وحصول ولد وفترنا
 الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنز ولم تكن فيه شرط صحته حتى قالوا يصح
 النكاح مع المنزل لكن قالوا لوعده بالفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والفتوى
 على صحته علم المشهود وأولا كافي البرازية وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليما
 واقضاء وتصديقا اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بيعت
 الاصل بقامه ما كان على ما كان مانسه) ولو اختلف الزوجان في التحكيم من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول له لالان
 الاصل عدم الرضا اه وقد نقلنا تمام هذه العبادات في كتاب الطلاق فراجعوا
 (وقال في قاعدة الاصل العدم مانسه) ومنها لو ادخلت المرأة حيلة فدها في فم
 الرضيع ولا تدرى ادخل اللبن في حلقه أم لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك
 كذا في الولو المجبة وسبأ في تمامه في قاعدة أن الاصل في الاضاع التحريم اه
 (وقال) في قاعدة الاصل في الاضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح
 اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحذور وأبغ للضرورة اه فاذا تقابل في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي المحاكم
 الشهيد من باب التحريم ولولان له رجلاه أربع جوارى أعتق واحدة منهن بغيرها ثم
 نسبها فلم يدر أيهن أعتق لم يسعه ان يتحرى للوطء ولا للبيع ولا يسع المحاكم ان
 يخلي بينه وبينهن حتى يبين المعتقد من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نسائه
 بغيرها ثلاثا ثم نسبها وكذلك ان ميركا من الاواحدة لم يسعه ان يقر بها حتى يعلم أنها
 غير المطلقه وكذلك ينعنه القاضى عنها حتى يخبر أنها غير المطلقة فان أخبر بذلك
 استخلفه ألبتة انه ما طلق هذه بغيرها ثلاثا ثم خلى بينهما فان كان حاف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقر بها حتى يعلم أنها غير المطلقة وان باع في المسألة الاولى ثلاثا

من الجوارى فيكم الحكم بان أجازيهم وكان ذلك من رأيي وجعل السابقة هي
 العتقة ثم جمع اليه بعض من باع شراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطاق إلا أن
 القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطاق شيئاً ممن بالملك إلا أن يتزوجها فيعتق
 لا بأس لانهما زوجة أو أمته ولا يجوز التصري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
 للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ وقد قلنا بقية هذه العبارة في كتاب
 العتق فراجع (ثم قال) وخرج عن هذا الأصل مسألة في فتاوى قاضيان أن صبيبة
 أرضها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضها وأراد
 واحد من أهل تلك القرية أن يتزوجها قال أبو القاسم الصغار إذا لم تظهر له علامة
 ولا يشهد به بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح
 فلو احتاطت الرضبة بنسبها لم أره إلا أن ثم رأيت في الكافي للحاكم
 الشهيد ما يفيد المحل واغظه ولأن قوماً كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطاق جاريته حتى يعلم أنها
 المعتقة بعينها وإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب إلى أن
 لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه رجل واحدة قد
 علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه
 الواحد حله وطهره فإن فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطهر شيء منهم ولا
 يدها حتى يعلم المعتقة منهم اهـ وقد قلنا في كتاب العتق (ثم قال) ثم أعلم أن هذه
 القواعد إنما هي فيما إذا كان في المرأة سبب محقق للمحرم فلو كان في المحرمة
 شك لم يعتبر ولذلك قالوا لو دخلت المرأة حيلة فديها في فم رضية ووقع الشك في وصول
 اللبن إلى جوفها لم يحرم لأن في المسألة شك كافي ولو لم يحسن وفي القنية امرأة كانت
 تعلى صلبة فديها واشتد ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في يدي لبن حين ألقصتها
 فدي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا يثان يتزوج بهذه الصبيبة أهـ وفي الحائض صغيرة
 وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
 إذا لم يخبر بذلك أحدهما أخبر عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وإن
 كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط أن يفارقها اهـ (ثم قال) ولما
 كان الأولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات إذا عده على أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة أو معتقة
 الغير أو محلوفا عليها بعتقها وقد حث الخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا
 تداولتها الأيدي اه فواقع بعض الشافعية من أن وطئ السرارى الا لى
 يحلن اليوم من الزوم والمند والتوك حرام الا أن ينصب في المغنم من جهة الامام
 من يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصل قسمته من محكم أو تزوج بعد
 العتق باذن القاضى والمعتق والاحتياط اجتنابهم مملوكات وحرائر اه تورع
 لاحكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب البدان كانت
 صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اه (وقال) في
 قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
 للوطء وعليه جعل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فحرمت مرتبة
 الاب كحليته ولذا لو قضى شافعى بحلها لم ينفذ لخالفه الكتاب بخلاف القضاء بحل
 محسوسته والفرق في ظاهرا شرحنا وحرمة المعتقد عليها بالوطء بالاجماع ولو قال
 لامته أو منكوحته ان نكحت فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على
 الزوجة بعد اباتنتها لم يحنث كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومنه اباحة
 النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
 في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
 كل خاطب فتناسب التيسير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع بضع قبل
 الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يحل في النكاح بخلاف
 البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحظر (ثم
 قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فجوزه بالاولى ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
 يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقد بعد ما يقيد
 ملك العين للمحال وصححه بحضرة ابى العاقدين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد
 الصحو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانقد بحضرة رجل وامرأتين كل ذلك
 دفعا للمشقة الزا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجت الحنفى كيف يرزى ومنه
 اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسرا على الرجل وعلى النساء أيضا
 لكثرتهن ولم يرز على أربع اساقية من المشقة على الزوجين في القسم وغيره اه

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وان لم يضر ان كان
 بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أيجب الضرورة
 بتقدير بقدرها مانصه) وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر
 من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أره لما عجزنا اه (قال في الثالثة الضرر
 لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان تضررا اه
 (وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة حلف لا يشك في دلالة
 بحث بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كفي كشف الاسرار بخلاف
 لا يشك في زوجته فانه لاوطء اه وقد قلنا في كتاب الايمان (ثم قال) وهذا
 قرعان عجزا لم أره الا أن صريحا إلى أن قال الثاني حلف لا يطأ لا يحنث بوطء
 الدبر اه وقد قلنا في كتاب الايمان (قال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط مانصه) وبما يقرع على ان المعروف كاشروا لوجهه الاب ببنته
 جهرا وأدفعه لمسا متدعى انه عارية ولا يثبت فقهه اختلاف المشايخ واختار للفتوى
 انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهم ازمل كالأعارية لم يقبل قوله
 وان كان العرف مشتمرا كما قاله قول الاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال
 قاضي خان وعندي أن الاب أن كان من كرام الناس وأشرافهم لم يقبل قوله وان
 كان من أوساا الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للضاضي ان
 القول للزوج بعدم موته وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا
 الى قصارية صرة ولم يذكر الاجرة فانه يعمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى
 كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفني به نظرا الى عرف بلداهما وقاضي خان
 نظرا الى حال الاب للعرف وما في الكبرى نظرا الى مطلق العرف ان الاب انما يجوز
 ملكا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجمع التحلل والحرام غلب المحرام
 التحلل مانصه) ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لماسئل عن الجمع بين
 الاختين تلك العين أحلتها آية وحرمتهما آية فالتحريم أحب اليها اه (ثم قال)
 ومنه لو اشبهت محرمه باجنبيات محرمات لم تحصل كما قدمناه في قاعدة الاصل
 في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورهما لو أسلم على أكثر من أربع
 فانه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمدو الشافعي وأما
 الشيخان فقالا بطلان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونحته

خمس أو أحسن أو أم وبنت بطل النكاح فإن رتب فالأخو خير في اختياره
 أربعة مطلقاً أو إحدى الاختين والبنت اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة
 مسائل الأولى من أحد أبوابه ككافي والآخر مجوسي فإنه يجعل نكاحه وذبحته ويجعل
 صتاها وهي تقتضي أن يجعل مجوساً. وأوبه قال الشافعي ولو كان الكافي الأب
 في الأظهر عنه هذه تغليب المجانب؛ التحريم لكن أحسننا تركوا ذلك نظراً للصغير فإن
 المجوسي شر من الكافي فلا يجعل الولد تابعاً له اه وقد نقلنا صدر هذه العبارة
 في كتاب الذنائب (ثم قال) السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء أو بدواء أو لبن شاة
 فالعبر الغالب وثبت الحرمة إذا استويا احتياطاً كافي الغاية واختلف فيما
 إذا اختلط لبن امرأة بلبن أخرى والصحيح ثبوت الحرمة منهما من غير اعتبار الغلبة
 كما بيناه في الرضاع اه (ثم قال تمة) يدخل في هذه القاعدة ما إذا جمع بين
 حلال وحرام في عقد أو فيه ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من
 فصل ومن لا تحل كحرمة ومجوسية ووثنية أو حليلة ومنكوحة أو معدة ومحرمة صح
 نكاح الحلال اتفاقاً وانما الخلاف بين الإمام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر
 وعدوه وهي في الهداية وليس منه ما إذا جمع بين خمس أو اختين في عقد فإنه يبطل
 في الكل لأن المحرم المجمع لأحدهن أو أحدهما فقط وكذلك تزوج أمة وحرة
 مع في عقد بطل فيما ومنها المهر فإذا سمي ما يجعل وما لا يجعل كأن تزوجها على عشرة
 دراهم وحدث من تحرك لها العشرة وبطل النكاح ومنها الخلع فكل مهر فقيهاً أغلب
 التحلل على المحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهو ما لا يطلان به وأما إذا
 زوج الولي الصغير بكثرة من مهر المثل فإن كان أباً أو جدّاً صح عليه والافسد
 النكاح وقيل يصح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعني قوله ومنها
 المهر ومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القعدة لرابعة التابع تابع
 في بحث يقتضي التوابع ما لا يقتضي غيرهما مناه) ومنه فصولي زوجه امرأة
 برضاها ثم الزوج وكله بعده بزوجه امرأة وقال تقتض النكاح لم يقتض ولو لم يقتضه
 قولاً ولكن زوجه أياها بعد ذلك انتقض النكاح الأول اه وقد نقلنا ما في كتاب
 الطوكالة أيضاً (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعله في أموال البتامة
 والتركات والأوقاف مقيداً بالمصلحة فإن لم يكن مبدئياً عليها لم يصح ما مناه) وفي المنتقط
 القاضى إذا زوج الصغيرة من غير كفؤ لم يجز اه فعل لم أن فعله مقيد بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا بد من تحت اليد مانصه) ومن فروع القاعدة
 لو طأعتته حر على الزنا فلا مهر لها كافي الخانة ولو كان الواطئ صديقا فلا حد ولا مهر
 وهذا ما يقال لنا وطأعت خلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طأعتته أمة لم يكون المهر
 حق السيد اه وقد قلنا في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا جمع
 أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر فالأمانة
 زلوة بكر الوطاء بشبهة واحدة فان كان شبهة ملك لم يجيب الا مهر واحد لان الثاني
 صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل طء مهر لان كل طء صادف
 ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني
 وماء أحد النسيئين الجارية المشتركة ولو طء مكاتبه مشتركة مرارا اتحد
 في نصيبه لمساو تعدد في نصيب شريكه والكل لمساو لا يتعدد في الجارية المستحقة
 صك في الظاهرية اه وقد قلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا وفي كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
 فعليه المأخذ ولا شيء في الإفشاء لرضاها به ولا مهر له. الوجوب المحدث وقد قلنا
 بقية ذلك في كتاب الحدود وفراجه. (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى
 ساكت قول مانصه) ولو سككت عن طء أمة أي بشبهة أو عقد فاسد
 كافي شرحها لمساو لمساو المهر وكذا عن قطع عضوه أو إذا من سكوتها عند اتلاف
 ماله اه وقد قلنا لها في كتاب الجناسيات أيضا وكتاب الغصب (ثم قال)
 ولو رأى قنسه يتزوج فسكت ولم ينهه لا بصير إذا ناله في النكاح ولو تزوجت
 غير كفة فسكت الولي عن مطالبة التفريق فليس برضا وإن طال ذلك
 وكذا سكوت امرأة العن بفس برضا ولو أقامت معه سنين وهي في جامع الغصاوين
 اه وقد قلنا هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة
 يكون السكوت فيها رضا كالناطق الأولى سكوت البكر عند استئثار ولها ما قبل
 التزويج وبعد الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة
 الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها البوها فسكت حدثت اه وقد قلنا هذه في كتاب
 الأيمان أيضا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزويج
 الولي على هذا الخلاف اه أي فهو رضا ان كان المخبر عند الامام وعندهما
 رضا مطلقا ولو فاسقا اه من النسخ (ثم قال) وزدث فلانا اثنين من القنية الأولى

دفعت لجهيزها بنتها الشاع من امة علة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تضمن الام اه (وقال في
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي
 لا يزوج اليتم واليتيمة الا عند عدم ولي لهما في النكاح ولو ذارحم محرماً أو أمّاً
 أو معتقاًه (ثم قال ضابط) الولي قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الاب
 والمجدد وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر العصباء والام وذو وال الارحام
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبى فظاهر كلام المشايخ انها مراتب
 الاولى ولاية الاب والمجدد وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على
 انها الموعز لانفسهم الميئزلا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المنجز والاذن أيضاً وفي كتاب
 الوصايا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر اليه بخطاه مانصه) وينبغي
 انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فتيب انها محل أو عكسه ان يكون الاعتبار
 لما في نفس الامراه (وقال في الف الثالث في أحكام الناس مانصه) والمثالث
 المجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذراً ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الامة بالاعتناق وجهل المبكر بنكاح الولي اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الشفعة (ثم قال) وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوتها ولو لم تعلم
 الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) وقالوا ان المجهل
 معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لو جهلت أن الارضاع مفسد كما في
 الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بعتة ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
 بيع الوارث انه لو زوج اماء أبيه ثم بان ميئاً فغداه وقد نقلناه تمام ذلك في كتاب
 البيوع (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر زوج لا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
 درهم ولم يعلم الموكل بما يباعه فقال المأمور بعت الغلام فقال أجزت جازا البيع وكذا
 في النكاح وان قال قد أجزت ما أمرتك به لم يجز اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 أيضاً (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأنفقوا على وجوب العشر والمخرج في
 أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرباته كالبالغ اه وقد نقلناه بعضه
 في كتاب المجهاد (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يلى الانكاح اه (ثم قال)
 وتتم الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزويج الى انقضاء العدة ولا تقول
 بوجودها عليها على المعتد اه (ثم قال) وثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان من

يشتمى النساء والأفلا وتثبت أيضا طوا الصبية المشتهاة وهي بنت تسع سنين على
 اختصاره (ثم قال) والصبية التي لا تشتمى يجوز السفر بها غير محرم اهـ وقد
 نقلناها في المحط (وقال في أحكام السكران ما نصه) وقد منأ في الفوائد أنه من
 محرم كالمسحوق إلا في ثلاث إلى أن قال وزدت على الثلاثة ترويح الصغير والصغيرة
 بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذ اهـ (وقال في أحكام العبيد ما نصه) ولا
 يجوز كونه شاهدا إلى أن قال ولا يبا في نكاح اهـ (ثم قال) ولا ينفرد بترويح
 نفسه ويجوز عليه ويجعل صداقا اهـ (ثم قال) وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا
 اهـ (ثم قال) ولا تنكح على حرقة اهـ (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحر
 ومهرها كغيرها اهـ (ثم قال) ولا خادم لها ولو جميلة ولا تحب نفقة الأب بالتبوة
 ولا طوا الأب بعد الاستبراء بخلاف الحر ولا حصر لعدد السراي ويجوز جمعهن في
 مسكن واحد بدون الرضا اهـ (ثم قال) ولا حضنة لأقربيه بل لسهمة اهـ (ثم
 قال) ودواءه ربضاع على مولاه بخلاف الحر ولو زوجة اهـ ونقلناها في كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولا يتزوج إلا بذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة
 زوجته ولا تحب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها إلا بالتبوة اهـ (ثم قال) ولا يصح
 تصديق العبد ولا مة على النكاح إلا في اثنين قبل القسمة بخلاف الحرين كافي
 التشارخانة اهـ (ثم قال) والأذن في العزل إلى مولاه وهو المطالب بزوجه العتق
 والمجبوب في التفرق اهـ (وقال في أحكام النكاح ما يتعين فيه وما لا يتعين ما نصه)
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نساها ولو لماعندنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقبل
 الأسقاط من الحقة وق ما نصه) ومنها حق القسم للزوجة بسقط بأسقاطها وإن كان
 لها الرجوع في المستقبل اهـ (وقال في بحث الأسقاط لا يعود ما نصه) وأما عود
 النفقة بعيدتها وطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المساع لا من باب عود
 الأسقاط اهـ (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل ما نصه) الحادية
 عشر رجل خلا بامرأته وثمة رجل نائم لا تصح الخلوة الثانية عشر رجل نائم في بيته
 بخات امرأته ومكث عنده ساعة هت الخلوة الرابعة عشر امرأة نائم في
 رضيع فارضع من ثديها ثبت حرمة الرضاع اهـ (ثم قال) الثالثة والعشرون إذا
 كان الرجل نائما وجاءت امرأة وأدخلت فرجه في فرجها وعلم الرجل بفعلها ثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون إذا جاءت امرأة إلى نائم وقبته بشهوة واتعاقلى
أن ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) وإذا
قبله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعته وإن زوجه أبوه رجلا فوصل إليه حاز
والإفلا على بذلك أو امرأة فوصل إليها جاز ولا أجل كالغنم اهـ (ثم قال) ولو قال
المشكلى أنا ذكر أو أنثى لم يقبل قوله اهـ وقد نقلناها في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو تزوج مشكلى مثله لم يحز حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اهـ (ثم قال) وحاصله
أنه كالأنثى في جميع الأحكام إلا في مسائل إلى أن قال ولا يزوج من رجل اهـ
وقال في أحكام الأنثى مانصه) وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتجبر الامة على
النكاح دون العبد وفي رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في المحرم وتجبر الامة إذا
أعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا وإنها محرم في الرضاع دون اهـ (وقال في
أحكام الذمى مانصه) ولا يتعرض لهم لو تنكحوا فاسدا أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا
اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولا تعتبر الكفارة بين أهل الذمة إلا إذا
كانت بنت ملك خدعها حائل أو كناس فيفرق التسكين الفتنة كذا في البرازية
اهـ (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المنكحة
والذبايح وفي المدينة وشاركهم المجوس في الجزية والمدينة دون الآخرين واستوى أهل
الذمة فيما ذكر اهـ وقد نقلنا بعبته في الجنايات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
المجان مانصه) ومنها النكاح قال في المراحيبة لا تجوز المنكحة بين بنى آدم
والجن وإنسان المراء لاختلاف الجنس اهـ وتبعه في منية المفتى والغيب وفي
القنية سئل الحسن البصري عن التزويع بيمينية فقال يجوز بلا شهود ثم رقم (حم)
لا يجوز ثم رقم (خر) يصفع السائل محماته وقال في القيمة سئل على ابن أحمد عن
التزويع بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز إذا صور ذلك أم يحتص الجواز بالآدميين
فقال يصفع هذا السائل محماته وجهله قلت وهذا لا يدل على حاققة السائل
وإن كان لا يتصور الاترى أن أبا الليث ذكر في فتاواه أن الكفار لو تترسوا بنى
من الأنبياء على برى فقال يسأل ذلك النبی ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
لا يجوز اهـ وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله سبحانه
وثنى على الله جعل لكم من أنفسكم أزواجا من جنسكم ونوعكم وعلى

خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم أي من الادميين اهـ وبعضهم
 بما رواه جرب الكرماني في مسائله من أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
 يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لمبة عن يونس ابن يزيد عن الزهري
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح المحن وهو وان كان
 مرسلا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنيع عن الحسن البصري وقتادة
 والحماكين قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا تقرر المنيع من نكاح
 الانسى المجنبه فانتفع من نكاح المحن الانسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
 لا تحوز المائكة وهو شامل لهما لكن روى أبو عثمان سعيد بن عباس الرازي
 في كتاب الاقسام والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
 كتب قوم من أهل اليمن المالكي يسألونه عن نكاح المحن وقالوا ان هنار حلامن
 المحن يخطب الينا جارية يزعم انه يريد الحلال فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين
 ولكن أكره اذا وجدت امرأة حامل قبل لها من زوجها قالت من المحن فيكثر
 الفساد في الاسلام بذلك اهـ (وقال في أحكام المحارم ما نصه) المحرم عندنا من
 حرم نكاحه على التأنيديسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
 ولد العمومة والخوالة والثاني أخت الزوجة وعمتها وخالتها وشمل أم المزني بها وبنتها
 وأبا الزاني وابنه وأحكامه أي المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اهـ وقد نقلنا
 بقيته في الحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأنيديسب لا مشاركة للمحرم فيها فان
 الملائعة تحمل اذا كذب نفسه أخرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحمل بالاسلام
 أو بتبوءها وتصرها والمعلقة لا تأبى دخول النكاح وانقضت عدته ومنكحوه
 الغير بطلاقها وانقضت عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اهـ وقد نقلنا في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى
 أن قال ومنها تحريم موطأة كل منهما على الآخر ولو بزنا ومنها تحريم منكوحه
 كل منهما على الآخر بخبر العقد اهـ (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى أن قال ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنه ثبتت نسبته والمجد أب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكاه دم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الاتمديق الاصل اهـ وقد نقلنا ما في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
 العلق (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اهـ وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام أن قال
 ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والمجد فقط وأما ولاية الانكاح فلا تختص
 بهما فثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام اه (ثم قال فائدة)
 يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام
 غيبوبة المحشفة مانعه) يترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال ووجوب مهر
 المثل بالوطء بشبهة أو بنكاح فاسد اه (ثم قال) ويبيع العبد في مهرها إذا نكح
 بأذن سيده وتحريم الرينة وتحريم أصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم أصله
 وفرعها عليها اه (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اه (ثم قال)
 وإبطال خيار العتقة وإبطال خيار البلوغ إذا كانت بكرا وكمل المسمى ووجوب
 مهر المثل للفوضة واستقطاع حبسها لنفسها الاستيفاء بمجل مهرها على قولهما اه
 (ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المقتضى به اه (ثم قال)
 وموت النسب اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فائدة) الاولى لا فرق في الإيلاج
 بين أن يكون بمائل أولا لئكن بشرط أن تهل الحرة معه كذا ذكرنا في
 التحليل فيجوز في سائر الأبواب الثانية ما ثبت للحشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها
 إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج الى
 نقل لكونها كلية ولم أره الثالثة الوعاء في المدير كالوطء في القبل فيجب به الغسل
 ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
 وكتاب الطلاق (ثم قال) الأفي مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اه أي بالوطء
 في المدير اه (ثم قال) ولا يخرج بها عن كونها بكرا فيكتفي بسكوته ولا يحمل بحال
 والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اه (ثم قال) وفي جامع
 الفصولين جامعها في مهرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اه فعلى هذا
 الوطاء في الذبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لوطؤها بعده
 من غير حلوة الرابعة الوطاء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الأمسائل الاولى
 وجوب مهر المثل ولا يراد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية الحرمة اه أي
 فلا يجوز نكاح أمة على حرمة تزوجة بنكاح صحيح بخلاف الفساد اه شرح
 (ثم قال) الخامسة أي الفائدة الخامسة للوطء بمثل المسمى أحكام كالوطء
 بنكاح فيوجب تحريمها على أصوله وفرعه وتحريم أم ولها وفرعها عليه

ووجوب الاستبراء وحرمه فم أختها لها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
 بغير ملك اليمين عن مهر أو حد إلا في مسائل الأولى الذميمة إذا نسكت بغير مهر
 ثم أسألا وكانوا يدينون بأن لا مهر فلا مهر الثانية تنكح صبي بالغة حرة بغير إذن
 وليه ووطئها طاعة فلا حد ولا مهر الثالثة تزوج أمته من عبده فلا صبح أن لا مهر
 الرابعة وطء العبد سيده بثبته فلا مهر أخذ من قوطسهم في الثالثة إن المولى
 لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطئ محبسة فلا مهر ولم أره الآن اه
 أي ولا حد أيضاً كافي شرهما (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطئ الموقوفة
 ينبغي أن لا مهر ولم أره السابعة البائع لو وطئ الجارية قبل التسليم إلى المشتري
 وهي في حقني منقولة كذلك اه أي فلا حد ولا مهر كافي شرهما (ثم قال)
 الثامنة إذا أذن الزاهر لغيره في الوطء فوطئها نكاحاً لم يلزمه مهر ولم أره
 اه أي ولا حد عليه أيضاً كما أفاده الشارح وقد نقلنا هذا المبحث في كتاب
 الحدود أيضاً (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكحة
 مع بقاء النكاح المحض والنفس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
 والأحرام والأبلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة وإذا صارت مفوضة
 اختلط قبلها ودبرها فإنه لا يحل له إتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
 لا تحتملها لصغرها أو مرض أو سمن وعدة امتناعها القيس مجمل مهرها لم يحل كرها
 وفي كتب الشافعية أنه يحرم وطء من وجب عليها أقصاص وليس بها حبل ظاهر
 لثلا يحصل حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
 الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطء محرم دواعيه
 إلا في المحض والنفس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والأحرام مطلقاً
 والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
 وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفائدة الحادية عشر إذا اختلف الزوجان
 في الوطء فالقول لنافيه إلا في مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلقني بعد المدخول
 ولم يكمل المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لملو وجوب العدة عليها وله في المهر
 والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها أو أربع سواها أو أختها للحال فلو جاءت
 بولد لمن محتمل ثبث نسبه وبرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا عن نفسه عدنا
 إلى نفيقه هكذا أفهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحاً اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 اى وانكر الثاني الدخول فالقول لها حملها للمطلق لا لسكران المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب الملاق (وقال في أحكام العقد ما نصه) هي أقسام لازم من الجانبين
 البيع الى أن قال والصدق اه (ثم قال) والنكاح النحالي عن الخياريين
 اى خيار البلوغ والعق و الاول أن يقال ونكاح الناح العاقل الحر امرأة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أى حنفية فلا حد وباطل عندهما
 فيصد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط المحدث شبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط المحدث شبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ ما نصه) خاتمة
 وجود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساء له صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة ما نصه) وما في المبسوط من تصويره بقوله يعنى
 بكذا افعال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الى ان خطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه أما
 لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 وبإسماعهم الكتاب أو التعبير عنه مما قد سمعوا الشطرين أى شطري العقد بخلاف
 ما اذا انتعيا ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يجز في قول أى حنفية حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بما فيه وأما كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنفى هذا
 اذا كان بلفظ الترويج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك منى لا يشترط
 اعلام الشهود وبما في الكتاب لانها تولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتابة بعد ما أشهدهم عليه من غير قراءة
 عليهم واهلامهم بما فيه وقد قرأ المکتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلاشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن يتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند وجود الزوج الكتاب اه (ثم قال)
وفي اجارة البرازية أمر الصك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يجز العقد لا ينعقد
بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال في أحكام
الاشارة مانصه) قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحها بنية يقولون اذا اجتمعت
الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشارذات والوصف يتبعه
وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع
والتسمية تبلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات
الأتري أن من اشترى فصاعلي أنه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف
الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أجزأه وأخضرا نعت العقد لاتحاد الجنس
اه قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة
وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل الخل والخمر جنسا والمحر والعبد جنسا واحدا
فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار
الى خمر او على هذا العبد وأشار الى حر ولو سمي حرما أو أشار الى حلال فلهما الخلال
في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فقال
في الخاتمة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت بنتي
فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغاط في اسمها وقال الزوج قبلت جاز اه ومقتضاه
أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته الصحيحة تعويل على الاشارة وكذا لو قال
زوجتك هذه العربية فاذا هي عجمية أو هذه الجوزية كانت شابة أو هذه البيضاء
في كانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو
والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب
تلك المعاوضات المسالية والامهار اه (ثم قال) التسمية لا يدخل في ملك
الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق
قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وان كان بعده
لا يملكه الا بقضاء أو رضاه كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة تلك الصداق
بالعقد والزوائد لما قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالعلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها في شرح السكندر وقد علمنا ان النصف
 يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض معا فاعود بعده بقضائه
 أو رضا فائده في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك
 يستقر في البيع الخالي من الخيار بالقبض ويستقر اصدقا بالدخول أو بالخلو
 أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والاختصار
 من زياد في أخذ ما من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه
 بالخلال وفي الصداق الامن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بازدة
 وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استيقاره على القبض لانه لو هلك
 لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين اهـ وقد قلنا بعضه في كتاب البيوع
 (ثم قال) الثانية عشر الملك أملا له من والمنفعة معا وهو الغالب أو له من فقط أو بالمنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقيقته للوارث الى أن قال ولم أر حكمة كتابته من
 المالك الى أن قال وحكم وطء المالك وبني أن يحصل له لانه نابع الملك الزقية
 وقيدته الشافعية بأن تكون ممن لا تحبس والافلا اهـ وقد قلنا بقية في الوصايا
 (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنفقة ما نصه) ويقرب من هذا المسائل بعض
 خصال الكفاية تقابل البعض فالجمعي كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل
 نسبها وكذا نشرها اهـ (وقال في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) ومنها قصة
 الصداق اذا تنصف بالطلاق قبل المسيس وكان هالكاً ولم أره مصرحاً وبني أن
 بتسبير يوم القضاء أو التراضي لما قدمناه لا يعود الى ملك الزوج النصف
 لا بأحد هـ اذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل
 الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق ويأتي في الشرح ما هو ومن يعتبر
 وانما الكلام في مسائل المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم
 التسمية أو تسمية ما لا يصلح مهراً كالخمر والخنزير والحمر والقرآن وخدمة زوج
 حر ونكاح أنثى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على
 خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت
 وأما اذا طلقه قبله فالمنفعة لا يتنصف وفي النكاح الغاسد بعد الدخول وفي الوطء
 شبهة ان لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنة اذا أحبلها فلا مهر عليه اهـ وقد قلنا
 ذلك في كتاب العلق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان ما يمدد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعد (مد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقصة على عدد الوثائق
 قد دبروا ولا يتعد كالاية عدد بوطي الأب جارية بنسبه إذا لم تجبل وكذا بوطه السيد
 مكاتبه وفي النكاح الفاسد ويتعد بوطي الابن جارية أبيه أو أوزوج جارية
 امرأته واقتي والد الصدر الشهيد بالتمتع في الجارية المشتركة وتسامع في شرحنا
 على الكثرة وقد قلنا في كتاب العتي وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيه) يجب
 مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مخالف لمهر المثل بالأول والمسمى
 بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلأتزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد
 ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف وبسائه
 في فتاوى قاضيهان اه وقد قلنا في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث
 أحكام المصعد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه اه وقد قلنا في كتاب
 الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه المحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ
 والاستبراء دون النفاس اه أى فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الجبل
 لا الى النفاس وقد قلنا في كتاب الطهارة وفي المحظر (وقال في بحث ما افترق فيه
 الزوجة والامة) لا قسم ثلاثاً متخلافها ولا حصر له عدد الاما بخلاف الزوجات
 ولا قدرته بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف
 الزوجة وان صدق لها بخلاف الزوجة اه وقد قلنا في كتاب الطلاق (وقال
 في بحث ما افترق فيه النكاح والزوجة) لا يصح الا بشروط وبخلافها لا بد فيه من
 رضا بخلافها لا اه وفيها بخلافه لا تصح الامتناع بخلافه اه وقد قلنا في كتاب
 الطلاق (وقال في آخره ان الثالث من الفرق والجمع مانصه) وكذا النكاح يدسه
 الاحكام الخمس اه وقد قلنا في كتاب الطلاق وفي الجنايات بقبته (ثم قال)
 فائدة اذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوا لو جدد النكاح بمسكوحة حته بمهر
 لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى
 في القنية مسكتين يلزم فيهما الوجده لاز يادة لا لا احتياط ولو قال لها ابرئني فاني
 أمهرك مهر جديد فابراؤه فجدد لها مهر فابراؤه الجديد في هذه الصورة اه (وقال
 في فن الانكاز مانصه) النكاح أى رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام
 فقل الأب السكران اذا زوجها بأقل من مهر مثلها أى امرأة أخذت ثلاثه مهرود
 من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت ومطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فبات أي رجل مات عن أربع نسوة
واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر
دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولا أمته ثم أعتقه
ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المكاتب
الصغير إذا زوجته مولا أي أب زوج ابنته فلم يرص الولي فبطل فقل العبد أي
جساع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقه ثلاثا يدخل بها
الثاني ولم يحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدلة تمتعت رجعتها ولم يحل لغيره
فقل إذا اغتسلت وبقيت أمة بلا غسل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في فن الاغزافي بحث الطلاق مانصه) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما
صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغير أمة فاعتقت
فاختارت نفسها فزوجت بآسره وله زوجة فارضعت المبي الذي كان زوج ضرتها
يلين هذا الرجل حرمت ضرتها على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصار مترجعا
حليلة ابنه فلا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغزافي بحث
البيع أي رجل باع أباه وصح حلالة فقل رجل أذن لعبدته ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنًا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بهرأمة فوكاه المولى
في بيع أبيه واستيفاه المهر من ثمنه ففعل جازاه وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب العتق أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه
أو محبوسة أو أخته من الرضاعة أو مطلقته بثنتين اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(وقال في فن المحيل مانصه) السادس في النكاح إذا ادعت امرأة نكاحا فأنكر
ولا بينة ولا عين عليه عند الامام لا يمكنها التزوج ولا يؤمر بتطليقها لأنه يصير مقررا
بالنكاح فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثا
ولو ادعى نكاحا أو أنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنهما على قوله ما تزوج بأمر
واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر
بنته للزوج انما ان كانت كبيرة فانه يجب له كذا ما ذكرنا على انها ان أنكرت الاذن
فانما صان من فيصح وان كانت صغيرة يحل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان
كان مليا فيصح ويبرأ الزوج وان أراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له
يزوجه على ان أمرها بيد المولى يعقلها المولى كلما أراد وإذا خافت المرأة الاخراج

من بلدها بتزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فاذا أخرجهما كان لها تمام مهر مثلها أو تقر لا يبيها أو ولد لها يدين فاذا أراد اخراجها منعه المقر له فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا ما عدا بذلك المسال ثانيا فاذا حلف لا يأثم والاولى ان تشتري شيئا ممن اتفق به أو تكفل له ليكون على قول الكل فان عجزا بخالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخفف من أول ما شرطها أو كلفه ان يتزوجها من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود وتزوجت المرأة التي جعلت أمرها الي بصداق كذا كذا وبزوجه الخصاص ان كان كفواً وذكر المحلواني ان الخصاص رجل كبير في العلم يصبح الاقدام به ولوادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف أن تنكحها ما ينكر أصل النكاح وجاز له الحلف انه ماتر زوجها على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يتزوج فوضولي ويحيز بالفعول وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجه ان وضولي وأجاز الالب لم يحدث اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب النكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق لله تعالى لان المحل والحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) للالب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وجهه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستعنى من قبض صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لو مس امرأة بشهوة فحرم أصولها وفر وعها ان لم ينزل وان أنزل لان الاول داع للجماع فاقيم مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لا جماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تاديه خرمه النكاح والشرط ولو اشترها كذلك فسد لان الثاني يفده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتد من بائن لا يحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صدقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعساق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالملقين بخلاف البيوع

والهبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ ولا رضاء بخلاف الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى شيء بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خالف
 في الثمن الى ثمن براء الى جنس آخر غير الذي سمىه والوكيل بشكاح امرأة بعينها
 اذا زوجها من نفسه صحيح لانه فيه سغير ومعبى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف ايضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة لركبها الى وقت موته لا يجوز ولو تسكنها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأميد يطل الاجارة بخلاف الشكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فذبت ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تقسد بالشرط
 والشكاح والمخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكرام مانصه) ولو أكرهت على الارضاع ثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكرام (وقال المؤلف في الفن السابع من
 المحكمات مانصه) لما جالس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاهما مات المولى فهـ لـ تجب العدة من المولى فقال
 تجب لخطأه فقال لا تجب لخطأه ثم قال ان كان الزوج دخل بها لا تجب
 والا وجبت اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع ايضا
 مانصه) وكان لامام جارية لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال أهلها
 كيف ولدوهي بكر فقال الامام هل لها أحد تنق به قالوا نعمت فقال شرب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال غدترتها ردت الغلام اليها فيطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في الفن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في واحة في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد تزوج صاحبها ابنته من
 اختين فطال النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالمهر وتعددت ورجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال على
 بالغلين فأتى بها فقال يحب كل منكمان يكون للصاب عنده قال نعم فقال
 ليس كل منهما طالق التي تحت أخيك ففعل ثم أمر بتعديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عنيبه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف مانصه) ولا تنكث اليمين في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تنكث مسها ولمسها ولا تقربها الا يذكرك الله تعالى ولا تنكث بامرئ نساء الغير بين يديها ولا بامر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تنكثت عن الرجال الا جانب ولا تتزوج امرأة كان لها رجل أو أب أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال يدعي أبوها ان جميع المال له وانه عارية في يديها ولا تدخل بيت أبيها ما قدرت وياك أن ترضى أن ترتف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويطمعون فيها غاية الطمع وياك أن تتزوج بذات البين والبنات فانها تدر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج الا بعد أن تعلم انك قد سدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم أولاً ثم اجمع المسال من المحلل ثم تزوج اه فراجع وانظر بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فليد الج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولدا الاعنة لا تنفي نسبته في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمنكحة اه (وقال في كتاب العتاق مانصه) التاقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالياً يسد معنى في التدبير على المختار فيكون مديراً مطلقاً وفي الاجارة مفسد الى نحو مائة سنة الا في النكاح فتاقيت ففسد اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال ايضا) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المدير في زمن سعايته كالملكاتب عنده فلا تقبل شهادته لمولاه كما في البرازية من العتق في المرض وجنانيته جنانية الملكاتب كما في الكافي وقرعت عليه لايحوز نكاحه مادام يسعى وعندهما امر مدين في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب الشهادات (وقال في الف الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولم أر حكمة ما اذا حملت أمة كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤمر مالكمها ببيعها الصبرورة الحمل مسلماً باسلام أبيه والحمل أن سيدة كافر اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع في بحث العبرة للعنى

لا الاغلاظ مانصه) ولوراجدها بلفظ النكاح صحت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
صح أيضا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
وينتقد النكاح بما يدل على ملك العين للمسال كالبيع والشراء والهبة والتخليك
اهـ (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) وبثبت نسبه اهـ قال
شارحه أى الحمل من ذى الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيد وجدد فان الثاني باطل
فالصالح بعد الصالح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
القائمة اهـ وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح أحدى زوجته بمال لتترك نوبته ما يلزم
ولا شيء لها اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لم يرفع الفساد الا في مسائل آخر فاسد فآخر
المستأجر صحيفا فلما رد نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيفا فله مكره نقضه
والمشتري فاسدا اذا آخر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اهـ وقد نقلناه في كتاب
الاجارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
بأذن بائنه لم يملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحول له كله ولا ينسبه
ولا وطئه الجارية ولو وطئها ضمن عقربها ولا شفعة لجارها لو كان عقار الخامسة
لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اهـ وقد نقلناه بعضه
في المحظر وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
الرجوع مانصه) وكذا لو أخبر رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت بمملوكة فلا رجوع
بقية الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه امرأة على أنها
حرة ثم استققت فانه يرجع على الخبر بما غرمه للمستحق الخ. وقد نقلناه في كتاب
الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
احضار أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تنفخ في حوائجها أمر
الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها
أمينان أمناؤه ذكره الولوالجي اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في كتاب الغضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا

قالوا ان المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع
عن الاتفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
كذافي السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما مر حواه في بابيه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى خلاف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يعمد الى غيره الا في خمسة وفي أربعة يعمد
الى كافة الناس فلا تجمع دعوى أحده في بعده في الحرية الأصلية والمنسب وولاء
العناقه والنكاح كفي الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
اختلفا في مقدار يقضي بالاقبل كفي البرازية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) كل موضع
تجوز فيه الوكالة فان الولي يمتنع خصما عن الصغير وما لا فلا فانتصب عنه
في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة
بالايعن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده نفقة قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
أو بجهة نكاح من نية أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أو بجهة نكاح أم من نية أو بنتها
أو بجهة نكاح المتعة أو بسقوط المهر بالتقدم اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة الى أن قال وعلى هذا
لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى
بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهم او هي حادثة الفتوى اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعمل القاضي حكم منه فليس له أن
يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له اه
(ثم قال) الا في مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
فزوجها القاضي كان وكلا فلا يكون فعله حكمًا حتى لو رفع عقده الى مخالف
كان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمه المصاهرة الى أن قال
 والذكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمته حق الله تعالى
 بفنائزوته من غير دعوى كذا في غرر قري الكرايسى من الذكاح اهـ (ثم قال
 فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمه
 المصاهرة اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب
 لها للدعوى حسبة لا تحوزوا الشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع اهـ
 (ثم قال) واعلم ان شاهد المحسبة اذا أنشأ باده بلا مذرفسق ولا تقبل شهادته
 نصواعليه في الحدود وطلاق الزوجة وعنق الامة وظاهر ما في الفتنة انه في الكل
 وهي في الظاهرية والبيعة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (وقال فيه أيضا) الجهالة
 في المنكوحه تمنع الصحة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد
 اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانه) من ملك الانشاء ملك الاختيار كالوصى والولى
 اهـ أى الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يميز الا بشهود
 أو تصدقه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا في شرحها (وقال في كتاب
 الاقرار أيضا مانه) اذا تعدد الاقرار بعوضه عين يلزمه الشيثان الا في الاقرار
 بالقتل لوقال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنان وصكنا
 في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجرحة فهي ثلاث كل في منية المتق
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقر بالدين بعد الامراء
 منهم يلزمه كل في التتار خاصة الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها المهر على ما هو المختار
 عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قسدها كل في مهر
 البرازية واذا أقر بأن لمسا في ذمته كسوة ماضية ففي قضاوى الهندية انها تلزمه
 ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضاهم
 يعمها المسقوط والاسعها ولا يستفسر المقر اهـ يعنى فاذا أقر بانها في ذمته جل
 على انها بقضاء أو رضاهم فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة بغير قضاء أو رضا
 بعد اقراره المطابق فينبغي ان لا يلزمه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
 كتاب المصلح مانه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما
 لا يقبل التقصص فانه يرجع بقيته كالتقصاض والعق والنكاح والتخلف اهـ (وقال
 في كتاب المدائيات) القول للملك في جهة التماسك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا كل كذا في جامع
 الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه ايضا وفي مديونات الفدية
 احوال اقسامنا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها اشراشني مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة
 والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة
 المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرنذ كره في احكام الدين من
 الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المحوالة (وقال فيه ايضا) اذا
 اقر بان دينه لفلان مع رجل على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض لاقر
 ويبرأ المديون بالدفع الى أيهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح
 المنظومة والفدية وهو ظاهر لعدم امكان جملة على انها وكيلة في سبب المهر كالا
 يخفى والمحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره منذ كره في فن
 المحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب الهبة) تملك الدين من غير
 من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها ما على أبيه
 لها فالتعد الصحة للتسلط اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانعه) السفهية اذا
 زوجت نفسها من كفو صحيح فان قصرت عن مهر مثلها كان للأولياء الاعتراض اه
 (وقال فيه ايضا) وقال الزيلعي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
 المهر قضى أن يهره فان برهنها فن شهد له مهر المثل لم تقبل بيفته لانها للأقرباء
 فكما بينة شهد لها الظاهر لم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشهادات
 (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
 وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه (وقال في كتاب الغصب) المباشر
 ضامن وان لم يتعد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الحان قال ولولا رخصة الكبيرة
 الصغيرة لم تفهم نصف مهر الصغيرة لا بتمهيد الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون
 الارضاع مقسدا له وان يكون لغیر حاجة والمجهول عندنا معتبر بدفع الفساد كافي
 رضاع لمداية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الخطر) يكره معاشرة
 من لا يصلح ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا ما نصه)

وصرح أيضا في المكافئ قبيل القسامة بان المدير في زمن سعائته كالمكاتب عنده
 وجرمدون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للدبرة تزويج نفسها زمن سعائتها
 لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لذلك لانها حرة وقد اقيمت به اه
 وقد نقلنا بقية في كتاب الجنائيات فراجع به وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان واما الخقوق فغيرها ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال
 والنكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه ايضا المجد كالاب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف
 يشتركان وعلى قول الامام يختص المجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا اه
 (ثم قال فيه ايضا) المجد القاسم من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلبى
 الانكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه ايضا)
 وصى الميت كالاب الا في مسائل الى ان قال السابعة لا يلبى الانكاح بخلاف الاب
 اه وقد نقلناه في كتاب الرضا يا (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الطلاق أى والرضاع والحضانة والنسب والنفقة) *

السكران كالساحي الا في الاقرار بالمحدود والخاصة والردة والاشهاد على
 شهادته كذا في خلع الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) النكاح لا يثبت به حكم الا في
 الطلاق يباطن وفي العتق يحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير يأسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال بجاريته يأسرقه يازانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البائع لا يردها لانه لا اعلام للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجه يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في الجامع ولذا الماعة لا ينفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمنسكحة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في المبدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنونا
 فانه يفرق بينهما بطلما وهي طلاق وفيما اذا كان عتينا يؤجل بطلما فان لم يصل

فرق بينهما ما بخصوصه وإليه وفيما إذا أسلمت وهو كافر وأبى أو أواه الإسلام فإنه
 يفرق بينهما وهي مطلق النسي لا يقع طلاقه إلا إذا أسلمت فعرض عليه ميراثاً فبى
 وقع الطلاق على الصحيح وفيما إذا كان مجبوراً ففرق بينهما فهو مطلق على الصحيح
 ويؤهل له لكونه مستحقاً عليه كعتق قريبه كذاني عتق الميراثاه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سيداً للبحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فإذا قال أنت حر غداً يملك بيعة اليوم وماله
 إذا قال إذا جاء غداً وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال لله على أن
 أتصدق بدينهم غداً ملك التجهيل بخلاف إذا جاء غداً وقد نقلناه في كتاب
 الإيمان (ثم قال) الأمسئلتين فقد سوا بينهما الأولى في إبطال خيار الشرط قالوا
 لا يصح تعليق إبطاله بالشرط وقالوا لو قال إذا جاء غداً فقد بطلت خيارى أو قال
 أسلمته غداً بغير غداً بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لو قال أجزت
 غداً أو إذا جاء غداً فقد أجزت صححت مع أن الإجارة لا يصح تعليقها وتصح إضافتها
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الإجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في إيمان
 الجاهل لو حلف لا يحلف ثم قال لها إذا جاء غداً فانت طالق حث بخلاف ان
 دخلت اهـ وقد نقلناه في كتاب الإيمان (ثم قال) وفي الخاتمة تصح إضافة فسخ
 الإجارة المضافة ولا يصح تعليقه اهـ وقد نقلناه في الإجارة (ثم قال) طلب المرأة
 الخلع حرام إلا إذا علق طلاقها بالبائن بشرط فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعلم ان
 تحتاط في طلب الفداء للفارقة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم
 من جهتها الا في مسائل لو علقه بعدم وصول نفقة شهر فادعاه وانكرت فاقول
 لها في المال والطلاق على الصحيح كافي الخلاصة وفيما إذا ادعى المولى قسراً بانها بعد المدّة فيها
 جماعها في الحيض وانكرت وفيما إذا ادعى المولى قسراً بانها بعد المدّة فيها
 وانكرت وفيما إذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بعد
 المجلس وهي فيه كافي السكافي اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) إذا علقه
 بفعلها القلبي تعلّق بخبرها ولو كاذبة إلا إذا قال ان سررتك فأنت طالق فضررها
 فقالت سررت لم يقع كافي الخاتمة من الطلاق إذا علقه بما لا يعلم الا من الخبضها
 فالقول لها في حقها وإذا علق عتقها بما لا يعلم الا منه فالقول له على الأصح كقول

لا بعد ان احتلت فانت حرف قال احتلت وقع باخباره كفى المحيط وفرق بينهما
 في الخاتمة بما كان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم اه وقد
 نقلنا في كتاب العتق (ثم قال) كثر الشرط ثلاثا والمجزاء واحد فوجد الشرط
 مرة طلق واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كفى في الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع
 أخرى بالواو أو ثم وألغاء طلق الأولى فثنين والآخرى واحدة ولو طلقها ثم
 أضرب وأثبتها لا يتعد الا بالنية ولو جمع الأولى مع الآخرى في الاضرب تعدد
 على الأولى اذا أدخل كلمة أو في الابقاع على امرأتين وأعتقه بشرط فان التبعين
 له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفان كان ما بعد أو كذا وقع بالاول والا لا
 كثر الشرط ثم أعتقه جزءا واحدا تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين
 تعدد الشرط لا الجزاء كل امرأة أتزوجها حنت بالمباينة عندهما خلافا للزاني وبه
 أخذ أبو الليث يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما عدت عندك
 فكذا فقه عدة ساعة طلق ثلاثا كلما ضربتك فضر به ايديه طلق فثنين وان
 بكف واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع فثنين كلما وقع عليك طلاق
 فطلقها طلق ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين تجزئ ثمان وتعلق الاول ذكر
 منادى يبدى بشرط وجزءا ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاول وينوي في الآخرى ولو
 بدأ بالنداء الواحدة ثم ذكر الشرط والجزءا ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقها
 كلمة كل في التعلق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد منصرفا الى ثلاثة لقوله
 لو قال لسان لم أقل عنك لا حيك بكل قبج في الدنيا فانت كذا بغير ثلاثة أنواع
 من القبج اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للحناء
 ان حضت أو لاربعة ان مرضت الا اذا قال للصبيحة ان صححت والضابط ان ما بعد
 فلو دام حكم الاستدانة والا ان على التراخي لا بقرينة الفور ومنه طلب جباها
 فأبت فقال ان لم تدخني معي البيت فدنلت بعد سكون شهوته ومنه طلق فقال
 ان لم أطلقك علقه على زنا فشهدها على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كالمشهد
 أربعة فعدل منهم ثمان قال للاربعة المدخولات كل امرأة لم أجامعها من الليلة
 فالاستحبات طوارق فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلق التي جامعها ثلاثا وغيرها
 فثنين اضافته وعلقه فان قدم الجزاء وأبى الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت
 الاضافه ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا أولا ثم جزءا ثم عطف عليه

بالواو ثم ذكر جزاء آخره تعالى الاول بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا
 كان المعنى بالثاني جزاء للاول فلا يقع لوجود الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه
 المسائل في الصلح تختص مع ايضاها من الختامية كل من عاق على صفة لم يقع دون
 وجودها الا اذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر الا أن ما اذا علقه برؤيتها
 الحلال فقرأ غيرها وبأن في الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل
 باطل ووقع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لو أقر بقض عشرة دراهم
 جساد وقال متصلا أنهم سار يوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل
 كما لو قال له على مائة درهم ودينار الامانة درهم ودينار لا يصح اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار (ثم قال) وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاماى حران سالم ويزيد
 الابن يصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
 وقد ذكرهما جلة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر ويزيد حر الابن لانه
 أفرد كلامه بالبدن كفي كان هذا الاستثناء لكل ما يكسبه به فلا يصح اه وقد نقلناه
 في كتاب العتق والله سبحانه وتعالى أعلم اه يقول جامعه وهذه هي المسائل
 المجموعة المحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالية
 مانصه) وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو هب ما زاحمت كمال في البرازية
 وان كان لو اتفق الهبة ولم يعرفها لم تصح لالا جل أن النية شرط لها انما هو لغتها
 شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق فانها لا يقعان بالثقلين
 ممن لا يعرفهما الا ان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليهما يقعان اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق وفي الهبة (ثم قال) وأما الطلاق فصريح وكناية فالاول
 لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلا وساهيا أو مخطئا وقع حتى قالوا ان
 الطلاق يقع بالاغلاط المحضة قضاء ويمكن لا بد أن يقصدها باللفظ قالوا لو كرر
 مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق
 أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرا عليها لم يقع عليها لعدم قصد هابا للفظ ولا نافية
 قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال أنت طالق ناويا الطلاق من وفاق
 لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتبة ان طلاق الخلعى واقع
 قضاء لادانة فظهر بهدا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة
 ولا بد عليه قولهم انه لو طاق هازلا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في أنت طالق ولا نية الدائش ولا نية الثانية في المصدر
كانت الطلاق الآن تكون أمة وتصح نية الثلاث وأما كتابته فلا تقع بها إلا بالنية
دبانه سواء كان معه أمدا كرهة أو لا كرهة أو لا كرهة أو لا كرهة أو لا كرهة أو لا كرهة
في القضاء إلا في لفظ الحرام فإنه كناية ولا يحتاج إليها فيصرف إلى الطلاق إذا كان
الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخلع والإيلاء
والظهار فغايا كان منه صريحاً لا يشترط له النية وما كان كناية اشترط له وأما
الرجعة فكأنه كساح لأنها استدامة له لكن ما كان منها صريحاً لا يحتاج إليها
وكذا يحتاج إليها (وقال في القعدة الثانية الامور بمقاصدها ما نصه)
والأخذاد للمرأة على ميت غير زوجها فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك
الزينة والتطيب لأجل الميت حرم عليها والأفلا (ثم قال في آخر السادس
في بيان الجمع بين عبادتين ما نصه) فائدة يتفرع على الجمع بين شيئين في النية
وان لم يكن من العبادات ما لو قال لزوجته أنت على حرام ناوياً بالطلاق والظهار
أوقال لزوجته أنت على حرام ناوياً في أحدهما بالطلاق وفي الأخرى بالظهار وقد
كتبناه في باب الإيلاء من مخرج السكرتة نزعاً عن المحيط (وقال في السابع
في محلهما) محلها القلب في كل موضع وهنا أصلان الأول لا يكفي التلفظ باللسان دون
الأن قال ومن فروعه هذا الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة بما
في القلب ونخرج عن هذا الأصل العين فلو سبق لسانه إلى لفظ العين فلا قصر
أنه قدمت الكفارة أو قصد المحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا في العين بالله
تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيتبع قضاء أدبانه ومن فروعه لو قصد بلفظ غير
معناه الشرعي وإنما قصد معنى آخر كلفظ الطلاق إذا أراد به الطلاق عن وثائق
لم يقبل قضاء ويدين وفي الختابة أنت حر وقال قدمت به من عمل كذا لم يصدق
قضاء وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طلب من الخناصر بن شيبان فلم يعطوه
فقال متخير منهم طلقكم ثم لا ناوياً كذا زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى امام الحرمين
بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء قلت يتفرع على ما في فتاوى
فاضلهم من العتق قال رجل قال عبيد أهلك بلخ أحرار وقال عبيد أهلك بلخ بغداد
أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أوقال كل عبد لاهل بلخ أوقال كل عبد لاهل
بغداد أوقال كل عبد في الأرض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعق عبده

وقال محمد يعقق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف
 ويقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة
 حر وعبد في السكة أو قال كل عبد في المنجذ المجامع حر فهو على هذا الخلاف
 ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبد فيها يعقق عبد في قولهم ولو قال ولد آدم
 كلهم أحرار لا يعقق عبد في قولهم اهـ فقتضاء ان الواعظ اذا كان في دار طلق
 وان كان في المجامع أو السكة فهو على الخلاف والاولى تخريجها على مسألة العيين
 لو حلف لا يكلم زيدا فلم على جماعة موافقهم قوا حدث وان نواهم دونه دين ديانة
 لا قضاء اهـ فعدم عدمية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة العيين لا فرق
 بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا ويتفرع على هذا فروع لو قال له يا طالق وهو
 اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كالحرم وهو اسم كفي الخائبة وفرق المحبوبي
 في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق
 وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق
 وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي السكز لو قالت تزوجت على فتال كل
 امرأة لي طالق طلق الحلقه وفي شرح المجامع لقاضي بخان وعند أبي يوسف أنها
 لا تطلق وبه أخذ مشايخنا وفي المدسوط وقول أبي يوسف أصح عندي ولو قيل له
 أنك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بيننا وبين
 مسألة السكز مذكور في اللؤلؤ الحية اهـ وقد قلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب
 الايمان (ثم قال) وفي السكز ولو قال لموطأ أنه أنت طالق ثلاثا لاسنة وقع عند
 كل طهر طلقه وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة يصح اهـ
 وفي شرحه أنت طالق لاسنة: نوى ثلاثا لاجله أو مرة رفعا على الاطلاق صحيح خلافا
 لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخائبة لو جمع بين منكره ورجل فقال
 احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أنه يقع
 ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلق احدا كما طلق امرأته ولو قال احدا كما
 طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته وعندها أنها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين
 ما ليس محلا لطلاق كالبيمة والمحرر وقال احدا كما طالق طلق امرأته في قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته وأجنبية والمبينة فقال احدا كما
 طالق لا تطلق الحية اهـ ولا يخفى أنه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالواقع أنه يدين

وفيها لو قال لها بامطلة ان لم يكن لها زوج قبله أو كان لها زوج لم يكن مات وقع
العلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الا خبرها طلقت وان نوى به
الاخبار صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط اهـ (ثم قال في
الاصل الثاني من التاسع وهو أنه لا يشترط نية القلب التلغظ في جميع العبادات
مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يتعلقان بالنية بل لا بد من التلغظ الا في مسألة
في قاضيهما رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يا زينب فأجابته عمرة فقال أنت
طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل
لانه أخرج العلاق جوابا بالكلام التي أجابت وان قال نويت زينب طلقت زينب
اهـ فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال في العاشر في شروط النية مانصه) فرع عقب النية بالشيئة قدما أنه ان
كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالايقول
كالطلاق والعتاق بطل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب العتق (ثم قال)
قاعدة في الايمان تخويف من العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعندنا انخصاف به
قضاء ايضا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا
لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للخصاف اهـ وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الايمان
فانظرها (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو مرة فناداها ان قصد الطلاق
أو العتق وقعا أو النداء فلا أو طلق فالمعتد عدمه ولو كرر راعى الطلاق فان قصد
الاستئناف وقع الكل أو التأكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق
ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان
نوى واثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الطرف أو أطلق
ولو نوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال أنت على مثل أي
أو كائن رجوع الى قصده انه كشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كذا قال لان
التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهو ظهار لانه تشبيه
بجملتها وان قال أردت الطلاق فهو بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
وقال محمد هو ظهار وان نوى به التحريم لا غير فعند أبي يوسف ايلاء وعند محمد هو ظهار
ولو قال أنت على حرام كأي ونوى ظهارا أو طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول
أبي يوسف ايلاء وعلى قول محمد هو ظهار اهـ (وقال في القاعدة الثالثة ليقين لا يزول

بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه ادعت المرأة عدم وصول
 النفقة والسكوسة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاء وهما في ذمته
 كالمدين اذا انكر أو ادعى دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان
 في التمسكين من الوطاء فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت
 والرد فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
 فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فذلك
 الاخبار اه (ثم قال) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة
 صدقت وهما النفقة لان الاصل بقاء وهما لان ادعت الحمل فان لها النفقة الى
 سنتين فان مضت اثبتت ان لا حمل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير اه (ثم
 قال في قاعدة ما ثبت يمين لا يرتفع الا بيمين مثله والمراد به غالب الظن مانصه)
 ومنها شك انه هل طلق أم لا لم يقع شك انه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل
 كما ذكره الاسيحي ابى الان يستيقن الاكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان
 قال الزوج عزمت على انه ثلاث بتركها وان أخبره عدول حفضر واذلك المجلس
 بأنها واحدة وصدقه مأخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف
 بطلاقها ولا يدري أثلث أم أقل فيحرق فان استوى بعمل بأشدد ذلك عليه كذا
 في البرزخية اه (ثم قال) وهما فروع لم أرها الآن الى ان قال الثالث شك
 فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
 ووفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى اصنام أخذ من قولهم لو ترك صلاة
 وشك انها أية صلاة يلزمه صلاة يوم وإليه عملا بالاحتياط اه (وقال) في
 قاعدة الاصل العدم فيها فروع منها أخذ من القاعدة القول قول نافي الوطئ
 لان الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطاء وأنكرت وقن بكر خبرت
 وان قلت يجب فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرقه عليه والاصل السلامة
 من العنة وفي الغنية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول
 قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر اه (ثم قال) ولو ادعت المرأة النفقة على
 الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر
 وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها المغار بعد فرضها وادعى الاب
 الاتفاق فالقول له مع اليمين كما في الخانية والثانية خرجت عن القاعدة في تأمل

اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى
 اقربا وقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أبانها في المرض وصار فارا فترث
 وقالت الورثة أبانها في الصحة فلا تراث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في
 كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقية مانصه) ولوقال لامته
 اومنيكوحته ان نكحتك فعلى الوطاء فلو عقد على الامة بعد ائتمارها وعلى الزوجة
 بعد ائتمارها لم يثبت كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 العتق (ثم قال في خاتمة فيما فوائد في تلك القاعدة اعنى اليقين لا نزول بالشك الى
 ان قال في الفاشدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تنبني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب صرحوا في فواقيص
 الوضوء بان الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا
 غلب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانصه) ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجة من المشقة عند التنافر
 وكذا مشروعية الخلع والافتداء والجمعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما
 لما فيه من المشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى أربعة أشهر
 دفعا للاضرار عنها اه (وقال في بحث السبب السابع النقص) فانه نوع من المشقة
 فتناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمرهما الى
 الى الولى وتربيته وحضنته الى النساء رجعة عليه ولم يجبرهن على الحضنة تيسيرا
 عليهن اه (ثم قال أيضا في البحث المذکور بمانصه) وعدم تكليف
 الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من المحر في الحدود والعدة والعدد
 اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الرادية لوقال لسان رايت
 الملل فانت طالق فعملت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع يستعمل
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صومر الرؤيتيه اه (ثم قال
 في البحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) وان حلفته بطلاق كل امرأة تزوجها عليها فليقبل كل امرأة
 تزوجها عليك فمضى طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة تزوجها على رقبته فهي
 طالق فتعمل نيته لانه نوى حقيقة كلامه اه وقوله على رقبته أى راكبة على
 رقبته كما في شرحها وقد نقلناه بقية هذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها
لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء ولا بالتصريح سوا كثر محصورات أولا
كما ذكره أصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق أحدي زوجتيه مبهما حرم الوطء
قبل التعيين ولهذا كان وطء أحدهما تعيينا لطلاق الأخرى اهـ (ثم قال) قيمة
يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في
أبواب الى ان قال ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
دراهم وذن من خمر كان لها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فكالمهر اهـ وقد
قلنا بقيمة هذه العارية في كتاب النكاح (ثم قال) ومنها الكفالة والابراء وينبغي
ان لا يتعدى الى الجائز وقالوا لو قال لها غفرت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في
شهر واحد اهـ وقد قلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعنق فلو
طلق زوجته وغيرها أو اعتق عبده وعبد غيره أو طلقها أو بعانته فبما يملكه
اهـ وقد قلنا هذه في كتاب العتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
مانصه) ومن فروعه الحمل الى ان قال ومنها اللعان بنفيه اهـ (ثم قال) فقول
صاحب البداية ان الأحكام لا تنزب على الحمل قبل وضعه ليس على إطلاقه لما
علمت من ثبوت بعض الأحكام له قبله فالمراد بعضها اهـ وقوله فقول صاحب
الهداية الخ أي في باب اللعان في مسألة اذا قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا
ولا عنا ولم يشف القاضي الحمل كما أفاده في شرح الاشياء (ثم قال) ومنها الوادي
الزوج الخلع وانكرت المرأة بآنت ولم يثبت المسال الذي هو الأصل في الخلع اهـ
(وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) والمقعدة اذا وطئت بشبهة وجبت أخرى
وتداخلتا والمرأى منهن ما سوا كان الواطئ صاحب المدة الأولى أو غيره لم يحصل
المقصود وقد علمت ما احترازنا عنه بقولنا من جنس واحد وقولنا ولم يختلف
مقصودهما أو بقولنا غالبا والله تعالى الموفق اهـ (قال في القاعدة التاسعة أعمال
الكلام أوله من أهماله متى أمكن فان لم يمكن أمكن أهماله مانصه) وان تذر
الحقيقة والنجاز اذ كان اللفظ مشتركا بالمرجع أهمل لعدم الامكان فالاول قوله
لامرأته المعروفة لا يها هذه بنى لم تحرم بذلك أبدا اهـ (ثم قال) وبما فرغته على
هذه القاعدة مافي الخاتمة رجل له امرأتان فقالت لاهما أنت طالق أو بعا

فقالت الثلاث تكفي في فقال الزوج أوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى
 شيء وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والباقي لصاحبك لا تنطق الاخرى اه لعدم
 امكان العمل فاهمل لان الشروع حكم بطلان ما زاد ولا يمكن ايقاعه على
 احد وفيها حكاية الاستاذ المحمداوى حكاهما في نية الدهر من الطلاق ولو جمع
 بين من يقع الطلاق عليهما وبين من لا يقع وقال أحدا كما طالق في الخيانة ولو
 جمع بين منكروته ورجل وقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول
 أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت
 أحدا كما طلقت امرأته ولو قال أحدا كما طالق ولم يشوهدا لا تنطق امرأته
 وعن أبي يوسف ومحمد انها تنطق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بمحل للطلاق
 كالبهيمة والمجبر وقال أحدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا تنطق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال أحدا كما طالق لا تنطق
 الحية ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين أحدهما صحيحة والنكاح والاخرى فاسدة
 النكاح وقال أحدا كما طالق لا تنطق صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكروته
 وأجنبية وقال أحدا كما طالق اه وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
 أحدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينها وبين جدار
 أو بهيمة لان المجدار لما يمكن ادلاله بالطلاق عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان
 المضموم أدما فإنه صالح في الجملة لانه يشكل بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه
 ولذا لو قال لها أنا منك طالق لغا وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة
 بينهما اه (ثم قال) وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلقاء فانا لا نقول
 بالاعتاق لعدم امكانه فيتميز ولا ينوى خلافا لما نقل عن أبي يوسف وكذا أنت
 طالق في مكة فيتميز الا اذا أراد في دخولك مكة فيدين واذا دخلت مكة تعلقت
 اه (ثم قال) تنبيه يدخل في هذه القاعدة فوهم التأسيس خبر من التأكيذ فاذا
 دار اللفظ بينهما اتين المحل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجته أنت
 طالق طالق طالق طالق ثلاثا فان قال أردت به التأكيذ كما يصدق ديانة لا قضاء
 ذكره الزياهي في الكليات اه (قال في القاعدة الحمادية عشر السؤالات معاذ في
 الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال امرأتى زيد طالق
 أو عبده حر وعلية المشى الى بيت الله الحرام ان دخل هذه الدار فتال زيد نعم كان

حائفا بكم لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم
 فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمته نفسه ان
 دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في العتق وفي كتاب اليمين (ثم قال) وفيها من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق
 فقال نعم طالق ولو قالت طالق فقال نعم لا وان نوى قيل له ألسنت طلقت امرأتك
 قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالائتمات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلقت اهـ (ثم قال) وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ
 على ذلك في شرح المنار في فصل الأدلة الفاسدة في شرح قوله والعالم اذا خرج مخرج
 الجزاء الخ فمن رام الاطلاع فليرجع اليه ثم في بيعة الدهر في فتاوى أهل العصر
 قالت لزوجه احنف على فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هذا الشيء فقال الزوج
 أنت طالق ثلاثا لم يرد هـ يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا أم
 يكون تقييذا فقال بل يكون تقييذا اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 الى ساكت قول ما نصه) وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سنين وهي في جامع الفصولين اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة سكوت المفوض اليه أي
 الطلاق قبول للتفويض وله رده اهـ (ثم قال) العشرون سكوت الزوج عند
 ولادة المرأة وتمنيتها اقرار به فلا يملك نفيه اهـ (وقال في القاعدة الحادية عشر
 من استعجل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه ما نصه) ومن فروعها لو طلقها
 بلا رضاها قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانه تراتره اهـ (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الى ان قال الرابعة أمسك زوجته مسددا عشرتها لاجل ارثها أي عند
 موتها ورثها اهـ وقد نقلناها في الفرائض أيضا (ثم قال) الخامسة أمسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ اهـ (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين
 نكاحا ما نصه) ولو أقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتاء المفتي فبين عدمه لم يقع
 كافي القينة اهـ (ثم قال) ولو خاطب امرأته بالطلاق ظانا أنها أجنبية فبان
 أنها زوجته طلقت وكذلك في العتاق اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا
 (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كله فاذا طلق نصف
 تطايعة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت اهـ (ثم قال) ضابطا لا يزيد

البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر أمي فانه صريح ولو قال كأمي كان كناية اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام النكاح ما نصه) وقالوا اذا قبلت الخراج ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برهنت استردت المبدل للجهل في محله اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (ثم قال فيه ايضا) وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقص في المحرية والنسب والطلاق اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (ثم قال) والنكاح والعامة في اليمين سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا أن له زوجة ~~وكذا~~ في العتاق اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الايمان أيضا وفي كتاب العتق أيضا (ثم قال) نقلا عن اقرار اليتيم ما نصه (وقال قبله اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه بافتاء لاهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم اهـ وقد نقلنا ما في كتاب الاقرار (وقال في أحكام اليمين ما نصه) ويحصل بطلئه التحليل للمطالبة ثلاثا اذا كان مراها متحرك آلتها وبشئ النساء اهـ (ثم قال) ولا يقع طلاقه وعقته الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة في العتق (وقال في أحكام السكران ما نصه) فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا وهو كالمعصي عليه لا يقع طلاقه واختلف التصحيح فيما اذا سكر مكرها أو مضطرا فطلاق اهـ (ثم قال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع اهـ (ثم قال) واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الانثربة المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعقته ولو زال عقله بالنجس لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم انه ينجح حين شرب يقع والا فلا اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العيود ما نصه) وطلاقها ثنتان وعدتها حضانة ونصف المقدر ولا عان بقذفها اهـ (ثم قال) ويصح عقته عن الكفارات اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وايلاء الامة المنكوحة شهران اهـ (ثم قال) ولاظهار ولايلاء من أمته ولاعالية لها اذا كان مولاها عتيقا ولاحضانة لأقاربه بل لسيده اهـ (ثم قال) ووطء احدى الامتين بيان للعق للمهم بخلاف وطء احدى المراتين لا يكون بيانا في الطلاق المهم اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم اهـ وقد نقلناه

في المحظر (وقال في أحكام الاعشى ما نصه) ولم أر حكماً ذبحه وصيده وحضائه
ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضائه فإن أمكنه حفظ
الحضون كان أهلاً والأفلا هـ وقد نقلنا موضعه في كتاب الذبايح (وقال في بحث
الأحكام الأربعة ما نصه) الإقتصار كما إذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة
والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلّة كما إذا عاق الطلاق أو العتاق بشرط فعند
وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلّة علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند
إلى أن قال وذلك كالمضمونات تلك عند أداء الضمان مستنداً إلى وقت وجود
السبب وكان نصباً فإنه يجب الزكاة عند تمام المحول مستنداً إلى وقت وجوده هـ
وقد نقلنا ذلك في كتاب العتاق (ثم قال) والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن
الحكم كان ثابتاً من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فأنت طالق
وتبين في الغد وجوده فيا يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما إذا قال
لامرأته إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثاً
أيام فإذا تمت ثلاثه أيام حكماً بوقوع الطلاق من حين حضت والفرق بين التبيين
والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطاع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي المحيض
يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا يشترط الحملية في الاستناد
دون التبيين وكذا الاستناد يظهر أثره في القائم دون المتلاشى وأثر التبيين يظهر
فيهما فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين
بشهر فإن مات تمام الشهر طلقت مستنداً إلى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله
ولو وطئه في الشهر صار مرجعاً لو كان الطلاق رجعياً وغرم العقر لو كان بائناً ويرد
الزوج بدل الخلع إليها لو خالعه في خلال شهر ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان
كانت بالوضع أو لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحمل
وهذا تبيين أنه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت
طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستنداً هـ (وقال في بحث
النائم كالمستيقظ في بعض المسائل ما نصه) الحادية والعشرون رجل طلق
امرأته طلاقاً رجعياً فجاء الرجل ومساها شهوة وهي نائمة صار مرجعاً الثانية
والعشرون لو كان الزوج نائماً فجاءت المرأة فقبلته شهوة يصير مرجعاً عند أبي
يوسف خلافاً للمحمد هـ (وقال في أحكام الخنثى ما نصه) وإن قال لامرأته إن كان

أول ولد تلده فيه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى
 مشكلا لم تطاق ولا تعتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال
 الزوج ان ملكك عبد فانت طالق فاشترى خنثى لم تطاق وكذلك لو قال ان
 ملكك أمة ولو قالهما معا لم تطاق (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق أيضا اه (وقال في أحكام الانثى مانه) وهي على
 النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضا ونفقة القريب اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضنة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال
 في أحكام المحارم مانه) وحرمه النكاح على التأيد لا مشاركة للحرم فيها فان
 الملائنة تحمل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحمل بالاسلام
 أو يهودها أو تنصرها أو المطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنسكوحة
 الغر بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغر بانقضائها اه وقد نقلناه في أحكام
 النكاح (قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها ما ادعى الاصل ولد جارية
 ابنه ثبت نسبه والمجدأب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف
 الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتداء بالاصل اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال أيضا في أحكام المحارم مانه) ومنها وجوب نفقة الاقارب
 الفقراء العاجزين على قريبه الغنى ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة
 فان العم الاخر من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته اه وقد نقلناه في العتق
 (ثم قال) واختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما
 الى ان قال وولاية المحضنة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانه)
 ويترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وثبوت الرجعة اه (ثم قال) وحلها
 للزوج الاول وليس لغيره الذي طلقها ثلاثا قبل ملكها اه قوله ثلاثا صوابه
 ثنتين كما في شرحها (ثم قال) وزوال العنة اه (ثم قال) ووقوع الطلاق
 المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المبهم وثبوت
 النفي في الایلاء ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة اه
 (ثم قال) ووجوب النفقة والسكنى للطالبة بعده اه أي بعد الوطاء اه شارح

(ثم قال) وثبت النسب اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) فوائدا الاولى لا فرق في الابلاج بين أن يكون بمحاض أو لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجربى سائر الابواب الثمانية مائدت للشفقة من الاحكام ثبتنا لقطوعها ان بقى معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى غسل لكونها كاية ولم أره اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة (ثم قال) الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الطهارة وكتاب النكاح (ثم قال) وثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين اه أى بالوطء في الدبر (ثم قال) ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا فئ المولى ولا يخرج به عن العنة اه (ثم قال) الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الثالثة عدم المحل للاول اه (ثم قال) الخامسة للوطء بمثلك المدين احكام كاحكام الوطء بنكاح الحان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحصان ولا التحليل اه (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعاعا اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحه مع بقاء النكاح الحيض والنفاس الى ان قال والايلاء والنظهار قبل التكفير وعدة وطء المشبهة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والطهارة والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحادية عشر اذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضى المدة قبل قوله يمينه لا بعد مضى الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولني كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول له الواجب العدة عليهما وله في المهر والغنقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها للتحال فواوطعت بولد لمن محتمل ثبت نسبه ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لاعن بنفيه عدنا الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الا ن صريحا اه وقد نقلنا

ذلك في كتاب النكاح (ثم قال) الزابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثاً أن الثاني دخل بها
 أى وأنكر الثاني الدخول فالقول له بالحل للمطلق لا الكمال المهر اهـ وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضاً (ثم قال) الخامسة لوعلقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه
 وادعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له اهـ (قال في أحكام العبد) ودواءه مريضاً على مولاه بخلاف الحر
 ولو زوجه اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم
 من المجانيين البيع الى ان قال والمخاع بعوض اهـ (ثم قال) وقد مضاف الى النكاح
 في فن الفوائد اهـ (وقال في أحكام المكتبة ما نصه) وأما وقوع الطلاق والعتاق
 بهما فقال في البرازية المكتبة من الصحيح والاخرس على ثلاثة أوجه ان كتب
 على وجه الرسالة مصادراً: وثبت ذلك بالاقرار أو بالبيعة فسكاً لمخاطب وان
 قال لم أتوبه لمخاطب لم يصدق قضاء ودانته وفي المتن انه يدين ولو كتب على شيء
 يستين عليه عبده كذا أو امرأته كذا ان نوى صح ولا لا ولو كتب على المماء
 أو الهول لم يقع شيء به وان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولاً وان
 كان المكتوب اذا وصل اليك فأنت طالق فما لم يصل لا تطلق وان ندم ومحي من
 الكتاب ذكر الطلاق وكتب ماسواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه
 الطلاق كرجوعه عن التعليق والمنساقع اذ ابقى ما يسمى كتابة ورسالة وان لم يبق هذا
 القدر لا يقع واذا محي المخطوط كلها وبعث اليها المياض لا تطلق لان ما وصل ليس
 بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في
 القضاء اهـ وذ كر الز يلى من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد
 عليه أو الاملاء على الغير يقوم مقام البينة وفي القنية كتبت أنت طالق ثم
 قالت لزوجها اقر أعني فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطابها اهـ وقد سئلت عن رجل
 كتب أيماناً ثم قال لا تخو اقرأها على فقرأها هل تلزمه فأجيب بانها لا تلزمه اذا
 كانت بمالاق حيث لم يقصد ان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والمذاهل
 كالامداد اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الايمان (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج
 بكتب الصل بطلاقة فقبل يقع وهو قرار به وقيل هو تو كيد ولا يقع حتى يكتب
 به يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
 لا ذأوى الطلاق اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الاشارة

مانصه) ولا بد في اشارة الانحس من ان تكون معهودة والالم تعتبر وفي فتح القدير
 من الطلاق ولا يخفى ان المدعى بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقررة
 بتصوره منه لان العادة منه ذلك فكانت بيننا المأجله الانحس اه وقد نقلنا
 بقية ذلك في مسائل شتى تبعاً للمتون (ثم قال) وان لم يكن معتقداً للمساكن لم تعتبر
 شأنته مطلقاً الا في أربع الى ان قال وأمان الكافر اخذ من النسب الى ان قال
 أو اخذ من كتاب الطلاق اذا كان تفسير المهر كالمقال أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
 الطلاق ولم أر الا حكم أنت هكذا مشيراً بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضاً (ثم قال) وهنافر وعلم أرها الا ان الى ان قال الثاني عاق
 الطلاق بمشئة الانحس فأشار بالمشئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث
 لوعاق بمشئة رجل فاطق فخرس فأشار بمشئة ينبغي الوقوع اه (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الأولى أبواب القلاك المعاضات المسالية
 والامهار والخناج اه (ثم قال) الرابعة الموصى له تلك الموصى به بالقبول الى ان قال
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في الولوالجية رجل أوصى بعبد
 لانيان والموصى له غائب فنفعته في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل برجوع
 عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (ثم قال) وفي المداينة من النفقة لو اتفق المودع على أبوي المودع
 بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهم الا انه لما ضمن ملكه بالضمن
 فظهر انه كان متبرعاً واذكر اني اني انه بالضمن استند ملكه الى وقت التعدي
 تبين انه متبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها اه وقد نقلنا بقية في
 العصب وفي كتاب الامانات (ثم قال) الثانية عشر الملك أملك من النفقة معاً
 وهو الغالب أولاهين فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبداً وورقته
 لاوارث الى ان قال وأما نفقته فان كان صغيراً لم يبلغ الخدمه فنفعته على المالك وان
 بلغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضاً يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان
 تطاول المرض باعده القاضي اذا رأى واشترى بمنه عبداً يقوم بمقامه كذا في
 نفقات المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منه وجوبها والكهيج انه يمنعه

بالمال اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) السابع نفقة القريب وينبغي ان
 يتمتع بالانفاق متى على عدم وجوبه الا بملك نصاب حرمان الصدقة اه (وقال
 في بحث ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وككفارة الظهار وككفارة القتل ودم القميع
 والقران فيفترق فيه بينهما أي بين الغنى والفقير فالاعتبار لا عساره وقت التكفير
 بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجنبات وفي الحج (وقال في بحث القول
 في مهر المثل مانصه) تنبيه يجب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالف
 لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك
 فأنت طالق فترزوجه في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف ويأنه في فتاوى قاضيهان اه وقد نقلناه في النكاح
 (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر
 الوجود فالتعليق بكاش تجيز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء
 مؤثرا والالتجوز وعدم فاصل أجنبي بين الشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله
 وجزء صالح فلما اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغا في تجيزه لوقدم الجزاء
 والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح البكتاه وقد نقلنا بقيمته في كتاب البيوع
 (ثم قال) فائدتان من ملك التجيز ملك التعليق الا لو قيل بالطلاق ملك التجيز
 ولا ملك التعليق ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه
 الثانية العبد والمكاتب لولا كل عملوك أملاكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف
 الصبي وتماه في الجماع للصدر سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب
 اه وقد نقلناه في العتق ونقلنا بعبثه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما فترق فيه الحيض والنفاس مانصه) وتنفضي العدة به دون النفاس ويحصل به
 الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب
 الطهارة وقوله دون النفاس أي ان طلقها بعد الوضع كذا في شارحها اه (وقال
 في بحث ما فترق فيه الزوجة والامة لاقسم لامة بخلافها ولا حصر بعدد الامة
 بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقة بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يستعملها

النشوز بخلاف الزوجة والاصداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (ثم قال ما افرق فيه نفقة الزوجة والغريب) نفقة ما قدرة بحالهما
 ونفقة بالكفاية ونفقة ما لا تسقط بمضى الزمان بعد التقدير أو الاصلاح بخلاف
 نفقة وشرا نفقة اعساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقة اه (وقال
 في بحث ما افرق فيه العتيق والطلاق) يقع الطلاق بالفاظ العتيق دون عكسه وهو
 أبغض المباحات الى الله تعالى دون العتيق ويكون يدعي في بعض الاحوال دون
 العتيق اه وقد نقلناه في كتاب العتيق (وقال في بحث ما افرق فيه النكاح
 والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا مهر فيها
 بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر الفن
 الثالث في قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانسه)
 ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة
 الزوجة أو كشف عورته في الخلاء زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع
 اه وقد نقلناه في كتاب الحج وفي الحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدر الواجب
 في الوقوف بعرفة نفل وأما في النفقة فصرح في الدر المنثور أن المستحب أن يطعها
 بما يأكله وأما في كشف العورة من غير ضرورة فلا يجوز اه فليراجع (ثم قال)
 وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمس وكذا الطلاق اه وقد نقلناه في النكاح
 (ثم قال) قاعدة المضاف الى معرفة نفقة العموم الى أن قال ومن فروعه الوقال
 لا مرأته ان كان حملك ذكر أفادت طالق واحدة وان كان أنثى فثنتين فقلت ذكر
 وأنثى قالوا لا طلاق لان الحمل اسم للكل فما لم يكن الكل غلاماً أو جارية لم يوجد
 الشر ما ذكره الزيلعي في باب التعليق وهو موافق للقاعدة فقرعته عليه فلو قلنا
 بعدم العموم لزم وقوع الثلاث ونخرج عن هذه القاعدة قول زوجتي طالق
 أو عدي حر طلق واحدة وعتق واحد والتعنين اليه ومقتضاها طلاق الكل
 وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب العتيق (ثم قال) وفي البرازية من الايمان
 ان فوات كذا فامراته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليمان اليه اه
 فكانه انما يخرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب اليمين المدنية على العرف
 كما لا يخفى اه (ثم قال في آخر الفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون
 مانسه) وقد ذكر ابن حجر فيه أي في كتاب الطاعون أن المرجح عند متأخري

الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها فاعتبر به تصرفاته
 من الثلث كالمرض وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهم أن حكمه حكم
 الصحيح وأما المخفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
 أن يكون المحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال في جساءة من علمائهم
 اه قلت انما كانت قواعدها أنه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض
 لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث
 لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم ليقول بعود أو رجم
 فانه في حكم المريض لان الغالب المسالك اه وغاية الامر في الطاعون أن يكون
 من نزل ببلدهم كالواقين في صف القتال فلذا قال جساءة من علمائنا لابن حجر ان
 قواعدها تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد أما اذا طعن واحد فهو
 مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام في من لم يطعن من أهل البلاد الذين
 نزل بهم الطاعون اه وقد نقلنا بقية في الحظر ومسائل مشورة فراجعوه ووقفنا
 برضه في كتاب الوصايا (ثم قال فائدة) اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى
 قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها ما ذكره
 في البيوع الى ان قال وقالوا وقال العنبرين لامرأته أو المخير للخيرة اختارى ترك الفسخ
 بألف فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقه بطل التزام المال لا ما في ضمنه اه
 (وقال في الفن الرابع فن الالغاز مانعه) الطلاق أي رجل طلق ولم يقع فقل
 اذا قال عنيت الاخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة
 فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن
 اه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أما اذا حركها بحركة الاعراب
 فلا يكون المحكم كذلك اه (ثم قال) أي رجل له امرأتان أرضعت احدهما
 صبياً حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغيرة فاعتقت
 فاختارت نفسها فتنزلت بآخروها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
 باين هذا الرجل حرمت ضرتهما على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجته
 حلاله ابنه فلا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في فن الالغاز
 في كتاب النكاح مانعه) أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان
 العقد فاسدا أي معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلا غسل اه أى وكان انتطاع حينئذ من عشرة أيام ولم يحض عليها
 وقت صلاة وكانت للمعة أقل عضو ولم تكن كتابية فليراجع شارحها وقد نقلناه
 فى كتاب النكاح (ثم قال فى الفتن المذكور ما نصه) الايمان أى رجل
 قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق ففعلت فخرجت ولا يحث لان الماء
 الذى كانت فيه زال بالجرى ان رجل أتى الى امرأته بكيس فقال ان حملتيه فأنت
 طالق وان قصصتيه فأنت طالق وان لم تخبري ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما فى
 الكيس ولم يقع ففعل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعتيه فى الماء فذاب
 ما فيه امرأة تزيت بالمحرم فقال لمارجوها ان لم أجامعك فى هذه الثياب
 فأنت طالق فنزعها وأبى لبسها فالحل ففعل باللبسها هو وبجامعها فلا يحث
 ان لم أطأك مع هذه المقتنة فأنت طالق وان وطأتك معها فأنت طالق ما للحل
 ففعل له أن يطأها بغيرها ولا يحث ما دامت المقتنة باقية وهما حيان حلف لا يطأ
 سواها وأرادها للحل ففعل ان ينزى الوطء برجله فيصدق ديانته له ثلاث نسوة
 وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منكن ثوباً منهما فى هذا الشهر عشرين يوماً
 والافأتن طوالت كيف للحل ففعل تلبس اثنتان منهما كل ثوباً تلبس احدها
 ثوباً عشرة وتزعه وتلبسه الاخرى بقية الشهر حلف أن يشبعها من الجماع اليوم
 ان لم يفارقها حتى أنزلت ففعل أشبعها ان وطئت كعارياً فكذا ولا بأس فكذا
 ما للحل ففعل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اه (وقال فى فن الحيل
 ما نصه) السابع فى الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة لى غيرك وغير فلانة طالق
 ثم محى ذكر فلانة وبعث بالكتاب لمسلم تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة والمجيلة
 للطلاقة ثلاثاً ان يقول الحلل قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فأنت طالق ثلاثاً
 أو بائنة فمقع بالجماع مرة فان خافت من امساكها بالجماع يقول ان تزوجتك
 وأمسكتك فوق ثلاثة أيام ولم أجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه
 على ان أمرها بردها فى الطلاق بشرط بدائها بذلك ثم قبله اما زاداً الحلل فقال
 تزوجتك على أن أمرك بيدك فقبلت لم يصر بيدها الا اذا قال على أن أمرك بيدك
 بعد أن أتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها فى التحليل تبى لمن تنق به ما لا
 يستبرى به مما لو كادها بالجماع مثله ثم تزوجه آمنه فاذا دخل بها وهبها وتقبضه
 فيتم نكاح النكاح ثم تبعث به الى بلديها ونظر فيه بأن العبد ليس بكفء ويمكن

حمله على رضا الولي أو إنا الأولى لها حالف لم يطلقها اليوم فالحليلة أن يقول أنت
 طالق إن شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل حالف لم يطلقها فحلفها أجنبي ودفع
 إليه بدله لم يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج فإذا حلفا شافعا
 فحكم به طلاق اليمين صح ولو قال إن لم أطلقك اليوم فأنت طالق فلا فالحليلة أن
 يقول لها أنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكركم طلاقها
 فالحليلة أن تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال له
 كل امرأة لك في هذا البيت فهي بائن فيحنث بذلك فتطهر فديسه دون علمه إن
 لم تطيح قدر انصافها حلال ونصفها حرام فهي طالق فالحليلة أن تجعل الحجر في القدر
 ثم تطيح البيض فيه حالف لا يدخل دار فلا فالحليلة حمله لها أه وقد تنكأه
 في كتاب الإيمان (ثم قال) في فيه لقمة خبز فقال إن أكلتها فهي طالق وإن
 طرحتها فهي طالق فالحليلة أن يأكل النصف ويطرح النصف أو يأخذها
 أنفاس من فيه بغير أمره أه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل
 قال لامرأته أنت طالق ثلاثين سألتني الخلع ولم أعلمك وحلفت هي بالعق إن
 سأله الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة للمرأة سله الخلع فسلته فقال له قيل قد
 خلعته على ألف وقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال لها قومي واذهي مع زوجك
 فقد بر كل منكأ وحيلة أخرى إن تبيع المرأة جميع ماله كيهامن ثقب به قبل مضى
 اليوم ثم تسترده بعده أه (وقال في فن الحيل من بحث الإيمان مانصه) قال
 إن تزوجتها فهي طالق فتزوجها الأولى أن يطلقها التحلل غيره يبقين
 أه وقد تنكأه في الإيمان (ثم قال) ولو قال لكل امرأة أتزوجها
 عليك ناو يا علي رقتك صحت عرض على غيره بمنصه فقال نعم لا تكفي
 ولا يصير حلقا وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا يقع من التعاليق في
 المحاكم أن الشاهد يقول للزوج تعاليق فيقول نعم لا يصح على الصحيح أه وقد
 نقلنا بقبته في كتاب الإيمان فراجع أه (ثم قال في فن الحيل من بحث الإيمان
 أيضا مانصه) طلبت أن يطلق ضرتها فالحليلة أن يتزوج أخرى اسمها على اسم
 الضرة ثم يقول طالقت امرأتى فلانة ناو بالمجددة أو يكتب اسم الضرة في كفه
 اليسرى ثم يقول طالقت فلانة مشير باليمين إلى ما في كفه اليسرى أه وقد
 نقلنا في الإيمان (وقال في فن الحيل من الهبة مانصه) قال لمان لم تهينني صدأ فقلت

اليوم فأتت طالق فالحجبة ان يشتري منه ثوبا ملفوفا بهر هاتم ترده بعد اليوم فيبقى
المهر ولا حنث اه وقد نقلناه في الهبة (وقال في الفن السادس فن الغروق مانصه)
كتاب النكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق
ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحمل والمحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق
العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال ايضا في الفن السادس مانصه) كتاب
الطلاق قال لست امرأتى وقع إن قوى ولو زاد والله لا وان قوى لاحتمال الاول
الانشاء وفي الثاني تمحض للأخبار يحمل وطء المطلقة رجعا لا لسفر بها والفرق
ان الوطء رجعة بخلاف المسافرة تقييد ابن الزوج المعتمدة من بائن لا يصير معها ولها
النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في
الثاني اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنت طالق ان دخلت الدار عشرة
فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا
فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول
بخلافه في الثاني للوكل عزل وكيه بالطلاق ولو كانها بطلاقها لانه عليك لما اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعتاق والبراء والتدبير
والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق
ان تلك المتعلقة بالانفاذ بالارضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق
وكتاب المدائن وكتاب النكاح والبيع وكتاب الهبة والاجارة (وقال ايضا في الفن
السادس في كتاب العتق مانصه) ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك
على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولو قال كل عبد اشتريه فهو حرة فاشتره فاسد اثم صحيح لا يعتق وفي النكاح تطلق
لا تضرع العين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
أعتق احد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
فانه لا يمتنع الآخر لان البيان واجب فيه ما فكان تعيينا فاقامه اه وقد نقلناه
في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الغروق في بحث
المحذوم مانصه) قال لرجلين أحد كذا ان فقبل له أهذا فقال لا لا يجب المحذوم بخلاف
ما لو قال احدي امرأتى طالق فقبل له فلانة فقال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى
والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين منكمره أما احدا القذف

فإنني ويدراً اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتاب
 اللقيط مائنه) ولو طلقها أي اللقيطة واحدة وأقرت بالرق صار مطلقاً لثنتين
 ولو كان مطلقاً لثنتين ثم أقرت به ملك رجمتها والفرق أنها بالقرار به بعد الثنتين
 تريد إبطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لأن حق الرجعة لا يبطل بهذا
 الأقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضى حيضتين كان له أن يراجعها في
 الثالثة ولو أقرت في الحيضة الأولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة
 والفرق أن أقرارها غير مبطل لها هنا وقته ومبطل في الفصل الأول اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب اللقيط فراجع (وقال أيضاً في التكملة المذكورة في كتاب
 الصلح مائنه) ضاحكت المنكوحه زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت
 ميسرة لا والفرق أن السكنى - ق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا
 النفقة وكذلك لو نزلت المنكوحه سقعت نفقة بخلاف المستوتة حال العدة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب
 الأكرام مائنه) ولو أكره على الطلاق والعناق فطلق وقع ولو أكره على الأقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الأكرام (يقول جامعه) والفرق أن إنشاءهما
 لازم لمحدث ثلاث جدته جد وهن جد الطلاق والعناق واليمين والأصل
 عندنا أن كل ما يصح مع الهزل يصح مع الأكرام لأن ما يصح مع الهزل لا يصح مع القسح
 وكل ما لا يصح مع القسح لا يثبت فيه الأكرام اه طحاوي على الذبح بخلاف الأقرار
 بهما فإنه خير يحتمل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسه يرجح الكذب
 اه شربلية (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مائنه) لما جلس
 أبو يوسف للتدريس من غير إعلام الامام الأعظم فأرسل إليه أبو حنيفة رجلاً فسأله
 عن مسائل خمسة إلى أن قال الخامسة أم ولد رجل تزوجت بغير إذن مولاهما فأتى
 المولى فهل يجب العدة من المولى فقال يجب نخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال
 أن كان الزوج دخل بها لا يجب والأوجب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح
 (ثم قال) وكان للامام جارية لها غلام فأصاب منها ما دون الفرج فحبست فقال
 أهلها كيف تلد وهي بكر فقال الامام هل لها أحد تنق به فقالوا نعم فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجه منه فإذا أنزل عذرتها ردت الغلام اليها فيمطل النكاح
 اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبو حنيفة في ولاية في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقد زوج صاحبها بنيه من اختين فعلمنا النساء فزفت كل بنت
الى غير زوجه ودخل بها فافتي سفيان فقضى على كل واحد منهما بالمهر وتعتد
وترجع كل الى زوجه فاسئل الامام فقال على بالغلامين فافتي بها فقال ايحب لكل
منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طاق التي تحت اخذك ففعل
ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عتيه اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشر سبعة
منها تحتاج للقاء وستة لا فالاول الفرقة بالجلب والعنة وبخيار البلوغ وبعد
الكفاءة وبقتصان المهر وباباء الزوج عن الاسلام وبالألعان والثاني الفرقة
بختيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتيارين الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبته
وفي النكاح الفاسد النكاح بقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الأقالة
ولا يفسخ بالمجود الا في مسئلتين فيقبله بعده ردة احدهما وملك احدهما الآخر
اه (ثم قال) وقوله خذني هـ اذ من نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه
(ثم قال) فيه أيضا النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنا عليه
ان مجوده لا يكون فسحا فأت بقبله بعده في ردة احدهما كما كتبناه في الشرح
واما طرؤ الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يغمضه كفي الشرح اه (وقال
في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق
والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب البيع (وقال في كتاب الايمان مانصه)
يعين اللغولاء واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والنكاح اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يخلف حث بالعتق الا في مسائل ان يعتق
بافعال الغلوب أو يعتق بمجيء الشهر في ذوات الأشهر أو بالتطابق أو يقول ان
أديت الى كذا فأت حر وان تجزأت فأنت رقيق أو ان حضت حضة أو عشرين
حضة أو طلوع الشمس كفي الجامع اه وقد نقلناه بعرضه في كتاب العتق
(ثم قال) المعلق يتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا جنيدة أنت طالق قبل أن
أزوجه بك بشهر أو طالق لا ينقد ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر
فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق اه (وقال في كتاب السير والردة
مانصه) حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبينونة امرأته مطلقا

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع
 الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا وما لا يستحقونه
 اولاً امره صريحاً لكن نقول في باب النفقات أن مودع الغائب اذا انفق الوديعة
 على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليها
 لانه لما ضمن تبين أن المدفع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعمد كما
 في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وكذا لا يرد ما اذا
 اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فانه ذكر
 في العناية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه
 لانه غير متعمد وقت الدفع وانما ظهر المخاطة في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن
 القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفع بالاضمان فليس بمتبرع
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في الفن الثاني أيضاً اول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال شارحه أي الحمل من ذى الفرائس
 أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف
 في البحث المذكور) وتجب نفقته لأمه اه قال شارحه يعني اذا طلق حامله لا
 تجب عليه نفقة الحمل وتعطى لأمه فانه نفقة له لآلامه خلافاً لما سافى اه لكن أفاد
 الزبلي والسكاكي ان نفقة المعتدة الحامل عندنا لا عدة للحمل وعند الشافعي
 للحمل اه (ثم قال المؤلف في البحث المذكور مانصه) ويصح الخلع على ما في بطن
 جاريته او يكون الولد له اذا ولدت لاقل من ستة أشهر اه (وقال في كتاب البيوع
 في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولوراجعها باللفظ النكاح صححت للمعنى
 ولو نكحها باللفظ الرجعة صم أيضاً اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 ويقع الطلاق بالالفاظ العتق اه (ثم قال) والطلاق والعتاق يراعى فهما
 الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال اعبدته ان أدبت الى كذا في كيس أيض فاداه
 في كيس أجبر به عتق ولو وكله بطلاق زوجته منعزاً فعلقه على كائن لم يطلق اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها الى ان قال ولو صالح المخيرة بمال لختاره بطل ولا شيء لها اه (ثم قال) وخرج
 عنها حق القصاص وملك النكاح أي بأن خالعه او حق الرق فانه يجوز الاعتياض
 عنها كما ذكره الزبلي في الشفعة اه وقد نقلناه في المجنسات وفي العتق

(وقال أيضا في البيوع مانصه) ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج
 للنفقة كذا في نفقات البرازية اهـ (وقال في كتاب الكفالة مانصه) لا تصح
 الكفالة الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاراء أو الابرأ فلا تصح بغيره كبذل
 الكتابة فانه يسقط بالتجزئ قلت الا في مسئلة لم أر من أوضحها قالوا وكفول
 بالنفقة المقررة الماضية صحت مع انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو
 كفول بنفقة شهر مستقبلي وقد قرر لها في كل شهر كذا أو بيوم يأتي وقد قرر لها
 كل يوم كذا كما صرحوا به فانها صحيحة اهـ (وقال أول كتاب القضاء مانصه) من
 عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدين لا يضرب في
 الخمس ولا بقصد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما
 ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووظف لم يرجع كذا في السراج الوهاج
 من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابها والعلة
 الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيمالان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب
 تسقط بمعنى الزمان وحقة في الجماع يفوت بالتأخير لا الى خلاف اهـ وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاة العتاقة والنكاح كفي الفتاوى
 الصغرى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من
 قبولها ولا يدمن التماثل لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهدانه
 اعتقه بالعربية والآخري الفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيها وهى
 السابعة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كل موضع تجرى فيه الوكالة
 فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا فانتصب عنه في التفریق بسبب
 الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في العرقه بالايمان الاسلام
 واللعان كذا في المحيط اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) القاضى
 اذا قضى في مجتهده نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ
 فلو قضى ببطلان الحق بمضى المدة أو بالتفريق للجزع عن الانفاق غائبا على الصحيح
 لا حاضرا اهـ (ثم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلا رضاها
 أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع

على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة
أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهازان مطلقا قبل الوطء بعد المهر
والنجهيز اه (ثم قال) أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المبرضة اه (ثم قال)
أو بجعل المطلقة ثلاثا بمجرد عدة الثاني اه أي فانه لا ينفذ في السك (وقال) أيضا
في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحمد الخاص الى ان قال
وفي الطلاق والايلاء والظهار وعقابه في شرح ابن وهبان اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والمخالعة
والايلاء والظهار الى ان قال والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج وحرمة حق الله تعالى بخلاف ثبوته من غير دعوى اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها اه (ثم قال) والمخالعة اه (ثم قال)
والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من اه الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم أن شاهد الخمسة
إذا أحضر شهادته بلا عذر يفتى ولا تقبل شهادته نصواعليه في الحدود وطلاق
الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في الغنية انه في السك وهي في الظهيرية والنتيجة
وقد ألفت فيها رسالة اه (وقال) فيه أيضا المجهالة في المنكوحه تنفع
الصحة الى ان قال وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت
الثغفة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبته الام تكفي نفقات
الخمانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن
ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف
التملك فاذا قال لرجل طلقها لا يتصر وطلى نفسك تصر الا اذا قال ان شئت
فيتصر وكذا طلقها ان شاءت تكفي الخمانية اه (ثم قال) الوكيل اذا
أسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعددا الى ان قال الا في مسائل
الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق

على بناء داره كما في الخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا
 اكذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية (ثم قال) والطلاق اه (ثم قال
 فيه ايضا مانصه) اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطاء لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا اقر
 بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع
 الفصولين والقنية اه (ثم قال) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
 والمولى والمراجع اه (ثم قال) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان
 قال ونخرج عن هذا الاصل مستثنان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال
 الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها دينه
 ثم حضر الاب ونفاه لاعتن وقطع النسب اه (ثم قال) الاقرار حجة قاصرة
 على المقر ولا يعتد به الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو اقرت بمجهولة
 النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدقها الاب انفسح النكاح بينهما بخلاف ما اذا
 اقرت بالرق ولوطقتها اثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة اه (وقال فيه
 أيضا) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فاقول له وان أسندت الى حال
 الجنون فان كان معه مهرا قبل والا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التمسار خاتمة الا اذا اقر بزوجته بمهر بعد
 هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
 لعدم قصدها كما في مهر الزانية أي قصد الزيادة كما في شرحها (ثم قال) واذا اقر
 بان له في ذمته كسوة ماضية ففي تساوي الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي
 للقاضي ان يفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها
 للسقوط والاسماع ولا يستفسر المقر اه يعني فاذا اقر بانها في ذمته حمل على انها
 بقضاء أو رضا فيلزمه الا اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضا بعد اقراره
 المطلق فينبغي ان لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله
 الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجلت امرأة العنين زوجها بعد التحول صح ولها
 الرجوع (وقال ايضا في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصلح عليه رجوع الى
 الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمته كالتقاضي والعتق
 والنكاح والمخلع اه (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلح الا في مسائل

ممن انفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) الابرار بعد قضاء الدين صحيح لان
 الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بما أداه اذا أبرأه براءة
 اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلوا فيما اذا اطلقها كذا في
 الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا الوفاق
 طلقها يا برأها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع
 ورجع عليها اه (ثم قال) وفي وكالة البزازية للزوج عليها دين ومطلبت
 النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالارض الزوج بخلاف سائر المدين لان دين
 النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه ما اذا كان أحد المحققين جديدا
 والاخر حديثا لا يقع التقاض بلا تراض اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانعه)
 ولو اختامت أى السفهة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب
 الاكراه) أجرى الكفر على لسانه بوعده بحبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه
 وقد نقلناه في كتاب المجهاد (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على
 التوكيل به فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التعريف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية الى ان قال الثانية اذا أنفق المودع على
 أبوى المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن
 استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا) المماشر ضامن وان لم
 يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الى ان قال ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم
 تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنسكاح وبكون الارضاع
 مفسدا له وان يكون غير حادثة والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كل في رضاع
 الهداية اه وقد نقلناه في النسكاح (وقال في كتاب المحظر) يكره معاشرته من
 لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للراة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النسكاح (وقال في كتاب الفرائض)
 الجمد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان قال ثم رأيت أخرى في نفقات الحنانية
 لومات وترك أولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم أم وجد أب فالنفقة عليهم ما أنلانا
 الثلث على الأم والثلثان على الجمد اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها
 عليه ولا تشاركه الأم في نفقتهم اه (ثم قال) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة لا يعمونه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال)

الحادية عشر لاحضائه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في الوصايا قال
صاحب الاشهاد

(كتاب العتاق وتواضعه أي من الولاء وغيره)

في انضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مماليك احرار
الواحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من مماليك احرار وله خمسة فقتلوا
ولو قال مماليك العشرة احرارا الواحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فبقي فأنصرف الى مماليكه اذا وجدت قيمة على
الإنسان واختلف المقومون فانه يقضي بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يؤدي الأمل كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في العصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحدا اشرى بكين في العبد اذا أعتق نصيبه بلا اذن شريكه
وكان موسرا فان اشرى بكه ان يضمنه حصته الا اذا أعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير
تقتصر والاولى أولى وبما في الجماع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى
اذا ججز لا يرد الى الرق الثانية اذا ججع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
الرق بخلاف المكاتب اذا ججع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان
القصاص واجب ذكره الزبلي في الجنائيات اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في التتو والتواضع كالولد الواحد فالعاني
تبع للاول في أحكامه فاذا أعتق ما في بطنها فولدت توأم من الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني انما هما فاكتر عتق الثاني بهما للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتماها فانه لا يعتق واحدهما الا في مستثنين الا في من جنائيات المبسوط ولو
ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقه اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الثانية فمأس
التواضع من الاول وما رآه عقب الثاني لاه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم يعتق
عليه ولو كانت أخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيمتحن المدير من الثلث الا في ثلث لا يصح الرجوع عنه واصح عنها
 وتديرا المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله المجنون ويبطل الوصية والثلث في الظهيرية
 اه وقد قلناه في كتاب الوصية (ثم قال) التاقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها
 غالبا نأيد معنى في التدبير على المختار فيه يكون مديرا مطلقا وفي الاجارة مفسدا الى
 نحو ما تسمى سنة الا في النكاح فتأقيت فيه سدا اه وقد قلناه في كتاب النكاح وفي
 كتاب الاجارة (ثم قال) المتسكك بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق
 والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
 والاجارة والمبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخثانية اه وقد قلناه هذه المسائل
 في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره يارق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق
 مجهول النسب وأقر يارق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
 التخصيص اه وقد قلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الابطال قلت
 الا في مسئلة وهي المذكورة فانها يبطل الولاء باقراره والثانية لو ارتدت العتيقة
 وسببت فاعتقها لاسابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخصيص
 ولو اختلف المولى مع عتقه في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
 لحرة لأمة خبازة لأمة اشترتها من زيدا لأمة نكحتها البارحة أو لأمة
 ثيبا في هذه الاربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
 قال لأمة بكر أو لم أشتريها من فلان أو لم أطأها البارحة أو انكرت انبأه فالقول له
 وتماه في ايمان الكافي المدير اذا اخرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
 السيد سفيها وقت التدبير فانه يسعي في قيمته مديرا كافي الخثانية من الحجر وفيما
 اذا اقبل سبده كافي شرحنا اه وقد قلناه في الجبايات (ثم قال) المدير في زمن
 سعيته كالملك عنده فلا تقبل شهادته لولاه كافي البرازية من العتق في المرض
 وجنانيته جنانية المكاتب كافي وفيما عليه لا يجوز نكاحه مادام
 يسعي وعندهما حر مدينون في الكل اه وقد قلناه هذه المسائل في أبوابها والله
 سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب العتاق
 (قال المؤلف في القسادة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس
 بعبادة وضعه بديل صحتته من الكافر ولا عبادة له فان قوى وجهه الله سبحانه وتعالى
 كان عبادة مثابا عليه وان أعتق بالنية صح ولا ثواب له اذا كان صريحا وأما

الكتابة فلا بد لها من النية وان أعتق لاصنم أو للشيطان صح وان أعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب له ولا نثم وينبغي ان يخصص الاعتاق لاصنم بما اذا كان المعتق كافرا وأما المسلم اذا أعتق له فاقصد اعتقه ككفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق للمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالعتق اه (ثم قال بعد ذلك بنحو صفحة) بخلاف الطلاق والعناق فانها يقمان بالتلقين ممن لا يعرفهما لان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو أكره عليهما يقمان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القساعة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانصه) وقدمنا انه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا اه (ثم قال في التاسع في محله أي النية) محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقه وتها وهذا اصلان الاول لا يكفي التلطف باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اعتكف اللسان والقلب فالتدبير بمحافل القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انه عقدت للكفارة أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعناق فيقع قضاءه لادبانه اه (ثم قال) وفي الخاتمة أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاءه اه ثم نقل عن الخاتمة من العتق رجل قال عبيد اهل بلخ احراراً وقال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينوع عبيده وهو من اهل بغداد اوقال كل عبد لاهل بلخ اوقال كل عبد اهل بغداد احراراً وقال كل عبد في الارض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أي يوسف أخذ بذهبا من يوسف ويقول محمد أخذ شذاد والقنوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبيده في السكة أوقال كل عبد في المسجد الجامع حره وعلى هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبده في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كحر وهو اسمها كما في الخاتمة وفرق المحقق بين التتقيج بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم قال) وفي الكنز كل مملوك في حر عتق عبيده انقن وأمهات الاولاد ومديبروه وفي شرحه لازي بلعي لو قال أردت به الرجال دون النساء دين وكذا النوى غير المديبر

ولو قال نويت السوداءون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام
والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغیر اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى
النساء دون الرجال لم يدين اه (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط
مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يتعلقان
بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسئلة في فاضل خان رجل له امرأتان عمرة وزينب
الحج وقد نقلنا بقية في كتاب الطلاق فراجعهم (ثم قال في العاشر في شروط النية
مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلاة لم يتعلق وان كان مما يتعلق بالاقتوال كالطلاق والعتاق لم يتعلق اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص
العام بالنية مبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف يصح قضاء ايضا الى ان قال ولو قال
كل مملوك أملكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال
نويت السوداءون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقول نويت النساء
دون الرجال والفرق بين نية في الشرح من اليقين في الطلاق والعتاق اه (ثم
قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فناداها ان قصد الطلاق أو العتق وقعا
أو النداء فلا وأطلق فالمعتمد عدمه اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)
وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك خياري فهو حر فادعاه عبدا وأنكر المولى فالقول
له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها
وتعام تعريضه في شرحنا على السكنى في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلعا
في وجود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته
مانصه) وليس من فروعه ما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولها المختل أن
يكون حادثا بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها أم ولدا من جهة انه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولده عندنا اه
(وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذا قل في كشف الاسرار شرح
أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظور وأبج للضرورة اه فاذا تعاقب
في المرأة حل وحرمة غابت المحرمة وله الذل يجوز التحريم في الفروج وفي كافي
الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو أن رجلا له أربع جوارى أعنت واحدة منهن
بعينها ثم نسبها فلم يدركها يمتن أعنت لم يسهه ان يتحرى للوطء ولا للبيع ولا يسع الحاكم

أن يحل بينه وبينهن حتى بين المعتقة من غيرها (ثم قال) فإن باع في المسألة الأولى ثلاثاً من الجوارى فحكم المحسب أن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل السابقة هي المعتقة ثم رجع إليه بعض من باع بشراً أو هبة أو ميراثاً لينبغي أن يطأها إلا أن القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطأ شيئاً منهن بالملك إلا أن يتزوجها فيه ثم لا بأس لأنهازوجهه أو أمته ولا يجوز التحري في الفروج لأنه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ (ثم قال) ولو أعتق جارية من رقيقه ثم نسبها لميجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة أعتقوا أيتها شتمت أو أعتقوا التي أكبر منكم انها حرة وليكنه يسألهم فإن زعموا أن الميت أعتق هذه بعينها أعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فإن لم يعرفوا من ذلك شيئاً أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة واحدة من وسعهن فيما بقي اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولو أن قوماً كان لـ لكل واحد منهم جارية فاعتق أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها المعتقة بعينها وإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي أعتق فأحب إلى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه من رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه من الواحد واحدة حل له وطأهن فإن فعل ثم اشترى السابقة لم يحل له وطأ شيء منهن ولا يبيعها حتى يعلم المعتقة منهن اهـ وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة ما نهى) ولو قال لامته أو مته كزوجته إن نكحتك فعلى الوطاء فلو عتق على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد إبانته لم يجز كذا في كشف الاسرار اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونقض علينا الأصل المذكور إلى أن قال ومن أضاف العتق إلى يوم قدوم زيد فقد قدم لـ لا عتق اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير ما نهى) ومنه مشروعية الكتابة ليتخلص العبد من دوام الرق ما فيه من العسر ولم يطلها بالشرط الفاسدة توسعة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا لا عبرة بالعرف العائري فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التمليق فيبقى على عمومها ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط إذا أراد الرجل أن يغيب خلفته

أمر أنه فقال كل جارية أشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نية
ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد
السفن فإذا أراد ذلك عملت نية لأنها ظاهرة في هذا الاستحلاف ونية المعلوم فيها
يخلف عليه معتبرة اه وقد نقلنا نية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا
بعضها في كتاب الإيمان (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحلل والمحرّم
غلب المحرّم المحلل مانصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اه ثم
قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبد
غيره أو طلقها أو رباها فنفذ فيما يليكه اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضا
(وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ونخرج عنهما مسائل منها يصح
اعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لأقل من ستة أشهر اه (ثم قال) ومنها صحة
تدبيره اه (ثم قال) ومنها ثبوت نسبه اه أي بالدعوة أي دعوى ماني بطن
أمنه كما أفاده في الشرح فراجع اه (ثم قال) ومنها الوفا بعت عبدي من زيد
فاعتقه فإنه كزيد عتق العبد ولو لم يثبت المسال ومنها الوفا بعت من نفسه فإنكر
العبد عتق بلا عوض اه (ثم قال) الرابعة يعتق في التوابع ما لا يعتق في غيرها
إلى أن قال ومنه فنلما أعتقه أحدهما وهو مولى مولى العتق نصيب
الساكت لم يجز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدّى
العتق الضمان للساكت ملك نصيبه اه (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع
أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا
مانصه) ولو تكرّر الوطء بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الأهرم واحد
لأن الثاني صادف ملكه وإن كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لأن كل
وطء صادف ملك الغير فالأول كوطء جارية ابنه أو مكاتبته والمتكررة فاسدا
ومن الثاني وطء أحد الأشرى كين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبته مشتركة مرارا
اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية
المستحقة كذا في الظاهرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (قال
في القاعدة التاسعة أمثال الكلام أولى من أهمله مانصه) ومما فرغته على
القاعدة قول الإمام الأعظم من قال لعبده الأكبر سنامنه هذا بنى فإنه أعلمه عتقا
مجازا عن هذا وهو أهله اه وقال في المنار من بحث الحرورف من أو وقال إذا

قال لدابته وعبد هذا أو هذا انه باطل لانه اسم لاحدهما غير عين وذلك غير محل
 للعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كافي مسألة
 العبدين والعمل بالمتمهل أولى من الاهداء فجعل ما وضع لحقيقة مجازعما احتمله
 وان استحال حقيقة وهما يشكران الاستعارة عند استحالة الحكم اه قيد باو
 لانه لو قال لعبد ودابته أحدكما حرعتك بالاجماع كما في المحيط وبيننا الفرق في شرح
 المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمنان مانصه) قال السيوطي
 خرج عن هذا الاصل مسألة ما لو أعتقت المرأة عبدا فان ولاه يكون لابنها ولو حتى
 جنابة خطأ فالمعقل على عصبتها دونه وقد يجيئ مثله في بعض العصبان بعدل
 ولا يرث اه وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن
 المعتقة حتى يرثها عودون أخوها الآن جنابة المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها
 وجنابته كجنابتها اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات (وقال في القاعدة
 الحادية عشر السؤال معاذي الجواب) قال البرزلي في فتاواه من آخره كالة وعن
 الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثل إلى بيت الله المحرام ان دخل
 هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفه با بكمه لان الجواب يتقنه إعادة مافي السؤال
 ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان
 دخلت الدار أو أجزته نفسه ان دخلت لزم وان دخل قبل الاشارة لا يقع شيء على
 آخره اه وقد نقلناه هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 إلى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى ان قال المحاذية
 والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة
 الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بجرمانه مانصه) ومما ذكره
 المحاموي في مشكل الآثار ان المكتوب اذا كان له قدرة على الاداء فأنه عنه
 ليسدوم له النظر إلى سيده لم يجزله ذلك لانه منع واجبا عليه ليقب ما يحرم عليه اذا
 أداء نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخبر بيمين حسن لا يبعد من جهة
 الفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعه وانما هي من فروع عهدها وهوان
 من آخر الشئ بعد أو انه فليتأمل في الحكم فانه لم يذكر اعدام الجواز فلم يعاقب
 بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الأولى لو قتلت أم الولد شيدها عتقت
 ولم تحرم أي من العتق مع انها استجملت قبل أو انه الثانية لو قتل المدبر سيده

عقق وليكنه يسمى في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الجنائيات ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لاعبرة بالظن البين خطأه
 مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائفا أنها أجنبية فبان أنماز وجهه طاعت
 وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
 الثامنة عشرة ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله مانصه) ونخرج عن القاعدة العتق
 عند أبي حنيفة فاذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله وليكن لم يدخل لانه مما يتجزى
 عنده والكلالم فيما لا يتجزى اه وقوله وليكن استدراك على قوله ونخرج عن
 القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها يخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
 من الفن الثالث مانصه) ولو قبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله تبيع
 ويسترد اذا برهن اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه ايضا
 وقال في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرمية والنسب والطلاق اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والعامد في الميمن سواء وكذا
 في العتاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق ايضا
 (ثم قال) وأقسامه أي المجهول على ما ذكره الأصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل
 لا يصلح عذرا في الآثورة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
 الآثورة وجعل صاحب الموى وجعل الباغي حتى يفهم مال العادل اذا أتاه
 وجعل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
 وقد نقلنا هذه في المجاهد (ثم قال) والثالث المجهول في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
 وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وجعل الامة بالاعتاق اه وقد
 نقلناه في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بان لها
 خيار العتق لا يطل بسكوته أو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلنا
 هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
 حكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في العتاق اه وقد ذكرنا
 هذه المسئلة في كتاب الطلاق ايضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف
 التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من المحبوب والعسل والغتوى على انه
 اذا سكر من محرم فبيع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالنج لم يقع وعن الامام انه ان
 كان يعلم انه ينج حين شرب يقع والا اه وقد نقلنا ما في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبيد ما نصه) ولا يلحق ولد هما مولاها لا بدعوتيه ولو أقر بوطئها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف المحرور ولو زوجة اه ونقلناهما
 في النكاح أيضاً وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتاقه باطل ولو معلقاً بما
 عليه بعد عتقه اه (ثم قال) ووطء أحدي اليمين بيان لما عتق المبهمة بخلاف
 وطء أحدي المرأتين لا يكون بياناً في الطلاق المبهمة اه وقد نقلناهما في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على إجازة مولاه اه (وقال في بحث الأحكام
 الأربعة ما نصه) الاقتصار كما إذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر رجعة والانتقال
 وهو انقلاب ما ليس بعلة علة كما إذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام الخنثى ما نصه) وإن قال لامرأته إن كان أول ولد له ذكراً فأنك طالق
 أو قال كذلك لأمته فأنك حرة فولدت خنثى مشككاً لم تطاق ولا عتق اه وقد
 نقلناهما في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبده مولى حر
 أو كل أمة لي حرة إلا إذا قلنا ما يعتق اه (ثم قال) وحاصله أنه كالانثى في جميع
 الأحكام إلا في مسائل إلى أن قال ولا يقع عتق ومطابق علقه على ولادتها انتبه
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم ما نصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لولا أنه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فإن الم لا يخ من الرضاع لا يعتق
 ولا تحب نفقته اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال) وتختص الأصول بأحكام
 إلى أن قال ومنها الوادعي الأصل ولد جارية ابنه ثبت نسبه والجد الأب كالأب
 عند عدمه ولو حكم بعدم الأهلية بخلاف الفرع إذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتصاف بالأصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً وفي كتاب
 الدعوى (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكماً تورث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبوبة المحسفة ما نصه) ويترتب عليها وجوب
 الغسل إلى أن قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العقود ما نصه)
 وجائز من أحد المجننين فقط الرهن إلى أن قال والسكابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميل) الباطل والغاسد عندنا في
 العبادات مترادفان إلى أن قال وأما الكتابة فمفرقة ما بين الغاسد والباطل

فبعت في بادء العرين في فاسدها كالكتابة على حجر أو خنزير ولا يعتق في باطها
 كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزيلعي اه (وقال في أحكام الكتابة ما نصه)
 وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والأخس على
 ثلاثة أوجه إلى أن قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا أن
 نوى صحره أو لا ولو كتب على المساء أو المواعظ شيء وإن نوى اه وقد ذكرنا
 بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجع اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه)
 الثانية عشر الملك ما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط
 كالعبد الموصى بمنفعته أبد أو رقبته للوارث إلى أن قال ولو أعتقه المالك نفذ ضمن
 قيمته يشترى بها خادما إلى أن قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي أن تكون
 كاعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه
 عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
 في الدين ما نصه) فوائده الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الرأس مال
 السلم إلى أن قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب المدينيات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه)
 الثامن ضمان سرابة الاعتاق لا يمنع لان الدين لا يمنع ديناً آخر اه (وقال
 في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) ومنها ضمان عتق العبد المشترك إذا أعتقه
 أحدهما وكان مؤسرا واختارنا أن نساكت تضمينه فامة تبر القيمة يوم الاعتاق
 كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث ثمن المثل
 ما نصه) ومنها قيمة جارية الابن إذا أحبلها الأب وأدعاه والظاهر من كلامهم أن
 الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهم أن المالك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكم اه
 وقد نقلنا في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل ما نصه) وفي الوطء
 بثمة أن لا يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلا مهر عليه اه وقد نقلنا
 في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
 الوطء وما لا يتعدد كما في تعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم يتحل وكذا بوطء السيد
 مكنته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته
 وأفتي والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلنا في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعلق مانصه) فائدتان من ملك
 التخيير فملك التعلق الا لو كمل بالطلاق عليك التخيير ولا عليك التعلق ومن لا يملك
 التخيير لا يملك التعلق الا اذا علقه بالملك أو سلبه الثانية العبد والمكاتب لوقال كل
 مملوك أملكه فهو حر بعد عتقي صح بخلاف الصبي وتماه في الجماع المصدر سليمان
 من باب العين في ملك العبد والمكاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا
 بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه العتق والطلاق) يقع
 الطلاق بألفاظ العتق دون عكسه وهو أبغض المباحات الى الله تعالى دون
 العتق ويكون بدعيًا في بعض الاحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال ما افترق فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعلق بخلاف
 الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال ما افترق فيه المدير وأم الولد لثلاثة عشر كما في فروق السكرانيسي) لا تضمن
 بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من
 جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنصة وهو النصف في رواية
 والثمان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا عتقت أو مات السيد لا على
 المدير ولو استولد أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضمن بخلاف المدير
 ويثبت نسب ولده بالسكرت دون ولد المدير ولا يملك المحرر بيعها وله بيعه
 ولا تسمى لدين المولى بعدم موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ولا يصح استبدال المدير
 ولو استولد حارية ولده صح ولو صغرا ولو دبر عبده لا اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افترق فيه البيع
 الفاسد والصحيح) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بشكر بر لفظ العتق بخلافه
 في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أو آخر الفرق والجمع مانصه)
 قاعدة المضاف الى معرفة في العموم الى ان قال ونرجع عن هذه القاعدة
 لو قال زوجتي طالق أو عبدي حر طلقت واحدة وعتق واحد والتعيين
 اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
 المتضمن بالسكر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال ونرجع عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وماذ كروه في المكاتب لو أبرأ المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
 البديل مع ان الابرأ متضمن للعتق وقد بطل المتضمن للرد ولم يعل ما في ضمنه من
 العتق اهـ (وقال في فن الالغاز ما نصه) العتق أى عبد عتق بلا اعتاق وصار
 مولاه مكاله فقل حري دخل دارنا مع عبده بلا مان والعبد مسلم عتق واستولى
 على سيده ملكه وبسئل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد سرا
 أى زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر فقل الزوج عبد تزوج بالاذن أمة
 أميه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
 وجازا فقل اذا ارتد العبد بعد مدعته فسيده سيده وباعه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 البيع (ثم قال) أى عبد عاق عتقه على شرط ووجد ولم يعق فقل اذا قال اذا
 صليت ركعة فأنت حر فصلها ثم تكلم ولوصلى ركعتين عتق والركعة لابدم ضمن
 أخرى اليها لتسكون جائزة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
 بعق عبده ولم يعق فقل اذا أسنده الى حال صباه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
 (ثم قال في فن الالغاز أيضا ما نصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة يتقنها غير
 المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء فغضها أى مكاتب ومدير جاز
 بيعه فقل اذا كاتبه أو دبره حر في دار الحرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو لحقا
 بدار الحرب مرتدين فبأسرهما المولى اهـ المأذون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكوت
 اذا رآه المولى يبيع ويشترى فقل عبد القاضى اهـ (وقال في فن الالغاز في بحث
 البيع) أى رجل باع أباه وصح سلالته فقل رجل أذن لعبده ان يتزوج حرة ففعل
 فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهرامه فوكله المولى في
 بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
 قال في فن الحمل) العاشر في الاعتاق وتوابعه الحمله للشرى يكن في تدبير العبد
 وكتابه لهما ان يوكلا من يفعل ذلك بكامة واحدة الحمله في عتق العبد في المرض
 بلا سعاية ان يدينه من نفسه ويقبض البديل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
 له ليقبض منه بحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
 يشهد حتى مرض فاذا أقر اعتبه من الثلث والحمله ان يقر بالعبد لرجل ثم الرجل
 يعتقه اذا أراد ان يطأ حارية ولا يمتنع بيعه ولو ولدت يه بها لابنه الصغير ثم
 يزوجها فاذا ولدت فالاولاد حرار ولا تسكون أم ولد اهـ (وقال في فن الحمل من

بحث الايمان مانصه) حاقته امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
 قرية بعينها بحث نيته ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا فبعده حر يبيعه ثم يفعل ثم يسترده المحيلة
 في بيع مديريه عتق بموت سيدان يقول اذا مات وأنت في ملكي فأنت حرة اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن المحيل في بحث البيع والشراء) المحيلة في بيع
 جارية بعتها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا
 أراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مديرة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
 على ان كل ولد تلمد مخرج النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني
 يفسده الشرط لا الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
 كتاب العتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لاني ذكره لان الاول يعبر به عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
 لان الاول يوصف به دون الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
 عبد اشتريه فهو حرة فاشترى فاسدا ثم صحى لا يعتق وفي النكاح طلق لا يخلل
 اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 اعتق أحد عبديه ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
 فانه لا ينعين الا شرا لان البيان واجب فيهما فكان تعينا إقامة له اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث العتاق مانصه)
 يقع الطلاق والعتاق والبراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفين
 بخلاف البيع والهبة والجاراة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا
 رضا بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا
 في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذتها منك
 اليوم درهم - مادون درهم فعبدي حرف غربت الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث
 ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم - مادون درهم يحنث والفرق ان شرط الحنث
 في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولا يوجد لان المأخذ كناية عنها وفي الثاني
 شرط قبض البعض وقد وجد عبده حران بعتة بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث
 ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشترى بعشرة حنث والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما ثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة ثبت ما ثبت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الأيمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانعه) كتاب
 المكاتب الكتابة المحالة الصحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعنوم
 وانما يجوز مقر ونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق
 على الأداء اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمته جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنسكاح والخلع
 لا اه وقد نقلناه في كتاب النسكاح (ثم قال) كاتبها واستثنى جملها فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تنقض الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بهجزه ولو عن وفاء لا تبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انها اذا مات عن
 وفاء أمكن الاداء فيحصل كالاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئا لان العجز يبطلها اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانعه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقعه ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اه وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه أيضا في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب العتاق مانعه) النداء لا اعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بياطان
 وفي العتق يأمر اه (ثم قال) ولله الملائكة لا ينفق في نسبه في جميع الاحكام من
 الشهادة والزكاة والقصاص والمنسكحة والعتق بملك القريب اه (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه الاسلام عمنزاقني الى ان قال ويؤهل
 له كعتق قريبه اه (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سدا للجمال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر عدا الم يملك بيعه اليوم وماله
 اذا قال اذا جاء غدا اه (ثم قال) القول له اذا اختلف في وجود الشرط فيعلم الم يعلم
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق غتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى
 انها اختارت بعد المجلس وهي فيه كافي المكافي اه (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الا منها كخيرها بالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على
 الأصح كقول له للعبدان احتمات فأنت حر فقال احتملت وقع باخباره كافي للخيطة
 وفرق بينهما في الخاتمة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من
 الرحم اه (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان مانعه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الاصح فيبطل الايمان اذا قال غلاماى حوان سالم ويزيغ
 الابن يخاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
 وقد ذكرها جلة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حروبي يزيغ حرا ليزيغ لانه
 أفرد كلامهم بما لا ذكر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
 في كتاب الايمان مانصه) بين اللغول واخذة فيهما الا في ثلاث الطلاق والعناق
 والنذر اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يصح حنث بالتعلق
 الا في مسائل ان يعاقب بافعال القلوب أو يعاقب ببعض الشهرة في ذوات الاشهر
 أو بالتطبيق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت حروان عجزت فانت رقيق اهـ وقد
 نقلنا بقية في كتاب الطلاق (وقال في كتاب المحمود مانصه) علق عتق عبده على
 زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكح عتق واختلعا وفي كونه
 العبد قاذفا كفي قضاء الزلوا الحجة اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في الفن الثاني من أول كتاب البيوع في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه
 في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيّد كفي الظهيرية والاستيلاء والكتابة
 والحجربة الأصلية والرق والمالك بائنا أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه
 وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيباع مع أمه للدين اهـ (ثم قال) وفي
 فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الأم وتجويزهيتها ولا تجوز هيتها بعد تدبير
 الحمل على الأصح كذا في البسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
 بكم مادام متصلا فلا يباع ولا يرهب الا في مسائل إحدى عشرة يفرد فيها
 في الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق في كون الجنين تبعا لأمه بين بني
 آدم والحجوات فالولد منها صاحب الانثى لا صاحب الذكر كذا في كراهية البرازية
 اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه اهـ قال الشارح أي
 الحمل من ذى الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
 كتاب البيوع في بحث العبرة للعنى لا الالفاظ مانصه) ولو قال أعتق عبدك عنى
 بألف كان يبع للعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
 المقتضى فلا بد ان يكون الأمرا أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف ورطل من حجر اهـ
 (ثم قال) ولو قال أعتقه ان أدبت الى ألفا فانت حر كان اذناؤه في التجارة وتعلق
 عتقه بالاداء نظر للعنى لا كتابة فاسد اهـ وقد نقلناه في الاذن والمجر (ثم قال)

ولو قال لعبده بعث نفسك منك بالفسا كان اعتاقا على مال نظر المعنى اه (ثم قال)
 وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى
 والطلاق والعتاق يراعى فيه ما لا لفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبده ان أدبت الى
 كذا في كدس ابيض فاداه في كدس احمر لم يعتق ولو وكاه بطلاز ووجهه مغبرا
 فعلمه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرارا لا يجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) الحقوق
 النجسرة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص ومثل
 النكاح وحتى الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزبيلى في الشفعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الجنائيات (ثم قال) للمائع حق حبس المبيع
 لانه احوال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال)
 اذا قبض المشتري المبيع بلاذن المبيع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه
 الا في التسديد والاشتاق والاستبدال وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه (ثم
 قال) خمسة امن ببيع مدبره ومكاتبه دون أم ولده اه (وقال في كتاب الكفالة
 ما نصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العبد
 بما لم يتم تكفله انسان ثم يحجز المكاتب تأخر مطالبته المالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبته الكفيل الا ان كذا في الجنائيات اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي
 كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء ما نصه) القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تجمع دعوى
 أحد فيه بعده في المحرقة الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والقرر
 لمن لا يحرم وفي باب الاستحقاق والحكم بالمحرقة الاصلية حكم على الكافة حتى لا تجمع
 دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المأثور فمصلحة
 الكافة من التسامح لا قبله يعني اذا قال زيد لكرانك عدي ما ليك من هذا
 خمسة أعوام فقال بكران في كنت عبدا بشر ما ليك من خمسة أعوام فاعتقني وبرهن
 عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال عدي وليك رانك عدي ما ليك من خمسة أعوام
 وانت ملكي الا ان فبرهن عليه تقبل ويغني الحكم بحريته ويجعل ملكا لعدي و
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزبادات مسائل الباب على

قعمن أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة سرية الأصل والقضاء به قضاء
 على كافة الناس. والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت الترخيص ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر من كان فان
 الكتب المشهورة خالصة عن هذه الغائدة اهـ وهما نافذة أخرى هي انه لا فرق
 في كونه على الكفاية بين ان يكون بينة أو بقوله أنا إذا لم يسبق منه اقرار
 بالرق كالمصرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وإذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وتعاظما في مسألة ما إذا كان المبيع عبدا أم لا فكل
 بعتقه على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم المبيع ولا يعتق واليمين على
 المشتري كافي الواقعات اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختلف
 الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال
 السادسة شهدانه أعتقه بالعريضة والاثربا الفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والامح القبول فيها اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل كافي شهادات الظهيرة الا اذا كان عبدا بين مسلم
 ونصراني فشهد نصرانيان علمهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كافي
 العتاق منها اهـ (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود
 عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى
 الوهاب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل وبستردها والعقر كذا في بيع
 الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلنا من المشايخ التناقض لا يضر في الحرية
 وفروعها اهـ وظاهر ان البائع اذا ادعى التسدير أو الاستيلاء تسع فالحكمة
 في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التسدير
 والاعتاق وذكر خلافا فيما وزدنا عليه مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان
 أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو بعت ببيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيع (ثم قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اهـ (ثم
 قال) تسع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعتق الأمة وحرقتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ملاق المرأة وعق الامة
 الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عقد العبد بدون دعواه
 عنده خلافا لما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتد لاه (ثم قال) تقبل
 الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية ماضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
 في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تنفع
 الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما للدعوى حسبة لا تحوزوا الشهادة حسبة
 بلا دعوى جائز في هذه المواضع فالمحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة
 عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبه اه (ثم قال) واعلم ان شاهد
 الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته فصواعليه في الحدود وملاق
 الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرة واليمنية
 وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) ولا يحال بين المولى
 وعبد له قيل بثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في مئة المفتي اه (ثم قال) الشهادة
 بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهدا
 بحريته الاصلية وامه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدا بأنه أوصى لها عتاقه
 تقبل وان لم يدع العبد ربه ما في آخر المعادية والاولى مفرقة على الضيف فان
 الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصيلة كما قدمناه ولا تنفع دعوى
 الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى
 على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يد البائع تنفع فيه ما وان كان في يد المشتري
 تنفع في الشراء فقط ولا يشترط الصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه
 ولا اسم أب أمه لجواز أن يكون حرا اصل وامه رقيقة صرح به في آخر المعادية
 وجامع الغصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كافي دعوى القنية القضاء بعد
 صدوره صحيح لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له يبطل لانه يبطل الا في
 المقضى بحريته اه (ثم قال فيه أيضا) القضاء بحرية قضاء على الكافة
 الا اذا قضى بعق من ملكه مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ
 فلا تنفع فيه دعوى ملك بعده وتنفع قبله ما ذكره من لا يخبر وفي الدرر والغرر اه
 (وقال فيه أيضا) المحج المقتضى المنكحة تنفع الصحة الى ان قال وفي العلق
 والعتاق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب العلق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه) المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العتاقة كما في شرح المجموع مع العلم بانها لا تشمل التعتص (ثم قال) والرق اه
 (ثم قال) الاستتجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
 من نفسه لم يكن اقرار بعبوديته كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال فيه ايضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالموصى والمولى اه
 (وقال فيه ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى أن قال وخرج عن
 هذا الاصل مستثنان في قضاء الخلاصة معهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب
 الحمال لا يكون تكذيبه له الاولي ان المشتري لو أقر أن البائع أعقب العبد قبل
 البيع وكذبه البائع قضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعقب حتى يعتق
 عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بعبودية عبده ثم اشتراه
 عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع اه (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال
 كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال المجنون فان كان معه ودا قبل والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقرب بالرق لآسان فصدقه
 المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل تأكيده بعبوديته بالقضاء اما بعد قضاء القاضي
 عليه بحد كامل أو بالعتاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
 اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والحدود أحكام العبد وتعامه في شرح
 المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكانته ومدره وأم ولده
 ومولى متهه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا بيهان كذا في البرازية وظاهر
 كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء
 بالملك يقبل التفتي لعدم تعديده كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تتبع
 دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا بيهانه كما في البرازية لما قدمنا ان القضاء
 بالنسب مما يتعدى الخ اه وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل
 التفتي فانه يرجع بيمينته كالعصا والعقب والنسكاح والمخاع اه (وقال
 في كتاب الاكراه) يبيع المكره بخلاف البيع الفاسد في أربع يجوز بالا جارة
 بخلاف الفاسد وباتة تنصرف في المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعناق دون
 القبض والثلث والمثلث امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

نقلناه في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره
 الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقرابة اهـ (ثم قال فيه أيضا)
 اذا تصرف المشتري من المكره فانه يقع تصرفه من كتابته واجارة الا للتدبير
 والاستيلاء والاعتاق اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب به عقده لم يصح ولا يصح ضمن الا في
 مسألة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كافي الخساسة والمتولى
 على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 فيه أيضا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيائه فلو اعتق عبده فيه
 فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يسعي فيما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
 وصية للقتل والآخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بجنايته كالمكاتب
 اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعياء لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
 موت مولاه كالعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعيائه خطأ كان عليه الاقل
 وعندئذ هما الدية على عاقلته وهي من جنسائات المجمع وصرح ايضا في الكافي
 قبل القسامة بأن المدير في زمن سعيائه كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
 وكذا الوفاة وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير خطأ فعليه ان يسعي
 في قيمته لو لى القتل عنده كالمكاتب وعندئذ هما الدية اهـ وعلى هذا ليس
 للمدبرة تزويج نفسها من سعيائها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندئذ هما
 ذلك لانها حرة وقد أفتيت به اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه
 في كتاب النكاح اهـ (ثم قال في كتاب الوصايا أيضا) الوصي اذا أبرأ عما وجب
 بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 اهـ وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الغرائض مائنه) وذكر كذا يلي
 في آخر كتاب الولا ان بنت المعتق ترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
 بعد فرض أحدهما الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت رضا وعزاه
 الى النهاية بنساء على انه ليس في زمانها مال لانهم لا يضعونه موضعها (وقال
 فيه أيضا) واختلغوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخره من أجزا حياة
 المورث وقال مشايخ طبع عند الموت وفائدة الخلاف فيما لو قال الوارث بحرية مورثه
 ان مات مولاه فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيم اهـ (ثم قال)

المجدد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال ولو أعتق الأب جرولاً ابنته الى
مواليه دون المجدد اه قال صاحب الاشباه

(* كتاب الايمان أى والنذور) *

المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعرفة في الجزاء كما في ايمان الظهيرة يمين
للغول مأخوذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كذا في الخلاصة اه
وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز تعميم المشترك الا في
اليمين حلف لا ينكح مولاه وله اعلون واسفلون فايهم كاهم حنت كما في المنسوما
وبطلت الوصية للموالي والمجالة هذه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهي للفقراء اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع
للو احد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المقربين في بلد كذا فيبقى منهم الا واحد كما في العمدة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا ينكح اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقفات حلف لا ينكح الغراء
أو المساكين أو الرجال حنت واحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا ينكح عبيده ففعل بثلاثة حنت لا ينكح زوجات فلان
وأصدقاه وأخوته لا ينكح الا بالكل والاطعمة والنساء والحيات مما ينكح فيه
بفعل البعض كما في الوقفات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا ينكح
المحالف بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا ينكح فلانا وفلانا ويا احدهما كلام
هو لا يقوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم واحدا السكك من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحنت بها في قوله اذا تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشترى امرأة
لم ينكح الصغيرة الايمان مبنية على الاتفاق لا على الاغراض فلو حلف لم يغديه
اليوم بألف فاشترى رغيفاً بألف وغذاه به بر ولو حلف ليعتق مملوكا اليوم بألف
فاشترى مملوكا بألف لا يساومها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشترى بعشرة
حنث بأحد عشر ولو حلف البائع لم ينكح به لان مراد المشتري مطلقة ومراد
البائع مفردة ولو اشترى أوباع بتسعة لم ينكح لان المشتري مستنقص والبائع

وان كان مستزيدا لكن لا يبحث بالغرض بلاهسي وتساميه في الجماع في باب
 المساومة خالف لا يبحث بالتحقيق الا في مسائل أن يعاق بأفعال القلوب
 أو يعاق بجبتي الشهر في ذوات الأشهر أو بالتطليق أو يقول أن أدبت إلى كذا فأنات
 حروان عجزت فأنات رقيق أو أن حضت حضة أو عشرين حضة أو طلع الشمس
 كما في الجماع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق والعنق (ثم قال) الخالف على عقد
 لا يبحث الا بالاحجاب والقبول الا في نزع فانه يبحث بالاحجاب وحده المبة والوضعية
 والاقرار والامراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة ان تزوجت
 النساء أو اشترى العبيد أو كانت الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعموا
 أو شربوا الشراب أو شربوا ما يبحث بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيدا فثلاثة
 للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للتحقة المتعلق بتأخر أو المضاف يقارن
 فلو قال لا حنسية أنت طالق قبل أن أتزوجك شهر أو أطلق لا يصدق ولو قال اذا
 تزوجتك فأنات طالق قبل ذلك شهر فتزوجها قبل شهر لا تطاق وبعده تطاق
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية إنما تعمل في الموقوف وهي مسألة
 ان أكلت ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع اه
 وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبسية أو عريية المرف لا يدخل تحت المنكر
 قال اذا دخل داري هذه أحد أو كلهم غلامي هذا أو ابني هذا أو أضاف إلى غيره
 لا يدخل المسالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل لتسكيره الا في الاجزاء
 كاليد والرأس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بفاعله مرة ويحمله أخرى قال
 ان شتمته في المسجد أو رميت اليه فشرط حنثه ~~صكون~~ الفاعل فيه وان ضربته
 أو جرحته أو قتله أو رميته كونه المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم
 المؤخر المعاق بشرط ما ينزل عند آخره أو بأحدهما عند الاول والمضاف بالعكس
 مقابلة الجمع بالجمع ينقسم وبالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره
 الا ان يصله بالياء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في الظرفية
 وتجعل شرطا للتعذر صفة المسالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا بالاول
 اسم المفرد سابق والوسط فردين عددين متساوين والآخر فرد لاحق أو في
 النفي نعم وفي الاثبات تخص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين اضافة
 ما يمتد إلى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط والله

سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجمعوعة المحققة بكتاب
الأيمان (قال المؤلف في المساعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) ولا يصح
اقتداء امام الانية وتصح الامامة بدونها ولو حلف لا يؤثم أحدا فاقصدى به انسان
صح الاقتداء ولا يحنث خلافه للكفر حتى وأبى حفص السكبر كما في البناية الا اذا
صلى خلفه نساء فان اقتداءه من به بناية الامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة
والعسدين وصحح قال في الحسانية يحنث قضاء لادبائة الا اذا أشهد قبل الشروع
فلا يحنث قضاء وكذا لو أتم الناس هذا الحلف في الجمعة صححت وحنث قضاء ولا
يحنث أصلا اذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤثم فلانا
فأتم الناس نوايا ان لا يؤثمه ويؤثم غيره فاقصدى به فلان حنث وان لم يعلم به اه
وتقدم بقبته في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلا يتوقف
عليها فتنة قد اذ حلف عامدا او ساهيا او مغلطاً او مكرها وكذا اذا فعل المحلوف
عليه كذلك وأمانة تخصيص العام في اليمين مقبولة ذبائة اتفاقا وقضاء
عند الخصاف والقوى على قوله ان كان المحالف مظلوما كذلك اختلاف واهل
الاعتبار لنية المحالف وأمانة المستحلف والقوى على اعتبار نية المحالف ان كان
مظلوما لان كان ظاهرا كما في اللواحية والخالصة اه (ثم قال في المساعدة
الثانية الامور بمقاصدها في التاسع في محالها مانصه) أي النية محلها القلب في كل
موضع وهنا أصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا
الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب وخرج عن هذا الأصل
اليمين فالوسبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد ان يعتد بالسكفارة أو قصد الحلف على
شيء يسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وأما في الطلاق والعناق فيعتد
قضاء لادبائة اه وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا
فلم يعضوه فقال متبجحاً منهم طلقكم ثلاثا و كانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى
امام الحرمين بوقوع الطلاق الى ان قال والاولى تخريجها على مسئلة اليمين
لو حلف لا يكلم زيد افسلم على جماعة هو فيهم قالوا حنث وان فواهم دون دين ذبائة
لا قضاء اه فمعد عدم نية الواعظ بوقوع الطلاق عليه فان في مسئلة اليمين لا فرق
بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا اه (ثم قال) وفي السكبر كل مملوك لى حرعت
عبيده القن وأمهات الاولاد ومذبروه وفي شرحه للزباني ولو قال أردت به الرجال

دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر ولو قال نوبت السود دون البيض أو عكسه
لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغیر اللفظ فلا
يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الأكثر ان لبست
أو أكلت أو شربت ونوى معين لم يصدق أصله ولو زاد نوباً أو طعاماً أو شرباً يدين
وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في لا يأكل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب
شرباً يصدق قضاء اه وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء
أيضاً اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال
في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع
العبادات مانصه) وخروج عن الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في ايجابه النية بل
لابد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف اه (ثم قال في العاشر في شروط
النية الاول الاسلام مانصه) ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنقد عنه انهم لا ايمان
لهم وقوله تعالى وان تكونوا ايمانهم أى الصورية اه (ثم قال قاعدة في الايمان)
تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء أيضاً ولو قال
كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نوبت من باده كذا لم يصح في ظاهر المذهب
خلافه لخصاف وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه المحرم عما نوى خاصاً
وما قاله الخصاف من غصه لمن حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب بخى وقع في يد
الظلمة وأخذ بقول الخصاف فلا بأس به كذلك في الولو الحجة ولو قال كل ما ملوك اعلمه
فهو حر وقال عندت به الرجال دون النساء دين بخى لافى ما لو قال نوبت السود دون
البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضاً كقوله نوبت النساء دون الرجال والغرق
بينهما في الشرح من اليقين في الطلاق والعتاق وأما تعميم الخاص بالنية فلم أره الى
الآن (قاعدة فيها أيضاً) العين على نية المخالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستحق
ان كان ظالماً كما في الخلاصة (قاعدة فيها أيضاً) الايمان مبنية على الالفاظ لا على
الاعراض فلو اغتاض من انسان خالف أنه لا يشتري له شيئاً بفلس فاشتري له بمائة
درهم لم يحنث ولو خالف لا يدينه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بثمانية لم يحنث مع ان
غرضه الزيادة لكن لا يحنث باللفظ ولو خالف لا يشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر
حنث وقسمه في التخصيص الجسامع وشرحه للفارسي اه (وقال في آخر المساعدة
الثانية مانصه) خاتمة تحريم قاعدة الامر بعهدها في علم العربية أيضاً قال

ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيديويه والحجج وربا شترط المقصد فيه فلا يسمى
 كلاما مناطقيه الشائهم والساهي وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم
 يشترطوا وهي كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان وقرع على ذلك من الفقه ما إذا حلف
 لا يكلمه فكله ما شأما بحيث يجمع فانه يحث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان
 يوفقه وعليه ما يحننا لانه اذا لم يتنبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو يحث لا يجمع
 صوته كذا في الهداية فالْحاصل انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح
 ولما رأنا ان حكم ما اذا كلفه معنى عليه أو نحنونا أو سكران اه (وقال في قاعدة
 ما ثبت يمين لا يرتفع الا بيمين مثله مانصه) وهذا فرع لم أرها الا ان الحان قال
 الخامس شك في المنذور هل هو صلا أو صيام أو عتق أو صدقة ويذبح ان يلزمه
 كفارة يمين أخذ من قولهم لو قال لله على تذر فاعلمه كفارة يمين لان الشك
 في المنذور كعدم شجته السادس شك هل حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو العتق
 ثم رأيت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف ونفى انه بالله تعالى أو بالطلاق
 أو بالعتاق خلفه باطل اه وفي النعمة اذا كان يعرف انه حلف معاقبا بالشرط
 ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري انه كان بالله سبحانه وتعالى
 أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى
 ان كان الحالف مسلما قيل له قال أعلم ان على ايماننا كثيرة غير أني لأعرف عددها
 ماذا يصنع قال يحمل على الأقل حكوا وأما الاحتماء فلا نهاية له اه (وقال في
 قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا
 يرزأ أو لا يستأجر أو لا يصلح عن مال أو لا يقاسم أو لا يتخاصم أو لا يضرب ولده
 لم يحث بالباله مباشرة ولا يحث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز لان يكون مثله
 لا مباشرة ذلك بالفعل كالغاضي والامير فحينئذ يحث بهما وان كان مباشرة مرة
 وتوكل فيه أخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكنتز بعده وما يحث بهما النكاح
 والطلاق والخلع والعتق والسكابة والصلح عن دم العمد والدية والصدقة والقرض
 والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستبدال
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والنفقة والكسوة والحمل اه
 والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالمحجج أو تنناول الفاسد فقالوا الاذن
 في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول

والأمين على النكاح ان كانت على الماضي تناولته وان كانت على المستقبل لا والأمين على الصلاة كالأمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهيرة وكذا على البيع كافي المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحح قياسا بتقيد به استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط (ثم قال) ومنها حلف بأكل من هذه الشاة حنث بلحمها لانه الحقيقة دون لبنها وتناجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه الخلة يحنث بقرها وطلعه الا بما ائتمل به صنعة حادثة كالديس وان لم يكن لها شجر حنث بماء كله مما اشتراه بفنأ ومنها حلف لا يأكل من هذه الخنطة فانه يحنث بأكل عينها الا لمكان ولا يحنث بأكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرخ لانه الحقيقة ولا يحنث بالشراب يده أو باناء بخلاف من ماء دجلة اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانعه) وقص علينا الاصل المذكور المستأن على أبنائه لا دخول المحفدة وعن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا وعن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم لبلأ عتق وعن لا يسكن دار زيد تمت النسيبة الملك وغيره وبأن أبا حنيفة ومحمد قالا فيمن قال لله على صوم رجب تناوينا للأمين انه نذروا وعن وأجب بأن الامان محقق الدم المحتاط فيه فانتهى الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم بحجاز عن الدخول فم واليوم اذا قرن بفعل لا يتم كان ملحق الوقت كقوله تعالى ومن يومهم يومئذ يره ولانها اذا امتدت لكونه معيارا والقدوم غير ممتد فاعترض على الوقت واضافة الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر ممتد من الصيغة والأمين من المودع فان ايجاب المباح بيمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا جرح كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لان الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقيد بها سجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجبهة أو بالرفع قولان ههنا من غير ترجيح ويذهبى ترجيح الثاني كما رجحوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالاربع ولو حلف لا يصليه جماعة لم يحنث بأدراك ركعة واختلف فيما اذا أدرك الاكثر اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحل بالتيسير مانعه) ومن التخفيف جواز العقود الى ان قال ومنه ومثروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسر اعلى المكافين وكذا التخيير في كفارة اليمين لتذكرها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومثروعية

التحيز في نذر معلق بشرط الاراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمتنذر وعلى ما عليه
 الفتوى واليه رجح الامام قبل موته بسبعة أيام اه (وقال ما أبيع الضرورة
 يتقدر بقدرها) ولذا قال في أيمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تنجح للضرورة
 وانما يباح التعريض اه يعني لا نذافها أي الضرورة بالتعريض اه (وقال
 في القاهدة السادسة العادة محكمة مانته) وكذا الغلط الناذر والموصى والمخالف
 وكذا الاقارب بنى عليه أي العرف لا فيما يذكروا في مسائل الايمان اه
 * (ثم قال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارض اقدم عرف الاستعمال
 خصوصاً في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضيئ
 بالسراج لم يحنث يجلسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وانما سماه الله سبحانه
 ونعاه في فراشا وبساطا والشمس سراجا ولو حلف لا يأكل لحم لم يحنث بأكل لحم
 السمك وانما سماه الله سبحانه ونعاه في اللحم في القرآن ولو حلف لا يركب
 دابة فركب كافر لم يحنث وان سماه الله عز وجل دابة ولو حلف لا يجلس تحت
 سقف فجلس تحت السماء لا يحنث وان سماه الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم
 الشرع على العرف الا في لو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجحاة كفي عامة
 الكتب الثمانية لو حلف لا يصوم لم يحنث بمطابق الامساك وانما يحنث بصوم
 ساعة بعد الفجر بنية من أهله الثلاثة حلف لا ينسكج فلا يحنث بالعقد لانه
 النكاح الشائع شرطا لا بالوطء كفي كشف الامر بخلاف لا ينسكج زوجته فانه
 لاوطء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لو قال له ان رأيت
 الهلال فأنت طالق ففعلت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعمل
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال)
 وهذا فرعان مخترعان لم أرهما الا من مر بها أحدهما حلف لا يأكل لحم لا يحنث
 بأكل الميتة الثاني حلف لا يحنث بوطء الدبر اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (ثم قال) وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء بمخلوطا بغيره فالعبرة
 للغالب كما مر جوابه في الرضاع * (فصل في تعارض العرف مع اللغة) * صرح
 الزبيدي وغيره بأن الايمان مثبتة على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع
 منها لو حلف لا يأكل الخبز حنث بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنث بالخبز
 البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زبيد الى خبز الذرة والدخن ولو أكل

الحساف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحنث ولا يحنث بأكل القطائف الابانة
 ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحنث بالسادنجان والجزر المشوى ولا يحنث
 بالزورقة والطبخ ولا بالارز المطبوخ بالدهن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية
 يابسمة ومنها الرأس ما يساع في مصرف فلا يحنث الا برأس الغنم ومنها حلف
 لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث (ثبته) خرج
 عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لأبأ كل مجاحث بأكل لحم
 الخنزير والا دمي على مافي الكنز ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزبلي
 بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم
 في الاصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليس العادة الاعراف عموما اه الثانية
 حلف لا يركب حيوانا حنث بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العمل
 وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيد اذ كره الزبلي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه
 وقد استمر على ما مهدده وقد علمت رده لكن لم يجب ابن المهام عن هذا الفرع
 الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنث بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وافرغ
 الزبلي بينهما ما كان العمل بحقيقة في المهدم بخلاف الدخول ولو صرح هذا المسالك
 لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته المغوية الرابعة
 حلف لا يأكل لحم حنث بأكل الكبد والكرش على مافي الكنز مع انه لا يسمى
 لحم عرقا ولذا قال في المحيط انه انما يحنث على عادة اهل الكوفة وأما في عرفنا فلا
 يحنث لانه لا يعد لحمها اه وهو حسن جدا ومن هنا وأما له علم ان العجي يعتبر
 عرفه قطعا ومن هنا قال الزبلي في قول الكنز والواقف على السطح داخل ان
 المختار ان لا يحنث في العجم لانه لا يسمى داخلا عندهم اه (ثم قال) في البحث
 الرابع العرف الذي تحمل عليه الانفاظنا هو المقارن والسابق دون المتأخر ولذا
 قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
 فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخر المدسوط اذا اراد الرجل أن يغيب
 خلفه امرأته فقال كل جارية أشترها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت
 نيتيه ولا يقع عليه العتق قال الله سبحانه وتعالى وله الجوار الممشآت في البحر
 كالاعلام والراد السفن فاذا اراد ذلك عملت نيتيه لانها ظالمات في هذا الاستحلاف
 ونية المعلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)

وكذا قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة لم يعلمه بكل داعر دخل البلدة بعلمت اليه
بعض الوالى فلا يثبت اذا لم يعلم الوالى الثاني ولم أر الا ان حكم ما اذا حلف متى رأى
منكر ارفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حاله اليمين اه (قال في القاعدة
التاسعة اعمال الكلام أولى من ايمانه متى أمكن فان لم يمكن أهمل) ولذا اتفق
أصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز فلو حلف
لا يأكل كل من هذه الخنزة أو من هذا الدقيق حنث في الاول بأكل ما يخرج منها
ويثبت ان باع واشترى بهما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولو أكل كل عين
التخيرة أو الدقيق لم يثبت على الصحيح والمجهور شرطا أو عرفا كالتعذر اه (ثم قال
في تنبيهه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيده فاذا دللنا لفظ
بينهما تعين الحمل على التأسيس مانعه) وفي الخلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله ثم
حلف في ذلك المجاس أو في مجلس آخر أن لا يفعله أبدًا ثم فعله ان نوى يمينًا
أو التشديد أو لم ينو فعله كفرًا تعين وان نوى بالثاني الاول فعله كفرًا واحدة
وفي التعذر يد عن أي خديفة رحمه الله تعالى اذا حلف بأيمان فعله لسلك يمين
كفرًا يمين والمجاس والمجالس فيه سواء ولو قال عنت بالثاني الاول لم يستقيم ذلك
في اليمين بالله تعالى ولو حلف بمجبة أو عمة يستقيم وفي الاصل أيضا لو قال هو
يهودي هو نصراني ان فعل كذابين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو
نصراني ان فعل كذا فهو مجتنبان وفي النوازل رجل قال لا تسحر والله لا أكلمه
يوما والله لا أكلمه شهرا والله لا أكلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعله كفرًا ثلاثا
أيمان وان كلمه بعد الغد فعله يمينان وان كلمه بعد شهر فعله يمين واحدة وان كلمه
بعد سنة فلا شيء عليه اه ما في الخلاصة اه (قال في القاعدة المحادية عشر
السؤال معادى الجواب مانعه) قال الزاوي في فتاواه من آخره كالتوكل وعن الثاني
لو قال امرأة زيد طالق رعد وعادته المني الى بيت الله المحرام ان دخل هذه
الدار فقال زيد نعم كان حالفًا بكاه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال
أجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجرت ذلك على ان دخلت الدار
أو أزالته فمضى ان دخلت الدار وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا أمس فقال
نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف اه (وقال في القاعدة

الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل
 الى ان قال الرابعة خلعت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حنث اه
 وقد قلنا هافي كتاب النكاح أيضا (ثم قال) السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذنه
 فسكت حنث في ظاهر الرواية اه وقوله فسكت أي حين رأه يبيع ويشترى
 كما في شرحها وقد قلنا هافي كتاب المأذون أيضا (ثم قال) التاسعة عشر
 لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال اخرج منها
 فأبى أن يخرج فسكت اه (ثم قال) الثلاثون سكوت المحالف لا يستخدم
 مملوكا اذا خدمه بلا أمره ولم ينهه حنث اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الناسي مانصه) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق اه
 وقد قلنا ببقية ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب الحج أيضا (ثم قال) ومما
 فرقوا فيه بين العلم والمجهول لو قال ان لم أقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به
 حنث والا لا كذا في السكر اه (ثم قال في أحكام الصيدين مانصه) ولا
 تنعقد يمينه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حد السكران
 فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة به قال الامام الاعظم
 وقيل من في كلامه اختلاط وهذا ان وهو قوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ
 والمعتبر في القدر المسكر في حق المحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في
 الحد والغتوى على قوله ما في انتقاض الطهارة به وفي يمينه انه لا يسكر كإنبائه
 في شرح السكر اه وقد قلنا في كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبد مانصه)
 ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام التقدي وما يتعين فيه وما لا يتعين
 مانصه) ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وقد
 قلنا في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالسقيط في بعض المسائل مانصه)
 العشرون رجل حلف ان لا يكلم فلانا فجاها المحالف الى المخوف عليه وهو نائم وقال
 له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يبحث والاصح انه يبحث اه (وقال في أحكام
 الكتابة مانصه) وفي القيمة كتبت أنت طالق ثم قالت زوجها اقرأ علي فقرأ
 لا تطلق ما لم يقصد حياها بها اه وقد سئل عن رجل كتب ايماناهم قال لا تقرأ
 اقرأها علي فقرأها هل تلزمه فأجبت بانها لا تلزمه اذا كانت بعد طلاق حيث لم
 يقصد وان كانت بالله تعالى فقالتوا الناسي والمخطئ والذاهل كالعامد اه (وقد

نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الاشارة في قاعدة اذا اجتمعت
الاشارة والعبارة مانصه) وأما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا المعنى
أو هذا الشاب فكلامه بعد ما شاخ حث ولو حلف لا يأت كل لحم هذا الحمل فما كل
بعد ما صار كدشا حث لأن الاول وصف الصبا وان كان داعيا للعين لم يكن منه شيء
عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغير ليس بداع الما فان الممتنع عنه أكثر امتناعا
عن لحم الكلب ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقته هذا
فزال الازافة فكلامه لم يحث في العبد وحث في المرأة والصديق ولو حلف
لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلفه حث اه (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) الثانية مشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب وأولعين فقط
أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقيقته للوارث الى ان قال ولم أر حكم
كتابتها من المال الى ان قال وحكم عتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز
لانه عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع
الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلاف في منعه وجوبها والصحيح
انه منعه بالمال كما في شرحنا على المناسن بحث الامر اه وقد نقلناه في الصوم
وفي كتاب الطلاق (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما
يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد الى ان قال
وكفارة اليمين اه وقد نقلناه في كتاب الحج وغيره (وقال في الفن الثالث في بحث
ما افرق فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي الخاتمة لوقال لله على أن أتصدق على
جنس فتصدق على غيره لوفعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور
ذلك ضمن المأمور اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الوكالة (ثم قال آخر الفن المذكور
في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر الا أن
ما اذا أخرج بعير اعرس من الابل هل يقع فرضا أو حصة وما اذا نذر بجمع شاة
فذا بحدنة وهل فائدة في التبعة هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الثواب هل
يناب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيمأزاد الى ان قال ثم رأيتهم قالوا
في الاضحية كما ذكر ابن وهبان معز بالي الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت
واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحرم اه (وقال في أول فن الحمل
مانصه) وقال أي صاحب المثلث قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب

الحمل وانما هو الهرب من الحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذ بيدك
ضغفانا ضرب به ولا تحت الى ان قال وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر بأحداه وقد
نقلنا بقية في كتاب الميوع (ثم قال في فن الحمل مانعه) السادس في النكاح
الى ان قال ولوادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف انكارها ما ينكر
أصل النكاح وجاز له الخاف انه ماتر وجهها على كذا فاصدا اليوم والاعتبار لنته
حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويجزى بالفعل وكذا
لا يتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجه فضولي وأجاز له الابل بحث اه وقد
نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق) حلف لا يدخل دار
فلان فالحيلة له اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في فن الحمل) التاسع
في الأيمان لا يتزوج بالكوفة بعتد خارجها ولو في سوادها امان نفسه أو بوكيله
لا يتزوج عبده من أمته ثم أرادته فالحيلة فيه ان يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم
يستردهما لا يطاها بغيره بخاري يخرج منها ثم يطاها أو يوكل فيطاها خارجها
حلف لا يتزوجها بعتد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
يطاها فالحمل لغيره بيقين اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلقته امرأته
بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناو يا قرية بعتيها حنته ولو نوى
بالحسارية السفينة حنته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل
امرأة أتزوجها عليك ناو يا علي رقتك حنت عرض على غيره يميناً فقال نعم
لا يكفي ولا يصير حالها وهو الصحيح كذا في التناخانية وعلى هذا فابقع من
التعاليق في الحسا كم ان الشاهد يقول للزوج نعلما فيقول نعم لا يصح على الصحيح
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذا فعد مهر بديعه ثم يفعل ثم
يسترده فالحيلة في بيع مديريه بعتت بموت سيده ان يقول اذا مت وأنت في ملكي
فأنت حر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) انتقض البيع باقالة أو غيرهما
ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناو يا مكانا غير مكانه أو زمانا غير زمانه
حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه بأحد عشر وشئ آخر غير الدرهم لا يبيع
الثوب من فستان يثن أبدا فالحيلة ببيع الثوب منه ومن آخر أو بديعه بعرض
أو بديعه البعض وبمعه البعض أو يوكل بديعه منه أو بديعه فضولي منه ويجوز
البيع لا يشتريه يشتريه بالخيار وفيه نظر أو يشتريه مع آخر أو يشتريه بالاسم

ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حراً أخذ دينه متفرقاً يأخذ به الادرهما
حلف ألا يأخذ من فلان حقه أو ليعضيه ثم أراد أن لا يأخذ منه يأخذ من وكيل
المخوف عليه أو من كفو له أو من حويله وقبل يحنث أن أكلت من هذا الخبز
تذقه وتلقه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها السكافاً كله لا يأكل طعاماً إلا كان
بيمه له أو يهديه فيها كله أن صعدت فسكرت وإن نزلت فسكرت لا يحملها وينزل
بها لا ينفق عليها بما لا ينفقه أو يبينها فيمطل العين إذا انقضت عدتها
أو تستأجر زوجها كل سنة يكرها على أن يتجرها فينكح المكسب لها وإن كان
صانعاً تستأجره ليقبل العمل طالت أن يطلق ضرته أو الخيالة أن يتزوج أخرى
اسمها على اسم الضررة ثم يقول طالقت امرأتى فلانة ناوياً المجديدة أو يكتب اسم
الضررة في كفه اليسرى ثم يقول طالقت فلانة مشيراً باليمين إلى ما في كفه اليسرى
أه وقد قلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفه السراق أن لا يخبر بأسمائهم
بعد عليه الأسماء فمن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الموالي
السراق ولا يحنث الخالف لا يسكنها وشق عليه نقيل الامتعة يبيعه ممن يثق
به ويخرج أن لم يأخذ منك حتى وقال لا تخزن أعطيتك الخيالة لهما لا يأخذ
جبراً أه (وقال في فن الحيل من بحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دار فلان
فالخيلة حمله لها أه وقد قلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه الخائف في تكلمته
لأقرن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الايمان * لو قال والله وسكن أو رفع
أو نصب كان يمينا ولو حذف الواو لا يكون يمينا إلا بالخفض والفرق أن المخفض
قام مقام حرف القسم إلا في رواية ولو قال أن دخلت الدار والله لا يكون يمينا
ولو قال لا أدخل الدار والله لا يكون يمينا والفرق دقيق كأن مبناه على العرف له
عليه مائة فقال أن أخذت منك اليوم درهمين دون درهمين فعدى حرف غرت
الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث ولو قال أن أخذت منها اليوم درهمين دون درهمين
يحنث والفرق أن شرط الحنث في الأول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لـ
الماء كتابة عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد عبده حراً بعت
بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث
والفرق أن البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت
ما يثبت الشراء بتسعة أه وقد قلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو حلف لا يبيع

متابعه قباعه ولم يقبل لا يحنث وفي الهبة ونحوها يحنث والفرق ان البيوع بدون
القبول لا يكون بيعا أما الهبة فتبرع به بالوهاب وحده والله الموفق اه (وقال
المؤلف في كتاب الزكاة ما نصه) عين الساذر مسكنة فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين
المنذرو ركوا للوقال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يعين فلو عين مكسبين فله
الاقتصار على واحد اه وقد قلنا في كتاب الصوم (وقال في كتاب الطلاق)
المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحوال والمضاف فيه قد في الطلاق والعتاق والنذر
الى ان قال ولو قال لله تعالى على ان اصدق بدرهم غدا ملك التجهيل بخلاف اذا
جامعا اه (ثم قال فيه ايضا) ومن فروع اصل المسئلة ما في ايمان المجامع
لو حلف لا يخلع ثم قال لها اذا جاعد فانت طالق حث بخلاف ان دخلت اه
(وقال في كتاب الوقف) شرط الواقف يجب اتباعه الى ان قال الا في مسائل الى
ان قال الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغنمة على من يسأل في مسجد كذا كل
يوم لم يراع شرطه فلما قيم التصديق على مسائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
أو على من لا يسأل اه قال شارحا وهذا مبني على عدم تعيين المسكن في الوقف
قياسا على النذر اه (وقال في كتاب المحظر) الحلف في الوعد حرام كذا في أخضية
الذخيرة وفي القنية وعدم ان يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا
الح وقد قلنا ببقية في كتاب البيوع قال شارحا كان شغبت أحمق فشي يبرعه أي
لانه نذر اه قال صاحب الاشياء

* (كتاب التعزير والمحدود والسرقه) *

اذا صار الشافعي حنفي اثم عاد الى مذهبه يعزر عند البعض لانتقاله الى المذهب
الا دون كذا في شعبة البرازية من آذى غيره بقول أو فعل يعزر كذا في التتارخانية
ولو بغير العين ولو قال لذمي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابط
المتعزير كل معصية ليس فيها حد مقدر ففي التعزير وظاهر اقتصارهم انه يعزر
على ما فيه الكفاية ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب المحمد
هل العقوبة ثم رجع اليها لم يؤخذ به الا في القتل فيجب الذبية في ماله عهدا أو خطأ اه
وقد قلنا في الجناسات (ثم قال) يعزر على الورع البار كتعزير قمره كذا
في التتارخانية قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبينه لم يقبل لانه لا يدخل

تحت المحكم كذا في القيمة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير
لا يسقط بالتوبة كذا في اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك
أهله بالعلمة بغير كفالة ففقدوهم وجلسوهم وضربوهم وغرموهم عزركذا في
اليتيمة رجل خدع امرأة إنسان وأخرجها وزوجها من غير أهله وأوصغيرة يحبس
إلى أن يحدث توبة أو يموت لأنه ساع في الأرض بالفساد كذا في قضاء الولوالجية اه
وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب التعصب (ثم قال) علق عتق عبده على
زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فإن نكل عتق واختلفوا في كون العبد
قاذفا كما في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (ثم قال)
وفي مناقب الكردى حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها في المحنة وقيل سمعية فلها
وجود فيها وقيل يحل الله سبحانه وتعالى طائفة يكون نصفها الأعلى على صفة
الذكور ونصفها الأدنى على صفة الإناث والحكم هو الأول اه وفي القنبات ان
الاب يعزرا إذا شتم ولده مع كونه لا يحذله اه وقوله إذا شتم ولده أى قد فبه بصريح
الزنا كما في شرحها (ثم قال) واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا
تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من إذا
أذنب ذنبان دم ولم أره لاحبابنا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعهم)
وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب التعزير (قال المؤلف في القاعدة
الأولى لأثواب الأبالسة مانصه) وأما الأقرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا
الإيداع والإعارة وكذا القذف والسرقة اه (وقال في بحث السبب السابع
النقص مانصه) وعدم تكليف الأرقاء بكثير مما على الأحرار ككونه على النصف
من الحر في الحدود اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدربا بالشبهات) وهو
حديث رواه الأسيوطي معزيا إلى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أذفوا
المحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والنخعي من حديث عائشة رضي الله تعالى
عنها أذروا المحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم لم يحز جافوا وسيداه
فان الامام لأن يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوفا أذروا المحدود والقتل عن عباد الله
ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقههاء الأمصار على ان الحدود تدربا بالشبهات

والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الامّة بالقبول والشبهة ما يشبهه
الثابت وليس ثابت وأصحابنا قسموها الى شبهة في الفعل ونسعى شبهة الاستنباه
والتي شبهة في المحل فالاولى تصح في حق من اشتبه عليه المحل والحرمه وظن غير
الدليل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا كظنه حل ووطء جارية زوجته
أو أبيه أو أمه أو جده أو جدته وإن عليا ووطء المطلقة ثلاثا في العدة أو بآئنا على
مال أو المحتلعة وأم الولد إذا أعتقه أو وهى في العدة ووطء العبد جارية مولاه والمرتهن
في حق المهرونة في رواية ومستعير الزهن كالمترهن ففي هذه المواضع لا حد إذا قال
ظننت بأنم اتحل لى ولو قال علمت أنها حرام على وجب المحمد ولو ادعى أحدهما
الظن والآخر لم يدع لاحد علم ما حتى يقرأ جميعا بعلمهما بالحرمة والشبهة في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا بآئنا بالسكيات والنجارية المبيعة إذا
وطئها البائع قبل التسليم الى المشتري والمجعولة مهر اذا وطئها الزوج قبل تسليمها
الى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمهرونة اذا وطئها المترهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب المحمد وإن قال
علمت أنها على حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس المحكم ويدخل في النوع
الثاني ووطء جارية عبده المأذون المدين ومكاتبه ووطء البائع النجارية المبيعة بعد
القبض في البيع الفاسد والتي فيها الخيار للمشتري وجاريته التي هي أخته من
الرضاع وجاريته قبل الاستبراء وزوجته المحرمة بالردة والمطأوعة لابنه
أو بجماعه لامها أه ما في الفسخ وهنأ شبهة ثالثة عتدأني حنيفه وهي شبهة
العقد فلا حد اذا وطئ محرمه بعد العقد عليها وإن كان عالما بالحرمة ولا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلاشهود أو بغير إذن مولاه أو مولاه وقال لا حد في ووطئ محرمه
المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والقوى على قولهما كما في الخلاصة ومن
الشبهة ووطئ امرأة اختاف في صحة نكاحها ومنها شرب الخمر للندأوى وإن كان
المعتمد تحريره اه وقد نقلنا هذه في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها انه لا يجوز
التوكيل باستيفاء المحذور واختلاف في التوكيل بآئنا اه وقد نقلنا ذلك
في كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) وما ينبغي على انها تدريها انها لا تثبت بشهادة
النساء ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد متقدم سوى حد القذف الا اذا كان لبعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران

بالحدود والخالصة الا انه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه أيضا في الاقرار (ثم قال)
 ولا يستخلف فيها لانه جاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من
 غير عين ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الكفالة أيضا (ثم قال) ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار
 المقدوف بالزنا فلا حد عليه ولو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد ولا حد بسرقة
 مال أصله وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين وسيدته وعنده ومن بيت
 مأذون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تقاريعه في كتاب السرقة
 ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو الاصل الظريف
 وكذا اذا ادعى ان الموطوعة تزوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في الحدود
 كغيرها اه وقد نقلنا ذلك وما قبله من المسائل في كتاب الشهادات أيضا (ثم قال)
 فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة الجهمي والحدود
 لا تثبت بالبدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
 القاضي أجيب بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام الجهمي لكن القاضي
 لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت
 عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الأصاله لانه بصار الى
 الترجمة عند الجهمي عن معرفة كلامه كالشهادة بصار اليها عند عدم الاقرار كذا
 في شرح الادب لاصدر الشهيد من الثامن والثلاثين اه (ثم قال) وكتبنا في الفوائد
 ان القصاص كالحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
 الحدود كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والقصاص موروث اه وقد
 نقلنا في كتاب الفرائض (ثم قال) السائلة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد
 القذف بخلاف القصاص الرابعة التقدمة لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
 الحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس
 بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود
 وتجوز في القصاص السابعة الحدود سوى حد القذف لا تقوقف على الدعوى
 بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المجنات
 وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثم قال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا
 قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخاف ويقضى فيه بالنكول اه وقد

نقولنا في كتاب الدعوى (ثم قال) والكفارات تثبت معها أيضا الا كفارة الغطر
 في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والمخاطا وبافساد صوم مختلف
 في حتمه كعلم في محله وأما الفدية فهل يسقطها فلم أرها الا ناه وقد نقولنا ذلك
 في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن الجنايات ان الشافعية شربوا في الشهية ان
 تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولى الذمى فانه يقتل به وان كان موافقا
 لرأى أى حنيفة اه وقد نقولنا ذلك أيضا في الجنايات وقوله يقتل به صوابه لا يقتل
 به كفى شارحا (ثم قال) ومن شرب النبيذ يحد ولا يراعى خلاف أى حنيفة اه
 (قال في القاعدة السابعة المحرر لا يدخل تحت البتة ما نصه) ومن فروغ القاعدة
 لو طوعته مرة على الزنا فلا مهر لها كفى المخانصة ولو كان الواطئ صديقا فلا حد ولا
 مهر وهذا مما يقال لنا وطء خلع العرو والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته امة
 ليكون المهر حق السيد اه وقد نقولنا هذه في كتاب الجنايات أيضا وفي كتاب
 النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف
 مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا ما نصه) ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا
 كفى حد واحد سواء كان الاول موجبا لما أوجب به الثاني أو لا ولو زنى بكرا ثم
 نيسا كفى الزجم ولو قذف مرارا واحدا أو جماعة في مجلس أو مجالس كفى
 واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه يحد ثانيا ولو زنى وشرب وقذف وسرق
 أقيم بكل لا اختلاف الجنس اه (ثم قال) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان
 كانت شبهة ملك لم يجيب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة
 اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية
 ابنة أو مكاتبه أو المنكوحه فاسدا ومن الثاني وطء أحد الثمر يكتن الجارية
 المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصبه لها وتعد في نصيب
 شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستققة كذلك في الظاهر اه
 وقد نقولنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ومن زنى بأمة فقتلها الزمه الحد
 والقية لا اختلافهما ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقولنا ذلك
 في كتاب الجنايات أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطوعة من
 غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء رضاها به ولا مهر لها لوجوب
 الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء وجب العقر وان كانت

مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه المحدث ونحوها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها
فعليه الدية كاملة والاخذ وضع ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد
عليها فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان
كان لا يستمسك فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للمحدث وان كانت
صغيرة يجامع منها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كان لا يجامع
منها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكال مهر ولا حد عليه ولا فالدية
فقط كذا في شرح الزياهي من المحدث اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح
وكتاب الجنائيات (وقال في القسامة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطأ
مانصه) وقالوا في المحدث ولو لم يأت امرأه وجدها على فراشه ظاناً انها امرأته فانه يحد
وان كان أمي الا اذا ناداها فأجابته اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى
مانصه) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح
عذراً وشبهة كالمتهم اذا ظن انها فطرته ولكن زنى بجارية والده أو زوجته على
ظن انها تحمل له اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء
من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه لوفعل أسبابها
اهـ (ثم قال) ويقام التزبر عليه تأديباً اهـ (وقال في أحكام السكران مانصه)
وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالكافى الا في ثلاث الردة والاقرار بالمحدث
المخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اهـ (ثم قال) واختاف في حد السكران فقبل
من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقبل
من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوله اوبه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر
في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياطاً في المحرمات والمخلاف في الحديث
اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) وحدّه النصف ولا احسان له اهـ (ثم قال)
ولا يحد قاذفه وانما يعزراه (ثم قال) ويعززه مولاه على الصحيح ولا يحد عندنا
اهـ (وقال في أحكام العبيد ايضاً) وكذا اقراره بحسابة موجبة للدفع أو الغداء
غير صحيح بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال)
في بحث ما قبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل
الاسقاط من العبد قالوا الوعق المقذوف ثم عاد فطالب حد أى القاذف لكن لا مقام
به دعوته لفقد الطلب اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا حد على قاذفه

ولا عليه بقذفه بمنزلة الجبوب وتقطع يده السرقة ويقطع سارق ماله اه (ثم قال)
وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا حد بقذفه اه
(وقال في أحكام الانثى مانصه) ويحفر لها في الرجم ان ثبت زناها بالبينة وتجدد
جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عا ما بعد التجدد سياسة لاحدا اه
(وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحجب شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا
غلبت منه اه وقد نقلنا بقبته في الغصب (ثم قال) ولا يرحم وانما يحجد والحاصل
انه تقسام الحدود كلها عليه الاحد الشرب اه (ثم قال تنبيهه) الاسلام يجب ما قبله
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال الا في
مسائل الى ان قال ومنها لو زنى ثم أسلم وكان زناه ثابتا ببينة مسلمين لم يسقط الحد
باسلامه والاسقاط اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
من بين سائر المحارم بأحكام منها انه لا يقطع أحدهم بسرقة مال الآخر اه (ثم قال)
وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لا يحجد الاصل بقذف فرعه ويحجد الفرع
بقذف أصله اه (ثم قال) ومنها ليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم
قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه وانظرا عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا سن اه وقد نقلناه في المحظوف في كتاب
الجنايات (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى ان قال وطلب
المحذاه (وقال في أحكام غيبة المحشة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل
الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أى في وماء الدبر أو البهيمه (ثم قال)
ووجوب التعزير ان كان زنى أولواطة على قولهما وذهب اليه في المفعول بها ثم حررها
له أولواطة بزوجه وثبتت الاحصان اه (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج
بين ان يكون بمعاثل أو لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكر وافي التحليل
فيحجر في سائر الابواب الثانية ما ثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان
بقى معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى
نقل اسكونها كلية ولم أره السائلة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح
وكتاب الطلاق (ثم قال) واختلفوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها

اه أى بالوطء فى الدبر اه شرح (ثم قال) الا فى مسائل الحان قال ولا يجب الحد
 به عند الامام الا اذا تكرر فقتل على المفتى به ولا يثبت به الا حسان اه (ثم قال)
 الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا فى مسائل الى ان قال الرابعة
 عدم الاحصان به اه (ثم قال) الخامسة لا وطء بملك اليمين أحكام كاحكام الوطء
 بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح فى مسائل لا يثبت به الاحصان اه
 (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد
 نقلناه فى كتاب الطلاق (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء بغير ملك يمين عن
 مهر واحد الا فى مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم أسألت وكافوا يدينون
 بان لامهر فلامهر الثانية تسكن صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
 ولامهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا يصح ان لامهر الرابعة وطئ العبد سيده
 بشبهة فلامهر اخذ من قوله فى الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً
 الخامسة لو وطئ حرة فلامهر ولم أره الا ناه أى ولا حد أيضاً اه شرح
 السادسة الوقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغى ان لامهر ولم أره السابعة البائع
 لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهى فى حقل منقولة كذلك اه أى
 فلا حد ولا مهر اه شرح الثامنة اذن الراهن للارهن فى الوطء فوطئ طائفاً
 المحل وينبغى ان لامهر ولم أره اه أى ولا حد عليه أيضاً كما أفاد الشارح وقد
 نقلنا هذا المبحث فى كتاب النكاح أيضاً (وقال فى أحكام الاشارة فى بحث اشارة
 الانحس مائنه) الاشارة من الانحس معتبرة وقائمة مقام العبارة فى كل شئ من
 بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء وقصاص الا فى الحدود
 ولو حد قذف وهذا ما خالف فيه المحمد والحدود القصاص وفى رواية ان القصاص
 كالمحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه فى الهداية وقد افترض فى الهداية وغيرها
 على استثناء الحدود اه وقد نقلنا بقرينه فى مسائل شتى ونقلناه فى كتاب المجنانيان
 أيضاً (وقال فى بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مائنه) وأما الحدود
 اذا اجتمعت فى النجاسة اذا اجتمع حدان وقد روى على دره أحدهما درى وان كان من
 أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والفرب والقذف والفق ببدئ
 بالفق ثم بعد القذف فاذا برئ ان شاء بدئ بالقطع وان شاء بدئ بحد الزنا وحد
 الشرب آخرها ثبوتة بالاجتهاد من العجاية رضى الله تعالى عنهم وان كان محصناً

يبدأ بالفتى ثم يجد القذف ثم بالرجم ويأتي غيرهما ولوا جمع التعزير والحدود قد
التعزير على الحدود في الاستيفاء لتحضه حقا للعبد كذا في الظهيرية ولم أر إلا أن
ما إذا اجمع قتل القصاص والرزة وينبغي تقديم القصاص قطعاً على العبد
أه وقد نقلناه في كتاب الجناسيات (ثم قال) وأما إذا اجمع قتل الزنا والرزة
فينبغي تقديم الرجم لأنه به يحصل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الرزة فإنه
يفوت الرجم وإذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص
والرزة وإن فات الرجم أه (وقال في بحث ثمن المثل مانصه) ومنها اقية جارية
الابن إذا أحبلها الأب وادعاه والظاهر من كلامهم أن الاعتبار بقيمتها قيل
العلوق لقولهم أن الملك ثبت شرطاً للاستيفاء عندنا لا حكماً أه وقد نقلناه
في كتاب العتق (وقال في بحث الكلام في أجر المثل مانصه) بخلاف التعويم
لواختلف المقومون في مستهلك فشهداثنان إن قيمته عشرة وشهداثنان إن قيمته
أقل وجب الأخذ بالأكثر كروا لا قطع في باب السرقة أه وقد نقلناه في كتاب
الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
بشبهة أن لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه أه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (ثم قال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
الوطء وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقصة ما على عدد الوطئات
تقدراً ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الابن جارية ابنه إذا لم يتحبل وكذا بوطء السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
امرأته وأفتى والد الصداق السيد بالعدد في الجارية المشتركة وتسامه
في شرحنا على الكنز أه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال تنبيه) يجب
مهران فيمَا إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو غيباً لمسامه المثل بالاول والمسمى
بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم
واحد ثلاث مرات ولو زادت بثلاث ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف
وبيانته في فتاوى قاضي خان أه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام
الحرم) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجه ما حارجه والنجاء له أه وقد نقلناه
في كتاب الجناسيات (ثم قال في فن الاغازم انه) * المحدث أي رجل سرق مائة
من حرز ولا قطع فقل إذا سرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أبيه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أى رجل قال ان شرب الخمر
 طائفاً بعدى حرقش بها طائفاً بالجنة عتق العبد ولم يجد فقل له اذا كانت رجلاً
 وامرأتين اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملة لفن السادس فن الإفروق مائنه)
كتاب المحدود حد الزنا والشرب والسرقة يعطل بالتقدم وحد الغذف
 والقصاص لا والفرق ان حد الغذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل
 التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير في ساعد السرقة فانه يحمل
 على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفها عليها وحد السرقة وان توقف عليها
 لكن ضمن المال لانه متأخره الدعوى بعد تخيره تاركاً للمهمة فممكن التهمة
 في الدعوى اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب الدعوى (ثم قال)
 يشترط في الاقرار بالزنا ان يكرره اربع مرات وفي سائر المحدود يكفى باقرار واحد
 والفرق ان الزنا أقبح من غيره فثبت كلف لستره ما لم يتكلف لغيره وهذا هو حكمه
 النص في السكك الزاني اذا حد لا يحبس بخلاف السارق والفرق ان الزنا جنسية
 على نفسه فلو حبس يحبس لاجل نفسه والسرقة جنسية على غيره قال
 رجلين احدهما كان فقيل له أهذا فقال لا لا يحب المحدود بخلاف ما لو قال احدهما انا في
 طالق فقيل له أهذه فتعال لازمه حكم الطلاق في الأخرى والفرق ان الطلاق
 والعاقب يكمل ببعضه ويعين منكراً اما حد الغذف فينفي ويدراً اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (ثم قال) أقر عند القصاص اربع مرات بالزنا فأمر برجه
 ففرا وانكره قبل اقراره وينقعه قراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص
 والفرق ان الاول محض حق الله تعالى فغرى فيه الفضل ولا كذلك غيره اهـ
 وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) شهدوا انه زنى بغاية يحد ولو شهدوا انه سرق
 من غائب لا يقطع والفرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني (ثم قال)
 أخو المؤلف في كتاب السرقة) لو قال سرق مائة لابل عشرة يقطع ويضمن مائة
 ولو قال سرق مائة لابل مائتين يقطع ولا يضمن شيئاً والفرق انه في الاول يرجع
 عن بعض ما أقربه فلم يهجم في حق المال وفي الثاني لم يرجع وانما زاد عليه
 والقطع والضمان لا يجهعان سرق ثوباً قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار
 مشدود لا يقطع ولو كان في ثوبه قطع والفرق ان الدينار في الاول تسع للثوب
 والثوب لا يساوى نصاباً وفي الثاني مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة أو ذهب

فيه مثلث أو يبيد أو يخرج أو يكتب أو يطير في عقه طوق فضة أو في رجله لا يجب القطع
و كذا لو سرق صديدا عليه دناتير سارق دخل البيت وفيه دراهم ودنانير
فأكلها وأخرج لا يقطع ويضمن ولا ينتظر خروجه من جوفه ولو جاءها على دابة
فخرجت ثم أخذها أو ألغها في ماء جار حتى خرجت بغير الماء ثم أخذها لا يقطع
لأن هتك الحرم والخراج شرط له اهـ (ثم قال أخو المؤلف أيضا في التكملة
المدكورة من كتاب الأكرام انصه) ولوأكره ليقرب بهذا أو نسب أو قطع لا يلزمه
اهـ وقد نقلناه في كتاب الأكرام (ثم قال أيضا في التكملة المدكورة من كتاب
الاشربة مانصه) المرقعة إذا وقع فيها سحر لا يحد شاربه ما لم يسكر ولو وقعت
في ماء ووجد الطعم أو الريح يحد قبل السكر والفرق أن ما وقع في المرقعة يصير
في معنى المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء اهـ (وقال المؤلف في كتاب
الذبح مانصه) الوطاء في دار الاسلام لا يخلعون حداً ومهر الا في مسئلتين
تزوج صبي امرأة مكافئة بغير إذن وليه ثم دخل بها ما عا فلا حد ولا مهر كفي الحائض
ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر وبسقط من الشئ ما قابل المكاره
والافلاكم في بيع الوالوجية اهـ (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران
كالصالح الا في الاقرار بالمحدود والحسامة والردة والاشهاد على شهادته كذا
في خلع الحائض اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار
(ثم قال فيه أيضا) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بيساط الى
وفي العتق باحرف في الحدود بازانية وفي التعزير باسارق في فرع على الاول
ما لو قال بجاريته باسارقة بازانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع
لا يردها لانه للاعلام لا للتحقيق اهـ (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة
في السائمة ولا في وجوب القصاص على الأثم ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل
ولا تحدد الأبعد وضها اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخاف القاضي
على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الى ان قال السادسة في دعوى
السرقه اهـ (وقال فيه أيضا) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من
التطابق لفظاً ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه أعتقه بالعربية
والأختر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة

واجمعوا أهلها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفة اه (ثم قال فيه أيضا) الناس
 أحرار بلايين إلا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب
 المجنات (وقال فيه أيضا) القاضي إذا قضى في محتمد فيه نفذ قضاؤه إلا في مسائل
 إلى أن قال أوجب القذف بالتعريض اه (وقال فيه أيضا ما نصه) تسمع
 الشهادة بدون الدعوى في المحدد الخاص اه (وقال أيضا) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في ملاق المرأة إلى أن قال والمحدود لا حد القذف والسرقه
 اه (وقال فيه أيضا) تقبل شهادة الذمي على مثله إلا في مسائل إلى أن قال
 وفيما إذا شرب أربعه نصارى على نصراني أنه زني بمسلمة إذا قالوا استكرهها
 فيحد الرجل وحده كافي الخسائية اه (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع إلى أن قال وزدت خمسة من كلامهم أيضا حد الزنا
 وحد الشرب اه (ثم قال) وعلى هذا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لما قال الدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع اه (ثم قال) واعلم أن شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر يفسق
 ولا تقبل شهادته نصوا عليه في المحدود وملاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في
 القصة أنه في السجل وهي في الظهيرية والبيعة وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال
 فيه أيضا) الجاهلة في المنكوحه تمنع الحجة إلى أن قال وفي الدعوى تمنع الحجة
 إلا في الغصب والسرقه وفي الشهادة كذلك إلا فيما وفي الرهن وفي الاستحلاف
 تمنعه إلا في ست هذه الثلاثة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله
 هذه الثلاثة أي دعوى الغصب والسرقه والشهادة فيما (ثم قال) وفي
 المحدود وتمنع كهذا زان أو هذا اه (وقال أيضا في كتاب القضاء)
 التصديق إقرار إلا في المحدود كما في الشارح من دعوى الرجلين اه (وقال
 في كتاب الإقرار ما نصه) إقرار المكره باطل إلا إذا أقر السارق مكره فقد أفتى
 بعض المتأخرين بجهته كذا في سرقة الظهيرية اه (وقال في كتاب الإقرار أيضا)
 يملك الإقرار من لا يملك الأنشاء إلى أن قل ولا يملك المقدوف العفوع أن يأنف
 ولو قال المقدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كما في حبل التارخانية اه
 (ثم قال به ذلك نقلنا عن جنائيات البزازية ما نصه) ثم قال ونظيره ما إذا قال
 المقدوف لم يذني فلان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع إقراره وإلا اه
 (وقال في كتاب الصلح ما نصه) لا يصح الصلح عن المحدود لا يسقط به الحد القذف

إذا كان قبل المرافعة كافي الخامسة اهـ (وقال في كتاب الجنائيات مانصه)
 الواجب لا يتعبد بوصف السلامة والمباح يتعبد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي
 الى النفس وكذا لو مات المعزرا الى ان قال وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المرور
 في الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الأثم أو الوصي ومن الاول
 ضرب الاب ابنه أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعلما فمات لا ضمان فضرب
 التأديب مقيد بكونه مباحا وضرب التعليم لا بكونه واجباً ومحوه في الضرب
 المعتاد أما غيره فوجب للضمان في السكك اهـ الخ فراجعهم (وقال في كتاب
 الجنائيات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود
 ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالمحدود والافى خمس ذكرناها في قاعدة
 المحدود تدرأ بالشبهات اهـ (ثم قال فيه أيضاً) المحدود تدرأ بالشبهات فلا تثبت
 معها الا في الترجمة فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كافي شرح أدب القاضي
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري
 في الايمان وأما الحقوق فتماما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحده
 العتق والنكاح لا يورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب السير)

باب الردة أى والبلغاة تبجيل الكافر كفره ولو سلم على الذمى تبجيلا كفر ولو قال لجوسى
 بأستاذ تبجيلا كفر كذا في الظهيرية في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا جعل المؤمن
 كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الردة بسبب النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته
 مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسبب نبي أو بسبب الشيخين أو أحدهما
 أو بالسحر ولو امرأة وبالردة إذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
 الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ككفي في شهادات الميمنة حكم الردة
 وجوب القتل ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضى الا الخ
 كالكافر الا صلى اذا أسلم ويبطل ما رواه غيره من الحديث ولا يجوز للاماع منه

أن يرويه عنه بعد رده كفى شهادات الولوالجية وبينونة امرأته مطانغا وبطالان
وقفه مطلقا وأذامات أوقتل على رده لم يدفن في مقابر أهل مله وإنما يلقى في حفرة
كالكتاب اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ونقلنا ما قبله في كتاب الوقف
وما قبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرتب أقيم كفرا من الكافر الأصلي
الایمان تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة
والكفر عدم تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بما جاء به من الدين ضرورة
ولا يكفر أحد من أهل القبلة بالاجحود ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا
في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى
بما فيه اختلاف سب الشئخين ولعنهما كفر وان فضل عليا عليهما ما يغبر عن كذا
في الخلاصة وفي مناقب الكدرى يكفر إذا أنكرا خلافتما أو أنغضهما المحبة
التي صلى الله تعالى عليه وسلم لهما وإذا أحب عليا أكثر منهما لا يؤخذ به اه
وفي التهذيب ثم انما يصير مرتد ابانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر الله سبحانه
وتعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء اه يقتل المرتد وان كان
اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكاره الردة
توبة فاذا شهد على مسلم بالردة وهو منكرا لا يتعرض له لانه كذب الشهود
والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله
وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فادته قلت ثبت رده بالشهادة وانكاره
توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبس الأعمال وبطالان الوقف وبينونة
الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اما ان لا تقبل
توبته فانه يقتل كالردة بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشئخين رضي الله
تعالى عنهما كما قدمناه واختلف في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن
يسير لاولي ولا يكفر بقوله لا أصلي الاجحودا لا يشترط في حجة الايمان بمحمد
صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله
تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت
ولا يكفر بقوله انا فرعون انا بليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون
واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فأسلم قيل لم تأنت كافرا
فقلت انا كافرا كفرت استحل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور بكفر بوطء

رجليه على المصحف مستخفاً ولا الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر يكفر بانكار
 أصل الموت والاضحية وترك العبادة لها واستخفاً وأما اذا تركها انكاراً فلا هو
 في الهتبي ويكفر باذعاء علم الغيب وتكفر بقولها لا أعرف الله تعالى
 الاستهزاء بالاذان كفر بالموذن قال التاجران الكفار ودار الحرب خديمن
 دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا أراد أن دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه
 ان رددت السلام ارنكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتملك فان
 موسى عليه الصلاة والسلام أحب بنفسه فهلك ويستغفر ان فسرهما بما يكون
 كفراً كفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر أى لا يستمال
 أن يريد لا أقول ذلك لامرك أولاً أقول الآن كفى شرحها ولا يكفر ان قال امرأى
 أحب الى من الله ان أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم
 كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الوسخر بقوله عليه الصلاة والسلام وكذا
 لو كشف عنده عورته وكذا الوصور عيسى عليه الصلاة والسلام ليس مجده وكذا
 لو اتخذ الصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسيح ونحوه مما يعظم ولو
 استعمل فحجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك وكذا الموتى بزنا الرهود والنصارى دخل
 كنيسة ثم لم يدخل وقال كنت استمزي بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة
 ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو سبه أو نعه أو صغره
 وفي قوله مسيحد خلاف والاصح لا كتميه لني من الانبياء أن لا يكون الله تعالى
 بعينه ان لم تكن عدادة له ولوطن الفاجر نبياً فهو كافر لا كنى ويكفر بنسبة
 الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا
 ولو قال لم يعصوا حال النبوة وغصوا قبلها كفر لانه رد لانصوص اذا لم يعرف ان
 محمد أصلي الله تعالى عليه وسلم آخر الانبياء فليس مسلم لانه من الضروريات والله
 سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جماعة) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
 بكتاب السير (قال المؤلف في القسادة الاولى لا ثواب الا بالنية ما نصه) وأما
 في العبادات كلها فهي أى النية شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونهما بدليل
 قولهم ان اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلماً بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر
 كما سنبينه في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير
 صحيح اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) وأما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
 الكفر فها لا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما عرف في الاصول من بحث المزل

اه (ثم قال) وأما المجاهد فن اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية اه (ثم قال)
 في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
 لا يكون مسافرا ولا مفعظرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
 وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزياجي اه (وقال في القاعدة الثمانية
 الامور بما قصدتها ما نصه) وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض
 كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا معناه هم جمعوا وكما اذا قرأوا وكساها فاعند
 رؤية الكائن وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها اترجع الى قصد الاستخفاف
 به وقال قاضي خان الفقاعي اذا قال عند فتح الفتاح للمشتري صلى الله تعالى على محمد
 قالوا يكون آتيا وكذا المحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني جعلها للاعلام
 بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك
 وكذا الغازی اذا قال كبر وايشاب لان المحارس والعقاعي يأخذان بذلك اجرا رجل
 جاء الى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله اوقال اللهم صل على
 محمد ان أراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره اه وقد قلنا ببقية
 في المحظر فراجع اه (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافر اذا اقترب مسلم ورماه مسلم
 فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا (ثم قال بعد ذلك في الخامس
 في بيان الاخلاص ما نصه) وصرحوا في كتاب السير بان السوقي لا سهم له لانه عند
 المجاورة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو وان قاتل استحقه لانه
 ظهر بالمقاتلة ان قصده القتل والتجارة تسع فلا يضره كالحاج اذا تجر في طريق
 الحج لا ينقص أجره ذكره الزياجي اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام)
 الى ان قال الرابع ان لا يأتي بمناصف بين النية والمذنب الى ان قال وعلى هذا
 تبطل العبادة بالارتداد في اثنائها وتبطل صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالردة اذ مات عليه فان أسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع
 من عودها والا ففي عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فان نوى
 قطع الايمان صار مرتدا للتحال اه (وقال في القاعدة السابعة اليقين لا يزول
 بالشك ما نصه) اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المنافع
 بيقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام الحرم اه (وقال
 في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة ما نصه) ونقض علينا الاصل المذكور

بالاستئمان على أبنائه لدخول المحفدة اهـ (وقال في بحث السبب السابع النقص
 مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجمعة والجماعة
 والمجاهد والمجزية اهـ (وقال في الثانية ما أوجب للضرورة يتقدر بقدرها مانصه)
 والطعام في دار الحرب يؤخذ على قدر الحاجة لانه انما أوجب للضرورة وقال في
 الكثرة وينتفع فيها بعاف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج
 منها الا وما فضل رد الى النخبة اهـ (ثم قال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر
 عام) وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى
 كفار تروا بصيبيان المسلمين اهـ (قال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط مانصه) وهنأه مثلان لم أرهما الا ان الله يمكن تخيريهما على
 ان المعروف كالشرط وفي البرازية المعروف عرفا كالشرط شرطاً منها لو جرت
 عادة المقترض بردأز يدما اقترض هل يحرم اقراضه تنزلاً لعادته منزلة الشرط
 ومنها لو بارز كافر مسلماً واطردت العادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة
 اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه اهـ (وقال في القاعدة
 الرابعة السابع تابع في بحث الثانية السابع بسطة بسقوط المتبوع مانصه)
 ومنها لو مات الفارس سقط سهم الفرس لاعتكسه اهـ ونرجع عنها من له حق
 في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلاء وطلبتهم والمقتبين والفتها يفرض لاولادهم
 تبعاً ولا بسطة موت الاصل ترغيباً وقد أوضحناه في شرح الكثرة اهـ (وقال
 في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا
 لا يجوز له أى الامام التفضيل أى تفضيل بعض المستحقين من بيت المال على
 بعض ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية
 من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يحمل لهم الاما كفيهم ويكفي أعوانهم بالمعروف
 وان فضل شيء من المال بعد اصال الحقوق الى أربابها قسمة بين المسلمين فان
 قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسباً اهـ وذكر الزايعي من الخراج بعد ان ذكر ان
 أموال بيت المال أربعة أنواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه
 الأنواع بيتاً يخصه ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكماً يخص به الى ان
 قال ويجب على الامام ان يبقى الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته
 من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسباً اهـ وفي كتاب الخراج

لابي يوسف ان أبا بكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
 ناس فقالوا يا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المال
 فسويت بين الناس وعن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت أهل
 السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اماما ما ذكرتم من الفضل والقدم والسوابق
 فما أعرفى بذلك وانما ذلك شئ ثوابه على الله سبحانه وتعالى وهو ذامعناش
 فلا سوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وجاء
 الفتح وفضل وقال لا أجعل من قاتل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كن
 قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهر بدر
 أو لم يشهد بدر أربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كالسلام أهل بدر دون ذلك
 أنزلهم على قدر منزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للدرس والمتعلم
 كان أبو بكر يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطهم على
 قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا احسن فتة عمال امور
 الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جازعيا كان
 أو فقير لكن المتركة له ان كان فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن
 السلطان العشر للقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه (تنبيه) اذا
 كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا
 الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من
 باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف
 اه وقد نقلنا هذه ايضا في القضاء (ثم قال) وقال قاضيخان في فتاواه من كتاب
 الوقف ولوان سلطانا أذن لقوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوزة موقوفة
 على المسجد أو أمرهم ان يزيديا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة
 وذلك لا يضرب بالمارة والناس يتغذون من السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا
 تبقى على ملك ملاكها فلا يتغذون من السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الوقف أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية رجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين
 فاصطلح على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لاشئ له
 من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا مع لوم ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح
 والعطاء لا بدى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء بامبات الامام لا بدخل

فيه رضا الغير وجعله غير أن الساطان ان منع حق المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الصلح أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضا اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذ حرم اعضاؤه مانصه) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين الى ان قال الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو ولاستقراره على الكفر وهو حرام والاولى من قوله ولم أر الثانية اهـ (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المبائر والمتسبب اضيف الحكم الى المبائر مانصه) ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) واقسامه أي المجهول على ما ذكره الأصوليون كافي المنار أربعة جهل بما مل لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل المبغى حتى يفهم مال العادل اذا أنفذه وجهل من خاف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اهـ وقد قلنا سابقا في العتق (ثم قال) وفي الخلاصة اذا تسكلم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر وعامتهم على انه يكفر ولا يعذرا وفي آخر التتمة ظن بجهله ان ما فعله من المخطور حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر والا لا اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأما الايمان بالله تعالى ففي التحرير واستثنى نحر الاسلام من العبادات الايمان فاقبت أصل وجوبه في الصبي العاقل لسببه وهو حدوث العالم لا الاداء فاذا أسلم عاقل وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغنا كتجهيل الزكاة بسبب ونفاذ شمس الأئمة لعدم حكمه ولو أداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول وأوجه اهـ (ثم قال) واتفقوا على وجوب العشر والمخراج في أرضه اهـ وقد قلنا بقرينة في كتاب النكاح (ثم قال) ويصح أمناؤه (ثم قال) ويصح اسلامه وورثته ولا يقتل لوارثه بعد اسلامه صغيرا أو تبعا اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا يؤخذ صبيان أهل الذمة بالتبعية من صبيان المسلمين ولا ثيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل الولد

المحربي اذا لم يقاتل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق
 السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل
 الصبي استحق سلبه مقتوله لقول الزبلي ويدخل فيه كل من يستحق من الغنيمة
 سهماً أو رخصاً اه وفي الكثران الصبي ممن يرضخ له اذا قاتل اه (وقال في
 أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث
 الردة والاقرار بالحدود والخاصة والشهادة على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد) ولا سهم لهم من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل اه (ثم قال) ويملكه
 الكفار بالاستسلام اه (ثم قال) ولا جزية عليه اه (ثم قال) ولا حق له في بيت
 المال ولا يؤخذ بالتمييز عما لو كان عبد ذمى اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه)
 هو كالصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد
 قائداً اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط مانصه) لو قال الوارث تركت حقى لم
 يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى ان أحد الغانمين لو قال
 قبل القسمة تركت حقى بطل حقه الى ان قال وذكر الامام المعروف بخواهر زاده
 ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كدخول السقوط بالاستسقاط
 اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق الحبس للرهن وحق المسبل المجرد
 وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل
 القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاستسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب
 الشرب فراجع اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرضخ له ولا يقتل لو أسير أو مرتد بعد الاسلام ولاخراج على رأسه لو كان ذمياً اه
 (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا سهم لها وانما يرضخ وان قاتلت ولا تقبل
 المرتدة والمشرقة اه (وقال في أحكام الذمى مانصه) حكمه حكم المسلمين الا
 انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه اه (ثم قال) ولا ياتم على تركه العبادات على
 قول وياتم على ترك اعتقادها اجسادها ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف
 المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد المحرم
 اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة (ثم قال) ولا سهم له من
 الغنيمة ويرضخ له ان قاتل أو دل على الطريق اه (ثم قال) ويؤخذ الذمى
 بالتمييز عن باقي المركب والملبس فيركبون بالسرج كالكاف ولا يلبسون

الطائفة والاردية ولا ينساب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة ولا يحدثون بيعة أو كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكاهم بين المسلمين في مصر والمعمدة الجواز في محلة خاصة واختلاف المشايخ هل يلزم تميزهم بجميع العلامات أو تكفي واحدة والمعمدة أنهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمامة وإن ركب الحمار في ضرورة تنزل في الجماع وبضيق عليه في المرور اه (ثم قال تنبيه) الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الأديمين كالقصاص وضمان الأموال الا في مسائل (ثم قال تنبيه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر الى ان قال وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته المسلمون مع عدم الاتحاد اه أى اتحاد الدار وقد قلنا في الفرائض (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الدية وشاركهم الخووس في الجزية والدية دون الاتيين واستوى أهل الذمة فيما ذكر اه وقد قلنا لها في أبوابها من الجنائيات وغيرها (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام منها لا يجوز له قتل أصله الحربى الادفعاعن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه وأجزاء لقتله غيره وله قتل فرعه الحربى كعمومه اه (ثم قال) ومنها لا يجوز لها جهاد الا بذنهم بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع اه (ثم قال) ونهاية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن الى ان قال وعقد الامان جائز من قبل الحربى لازم من جانب المسلم اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الانحس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع الى ان قال الا في الحدود الى ان قال فظاهرا يقتصر المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أر فيها تلامصا بها اه وقد قلنا بقبته في مسائل شتى (ثم قال) وان لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كذا في تنقيح الجوى ويزاد اخذ من مسئلة الافشاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه محتمل فيه محقق الدم ولذا ثبت بكتة الامام كما قدمناه اه وقد قلنا أيضا في مسائل شتى (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى ان قال والغنية اه (ثم قال) ويقرب منه ملك المرتد

فانه يزول عنه زوال الامراحي فان أسلم تبين انه لم يزل وان مات أو قتل بان انه زال من وقتها اه (ثم قال) وأما اجارة المقطع مأقطعه الامام فافتي الامام العلامة قاسم بن قطلوبغا بمحبتها قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثنائها ولا لكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلته استعداده لما أعدله لا نظير المستعير لما قبلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لانه قال الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها القصة المرضية في الاراضي المصرية وفيها أفقي به العلامة قاسم التهرجي بأن للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من يد المال أما اذا أقطعه وانا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال كالأرقعة كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب الاجارة (وقال في أحكام السفر مانصه) ويستويان أي البر والبحر في بقيمة الاحكام منها اذا غرق في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كما في الخانية اه (وقال في الفن الثالث في بحث ما فترق فيه المرتد والكاfer الاصل) لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يصح نسكاحه ولا تحل ذبيحته ويحل دمه وتوقف ملكه وتصرفاته ولا يسبي ولا يفادي ولا يمن عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر أهل ملته ولا يتبعه ولده فيها اه (وقال في آخر الفن المذكور فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة * نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تقو زعادتها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قات يستنبط من تلك انها الوقفات لا تنقح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بحارة زويلة ففعلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تقف الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفقها فلم يقاسر حاكم على فقها ولا يثاني ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعاد المنهم لان الكلام فيما هدمه الامام لافيا انه دم فالي تأمل اه (ثم قال في فن الانغاز

مانصه) أى رجل آمن أنفا قبل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حربى طالب الامان لا لاف
 فعداها ولم يعد نفسه أى تترد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا أو فيه شبهة أى
 حصن لا يجوز قتل أهله ولا أمان لهم فقل اذا كان فيهم ذمى لا يعرف فسلو نوح
 البعض حل قتل الباقي أى ترصيع يحكم باسلامه بلا تبعية فقل لقيط فى دار
 الاسلام اه وقد نزلناه فى كتاب اللقيط (وقال أخو المؤلف فى التكملة فى الفن
 السادس من الفروق مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعت يده عمدا ثم ارتد ثم مات
 على ردة أو تحق بدار الحرب ثم جاء مسلما فأت من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
 لو رثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمود وزر نصف الدية فى
 جميعها لان اعتراض الردة أو جبا أهدار الجناية فاذا أسلم لا يعود الضمان والفرق
 لهما ان الجناية وقعت فى محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اه وقد نزلناه
 فى كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف فى التكملة المذكورة فى كتاب الاجارة مانصه)
 قال الاميران قتل هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال من قطع رأسه
 فله كذا فيقطع فله ماسعى والفرق ان القتل جهاد والاستنجار عليه لا يجوز بخلاف
 القاطع اه وقد نزلناه فى كتاب الاجارات (وقال أخو المؤلف فى التكملة
 المذكورة فى كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على الاسلام صح اه وقد نزلناه
 فى كتاب الاكراه (وقال أخو المؤلف فى التكملة المذكورة من كتاب الجنائيات
 مانصه) قطع يده سلم فارتد ومات من القاطع أو تحق بدار الحرب ثم عاد وأسلم ومات
 من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات فجب دية كاملة والفرق
 انه بالقضاء بالحق انقطع المراءة الى اليد فوجب نصف الدية بالاسلام واذا
 لم يلحق لم ينقطع فصاركاه لم يزل مسلما حتى مات اه وقد نزلناه فى كتاب الجنائيات
 (وقال المؤلف فى الفن السابع من المحكمات مانصه) وسئل الامام عن قال
 لا أرجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلى بدار كوع
 ولا يسجد وأشهد بسم الله وأبغض الحق وأحب القتنة فقال أفصاه به أمر هذا
 الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف
 الله تعالى لا النار ولا يضاف الظلم من الله تعالى فى عذابه ويأكل السمك ويجراد
 ويمس على الجساسة ويشهد بالتحديد ويبيع الموت وهو حق ويجب المال
 والولد وهما فتنه فقام الرجل وقيل رأسه وقال أشهد أنك للعالم وعاء اه وفى آخر

الفتاوى الظهيرية سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول اننا لا أخاف النار
 ولا أرجو الجنة وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله اننا لا أخاف النار
 ولا أرجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله سبحانه وتعالى
 واتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى
 فقال لا أخاف رداً لذلك كفر اه وقد نقلناه في مسائل منشورة (وقال في كتاب
 الطلاق السكران كالصالح) الا في الاقرار بالحدود والخاصة والردة والاشهاد
 على شهادته كذا في خلع الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الشهادات
 (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام أى سئل عن
 الاراضى المشتركة من بيت المال هل يصح وقفها كما في شرحها فأجاب بان
 للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى وينت في الرسالة انه
 اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين
 المفتى به فان قلت هذا في أوقاف الامراء أوقاف المسلمين فلا قلت لا فرق
 بينهما فان لسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أحاب
 عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباني اذا اشترى
 من وكيل بيت المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا من فراجع (وقال في كتاب
 البيوع من الفن الثاني مانصه) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم ومجربى ثمة وبين
 مسلمين أسلمة ولم يضر جالينا اه (وقال في كتاب القضاء) القاضى اذا قضى في
 مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم
 باحرازه بدارهم اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة
 بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والسلطان اذا أودع بعض الغنية ثمن مات
 ولم يبين عنده من أودعها اه (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على لسانه
 بوعيد حبس أو قيد كفر وبات امرأته اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطلية وصحة وغيرها الا في الافاء والاقرار
 بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب
 الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصه) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً) كل انسان يرث ويورث الا لثلاثة
 الى ان قال والمرتب لا يرث ويرثه المسلمون اه (وقال فيه أيضاً) الحمد كالأب

الافى احدى عشرة مسئلة الى ان قال وبصير الصغير مسلما باسلام أبيه دون جده اه
(وقال فيه ايضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف
ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا يدين بدينه ولو اهل ذمة ولا يبدان يقولوا ولا نعلم له
وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب مذكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في
مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشياء)

(كتاب اللقيط واللقطة والابق والمفقود)

بحسب الجعل لراذلا ببق الا اذ اردته من في عيال السيد اوردته أحد الابوين مطلقا
أو الابن الى أحدهما أو أحد الزوجين للآخر أو وصى بالتيم أو من يعوله أو من
استعان به مالكة في ردّه إليه أوردته السلطان أو الشهنة أو المخير فالمستتني عشرة
من اطلاق المتون ولو أراد الملقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم يحل له
فان كان فقيرا فكذلك الا باذن القاضي كافي الخيانة الصبي في الالتقاط
كالبالغ والعبد كالمحرّر وان رد العبد الا ببق فاجعل لمولاه وان أشهد راذلا ببق انه
أخذ له ليرده على مالكة انتفى الضمان عنه واستحق الجعل والافلا فيه سما والله
سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
اللقط (قال المؤلف في القاعدة الثانية الامور بمقتضاها ما نصه) وقالوا في باب
اللقطة ان أخذها بنية ردّها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصبا أو أمّا
اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب
الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة
مانصه) ويتخرج عليها ما أشكل حاله منها الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول
سميته ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام
وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل
بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني البقين
لا يزول بالشك الى ان قال في القاعدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) ومنها المفقود
لا يرث عندنا ولا يرث اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
تساؤل الثمار اسقاط اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجمعت الحلال والحرام
غلب الحرام المحلال) الى ان قال ونخرج عن هذه القواعد مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط جماعة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما
 يكره قال في البرازية من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها
 ولا يتبركها بالأغلف كيلا يتضرر الناس فان اختلط بها حمام غيرها حبها لا ينبغي
 له أن يأخذها ولو أخذها طاب صاحبها رده كالضالة الى آئرها فيها اه (وقال
 في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وملك المال بالاستيلاء على المباح
 كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولم أر حكم
 التقاطه واستيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذ من قولهم
 لورده آتيا فالحمل لمولاه اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
 الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال وملك اللقطة بشرط اه
 (وقال في بحث القول في ثمن التملك مانصه) ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها أو انتفع
 بها بعد التعريف ولم يحجز مالكها فالعبرة بقيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب
 الضمان تصرفه في مال غيره بغير إذنه ولم أره صريحا اه (وقال في بحث أحكام
 الحرم مانصه) وهو مسا وغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد
 نقلنا بقية في كتاب الحج (ثم قال في فن الانغاز مانصه) * المفقود * أي رجل يعد ميتا
 وهو حي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الانغاز ايضا في بحث السير مانصه) أي
 رضيع يحكم بالاسلام بلا تبعية فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب
 الجهاد (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
 اللقيط * لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصديقها كانت أمة له غير انه لا يقبل
 قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أب الزوج وصديقها
 الأب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنة تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها اثنتين ولو كان طلقها
 اثنتين ثم أقرت به لكثر جمعتهما والفرق انها بالاقرار به بعد اثنتين تريد ابطال حق
 ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو كانت
 معتمدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو أقرت
 في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان
 اقرارها غير مبطل لها هنا وقته ومبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه
 وقد نقلناه في كتاب الاقرار وكتاب الطلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاسمهاد

انه أخذها ليردها ضمن وان خاف أخذ الظالم لها باسها ده لا يضمن والفرق ان
 الاشهاد لصيانة المال والاشهاد به مناسب لقوته سبب دابته فاصلهما رجل كان
 للمالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها والفرق انه اذا قال ذلك فقد
 منسكه له وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا لرفع الاسترداد نثر السكر
 فوقع في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره اذا لم يكن أعد جره لذلك كالموضع الشبكية
 لا للصيد فتعلق بها صيد كان لمن أخذته ولو نهبها لاجل الصيد كان لهما حبها اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الصيد (ثم قال) ويكره امساك الحمام بخلاف غيرها
 لان من عادتها انها تنضي الى موضع آخر فتحتلط فلا تعرف بخلاف الطيور الاخرى
 فان أفرخت فهو لصاحب الامان عرف والاتصدق به على فقير ثم يشتري كما حكى
 السرخسي عن أستاذة الحلواني انه كان مولعا بأكل الحمام فكان يهب الكل من
 الفقير ثم يشتري منه بمن رخص انانان ربطنا في موضع واحد له لا فولهذا ذكرنا
 وأبني أو احدها مما بقلا والاخرى جشفا فادعى كل واحد منهما البغل أو المذكور
 فهو بينهما والشأن في المسال لانه لقطة والاشخصية على هذا والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال
 في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وفي مناقب الكردري قال الامام الاعظم
 خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أما الاولى كنت محتازا فاشارت الى
 امرأة الى شيء مطروح في الطريق فذهمت انها خرساء وان الشيء لهما فلما رفعته
 اليها قالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع ايضا مانصه)
 وفي مناقب الكردري قدم قسادة السكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن
 الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر تبرص أربع سنين
 ثم تمتد عدة الوفاة وتزوج بمن شئت قال فان جاوزها الاول وقال تزوجت
 وأناحي وقال الثاني تزوجت ولك زوج أيهما يلاعن فغضب قتادة وقال لا يجيبكم
 بشئ اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيموانات فالولد منها لصاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
 في كتاب البيوع ايضا مانصه) لا تصح الاجازة بعد هلاك العين الا في اللقطة اه
 (وقال في كتاب الصيد) ولا يحل للقباش ما يجيده بالتعريف ولو أرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلما حبه أخذه بعده حتى قشور
الزمان الملقاة لكن المختار أنه علك قشور الزمان ولو ألقى به مئة مئة فباع رجل
سلخها وأخذ جلد لها فلما ملكها أخذه فلود بغيره ردله ما زاد الدنيا غان كان بماله
قيمة الخ فراجعهم (ثم قال فيه) سمكة في سمكة فان كانت صبيحة حلا ولا لالا نها
مستقدرة وان وجد فيه سادة ملكها حلالا وان وجد خاتما أو ديناراً مضروباً
لا هو ولعله له أن يصر فيها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجاً وكذا ان كان
غنيا تصدق به عندنا اه وقوله وكذا ان كان غنيا الخ صوابه لان كان غنيا
كافي شرحها (ثم قال فيه أيضاً) النثر على الأمير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس
جائز اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن
لا يكون لقطه بل يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الشركة)

الغرة على جوازها بالفلوس الرائجة التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى
النقود للمفاوضة العقد مع من لا تقبل شهادته له لا تجوز شركة القراء والموعظ
والدلائل والشهادين وأحققتهم الشهود في المحاكم وان شرط الرجوع للعامل
أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وان شرط
الرجوع للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة
وليكل منهما رجوع ماله كافي المراجعة اذا عمل أحد الشريكين دون الآخر
بعد رأو بغيره فالرجوع بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمله
أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء للآخرين ما اشترت اليوم من أنواع التجارة
فهو يبي ويبتك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئاً فقال اشركني فيه فقال قد اشركت
فيه جاز لأن يكون قبل قبضه نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
النسبة جاز ليس لأحدهما السفر بغير إذن الآخر فان سافر وهلك لم يضمن
فيما لا عمل له ولا مؤنة والرجوع بينهما تنكره الشركة مع الذي اختلفت المال
مع المضارب في التقييد والاملاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثم قال) ولو اختلف المولى مع
غرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن والله سبحانه وتعالى

اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الاصل عدم فيه افروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يبرح لان الاصل عدمه وكذلك لو قال لم أربح الا كذالان الاصل عدم الزائد اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) * نفيه * في معراج الدراية من كتاب المحطرو والاباحة ان أصحابنا احتماوا في أمر الفروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انه يخاف عليه من شريكه وطلب ان توضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة فللك اهـ وسياق نقل هذه المسئلة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لا ينزل بالضرر مانصه) من فروعه عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لم يردنا نفق واحدس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما نفقته فالاول ان كان بغیرا من القاضى والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يحبر عليهم في ثلاث مسائل اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسألة السفل لرجل والعاولا خرفان كلا منهما ممنوع عن التصرف في ملكه لمحق الا تخلفك مطلقا له وتعلق حق الا تخبره مانع اهـ وقد نقلنا في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال للآخر اني اشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فبكت الشريك لا تكون لهما اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى والجاهل مانصه) كما تفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلنا في كتاب الوكالة أيضا وفي كتاب الزكاة (وقال في أحكام التقديماتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة اهـ (وقال في أحكام العتق ومانصه) هي أقسام لازم من المجانين البيع الى ان قال والشريك اهـ أى بأن يقول لا تخبر في شئ شترأه أشركت فيه مثلا كفى المحرمى (ثم قال) وجائز من المجانين الشركة

اه (ثم قال) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما
 الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا فسد
 شرطا فاسدة اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) الثاني عشر في الشركة المحبلة
 في جوارها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم
 يعقدانها وهي معروفة اه (وقال أخوان المؤلف في تسكياته للفن السادس فن
 الفروق في بحث الوكالة مانصه) قال له اشتر عبد زيد بي وبذلك فقال نعم ثم قال
 له آخر كذلك فقال نعم فاشترى من بين الآخرين الاولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك
 ثالث فقال كذلك فأجابنا أيضا فهو للاخرين الاولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك
 كان بين المشتري والثالث لان وكالاتهما ارتدت لما علمنا كما لو قال لا اشترى
 عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا يحضرة الاول فهو الاول وان
 يحضرة فهو الثاني والفرق ما قلنا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوكالة (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) احتياط أصحابنا في الفروج الا
 في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف علمه امن شريكه
 وطالب الوضع عند عدل لا يحجب الى ذلك وانما تكون هذه كل يوم اخصمة لئلا كذا
 في كراهية المعراج اه وقد تقدم نقل هذه المسئلة من قاعدة الاصل
 في الانضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان
 مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على السكال فلا يستخدام في المملوك مما يتجزأ اه
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال وبين
 المتفاوضين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضى
 على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) انى أحد الشريكين العماره مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما
 وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فان الاى من الوصيين يجبر كما في
 المخانيمة وينبغي ان يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات
 تنقلب مضبوطة بموت عن تجزئ الا في ثلاث الى ان قال وذكرها لولو الحى وذكر من
 الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات مجهولا ولم يبين حال المال الذى في يده اه (وقال
 فيه أيضا) اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا
 في الوكيل بالبيع الى ان قال والشريك عنانا اومفاوضة اه (وقال أيضا في كتاب

الامانات المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه
مسئلتان الى ان قال الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته
لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فلأرجوع للمستأجر على الشر يك
الساكت ولو عمر أحد الشر يكين الحمام بلا إذن شر يكه فإنه يرجع على شر يكه
بحصته كذا في اجارة الولوالجمة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
القسمه) المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتمل القسمه لأجر وقسم
والابن ثم آجره ليرجع بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطلب أحدهما رفع بناءه
قسم فإن وقع في نصيب الباقي فيها والا هـ دم اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الغصب (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الوقف) *

لو وقف على المصالح فهي الامام والمخطيب والقيم وشراء الدهن والمصير والمراوح
كذا في منقولة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء مال الكهـ ولو
بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالارض اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات كالعارية وفي كتاب الغصب (ثم قال) وأما البناء في أرض الوقف فإن
كان الباقي المتولي عليه فإن كان بمال الوقف فهو وقف وإن بناه من ماله للوقف
أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له وإن لم يكن متوليا فإن باذن المتولي ليرجع
فهو وقف والافان بنى للوقف فهو وقف وإن لنفسه أو أطلق له رفعه ولو يضر وإن
أضر فهو المضيع ماله فيتر بص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر تركه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف الناظر اذا أجزأ ثم مات
فإن الاجارة لا تنفخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها
تنفخ بموته كاحرره ابن وهبان معز بالى عدة كتب ولكن إطلاق المتون يخالفه
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا
احتج اليها المصلحة للوقف كتمير وشراء بذر فتجوز بشر ماين الاول اذن القاسمي
الثاني ان لا يتيسر اجارة العيين والعرف من أجرها كاحرره ابن وهبان وليس من
الضرورة العرف على المستحقين كإفي القنينة والاستدانة القرض أو الشراء
بالقسيمة وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه

على العمارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد وأولاد له صح وتصرف الغلة إلى الفقراء إلى أن يوجد له ولد واختلفوا فيما إذا وقف على مدرسة أو مسجد وهما مكانا لبنائهما قبل أن يبنيهما الصحيح الجواز أخذنا من السابقة كما في فتح القدير أقالة الناظر عقد الأجرة جائزة الأفي مسائلتين الأولى إذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية إذا كان الناظر تجل الأجرة كما في القنية ومشى عليه ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الأجرة (ثم قال) استبدال الوقف العامر لا يجوز إلا في مسائل الأولى لو شرطه الواقف الثانية إذا غصبه غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار بحرا لا يصلح للزراعة فيه ضمنه القيم القيمة ويشتري بها أرضا بدلا الثالثة أن يجمعه الغاصب ولا بدنة له وهي في الخامسة الرابعة أن يرغب إنسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن صقعا فيجوز على قول أبي يوسف وعليه القنوي كما في فتاوى قارئ الهداية أجرة الوقف بأقل من أجرة المثل لا تجوز إلا إذا كان أحد لا يرغب في أجزائها الأباقل وفيما إذا كان التمتعان يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الأجرة (ثم قال) شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنص الشارع أي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الأفي مسائل الأولى شرط أن الغاضي لا يعزل الناظر له عزل غير الأهل الثانية شرط أن لا يوجب وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة تقع للفقراء فلا غاضي المخالفة دون الناظر اه وقد نقلناه في الأجرة (ثم قال) الثالثة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط أن يتصدق بغاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصدق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل اه قال شارحها وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف قياسا على النذر اه وقد نقلناه في كتاب الأيمان (ثم قال) الخامسة لو شرط للمستحقين خبز أو طعاما على كل يوم فلا قيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة السادسة تجوز الزيادة من الغاضي في معلوم الإمام إذا كان لا يكرهه وكان عالما تقيا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فلا غاضي الاستبدال إذا كان أصح لا يجوز للغاضي عزل الناظر المشرط بالاختيار ولو عزله لا يصير معزولا ولا الثاني متوليا كما

في فصول العمدى ويصح عزل الناظر بلا تخيافه ان كان منصوب القاضى اذا عزل
 القاضى الناظر ثم عزل القاضى فتقدم المخرج الى الثانى وادعى ان الاول عزله
 بلا سبب لا يبيده ولكن يأمره أن يثبت عنده انه أهل للولاية فاذا أثبت أعاده
 ليس للقاضى عزل الناظر بمجرد شكايه المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه خيانة
 وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (تم قال) الواقف اذا عزل الناظر
 فان شرطه العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف
 ومشافح بلج اختيار واقول الثانى والمصدر اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف
 ثلث الواقف فلا ولاية للناظر بكونه وكيله لانه فيملك عزله بالشرط وتبطل
 ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل ولايته بموته والخلاف
 فيما اذا لم يشرط له الولاية في حياته وبعد مماته أما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا
 هـ اذا حصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف كفى الولوية
 وفي العتابة لم يلحق عزل الواقف له فيما فنصب القاضى قريبا وقضى بقوامته لم يملك
 الواقف اخراجه اه ولم يحكم عزل الواقف للمدرس والامام الذى ولاه ما ولا
 يمكن الاحتاق بالناظر لانه ليس له عزله الناظر عند الثماني بكونه وكيله لانه
 وليس صاحب الوظيفة وكيله عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
 الاشتراط في أصل الايقاف اه ونهزم جعله لواله نصب الامام والمؤذن بالشرط
 كفى البرازية الباني أولى بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته أولى من
 غيرهم بنى مسجد في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العماره فالباني أولى مطلقا
 وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة
 أولى من الذى اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة أولى مما اختاره الباني وان كانا
 سواء فنصب الباني أولى اعلم انه قد كثر في زماننا اجارة الارض مقيلا ورأى
 قاصدين بذلك لزوم الاجران لم يروى عن النبل ولا شك في صحة الاجارة لانها تستأجر
 للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كفى اجارة الهداية الارض تستأجر
 للزراعة وغيرها قال في البناية اى غير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب
 الفساطط ونحوها وفي المعراج وفتح القديري من البيع الفساد ولا تجوز اجارة
 المزارعى أى الكلاء والمحلة في ذلك أن يستأجر الارض لضرب فمسا ففساططه
 أو ليعملها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعى وذكر الزيلعي المحلة أن يستأجرها لا يقف

الدواب أو منفعة أخرى اه وقد نعلمنا في كتاب الاجارة (ثم قال) والمحاصل
 ان المقيّل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في نفسه - بر الفرقان
 المقيّل زمان القيلولة أو مكانها وهو الفردوس في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ
 خير مستقرا وأحسن مقبلا وفي القاموس القائله نصف النهار قال يقيّل قبلا
 وقيلولة وقائله ومقالا ومقبلا اه وأما المراح ففي القاموس أروح الابل ردها الى
 المراح بضم الميم أي المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابله أي ردها الى المراح
 وفي المصباح اراح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث
 مأوى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم به - هذا المعنى خطأ لانه اسم
 مكان واسم الزمان والمكان والمصدر من أفعّل بالالف فعمل بضم الميم على صيغة
 اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان
 من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون اليه
 اه فراجع معنى المقيّل في الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على صحته قولهم
 لو استأجره لنصب القسطاط جاز لانه للقيلولة وراجع معنى المراح الى مكان مأوى
 الابل ويدل على صحته قولهم لو استأجره لابقاف الدواب وليجعلها حظيرة لغنمه
 جاز وتخلية البعيد باطلة فلوا استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح
 ككفي الخسائة والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة
 الاوقاف فينبغي الاول أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل
 وكيله أو رسوله احياء المال الوقف اه وقد نعلمنا في كتاب الاجارة وفي كتاب
 البيوع (ثم قال) أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذا وان له يستحق
 الربع دونه وصداقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان
 مكتوب الوقف بخالفه جلا على ان الواقف يرجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر
 ذكره الخصاف في باب مستعمل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنيين ليس
 لاحدهما الانفراد اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا تخلفان للواقف
 الانفراد لافلان ككفي فتأوى قاضيهما ومقتضاهما لو شرط لهما الادخال والانحراج
 ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما
 وعلى هذا لو شرط النظر لهما فمات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحق الانفراد
 الا اذا أقامه القاضي ككفي الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل

الفقراء عند محمد فمن عزل بموت الواقف عند أبي يوسف وله عزله ويبتل ما شرطه
 له بعونه خلافاً لمحمد في السكل الدور والحوانيت المسبلة في يد المستأجر معسكها
 بعين فاحش نصف أجرة المثل أو نحوه لا بعذر أهل المحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم
 رفعه ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود
 السنين الماضية ولو كان القيم ساكتاً مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه
 وإنما هي على المستأجر وإذا طفر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه
 في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في الاحارة (ثم قال) عزل
 القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهنة وصدقه المعزول فيه
 لا يقبل الابينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحيط
 الزيادة ويعطيه الباقي اهـ يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذاً من جواز تعليق
 القضاء والامارة بجميع الولايات أو لمات المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي إن
 مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قرر ترك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل
 تفهيماً وهو فقه حسن اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد
 صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى مانا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اهـ ذكره في الدرر والنور وحزم
 في البدعية فخلص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي اهـ وقد نقلناه
 في كتاب القضاء وكتاب الغرائض (ثم قال) وفي البدع للاسيوطي فرع نذكر
 ما ذكر أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالآوقاف أو قاف الامراء والسيلاطين
 كلها إن كان لها أصل من بيت المال أو ترجع إليه فيجوز لمن كان بصفتة
 الاستحقاق من عالم للعلوم الشرعية وطالب علم كذلك وصوفي على طريقة
 الصوفية من أهل السنة أن يأكل مما وقفه غير متعبدهما شرطوه ويجوز في هذه
 الجملة الاستئابة لعذر ولغيره ويتناول المعلوم وإن لم يباشروا الاستئابة واشتركا
 اثنين فأكثري الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفتة
 الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرر الناظر وباشر
 الوظيفة لأن هذا من بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي يجعل أحدومايته وهمه كثير
 من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي عليهم فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن
 الأمر أوقاف ما يكوها ووقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة إلى تلك وإذا عجز

الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال روعي فيه
صفة الاستحقاق من بيت المال فان كان في أهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه
قدم الا حوج فالأحوج فان لهم شئ وفي الحاجة قدم الا كبر فالأكبر فقدم
المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذه من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل يقسم على
كل منهم جميع الوقف بالسوية أهل الشرائع وغيرهم اهـ بلفظه وقد اختلف بذلك
كثير من فقهاء زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة أو مع مخالفة
الشروط والحال ان ما نقله السيوطي عن علماءهم انها هوفيهما بقي لبيت المال
ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بخصتها بيعها ثم وقفها
المشترى فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبنالذلك أصل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
المام فأجاب بأن للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى
وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صحت وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المقتضى به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان
قلت هذا في أوقاف الامراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان
للسلطان اشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق
ابن الممام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برساي اذا اشترى من وكيل بيت
المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال)
وأما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضاً للمصلحة العامة فذكر قاضي خان
في فتاواه جواز ولا يراعى ما شرطه دائماً وأما سواء المستحقين عند الضيق
فهناك المذهب المالكي والمحامي القدسي الذي يبدأه من ريع الوقف العمارة
شرطه الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالامام للسجدة والمدرس
للمدرسة بصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اهـ وظاهر ان المقدم
في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراس وما كان بمعناهم لتعبيره بالكاف
فما كان بمعناهم الناظر وينبغي الحماق الساذج من العمارة والكتب بهم

لافي كل زمان وينبغي الحساق المجاني المباشر للجبسية بهم والسواقي يلحق بهم
 أيضا والخطيب يلحق بالامام بل هو اقوى لانه امام الجماعة ولكن قيد المدرس
 بمدرس المدرسة وظاهره اخرج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان
 مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كدرسي الروم
 واما مدارس الجامع كما كثر للمدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من
 الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط اما مدرسوا زماننا فلا كما لا يخفى
 وظاهر ما في المحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لعميره به واذ
 علمت هذا ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاخي غير زمن العمارة والمزملاتي
 والشخصية وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي
 المحاق المؤذين بالامام وكذلك المية التي لكثرة الاحتياج اليه لا يبعد فظاهر
 ما في المحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم
 كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم
 فكذلكهم الجامعية في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى
 كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم
 والمحل للاغنياء اه وقد نقلناه في الاجارة (تم قال) وشبه الصلة باعتبارانه
 اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
 وشبه الصدقة لتصحج أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فادامات المدرس
 في اثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي
 ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويقسط المعلوم
 على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته
 ولا يعتبر في حقه اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد
 في الوقف بل يفترق الحدكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا
 هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرره العرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان
 اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقسام الثلاثة
 كل أربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام
 الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كذا في فتح القدر
 لا تنسخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مستثنين ما اذا أجزها الواقف ثم ارتد

ثم مات له بلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر أرضه ثم وفقه على
معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه النظر اذا اجر انسانا ثم هرب
ومال الوقف عليه لم يضمن كافي التارخانية اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال)
بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه أقرباؤه في يد غيره
انها وقف وكذبه ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مؤاخذه له بزمه وقد كتبنا
نظائرها في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على اولاده
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم
من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا فهل
قوله من الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد
في الابناء دون الاناث حتى يستحق الذكور ولو من اولاد البنات أو هو قيد في الاباء
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان أنثى فأجبت هو قيد في الابناء دون
الاباء لان الاصل كون الوصف بعدم تعاطفين يكون للاخير كما مر حواشي في باب
المحرمات في قوله سبحانه ونسألكم الا لا في دخلتم بهن بعد قوله وأمهات
نسألكم وربائكم ولان الظاهر من مقصوده حرمان اولاد البنات لمكونهم ينسبون
الى آبائهم ذكرورا كانوا واناثا وتخصيص اولاد الابناء ولو كانوا اناثا لمكونهم
ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل أبناء
الذكور ولا أبناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم باعني ان بعض الشافعية
جعل له قيد في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية ورأيت الاسنوى نقل
في القميه ان الوصف بعد المجلل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى
الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالوارث وأما بنهم
فيعود الى الاخير اتفاقا لاسية دالة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة
لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتولي يبعده منه يستدين بنفسه كذا في خزائن
المفتيين الناظر اذا فوض النظر الى غيره فان كان له التفويض بالشروط صح مطلقا
والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية والتمية
وخزانة المفتيين وغيرها واذا صح التفويض بالشروط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف
جعل له التفويض والعزل كما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولم يذكر كما اذا فوض
في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصحة ويذكر ان له العزل والتفويض الى غيره

كالأصاء وسئلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل إذا
 فوض النظر إلى غيره ثم مات ينتقل إلى الحاكم أولا فاجبت بأنه إذا فوض في حجة
 ينتقل إلى الحاكم بموته لم يمت صحة التفويض وإن في مرض موته لا ينتقل له مادام
 المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتب الرجل معين ثم من بعده للقراء
 ففرغ منه لغيره ثم مات فهل ينتقل إلى القراء فأجبت بالانتقال ليس للقاضي
 أن يقرر وظيفة في الوقف بتغير شرط الواقف ولا يحل للقرر الاختدال النظر على
 الوقف وذكر الحسامي في واقعاته أن للقاضي نصب القيم بتغير شرط الواقف
 وليس له نصب خادما للتعبد بتغير شرط فاستفتيت من هذا ما ذكرته بذكره إعطاء فقير
 عن وقف الفقراء ما أتى درهم لأنه صدقة فأنشبهه الزكاة إذا وقف على فقراء
 قرابة فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من
 وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فيلحظ إذا وقف على فقراء قرابة لم يستحق
 مدعيها إلا البيعة على القرابة والفقراء لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان أنه
 فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير إن كانت لا تعجب إلا بالتضاد كذا
 الرحم المحرم وإن كانت تعجب بتغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار
 إذا حصل تجهيز الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضها فاقطع ما بقي
 لهم دين على الوقف إلا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج إليه عمر
 أولا وفي الذخيرة ما يعيدان النساظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فإنه
 يضمن أه وفاته فما ذكرناه من الغلة لو جاءت في السنة الثانية وفضل شيء بعد
 صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيه الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت
 عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في
 سنة شيء بسبب التعمير فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم والعتقاء فأجبت للعتقاء
 لما ذكرناه وأذا قلنا بتضمن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع
 عليهم بمادفعه ~~لكن~~ كونهم قبضوا ما يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلا
 في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير إذنه
 وأذن القاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم إلا بما ضمن تبين أن المدفوع
 ملكه لاستناده إليه إلى وقت التعدي كافي المداية وغيرها أه وقد نقلناه
 في كتاب العلق وفي كتاب الأمانات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب أن المضرونات

على كمال الضامن مستنداً الحوقف المتعدي حتى لو غيب الغاصب العين المقصوبة
وضمته المالك ملكها مستنداً الى وقت الغيب فبئذيه السابق ولو اعتق
العبد المغضوب بعد التضمين نفذ ولو كان ذارحاً محرم عتق عليه كما بيناه في النوع
الثالث من بحث الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه
ما في الفتية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم بصرف الفضل
الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفضل الى المصرف المذكور ثم
ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم اهـ لان الناظر ليس بمتعبد
في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه الغائب فمكان للناظر
استرداده بخلاف مسئلة نالناه متعدياً لكونه مصرف اليهم مع عنه بالحاجة الى
التعمير وكذا لا يراد ما اذا أذن القاضى بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر
بعد ذلك كساح وحلف فانه ذكر في العتبية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع
وبرجع هو على المرأة اهـ لانه غير متعدي وقت الدفع وانما ظاهر الخطا في الاذن
وانما دفع بناء على صحة اذن القاضى وكان له الرجوع اعلم انه وان ملك
المدفوع بالضممان فليس بمتبرع اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الامانات
(ثم قال) وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف داراً على مسجد على ان ما فضل
من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة للامارة هل
يصرف للفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث
للمسجد حدث والدار يحتاج الى تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسألة
فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو
احتاج المسجد والدار الى العماره أمكن العماره منها صرف الزيادة على الفقراء
على ما شرطه الواقف اهـ بلفظه فقد استقدنا من هذا ان الواقف اذا شرط تقديم
العمارة ثم الفضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب
على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للامارة في المستقبل وان كان الاثن لا يحتاج
الموقوف الى العماره على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيمفرق بين اشتراط
تقديم العماره في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العماره عند
الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
ويذكرنا عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفضل عنها للفقراء

فم إذا اشترط الواقف تعديها عند الحاجة إليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى
 هذا فيدخرنا انطاري في كل سنة قدر الحاجة ولا يقاى انه لا حاجة اليه لاننا نقول قد
 علم في الذوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جواز
 خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي المصروف الى الفقراء
 من غير ادخار شيء للتعوير الى خراب العين المشروط تعويرها أولا وصى الواقف
 ناظر على أوقافه كما هو تصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الأول
 وصيا كان الثاني وصيا لاناظرا كما في العنابية من الوقف ولم يظهر لي وجهه
 فان مقتضى ما قلوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الأول فيكونان
 ناظرين فليتاأمل وليراجع غيره اه وقد نقلناه في كتاب الوصية والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المتعلقة بكتاب الوقف
 (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الوقف فليس بعبادة
 وصا يندليل صحته من انكافر فان نوى القرية فله الثواب والا فلا اه (وقال
 في القاعدة الثانية الامور بما تصدها مانصه) وان غرس في المسجد فان قصد
 الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كره اه وقد نقلنا بقبته في كتاب المحظور
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بما تصدها من الاصل الثاني من التاسع
 وهو انه لا يشترط مع نية القلب التناظر في جميع العبادات مانصه) وخرج عن
 هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها الوقف ولو مسجد لا بد من التناظر الدال
 عليه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها الوقف على
 ولده أو وصى لولده لا يزيد ولا يدخل ولد ولده ان كان له ولد أصلبه والا استحقه ولد
 الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحيح اذا ولد للواقف
 ولد يرجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد
 وأما في الوقف على أولاده دحل النسل كله كذكر الطهقات الثلاث بلغا الولد
 كما في فتح القدير وكان له للعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي اه
 (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تغلب التيسير مانصه) ووقفنا عنزل الوكيل على
 علمه دفعا للخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة الخ وقد نقلنا بقبته
 في كتاب القضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والثقة على
 قوله يمينية على بهما الى ان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقص ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة
 اليه بلا شرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين اهـ (وقال
 في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألقاها الواقفين تبني على عرفهم
 لا على قواعد الأصول كما في وقف فتح القدير اهـ (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية
 بحث شعبا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو ربعه أو دونه
 ليس للأمام ولا للمؤذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع
 ان للأمام والمؤذن يأخذ منه من غير تصريح الأذن في ذلك فله ذلك اهـ ومنها
 المطالبة في المدارس كايام الأعياد أو يوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه
 لم أرها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من
 المعلوم شيء ولا فينبغي ان يلحق ببطلالة القاضى وقد اختلف في أخذ القاضى
 ما ترتب له من بيت المال في يوم بطلته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه
 يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذه اهـ وفي المسئلة القاضى يستحق الكفاية
 من بيت المال في يوم البطالة على الأصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه
 الاظهر اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) فينبغي ان يكون كذلك في
 المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالبة والتحرير عند
 ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطلالة طلبة أدت الى ان صار الغالب
 البطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره محتجا
 بأن المدرس من الشرائع مستد لا بما في الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى انما
 هو في المدرس للدراسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق
 بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب المدرس بحيث تقفل أصلا بخلاف المسجد فانه
 لا تعطل بغيبه المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسجد يسبح في كل شهر
 أسبوعا للاستراحة أول زيارته أهله وعبارته في باب الامامة امام ترك الامامة زيارة
 أقربائه في الرساتيق أسبوعا أو نحوهم أو لصيبة أو لاستراحة لأبائهم وعشله وغفوا
 في العادة والشرع اهـ ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد
 الواقف هل يدرس فيه ساعلم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كمنتهى ابن الصلاح
 أو يقرأ من الحديث كالبخاري ومسلم ونحوهما أو يتكلم على ما في الحديث من فقه
 أو غريب ولغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن قال المجلسال

الاسمي على وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفه اقال وقد سأل
 شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب
 بأن انما هو اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد
 فان أهل الشام كانوا يلقون دروس الحديث كالإسماعيليين بتكليم المدرس في بعض
 الاوقات بخلاف المصريين فان العادة عندهم جرت في هذه الاعصار بالجمع بين
 الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة
 من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو انعقاد والسابق
 دون المتأخر ماضيه) ويمكن أن يخرج عليهم امثلتان احدهما مسألة البهالة
 في المدارس فاذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة جعل عليها ما وقف بعدها الا ما
 وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا كان شافعيًا
 تم صارا لا أن حنفيا لا قاضي غيره الا نيابة هل يكون النظر له لانه الحاكم أولا لانه
 متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فيقتضي القسادة الثاني اهـ (ثم قال) ومن هذا
 النوع لو وقف بلد على الحرم الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى
 قاضي الحرم أو قاضي البلد الموقوفة أو قاضي البلد الواقف ينبغي أن يستخرج من
 مسألة مالو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي البلد اليتيم
 أو لقاضي البلد ماله مصر حوايا الاول فينبغي أن يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن أن
 يقال الأرجح كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه أعرف بمصالحها وانظارها ان
 الواقف قصد به تحصيل المنفعة وقد اختلفوا فيما اذا كان العقال في ولاية
 القاضي وتنازعوا فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر الى
 التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسألة اهـ وقد نقلنا هذه المسألة
 والتي قبلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالمحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف
 الخاص ويمكن أن يفتي كثير من المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره فينبغي أن يفتي
 بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوات الخوانيت لازم وبصير الخلو في الخانات
 حقه فلا يملك صاحب الخانات اخراجها منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفًا
 وقد وقع في خوانيت الجبلون بالغورية ان السلطان الغوري لما سبأها أسكنها التجار
 بالخلو وجعل لكل حانة قدرا أخذ منهم وكتب ذلك بكتب تنوب الوقف وكذا
 أقول على اعتبار العرف الخاص وقد تعارف الفقهاء بالقاهرة ان الزول عن

الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز فانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينعض بالاجتهاد في التنبيه الثالث لافرق بين الحكم بالحجة وبين الحكم بالموجب مانصه) فاذا اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا وثبت ملكه بالوقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازع الى قاض حقيق وحكم بحصة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بقتضى مذهبه ولا ينعنه حكم المحقق السابق اذ لم يحكم على الشرط وانما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم بإبطاله بانه تبارك شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضام بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملاء اهـ وقوله للمصنف هو ابن الساعاتي كما في شرحها (ثم قال) وصرح السبكي في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا وظاهرا اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدوري بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالحجة وغيرهما من ان القاضي اذا قرر قراشا لم يجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للقراش تناول المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذوا لاراد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرر غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة فنزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فمأزاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية (ثم قال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الاطارة أيضا (وقال في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) قال قاضي خان في فتاواه عن كتاب الوقف لوان السلطان

أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي بيت المال حوانيت موقوفة على المسجد
أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر
بالسيرة والثامن ينفذ أمر السلطان فيها وإن كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك
ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها أه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضاً (وقال
في تنبيه تصرف القاضي في حاله فعليه في أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد
بالمصلحة فإن لم يكن مبنياً عليها لم يصح مانصه) وصرح في الذخيرة والولوالجيشة
وغيرهما بأن القاضي إذا قرر قراشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك
ولم يحل للقراش تناول المعلوم أه وبه علم حمة أحداث الوظائف بالأوقاف بطريق
الأولى لأن المسجد مع احتياجه إلى القراش لم يحز تقريره لا مكان استئجار قراش
بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف لم يحل بالأولى وبه علم أيضاً حمة أحداث
المرتبات بالأوقاف بالأولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالأوقاف
فأجبت بأنه إن كان من وقف مشروط للقراءة تقرير صحيح لم يكن ليس بال لازم
وللناظر المصروف إلى غيره وقطع الأول إلا إذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فينفذ
بإلزام وهي في أوقاف الخصاص وغيره وإن لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولا يحل
وكذا إذا كان من وقف الفقراء وقرره إن يملك نصيباً ثم سئلت لوقر من فائض
وقف مسكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضاً
إساق التارخانية إن فائض الوقف لا يصرف إلى الفقراء وإنما يشتري به المتولى
مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف
لوقف آخر اتحد واقفه أو اختلف أه وكتبنا في شرح المكنز من كتاب القضاء أن
من القضاء في المال القضاء بخلاف شرط الواقف لأن مخالفة كمنه القضا النص أه
(قال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أه ما له مانصه) ومنها الوقف
على أولاده وليس له الأولاد أو ولاد حمل عليهم صوناً لفظ عن الإهمال عملاً بالبحار
وكذا لو وقف على ماله وليس له مولى وإنما له مولى مولى إلى استحقاقه كفي الكثير
أه (ثم قال) وقد جعل الإمام الأسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي
فند كرامه ما بالتمام ثم ند كرامه الله سبحانه وتعالى بما يناسب ما صولنا
قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعبه ذكراً
أو أنثى لند كرامه ل حفظ اثنين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد ما كان

جار يا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من
 توفي منهم من غير نسل عا دما كان جار يا عليه من ذلك على من في درجته من أهل
 الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالأقرب ويستوي الاخ الشقيق والاخ من
 الاب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو بقي حيا لم أن يصير اليه شيء من
 منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فان انقرضوا فعلى
 المقرءة فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحمد وعبد القادر ثم توفي
 عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر ولطيفة وولدى ابنه محمد المتوفى
 في حياة والده وهما عبد الرحمن وملاكه ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطيفة
 وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
 بنت لطيفة عن غير نسل فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
 الجواب الذي يظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقت على
 ستمين جزءا عبد الرحمن منها اثنان وعشرون وملاكه أحد عشر ونصيب سبعة
 وعشرون ولا يستمر هذا المحكم في أعقابهم بل كل وقت بحسبه قال ويبان ذلك
 ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطيفة
 ناذ كرم مثل حظ الاثنين اعلى خسهاء ولعمر خسهاء وللطيفة خسه وهذا هو الظاهر
 عندنا ويحتمل ان يقال بشاركهم عبد الرحمن وملاكه ولدا محمد المتوفى في حياة
 أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون لهما السبعمان واعلى السبعمان ولعمر السبعمان
 وللطيفة السبع وهذا وان كان مختلفا فهو مرجوح عندنا لان الممكن في مأخذه
 ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحدا من ذريته وهذا ضعيف
 لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في المحكم وجعل
 الترتيب بين كل أصل وفرعه لابين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف
 الظاهر وقد كتبت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه است أمه في كل ترتيب
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي
 قام ولده مقامه وهذا قوي لكنه انما يتم لو صدق على المتوفى في حياة والده انه
 من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسمائه
 ومطابقها في انقلا فلي يجدوه فاسألوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري

ما أجابوهم لكي رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على
 أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه إلى
 الباقي من أهل الوقف فأت واحد من ولد انتقل نصيبه إليه فإذ مات آخر من
 غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه وابن أخيه لأنه صار من أهل الوقف فهذا التحليل
 يفتي أنه إنما صار من أهل الوقف بعدموت والده فيقتضي أن ابن عبد القادر
 المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف
 إذا آل إليه الاستحقاق بعدموت والده قال ومما ينبغي له أن ابن أهل الوقف
 والموقوف عليه عموما وخصوصا من وجهه فإذا وقف من لأعلى زيد ثم عموما وأولاده
 فعموم الوقف عليه في حياة زيد لأنه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل
 إليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد أنه موقوف
 عليه بخصوصه لأنه لم يعينه الواقف وإنما الموقوف عليه جهة الأولاد لا الفقراء قال
 فتبين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلا
 ولا موقوفا عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال أن المتوفى في حياة
 أبيه يستحق بتقدير أنه لمات أبو جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى
 أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أخيه ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
 أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه من أهل الوقف مع
 عدم استحقاقه فيدل على أنه أملك أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف
 فيدخل محمد والد عبد الرحمن ومالك في ذلك فيستحقان ونحن إنما نرجع في
 الأوقاف إلى ما دل عليه اللفظ وأقربها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلنا لا نسلم
 مخالف ذلك لما قلناه أما أولا فلا لأنه لم يقل قبل استحقاقه وإنما قال قبل استحقاقه
 شيء فيجوز أن يكون قد استحق شيئا صار به من أهل الوقف ورتب استحقاقه
 آخر فموت قبله فنص الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
 إليه ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه فيجوز أن يقال أن الموقوف عليه أو الوكيل
 الذي بعده وإن وصل إليه الاستحقاق أعني أنه صار من أهل الوقف قد تأخر
 استحقاقه أما لأنه مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في أمثاله أو ما
 أشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل الوقف وإن كان ما استحق من الغلة

شيئاً ما العدمه الاول عدم شرط الاستحقاق بمضى زمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد
 موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته عملاً بشرط
 الواقف ان في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثاً على الثلثان
 وللطيفة الثلث ويستمر حرم ابن عبد الرحمن وملكية فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها
 وهو الثلث الى بنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكية شيء لوجود أولاد عبد القادر وهم
 يحيى ونهم لانهم أولاده وقد قدمهم على أولاد الاولاد الذين هم اعمامهم ولما توفي
 علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتسب ان يقال ان نصيبه كله هو وإنما
 نصيب عبد القادر لها عملاً بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
 وتبقى هي وبنت عمته مستوعبتين نصيب جد هما زينب ونشاء ولطافة ثلثه
 واحتسب ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملاً بقول
 الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الاولاد استحقاقاً
 بعد الاولاد وانما يحجبنا عبد الرحمن وملكية وهما من أولاد الاولاد بالاولاد فاذا
 انقرض الاولاد زال الحجب فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد
 أولاده فلا يحصل زينب جميع نصيب أبها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة
 وهذا امر اقضاء النزول الحادث بانقراض طبةقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف
 ان أولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه
 لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها
 فاطمة فخالفناه هذا العمل فيهما جميعاً ولو لم يخالف ذلك لمنا مخالفة قول الواقف
 ان بعد الاولاد يحسب كون لاو لاد الاولاد فظاهره يشمل الجميع فهذا الظاهر ان
 تعارضاً وهو تعارض قوى صعب ليس في هذا الموقف محض صعب منه وليس
 الترجيح فيه بالذين بل هو محل نظر الفقيه ونحطرى فيه طرق منها ان الشرط
 المقضى لاستحقاق أولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المتقضى
 لانحراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده عملاً بقوله بالاولاد اولاً لان هذا
 ليس من باب التخصيص حتى يقال العمل بالمتأخر أولى ومنها ان ترتيب الطبقات
 أصل وذكر ان انتقال نصيب الولد الى ولده فرع وتقصيل لذلك الأصل فكان
 التمسك بالأصل أولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل
 فرد منهم ولهم وعهدهم واذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب محبة وعهدهم الى مجموع

الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجهه مع اعمال الاول
 وان لم يعمل بذلك كان الغناء الاول من كل وجه وهو رجوع ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارض الا ترجح فيه فالاعطاء أولى لانه
 لاشك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زيب لاقبل الامرين
 وهو الذي يخصها اذا شرك بينهما وبين بقية أولاد الاولاد محقق وكذلك فاطمة
 والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
 وملكة فاذا المجمع ل ترجح في التعارض بين اللفظين يقسم بينهما بين عبد
 الرحمن وملكة وزيب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
 لعبد الرحمن خمسة واكمل من الاناث خمسة نظرا اليهم دون أصولهم أو ينظر الى
 أصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة وزيب خمسة
 ولعبد الرحمن وملكة خمسة فيه احتمال وأنا الى الثاني أميل حتى لا يفضل نخذ
 على نخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون
 من أهل الوقف زيب بنت خالها وعبد الرحمن وملكة ولد اعما وكلهم في درجاتها
 وجب قسم تصيبا بينهم لعبد الرحمن نصفه وملكة ربعه وزيب ربعه ولا نقول
 هنا ينظر الى أصولهم لان الانتقال من مساوهم ومن هو في درجاتهم فكان اعتبارهم
 بأنفسهم أولى فاجتمع لعبد الرحمن وملكة الخمسان حصل لهما بموت علي ونصف
 وربع الخمس الذي لفاطمة بينهم ما بالقرينة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس
 وثلاث خمس وملكة ثلثا خمس وربع خمس فاجتمع زيب الخمسان بموت والدها
 وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس ونحوه ثلث وربع وهو
 ستون فقسنا نصيب عبد القادر عليه زيب خمسة وخمس وربع خمسة وهو سبعة
 وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلث خمس
 وملكة أحد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ما ظهر لي ولا اشتري أحدا
 من الفقهاء بقا في بل ينظر لنفسه اه كلام السبكي قالت قاتله الاسمي على الذي
 يظهر اختباره أولاد دخول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر بلا قوله
 ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل
 الوقف ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من
 اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد أهل الوقف

الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكيفية ولكن به بصدده
 ان يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانها ذكرت في سياق
 الشرط وفي سياق كلامه معناه التي فتم لان المعنى ولم يستحق شيئاً من منافع
 الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحقى
 ما كان يستحقه المتوفى لوقفي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ
 كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله أولا على ان مات عن ولد عادم كان جاريا عليه على ولده
 فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بتم لان ذلك عام خصه
 هذا كما خصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الخ وايضا فان اذا علمنا عموم
 اشتراط الترتيب لزمن من الغاء هذا الكلام بالكيفية وان لا يعمل في صورة لانه
 على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومملكة الاستوى في الدرجة أخذ من
 قوله عادم على من في درجته فيبق قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مما لا يظهر له
 أثر في صورة بخلاف ما اذا علمناه ونخصه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا
 للكلامين وجمعا بينهما وهذا أمر ينبغي ان يقطع به حيث قد قول لمات عبد
 القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولده اسماها عبد الرحمن ومملكة
 السبعمان اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى أخويه وولدى أخيه
 فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خسان وللطيفة خمس وعبد الرحمن ومملكة
 خسان اثلاثا فلما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكالها لبنتها فاطمة ولمات على
 انتقل نصيبه بكالها لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها
 زينب وعبد الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم لاند كرم مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم
 لا بأصولهم كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد
 الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس ومملكة بموت عمر ثلثا
 خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزأ زينب سبعة
 وعشرون وهي خسان وربيع خمس وعبد الرحمن انسان وعشرون وهو خمس
 ونصف وثلاث ومملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربيع خمس فصح ما قاله السبكي
 لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والخمزة حيث قد بجهة هذه القيمة
 والسبكي ترد فيهما وجماعها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في

ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفاً على حصة ثم أولاده ثم أولادهم
 وشترط أن من مات من أولاده انتقل نصيبه للأباقين من أخوته ومن مات قبل
 استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان
 حياً فمات حصة وخلف ولدين هما حماد الدين وخديجة وولد لولد مات أبوه في حياة
 والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حصة فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد
 نصيب الذي لو كان أبوه حياً لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها بالباقي
 أو يشتركه ولد أخيه نجم الدين فأجاب تعارض فيه اللفظان فيحتمل المشاركة
 ولكن الأرجح اختصاص الأخ وترجيحه أن التخصيص على الأخوة وعلى الباقيين
 منهم كالتخصيص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
 اهـ هذا آخر ما أورده السيوطي في هذه المسئلة وأنا أذكر حاصل السؤال
 وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر بهمه ما عني
 في ذلك وإنما أطيل في الكثرة وقوعها وقد أفيت فهماراً أما حاصل السؤال
 أن الواقف وقف على ذرية مرتبة بين البطون ثم للأذكركم مثل خطا الاثنين وشترط
 انتقال نصيب المتوفى عن ولداً له وعن غير ولد إلى من هو في درجته وأن من مات
 قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لو بقي حياته الواقف عن ولدين ثم مات
 أحدهما عن ثلاثة وولد ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات
 واحد عن غير نسل ثم أحد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي أن
 ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولده المتوفى
 في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل ردت نصيبه إلى أخويه فيكون النصف
 بينهم ما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة أبيه ثم فن مات بعدهم يقسم
 نصيبه بين جميع أولاد الأولاد بالسوية فدخل ولد المتوفى في حياة أبيه فتنقص
 القسمة بموت الطبقة الثانية ويزول الحجب عن ولدي المتوفى في حياة أبيه عملاً
 بقوله ثم على أولاد أولاده وأنه إنما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى
 ولده مادام البطن الأول فن مات من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده
 ويقسم الربع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطن الأول تنقص القسمة ويكون بينهم
 بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن ينقرض أهل
 تلك الطبقة فتنقص القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن

وحاصل مخالفة السبوطى له فى شئ واحد وهو ان أولاد المتوفى فى حياة أبيه لا يعمرون مع بقائه الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم موارثته على انتقاض القسمة قلت أما مخالفة فى أولاد المتوفى فى حياة أبيه فواجبة لما ذكره الاسيوطى وأما قوله تنتقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أتى به بعض علماء العصر وعزو ذلك الى الخصاص ولم يتبينوا المصوترة الخصاص وما صورته السبكي وأنا أذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار واين ما بينهما من الفرق فقد ذكر الخصاص صوراً الاولى وقف على ذريته بالترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنقض القسمة فى كل سنة بحسب قائمهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطاً تقديم البطن الاعلى ثم وشم ولم يزد فلا شئ لأهل البطن الثانى مادام واحداً من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق من مات أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثانى لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على أولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان أبوه مات قبل الوقف لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على أولاده وأولادهم وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم وشم ولذا لا شئ للبطن الثانى مادام واحداً من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثانى وترك ولداً مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة لهم مع البطن الثانى لانه من الثالث فاذا انقرض الثانى شارك الثالث الخامسة وقف على أولاده وأولادهم وذريته ونسله ولم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلبة بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول لهم بالسوية وما انقل اليه من والده السادسة وقف على ولده واصحابه ذكره او أنثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلبة بين ولده ذكره او أنثى وأولاد الذكور ذكره او أنثى فاذا انقرضوا صار أولاد الذكور ذكره او أنثى بالسوية فيدخل أولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم وشم واختص ولده ذكره او أنثى فاذا انقرضوا صار أولاد البنين دون أولاد البنات ثم لا أولاد هؤلاء أبداً السابعة وقف على بناته وأولادهم وأولاد أولادهم وحكمه ان الغلبة لبناته ونسلهم فلو قال يقدم البطن الاعلى تبع فان شرط بعد انقراضهم ونسلهم لولده الذكر ونسلهم

تبع فان مات بعض ولده الذكور عن أولاد وبقى البعض ولهم أولاد وحكمه عند
 عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رقب فالغلة للباقين من ولده وان انقرضوا
 كانت لولده المتوفى الثمانية وقف على ولده وولد ولده ونسأهم مرتباً شارباً
 ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة
 للأعلى منهم ثم وتتم فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم على عدد
 أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاد الحادئين له بعده فما أصاب
 الاحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما جعل لولده من مات حصه أبيه
 مع وجود البطن الأعلى مع كون الواقف شرطاً تقديم الأعلى لكونه قال بعده
 ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفات الأعلى الا واحداً فيجعل سهم الميت
 لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الأعلى ولو كان عدد البطن الأعلى عشرة
 فثلاث اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد
 وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولاداً
 فما أصاب الاربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهم ولومات واحد من
 العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم
 للميت يكون لأولاده فلو قسما هاتين بين الأعلى وهما عشرة ثم مات اثنان عن غير
 ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد وواحد عن أولاد ثم مات من الاربعة واحد
 وترك ولداً ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الاحياء
 أخذوه وما أصاب الموتي كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم يتطرق الى ما أصاب
 الاربعة يقسم أرباعاً فيرد سهم من مات عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القيمة
 على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخيه سهم الميت الذي
 مات عن ولداً اثلاثاً فما أصاب الابن كان لهما وما أصاب الميت كان لولده فلو لم
 يمت أحد من البطن الأعلى ومات واحد من الثاني عن ولد أو مات بعض الأعلى
 ثم مات من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شيء لولده من مات قبل
 أبيه ولا لأولاده من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد المضاف الصورة
 الثانية من غير زيادة ولا نقص وفرع علم ان البطن الأعلى لو كانوا عشرة وكان
 له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد لاحق لهما مادام واحد من الأعلى لانهما
 من البطن الثاني ولا حق لهما حتى يتقرض فلومات العشرة وترك كل ولد أحد كل

فمصيب أبيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقف وإن استوفى العاقبة فإن بقي منهم
واحد قسمت على عشرة فما أصاب المني أخذه وما أصاب الموفي كان لولادهم
فإن مات العاشر عن ولدانته قضت القسمة لأنقرض البطن الأعلى ورجعت إلى
البطن الثاني فينظر إلى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يرد نصيب من مات إلى ولده إلا قبل أنقرض البطن الأعلى فيقسم على
أعداد البطن الأعلى فما أصاب الميت كان لولده فإذا أنقرض البطن الأعلى
نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراكاته نال نصيب
الميت إلى ولده هنا الكون الواقف قال علي ولده وولد ولده فلم يدخل أولاد من
مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة فلو لم يكن له ولد إلا العشرة فما تواوا أحدا بعد
واحد وكل مات واحد ترك أولاداً حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة أولاد
ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحداً أليس
قلت فإن مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة
الأولى وارتد ذلك إلى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم واقسمها على عددهم
ويبطل قوله من مات عن ولداً تنقل نصيبه إلى ولده لأن الأمر يؤل إلى قوله وولد
ولدي وكذا الوفاة جميع ولد ولد الصلب فلم يبق منهم أحد فنظرنا إلى البطن
الثالث فوجدناهم ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فأنشأنا قسم على
عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك اهـ فأخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة
وبيان حكمها أن الخصاص فائل بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يتأمل
الفرق بين صورتين فإن في مسألة السبكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكاملة ثم
بين العاقبتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالوالات ثم فسد
مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الأعلى مع السفلي وصدر مسألة السبكي
اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا والدليل
عليه أن الخصاص بعد ما قرر به بنقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول
عندك المعمول به وتركت قوله كلما حدث علي أحد منهم الموت كان نصيبه
مردوداً إلى ولده وولد ولده ونسبه أبداً ما تناسلوا قال من قبل أنا وجدنا بعضهم
يدخل في الغلة ويوجب حقه فيها بنفسه لا بأبيه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على
عددهم اهـ فقد أفاد أن سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فإذا

كان صدره لا يتناول ولدا الولد مع الولد لم يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان
 قات صدقت ان الخصاص صورها بالواو ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو
 تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول
 بخلاف التعبير به من أول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
 فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي بنى
 القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بأولهما
 قال وليس هذا من باب التسخ حتى يعمل بالمتأخر فان كان هذا رأى السبكي في
 الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي فهو مشكل
 على قوله من ان شرطا الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالمتأخر وحيث كان
 مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبننا فان مذهبنا العمل بالمتأخر
 منه ما قال الخصاص * انه لو كتب في أول المكتوب بعد الوقف لا يساع ولا
 يوجب وكتب في آخره ان لغلان يسع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال قال
 من قبل ان الآخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع بعبه اه فالجواب ان
 الواقف اذا وقف على اولاده وأولاد اولاده وعلى اولاد أولاد أولاده وعلى ذريته
 ونسله مابقة بعد مطبقة وبطنا بعد بطن فتجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد
 انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته
 وذوى طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من
 منافعها وترك ولدا أو ولدا ولدا أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
 حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بتم بين الطبقات
 وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين أولاد المتوفى
 في حياة الواقف قبل دخولهم فلهم ما خص آبائهم لو كان حيا مع اخوته فن مات
 من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته
 فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسألة الخصاص التي قال فيها
 بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر به فن مات عن ولد من
 أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له لا ينقض أصلا أبدا بعده ولو
 انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد ولدى الواقف عن ولد والآخر عن عشرة
 كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الآخر لعشرة فاذا مات ابن الواقف

استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استحووا في الطبقة فقولوه على ان من مات وله ولد بمخموص من ترتيب البطون فلا مراعى الترتيب فيه ثم من كان له ثنى ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولد واحد ثم ان المات عن ولد واحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخيرين المائة وان استحووا في الدرجة ثم اعلم بان المراد من قولهم تحجب العاقبة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده الى كل أصل فيجب فرعاه وفرع غيره فلاحق لاحد من أهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الأصل فيجب فرع نفسه لا فرع غيره ليكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم بقولون بطن ا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك أنه من باب التأكيد وان حجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطن ا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيد الان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسى في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن الشحنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعة غير مانعها الا سيوطى وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب اب القسماح بشئ ثم تبين له خطأه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة أيسانا فن رام زيادة الاطلاع فليراجع نسخة ولم تنزل العلماء في سائر الاعصار نسخة لغين في فهم شروط الواقفين الامن رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الموفق الميسر اسكن عسيرا هـ (وقال في القاعدة اثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقبل لا هـ (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة ناظر الوقف واختلاف الشيخان في فوز الثاني للواقف عزله بلا شرط ومنعه الثالث واختلاف التخييج والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضى خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو

من قبله اه وقد نقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانصه) وقالوا بعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بيقينه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضي مكانه بالغالى بلوغه كفى منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال في أحكام العبيد) ولا يصح وقفه اه (ثم قال) ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند محمد الالمدير وأم الولد اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظرا ووصيا والثمانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كفى الاسعاف اه وقد نقلناها في كتاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحروق مانصه) وأما المحرق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة أن من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك اه وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرسوسى من عبارة فتاوى قاضي خان ومارده عليه ابن وهبان وما حررناه فيها اه (ثم قال) وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثيرا السؤال عنها ولم أجدها فيها تفلاصري بحاجتها للتفتيش منها أن بعض المذرية المشروط لهم الربع إذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه بأن فرغ له عنه ومنها المشروط له النظر إذا أسقطه لغيره بأن فرغ له عنه إلا أن في الميتعة وغيرها أن المشروط له النظر إذا فروضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه وإلا فان كان في صحته لم يجز وإن كان عند موته جاز بناء على أن الوصى أن يوصى الى غيره اه وفي القنية إذا عزل الناظر المشروط له النظر نفسه لم ينزعزل إلا أن يخرج العاقبة أو الواقف اه ومنها أن الواقف إذا شرط لنفسه شيئا في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط وينبغي أن يقال بالسقوط في الشكل لانه الاصل فحين أسقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين إذا أسقط المشروط له الربع حقه فلا بأس حذفه فاسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف ما إذا أسقط حقه لغيره وفيما إذا أسقط الواقف حقه مما شرط لنفسه أو لغيره فان قلت إذا أقر المشروط له الربع أو بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط

حقه قات نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاف رحمه الله تعالى
 في باب مستقل اهـ (ثم قال) وقد وقعت حادثتان عنهما شرط الواقف له شروطا
 من أذخا ل واخراج وغيرهما واحدكم بالوقف متضمن للشروط كما حنفى ثم رجع
 الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحته وجوعه لأن الوقف
 بعد التحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلو تمت كلزومه
 كما صرح به الطرسوني رحمه الله تعالى ومن أسقط حقه فيما شرط له من الربيع
 لا لا حذفه قال بعدم السقوط وعلمته أن الاشتراط له صار لازما كلزوم الوقف
 فكما كان الشرط له لا يمكن إسقاط ما شرطه له فكذا الشرط ويدل عليه أيضا
 ما نقلناه من قريبه قبل قولي هذه المسئلة عن إضاح الحكماني من إسقاط الربيع
 حقه ما شرط له عن تسليم المعلم فيه في مكان معين فإنه يدل على أن الشرط إذا كان
 في ضمن لازم فإنه يلزم ولا يقبل الإسقاط اهـ (وقال في أحكام العقود بالضرورة
 وغير اللازمة ما نصه) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فإن كان وصي الميت
 فحسب لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضى عزله إلا بيمينه أو بحج ظاهر ومن
 جانب الوصي فلا يملك الوصي عزل نفسه إلا في مستلثين ذكرناهم في وصايا
 الفوائد وإن كان وصي القاضى فلا لأن للقاضى عزله كما في القنية وله عزل نفسه
 بحضرة القاضى وقد ذكرنا التولية على الأوقاف في وقف الفوائد اهـ وقد نقلنا هذه
 العبارة في كتاب الوصايا أيضا (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل
 الأولى أسباب التملك المعروضات المالية إلى أن قال والوقف اهـ (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الإنسان شيء غير اختياره إلا الأرض اتفاقا إلى أن قال وغلبة الوقف
 يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل اهـ (ثم قال) الثامنة في رتبة الوقف الصحيح
 عندنا أن الملك يزول عن المالك إلى المالك وأنه لا يدخل في ملك الموقوف عليه
 وإن كان معينا اهـ (ثم قال) الثانية عشر الملك للمالكين والمنفعة معا وهو الغالب
 أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة أبدا ورفقة له وارث إلى أن قال
 بخلاف ما إذا قتل خطأ وأخذت قيمته بشئرى بها عبد ويقتل حقه فيه من غير
 تحديد كالوقف إذا استبدل انتقل الوقف إلى بدله ذكره قاضى خان من الوقف اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال تنبيه) قد علمت أن الموصى له وإن ملك
 المنفعة لا يوجب نفي أن له الاعارة وأما المستأجر فيوجر ويعبر ما لا يختلف بخلاف

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويغير والشافعية جعلوا لذلك أصلاً وهو
 أن من ملك المنفعة ملك الإجارة والأعارة ومن ملك الانتفاع ملك الإعارة
 لا الإجارة ويحكيون المستعير والموصى له بالمنفعة ما لا لا انتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول الشكراني من أن العارية باحة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا أنها
 تملك المنافع بغير عوض فهي كالإجارة تملك المنافع وإنما لا يملك المستعير
 الإجارة لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولأنه لو ملك
 الإجارة الملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولأنه
 لو ملكها لزم أحد الأمرين الغير الحائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الإجارة
 وهذا ان التعليلان يشتملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كما يستعير وقيل أيضاً لا يملك الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الإعارة وتعامه في فتح القدير من الوقف اه وقد قلناه في كتاب الامانات
 (ثم قال) وأما الإجارة المنفعة ما أقطعته الامام فأفنى العلامة فليس من قاطبوا بغايتها
 الى ان قال واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفخ الإجارة
 لا تنقل الملك الى غير المؤجر كالأنتقل الملك في النضائر التي نرج عليها الإجارة
 الاقطاع وهي إجارة المستأجر وإجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة
 وإجارة الموقوف عليه الغلة وإجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الإجارة من مال
 النضارة وإجارة أم الولد اه وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الجهاد وقال في بحث القول
 في الدين ما ذهب قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المذهب * فرع *
 حدث في الأعصار القريبة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برهن أو لا يخرج
 من مكان تحديدهم الا برهن أو لا يخرج أصلاً والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصح
 بها لأنها غير مضمونة في يد الموقوفة عليه ولا يقال إنها عارية أيضاً بل لا أخذها
 ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عنها يد أمانة فشرط أخذ الرهن
 عليه فاسد وان أعطاه كان رهناً فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لان فاسد
 العقود في الضمان كحبيها والرهن أمانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي وان أريد
 مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف
 فيجوز أن يقال بالاطلاق في الشرط المذكور جلاء على المعنى الشرعي ويجوز أن
 يقال بالحق جلاء على اللغوى وهو الأقرب تصحيح الكلام ما أمكن وجبته لا يجوز

انخراجه ايدونه وان قلنا بطلانه لم يضر انخراجه ايه لتعذر ولا بدونه اما لانه خلاف
 شرط الواقف اولفساد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه
 شرط فيه غرض صحيح لان انخراجهامطنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن
 كل من يقصد الانتفاع بذلك المكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج
 الا بتذكرة وهذا البأس به فلا وجه لبطلانه وهو كما حملنا عليه قوله الابرهن
 في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به
 مشروط بأن يضع في خزانة الواقف ما يتذكره به عارة الموقوف ويتذكر
 الخازن به مطالبته فينبغي أن يصح هذا متى أخذ على غيره هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل أنه يأخذها فإذا
 أخذها طالبها الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده أيضا بغير طلب ولا يبعد
 ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 تنزيلا لفظ على الصحة ما يمكن وحينئذ يجوز انخراجه بالشرط المذكور ويمتنع
 بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف
 اذا تلف بغير تقريط ولولا تلف بغيره ضمه ولو لم يكن لا يتعين ذلك المرهون لو فاته
 ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات
 شامل للمكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجز شيء بخلاف
 الرهن الفاسد فإنه مضمون كالصحیح وأما وجوب اتساع شرطه وجهه على المعنى
 اللغوي فغير بعيد اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث
 السكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف له
 أجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها
 كما في الخانية وهذا اذا عين القضاة له أجزا فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له
 كذلك في القيمة ثم ذكره بعد أنه يستحق وان لم يشترط له القضاة ولا يجتمع له
 أجر النظر والعمل ليعمل مع العملة اهـ (وقال في أحكام المسجد مانصه) ولا هل
 الخ لجهل المسجد الواحد بمسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم
 جعل المسجدين واحدا اهـ وقد قلنا في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افتقر
 فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرجوع بخلاف الوقف
 على معين اهـ وقد قلنا في العتق (وقال في الفن الثالث من الفرق والجمع أيضا

مانصه) بقاعدة انضاف الى معرفة بقيد العموم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامر لا وجوب في قوله تعالى فليحذر الذين يخافون عن امره أى كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيد ووقف على ولده وكان له أولاد ذكور وانا ان كان السكك ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على القاعدة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال مانصه) فائدة الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحل توليته كما كتبه في ان شرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بالاب السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا تنظر له في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له ان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للولاية على الوقف من لم يسأل الولاية لا للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج الناظر به عن النظر ما اذا ظهر به فسق كشراب الخمر ونحوه اهـ والظاهر ان يخرج مبنى لما لم يسأل فاعله فيخرج القاضى لانه ينزل به لما عرف في القاضى اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب الخمر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم قال فائدة) اذا ولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لما قدمناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل خصوصا اننا علم من سلطان زماننا انه انما يولى المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروعة وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا بعد لا فسق انزل لانه لما اعتد بعد الله صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن السكك وعليه الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وكذلك يقال ان السلطان اعتد أهلية فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا اذا كان المقر وعوضا عن مدرس أهل فان الاهل لم ينزل وصرح البرازي في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بمنع المستحق ومرة باعطاء غير المستحق وقد منعنا عن رسالة أبي يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيان أن أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اهـ

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم ومبيد النقم المدرس اذا لم يكن
صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعالم ولا يستحق الفقهاء التزول معه لولم الان
مدرسهم شاغرة عن مدرس اه وهذا كما مع قطع النظر عن شرطا الواقف في
المدارس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به لم يصح تعيينه وان كان أهلا
للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة
والذي يظهر انما المعرفة بمنعوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وان
يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف
ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول
وغير ذلك واذا قرأ اللمن واذا لم يكن قارئ بخصرته رد عليه اه (ثم قال) * حادثه *
سمعت عن مدرسة بها صفة لا يعل بها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها
للحكم فهل له وضع خزائنه بها لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت
بالجواز أخذ من قوتهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فله ان يوسعوا
الطريق من المسجد ومن قوتهم لوضع اثاث بيته وتوسعته في المسجد للخوف في
الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قوتهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا
للساظر ان يؤجر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة
ولاشك ان هذه الصفة من الغناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم يجوزوا
جعل بعض المسجد دطرا بقادفعا للضرر العام وجوزوا اشتغاله بالمحسوب والاثاث
والمساع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء
في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن يمينه اذا
جالس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق يجوزوا اشتغال بعضهم
بها فاذا كثرت وتعدت جعلها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا
بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكمربطل المتضمن
بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزائنة لو أجزر الموقوف عليه لم يكن ناظرا حتى لم يصح
وأذن للمساخر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد فوكان متطوعا فقلت لان
الاجارة لم يصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى جامعاً مائة أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شرطاً
فأفتيت ببطلان شرطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
ضمه اهـ وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع
وظيفته في الوقف لم يصح ولم يسقط حكمه منها بخلاف ما على هذه اهـ وقد نقلناه
في البيوع (ثم قال في فن الانغاز مانصه) الوقف أي شيء اذا فقه له بنفسه لا يجوز
واذا وكل به جاز فقبل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز أي
وقف أجره انسان ثم مات وانقضت فقبل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فانه
يصير ملكاً لورثته وينفذ بيع موته اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال
في فن التحيل مانصه) الحادى عشر في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته
وخاف عدم اجازة الورثة بقراءتها وقف رجل وان لم يسمه وانه موقوف على يده
أراد وقف داره وقفاً صحيحاً اتفاقاً يجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى
المتولى ثم يتنازعان فيحكم الغاضى بالزوم أو يقول ان قاضياً حكماً يحكمه فيلزم
أو ان أبطله قاض كان صدقة اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملة لابن السادس
فن الفروق مانصه) كتاب الوقف لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل
في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصود الجواز لا يدخل
بخلاف البيع اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التسليم الى المتولى
في المسجد لا يكون تسليماً بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
الصلاة فكان التسليم بها وفي المستغل الاستغلال وهو مهيأ في التسليم اليه ولو أمر
بجاعة بالصلاة في ساحته أبداً لم تصر ميراثاً عنه ولوقال الى شهر أو الى سنة صارت
ميراثاً عنه لان التأييد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني لوقال هذه
التحجيرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد
جاز ويتم بالقبض وان كان منقولاً والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى
المنارة لا الى التزيين والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) وقف الشجر على المسجد لا يصح لانه
منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقولاً والفرق الضرورة
والعرف ويجوز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى التزيين اهـ (وقال المؤلف في الفن
الثانى من كتاب الزكاة مانصه) كل الصدقات حرام على بنى هاشم كأكاة أو عمالة

فيها أو عشرًا وكفارة أو مندورة الالتهطوع والوقف اهـ (وقال في كتاب الحج
 مانصه) بناء الرباط بحيث يتنفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية اهـ (وقال
 في كتاب الإيمان مانصه) لا يجوز تعميم المشترك الا في العين حلف لا يكلم مولاه
 وله اعلون واسفلون فأبهم كلهم حنث كما في المبسوط وبطلت الوصية للوالى والمخالفة
 هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل
 وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد
 كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة (وقال في كتاب السير وارادة مانصه)
 وحكم الرد وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبطلان وقعه مطلق اهـ (وقال
 في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل
 أولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في بحث الاعتمار للمعنى لا الالفاظ
 مانصه) ولو وقف على ما يحصى كبنى تم صم نظرا للمعنى وهو بيان الحجة كالفقراء
 لا لالفاظ ليكون عليه كالحجوه ول اهـ (ثم قال) الشراء اذا وجد نفعًا على المباشر فغذ
 عليه فلا يتوقف شراء الفضولى ولا شراء الوكيل الخسالف ولا اجارة المتولى أجرا
 للوقف بدرهم ودان بل يتنفع عليهم والوصى كاتولى وقيل تقع الاجارة للقيم وتبطل
 الزيادة كما في القنية الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر أجيرا بأكثر من
 اجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سير الخسانية اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (ثم قال) الجودة في الاموال الربوية
 هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف
 اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الزهن (وقال أيضا في كتاب البيوع) يبيع البرأت
 التي يكتسبها الدنيوات على الجمال لا يصح فأورد بان أئمة بخارى يجوزوا بيع حذووظ
 الأئمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذا في القنية اهـ (ثم
 قال في كتاب البيوع أيضا) من باع أو اشتري أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى
 ان قال والمتولى على الوقف لو أضر الوقف ثم قال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحق وقف المجردة لا يجوز الاعتراض عنها الى
 ان قال وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوضائف بالاوقاف اهـ (وقال أول كتاب
 القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائونا فوجد به دال القبض على بابه
 مكتوب ووقف على مسجد كذا لا يرد لانها علامة لا تبني الاحكام عليها وعلى هاهنا

لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يخلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الاولى اذا اتم القاضي
 وصى اليتيم الثانية اذا اتم متولى الوقف فانه يخلفه مما انظر اليتيم والوقف كما في
 دعوى الخاتبة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال ايضا في كتاب القضاء
 مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولا يمتد الى الكفاية فتسبغ الدعوى بالملك
 في الوقف المحكوم به كما في الخاتبة وجامع الفصولين اهـ (وقال ايضا في كتاب
 القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا
 ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يضي بأقولهما كما في شهادات فتح القدير معزيا
 الى الخصاف اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعلية العين
 الا في مسائل عشرة في الغنية الى ان قال وفيما يدعيه المتولى من الصرف اهـ (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والمحاوي
 القدسي اهـ (وقال فيه ايضا مانصه) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما
 اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاء
 عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف الساخر فانه يضم اليه ثقة كما في الغنية اهـ
 (ثم قال فيه ايضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه الا في مسائلين
 الى ان قال وزدت عليهم امسائل الى ان قال الثانية استرى أرضا ثم ادعى ان بائعها
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الى ان قال الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي
 في بيوع الخاتبة وقضائها وفصل في فتح القدير غيبة في آخر باب الاستحقاق
 فليست منه ثم فصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجمه فظاهر ما في العمادية
 ان المعتمد القبول مطابقا الخامسة باع الاب مال وله ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش
 السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث
 في دعوى القنينة اهـ وقد نقلناه في البيوع والوصايا (ثم قال ايضا في كتاب
 القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهده فانه قد قضاه الا في مسائل الى ان قال
 أو يزيد اقل الحيلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد (ثم قال فيه ايضا) أمر
 القاضي حكم كقوله سلم المحدود الى المذبح والامر بدفع الدين والامر بحبس
 الا في مسألة في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف
 فأمر القاضي أن يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن

يصرفه الى فقير آخر صرح اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضى حكم منه الى ان
 قال ولو باع القاضى ما وقع له المرض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال
 آخر لم يطل البيع ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الاحازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم
 بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الا في مسألة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى
 غيره كما في جامع القسوين اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تسمع الشهادة بدون
 الدعوى في المحدود والخاص والوقف اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامه والوقف اه (وقال في كتاب القضاء
 أيضا مانصه) تصرف القاضى على الاوقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها منه
 باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه عزل ابن الوقف عن
 النظر للمشروط له وولى غيره بالاخصانة لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولوعين لنا ظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان
 ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجراه الثاني عليه والاجل له اجر المثل وحط الزيادة
 كما في القنية وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فراس للمجرب بغير شرط الواقف
 كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضى
 الذى ليس بشرعى لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجى
 ولا يعارضه ما فى القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام
 فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الإمام مقلدا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن
 بالاقراض باذن القاضى لان للقاضى الاقراض من مال المسجد اه (وقال أيضا
 في كتاب القضاء مانصه) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف اه (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأصله
 وأما برعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى
 حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم
 قال) واعلم ان شاهدا محسبة اذا أنشدها بانه بلا عذر بنفسه ولا تقبل شهادته
 نصوا عليه في المحدود وطلاق الزوجة وعق الامه وظاهر ما فى القنية انه في الكل
 وهى في الظهيرية واليتمية وقد ألقت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدع

حسبة الا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى
على انه لا تسمع الدعوى الا من المتولى كفي البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف
عليه لا تسمع دعواه فلا جنى بالاولى وظاهر كلامهم انه لا تسمع من غير الموقوف
عليه انما قالوا (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه) * حادثة ما ادعى انه غرس ابل في
ارض محدودة الى ان قال ثم رأيت في غضب القنية لو غرس المسلم في ارض مسجلة
كانت اى الاشجار المعروفة سبلاها فقتضاؤه يكون الاثل وقفا اذا كانت
الارض وقفا على ابناء السبيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس
له كانت ملكا له لا وقفا وذلك في خزانة المعتبرين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا
وبنى فيها لو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال فيه ايضا) دعوى
القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسئلتين الاولى
في الشهادة بالوقف اى بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بحقه صحته اه (ثم قال
ما نصه) دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة الى ان قال الخامسة
نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعمين اه (وقال فيه ايضا)
الجهة التي في المنكوحية تمنع الجهة الى ان قال وفي الاستحلاف بمنعه الا في ست هذه
الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتخليق الوصي عند تمام القاضي له وكذا
المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هذه الثلاثة اى دعوى الغصب
والسرقة والشهادة فيهما كذا في شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والرصيين والناظرين والقاضيين
والحكميين والمودعين والمشر وطلما الاستبدال أو الادخال والانتزاع الا في مسئلة
فيما اذا شرط الواقف النظره والاستبدال مع فلان فان لا واقف الا انفراد دون
فلان كفي الحامية من الوقف اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له
اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العاقبة
كما في شرح المجمع مع العلم بانها لا تمتثل النقص ويراد بالوقف فان المقر له اذا رده
ثم صدقه صح كفي الاسعاف اه (وقال في كتاب الاقرار ايضا) المقر له اذا رده
الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كفي الاسعاف من باب الاقرار
بالوقف اه (ثم قال في كتاب الاقرار ايضا) المقر اذا صار كذبا شرعا بطل اقراره
الى ان قال ونرجع عن هذا الاصل مسئلتان الى ان قال وعلى هذا لأوفر بحرية عبد

ثم اشترى عليه ولا يرجع باليمن أو بوقفة دار ثم اشترىها كما لا يخفى ومثله
الوقف المذكورة في الاسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انما وقف ثم اشترىها
أو ورثها صارت وقفاً وأخذت له بنعمه اهـ وقد نقلناه في اليعوق (وقال في كتاب
الاقرار أيضاً) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قلل وفردت عليه لو أقر
المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صحيح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا (ثم قال في كتاب الاقرار أيضاً مانعه) الفعل في المرض
أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مثله اسناد الناظر للنظر غيره بلا شرط فانه
في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في التيممة وغيرها اهـ (وقال في كتاب الهبة)
لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى ان قال الرابعة مال الوقف يجب على الناظر
تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والافقيه
شأنها اهـ (وقال في كتاب الاجارة) الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن
يزيد عليه أحد فان بعد مضي المدة لم يصح المحط والزيادة في المدة جائز وان زيد على
المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت وهو شامل لمال التيمم بمومه وان
كانت العين وقفاً فان كانت الاجارة فاسدة أجراها الناظر بلا عرض على الاول
اذ لاحق له الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه أيضاً) النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا
كان يسيراً جائز اهـ (ثم قال فيه) ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسأكن
المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (وقال في كتاب الامانات مانعه) الامانات تنقلب مضعونة بموت عن
تحويل الا في ثلاث انما نظر اذ مات مجهلاً غلات الوقف اهـ (ثم قال) وقيدوا بتحويل
الغلة لان الناظر اذ مات مجهلاً لمال البدل فانه يضمه كما في الخمانية اهـ (ثم قال
فيه أيضاً) وأما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخالصة
وكذا المتولى على الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضاً)
العامل لغيره امانة لا اجرة له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا
الاذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة
والموقوف عليه يستعملها فلا أجر للناظر كما في الخمانية ومن هنا يعلم انه لا أجر
لناظر في المسقف اذا أحبل عليه المستحقون اهـ وقد نقلنا بعضه في الوصايا
(وقال أيضاً في كتاب الامانات مانعه) كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها

قبل قوله كما دعي الرد والوكيل والناسط اذا ادعى الصرف الى الموقوف
عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الى أن قال القول للامين مع اليمين
الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نهضة زائدة خالفت الظاهر وكذا
المتولي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال)
الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن الى أن قال
والمتولي اذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي الى أن قال
الافى مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل
بمال آخر والمتولي اذا خلط مال الوقف بماله نفسه وقيل يضمن ولو أنفق المتولي
مال الوقف ثم وضعه لم يبرأ وحيلة براءة انفاقه في التبرع أو أن يرفع الامر الى
القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فبرأ ثم يرد عليه الخ فراجع اهـ (وقال
في كتاب الحجر والمأذون مانصه) ووقف المحجور عليه بالسفاهة باطل واختلفوا
فيما اذا وقف باذن القاضي فصححه البلخي وأبطله أبو القاسم اهـ (وقال في كتاب
القسمه) يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضرب الخ فراجع اهـ
وقد نقلنا بقية في كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخير
بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقبضته
أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولي انما يضمن الثاني كذا في وقف
الخاصية اهـ (ثم قال فيه) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانه ولا يؤثر بممارستها
الا في حائط المسجد كما في كراهية الخاصية اهـ (ثم قال فيه أيضاً) منافع الغصب
لا تضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعدل الاستغلال منافع المعدل
للاستغلال مضعونة الا اذا سكن بناويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الاشركين
في الملك أما الوقف اذا سكنه أحد هما بغير اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى
أولاً للاستغلال فانه يجب الآخر ويستثنى من مال اليتيم مثله سكنت مع زوجها
في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لا نصير الدار
معدلة بلا جارتها انما نصير معدة اذ ابنها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع
لا نصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجر ما منفعه مضعونة من مال وقف
أو يتيم أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر
المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بناويل عقد سكنى المهرن لو استأجرها سنة

بأجر معلوم فسكنها ستمين ودفع أجرهما اليه ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول
 بقتضى ان له ذلك اذ لم تكن معدة له لكونه دفع مالى ليس بواجب فيسبغ ثمرة الا اذا
 دفع على وجه الحبة فاستهلكه المؤجر أجزأه فصولى دارام وقوفه وقبض الاجر
 نخرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك أجزأه المثل ويردّه الى الوقف أجرها الغاصب
 وردّ أجرها للمالك طيب له لان أخذ الاجرة اجارة اه وقد نقلناه فى كتاب الاجارة
 (وقال فى كتاب الغصب ايضا) حفر قبراً فدفن فيه آخمية فاهو على ثلاثة اوجه
 فان كان فى أرض مملوكة للمحافر فللمالك النباش عليه واخراجاه وله التسوية
 والزرع فوقها وان كان فى أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفرة من دفن فيه وان
 كان فى أرض موقوفة لا يكره ان كان فى الارض سبعة لان المحافر لا يدرى بأى
 أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة فى الوقعات المحسامة من الوقف وينبغى
 ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكونه عن الغصان
 فى صورة الوقف عليه فى صورتان فى أرض مملوكة فللمالك الخيار وفى مباحة
 فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه فى كتاب الصلاة وكتاب الاجارة (وقال
 فى كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصى فيما يدينه من الاتفاق بلاينة الا فى ثلاث
 فى واحدة تفافا وهى ما اذا فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى
 الوصى الدفع كما فى شرح المجمع معللاً بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل
 قوله فيما اذا كان من حوائجه اه فينبغى ان لا تكون نفقة موزونة كذلك لانها
 من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدينه من الصرف على
 المستحقين بلاينة لأنّه اذا من جملة عمله فى الوقف اه (وقال فيه ايضا) اذا أبرأ
 الوصى من مال اليتيم ولم يجب بعهده لم يصح والاصح وضمن الا فى مسئلة لو كاتب
 الوصى عبداً اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما فى الحسانية والمتولى على الوقف
 كالوصى كما فى جامع الفصولين اه وقد نقلناه فى كتاب العتق

(قال صاحب الاشياء)

(كتاب البيوع)

(أحكام المحل) ذكرناها هنا المناسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لاه فى أحكام العتق
 والذير المطلق لا المقيد كما فى الظهيرية والاستيلاد والسكابة والحرية الاصلية

والرق والملك بأسائر أسابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في البيع
 الفاسد وفي الدين فيباع مع أمه للدين اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجهر (ثم
 قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتن من
 جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف
 المسألة أجرة والكفيلة والموصى بخدمة متافاة لا يتبعها كافي الرهن من الزبالي ولم أر
 الا أن حكم ما إذا باع جارية وحملها أو مع حملها أو دابة كذلك فان علنا فوهم بفساد
 البيع فيما لو باع جارية الاحملها بكونه مجهولا واستثناه من معلوم فصار الكل
 مجهولا نقول هنا فساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره صريحا
 وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوز عنها ولا تجوز رهنها بعد
 تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما إذا حملت أمه كافرة الكافر
 من كافر فأسلم هل يؤثر مالها بيدها الصبرورة الحمل مسلمانا سلام أبيه والحمل
 ان سيده كافر اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات
 فلا يذفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها
 فلا تقتل ولا تتحد الا بعد وضعها ولا يترك الجنين يذكاة أمه فلا يتبعها في سب
 مسائل ولا يتبعها في الكفالة والجارة والايضاء بخدمتها فهي تسع ولا يفرد بحكم
 مادام متصلا فلا يباع ولا يهب الا في مسائل احدى عشرة بفردتها في الاعتاق
 التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
 للعدوم فالجمل أولى وينبغي أن يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات فالولد متبعا لصاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة النزائية اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم
 قال) ويثبت نسبه وتجب نفقته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة
 يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
 اذا ولدت لأقل من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في
 مسألة وهي ما اذا استحققت الام ببيته فانه يتبعها ولدها وبالأقرار لا كافي الكنز
 ويمكن أن يقال ثمانية ولدا البهية يتبع أمه في البيع ان كان معها وقتها على
 القول به اهـ وقد نقلنا أحكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد المبيع

يعيب بقضاء فصح في حق الكل الا في مسألتين احدهما الوأطال البائع بالثمن ثمرة
 المبيع يعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال)
 الثانية لو باع بهد الرديع يعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان
 فسخاً لم يجز قال الفقيه أبو جعفر كنا نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن
 غيره لكونه فسخاً في حق الكل قياساً على المبيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد
 على عدم جوازه قبل القبض مطلقاً كذا في بيعوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا
 للألفاظ صرحوا به في واصله الكفالة فهي بشرط براءة الاصل حوالة وهي
 بشرط عدم برائته كقالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال)
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أي أوزيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعاً باختيار
 للمعنى والابطال للتعليق وهو لا يصح له ولو وهب الدين ان عليه كان ابراءاً للمعنى
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو قال اعتق عبدك عني بألف كان بيعاً للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون الامر أهلاً للاعتاق
 ولا يفسد بألف ورطل من خجراه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها
 بلفظ النكاح صححت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضاً اهـ وقد نقلناه في كتاب
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبدك ان أدبت الى ألفاً فأت حر كان اذناؤه
 في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كناية فاسدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظراً
 للمعنى وهو بيان الجهة كالفقراء لا لفظاً ليكون تعليماً كالجهد اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوقف (ثم قال) وبيع عبدك المبيع بقوله خذ هذا بكذا فقال أخذت وبيعه قد بلغظ الهبة
 مع ذكر البذل اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) وبلغظ الاعطاء والاشتراك
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه مفصلاً معزواً في شرح الكنز وتعمد
 الاجارة بلفظ الهبة والتعليك كفي الحناية وبلغظ الصلح عن المنافع وبلغظ العارية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وبيع عبدك النكاح بـ يدل على ملك العين للخال
 كالبيع والشراء والهبة والتعليك اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وبيع عبدك
 السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتاقاً
 على مال نظر للمعنى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المال المضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط الرب المال كان بضاعة اه
وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صاحجه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
للألف بقضاء عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه عقد صلح بقضی القبول لأن
الصلح ركنه الإيجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات
(ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت أقالة ونرج
عن هذا الأصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائنه اه وقد نقلناه في
كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالإجارة بلا أجر اه وقد نقلناه في
كتاب الامانات (ثم قال) ولا المبيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق
بألفاظ الطلاق وان توى والطلاق والعتاق يرأى فيهما الألفاظ لا المعنى فقط
فلو قال لعبد ان أيت الى كذا في كيس أبيض فلداه في كيس أحمر لم يعتق
ولو وكله بطلاق زوجته فعتقه فعلقه على كائن لم يطلق اه وقد نقلناه ذلك في
كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظر والى
جانب اللفظ ابتداءً ونهاجانب المعنى فكانت بينهما انتهاء فتنت أحكامهما من
التحيرات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم
قال) يبيع الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في الحائنية الشراء
إذا وجدنا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل
المخالف ولا إجارة المتولى أجبر الوقف بدفعهم ودائق بل ينفذ عليهم والوصى
كالمتولى وقيل تنفع الإجارة للقيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسئلة الأمير
والقاضي اذا استأجرا أجيرا بأكثر من أجره المثل فان الزيادة باطلة ولا تنفع
الإجارة له كما في سائر الحائنية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والإجارة
والوكالة (ثم قال) المذرع وصف للمذروع الا في المدعوى والمنهدة كذا في
مدعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب المدعوى (ثم قال) المقبوض على
سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظار كما في الذخيرة تكرار الإيجاب
يعمل الأول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) العقود تعتمد صحتها ألفاً فيد منها لا يصح
خلاص بيع درهم بدفعهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تصح إجارة

ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) اذا
 قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهائل
 كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا
 لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط الثالثة لو كان متبوضا في يد المشتري
 امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد بآذن بائعه ماله
 وتثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤه ولو جارية
 ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة تجارده لو كان عقارا اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (ثم قال) الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه
 في الشرح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفعة والمحظر (ثم قال) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والطلاق فالقول ادعى الطلاق كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول ادعى الصحة كذا في الخمانية والطهريه الا في مسألة في اقالة
 فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
 صحا لقا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى
 خلاف جنسه كما اذا سمى ياقوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع
 المعلوم واختلافه واقعا اذا سمى هرويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض
 وقيل فاسد كذا في الخمانية كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصلح
 باطل كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح
 بعد النكاح كذلك كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 أو المحوالة بعد المحوالة باطلة كما في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم
 قال) الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح أطلقته في جامع الفصولين وقبده
 في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمن من الاول أو أقل أو يجنس آخر أو افلا
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة بآدة التوثيق بخلاف المحوالة فانها تنقل فلا
 يحتاجان كما في التلقيح اه وقد نقلناه في الكفالة والمحوالة (ثم قال) وأما
 الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فصحح للاولى كما في البرازية اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض
 المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خطى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضيه انهما تسليم الثالثة
 في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية انه وقد نقلناه في
 كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط ثبت في ثمانية البيع والاجارة والقبعة
 والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لمساو الاعساق على مال للقرن
 لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معزى بالى الاستروشى ونقلنا عن بعضهم
 وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة
 عشر الكفالة والمحوالة كما في البرازية والابراء عن الدين كما في أصول فقهاء الاسلام
 من بحث المنزل وتسليم الشفعة بعد الطالبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي
 يوسف والمزارعة والمعاملة المحاقق لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة المكاح
 والطلاق الا لمخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا اقرارا بعتد قبله والصرف والسلم
 يشترط التناقص قبل لا فتراق في الصرف فان تمسقا قبله بطل العقد الا فيما
 اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع المخاني وتفرق
 العاقدان قبل قبض القيمة من المثل فان الصرف لا يفسد عند هذا خلافا لمحمد كما
 في المجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة
 معلومين واشهاد وخيار وبقصد من الى ثلاثة ايام وتأجيل الثمن الى معلوم وبراءة
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركهاعنى الفخل بعد ادراكها على المفتي به
 ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون
 الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى واطعام المشتري
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الادى وحمل الجارية وكونها مغنبة وكونها حلوبا وكون
 الفرس هملحا وكون الجارية ماولدت وايضا الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
 المشتري فيما له حمل بالفارسية ونوزال لعل ونوزا تخف وجعل رقعة على الثوب
 وخياطتها وكون الثوب سدا سيما وكون السوق ملتو تابع من وكون
 الصابون متخذ من كذابرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قل من فلان وجعلها
 بعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ومرضى الجدير ان اذا
 عينهم في بيع الدار الكل من الخناسة المجودة في الاموال الربوية هدر الا في
 أربع مسائل في مال المريض تعتبر من المثل وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب
 الرهن اذا انكسر وقعته قيمته فالراهن تضمن المرتن قيمته ذهبوا وتكون رهنها

كما ذكره الزياحي في الرهن اه وقد نقلناه هذه الاربعة في أبوابها باب الوصية وباب
 الوقف وباب الرهن (ثم قال) فاجازيراد العقد عليه بانفراده صحيح استثناء
 الا الوصية بالخدمة يصبح افرادها دون استثنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
 (ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه
 الا اذا جعله البائع الى بيت المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع
 الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح
 وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر
 للمالك به وهي في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) يبيع
 البراءات التي يكتبها الديوان على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخاري جوزوا
 يبيع خطوط الأئمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يبيع المعدم بامل الا فيما يستثنيه
 الانسان من المبال اذا حاسبه على أئمنه بانعداستهلا كما فانه جائز استحسانا كذا
 في القنية من باع أو واشترى أو أوجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من
 مدينون الميت دارا عشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب
 الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بألف وقيته ثلثة آلاف لم تصح ولا يملك كان
 الرديع وبطل كانه بخار شرط أو روية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب
 الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجزأ الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على
 الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل
 بالبراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له
 ولا وارث الرديع دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
 لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في الاقطة وفي اجارة الغرماء يبيع المأذون المدينون
 بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الاقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف
 يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة
 الزوال الحية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تفريق الصفة على
 البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الزوال الحية اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة

في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه
 في القسمة (ثم قال) الحق في المجرى لا يجوز الاعتياض عنها لحق الشفعة فلوصالح
 عنه بمال بطل ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولوصالح
 الخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 ولوصالح احدى زوجتيه بمال لتترك فوبته لم يلزم ولا شيء لها اه كذا ذكره
 في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز
 الاعتياض عن الوظائف بالآوقاف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال)
 ونخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها
 كما ذكره الزياهي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه الثلاثة في أبوابها (ثم قال)
 والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق
 روايتان وكذا بيع الشرب والمعتد لا الاتباع اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم
 قال) العقد الفاسد اذا تعاقب بدق عبد لم يرتفع الفساد الا في مسائل أجرة فاسدا
 فأجرة المستأجر صحها فللأول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحها فالمكره نقضه
 والمشتري فاسدا اذا أجرة للبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
 الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكرام (ثم قال) الغش حرام الا في
 مسألتين احدهما في الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن
 دراهم زوفا أو عروضا غشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم تجز الثانية
 يجوز اعطاء الزبوف والمناقص في الجبايات اه وقد نقلناه في الحظر (ثم قال) للبائع
 حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من
 مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبد بأن يشتري نفسه من
 مولاه فاشترى للأمر ولو باعه دارا هو ساكنها اذا قبض المشتري المبيع وبلاذن
 البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتساق
 والاستبدال وله ابطال الكتابة كافي البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
 شراء الام لابنته الصغرى لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو أمه
 ومن أجنبي كافي الولوالجية اقالة الاقالة صححة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديناً
 سقط والساقط لا يعود كذا ذكره الزياهي في باب التحالف للمستهأن من بيع مدبره

ومكاتبه دون أم ولدها ه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن يباع مال الغائب
يطل ببيع الا بال المحتاج للنفقة كذا في نفقات البنزارية ه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان لقن وعلى وجه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح السكز الحيلة في عدم رجوع المشتري
على بائعه باللقن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك
فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البنزارية خبار الشرط في البيع داخل على المحكم
لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترى مالاً ثانياً فانه يبطله كافي فروق
السكرابدي في دعوى البنزارية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسبيل
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي المحقوق اه البيع لا يبطل
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلغا في أصل التأجيل
فانقول لنا فيه الا في السلم وان اختلغا في مقدار فلا تخالف الا في السلم رأس المال
بعد الاقالة كه وقبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مستثنين لا تخالف
اذا اختلغا فيه به بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه
قبلها بدل الصرف كرأس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز
التصرف فيها قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
كقبلها بخلاف رأس المال والشكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند اختلاف
للتخالف الا اذا استعمله في يد البائع غير المشتري كافي الهداية اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) الزواجر الا في مسائل بين مسلم وحري ثمة وبين
مسلمين أسلمة ولم يخرج الينا اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) وبين
المولى وعبيده اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين
وشركي العنان كافي ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب البيوع قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما
العمالات فأنواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والجاره لكن قالوا ان عقد
مضارع لم يترسوف والسين توقف على النية فان نوى به الإيجاب للمحال كان
بيعا والا بخلاف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع
المتعوض للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكثر وقالوا لا يصح مع المنزل لعدم الرضا بحكمه معه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاء
ما كان على ما كان مائه) اختلف المتأنيان في الطوع والقول لمن يدهيه لانه
الاصل وان برهنا فبينه مذهب الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في النزائية ولو ادعى
المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المجوسى وأنكر البائع لم أره الا ان مقتضى قولهم
القول للمدعى البطلان لكونه منكر الأصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان
الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التحريم الى أن يتحقق زواله
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل لعدم مائه) اه
ومنه بالاختلاف في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمكره وهى في اجارة التهذيب
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الواخلة في قدم
العيب وأنكره البائع فالقول له واختلاف في تدايله قيل لان الاصل عدمه وقيل
لان الاصل لزوم العقد ومنها الواخلة في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملا
بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
في الشرح والمعقد الاول اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الاختلاف
في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد
رؤيته فللبائع لان الاصل عدم التغير (قديمه) ليس الاصل عدم مطالعا
واغما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود ويفرع
على ذلك لو اشتراء على انه خباز أو كاتب فأنكر وجود ذلك الوصف به فالقول له
لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انه سائر
وأنكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها
صفة اصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مائه) ومما
فرع عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع
بالثمن لان المرض يتراد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع
بثمن العيب كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
التيسير مائه) ويبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوزه على خلاف القياس دفعيا
لمحاجة المفا ليس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاعوذج ومشروعية خيار

الشرط للترويج دفعاً للندم وخيار فقد الثمن دفعاً للمسايلة ومن هذا القبيل
بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوته مشايخ بلخ وبخارى توسعة ويسانه في شرح
السكرت من باب خيار الشرط ومن ذلك اقضى المتأخرون بالرد بخيار الغبن الفاحش
امام طالقاً واذا كان فيه غرر رجعة على المشتري ومنه الرد بخيار العيب والتحالف
والاقالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض اهـ (ثم قال) ومنه
جواز التمسك كح من غير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح
قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قد ان الامرا يجاب في التمسك بخلاف
البيع اهـ وقد نقلنا سابقته في كتاب التمسك (وقال في القاعدة الرابعة
من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على
خلاف القياس لكونه بيع المعدوم دفعاً للحاجة المعاليس ومنها جواز الاستصناع
للحاجة ودخول الحجام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائها وشرية السقاء
اهـ وقد نقلنا ذلك في الاجارة ايضا (ثم قال) ومنها الاقضاء بصفة ببيع الوفاء حين
كثر الذين على أهل بخارى وهكذا بصروقه وهو ببيع الامانة والشافعية
يسمونه الرهن المعاد وكذا سماعه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح السكرت من
باب خيار الشرط وفي القنينة والبيعة يجوز للحتاج الاستقراض بالبيع اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
ما لانص فيه من الاموال لزومية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا أو وزنيا وأما
المنصوص على كونه أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً
لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير
معتبر في المنصوص عليه اهـ (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا اطردت
أو غلبت ولذا قالوا لو باع بدرهم أو بدنانيرو وكان في بلد اختلغت فيه النقود مع
الاختلاف في المسالمة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه
هو المتعارف فيه منصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئاً بثمن ولم يصرح
بحصول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدراً
معلوم انصرف اليه بلا يسان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه
المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار في فهم من أنبته
والجمهور على انه يبيع مريحة بلا تبين لكونه حالاً بالعقد ذكره الزيلعي في التولية

اه (وقال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهنا
 مستثنى لم أرهما إلا أن لا انه يمكن تخريجهما على أن المعروف كالشرط وفي
 البرازية الشرط عرفا كالشرط شرطا منها لو جرت عادة المقترض برد أزيد
 مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لعادة منزلة الشرط اه وقد نقلناه في
 كتاب المداينات (ثم قال) وفيه أيضا أي في الماتعة أن دخول البردعة والا كاف
 في بيع الحمار مبني على العرف اه (وقال في المبحث الرابع بيع مانصه) قال في البرازية
 من الدعوى معزى إلى اللامنى إذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج
 لأنصح الدعوى ما لم يتبين وكذا لو أقر بعشرة ذنان بجر وفي البلد نقود مختلفة حجر
 لا يصح بل لا يبان بخلاف البيع فإنه يعرف إلى الأروج وقد أوسعنا الكلام على
 ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الأقرار
 فراجع اه (قال في المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الأحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الأول إلى أن قال ويشترع على ذلك لو
 استعرض ألقاوا واستأجر المقرض لمحض مائة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمة التزبد
 على الأجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الأجرة بلا كراهة باعتبار العرف خواص بخارى
 والحقبة مع الكراهة للاختلاف والفساد لأن صحة الأجرة بالاعراف العام ولم
 يوجد وقد أفتى الأكابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 وفيها أي في البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس
 من أنه صحيح قالوا الحاجة الناس له فرار من الر بافيلج اعتادوا الدين والأجرة
 وهى لا تصح في الكرم وبخارى اعتادوا الأجرة الطويلة ولا يمكن في الأشجار
 فاضطرروا إلى بيعها ووافقوا على الناس أمر الاتسع حكمه اه وقد
 نقلناه في الأجرة (ثم قال) وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في
 فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لأن يوتهم
 طبعات لا يتقع بها الآية اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام
 على المحرم الحلال) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما إذا جمع بين حلال
 وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب إلى أن قال ومنها البيع فإذا جمع فيه
 بين حلال وحرام صفقة واحدة فإن كان المحرم ليس بمال كالحجم بين الذكيسة

والميتة والحمر والعبد فانه يسرى البطلان الى المحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا
 جمع بين نخل ونخرفان كان الحرام ضعيفا كأن يكون ما لا في الجملة كما اذا جمع بين
 المدبر والقرن أو بين القرن والمكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى
 القرن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف ومالك والافصح انه لا يسرى الفساد
 الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان مسجدا عامرا فهو كالنخل بخلاف العامر
 بالجهة أي النخرب فكالمدير ومن هذا القيل ما اذا شرط الخمار فيه أكثر من
 ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط
 الزائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم وجهول في البيع
 فان كان الجهول لا تقضى به التسه الى المنازعة لا يضر والانس في الكل كما علم
 في الشيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا اشتراك بينهما في البطلان بالشرط
 الفساد الخ وقد قلنا بقبته في كتاب الاجارة (ثم قال) وعنه الوشرط الواقف
 ان لا يؤخر وقفه أكثر من سنة فزاد النظار عليه اوظاهر كلامهم الفساد في جميع
 المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تغريق الضيقة الخ وقد قلنا
 بقبته في الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة التسابع تابع مانصه) ومن فروعها
 الحمل يدخل في بيع الام تبعا ولا يفرد بالبيع اه (ثم قال) ومنها الشرب
 والطريق يدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفردان بالبيع على الاظهر اه (ثم
 قال في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها مانصه) ومنها الوغصب قنا
 فابق من يده وضعه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قصد الميجزاه وقد قلنا
 في كتاب الغصب أيضا (ثم قال) ومنه شراء كبر عينا وأمر المشتري البائع
 بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكتله فيها صح اذا البائع لا يصلح
 وكذا لعن المشتري في القبض قصد او يصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومنه شراء
 ما يبره فوكل وكذا بقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيل الروية
 لم يسقط خيار الموكل وقبضه الوكيل وهو يراه يسقط خيار روثية وكذا عند أبي
 حنيفة خلافا لما اه (ثم قال القاعدة العاشرة الخراج بالضمان) هو حديث
 صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث
 طائفة رضي الله تعالى عنهم وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع
 عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به غيبا فخاصمه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم فردده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال
 الخراج بالضم ان قال أبو عبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتريه الرجل
 فيسبته عمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلسه السائح فبرده و يأخذ جميع الثمن
 ويفوز بغلة جميعها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفي الغنائى
 كل ما خرج من شئ فهو خراجا فخر الخراج الشجر ثمه وخراج الحيوان دره ونسله اه وذكر
 نخر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع التكامل لا يجوز نقله بالمعنى وقال
 أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
 بالعيب كالمكسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضر حصوله له محانا لانها لم تكن
 جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضم ان وطبها يطيب الربح
 للحديث وهذا سؤال ان لم أرهم الاصحابنا احدهم لو كان الخراج في مقابلة الضمان
 لمكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد أو انفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل
 به وأجيب بان الخراج يعزل قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقصر
 في الحديث على التعليل بالضمان لانها أظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده ان
 الخراج للمشتري الثاني لو كانت الغلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب
 لان ضمانه أشد من ضمان غيره وهذا احتج لاني حنيفة في قوله ان الغاصب
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في
 ضمان الملك جعل نواجه من هو ماله اذ تلف تلف على ملكه وهو المشتري
 والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها ان عليه الضمان
 ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالحلاف في ضمانها عليه
 فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
 أيضا (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مسايعة من ان الربح يطيب له واستدل
 لمصا في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في المبيع فاسد اذا فسخ فانه يطيب للبائع ما يربح للمشتري اه
 وقد نقلنا بقية ذلك في الغصب فراجعوه ونقلنا بعضه في الكفالة أيضا (وقال)
 في القسعة الثانية عشرة لا ينسب الى ساكت قول فلور أى أجنبيا يبيع ماله
 فسكت ولم ينه لم يكن وكذا لا يكره اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولو رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
 لابن أبي ابي له (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال المحسدية
 عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلجئة حين قال له صاحبه قديدا لي أن أجعله
 بيعا صحيا اه أي فيكون سكوته رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري
 بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري مسقطا لخياره الرابعة عشر سكوت البائع
 الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيا كان
 المبيع أو فاسدا اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل المبيع عند الاخبار
 بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبر عدلا لا لو فاسدا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسدا
 اه (ثم قال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة باع جارية وعلمها حتى وقرطان ولم
 يشترا ذلك المشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان
 سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلي لها كذا في الغاهيرية اه (وقال في الفن الثالث في
 أحكام الناس ما نصه) «وقالوا اذا باع الاب او الوصى ثم ادعى أنه وقع بغيب فاحش
 وقال لم أعلم يقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا ضرر التناقض في الحرية والنسب
 والطلاق اه وقد نقلنا بقبضته في كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا في باب خيار الرؤية
 لو اشترى ما كان رأه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرئيه لعدم الرضا
 كذا في الهداية اه (ثم قال) ولو باع مالاك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع المجد
 مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير اه (ثم قال) ولو باعه على أنه آبق فإن
 راجعنا ينبغي أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب النكاح (ثم قال في أحكام
 الصبيان ما نصه) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عبدا لا يخلعه حتى يدركه
 كذا في العدة اه وقد نقلنا اه في كتاب الاذن والمجرو في كتاب الدعوى (وقال
 في أحكام الامعي ما نصه) ولم أر حكم ذبحه ومبيده وحضائته ورؤيته لما اشتراه
 بالوصف اه وقد نقلنا بقبضته في كتاب الذبائح (وقال في أحكام النقد وما يتبع
 فيه وما لا يتبع ما نصه) لا تتمين في المعامضات وفي تبعينها في العقد الفاسد روايتان
 ورجح بعضهم نقضه لأن ما فسد من أصله تبين فسه لا فيما اتفق من بعده فسه
 والصحيح تبينه في الصرف بعد فساده وبعد هلاك المبيع اه وقد نقلنا به فسه
 في كتاب الديارات (ثم قال) وكذا في بيع المرح جريان الدراهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة النسيئة أعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق
 الاستحقاق لا غير فانهم ما يتعينان جنساً وقتراً ووصفاً بالاتفاق اهـ (وقال في بحث
 ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فمات
 الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكاهاه (وقال
 في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار
 الشرط قالوا بسقطه ومما خيار الرؤية قالوا لو أبطله قبل الرؤية بالقول لم يطل
 وبالفعل يطل وبمدها يطل بهما ومما خيار العيب يطل بهاه (ثم قال)
 وفي ايضاح الذكر اني من السلم لوقال رب السلم أسقطت حتى في التسليم أى تسليم المسلم
 فيه في ذلك المكان أو البلد لم يسقط اهـ (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه)
 ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اهـ (ثم قال) وعلى
 هذا الاختلاف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود
 الخيار نظر الى أنه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه
 في الشرح اهـ (ثم قال) وبيان ان الدراهم الزبوف كالجباذ في مسائل ذكرتها
 في الشرح من البيوع اهـ (وقال في أحكام الذمى مانصه) ولا يتعرض لهم
 لو تبا كخوافسا أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا اهـ وقد ذكرناه في كتاب الذمى
 (وقال في أحكام المحارم مانصه) ومنها لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع
 أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنترفان فرفق صح البيع اهـ (ثم قال)
 واختص الاب والمجدبأحكام الحان قال ومنها تولى طرفي العقد فأبى عاب ماله
 من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد بكلام واحد اهـ (وقال في أحكام
 غير ربة الحشفة مانصه) ويترب عليها وجوب الغسل الى أن قال وبطلان خيار
 الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذا فله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقاً وقبله
 اذا كانت بكرة أو افترضها اهـ (ثم قال) فوائداً الى أن قال الثمانية الوطاء في الذم
 كالوطء في القبل الى أن قال وينبغي أن يسقطه خيار الشرط والعيب لقولهم
 بسقوطه بالتقيد والمس شهوة هذا أولى للدلالة على الرضا اهـ (وقال في أحكام
 العقود مانصه) هي اقسام لازم من الجانبيين البيع والصرف والسلم والتولية
 والمرابحة والضيعة اهـ (ثم قال تقسيم في العقود) البيع ناخذ وموقوف ولازم
 وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاقد عندنا في العبادات مترادفان الى
أن قال وأما في البيع فختبايمان فباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفساده
ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الأول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه
يملك به اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقة حل ارتباط العقد اذا
انقضى البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد أشياء اختيار الشرط وخيار عدم النقد الى
ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار
الكسبية وخيار كشف الحال وخيار فوت الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
التغير بالفعلي كالتصيرية على إحدى الروايتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية
وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا فهذه ثمانية عشر شيئا وكلها ياتى بها العقائد
الا المتخالف فانه لا ينفسخ به وانما يفسخه القاضى وكلها تحتاج الى الفسخ ولا ينفسخ
فيها بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاتمة
بجود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلنا ما في القضاء
(ثم قال) الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه
يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائدته مذكورة في شرح الهداية
وذكرها الزيلعي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح
البيع بها قال في الهداية والكتابة كالحطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد
فتدبر عبدى منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلات في المجلس ومافى
المبسوط من تصويره بقوله يعنى بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين
البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل
بل يفرق بين الحاضر والغائب فعنى من الحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب
اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الآخر متبرة وقائمة مقام
العبرة في كل شئ من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة
والعبرة وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب
المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعاقب العقد بالمشار اليه لأن
المسمى موجود في المشار ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمعنى لان المعنى مثل المشار اليه وليس بتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من
 حيث انها تعرف المساهمة والاشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاعا على
 انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه
 ياقوت أجزأ فذا هو أخضر ان عقد العقد لا اتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا
 الأصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى جعل الخمر جنسا والحمر والعبد جنسا واحد فاعتق بالشار
 اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخمر وأشار الى جروا على
 هذا العبد وأشار الى حروا وسعى حراما وأشار الى حلال فلها المحلل في الاصح اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح ايضا (ثم قال) ولو سعى في البيع شيئا وأشار الى
 خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما ذهبى ياقوتا وأشار الى زجاج
 لكونه بيع المعدوم ولو سعى ثيابا ورويا وأشار الى مروى اختلغا في بطلانه أو فساد
 هكذا في الخسائية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون القص ونظر
 الفص الذي كروا الاثني من بنى آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله
 الخبز اذا كان الجنس متحد او الفأنت الموصف اه (وقال في بحث القول في الملك)
 قال في فتح القدير الملك قدرة ثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل
 اه ويتبعني أن يقال الامناع كالمجحور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف
 والبيع المنقول مملوك لا يشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه
 مسائل الاولى اسباب التملك المعروضات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل
 في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والمعيب اذا رد على
 البائع له لكن ان كان قبل القبض انقضى البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من
 القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كالبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل
 في ملك المشتري اه أى جبراعليه (ثم قال) الثالثة المبيع يملكه المشتري
 بالاصحاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري
 اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لما وفي التحقيق الامر
 موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد من حينه وان فسخ فهو
 للبائع والزوائد اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

تحدث شيئاً فشيئاً وهذا فارق البيع فان المبيع عين موجوده الخ اه وقد نقلناه
 بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه
 المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدة ما في البرازية باع المقرض من المستقرض
 الكسر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً
 للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويبع
 المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان مما لا يتعين
 كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للقرض
 التصرف في الكسر المستقرض بعد القبض قبل السكك بخلاف البيع اه فليتأمل
 في مناسبة التعليق للمحكم اه وقد نقلناه في كتاب المدائينات (ثم قال) ثم اعلم أن
 ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب
 ويرد عليه ويصير مغروراً بالمحارية التي اشتراها الميت أي بعيب فاحش اه
 شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم
 قال) ويصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لان
 الوصي خليفة الميت أيضاً كالوارث اه من الشرح وقد نقلناه أيضاً في كتاب
 الوصية وكتاب الغرائض (ثم قال) وأما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل
 بعد ذلك ابتداءً فانعكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره المصدر الشريفة
 في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح
 شراءه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه
 أيضاً في كتاب الوصية (ثم قال) المحادية عشر في استقرار الملك يستقر في البيع
 المحسالي عن الخيار بالقبض اه (ثم قال) والمراد من الاستقرار في البيع الاثمن
 من انفساخه بالهلاك اه (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة لا دين
 السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع يجوز
 الاعتراض عنه اه (ثم قال) الثمانية عشر الملك اما للعين والمفعلة معاً وهو
 الغالب أوله عين فقط أو لمفعلة فقط كالعبد الموصى عنه ثم أبداً وبقية للوارث
 أي ان قال وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له إلى ان قال وأما بيعه من غير
 الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينقل حقه إلى الثمن الا بالتراضي الخ
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين مائة) * فوائده

الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الأراس مال السلم وبدل الصرف والغرض والثمن بعد الأقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العتق كما كتبتناه في شرح الكنتز عند قوله وصح تأجيل كل دين إلا القرض وليس فيه دين لا يكون إلا مؤجلا إلا الدية والمسلم فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي الجنايات وفي الشفعة (ثم قال) ويسع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جاز اهـ وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في غن المثل مانصه) ومنها على قول محمد إذا اختلف المتبايعان تحالفا وتعايضا ولو كان المبيع هالكا فان البيع ينفذ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو أفلها ما قاله في فتح القدير ومنها إذا وجب الرجوع لعيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال قاضي خزان وطريق معرفة النقصان أن يقوم صحتها لا عيب به ويقوم ربه العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كان حصصة النقصان عشر الثمن اهـ ولم يذكر اعتبارها يوم البيع أو يوم القبض وكذا الميزكره الزبالي وابن الهمام وذهبى اعتبارها يوم البيع ومنها المقيد بوض على سوم الشراء مضمون بقيمة الثمن إذا كان قيميا لا اعتبار لقيمه يوم القبض أو يوم التلف اهـ (ثم قال) ومنها المقبوض بعد فساد تعتبر قيمته يوم القبض لأن به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لأن به يتقرر عليه ذكره الزبالي في البيع الفاسد اهـ (ثم قال) ومنها لو أخذ من البقال الأرزو العدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لا تنفق عليه ثم اختصهما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في النتيجة تعتبر يوم الأخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الأخذ لأنه سوم حين ذكر الثمن اهـ (ثم قال القول في الشرط والتعليق) التعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التعليق بأنه تعاقب حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اهـ وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوماً على خطر الوجود فالتعليق بكاش تميزه بالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزء مؤثراً ولا تميز وعدم فاصل أجنى بين الشرط والجزاء وركنه أداء شرط وفعله وجزائه فلو قصر على الأدلة لا تعلق واختلاف في تميزه لوقدّم الجزء والعقوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنتز اهـ وقد نقلناه في كتاب الملاق

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التعليلات والتقيد بالشرط بأمال
كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار والهبة والصدقة والذمكاج والاقرار
والابراء وعزل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتحكيم والكفاية والكفالة بغير
المال ثم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جازت تعاقبه بالشرط لا يبطل
بالشرط الفاسد كطلاق وعنف وحوالة وكفالة وبطل الشرط ولا يبطل الرهن
والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان بأمل الا اذا قال بعث ان
رضى أي وقتها كغيره بالشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد أو مما
يلزمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع به أو كان لامنفعة فيه لا أحدهما وقد ذكرنا
في مديان الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط وفي البيوع
الاثنون مسألة يجوز تعليقه فيها وجلة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بفاسده
ثلاثة عشر البيع والقمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء والحجر وعزل
الوكيل في رواية واجاب الاعتكاف والزراعة والمعاملة والاقرار والوقف في
رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض والهبة
والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة
والحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص
وجناية غصب وعقد ذممة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة
أو حوالة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد
وتامة في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افرق فيه الاجارة والبيع)
التأقيت يفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو احمد من أربعة
وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بنوت أحدهما اذا
عقد هاتين لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة
لمين قبله انفسخت اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افرق فيه
المدير وأم الولد ثلاثة عشر كافي فروق السكران يسي لا يضمن بالغصب والاعتناق
والبيع الفاسد ولا يجوز انقضاء بيعه بخلافه الخ) (ثم قال ولا يملك الحجر في بيعها
وله بيعه الخ وقد نقلناه بعبته في كتاب العتق فراجع) (وقال في بحث ما افرق فيه
البيع الفاسد والصحيح مانعه) يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتسكير لفظ
العتق بخلافه في الصحيح ولوأمره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطن المحنطة ففعل كان
للبيع بطلان في الصحيح ولو أمره ببيع الشاة ففعل كانت للبيع بطلان في الصحيح
ولو أمره عن القيمة بعد دفع الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه
ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ما اترق
فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً
والرهن اذا كان غائباً عن المصرويلحق المرتهن مؤثقة في احضاره ليأخره، احضاره
قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس وله رده
بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو ودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد
فيه زيفاً أو بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه
المشتري باذن البائع بعد دفن الثمن وتصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البائع الثمن
زيفاً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسمي في بيع اليوسج
وقاضيخان في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث
فن الفرق والمجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا
بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التسامى ضمن عقد
فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة اه (ثم قال) وقعت حادثة
اشترى جامع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشروطه شرعية فاقبضت ببطلان
شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرض عليه لوباع وظيفته
في الوقف لم يبيع ولم يسقط حقه منها فخر بها على هذه اه وقد نقلناه في الوقف
(ثم قال) وخرج عنها ما ذكره في البيع لوباعه انما رآه أوجه الاشكال طاب
له تركها مع بطلان الاحارة ففتي القاسدة ان لا يطيب لثبوت الاذن ضمن
الاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لوباع شفيعته بمال لم
يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه في الشفعة
(وقال في فن الانغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وحازا
فقبل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيباه سيده وباعه اه وقد نقلناه في العتق
(ثم قال في فن الانغاز مانصه) أي يبيع اذا عتقه المسالك لا يجوز اذا

عقد المال لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمحاباة يسيرة
لا يجوز ومن وصيه جاز وقد قلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أي رجل باع
أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده أن يتزوج ففعل فولدت ابنا وماتت
فوريها ابنا فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى في بيع أبيه واستيفاء
المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة
أبيه أو أبنته أو محبوسية أو أختهم من الرضاغة أو مطلقة بثنتين وقد قلناه هذه
المسئلة والتي قبلها في كتاب النكاح أي تخبر لا يجوز بيعها إلا من الشافعية فقل
ما عجن بماء فحس قليل لم يخرجه من اليهود والنصارى لأنه إذا علموا لا يشترطونه
ولم يخرجه غير أعلمهم بخلاف الشافعية فإنه عندهم طاهر فيجوز بيعهم بلا إعلام اه
وقد قلناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الاغفار من بحث القضاء مانصه) أي
يبيع بجبر القاضى عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمحرف المملوك للكافر اه
وقد قلناه في كتاب القضاء (وقال في فن الاغفار في بحث الهبة) أي موهوب
وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب
عليه رد رأس المال اه وقد قلناه في كتاب الهبة (وقال أول فن الحيل مانصه)
وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحيل وإنما هو الحرب من الحرام
والخلاص منه وهو حسن قال تعالى ونخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تخش وذكروا
في الخبر أن رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت
هل بلغت تمرك بالساعة ثم ابتعت تمرا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحد اه
وقد قلنا بعضه في الايمان (ثم قال في فن الحيل مانصه) * الرابع عشر في البيع
والشراء * أراد بيع داره على أن أمكنه سلمها والاول والثمن فالجيلة أن يقر المشتري
أن البائع باعها وهي في يد ظالم يقر بالنصب ولم يكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان
للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وعابوا عليه تعليم الكذب
وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع
أن يدعي حبلا أو يتقاضى البيع قال فالجيلة أن يأمر البائع أن يقر بأن الحبلى من
عده أو من فلان حتى لو ادعى لم يسمع وأجيب عنهما بأنه ليس أمرا بالكذب وإنما
المعنى أنه لو فعل كذا لكان حكمه كذا أراد شراء شيء وخاف أن يكون البائع
قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويكفون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوبا بضعف الثمن بمائة دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة دينار في دفع الثوب له والمائة دينار فإذا استحققت رجع بالمائتين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية بعثها المشتري أن يقول ان اشتريتها فهي حرة فإذا اشتراها عتقت وان أراد المشتري أن يتخذه زاد بعد موافقته يكون مديرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) أراد شراء ناء ذهب بألف وليس معه الا النصف يتقدمه مائة ثم استقرضه منه ثم يتقدمه فلا يفسد بالتفريق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب المدائبات (ثم قال) اذا أراد البائع أن لا يخصه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول ان خاصتك في عيب فهو صدقة وان أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة أن يقر المشتري بأنه باعه من البائع اه (وقال في الفتن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملاك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضا في الفتن السادس في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة على ان كل ولد تلمد حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني بفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في الفتن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالألفاظ بالرضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه مؤلف في تكليفه للفن السادس فن الفروق) * كتاب البيع * الشرب والطريق لا يدخلان الا بذكر الحقوقي في البيع والافرار والوصية والصلح ويدخلان في الاجارة والقسمه والرهن والوقف وان فرق ان المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الاجارة ونحوها المنفعة ولا وجود فسمع عدم الطريق فاعدم الموقوف عليه هذا لا يجوز اسلام المحنطة في الحنزا والذقي عند الامام وفي العكس يجوز اجماعا والفرق ان الجمالة في المسلم فيه في الاول فاحشة وفي الثاني قليلة هذا الثوب لك بعشرة قال المشتري

هاته حتى أنظر اليه أو اريه غيرى فأخذه فضاع فلا شيء عليه ولوقال هاته فان
رضيته أخذته فضاع لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظر اليه أو يريه غيره ليس
بيبع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الامر فله أولى اشترى منك هذا بكذا
فصدق به أو فاعتهقه أو فاقطعه فقصا ان فعل ذلك في المجلس كان يبعسا والافلا
والفرق انه في المجلس أمكن أن يجعل هذا شرط البيع بخلاف ما بعد لان الشرط
الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا
فهو أمانة والفرق انه اذا بين ثمناعلم انه لم يرض تسليمه يده لا بمقابل وعند عدم
ذكره هو قبض ما ذون فيه فيكون أمانة باع فصاعلى أنه ياقوت فاذا هو زجاج
بعل البيع ولو على انه أجرفاذا هو أخضر جاز البيع والفرق ان الزجاج خلاف
الجنس فكان المسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يغير
لغات الوصف باع أشجارا على أنها مشرة فاذا واحدة غير مشرة فسد البيع
الا اذا بين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول يبقى البيع بالمحصنة وهى مجهولة
وفي الثاني بعاين باع نصف الزرع من رب الارض يحوز ولو باع رب الارض
من الاكارا لا يحوز والفرق ان رب الارض حق الاستبقاء بخلاف الاكارا
(وقال أخو المؤلف فى التكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل
الاشجار فى وقف الارض وتدخل فى بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير
صحح مقصودا بخلاف ان لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف
(وقال أخو المؤلف ايضا فى التكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاء
زيوفاعن جباد قائلا لا نفقها فان لم ترج ردها لم يرج له ان يرد لها ولو وجد بالبيع
عييبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان
المقبوض فى الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا فى ملك الدافع
برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه فى الرد اه وقد نقلناه
فى كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف فى التكملة المذكورة من كتاب المكاتيب
مانصه) ان الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعدوم وانما
يحوز مقرونا بالشرائط التى منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق على الاداء
اه وقد نقلناه فى كتاب العتق (وقال أخو المؤلف فى التكملة المذكورة من
كتاب الاكراه مانصه) أكره على بيع أو شراء لكنه سلم طائعا جاز البيع

وفي الهبة والهبة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعده النفي ولا يصح
والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعده العقد فلا ينفعه عند عدم الرضا أولى
اه وقد قلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجع (وقال المؤلف في الفن السابع
فن المحايات مانصه) وقال في آخر المحايي المخصري مسئلة جلية في ان المبيع
يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصنفار جرى الكلام بين سفيان وبشر
في العقد متى يملك المالك بها معها أو بعده فآل الامر الى أن قال سفيان أرايت
لو ان رجلا جاجة سقطت فانكسرت أكان الكسر مع ملاقاةها الارض أو قبيلها
أو بعدها أو ان الله تعالى خلق نار في قطنة فاحترقت أمع المخلق احترقت أو قبله
أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في البيع يقع
معه لا بعده فيقع البيع والمالك جميعا من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد معاوضة
أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من
التسكاح والمخاع وغيرهما من عقود المسارات اه (وقال أيضا في الفن السابع
مانصه) احتاج الامام رضي الله تعالى عنه الى المساء في طريق الحج فساوم اعرابيا
قربة ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال أريد
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد قلنا في كتاب المخاطر (وقال في الفن الثامن في كتاب
التسكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين الى
أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل
البكارة والا فلا كما في بيوع الوالوجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء
للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ولو قال تجاريته
باسارقة يازانية يا حنونة وباعها فاعن المشتري بقول البائع لا يردها لانه لا اعلام
للاعتيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعاق بالشرط لا ينفذ سدا
للحلال والمضاف ينفذ الى أن قال الا في مسئلتين فقد سدوا بينهما الا في ابطال
خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا وقال اذا جاء عقد فقد اطلت
خيارى أوقال اطلته غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من المخاتمة اه
(وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين من في البيع بتعدي البطالان الى القرن بخلاف المكتاب
 اذا جمع اه (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخليه البعيد باطالة فلو
 استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كافي الخاتمة والظاهرية في
 البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولي ان
 يذهب الى القرية مع المستأجر فيحلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء
 المال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور
 لا يوجب الرجوع الى ان قال وكذا لو أخبر رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت
 مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشروط كمالو
 زوجته امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه لمستحق من
 قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البنا لو بنى المشتري ثم استحققت
 الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح
 (وقال ايضا في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في القنية مسائل
 مهمة من هذا النوع منها الوجه المالك نفسه دلا لا فاشترته بناء على قوله ثم
 ظهر انه أريد من قيمته وقد أناف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أناف ويرجع
 بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشترته بناء على قوله
 ثم ظهر غبن فاحش فانه يرد به بقي وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري
 بغرور الدلال وبما قرناه ظهر ان قول الزباني في باب ثبوت الغيب ان الغرور
 بأحد أمرين بالشروط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان
 في باب متفرقات يبيع الكثر اشترى في فأناعه مدارته في فأناعه اه وقوله
 متفرقات يبيع الكثر الخ اعاد كذلك في الكثر في باب الاستحقاق في متفرقات
 البيوع (وقال أول كتاب القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائوا فوجد
 بعد القبض على بابيه مكه وباقف على محبب كذا لا يرد له ان اعلامه لا تنبئ
 الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه (وقال
 ايضا في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الا في خمسة ففي أربعة تعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده
 في الحرية الاصلية والنسب وولاة العناقة والنكاح كفي الفتاوى الصغرى
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كفي الحسانية وجامع النصولين وفي واحدة تعدى الى من تلقى المقتضى
 عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيئنة والقضاء كان قضاء عليه وعلى
 من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد
 وارث بقضاء بيئته ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة واثبت فلا يسمع
 بيئته وارث آخر كفي البزازية وفي شرح الدرر والغرر لمنه لا خمس وفي باب
 الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة
 من التواريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكك منذ خمسة أعوام
 فقال لبيكر اني كنت عبد لبشر ملكك منذ سنة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع
 دعوى زيد ثم قال عمر وليكرا انك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكي
 الا ان فبرهن عليه تقبل ويسخ المحكم بحريته ويجعل ملكا لغيره ويبدل عليه
 ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيارات مسائل السباب على قسمين
 أحدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة
 الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من
 وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وههنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه
 على الكافة بين ان يكون بيئته او بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
 به في المحط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء ما نصه)
 كل من قبل قوله فعليه الجدين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفي بيع
 القاضى مال البتيم وادعى اشتراط البرأة من كل عيب اهـ (وقال فيه أيضا) يقبل
 قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة المسلم فيه ورداعته (ثم قال)
 وفي اثبات العيب اهـ (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيئته على مقر الا في وارث مقرر
 يدين على اثبت فتقام البيئته للتعدى الى ان قال ثم رأيت رابعا اكتبته في الشارح من
 الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيئته مع اقرار المستحق عليه ليعتكم من الرجوع

على بائعه اه (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا ما نصه) اذا تعارض بينه
الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والافرار
وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول
لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان في الخلفا وتفاضلها الا في مسألة ما اذا كان
المبيع عبدا فالحلف كل بعثته على صدق دعواه فلا تخلف ولا فسخ ويلزم البيع
ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الواقعات اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة
وكتاب الصلح وكتاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان
قال وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقارا الصغير فالرأى الى القاضي في نقضه كما في
بيوع الخنانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في
نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم
ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية
واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن تقبل
ويستردها والعقر كذا في بيوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقل عن
المشايخ التناقض لا يضرك الحرية وفروعها اه وظاهره ان البائع اذا
ادعى التدبير أو الاستيلاء تسمع فالحكمة في كلام الفتاوى مشال وفي دعوى البرازية
سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذ كر خلافا فيها وزدت عليها
مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه
الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهى في بيوع الخنانية وقضائها وفصل في
فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فليد نظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه
نقصه لا آخر وريحه فظاهرها في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع
الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية ثم قال وكذا
كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذ كر
فيه اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها
لوضع الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الهبة وفي كتاب
العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فله نقد قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بجهة
بيع نصيب الساكن من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) أو ببيع متروك التسمية عدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم
قال) أو ببيع أم الولد على الظاهر وقيل ينفذ على الأصح اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) أو ببيع درهم بدرهمين يدايد اه (ثم قال في كتاب القضاء
أضامانصه) فعل القاضي حكم منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصي اقامه فخذ كور في جامع الغصولين من فصل
تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبضه وصبه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضي
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لليت لم يبطل البيع
ويشترى بالثلث أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كافي
الظاهرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا في بحث
البراء العام مانصه) وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن الربا لا يصح فدمع
الدعوى به وتقبل البينة اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أضامانصه)
وقال أي صاحب الفتية في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
ان رجلا كان يشتري الذهب الزدي زمانا الذي سار بخمسة ذوات ثم تشبه فاستحل
منهم فابراوه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستمرا كما فكشبت أنا وغيره انه يبرأ
وكتب ركن الدين الزانجاني البراء لا يعمل في الربا لان رده محق الشرع وقال به
أجاب نجم الدين الحلي مع الملا هذا التعليل وقال هكذا سألته عن ظاهر الدين
المرغيناني قال رضي الله تعالى عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت اطلب الفتوى به لا يجوز اني عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الدين
الحناطى فأجاب انه يبرأ ان كان البراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فارداد ظني بجهة جوابي ولم أحج به ويدل على صحة ما ذكره البرزوي في غنا
الفتهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الاربعة تلك العوض فيها
بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يبيع البراء لم يملكه فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لاردعين ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد
 السابق بل يتقرر مفيد الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا
 ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع ردعين الربا ان كان قائما لا رد
 ضمانه اهـ (ثم قال فيه ايضا) ولا تخالف اذا اختلفا في الاجل الا في أجل السلم
 اهـ (ثم قال فيه ايضا) القول لمنكر الابعل الا في السلم فلم يعيه اهـ (وقال فيه
 ايضا) المجعالة في المنكوحه تمنع الحجة الى أن قال وفي البيع في المبيع والثمن
 تمنع الحجة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الاتحرقا عليه في دار أخرى فتدعيها
 المحققين المجهولين فانه جائز اهـ (ثم قال فيه ايضا) لا يجوز للذمعي عليه الانكار
 اذا كان عالما بما لحق الا في دعوى العيب فان لم يبايع انكاره ليقم المشتري البينة
 عليه ليقم من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الاب في مال
 ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الوكيل الحجة اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف
 الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف
 وكيله اهـ (وقال في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار لا يجتمع البينة لانها لا تقام
 الا على منكر الا في اربع في الوكالة وفي الوصاية وفي انبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العين من المشتري كحفي وكالة الحنانية اهـ (وقال في كتاب الاقرار
 ايضا ما نصه) الاقرار للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب
 فبر من البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كما في بيع
 الذخيرة اهـ (وقال في كتاب الاقرار ايضا) من ملك الانشاء ملك الانباء كالوصي
 الى أن قال ومن له الخسارة (وقال فيه ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل
 اقراره الى أن قال وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يده المشتري
 بالمينة بالفضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع ~~كذلك~~ في قضاء
 الخلاصة اهـ (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسئلتان الى أن قال الاولى ان
 المشتري لو أقر ان البائع أعقب العبد قبل البيع وكذبه البائع ففضى بالثمن على
 المشتري لم يعل اقراره بالعقب حتى يعتق عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق
 (ثم قال) وزدت مسائل الاولى اقرار المشتري بالملك للذمعي صريحاً ثم استحق ببينة
 ورجع بالثمن لم يعل اقراره ولو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اهـ

(تم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن
أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره انما وقف ثم اشتراها أو ورثها اصارت وقفاً مؤخذاً له بنعمه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الاقرار حجة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع
ثم أقر أن المبيع كان تلخه وصدقه المشتري فله الرد على بائنه بالعيب كما في الجماع
اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار يبيع الا في مسئلتين في المستصفي
الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرابحة بلا بيان
الثانية لو تصادقا على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لاه ويراد ما في الجماع
لوصاحبه عن شاة على صوفها يحجزه يحجزه أبو يوسف ومنعه محمد والمذموم رواية وعلى
صوف غيرها لا يحجز اتفاقا كما في الشرح مع أن يبيع الصوف على ظاهر الغنم لا يحجز
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه وصلى
الوارث مع الموصى له بيمين الامنة صحيح وان كان لا يحجز ببعه وبأنه في حل
التراخية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المداينات) الابراء لا يتوقف على القول الا في الابراء في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضاً مانصه) الابراء عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدين مورثه غير عالم بموته
ثم بان ميتاً قبل النظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لان الوارث
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجبر الطالب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدين بملك البلدة الخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة مانصه) هي يبيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والخبث
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفع كالموهب له والمالك

القديم واستملا دالاب بخلاف البائع فرفؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
 الشفيع كالاجل وبردها على البائع لان لم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول قال الاسيحياني والتحويل اصح والالعبات بهاه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 المكفالة (وقال فيه ايضا) لو باع ما في اجارة الغبر وهو شفيعها فان اجاز البيع
 اخذها بالشفعة والابطلت الاجارة ان ردها كذا في الولوالجية اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (وقال ايضا في كتاب الشفعة) القنوي على جواز بيع دور مكة
 ووجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه ايضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
 الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفعة
 اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في اربع يجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القصة وقت الاعتاق دون
 القبض والتمن والتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه ايضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الا التدبير ولاستيلادوا الاعتاق اه وقد نقلناه
 في كتاب الاعتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قفاسه
 وعبدته وجهزوه بماله وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله
 ثم يضمنوا استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه ايضا) والعقار
 لا يضمن الا في مسائل اذا جده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
 الصيد) أسباب الملك ثلاثة مشد للملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح واقتل
 بالبيع والهبة ونحوهما وبخلافه كملك الوارث الى أن قال واما الثاني فشرطه وجود
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القناص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
 ايضا) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فباعت سمكة
 فابتاعها فابتاعة البائع والمشدودة للمشتري فان كانت المبتاعة هي المشدودة فهمما
 للمشتري قبضه الا اه (وقال في كتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء
 الزيف لدائن ولا بيع العروض المغشوشة بلايمان لا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الممحل يجوز له اعطاء الزنوف والمستوفى اه وقد قلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة
 وفي القنية وعدده ان يأتية فلم يأتية لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كافي
 كغالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزبلي اه وقد قلناه بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع
 المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع
 المداني دقته بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزبلي اذ يبيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة فاضار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظاهرية فيما اذا كان في التركة وصبة مرسلة لا نقاذة الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا اودار يخشى عليه نقصان اه
 والرابعة من يبيع الخنائية فيما اذا كان العقار في يده متعاب وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه اى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه
 وفيه نفع لاصبي جائز اه واختلافوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء من يادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصان اوز يادة ونقصانه
 في وصايا الخنائية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا يتقد لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى لنفسه من الوصى الذي نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الأولى لوصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام
 خلافا لما رواه وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يقد لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى بخصيص بخلاف وصى
 الميت الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بثلث المثل فله المحط اهـ (وقال في كتاب الغرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فتمسك بالاجرى فيه حتى الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والنكاح لا يورث وجنس المبيع والرهن يورث والوكالات والعوازي والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فذهب من قال يورث ومنهم من أثبتته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التبعين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخيرية للقيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع أو اشتري لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الأب اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا * قال صاحب الاشياء *

* (كتاب الكفالة والحول) *

برائة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الألف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاه وقبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخامسة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قبل العمل بمال ثم كفه له انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الخامسة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فبات الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب أخذته من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأته للمطالب الا اذا أحاله الكفيل على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كفي الهداية الغرر ولا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلوكه فأخذ الاصول وأكل هذا الطعام فإنه ليس بمسوم فأكله فبات لا ضمان عليه اهـ وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) وكذلك أخبره رجل انه ساحر فمزوجه ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرر بالشرط كالمزوجه امرأة على انها ساحرة

ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للاستحقاق من قيمة الولد الثانية ان يكون
في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد
الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء
له اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعاً للمتن والشروح وفي
كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهل السوق يا يعوا ابني فقد اذنت له
في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه بالغرور وكذا اذا قال يا يعوا عبي فقد
اذنت له فيما يعوه ونحوه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجعوا عليه اذا كان الاب حراً
والا فبعد العتق وكذا اذا ظهر حراً أو مديناً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من
إضافته اليه والامر بمسأمة كذا في ما ذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه
في كتاب الاذن والنحو (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد بيع جمع نفعة الى
الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة أو ألعين المستأجرة ثم استحققت
وضمن المودع والمستهاجر فانهما يرجعان على الدافع بمسأمتيه وكذلك ان كان
بمعناه ما وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتسامه في الخاتمة
في فصل الغرور من البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة
وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع
منها الوجه جعل المسالك نفسه دلاً لفاشترائه بناء على قوله ثم ظهر انه أزيد من قيمته
وقد أتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أتلف ويرجع بالثمن ومنها اذا غر
البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشترته فاشترته بناء على قوله ثم ظهر فيه
غير فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغير
الدال وما قرنا فظهر ان قول الزباني في باب ثبوت النسب ان الغرور بأحد أمرين
بالشرط أو بالمعاوضة فأمر وتفرع على الشرط الثاني مسألتان في باب متفرقات
يسوع السكتن اشتري فأناعيد أو ارتننى فأناعيد اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
ونقلنا مسألة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات يسوع السكتن انما ذكر ذلك
في السكتن في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحد احضار
أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لهما دعوى نايها ولا يمتنعها
منه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا في مسائل الكفيل بالنفس
عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي باضمان ابنه فطلبه الضامن منه ففى الاب

احضاره لكونه في تدبيره كافي جامع الفصولين الثمانية سبحان القاضي خلى
رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب المحببان
باحضاره كافي الفتية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه
دخل بها وطالب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي
باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه
ذكره الولوالجي في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا لاخيرة
في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
بمدافع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أو بأداء زكاة ماله أو بأن يهب فلانا
وأصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
مقابل يملك ماله فان المأمور يرجع بلا شرطه والا فلا وذكره أصلا في السراج
الوجهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
قدرته الا اذا كفل بنفسه فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفه لأصلا في
ظاهر الرواية وهي التحيلة في كفالة لا تنزم كافي جامع الفصولين ابراء الاصيل
يوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كافي جامع الفصولين كفيل بنفسه فأقر
طالبه انه لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
الاذا قال لاحق لي قبله ولا موكلني ولا يقيم أنا وصيه ولا لو قف أنا متوليه فحينئذ
يرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة اه لا كفيل منع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة
ليخاصه منها ما بالاداء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كافي الصغرى
ويذهب ان يقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره لا تصح الكفالة لابدين صحيح وهو
ما لا يسهل الا بالاداء أو الأبراء فلا يصح غيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتجيز
قات الا في مسألة ثم أرمز أو ضعهما قالوا لو كفل بالنفقة المقررة الماضية صححت
انها تسقط بدونها موت أحدهما وكذلك لو كفل بنفقة وشهر مستقبل وقد قررنا
في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قررنا في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به
والله سبحانه ووه الى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي
يأخذ كفه لا من المدعى عليه بنفسه اذ برهن المدعى ولم ترك شهره أو أقام واحدا

أو ادعى وقال شهودي حضور وياخذ كفيلا باحضار المدعى به ولا يجبر على
اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما إذا كان المدعى عليه وصيا
أو وكيلًا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما إذا
ادعى ببدل الكتابة على مكاتبه أو دينًا غيرها وما إذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه دية بخلاف ما إذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
فانه يكره كذا في كافى المحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه وقد
نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل الخمسة
المحققة بكتاب الكفالة والحوالة قال المؤلف فى القاعدة الرابعة من الخامسة
الحاجة تنزل منزلة الضرورة الى ان قال ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف
القياس اه (وقال فى القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
الحلال ما نصه) بتمنع يدخل فى هذه القاعدة ما اذا جتمع بين حلال وحرام فى عقد
أو نية ويدخل ذلك فى أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء ويغنى ان
لا يتعدى الى الجسائر وقالوا وقال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر
واحد اه وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع ما نصه)
ومما خرج لو أسقط حقه فى حبس الرهن قالوا يصح ذكره العادى فى الفصول ومنها
الكفيل لو أبرأ الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق
ووافقنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصح اه وقد ذكرنا بقية هذه العبارة
فى كتاب الرهن فراجعهم (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا
سقط الاصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد
ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأناضامن
به وأنكر عمرو ولم الكفيل اذا ادعاه زيدا دون الاصيل كفى الخاتمة اه (وقال
فى القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات ما نصه) ولا تصح الكفالة المحدود
والقصاص اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب المحدود ايضا (وقال فى القاعدة العاشرة
المخرج الضمان هو حديث صحيح ما نصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل
الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فرج الكفيل فيه وكان مما سمعنا ان الربيع
يطيب له واستدل لهما فى فتح القدير بالمحدث وقال الامام برده على الاصيل فى رواية
ويصدق به فى رواية اه وقد نقلنا بقية ذلك فى كتاب البيوع وفى كتاب الغصب

أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بهد الولادة انها أمة اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل إلى أن قال الثانية لوقال ولي امرأته تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وكفالاته بأمانة ولوعن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمحجر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالاته حالة الاباذن سنده اه ونقلناه في كتاب الاذن والمحجر (وقال في أحكام المتقودمانصه) هي أقسام لازم من المجانين البيع إلى أن قال والمحالة إلى مستثنين ذكرناهما في الفوائد منها أى من كتاب المحوالة اه (ثم قال) وجائز من أحد المجانين فقط الرهن إلى أن قال والكفالة حائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان إلى أن قال وأما في الكفالة فقال في جامع القصاين إذا أدى بحكم كفالة فاسد رجوع بما أدى والكفالة بالأمانات باضلة اه ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فراجع في الكتب المطولة اه (وقال في أحكام المكتاتبة مانصه) وأما المحوالة بالمكتاتبة فذكرها في كفالة الواقعات المحسامة في فصل السقجة وفصل فيها تفصيلا حسنا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان دينه صحيحا وهو لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء ولا يجوز ببطل المكتاتبة لأنه يسقط بدونهما بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالأعيان الأمانة والمضونة بغيرها كالبيع وأما المضونة بنفسها كالغصوب وبطل الخلع والرهن وبطل الصلح عن دم السعد والمبيع فاسدا والمقبوض على سؤم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لأنها ملحقة بالدين اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرج عن تقليد الدين أن من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار إليه الزيلعي منها اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخدومة واقصر عليه وحكاه في النهاية ثم حكى عن الأسنناني أنها تعتبر يوم الغصاء والظاهر أنه

لاخلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخى عنها ولهذا اذا كرر ان يلقى أو لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخر فن الفرق والمجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمانه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالغنح الى ان قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمانه وقالوا باع شفيعه بمال لم يصح وسقطت فقه بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فيلایجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الغار مانصه) الكفالة أي كفيل بالامر اذا أدى لم يرجع فقل عبد كفل عن سيده بامر فادى بعد عتقه اه (وقال أخو المؤلف في تكلمه لفن الحيل من بحث الكفالة مانصه) أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويرثه ويرجع بجميع ما ضمن فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضرومة دنانير او عكسه زيادة عن قيمتها كفلا بنفس رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الآخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفل صاحبه فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ منه كفلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضع المال على انه ان وفي يوم كذا فهو بريء من المال ويرث من المال اه وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال في بحث الحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه أومات مغلسا ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة المكيل ان يضع المال عن المحال عليه خاف المحال عليه ان المطلوب اذا أطاله بدنيه يتولى على المحتمل فالحيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غريمه فلان ويقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متاع لي

فالحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلًا بجميع المال كذا في المحيط اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق) * كتاب الكفالة * ان هبت الريح فأننا كفيل بنفس فلان لا يصير كفيلًا ولو قال كفلت بنفسه الى هبوب الريح يصير كفيلًا ويبطل الاجل والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها رد الاصيل الابرأ صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضي ببعاء الدين القاضى اذا أخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضى الا اذا أضاف القاضى الى الطالب فيبرأ بالتسليم اليه أو الى أمينة والفرق ان القاضى عامل للطالب من وجهه ولنفسه من وجه فعند الاضافة اليه يعمل العمل له وعند عدمها يجعل نائباً عن الشرع كل من أقرب بكفالة أو حق لا يتعسف أول مرة بخلاف ما لو ثبت باليمين والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الى صبي محجور عشرة فضة فأنسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك صح والفرق انه في الاول ضمن ما ليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا من الدائن أمراله بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الحوالة * أحاله بغصب فاستحق بطا وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجهله كان لم يكن وبالهلاك ينقل الى ضمانه اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله باصداقها ثم غاب فبرهن المحال عليه على فساد الذم كاح لم يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد متناقض بخلاف مدعى البراء اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الزهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف المستأجرة والكفيلة اهـ (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اهـ (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا تدرى لا يلزم الزوج طالعها اهـ وقد نقلنا بيقينه في كتاب الغصب والمجنسات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فمخفى حتى الكل الا في مسئلتين احدهما الوأحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للعتي

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالنم
أو بوقية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها وصارت وقفاً وأخذت له بزمعه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقراء أيضاً ما نصه) الاقرار حجة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الخ أن قال باع المبيع
ثم أقر أن البيع كان ثلثه وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجمع اه
اه (وقال في كتاب الصلح ما نصه) الصلح عن اقرار ببيع الا في مسئلتين في المستصفي
الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرة بربعة ولا بثلث
الثانية لو تصادقا على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لانه ويراد ما في الجمع
لوصاحبه عن مسألة على صوفيه بخز بجزيرة أبو يوسف ومثله محمد والتمم رواية وعلى
صوف غيرهما لا يجوزاته ما في الشرح مع أن بيع الصوف على ظهر النعم لا يجوز
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لانيه وصلح
الوارث مع الموصى له بخمسين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وباتنه في حل
التسارحية اه (وقال في كتاب الهبة ما نصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المداينات) الابرأ لا يتوقف على القبول الا في الابرأ في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضاً ما نصه) الابرأ عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدين مورثه غير عالم بموته
ثم برأ ميثاقه النظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لان الوارث
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع عن الثمن وقال الدال من الاجرة قال قول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجبر الطالب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيحه انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدين بملك البلد الخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة ما نصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والخبر
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو مذهب له والمالك

القديم واستيلا دالاب بخلاف البائع فروؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
 الشفيع كالاجل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول قال الاسبيعي في التحويل اصح والابطال بدها وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باع ما في اجارة الغير وهو شفعيها فان اجاز البيع
 أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا في الولوالجمية اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (وقال ايضا في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة
 ووجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه أيضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
 الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا يتحقق فلا يظهر في حق الشفعة
 اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
 في كتاب الاكرام) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون
 القبض والثمن والتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبي اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدير والاستيلا والاعتاق اه وقد نقلناه
 في كتاب الاعتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قاشه
 وعدته وجهزوه بثمنه وردوا القيمة الى الورثة أو أغنى عليه فانه قوا عليه من ماله
 لم يضمنوا استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار
 لا يضمن الا في مسائل اذا بجمده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
 الصيد) أسباب الملك ثلاثة مشددة للملك من أصله وهو الاستيلا على المباح وناقض
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كلك الوارث الى أن قال وأما الثاني فشرطه وجود
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
 أيضا) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في المساء وقبضها كذلك فجاءت سمكة
 فابتلعها فاتباعه للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت المبتعة هي المشدودة فهما
 للمشتري قبضهما والا اه (وقال في صكتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء
 الزيف لدائن ولا يبيع العروض المغشوشة بل يابيه ان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزنوف والمستوفى اهـ وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في اضعفة الذخيرة
 وفي القنية وعدده ان ياتيه فلم يات له لا بآثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معاقا كما في
 كغالة البراذبة وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اهـ وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع
 المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع
 الماء بعتقه بشرط قبيل وجوده في غير المدير جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اهـ
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من امرئ ثم انقضى الاول اهـ (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع الغاضى الرهن بغيره الراهن اهـ (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرين ايضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار مستثنى
 سبعة ثلاثة في الظاهرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا فائزها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تريد على مؤنته وفيما اذا كان حائرا أو دارا يخشى عليه النقصان اهـ
 والرابعة من يبيع الخمانية فيما اذا كان العقار في يده متعلبا وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اهـ (ثم قال فيه ايضا) وفيه أى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراء لنفسه
 وفيه نفع للصبي جائز اهـ واختلافوا في تفسير النفع فعيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء من زيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا وزيادة وبما به
 في وصايا الخانية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيع القنية ولو باع
 الغاضى من وصى الميت شيئا من التركة بثمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشترى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اهـ
 (ثم قال فيه ايضا) وصى الغاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى وصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الحيرية عند الامام
 خلافا لما رواه وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا انه كالكيل وهو لا يملك لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى بخصص بخلاف وصى
 الميت الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجوامع استواءهما في رواية في الاولى اهـ (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بثلث المثل فله الخط اهـ (وقال في كتاب الغرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهسا لا يجري فيه بحق الشفعة وخيار الشرط وحد الغدق والشكاح لا يورث وحس المبيع والرهن يورث والوكالات والعوارى والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أثبتته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط التحيرية للتيقن وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بهد لايجاب بخلاف الاب اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا * قال صاحب الاشباه *

* (كتاب الكفالة والحواطة) *

برامة الاصيل موجبة لبرامة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاه وقبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخانية التأخير عن الاصيل تأخر عن الكفيل الا اذا صلح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فبات الكفيل حل بموته عليه فقط فلما طالب أخذ منه وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) أداه الكفيل يوجب برأته للأب الا اذا أحاله الكفيل على مدونه وشرط برامة نفسه خاصة كافي الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكه فأخذته اللصوص أو كل هذا العلما فإنه ليس بمسوم فأكله فبات لاضمان عليه اهـ وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) وكذا لو أخبره رجل انها سحرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالألوز وجها امرأة على انها سحرة

ثم استحققت فانه يرجع على الخبير بما غرمه للاستحقاق من قيمة الولد الثانية ان يكون
 في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد
 الاستيلاد ويرجع بقيمة المئال ولو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء
 له اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعا للملوك والشروح وفي
 كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهل السوق يا يعوا ابني فقد أذنت له
 في التجارة فظهر انه ابن غيره رجوعا عليه للغرور وكذا اذا قال يا يعوا عبي فقد
 أذنت له فيما يعوه وتحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجوعا عليه اذا كان الاب حرا
 والا فبعد العتق وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتبيا ولا يد في الرجوع من
 إضافته اليه والامر بمسأمة كذا في ما ذون السراج الوهاج اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الأذن والنجر (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد رجوع نفعه الى
 الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو ألعين المستأجرة ثم استحققت
 وضمن المودع والمسأجر فانهما يرجعان على الدافع بمضاميناه ~~وكذا~~ ان كان
 بمضاميناه وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة
 في فصل الغرور من المبيع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة
 وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع
 منها لو جعل المسالك نفسه دلا لا فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر انه أريد من قيمته
 وقد ألتف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما ألتف ويرجع بالثمن ومنها اذا غر
 البائع المشتري وقال قيمة مناعي كذا فاشتره فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر فيه
 غبن فاحش فانه يرد به بقيته وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغرور
 الدلال وبما قرنا يظهر ان قول الزباني في باب ثبوت النسب ان الغرور بأحد أمرين
 بالشرط أو بالمعاوضة فاصر وتفرع على الشرط الثنائي مسئلتان في باب متفرقات
 يبيع الكنز اشترى فأناعده أو ارتضى فأناعده اهـ وقد نقلناه في كتاب المبيع
 ونقلنا مسألة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات يبيع الكنز انما ذكر ذلك
 في الكنز في باب الاستصفاق لا في متفرقات المبيع (ثم قال) لا يلزم أحد احضار
 أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى لسماع دعوى عايلها ولا يمنعها
 منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا في مسائل الكفيل بالنفس
 عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب

احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضي خفي
رجلا من المسجونين حبسه القاضي يدين عليه فارب الدين ان يطالب السجين
باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الأب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه
دخل بها وطالب من الأب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها أمر الأب القاضي
باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه
ذكره الولو المحسى في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا لاخبرة
في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
بمدافع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عايشه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
بتعويض عن هبة وبالا طعام عن كفارته أو باذاع كاذماته أو بان يهب فلانا
وأصله في وكالة البراز يقي كل موضع مالك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
معا بل مالك ماله فان المأمور يرجع بالشرطه والا فلا وذكره أصلا في السراج
الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى المطالب مع
قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يضر كفا لأصلا في
ظاهر الرواية وهي المحيلة في كفالة لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل
يوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر
طالبه انه لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
الا اذا قل لاحق في نفسه ولا موكل ولا تيم أنا وصيه ولا لوقف أنا متولي فحينئذ
يرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة السيدات ضمان الغرور في التحققة هو
ضمان الكفالة اه لا الكفيل منع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حائلة
ليخلصه منها ما بالاداء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى
وينبغي ان يقدم ما اذا كانت الكفالة بأمره لا تصح الكفالة لا يدين صحيح وهو
ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء فلا يصح غيره كبديل الكفالة فانه يسقط بالتعجز
قلت الا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا لو كفل بالبنقة المقررة الماضية صححت مع
انها تسقط بدونها عوت أحدهما وكذا لو كفل بالبنقة شهر مستقبل وقد قررنا
في كل شهر كذا أو بيوم يأتي وقد قررنا في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرح حوايه
والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي
يأخذ كفا لمن المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهره وأقام واحدا

أو ادعى وقال شهودي حضور و يأخذ كفيلا باحضار المدعى به ولا يجبر على
اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما اذا كان المدعى عليه وصيا
أو وكلا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما اذا
ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو ديناً غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المدينون على مولاه ديناً بخلاف ما اذا ادعى الم كاتب على مولاه أو المأذون المدينون
فانه يكفل كذا في كافي المحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اهـ وقد
نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة
المحققة بكتاب الكفالة والحوالة (قال المؤلف في القاعدة الرابعة من الخامسة
المحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف
القياس اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام
المحلل مانصه) * ثمرة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جاع بين حلال وحرام في عقد
أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان
لا يعمد الى الحسائر وقالوا لو قال لها ضمنت لك نفقةك كل شهر فانه يصح في شهر
واحد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه)
ومما خرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره التامد في الفصول ومنها
الكفيل لو أبرأ الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق
ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الأصح اهـ وقد ذكرنا بقيمة هذه العبارة
في كتاب الرهن فراجعهم (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقوط الفرع اذا
سقط الأصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الأصل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد
ثبت الفرع وان لم يثبت الأصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن
به وأنكر عمرو ولم الكفيل اذا ادعاهما زيد دون الأصل كافي الخامسة اهـ (وقال
في القاعدة السادسة المحدود تدبراً بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالحدود
والقصاص اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضاً (وقال في القاعدة العاشرة
المخرج بالظمان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الأصل
الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فريج الكفيل فيه وكان عايتعين ان الرجح
يطالب له واستدل لهما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الأصل في رواية
ويصدق به في رواية اهـ وقد نقلنا بقيمة ذلك في كتاب البيوع وفي كتاب الغصب

أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اهـ (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى أن قال الثانية لو قال ولي امرأته تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فوالت ثم ظهر انها أمة الغدير رجع المغرور بقيمة الولد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وكفالاته بامله ولوعن أبيه وصحت له وعنه مطلقاتها وقد نقلناها في كتاب الاذن والمحجرات أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالته حالة الاباذن سنده اهـ ونقلناه في كتاب الاذن والمحجرات (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من المجانيين البيع الى أن قال والحوالة الا في مستثنين ذكرناهما في الفوائد منها أى من كتاب الحوالة اهـ (ثم قال) وجائز من أحد المجانيين فقط الرهن الى أن قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب السكيل اهـ (ثم قال) * تكميل الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا أدى بحكم كفالة فاسده رجع عما أدى والكفالة بالامانات باطلة اهـ وليتضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا راجع في الكتب المطولة اهـ (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحسامة في فصل السقجة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع اهـ (وقال في بحث القول في الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتبجيل ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالغصوب وبذل الخلع والرهن وبذل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالدين اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرج عن تقليد الدين نفي من هو عليه الحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار اليه الزيايحي منها اهـ وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخدومة وافتصر عليه وحكامه في النهاية ثم حكى عن الاسيحياني انها تعتبر يوم القضاء والظاهر انه

لا اختلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فأنما اعتبره بناء على
 ان القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكرنا في اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا
 اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى
 (وقال في بحث ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح
 من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني
 وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح
 ضمان الوكيل في البيع للمشترى في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال في آخر فن الفرق واجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو
 معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها
 ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفع بمال لم
 يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يطل
 ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعته بمال لم يصح وسقطت فتسد بطل المتضمن ولم يطل
 المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب
 المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الانفاذ مانصه)
 الكفالة أي كفيل بالامر اذا أدى يرجع فقل عبد كفل عن سيده بامر فادى
 بعد عقه اه (وقال أخوه المؤلف في كتابه لفن الخيل من بحث الكفالة مانصه)
 أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويرثه ويرجع بجميع ما ضمن
 فالخيلة ان يعطى عن الدراهم المضمونة فثانرا وعكسه زيادة عن قيمتها كغلا بنفس
 رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الا تخروا الخيلة ان يشهدا أن كل واحد قد كفل صاحبه
 فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالخيلة ان يأخذ منه
 كغلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والخيلة ان يضمن المال على انه
 ان وفي يوم كسده وبرئ من المال ويرثه بالمال اه وقد نقلناه في كتاب
 الرهن (ثم قال في بحث الحوالة) الخيلة في عدم الرجوع اذا اقلس المحال
 عليه أو مات مفسا ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة
 الخيل ان يضمن المال عن المحال عليه خاف المحال عليه ان المطلوب اذا أحاله
 بدينه يتولى على المحال فالخيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غريمه فلان
 ويقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من غن متساع على

فالحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيل
بجده مع المال كذا في المحيط اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
فن الفروق) * كتاب الكفالة ان هبت الزبح فأننا كفيل بنفس فلان لا يصير
كفيلاً ولو قال كفلت بنفسه الى هبوب الرياح يصير كفيلاً ويصل الاجل
والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها ودال اصل
الابراء صحيح في حقه دون الكفيل والفروق ان الاصل رضى ببقاء الدين
القاضي اذا أخذ الكفيل لا يبرأ المكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ
الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا أضاف القاضي الى الطالب فيبرأ
بالتسليم اليه أو الى أمينه والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجهه ولنفسه
من وجهه فعند الاضافة يعمل العمل له وعند عدمها يجعل نائباً عن الشرع
كل من أقر بكفالة أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبيينة والفرق
ان ثمنه يظهر بخلاف الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع
الى صبي بمحور عشرة فضعفها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك
صح والفرق انه في الاول ضمن ما ليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضاً
من الدائن أمره بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن
السادس فن الفروق) * كتاب الحوالة * أحاطه بغصب فاستحق بطلت وان هلك
لا والفرق ان الاستحقاق يجهله كان لم يكن وبالهلاك ينقل الى ضمانه اه وقد
نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاطه بصداقها ثم غاب فبرهن المحال عليه
على فساده النكاح لم يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد
متناقض بخلاف مدعى الابراء اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع
في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرهوتة كان رهناً معها
بخلاف الاستجارة والكفيلة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اه (وقال
في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج
فهربت ولا تدرى لا يلزم الزوج ما لم ياه وقد نقلنا بقیته في كتاب الغصب
والجنایات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فستحق حق
الكل الا في مستثنى احدهما أو أطال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء
لم تبطل الحوالة اه (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للعي

لأنه لا يلفظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الأصل حوالته
وهي بشرط عدم براءته ككفالة اهـ (ثم قال أيضا في كتاب البيوع ما نصه) كل عقد
أعيد وجد دفان الثاني باطل الى ان قال والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التلخيص اهـ
(ثم قال) الا في مسائل الى ان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة زيادة التوفيق
بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يصح معان كما في التلخيص اهـ (ثم قال في كتاب البيوع أيضا)
الحقوقي المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اهـ (وقال في كتاب القضاء
والشهادات ما نصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذ ائتم بدوانه ككل
بنفس فلان ولا تعرفه اهـ (وقال فيه أيضا ما نصه) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
العام فتقول الحق لي قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها
تسقط به اهـ وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال أيضا في كتاب القضاء والدعوى
في بحث الابراء العام ما نصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه
بأنه لا رجل يدعيه فبرهن المكفيل على اقرار المكفول له وهو يحد انهما قمار
أو بمن خسر لا يقبل ولو أقر بها العاقل عند القاضي برئ أو انما لا يقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنالك تناقض لان كفالاته اقرار
بصحتها اهـ (ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهة فسيح مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروع أمل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها الوضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه أيضا) الغاضي اذا قضى في مجتهده فنفذ قضاؤه الا في مسائل
الى ان قال أو بجهة ضمان الخلاص اهـ (ثم قال فيه أيضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والمخصوصة الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتن من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر
الدين فسيبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى
الأصل الغائب ضمنا اهـ (وقال في كتاب الوكالة ما نصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسئلة في بيع الويلو الحمية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمر انسابا بأن يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه
يرجع عليه بالألف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشتري بأكثر منه نفذ على

ولو قيل الا انوكيل بشره الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من لازم الامر المسمى كفاي
 الواقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره
 الى ان قال ومنه ما في الجماع ادعى عليه كغالبه معينة فأنكر فبرهن المدعي وقضى
 على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال الطالب المطالبة لا تعلق في عليك
 كان ابراء عاما كقوله لاحق في قبلة الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
 الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كفاي القنية ابراء يترد
 بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المتهال المحال عليه فردته لم يترد كما ذكرناه في شرح
 الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئي فأبرأه فردته لم يترد كفاي البرازية الثالثة
 اذا أبرأ الطالب الكفيل فردته لم يترد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يترد الرابعة
 اذا قبله ثم فردته لم يترد كما ذكرناه في مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
 قال فيه ايضا) وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المتهال الخيل بعد المحو الفاعلة بطله
 أبو يوسف بناء على أنها نقل الدين وصححه محمد بناء على أنها نقل المطالبة فقط اه
 (وقال فيه ايضا) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل منها ولو هب المتهال الدين
 من المحال عليه رجعه على الخيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك اه
 (وقال ايضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدفع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
 مفيدا بان كان أحدهما حالا وبه رهن أو به كفيل والاخر لاصح والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه ايضا) وفي مداينات القنية احالات انسانا
 على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال أس- تاذنا
 وله ثلاث حيل احدها شراء شيء مملوك من زوجه ابنا المهر قبل الهبة والثانية صلح
 انسان معاه عن المهر بشئ مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير
 لها قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات ما نصه)
 وفي البرازية لو جعل للكفيل أجر المبيع اه (وقال في كتاب الشفعة ما نصه) هي
 بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للجب- بر فلو استحق المبيع بعد البناء فلا

الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزبوي والستوفة اه وقد قلنا في كتاب
 المدائيات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في افضية الذخيرة
 وفي القنية وعنده ان يأتية فلم يأتية لا يأنم ولا يأنم الوعد الا اذا كان مع لقا كما في
 كفاية البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزباني اه وقد قلنا بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما يقبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع
 المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بعرة جائز لا رهنه بيع
 المدة اتي عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدير جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيره الا ان كان (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز لوصى يبيع عقارا لليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزباني اذ يبيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاث في الظاهرية فيما اذا كان في التركة وصية مرساة لانفاذها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تريد على مؤنته وفيما اذا كان حائوا دارا يحتسب عليه النقصان اه
 والرابعة من يبيع الخبائية فيما اذا كان العقار في يد متقلب وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه اى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراءه لنفسه
 وفيه دفع لامبي جائز اه واختلافوا في تفسير النفع فقبل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء من زيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا وزيادة وتسامه
 في وصايا الخبائية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى لنفسه من الوصى الذي نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى لوصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام
 خلافا لما رواه وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقل لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى بخصص بخلاف وصى
 الميت الثالثة اذا باع من لا يقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجوامع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بثلث المثل فله المخط اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهسا ما لا يجري فيه حتى الشفعة وخيار الشرط وحدا القذف والنكاح لا يورث وجبس المبيع والرهن يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلافوا في خيار العيب فنهسهم من قال يورث ومنهم من أنبذ به لا وارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخير لانه للتييم وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارة مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الأب اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا * قال صاحب الاشباه *

(كتاب الكفالة والحوالة)

برائة الاصيل موجبة لبرائة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاه قبل فبمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخاتمة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قبل العمد بمال ثم كفه له انسان ثم عجز المكاتب فأخرجت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الخاتمة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فسات الكفيل حل بموته عليه فقط فيطالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأئهما للمطالب الا اذا أحاله الكفيل على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كافي الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلمك هذا الطريق فانه آمن فسلمك فأنه لاصوص أو كل هذا العام فانه ليس بمهموم فأكله فسات لافضمان عليه اهـ وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) وكذا لو أخبره رجل انها سحر فتروجه انما ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالمزوجه امرأة على انها سحر

ثم استحققت فأنه يرجع على الخبير بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثاني إن يكون
 في ضمن عقد معة أو معة فبرجع المشتري على البائع بقيمة الولد إذا استحققت بعد
 الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء ولو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد أن يسلم البناء
 له اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى بما للمتون والشروح وفي
 كتاب النكاح (ثم قال) وإذا قال لاهل السوق يا يعوا ابني فقد أذنت له
 في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجوعوا عليه للغرور وكذا إذا قال يا يعوا بندي فقد
 أذنت له فيما يعوه ونحوه دين ثم ظهر أنه عبد الغير رجوعوا عليه إذا كان الابن حراً
 والاف بعد العتق وكذا إذا ظهر حراً أو مديراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من
 إضافته إليه والأمر بما يمت به كذا في ما ذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه
 في كتاب الأذن والحجر (ثم قال) الثالث إن يكون في عقد بيع جميع نفعه إلى
 الدافع كالوديعة والإجارة حتى لو هلكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت
 وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذلك إن كان
 بيعاً عاماً وفي العارية والهبة لا رجوع لأن القبض كان لنفسه وتماه في الحائز
 في فصل الغرور من البيع اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات وفي كتاب الهبة
 وفي كتاب الإجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع
 منها لو جعل المالكات نفسه دلاً فاشترى ابنه بناء على قوله ثم ظهر أنه أزيد من قيمته
 وقد ألتف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما ألتف ويرجع بالثلث ومنها إذا غرر
 البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشترى فاشترى ابنه بناء على قوله ثم ظهر فيه
 غبن فاحش فانه يرد موهبة يعق وكذا إذا غرر المشتري بالبائع ويرده المشتري بغرور
 الدلال وبما قرناه فظهر أن قول الزايح في باب ثبوت النسب أن الغرور بأحد أمرين
 بالشرط أو بالبيعة أو بغيره وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان في باب متفرقات
 يسوع الكهنز اشترى فأنعبد أو أرتضى فأنعبد اه وقد نقلناه في كتاب البيع
 ونقلنا مسألة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات يسوع الكهنز أنما ذلك
 في الكهنز في باب الاستحقاق لافي متفرقات يسوع (ثم قال) لا يلزم أحد الحضور
 أحد فلا يلزم الزوج إحضار زوجته إلى مجلس القاضي إجماع دعوى عليها ولا يجنبها
 منه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الإني مسائل الكهنز بالنفس
 عند القدرة وفي الأب إذا أمر أجنبياً بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الأب

احضاره ليكون في تدبيره كما في جامع الفصولين المسألة سبعمائة القاضي خلى
 رجلا من المجبوعين حبسه القاضي يدين عليه قلب الدين ان بطالب السبعمائة
 باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه
 دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تتخرج في حوائجها امر الاب القاضي
 باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر والا ارسل اليها أمينا من أمنائه
 ذكره أبو الوالي المحي في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب المدعى ونقلنا الاخيرة
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
 بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
 بتعويض عن هبة وبالا طعام عن كفارة أو باداء زكاة ماله أو بأن يهب فلانا
 وأصله في وكالة البرازية في كل موضع مالك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
 معا بالمالك ماله فان المأمور يرجع بالشرطه والا فلا وذكرك له أصلا في السراج
 الوهاج فلما راجع التكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
 قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفيلا لأصله الا في
 طاهر الرواية وهي المحيلة في كفاية لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل
 يوجب ابراء التكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفيل بنفسه فافر
 طائفة انه لاحق له على المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
 الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكلي ولا يقيم أنا وصيه ولا لو وقف أنا متولي له فله
 يبرأ التكفيل وهو طاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في المحققة هو
 ضمان الكفالة اه للتكفيل منع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة
 ليخلص منها ما بالاداء أو الأبراء وفي التكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى
 وينبغي ان يقدما اذا كانت الكفالة بأمره لا تصح الكفالة الا بدين صحيح وهو
 ما لا يسقط بالاداء أو الأبراء فلا يصح بغيره كبذل الكفالة فانه يسقط بالتجيز
 قات الا في مسألة لم أر من أوضحها قالوا كحل بالنفقة المقررة المأضية صحت مع
 انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها
 في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرح حوايه
 والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي
 يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه اذ برهن المدعى ولم تترك شهوده أو أقام واحدا

أو ادعى وقال شهودي حضور وياخذ كفيلا بحضور المدعى به ولا يجبر على
اعطاء كفيلا بالمال ويستثنى من طلب كفيلا بنفسه ما إذا كان المدعى عليه وصيا
أو وكيلًا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للتصايف وما إذا
ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينا غيرها وما إذا ادعى العبد المأذون الغير
المدينون على مولاه دينا بخلاف ما إذا ادعى المكتتب على مولاه أو المأذون المدينون
فانه يكره في كذا في كافي المحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اهـ وقد
تقاسمنا في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
المحققة بكتاب الكفالة والحوالة قال المؤلف في القاعدة الرابعة من الخامسة
الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومنها ضمان الدرر جوزعلى خلاف
القياس اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
المحلل مانصه) بقية يدخل في هذه القاعدة ما اذ جمع بين حلال وحرام في عقد
أونصة ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها الصك كماله والابراء وينبغي ان
لا يتعدى الى الحجارة وقال المؤلف لها ضمانت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر
واحد اهـ وقد قلنا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه)
ومما سرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمدى في الفصول ومنها
الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق
ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الأصح اهـ وقد ذكرنا بقية هذه العبارة
في كتاب الرهن فراجعهم (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقوط الفرع اذا
سقط الأصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الأصل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد
ثبت الفرع وان لم يثبت الأصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن
به وأنكر عمرو وزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الأصل كما في الخاتمة اهـ (وقال
في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالحدود
والقصاص اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة العاشرة
الخارج الضمان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد اذا دفع الأصل
الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح
يطيب له واستدل لهما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الأصل في رواية
ويتصدق به في رواية اهـ وقد قلنا بشية ذلك في كتاب البيوع وفي كتاب الغصب

أيضا (وقال في القامدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم إلى
 المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجه أفاخره فظهر بعد الولادة أنها
 أمة اهـ (ثم قال) وخرج عنهم مسائل إلى أن قال الثانية لو قال ولي امرأت تزوجه
 فإفراخه الثالثة قال وكيلا ذلك فولدت ثم ظهر أنها أمة الغير رجع المغرور
 بقيمة الولد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في ألفن الثالث في أحكام
 الصبيان مانصه) وكفالة بأمالة ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الاذن والنحر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالته حالة
 الا باذن سيده اهـ ونقلناه في كتاب الاذن والنحر (وقال في أحكام العقود مانصه)
 هي أقسام لا زعم من المجانين البيع إلى أن قال والحالة الأولى مسئلتين ذكرناهما
 في الفوائد منها أي من كتاب الحوالة اهـ (ثم قال) وجائر من أحد المجانين فقط
 الرهن إلى أن قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اهـ (ثم
 قال) * تكمل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان إلى أن قال وأما في
 الكفالة فقال في جامع الفصولين إذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجع عما أدى
 والكفالة بالامانات باطلة اهـ ولم يتضح الفرق بين الفساد والباطل في الرهن
 والكفالة بهذا ذكرنا في الكتب المطولة اهـ (وقال في أحكام الكتابة
 مانصه) وأما الحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحساسة في فصل
 السفينة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع اهـ (وقال في بحث القول في
 الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان دينه صحيحا وهو ما لا
 يسقط الا بالداء أو الأبراء ولا يجوز ببدل الكتابة لأنه يسقط بدونهما بالتجيز
 ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها
 كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنسوب وبدل الخلع والرهن وبدل الصلح مع
 دم العمد والمبيع فاسد او المقبوض على سوم الثمرات فصح الكفالة والرهن بها
 لانها ملققة بالدين اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 وخرج عن تمليك الدين لغير من هو عليه الحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار
 إليه الزايعي منها اهـ وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل
 مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور والنحر في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخدمية واقتر
 عليه وحكا في النهاية ثم حكى عن الاسبيعي أنها تعتبر يوم القضاء وانظرا نه

لا اختلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فالنساء اعتبره بنساء على
 ان القضاء لا يتراخى عنها وهذا ذكر ان يلى أو لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا
 اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى
 (وقال في بحث ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح
 من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني
 وصح منهما اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدين فيه ولا يصح
 ضمان الوكيل في البيع للشترى في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو
 معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكرس بطل المتضمن بالقلم الى ان قال ونرجع عنها
 بما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفعين بحال لم
 يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يطل
 ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعته بحال لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يطل
 المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الجميع فلا يجب
 المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الاغراضه)
 * الكفالة أي كفيل بالامر اذا أدى لم يرجع فقل عبد كفيل عن سيده بالمره فأدى
 بعد عتقه اه (وقال أخوه المؤلف في تكميله لفن الحيل من بحث الكفالة مانصه)
 أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن
 فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضروبة ذنبا ويرأوه عكسه زيادة عن قيمتها كفلا بنفس
 رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الآخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفل صاحبه
 فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول بالحيلة ان يأخذ منه
 كفلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على أنه
 ان وفي يوم كذا دفعه ويربئ من المال ويربئن بالمال اه وقد نقلناه في كتاب
 الرهن (ثم قال في بحث الحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افسد الحال
 عليه أو مات مغنا ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة
 الحيل ان يضمن المال عن الحال عليه خاف الحال عليه ان المطلوب اذا طاله
 بدينه يتولى على المحتمل بالحيلة أن يوكل الطالب بقبض الدين من غيره فلان
 وبقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضه من ثمن مساعلى

فالجمله ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلًا
 بجميع المال كذا في المحيط اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته ملحق السادس
 فن الفرق) * كتاب الكفالة * ان هبت الريح فأتنا كفيل بنفس فلان لا يصير
 كفيلًا ولو قال كفلت بنفسه الى هبوب الرياح يصير كفيلًا ويبطل الاجل
 والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها رد الاصيل
 الامراء صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضى ببقاء الدين
 القاضى اذا أخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ
 الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضى الا اذا أضاف القاضى الى الطالب فيبرأ
 بالتسليم اليه اولى أمينة والفرق ان القاضى عامل للطالب من وجهه ولنفسه
 من وجهه فعند الاضافة اليه يحول العمل له وعند عدمها يجعل نائبًا عن الشرع
 كل من أقرب كماله أوفق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت باليمين والفرق
 ان تعنته ظاهر بخلاف الاقرار اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع
 الى صبي محمور عشرة فضمنه انسان لا يصح (ثم قال) ادفعها اليه على ان يضمن لك
 صح والفرق انه في الاول ضمن ما ليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا
 من الدائن أمره بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن
 السادس فن الفرق) * كتاب المحوالة * أحاله يغصب فاستحق بطلت وان هلك
 لا والفرق ان الاستحقاق يحمله كان لم يكن وبالهلاك ينقل الى ضمانه اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله ابصدا فها غاب فبرهن المحال عليه
 على فساد النكاح لا يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد
 متناقص بخلاف مدعى الإبراء اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا اولدت المرهونة كان رهنا معها
 بخلاف الاستأجرة والكفيلة اهـ (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اهـ (وقال
 في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج
 فهربت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها اهـ وقد نقلناه سابقته في كتاب الغصب
 والمجنانيات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فصح في حق
 الكل الا في مستثنين احدهما لو أحال البائع بالتمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء
 لم تبطل المحوالة اهـ (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للغير

لأنه لا يسلط صرحا فيه في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الأصل حوالته
وهي بشرط عدم براءته كفالة اهـ (ثم قال أيضا في كتاب البيوع ما نصه) كل عقد
أعدهم وجد فان الثاني باطل الى ان قال والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التلخيص اهـ
(ثم قال) الا في مسائل الحان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق
بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يصح ما كان في التلخيص اهـ (ثم قال في كتاب البيوع أيضا)
الحقوقي بجزء لا يجوز للاعتياض عنها الى ان قال والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اهـ (وقال في كتاب القضاء
والشهادات ما نصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل
بنفس فلان ولا تعرفه اهـ (وقال فيه أيضا ما نصه) لا تسمع الدعوى بعد ابراء
العام فحول لاحق لى قبالة الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة وانما
تسقط به اهـ وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال أيضا في كتاب القضاء والدعوى
في بحث ابراء العام ما نصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه
بأنه لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يحدد انها قبل
أربعين خمر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي بربا وانما لا تقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند دعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالاته اقرار
بصحتها اهـ (ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جوفته فسمعته مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه أيضا) القاضى اذا قضى في محته دفعه نفذ قضاءه الا في مسائل
الى ان قال أو بعبارة ضمان الخلاص اهـ (ثم قال فيه أيضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والخصومة الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتون من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقر بهما وأذكر
الدين فبرهن على الكفيل بالدين وفى عليه ما كان قضاء عليه قصد او على
الأصل الذائب ضمن اهـ (وقال في كتاب الوكالة ما نصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة في بيع الوكيل الجمية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بأن يشتريه بالغ درهم ففي الف في الجنس فانه
يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الفن فاشترى بأكثر منه نفذ على

الوكيل الاوكل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من الزم الاسير المسمى كافي
 الواقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكذبا شرطا بطل اقراره
 الى أن قال ومنه ما في الجسامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعي وقضى
 على الكفيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال العايب لمطوبه لا تعلق لي عليك
 كان ابراء عاما كقول له لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
 الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كافي القنية ابراء يرتد
 بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المختار الحاصل عليه فردّه لم يرتد كما ذكرناه في شرح
 الكنز الثانية اذا قال المدين ابرئي فأبرأه فردّه لم يرتد كافي النزائية الثالثة
 اذا أبرأ الطالب الكفيل فردّه لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد الرابعة
 اذا قبله ثم فردّه لم يرتد كما ذكرناه في بعض مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
 قال فيه أيضا) وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المختار الحيل بعد المحو فابطله
 أبو يوسف بناء على أنها تنقل الدين وصحة محذوبة على أنها تنقل المطالبة فقط اه
 (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالإبراء منه الا في مسائل منها ولو هب المختار الدين
 من الحاصل عليه رجع به على الحيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك اه
 (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فأدى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
 مفيدا بأن كان أحدهما حالا أو بهرهن أو به كفيل والآخر لا صحح والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه أيضا) وفي مداينات القنية أحاطت انسانا
 على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال أستاذنا
 وله ثلاث حيل احداها اشترى مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
 انسان مع هان المهر بشئ مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير
 لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات ما نصه)
 وفي النزائية لو جعل للكفيل اجر لم يصح اه (وقال في كتاب الشفعة ما نصه) هي
 بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرر للجب برفا واستحق المبيع بعد البناء فلا

رجوع لاشترى على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستبدل الأب بخلاف
البائع اه وقد نقلنا بعبته في البيوع (وقال في كتاب الرهن) ما جازت الكفالة به
جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما
على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة تجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرماني اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب القضاء والشهادات والدعوى)

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاء
المأصنين لان القاضي لا يرضى الا بالبحجة وهي البينة والافرار والتكول كافي وقف
الخاتمة ولوا حضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على أصل المال كافي قضاء الخاتمة وفي بيوع القنية اشترى ما وثقنا فوجد بعد
القبض على يابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام
علمها اه وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه وقد نقلناه
في كتاب البيع وكتاب الوقف (ثم قال) قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب أهل
الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخاتمة
ويمكن المحقق البراءات السلطانية بالوظائف في زمانه ان كانت العلامة لا تزور
وان كانت العلامة الاحتمال في الامان تحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفتر السمسار
والصراف والبيع كافي قضاء الخاتمة ونعقبه الطرسوسي بأن مشايخنا ردوا على
الامام مالك في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن
وهبان عليه بأنه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتسامه فيه من الشهادات
وفي اقرار الزارية ادعى مالا فمال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه
فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدته فعلى الا اذا كان
في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان
تصديقا لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذا كذا يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد نقلناه في كتاب
الافرار (ثم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان
لمسديون لا يضرب في الحبس ولا يقد ولا يعمل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريبه كاذ كروه في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
 سكتا في السراج الوهاج من القهم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
 كاصح حوايه في بابه والعدالة الجامعة أن الحق يغوث بالتأخير فيما لان القسم
 لا يقضي وكذا نفقة القرب تسقط بعض الزمان وحققها في الجماع يغوث بالتأخير
 لا الى خلفاها وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يخالف
 القاضى على حق مجهول فلما ادعى على شريكه خيانة مبهمه لم يحلفه الا في مسائل
 الاولى اذا اتهم القاضى وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما
 نظر اليتيم والوقف كما في دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع
 خيانة معاقبة فانه يحلفه كما في القينة الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى
 الغصب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول
 فصارت ستة اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على
 القضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس
 فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح
 كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب النكاح (ثم قال)
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكفاة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في الخيانة وجامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال) وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
 المشتري بالدينه والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع
 بعد على الملك بقبل ولو استحققت عين من بدو ارب بقضاء بيينة ذكررت انه ورثها
 كان قضاء على سائر ورثة الميت فلا تسمع بيينة من وارث آخر كما في البرازية وفي شرح
 الدرر والغرايا لاخر وفي باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكفاة
 حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ
 فليس الكفاة من التاريخ لانه يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكك منذ
 خمسة أعوام فقال لبيكر انى كنت عبد لبيكر ملكى خمسة أعوام فأعتقنى وبرهن
 عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيكر انك عبدى ملكك منذ سبعه أعوام
 وأنت ملكى الآن فبرهن عليه تقبل ويصح الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو
 يدل عليه ان قاضيهان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمن أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على
 كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المأورخ وهو قضاء على كافة الناس
 من وقت التأريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فإن الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهاهنا فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه
 على الكافة بين أن يكون بيعة أو بقوله أنا حر إذا لم يسبق منه إقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد نعلمناه في كتاب البيوع وفي كتاب العتق (ثم قال)
 اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى إلا في مسائل
 الأولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير عزيا إلى الخصاف
 الثانية في المهر إذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهد
 أحدهما بالبيعة والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر
 بالتزويج وهما في شرح الزياجي الخامسة شهدان له عليه ألفا والآخر أنه أقر
 له بألف تقبل كما في العدة السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والآخر بالفارسية
 تقبل بخلاف الطلاق والأصح القول فيهما وهي السابعة واجمعوا أنها لا تقبل
 في القذف كذا في الصيرفية وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وذكر
 في الشرح ستة عشر آخر فالسنتي ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاف في باب
 الشهادة بالوكالة مسائل تراد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح أن المستثنى
 اثنان وأربعون مسئلة وستينها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل
 يدخل كذا في البرازية والولولجية والفصول وعليهما فروع إلا في مسئلة
 في الولولجية فإن يوم القتل لا يدخل فيها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه
 تقبل بيئتها بتأريخ من أفضى به من يوم القتل وفي التقنية من باب الدفع
 في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها أن يوم الموت يدخل تحت القضاء فأرجع
 اليه إن شئت وذكر مسائل في المخزاة في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد
 أشبعنا الكلام عليها في الشرح من باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة إذا أقر
 شهادته بغير عذر لا تقبل لفسقه كما في التقنية أي أحد الشريكين العمار مع
 شريكه فلا جبر عليه إلا في جدار يتيمين لهما أوصيان ويخاف سقوتهما وعلم أن
 في تركه ضررا فإن الآتي من الوصيين يصبر كما في الخامسة وينبغي أن يكون
 في الوقف كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الميركة (ثم قال) الشهادة بالمجهول

غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفسه فلان ولا تعرفوا اذا شهدوا برهن
لا يعرفونه أو بغصب من مجهول كافي قضاء الخسائية الشهادة برهن مجهول
صحيحة اذا لم يعرفوا وقد رماهم عليه من الدين كافي القنية اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياطاً فان ألبى
المخضم لا جبر كما اذا طاب عنه المخضم اخرج دفتر الحساب بأمره بانحواجه ولا يجبره كذا
في الخسائية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل
الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والشافعي فيه وانما هو حادث
كذا في الترخائية ومنهم من فرق بينهم ما بأن الاول دليل لا دون الثاني كل من
قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى الانفاق على
اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم ودعى اشتراط البراءة من كل عيب
واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له
هلاك العين أو اختلفاً في اشتراط العوض وفي قول العبد للسابع أنا مأمورون
وللاب في مقصد الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا
أنكر الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعي المتولي من الصرف اهـ وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه
ولا يثبت له الا اذا ادعى تالي المالك من المدعي أو انتاج أو برهن على ابطال القضاء
كما ذكره العبادي والمدعي بعد القضاء بواحد مما ذكر صحه وينقض القضاء به
فكلما سمع المدفع قبله يسمع بعده لكن هذه الثلاث وتسمع المدعى بعد القضاء
بالذكول كافي الخسائية التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض
الوصي والناظر والوارث كافي الخسائية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كافي شهادات الظهيرية الا اذا كان
عبدان مسلم ونصراني فشهد نصراني ان علمه جالب للعق فانه مقبل في حق النصراني
فقط كافي العتاق منها اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) بينة النفي غير
مقبولة الا في عشر فيما اذا عاق ملاقة على عدم شيء فشهد بالعدم وفيما اذا
شهد انه أسلم وليس بشي وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول
النصارى وفيما اذا شهد بانتاج الدابة عنده ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهدا
بخلع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام أهيل مدينة فشهدا ان هؤلاء

لم يكنوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهد ان الاجل لم يذكروا في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا الاوارث له غيره وفيما اذا شهد انها ارضعت الصغير بلبن شاة
لا بلبن نعصرها كما في جامع الفصولين وتقبل بيعة النقي المتواتر كما في الظهيرية
والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول
تيسيرا ذكره في قوله عبده حران لم يصح العام فشهدا بخبره في السكوفة لم يعتق بناء
على أنه نفي معني بمعنى أنه لم يصح القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يتقضى بالشك
كذا في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضى في زماننا كما في جامع
الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبزازية
لا يجوز الاحتجاج بالفهم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة وما ذكره
محمد في السير الكعير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في
الدعوى من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحجج الحق
لا بسقط بتقدم الزمان قد ذكروا قصاصا أو أمانا أو حقا لعبد كذا في لعان المجموعة
اذا سئل المفتي عن شيء فإنه يفتي على الصحة جملا على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البزازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية
ويتعين الاتفاق في الوقف بالانفعاله كما في شرح المجمع والمحاضرات القدسي اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا
كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي المجرح والتعديل والمترجم
وفي جوده المسلم فيه وردائه وفي الاخبار بالفلس بعد مضى المدة وفي رسول القاضى
الى المزكى وفي اثبات العيب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير ارش المتلف اهـ وقد نقلنا بعض هذه المسائل في ابوابها (ثم قال)
وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضى اذا أخبره بشهادة شهود على عينه تعذر
حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته التحايف المخدرة فقال حلقها
لم يقبل الابشاهدين معه كما في الصغرى الناس أحرار بلا يسان الا في الشهادة
والقصاص والمحدود والدية اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود
(ثم قال) اذا أخطأ القاضي كان خطأؤه على المفتى له وان تعمد كان عليه كذا
في سير الخانية وتماه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو
لاحق لقبه الا ضمان الدرك فإنه لا يدخل بخلاف الشفعة فانه ان سقط به اهـ

وقد نقلناه في كتاب الكفالة وكتاب العتق (ثم قال) وما إذا أبرأ الوارث الوصي
أبراء عما بأن أقر أنه قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها إلا أنه قبض ثم ادعى في يد
الوصي شيئاً من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على
الإناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً سمع كذا في الخاتمة وببحث فيه
الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبراء عما ثم ظهر شيء
من التركة لم يكن وقت الصلح إلا صبح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية
اه وقد نقلناه في كتاب الأقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخامسة الإبراء
العامة في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى لكفي دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا
أن الإبراء عن الرب لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل المينة اه وقد نقلناه في كتاب
اليومع (ثم قال) وفي اليتيمة لوقال لاحق لم في هذه الضيعة ثم ادعى أن البذر
له تسمع (ثم قال) لوقال لاحق لم في هذه الضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى
أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي اليتيمة مات أيضاً عن ورثة فاقسموا التركة
بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم إن واحداً من الورثة
ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع اه وفي قسمة القنية قسماً أرضاً
مشتركة وأقر كل واحد منهم ما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد
أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك إن كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وقد
نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفي إجازات البرازية أن الإبراء العامة إنما يمنع
إذا لم يقربان العين للدعي فإن أقر بعده أن العين للدعي سلمه الله ولا يمنع الإبراء
وفي دعوى القنية أن الإبراء العامة لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من
دعوى البرازية أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى شراءه
بلا تأخير يقبل بخلاف ما لوقال لاحق لم قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث
بعد الإبراء والفرق في جامع القصولين ثم اعلم أن قولهم لا تسمع الدعوى بعد الإبراء
العام لا يثبت حادث بعده فيجد جواب حادثة أقر أن في ذمته فغلان كذا وأبرأ عما
ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينته
ولا يمنعها الإبراء العامة لأنه إنما ادعى بما يطل بعده لا قبله وقول قاضي خان
في الصلح أنه لو برهن بعده على إقراره قبله بأنه لاحق لم تقبل ولو برهن بعده على

اقراره بعده أنه لا حق له وأنه مبطل فيما ادعى تقبل اه يدل على ما ذكرناه من أن
اقراره بعد الإبراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه
بالفرج حل يدعيه فمر هن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يحجب بأنها قار
أو ثم خيرا لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي برئنا وإنما لا تقبل المنة على اقرار
لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفايته اقرار بصحتها اه
وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وانظر ما كتبنا في المداينات في مسألة
دعوى الربا بعد الإبراء وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معقول
عنه حيث قال ويقال له اطالب خصمك بخصامه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى
في المحد الخالص والوقف وعق الامة وحرثها الاصلية وفيما تمحض لله سبحانه
وتمالي كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتامه في شرح ابن وهبان اه
وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع
وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة المدينة يصح بعدها وكما يصح
قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصح عند
الحاكم الاول يصح من غيره وكما يصح عند الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث
الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال يبتى به
غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسد لم يقبل ولو كان الدفع صحيحا وقال
يبتى حاضر في المصير عله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو
المفتى به كذا في البرازية وعلى هذا لو اقر بالدين وادعى ايفائه أو الإبراء فان قال
يبتى بالمهر لا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة
الخمسة كما ذكرته في الشرح أقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لم يقبل
للتناقض الا اذا ادعى ايفائه بعد الاقرار به والتفرق في المجلس كذا في جامع
الفصولين الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب
أحد خصما عن أحد قصد بغير وكالة ونيابة ولا في مسلتين الاولى أحد
الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما
عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد
وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استمهل
المدعي الثالثة اذا كانت عنده رتبة البقاء أسهل من الابتداء الا في مسلتين

اذا فسق القاضى فانه ينزل واذا اولى فاستقام صح وهو قول البعض وجوابه في
 النهاية والمعراج الثانية الاذن للابق صحيح واذا ابقى المأذون صار محجورا عليه
 ذكره الزايعي رحمه الله سبحانه وتعالى في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الاذن
 والمحرر (ثم قال) من عمل اقراره قبلت بيته ومن لا فلا الا اذا ادعى ارثا او نفقة
 او حضنة فلو ادعى انه اخوه او جده او ابن ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة
 والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتق أبيه وهو من مواليه وتماه في باب دعوى
 النسب من الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) لا تقبل شهادة
 كافر على مسلم الاتباع او ضرورة فالاول اثبات توكل كافر كافر بكارين بكل حق
 له بالكوفة على خصم كافر فتعدي الى خصم مسلم آخر وكذا شهادتهم على عبد
 كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهم على وكيل كافر وموكله مسلم وهذا بخلاف
 العكس في المثلثة لكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضمنها اه وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) والثاني في مثلثة في الايصاء شهادتهم كافران
 على كافرانه اوصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق ليلت اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصية (ثم قال) وفي النسب شهدا أن النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وتماه في شهادات الجامع لا يفتى القاضي لنفسه ولا لمن لا يقبل
 شهادته له الا في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح
 وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة
 عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل
 الدفع او بعده وتماه في قضاء الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي
 كتاب الوصاية (ثم قال) أمين القاضي كالتقاضي لعهدة عليه بخلاف الوصي
 فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضي فبين وصى القاضي وأمينه فرق من
 هـ هذه ومن أخرى هي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود
 وصى له ولو كان منصوب القاضي بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي
 جعلتك أمينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد
 والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحح النزاع
 من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
 المحرر والاذن (ثم قال) ينصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أو اثنين ذ وصية وفيما إذا كان لليت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه
شيئا أو أراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبوا الصغير مسرفا مبذرا في نصبه للتحفظ
وذكر في قسمة الورثة الحجة موضعا آخر ينصبه فيه فالراجع وطرق نصبه ان
يشهدوا عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر لليت وصي
فالوصي وصي الميت ولا يلقى النصب الا قاضي القضاة المأمور بذلك اه وقد
تقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) لا يقبل القاضي الهدية الامن قريب محرم
أو من جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة له ما وزدت موضعين
من تهذيب القلائس من الساطعان ووالي البلد وجهه ظاهر فان منعها انما هو
للتخوف من مراعاة لاجلها وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعى لاجلها اذا ثبت
افلاس المحبوس بعد المنة والسؤال فانه يطاق بلا كغيب الا في مال اليتيم كافي
البرازية وأحققت به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء
القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا تقبل شهادته له
فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين الشهود
الاف في شهادة النساء قال في المنتقى حكى أن أم بشر شهدت عند المحاكم فقال
فرقوا بينهم فما فقالت ليس لك ذلك قال الله سبحانه وتعالى ان تفضل احدا فاعلموا
فتذكر احدا هما الاخرى فسكت المحاكم شاهدان وراذاتاب تقبل توبته
الا اذا كان عدلا عن الناس لم تقبل كذا في المنتقى قضاء الامير حائز وجود
قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في المنتقى المحكم كالقاضي
الاف أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح المبكر وفيه ان حكمه لا يتعدى
الاف مسألة وذكر المحصاف في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين
خالف المحكم فيها القاضي كل موضع تخفى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما
عن الصغير وفيه وما لا فلا ينتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ
وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقه بالاباء عن الاسلام والامان كذا في
المحيط اه وقد تقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ولا تقام
البدنة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتقام البدنة للتعدي وفي مدعى
عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة فيبنيها الوكيل دفعا
للاضر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع بتوقع الضرر من غير المقرول ولا هامة يكون هذا أصلاً اه ثم رأيت رابعاً
كتبته في الشرح عن الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع الاقرار المستحق
عليه ليقمك من الرجوع على بانه ولا تسمع على ساكت الا في مسئلة ذكرناها
في دعوى الشرح ثم رأيت خامساً في القنينة معزياً الى جامع البرعزى لو خوصم
الاب بحق على العبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع
اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت
سادساً في القنينة لو أقر الوارث للارصى له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره ثم رأيت
سابعاً في اجارة منية المقتى أجرداً به بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيعة
فان كان الاستخراجاً تقبل عليه البيعة وان كان مقراً بما يدعيه هذا المدعى وان
كان غائباً لا تقبل اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها ونقلناها كلها في
كتاب الاقرار أيضاً (ثم قال) كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد
الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزاً عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان
يكون أسرع قبولاً وان يكون الحماكم جائراً وان يخبره عدلان بما يسقط الشهادة
وان يكون معتقداً للقاضى خلاف معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضى لا يقبله
القاسق اذا تاب تقبل شهادته الا الحدود في القذف والمرووف بالكذب وشاهد
الزور اذا كان عدلاً على ما في المنظومة وفي الحاشية القبول لا تقبل شهادة الفرع
لاصله والاصل للفرع الا اذا شهد المجدلان ابنته على ابنه شهادة الفرع على أصله
جائزة الا اذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق أمه والام في نكاحه
اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فيبيعة الاكراه أولى في البيع والاجارة
والصلح والاقرار وعند عدم البيئات فالقول بمدعى الطوع كما اذا اختلفت في صحة
بيع وفساده فالقول بمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتغاضوا
الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبداً فخلف كل بعتقه على صدق دعواه فلا تحالف
ولا يسخروا يلزم المبيع ولا يعتق واليمين على المشتري كفى في الوقعات اه وقد
نقلنا في كتاب البيوع ونقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب
الاقرار وكتاب العتق (ثم قال) القضاء يجوز تخفيفه وتقييده بالزمان والمكان
واستثناء بعض الخصوصات كفي الحلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع
الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها الرأي الى التفاضى

في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى ولا يكن لاجبر على بيانه وفي طلب
 الخامسة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لاجبر وهما في الخامسة وفي التفريق
 بين الشهود وفي السؤال عن الزمان وكان وفي تخليف الشاهد ان رآه جاز كافي
 التصرفية وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقارا لمغير فالرأى الى القاضي في نقضه
 كافي بيوع الخامسة اه وقد نقلنا هذه في كتاب البيوع وفي كتاب الرصايا
 (ثم قال) وفي مدة حبس المدين وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره وفي حبس
 المدين في حبس القاضي والاصوص اذا خيف فراره كافي جامع الفصولين وفي سؤال
 الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بمالا يجوز كبيع
 الوقف أو رهنه فالرأى للقاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاشر
 فانه يضم اليه ثقة كافي القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال) من
 سعى في نقض ما تم من جهته فسميه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبد او قبضه
 ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
 جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن
 تقبل ويستردّها والعقر كذا في بيوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن
 المشايخ التناقض لا يصرف في الحرية وفروها اه وظاهر ان البائع اذا ادعى
 التدبير أو الاستيلاء تسع فالمسألة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
 سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذكر خلافا فيهما وزدت علمهما مسائل
 الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن باعها كان
 جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدًا ثم ادعى أن البائع كان أعتقه الرابعة
 باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخامسة وقضاياها وفصل في فتح القدير
 فيه في آخر باب الاستحقاق فالبطريقة وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجه
 فظاهر ما في العمادية ان المعتد بالقبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده
 ثم ادعى انه وقع بغن فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
 المتولي على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع
 ثم ادعى الفساد وشروط العمادى التوفيق بانه لا يمكن علمه وذكر فيه اختلافا ومن
 فروغ أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي لم يقبل ومنه الوضن الدرك ثم ادعى
 البيع لم يقبل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (تمقال) لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين
 كفي دعوى البرازية لا تثبت اليد في العقار الا بالبدنة أو علم القاضي ولا يكفي
 التصديق لحجة الدعوى الا في دعوى الغصب كفي القنينة أو الشرا منه كفي
 البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا الا في مسائل ادعى فيها سبب
 فشهدا بالمطلق لو كان المشهود به أقل ادعى انه تزوجها فشهدا انها منكر حقه
 ادعى ملكا لمطلقا بالتاريخ فشهدا به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعمل كغصب
 وقتل فشهدا بالاقرار به ادعى ألغا كغالبه عن فلان فشهدا به كغالبه عن آخر
 ادعى ملك عين بالشرا من رجل لم يعينه فشهدا بالمطلق ادعى ملكا لمطلقا فشهدا
 بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الابعاء فشهدا بالبراءة والتحليل ادعى
 الهبة فشهدا بالصدقة كفي التلخيص وما قبلها من الخلاصة وقبح التقديم وقد
 ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فالراجع الامام يقضي بعلمه الا في حد القذف
 والقصاص والتعزير كذا في الولوالجنية وفي التهذيب يقضي القاضي بعلمه
 الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ فلو قضى ببطلان الحق بمضي المدة أو بالتفريق
 للجنين عن الاتفاق غائباً على الصحيح لا حاضراً أو بحجة نكاح مزنية أبيه أو ابنه عند
 أبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى أو بحجة نكاح أم مزنية أو بنتها أو بنكاح
 الممتعة أو بسقوط المهر بالتقدم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
 بلا رضاها أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
 الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
 بكامة أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهاز من طلقها قبل الوطاء
 بعد المهر والتجهيز أو بشهادة بخط أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص
 بشهادة شاهد على صل لا يذكر ما فيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد
 على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وتتضاءل المرافعة في الدأوتود أو في قسامة يقتل
 أو بالتاريخ بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أو رفع اليه حكم مسمى أو عبد
 أو كافراً والحكم بحجر سقبة مفسد يستحق أي الحجر أو بحجة بيع نصيب الساكن
 من قن حرره أحدهما أو يبيع متروك التسمية عمداً أو يبيع أم الولد على الاظهر
 وقيل ينفذ على الاصح أو ببطلان عفواً المرأة عن القود أو بحجة ضمان الخلاص

أو بزيادة أهل الحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو بحل المطلقة فلا ينجبر
 عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو ببيع درهم بدرهمين
 يدايد أو ببيعة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل الحلة بتألف مال أو بحل القذف
 بالتمرير أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن
 زوجها لم يتخذ في **الصل** هذا ما حرمه من البرازية والعادية والصبرية
 والتأخرانية اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الشاهد إذا ردت
 شهادته لعلة ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل إلا أربعة العبد والكافر
 على المسلم والاعمى والصبي إذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا وقبل كذا
 في الخلاصة وسواء شهد عن مدمن رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القنية
 للخصم أن يعان في الشاهدين بثلاثة أشهر ما عدا أن أو محدودان أو شريكان في
 المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فإذا
 شهدا على خصم بحق وذكروا اسمه واسم أبيه وجدته وقضى بذلك الحق كان قضاء
 بنسبه ضمنا وإن لم يكن في حادثة النسب وقد ذكرنا العادي في فصوله فروعين محتاتين
 حكما ذكرنا أن أحدهما يقاس على الآخر وفرق بينهما في جامع القصولين فالمنظر
 وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لو شهد أن فلانة زوجة فلان وكذا
 زوجها فلان في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما
 وهي حادثة الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال)
 ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعلق رجل وكالة فلان
 بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقوم المينة على رؤياه
 فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال)
 وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتن من أنه لو ادعى كفالة على رجل بمال
 بأذنه فأقر بها وأنكر الدين فبرهن على التكفل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء
 عليه قصدا وعلى الأصل الغائب ضمنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
 وله فروع وثلاثة أصول ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوى إذا مات القاضي
 انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا ينعزل ولاته
 وقضاياه اهـ وفي الخلاصة وفي هداية النامق لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا
 موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان ادعزل القاضي انعزل النائب

بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل نائبه بخلاف
 ما اذا مات القاضي حيث لا ينزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينزل النائب بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة الا ترى أنه لا ينزل بموت القاضي
 وعليه كثير من المشايخ اه وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمل بالكل على
 ولايته وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت
 الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات لا والفتوى على انه لا ينزل بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل السلطان نائب القاضي لا ينزل
 القاضي اه وفي العمادى وجامع الفصولين كفى الخلاصة وفي فتاوى قاضى خان
 واذا مات الخليفة لا ينزل قضاؤه وعمله وكذلك لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف
 واستخلاف غيره فمات القاضي لا ينزل خليفته اه فتقرر من ذلك اختلاف المشايخ
 في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازى الفتوى على انه لا ينزل بعزل
 القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالاولى لكن عليه بأنه نائب
 السلطان فيدل على ان النواب الا ان ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب
 القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا ان نائب السلطان
 ولهذا قال العلامة بن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وبموته فانه نائبه
 من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل
 قاضى القضاة مذهب الشافعى وأحمد وعندنا انما ونائب السلطان وفي التتارخانية
 ان القاضي انما ورسل عن السلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنية
 لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى فيما اه وفي التمهيد
 وفي زماننا لما تدرت التركة بغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود
 كما اختاره ابن أبي ليلى لمحصل غلبة الظن اه وفي مناقب الكردى في باب أبى
 يوسف اعلم ان تخليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام وقد
 ذكر في فتاوى القساعدى وخزانة المفتين ان السلطان اذا أمر قضاؤه بتخليف
 الشهود يجب على العلماء أن ينصحوا السلطان ويقولوا له لا تسكف قضايتك أمرا ان
 أطلعوك يلزم منه مخطئ الخسالى وان عصوك يلزم منه مخطئ الى آخر ما فيها
 لا يصح رجوع القاضي عن قضاؤه فلو قال رجعت عن قضائى أو وقعت في تبليس
 الشهود وأبطلت حكمى لم يصح والقضاء ماض كفى الحسانية وقيدته في الخلاصة

بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي السكن بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
 مستقيمة اهـ الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعماء فله الرجوع عنه كما ذكره
 ابن وهبان مستطاب من تعيد الخلاصة بالبيتة الثانية اذ اظهر له خطأه وجب
 عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأى المجتهد الثالثة اذ قضى في مجتهد فيه بخلاف
 لما ذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضى حكم كقوله سلم
 الحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس الافرقة في العادة والبرازية
 وقف على الفقهاء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضى أن يصرف شيء من
 الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صح اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضى حكم منه فليس له أن يزوج اليتيم التي
 لا ولي لها من نفسه ولا ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضى مال
 اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أقامه فذكر في جامع الفصولين من فصل
 تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
 عكسه وأما ما اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من
 جهة القاضى اهـ ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه
 ثم ظهر مال آخر لم يتبطل البيع ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث
 اذا باع الثلثة من عند عدم الجازة فانه يشترى بقيمة الثلثة أرضا توقف لان فعل
 القاضى حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسألة ما اذا أعطى
 فقيرا من وقف الفقهاء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كما في
 جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضى في تزويج الصغيرة فزوجها
 القاضى كان وكلا فلا يكون فعلة حكما حتى لو رفع عقدته الى مخالف
 كان له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مستثنان اهـ وقد ذكرنا هذه
 المسائل في أبوابها (ثم قال) فقوله ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي
 شرط للحكم القولى دون الفعل فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر
 لسامع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له اقرله
 لا تشهد عليه بما أقر فحينئذ لا يسعه كما في حيل التتار خاتمة من حيل المداينات
 (ثم قال) واختلفوا فيما اذا رجع المقر وقال انما هي لك لعذر ومطلب منه
 الشهادة قبل تشهد وقيل لا يشهد بخلاف القاضى غير الملبى بان الدين واجب

للشعلى الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المرء في مرض موته كافي
 المتأخر خاتمة من كتاب المحيل انما يجوز إقامة اليدنة على المسخر اذا لم يعلم القاضي
 أنه مسخر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بلاعهم جائز ان كان
 القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
 لا ينعزل القاضي بالردة والفسق ولا ينعزل والى الجمعة بالعلم بالعرل حتى يقدم
 الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) واختلاف المشايخ في القاضي
 الان يكون في المنذور اذا أتاك كتابي فقد عزلتلك فلا ينعزل الا به طلب من
 القاضي كتابه حجة الابرار في غيبة نفسه لم يكتب له عند أبي يوسف خلافاً للمحمد
 واجه واعلى انه يكتب له حجة الاستيفاء ولمسحجة الطلاق قال القاضي قضيت
 بكذا عليك بينة أو اقرار يقبل يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى والميمين
 لا يمين على الصبي في الدعوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضي لسماعها ويختلف
 العبد ولو محجوراً ويقضى بشكوله ويؤخذ به بعد العتق اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الاذن والمجر (ثم قال) الاصح انه لا يخاف على الدين المُرَّجَل قبل حلول
 الاجل اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقبل قول أمين
 القاضي انه حالف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا
 ولاه قاضياً مكان كذا لا يكون قاضياً في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير
 مكان ولايته غير صحيح واختلغوا فيما اذا كان العقار لاني ولايته واختار في السكنى
 عدم حجة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقترع قاضي خان عليه والخلاف انما
 هو في العقار لاني العدين والدين كافي البزارية وفي الغنية قضى في ولايته ثم شهد
 على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اهـ ولا تقبل شهادة من قال لا أدري
 أمؤمر أنا أولاً للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولوالجية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) تقبل الشهادة حسيبة بلا دعوى في طلاق
 المرأة وعنى المرأة والوقف وهلال رمضان وغيره الاهلال القطر والاضحى
 والمحدود الاحد القذف والسرقة واختلغوا في قبوله بلا دعوى في النسب كما في
 الظهيرية من النسب وخرم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الاممة وحمة المصاهرة
 والمخلع والايلاء والنظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده بخلاف ما
 واختلغوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا والنسكاح ثبت بدون الدعوى

كما اطلاق لان حبل الفرج وحمته حق الله سبحانه وتعالى فيجازي بوثقه من غير
 دعوى كذا في فروق الشكر ايسر من النكاح اه وقد قلنا هذه المسائل
 في أبوابها (ثم قال) المأثور عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان
 كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وأبيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ ولا الى
 المحرفة ولا تكفي الافتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة الى
 الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسمه واسم
 مولاه وأب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والقوى على قولنا
 انه لا يشترط في المخبر للشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أسير والقاضي
 هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لا للشاهد الكل في البرازية
 لاعتبار بالشاهد الواحد الا اذا أقامه وأراد أن يكتب القاضي الى آخره
 يكتب كافي البرازية وذكر في القضية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت
 شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر
 على نفسه بمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه
 ربا ونحن نفى ان أقام على ذلك يدينه وقبل وان كان متناقضا لانا نعلم انه مضطر
 الى هذا الاقرار اه وقد قلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) وقال في كتاب
 المسائلات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الرديئ
 زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستحل منهم فابرووه عما بقي لهم عليه حال
 كون ذلك مستهلكا فكشفت أنا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الزنجاني الابرار
 لا بد من جعل في البرا لان رده لمحق الشرع وقال به أجاب نجيم الدين التحلي معي
 التعليل وقال هكذا سمعته عن ظاهر الدين المرغنياني قال قال الله تعالى عنه
 فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد فكشفت أطلب الفتوى به لا يجوز جوابي
 عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الأئمة الحنابلة فأجاب انه يبرأ ان كان
 الابرار بعد الملاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فأزاد ظني بحجة جوابي ولم
 أمحه ويدل على صحته ما ذكره السبزدوي في غناء الفقهاء من جملة صور
 البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض قال رضي الله تعالى
 عنه فاذا كان فضل الربا مملوكا للقبض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن
 مثله فلو لم يصبح الابرار دله فيكون ذلك رد ضمن ما استهلك لا رد عين ما استهلك

وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر فيه الملك في فضل الرباء
 فلم يكن في رده فائدة تفرض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقاً للشرع وإنما الذي
 يجب حقاً للشرع رد عين الربا ان كان قائماً لا رده ضمانه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (ثم قال) وقد أفتيت أنخذ من الأولى بان اليهود اذا شهدوا ان
 البعض لا حقيقة له وانما فعل موأطاة وحيلة تقبل لا يجوز ما لاق المحبوس
 الأبرصا خصمه اذا ثبت اعساره أو حضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف
 القاضي على الاوقاف مبنياً على المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من
 ذلك أشياء في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقعة عن النظر للمشروط له
 وله غيره بالاخانة لم يصح كما في فصول العمدى من الوقف وجامع الغصولين من
 القضاء ولو عين لناظر شيئاً معلوماً وعزل نظراً الثاني ان كان ما عينه له بقدر أجر مثله
 أو دونه أجره الثاني عليه والا جعل له أجر المثل وحفظ الزيادة كما في القيمة وغيرها
 ومنها حرمه أحداث تقرير فراش للمسجد بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها
 وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشري
 لم يخرج عن العهدة ونقلناه في الفرع من فتاوى الولوالجي ولا يعارضه ما في
 القيمة طالب القيم أهل المحلة ان يعرض من مال المسجد للامام فأمره القاضي
 به فأقرضه ثم مات الامام مغلساً لا يضمن القيم اهـ لانه لا يضمن بالاقرار باذن
 القاضي لان القاضي الاقرار من مال المسجد اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال) وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مستخراً
 لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والصاية بالاختم حاضر اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة المغفل ولا يقبل
 اقراره كما في الولوالجية اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) شهدا على ابنه
 مات وهي امراته وآخرا ان طلقها فالأولى أولى تناسعا في ولا رجل بعد موته
 فبرهن كل انه أعتقه وهو عليه الميراث بينهما كما لو برهننا على نسب ولد كان
 بينهما وأى بيته سبقت وقضى بهما لم تقبل الأخرى سئل اليهود بالبيع عن الثمن
 فقهوا لا يعلم لا تقبل وبالنسكاح عن المهر فقهوا لا تعلم تقبل كافي الصيرفة الاصح
 انه لا يفي بجواز تحمل الشهادة على المتنبية واجمع واعلى انه لا ينجماها من وراء
 جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا ندرى أكان في حجة

أمرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى بصدق حتى يشهد أنه كان
صحیح العقل وفي الخزانة قالاهوزوج الكبيرى لئىکن لاندرى الكبيرى يكلفه
إقامة اليمينه ان الكبيرى هذه شهدا انها زوجت نفسها منه وقالاه بعد ما شهدا
بالتزويج لا تعلم هل هى فى الحال امرأته أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا
ندرى هل هو فى ملكه فى الحال أو لا يقضى بالنكاح والمالك فى الحال بالاستصحاب
والمشاهد فى المقعد شاهد فى الحال وفى البرازية معزى إلى الجامع الشاهد عاين
داية تتبع دابة وترتفع منها إله ان يشهد بالملك والنتائج لا يخلف المدعى إذا حلف
المدعى عليه إلا فى مسألة ذكرناها فى الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه
أنهم من خواص هذا الكتاب وغرائبه فيجب حفظها للعب بالشعر فنج لا يسقط
العدالة إلا بأحد من خمس القمار عليه وكثرة الخلف عليه وإخراج الصلاة
عن وقتها بسببه والاعب به على الطريق وذكر شئ من الفسق عليه كما ينهيه
فى شرح الكسز الدعوى على غير ذى اليد لا تجمع إلا فى دعوى الغصب
فى المنة قول وأما فى الدور والعقار فلا فرق كما فى اليمينه شهادة الزوج على
زوجته مقبولة إلا بزناها وقد قدفها كما فى حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها
بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج اعطاها المهر والمسمى
يقول أذنت لها فى النكاح كما فى شهادات الخنسية تقبل شهادة الذى على
مثله إلا فى مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان
أو ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما فى الخلاصة إلا إذا كان
ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث وإصلى عليه بقول ولبيه كما فى
الخنسية وفيما إذا شهدوا على نصراني ميت يدين وهو مدينون مسلم وفيما إذا شهدا
عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما إذا شهدا بربعة نصارى على نصراني أنه زنى
بمسئلة إلا إذا قالوا استكروها فيحد الرجل وحده كما فى الخنسية اه وقد نقلناه فى كتاب
المحدود (ثم قال) وفيما إذا ادعى مسلم عبداً فى يد كافر فشهد كافران أنه عبده
قضى به فلان القامى المسلم له كما فى البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا فى
مسئلة القتلى إذا شهد بغيره وفى المقبول وصورته فى شهادات الخنسية ثلاثة قبلوا
رجلا بعدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفى عنا قال المحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن
يقول إنسان منهم عفى عنا وعن هذا الواحد فى هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل

في حق الواحد وقال المحسن تقبل في حق الكل اه وقد قلنا في كتاب الجنائيات
 (ثم قال) وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أن من أناف لمحم انسان وادعى
 انه ميتة فله شاهدان يشهدوا انه ذكيتة بحكم المحال كفي البرازية وعلى هذا
 فرعت لورا واشخصا ليس عليه آثار مرض أقر بشئ لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
 وكذا عكسه لورا وه في فراش أوبه مرض ظاهر فلهم أن يشهدوا انه كان مريضا
 عملا بالمحال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل لهم أن يشهدوا بصحته أو يحكموا وقوله فان
 ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكام وقوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل
 ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروه به لم يعمل بانخباذه أنه صحيح والعمل به وهي
 حادثة الفتوى وفي جنائيات البرازية شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب
 فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا
 لا يشترط في المحائط المسائل أن يقولوا مات من سقوطه لان إضافة الاحكام الى
 السبب الظاهر لازم لا الى سبب يتوهم الا ترى أنه لا تحجب القسامة في ميت بمجلة على
 رقبته حية مانوية اه وقد قلنا في كتاب الجنائيات (ثم قال) تقبل شهادة العتيق
 لمعتقه لا في مسئلة ما اذا شهد بالاثم عند اختلافهما كفي الخلاصة وتقبل عليه الا
 في مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه
 وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال
 فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والاقواق ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا
 لأصحابنا لكن في الخامسة ذكر العشر للتولي في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع
 البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على الميت وفي استحقاق
 المبيع ودعوى الاثني لا تخلف بلاطاب المديعي الا في أربع على قول أبي يوسف
 مذكرة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع
 مذكرة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
 الامة وتدابيرها والمخالف وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضا
 حد الزنا وحيد الشرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
 بأصله وأما بريء فلا وعلى هذا الاتباع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها
 فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ
 ثم زدت سادسة من الفتية فصارت أربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسبة ولم أر صريحاً جرح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي وأعلم أن شاهد
الحسبة إذا أنكر شهادته بلا عذر يغسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في القنية أنه في السك والهي الظهيرية
والتيمة وقد ألفت فيما رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدع حسبة إلا في دعوى
الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على أنه لا تسمع
الدعوى إلا من المولى كافي السبازية من الوقف فإذا كان الموقوف عليه لا تسمع
دعواه فالأجنبي بالأولى وظاهر كلامهم أنها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً
وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وهل يقبل تجريح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقاً لله سبحانه وتعالى لا يحال بين المولى وعبده قبل ثبوت
عقده إلا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولا يحال بين المنقول وبين المدعى عليه إلا في موضعين منها أيضاً لا يلزم المدعى
بيان السبب وتصح بدونه إلا في الثلاث ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها
والثانية في جامع الفصولين والأولى في الشرح من الدعوى الشهادة بجرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الأمام إلا في مسئلتين الأولى إذا شهد بجرية الأصلية
وأهم حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهد بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وإن لم يدع
العبد وهو ما في آخر العبادية والأخرى مفرقة على الضعيف فإن الصحيح عند اشتراط
دعواه في العارضة والأصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
إلا في مسئلة من باب التحالف من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء
والاعتاق وكان في يده البائع تسمع فيها وإن كان في يده المشتري تسمع في الشراء فقط
ولا يشترط الصحة ودعوى الحرية الأصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبيه ولا اسم أي أمه لجواز
أن يكون حر الأصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العبادية وجامع الفصولين وكذلك في
الشهادة بجرية الأصل كافي دعوى القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
القضاء بعد صدوره صحيح لا يبطل بإبطال أحد إلا إذا أقر المقتضى له يبطل لأنه فانه
يبطل إلا في المقتضى بجرية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفيما إذا ظهر
الشهود عبداً أو محبوسين في قذف باليمين فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يخلف المنكر إلا في إحدى وثلاثين مسئلة بينها في شرح الكتر إذا ادعى رجلان
كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر أحدهما وأنكر الآخر لم يستخلف

للذكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والادعاء والاعارة فانه يستخلف للمذكر
 بعد اقراره لاحدهما كما في الحاشية مفصلا له وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 الامانات (ثم قال) في الخلاصة كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكره يستخلف
 الا في ثلاث وذكروها والعواب الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح
 يجوز قضاء الامر الذي يولى القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا ان يكون
 القاضي من جهة الخليفة فضاء الامر لا يجوز كذا في الملتقط وقد اُفتيت بأن تولية
 باشا مصر قاضيا المحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لانه لم
 يفوض اليه ذلك ذكر المدر الشهيدي في شرح ادب القاضي ان المولى لا يكون
 قاضيا قبل وصوله الى محله بقضاءه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم
 جواز استئنايته بالرسالة نائب له في محل قضائه وعميل القضاة الا ان على ارسال
 نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحينئذ لا كلام
 فيه حادثة ادعى انه غرس اثلاثي أرض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة
 على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع اجرها وان المدعى عليه يتعرض بغير حق
 وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الاصل المذكور غرسه مستأجر الوقف له
 فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه
 واصل يده عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البيينة من المدعى عليه فتمثلت
 عن المحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يبين قيمته خارج أو ذو ويدوعلى
 كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والمحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
 فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واصل اليد وان خارج وصدة المدعى عليه على
 وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
 الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانه الخارج لان الغرس مما يتكرر
 وليس كالتباعد وان ذكر المدعى انه واصل اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه
 وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجا وهل
 الترجيح لبيينة الناظر لكونها تثبت الغرس بحق والاولى تثبته غصبا فالتاخر ترجيح
 بذلك ثم تمثلت لوارثي الغرس فأجبت بتقديم بيينة الخارج الا ان سبق تاريخ
 ذي اليد فقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزباني انه بمنزلة الملك المطلق وهذا
 حكمه ثم رأيت في غصب القيمة لو غرس المسلم في أرض مسيحية كانت سييلا اه

فقتضاه انه يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض وقفا على أبناء السبيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا لا وقفا وذكر في خزائن المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثم قال) ولا تخالف اذا اختلف في الاجل الا في أجل السلم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) دعوى دفع التعرض مسوعة على المفتي به كما في دعوى النزاع لا كما في دعوى قطع النزاع لا كما في دعوى قارئ الهداية اختلاف الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسئلة ذكرناها في المشرح اذا أخبر القاضى بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا أخبر باقرار رجل بحد وتماه في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد لا تسمع الدعوى بين علي الميت الاعلى وارث أو وصى أو وصى له فلا تسمع على غريمه كما في جامع الفصولين الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه ذابدا كما في خزائن المفتين المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا أو دعه اياه اندفعت الدعوى بلائنة الا في مسئلتين الاولى اذا ادعى الارث منه فلا تدفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال أرى بالتقبض منك لم تدفع والفرق في فروق الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسعية القاضى لا تصح الا في مسئلتين الاولى في الشهادة بالوقف أى بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بحجته صحت اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) الثانية الشهادة بالارث أى بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحت وهما في الخزائن ودعوى الفل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة مسئلتين القضاء والثالثة الشهادة بانه اشترأه من وصيه في صغره صحته وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكلمه باعه من غير بيان والبكل من خزائن المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التبعين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة نسبة فعل الى وصى يتم كذلك ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبواب اباب الوكالة والوقف والوصايا (ثم قال) القضاء بالحرية قضاء على الكفاية الا اذا قضى بعتق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على الكفاية من ذلك انه اريح فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره مثلا

خسرو في الدرر والغرر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) القول لمسكر
 الاجل الا في السلم فلا دعيه اه وقد نقلناه في كتاب الميوع (ثم قال) طلب الشراء
 يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا ضرورة كما اذا خاف من الغاصب تألف العين
 فاشتراها واخذها ودعية ذكره العماد في الفصول وفي جامع الفصولين لكن
 بدعية ينبغي اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهالة في المنكوحه
 تمنع الصحة وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع
 في المبيع أو الثمن تمنع الصحة الا اذا ادعى حق في دار وادعى الاخر حقا عليه في دار
 أخرى فتبايعا الحقين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في
 الاجرة كهذا أرهنا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الزهني وفي الاستخلاف تمنع الا في ست هذه الثلاثة ودعوى
 خبالة مهممة على المودع وتحليف الوصي عند اتهام القاضي له وكذا المتولي وفي
 الاقرار لا تمنع الا في مسألة ذكرناها في باب في الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي
 أو وارثه وفي المتبقي لوقال اعطوا قلائنا شيئا أو جزأ من مالي اعطوه ماشاء وادعى
 الوكالة فان في الموكل فيه وتعاقدت منه وتالا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا أو هذا
 وقيل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ان أو هذا
 اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لا يجوز للدعي عليه الانكار اذا
 كان طالبا بحق الا في دعوى الغيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البيعة عليه
 ليقمك من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكره ما في بيوع التنازل اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) اذا أقام الخمارج بيعة على
 التناج في ملكه وواليد كذلك قدمت بيعة ذي اليد هكذا أطلق أصحاب المتون
 قات الا في مسئلتين ذكرهما في خزنة الاكل من دعوى الذنب الاولى لو كان
 النزاع في عبد فقال الخمارج انه ولد في ملكي وأعنته وبرهن وقال ذواليد ولد
 في ملكي فقط قدم على ذي اليد بخلاف ما اذا قال الخمارج دبرته أو كاتبته فانه
 لا يقدم الثانية لوقال الخمارج ولد في ملكي وهو ابني من أمي هذه قدم على ذي
 اليد اذ برهن الخمارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسئلتين
 في الخزنة الاولى لوبرهن الخمارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام
 ذو اليد بيعة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخمارج الثانية لو كان ذو اليد ذميا

والخارج مسلم وبرهن الذي شهد ومن الكفار وبرهن الخارج قدم
 الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على
 المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على الجوسفي في الدعاوى
 الادعوى بالنسب كما في نزاة الاكل اذا شهدوا له عليه وارث فلان من غير بيان
 سببه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضي بانه وارثه فانه يقبل كما في نزاة
 الاكل انما الدعاوى اذا شهدوا له بقراية بانه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد ان
 يبينوا انه لانيه وأمه أولاده أو أمه الا في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما
 في الخزانة المحبة بينة عادلة أو اقرار أو تكول عن عين أو عيدين أو قسامة أو علم
 القاضي بعد توليته أو قرية فاطمة وقد أوجهن في الشرح من الدعوى الا ان
 القموي على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفوائد
 وعاليه القموي وعليه مشايخنا كما في البزازية من المسائل الخمسة من الدعاوى
 القول قول الاب انه أتفق على ولده الصغير مع اليمن ولو كانت النفقة مفروضة
 بالقضاء أو يفرض الاب ولو كذبته الام كما في نفقات الخيانة بخلاف ما لو ادعى
 الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدينون اذا ادعى الابطال
 لا يقبل قوله الا في مسئلة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المداينات
 (ثم قال) اذا تنازع رجلان في عين ذكر العمدى انها على ست وثلاثين وجها
 وقلت في الشرح انها على ستمائة واثنى عشر التصديق اقرار الا في الحدود
 كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
 الحدود (ثم قال) لا يقضي بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب
 التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب في المحصل يجعل كل ذي حجة على حجة
 اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة بالنسب
 والتحكم بشهادة القابلة وفتح النكاح بالعنة وفتح البيع بالاباق وتقسيم
 الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات اه (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف
 في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما القضاء فقاوالة من العبادات
 فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعلق به
 المحاكم والولاية وكذا تحمل الشهادة وادائها اه (وقال في القاعدة الثانية

الا وهو بمقتضاها في ضابط فيما اذا عين وأختار ما نصه (وعلى هذا الشاهد اذا
 ذكر ما لا يحتاج اليه فاعلم انه لا يضره قال في البراز بقوله سألهم القاضي عن لون
 الدابة فذكروا لونها ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا لونها آخر فقبل والتناقض فيما
 لا يحتاج اليه لا يضره (وقال في القواعد الثالثة اليقين لا يزول بالشك من
 بحث الاصل بقضاء ما كان على ما كان ما نصه) ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد على
 عمرو ألف مائة فبرهن عمرو على الاداء والبراءة فبرهن زيد على ان له عليه ألفا
 لم يقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء والبراءة اهـ (ثم قال) ادعت المرأة
 عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة متديدة فالقول لها لان الاصل
 بقاؤها في ذمة كالمدين اذا أنكر وأدعى دفع الدين وان ذكر الدائن الخ وقد
 نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب البيع فلنأسيه فراجعها
 (وقال في بحث الاصل بقضاء ما كان على ما كان ما نصه) اختلف المتأيذان في
 الطوع فالقول بان يذم له لانه الاصل وان برهننا فمينة مدعى الاكراه أولى وعليه
 الفتوى كافي البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المحوسبي أو ذكر
 البائع لم أره الا أن ومقتضى قولهم القبول لمدعى البطلان لسكونه منكرا أصل
 البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري
 متمسك بأصل التحريم الى ان يتحقق زواله اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع
 أيضا (ثم قال) بقاعدة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا
 كان القول قول المدعي عليه لموافقة الاصل والمينة على المدعى لدعواه ما خالف
 الاصل فاذا اختلف في قيمة المنة والمغضوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة
 عما زاد اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين
 لا يرتفع الا يقين مثله والمراد به غالب الظن ما نصه) وهنا فروع لم أرها الا أن الاول
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب المداينات (ثم قال) وفي البرازية من القضاء ان شك فيما يدعى عليه
 ينبغي أن يرضى خصمه ولا يخلف احتراما عن الوقوع في المحرام وان أبى خصمه
 الا خلفه ان أكبر رأيه ان المدعي محق لا يخلف وان انه مهمل ما غلب الخلف اهـ
 (وقال في قاعدة الاصل العزم ما نصه) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
 فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين

ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها فدعى الأب الاتفاق فالقول له
 مع العيين كما في الخنانية والثانية خرجت عن القاعدة فليتمأمل اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المشروعة فالقول
 لشركه وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها
 لو ثبت عليه دين باقراره أو بيينة فدعى الاداء والابراء فالقول للدائن لان الاصل
 العدم اه (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قدم العيب وأنكره البائع فالقول له
 واختلف في تعليمه قبل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
 لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملاً بأن الاصل عدمه وقيل لمن
 ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتقد الاول اه وقد
 نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو اختلفا في رؤيته المبيع فالقول للمشتري
 لان الاصل عدمه ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فلبائع الخ وقد نقلنا بقية
 في كتاب البيوع فراجعه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته
 مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أتاها في المرض وصار فارقت وقالت
 الورثة أباؤها في الصحة فلا تراث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسألة الكثير من مسائل شتى من القضاء
 وان مات ذمي فقال زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته
 فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول لها وبه قال زفر واما
 نرجو ان هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم المحال وهو ان سبب الحرمان ثابت
 في المحال فيثبت فيما مضى اه (ثم قال) وبما فرغته على الاصل في التهمة وغيرها
 لو اقر لواثرت ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول
 الورثة والبيينة بيينة المقر له وان لم يتم بيينة وأراد استخلاصهم فله ذلك اه وبما
 فرغته على هذا الاصل قولهم لومات مسلم وتحتة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته
 فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ذكره الزيلعي في مسائل
 شتى من القضاء وبما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضى بعد عزله لرجل أخذت
 منك ألفاً ودفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظالم بعد العزل
 فالصحيح ان القول للقاضى مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب
 اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتقد الاول

لان القاضي استدل الى حالة منافية للضمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله
 قبل التقيد للقضاء اه (ثم قال) وخرج منه ايضا ما قاله العبد لغيره بعد العتق
 قطعت يديك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول بالعبد وكذلك
 لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غيلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
 فقال المعتق أحسنتها بعد العتق كان القول قول المولى (ثم قال) وكذلك الوكيل
 بالبيع اذا قال بعث وسيت قبل العزل وقال الموكل بعدي العزل كان القول للوكيل
 ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانعه) وفي اقرار الزانية صب
 دهننا لانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة
 فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم
 النجاسة وكذلك أنلف محم طواف فطوئ بالضمان فقال كان مبيتة فادعتسا
 لا يصدق ولشهود أن يشهدوا انه لم يذكي بحكم المحال قال القاضي لا يضمن
 فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو ان رجلا لوقتل رجلا وقال كان ارتد
 أو قتل ابي فقتله قصاصا أو لردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح
 باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهيل بخلاف
 المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنسكول وفي الدم بحبس
 حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمسين عينا في الدم اه (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه
 دفعا لخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب
 ولشاهد وعند الخطبة والسيد اه وقد نقلناه بعضه في كتاب النكاح وكتاب
 الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه اسقاط الانع عن المجتهدين في الخطاء والتيسير
 عليهم بالاكتفاء بالنظر ولو كانوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه ووسع
 أوجهه في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصحح تولية الفاسق وقال ان فسقه
 لا يزيله وانما يفسد حقه ولم يوجب تركية الشهود ولا الحال المسلمين على الصلاح
 ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفقوى
 على قوله فيما يتعلق بهما فجوز للقاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى
 القاضي في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام اه (وقال) في الثامنة

ما أبج للضرورة بقدر بقدرها وينبغي أن يخرج على هذه القاعدة الشهادة
 على الشهادة إذا كان الأصل مضافاً بعد الإشهاد أو مسافراً قدم أن يبطل
 الإشهاد على القول بأنهما لا تجوز إلا موت الأصل أو مرضه أو سفره اهـ (ثم قال)
 في المأثمة الضرر لا يزال بالضرر ما نصه ومن فروعه ما عدم وجوب العمارة على
 الشريك وإنما يقال لمريدها أنفق واحد من العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما
 أنفقته فالأول أن كان تغييراً من القاضي والثاني أن كان بإذنه وهو المعتمد وكتبنا
 في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء أن الشريك يجب عليه في ثلاث
 مسائل اهـ وقد قلنا هذه العبارة في كتاب الشراكة أيضاً (قال في تنبيه القمحل
 الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المديون
 المحبوس عنهم القضاء دينه دفعاً للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اهـ وقد قلنا
 هذه العبارة في المحرر أيضاً (ثم قال) ومنها منع اتخاذ نفوت للخبز بين البرازين
 وكذا كل ضرر عام كذا في الكافي وقصيره وتمامه في شرح منظومة ابن
 وهبان من الدعوى اهـ وقد قلنا من المحظور (ثم قال) ومنها حبس الأب
 إذا امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون اهـ أي فإن الأب لا يجلس في دين
 ولده اهـ (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية
 للقاضي ممن له عادة بالاهداء قبل توليته بشرط أن لا يزيد على العادة فإن زاد
 عليه أزاله اهـ (وقال في المبحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة
 مانصه) ومنها البطالة في المدارس إلى أن قال وقد اختلف في أخذ القاضي مارتب
 له من بيت المال يوم بطلت له فقال في المحيط أنه يأخذ يوم البطالة لأنه يستريح
 لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اهـ وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت
 المال في يوم البطالة على الأصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال أنه لا ظهر
 اهـ وقد قلنا ببقية في كتاب الوقف فراجع اهـ (ثم قال) الثالث لم أر بماذا ثبتت
 العادة بالاهداء للقاضي المتضحية له قول اهـ (وقال في فصل تعارض العرف مع
 اللغز من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المعارن والسابق
 دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لأن الدعوى والافراز أخبار
 بماتقدم فلا يبيده العرف المتأخر بخلاف العقد فإنه باشر للمحال فبعد العرف
 قال في البرازية من الدعوى معزياً إلى الالامشي إذا كانت النقود في البلاد مختلفة

أحدها أرواح لا تصح الدعوى ما لم يبين اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجعهم (ثم قال في البحث الرابع مائة هـ) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
النظر عليه للقاضي ببلد اليتيم أو للقاضي ببلد ماله صرحوا بالاول اه وقد نقلناه
في كتاب الرضا يوفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيه اذا كان العقار
لا في ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
الى التداعي وانترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلناه هذه المسئلة
في مسائل مشورة أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف ايضا (ثم قال في القاعدة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ما نصه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة
القاضي ثم تاب فأعادها لم تقبل وعليها بعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد والاجتهاد وأما له كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم
أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى اه
(يقول جامعهم) وقوله فأعادها أي عند القاضي الاول أما لو كان عند قاض آخر فإنه
يقبل كما أفاده المجموع اه (ثم قال) وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت ما أتت به بقتله
يوم النحر بمكة وما أتت به بقتله بالكوفة لغسان قضى بأحدهما قبل حضور الآخر
لم تقبل الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم المحاكم بئى ثم
تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المسئلة قبل عسار آه ثانيا ومنها حكم القاضي
في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع
اليه حكم حكم اه مضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط
العضو ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسئلة المستثناة في النوع الثاني اه
(ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسئلة بن احدهما تنقض القسمة اذا ظهر فيها عيب فاحش الى ان قال
فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فإنه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغيير حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تعليمات) الاول كثر في زماننا
وقبله ان المؤمنين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع وشكاح واجارة
ووفى واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقص لو رفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منه والا فلا

يكون حكماً صحيحاً مسكياً بما ذكره العماد في فصوله وبقية في جامع الفصولين
 والسكردي في فتاواه البرازية والعلامة فاسم في فتاواه من أن شرطاً نفاذ
 القضاء في المجتمعات بأن يكون في حادثة دعوى فإن قلت هذا الشرط كان
 أقوى لا حكماً وزاد العلامة فاسم أن الاجماع عليه فقال ولو قضى شافعي بموجب
 بيع العقار لا يكون قضاءً بأنه لا شفعة للجار ولو كان القاضي حنفياً لا يكون
 قضاءً بأن الشفعة للجار إلى آخر ما ذكره من الفروع ومضى عليه ابن الغرس
 وأوضحه بامثلة الثاني لو قال الموفق وحكم بموجب حكم صحيح شرعياً متوفياً
 شرائطه الشرعية فهل يكتب به فأجبت مراراً بأنه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك
 الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في المقتضى من كتاب الشهادات ولو
 كتب في السجل ثبت عندى بما ثبت به الحوادث المحككة أنه كذا لا يصح
 ما لم يبين الأمر على التفصيل ثم قال وحكى أنه لا يستقضى قاضى عندى بخارى
 كان يكتب الامام المحلواني في محاضرههم لا فائدة وأجوبته في سجلات
 كتبت تلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم لا تسمرون الشهادة وقبلك القاضي على
 السقدي وقبله شيخنا أبو على الذسفي وكان لا يخفى عليه ما أمأنت وأمثالك لا تنق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التعبير عن السداد الامام أبي شعاع قال كنا
 نتساهل في ذلك كشايخنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحاً فتعق
 عندي ان الصواب هو الاستفسار اه وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والمجالات
 الاصل في المحاضر والمجالات أن تسأل في الذكر والبيان بالمرجع ولا يكتب في
 بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر أن يكتب حضر فلان وأحضره فلان فادعى
 هذا الذي حضر عليه ولا يمكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره إلى
 أن قال وكذا لا يكتب في بد كقوليه فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر
 عقب دعوى المدعى هذا إلى أن قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولفظة
 الشهادة بمساها ولا يكتب في مساي كتب ثبت عندى على الوجه الذي ثبت به
 الحوادث المحككة الخ وحكى فيها واقعة المحلواني مع قاضى عنبة إلى أن قال
 والخيار في هذا الباب أن يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 مصر آخر فلا يكون في التدارك حرج اه الثالث انه لا فرق بين الحكم بالحقبة وبين
 الحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين المحضين

في الصحة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب
ان وقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضى
ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره والا فلا
أقر بوقف عقاره عند القاضى وشرط فيه شرط ما وثبت ما كدما وقفه وسلمه الى
ناظر ثم تنازع الى قاض حنفى وحكم بصحة الوقف وزوجه وموجبه لا يكون حكما
بالشرط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم
بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمعاني الشرط انما حكم
بأصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعى الحكم بما عليه باعتبار
شرط الغلة له أو النظر الى الاستبدال اهـ وقد قلنا هذه العبارة أيضا في كتاب الوقف
(ثم قال) الرابع بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه أو برواية
مرجوع عنها وما اذا خالف مذهبه عامدا أو ناسيا الخامس مما لا يفقد القضاء به
ما اذا قضى بشئ يخالف الاجماع وفواظهم وما خالف الائمة الاربعية بخلاف الاجماع
وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد مر في التحرير ان الاجماع انما يقد على عدم
العمل بمذهب مخالف للاربعية لا تضابط مذهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم
السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضام بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء
شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن مالك اهـ
وقوله للمصنف أى مصنف المجمع وهو ابن الساعاتى (ثم قال) وصرح السبكي
في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كفى الهداية ان
الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قولا لا دليل عليه وفي بعض
فتح القدورى بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالحجية وغيرهما
من ان القاضى اذا قرر فرضا لم يجد غير شرط الواقف لم يحصل له ولا يحصل للقراش
تسأل المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى
وان فعل القاضى اذا وافق الشرع نفذ ولا رد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
وقد قلنا هذه العبارة في كتاب الوقف ايضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
المحلال والحرام غلب الحرام التحلل مانصه) بمقتضى ما يدخل في هذه القاعدة ما اذا
جمع بين حلال وحرام في عقد أو بية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوا له دى الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد برد القاضي الزائد
 لاله كل كافي فتح القدير فلم يتعد الى الخائن وظاهر كلامه انه زاد في القدر وأما اذا زاد
 في المعنى كأن كلن عادته اهدا ثوب صكتان واهدى ثوبين لم أره الا ان
 لا صاحبنا ويتبغى وجوب رد السكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تبينهما من الخائن
 اهـ (ثم قال) ومنها باب الشهادة فاذا جع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز
 ففي الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشئ وأذكر الورثة وصيته فشهد
 على الوصية رجلان من جيرانه فمأولاد محاو يجمع قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما
 شهدا الاولاد هما فيما يخص اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق
 الاولاد بطلت أصلا لان الشهادة واحدة كالمشهدا على رجل انه قذف أمهما
 وفلان لا تقبل شهادتهما وذكرك محمد في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه
 فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليث ما ذكر
 في الوقف قول أبي يوسف أما على قياس قول محمد فيبغى أن لا تقبل في الوقف أيضا
 لان عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول
 محمد لا تقبل أصلا ويحتمل أن يكون ما ذكر في الوقف محمولا على ما اذا كانوا قداما
 يصحون اهـ وفي القنية أخ وأخت ادعى أرضا فشهد زوجه ورجل آخر رد
 شهادتهما في حق الأخ والأخت لان الشهادة متى رديعظم اركها وفي روضة الفقهاء
 اذا شهد بان لا تجوز له الشهادة والغيره لا تجوز بان لا تجوز له الشهادة بالاعتقاف
 واختلف في حق الاخر فويل تبطل وقيل لا تبطل اهـ وكنتنا في شرح الكونان
 شهادة العدو لا تقبل اذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على عدوه أو على غيره بناء
 على انها فسق وهو لا تجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولها
 لان أحدهما طابق الدعوى والاخر خالفها وكنتنا في القوائد استثنى من ذلك
 ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء لبعض المتبعين الباقي كفى شهادات البازية اهـ
 وقوله فاذا امتنع القضاء لبعض الخ أي بأن قضى لابنه وأبغى (ثم قال في قاعدة
 اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانعه) وقدر حجوا المانع على
 المقتضى في مسألة السفل لرجل والعلو لا تخرفان كلامهما مانع عن التعرف
 في ملكه بحق الاخر فله مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الشريعة (وقال في المساعدة الرابعة السابع تابع في بحث من لا تجوز

اجازته ابتداء وتجوز انتهاء منته (ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يوليه
الاستخلاف لم يجز ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا وأجاز القاضي
أحكامه يجوزها (ثم قال) ومنه القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بأن كان له
ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الأيام التي لم يكن له ولاية
القضاء فإذا جاءت فوبته وأجاز ما قضى جازت اجازته اهـ (ثم قال فائدة) ظفرت
بمسئلتين يقتضيان في الابتداء ما لا يقتضيان في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى
يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق ان عزل عنه بعض
المشايع وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة
تصرف الامام على الرعية منوطا بالمصلحة ما منته) يتنبه به اذا كان فعل الامام مبنيا
على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
لم ينفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
للامام ان يخرج شيئا من بدأ احد الابحاث ثابت معروف اهـ وقد قلنا هذه العبارة
في كتاب الجهاد (وقال في تنبيه تصرف القاضي فيما له فعله من أموال اليتامى
والتركة والاوقاف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ما منته) وفي قضاء
الولو المجبة رجل أوصى الى رجل وامره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا
بمائة دينار وكان الوصي بعد ان تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه درهم
ولم يجده الوصي الى تلك البلدة سيدها فأمر القاضي الغريم أن يصرف ما عليه من
الدراهم للفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اهـ
وهذا علم ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اهـ وقد قلنا هذه العبارة
في الوصية (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر أبا الشبهات ما منته) ومما ينبغي
على انها تدبر أبا الشبهات اثبت بشهادة النساء ولا يكتب القاضي الى القاضي ولا
بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحد متعادم سوى حد القذف الا اذا كان
لعدمهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود والمخالصة الا أنه يضع المال
ولا يتخلف فيما لا نه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من غير
يمين ولا نهي الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف بترجائين أو رجلا
وأمر آتين على اقرار القذف بالزنا فلا حد عليه اهـ فلو برهن بثلاثة على الزنا حد
وحدوا اهـ (ثم قال) ويسقط القطع بدعواه كونه المسموق ماله وان لم يثبت

وهو والص انظر بف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك * تنبيه * يقبل
قول المترجم في الحمدود كغيرها فان قيل وجب ان لا تقبل لان عبارة المترجم بدل
عن عبارة العجبي والحدود لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على
الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي اُجيب بأن كلام المترجم ليس ببديل عن
كلام العجبي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يف عليه وهذا الرجل المترجم
يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل
بطريق الاصل لانه صار الى الترجمة عند الهجر عن معرفة كلامه كاشهادة بصار
اليه اسند عدم الاقرار اه (ثم قال) وكتبت في القوائد ان القصاص الحمدود كما في الخلاصة
الاف مسائل الاولى بحوزة القضاء بعينه في القصاص دون الحمدود كما في الخلاصة
الثانية الحمدود لا تورث والقصاص في ثلثي الضرر الثالثة لا يعصم الحمدود ولو كان
حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
الحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف
الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تحوز الشفاعة في الحمدود وتحوز
في القصاص السابعة الحمدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف
القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى * تنبيه * التعزير يثبت مع الشهادة ولهذا قالوا
ثبت بما يثبت به المال ويجوز فيه الخلف ويقضى فيه بالنكول والكفارات
ثبت معها الخ فراجعهم وقد نقلنا بقيقته في كتاب الحدود (وقال في القاعدة
السابعة الحر لا يدخل تحت المانصة) وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا
اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما أو دخل بها احدهما فهو
الاولى لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج
لما قد مناهم ولقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معلمان بأنها
في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة الحر لا يدخل تحت
يد أحد الا لزوجته فانما تدخل في يد زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت
في جامع الفصولين من التاسع عشر مانصه امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته
وخارج يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار قد صرح بأن اليد تثبت على الحرية
بحفظ الدار كما في المتابع اه (وقال في القاعدة الثامنة عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) وخرج من هذه القاعدة مسائل الى أن قال الرابعة والعشرون

سكوته عند بيع زوجته أو قرية عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفق به مشايخ
 سرقند خلافا لما شيخ بخاري فيمظن المقتى الخامسة والعشرون رأيت بيع عرضا
 أو دارا قصير فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسعة دعواه اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وزدت أخرى على خلاف فيها سكوت المدعى
 عليه ولا عذره أنكاره وقيل لا ويجوز وهي في قضاء الخلاصة اه (ثم قال) ثم
 رأيت أخرى كتبتها في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد
 تعديل اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم أعطاؤه الا في مسائل
 الرشوة تخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا للقاضي فانه
 يحرم الأخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الصك من القضاء اه وقد نقلنا ذلك
 في الخطر أيضا (ثم قال) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مسألتين الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تحليفه اه (وقال
 في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
 وفي القليلة لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
 وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضا (وقال في القاعدة السابعة
 عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان
 على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اه (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الى أن قال الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال
 وكتبها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المهرور بقيمة الولد اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانصه) وقالوا
 لو استلم جارية مثقبة أو ثوبا موقوف فظهر أنه ملكه بعد الكشف قبل بعد اذا
 ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا ولا يعتمد الاول وقالوا يعتد بالوارث والوصى
 والمتولى بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا
 برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البذل ثم ادعى
 الاعتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الأب أو الوصى ثم ادعى انه
 وقع بغيره فاحش وقال لم أعلم قبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات اه وقد نقلناه

في كتاب الاقرار ونقلناه هذه المسائل في أبوابها (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
 وليس هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اه
 (ثم قال) وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانقث وعيته على
 سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمورا التقليد الى والي ويعد هذا والي لنفسه
 تبعه الا ان السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن وفي الحقيقة هو والي لعدم
 صحة الأذن بالقضاء والجمعة من لا ولاية له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة أيضا
 كما فعل صاحب الدر في أول باب الامامة (ثم قال) وفي الاسعاف وفي الملتقط
 ولا تصح خصوصية الصبي الا ان يكون مأذونا بخصوصية اه (ثم قال) وفي الملتقط
 ولا تصح الخصوصية من الصبي الا أن يكون مأذونا به فوجدنا اشتري به عيبا لا يحلفه حتى
 يدرك كما في العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو قال السلطان
 لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان أو والي اذا كان
 غير بالغ فبإباحة يحتاج الى تقليد جديد اه وقد نقلناه ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم
 قال) ولو ادعى على صبي محذور ولا ينفه له لاحتضمه الى باب القاضي لانه لو حلف
 فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر أيضا (وقال
 في أحكام الصبيان أيضا مانصه) لو كان مأذونا فباع فوجدنا المشتري به عيبا
 لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أحكام
 السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من محرم كالصاحبي الا في ثلاث الردة
 والاقرار بالحدود الخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا لانيته اه (ثم قال) ولا كاتب حكم
 ولا أمين الحسك ولا اماما أعظم ولا قاضيا اه (ثم قال) ولا يلي أمرا عاما الانبياسة
 عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو
 أذن لعبد بالقضاء ف قضى بعد عتقه جاز ولا تجد اذن اه (ثم قال) ولا تنفع
 الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجلس في دين اه وقد نقلناه في كتاب
 الاذن والحجر (وقال في أحكام الاعمي مانصه) ولا يصلح للشهادة مطلقا على
 المعتد والقضاء والامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقود وما يتعلق به
 وما لا يتعلق به) والصحيح تعيينه في الصرف الى أن قال وفيما اذا تبين بطلان

القضاء فلو ادعى على آخر ما لا وقبضه ثم أقرا له لم يكن له على خصمه حق فعلى
 المدعى رد عين ما قبض ما دام قائما اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق
 مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغرا الموضوعة على حائطه تعد يا فلا يسقط
 بالابراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل
 الاسقاط اهـ وقد نذكرنا ذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الاسقاط
 لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى أبرأ عاماتم أقرب بعده بالمسال المبرأ عنه
 فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني
 من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا أنه أقربني بالمسال بعد أبرأني فلو قال المدعى
 عليه أبرأني وقبلت الابراء أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى
 الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المسال عليه
 اهـ وفي التتارخانية من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهدني عليك بألف
 درهم فقال نعم لاحق لك على ثم أشهد ان له عليه ألف درهم والشهود يشهدون هذا
 كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه اهـ وقد نقلتها
 في كتاب الاقرار أيضا (ثم قال) وقرعت على قولهم ان الساقط لا يعود قولهم اذا
 حكم القاضي برد شهادة الشاهد مع وجود الالهية لفسق أولئك فانه لا يقبل بعد
 ذلك في تلك الحادثة اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولو قال المشكل أنا
 ذكر وأنتي لم يقبل قوله اهـ وقد ذكرناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولو شهد
 شهود أنه ذكر وشهود أنه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد أنه
 غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعي أنه امرأته قضيت بشهادة أنه أنثى
 وأبطلت الاخرى وان كان امرأته تدعي أنه زوجها أو فتت الامرائ ان يستبين
 وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهم حتى يستبين اهـ
 (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص اهـ
 (ثم قال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اهـ (ثم قال) ولا يندعي
 ان تولي القضاء وان صرح منها في غير الحدود والقصاص اهـ (ثم قال) ولا تكلف
 الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا لليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها
 نائبه بحفاة مخدرة شاهدين ويقبل توكلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة اتفاقا
 اهـ وقد نذكرناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد
 أحدهما الآخر (ثم قال) وتخص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها ما ادعى
 الاصل ولدجارية ابنه ثبت نسبه والمجد اب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم
 الاهلية بخلاف الفرع اذا اتفق ولدجارية أصله لم يصح الابتصديق الاصل اه
 وقد نقلناها في كتاب النكاح وفي العتق أيضا (ثم قال) ومنها لا يجزئ بدين
 الفرع والاحداد والمجندات كذلك اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه)
 ويترب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية
 والوصاية ورد الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العتق ودما نصح) وجائز من
 المجانين الشركة الى أن قال والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى اه (ثم قال)
 «تقييه» من المجانين المجانين قولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا حجة كافي
 الخلاصة وله عزل نفسه ولو بلا حجة اه (وقال في أحكام القسوخ مانصه) يجوز
 ما عدا النكاح فسخه له اذا ساعده صاحبه عليه واختلافه في جمود الموصى
 للوصية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا
 (وقال في أحكام المكتبة مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار الزانية كتب كتابا
 فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وأنه
 لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النفس ان كتب مصدرا حر سوما
 وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالمو أقر كذلك وان لم يقل اشهد على سماع
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الاقرار فراجع اه (ثم قال) وذكر القاضي ادعى عليه مالا
 وأخرج خطأ فقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فأنكر أن يكون خطه
 فاستكتب فسكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهم ما خط كاتب واحد
 لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا ين يدعى ان يقول هذا خطي وأنا حررته لكن
 ليس على هذا المال وثمة لا يوجب كذا هنا الا في يادكار العامة والصراف والسمسار
 اه وقوله العامة صوابه الباعة كافي شرحها (ثم قال) وكتبنا في القضاء من
 الفوائد انه يعمل بدفتر البيع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك
 الكفار بالاستئتمان حتى لو وجد حري في دارنا فقال انار رسول الملك لم يصدق الا
 اذا كان معه كتابه كافي سيرة الخاتمة فيعمل بها واما اعتماد الراوي على ما في
 كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند

الامام وجوزة أبو يوسف للراوى والقاضى دون الشاهد وجوزة محمد بن الكل
 ان يقرن به وان لم يتد كرتسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الأئمة المحلواى
 ينبغي ان يقتضى بقول محمد وكذا فى الاجتناس اه (ثم قال) وفي المتبغى بالمجته من
 رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه تأخذ اه ويجوز
 الاعتماد على كتب الفقه المصححة قال فى فتح القدير من الغضاء وطريق نقل المفتى
 فى زماننا عن المجتهدين أحد أمرين اما ان يكون له سند رقبه اليه أو يأخذه من كتاب
 معروف تداولته الايدي فهو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
 المشهورة اه وتقل الاسيوطى عن أبى اسحق الاسفرائينى الاجماع على جواز
 النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها اه ويجوز
 الاعتماد على خط المفتى أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته بالكتابة أولى
 وأما للدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة فى يده فقال فى الخانية ولو ادعى
 من الكتاب جميع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة
 فى موضعها وفى النية سئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء عن نسخة يقرأها
 بعض الموكلين هل يسمعها القاضى قال اذا تلقى الموكل من لسان الموكل صحيح
 دعواه والا لا اه وفى شهادات البراز يشهد واحد من النسخة وقرأه باسائه
 وقرأ الشاهد الثانى منها وقرأ غير الشاهد أيضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه
 لا يتبين القارئ من الشاهد وذكر القاضى ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا
 أشار الى موضعها اه وفى الصربية شهد بالكتابة فطلب القاضى ان يشهدوا
 باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفى النية سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا
 كان يصف حدود المدعى حين يتطرق فى الصلح وان لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
 شهادته فقال اذا كان ينظره يعلقه ويحفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذا كان يستعين
 به فوع استعانة كقارئ القرآن من المصحف فلا بأس به اه (وقال) وأما الوصية
 بالكتابة فقال فى شهادات المجتهى كتب صك بخط يده اقرارا بآل أو وصية ثم
 قال لا تخبر شاهد على ممن غير ان يقرأه وسعه ان يشهد اه وفى الخانية من الشهادات
 رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال
 علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا بالصحيح
 انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب

عامهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه
 ويقول لهم شهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما
 فيه ويقول شهدوا على بما فيه وقامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
 (وقال في أحكام الإشارة مانصه) وأما يمينه في الدعاوى ففي إيمان خزائن الفتاوى
 وتحليف الآخر أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه أن كان كذا فيشير به نعم
 ولو حلف بالله كانت إشارته أقرارا بالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك مانصه) ويزاد
 عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كافي التذيب اه وقد نقلنا بقية ذلك في مسائل
 شتى تبع المثلون (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين المستغرق للتركة
 يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
 الدين لا يملكها باث إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت
 الأداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين قصير مشغولة يديه فلا يملكها فلو ترك أبنا وقتنا ودينا مستغرقا فداه
 وارثه ثم أذن للدين في التجارة أو كاتبه لم يصبح أذله يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة
 المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه (ثم قال) ولو وارث استخلاص التركة
 بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد ذكرنا بقية في الفرائض (ثم قال) ثم اعلم أن
 ملك الوارث بطريق الخلقة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فبرء المبيع يعيب إلى
 أن قال ويصبح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الفرائض أيضا وفي كتاب
 الوصية وفي كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ومنها صحة الإبراء
 عنه فلا يصح الإبراء عن الأعيان والأبراء عن دعواها صحح فلو قال أبرأتك عن
 دعوى هذا العين صح الإبراء فلا تنصع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذا الدار
 أو من دعوى هذه لم يصح دعواه ولا يبينته ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصي فيها
 فهو باطل وله أن يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي
 المحاكم من الإقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والجارة
 والمخدوم والقصاص اه وبه علم أنه يبرأ من الأعيان في الإبراء العام اه وقد نقلنا
 بقية ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (وقال في بحث اجتماع الغضبية والنقصية
 مانصه) * خاتمة * لا يقدم أحد في التزامهم على الحقوق إلا برح ومنه السابق
 كالزهد طام على الدعوى والافتقار والدرس فان استووا في الجني أقرع بينهم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرب والمغرب في الخلاصة
تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكام في النهاية ثم حكى عن الاسديجاني انه
تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم
القضاء فائما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكرنا في اولى اعتبار
يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد قلناه
في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصه) ومنها يستحق
القاضي على كتابة المحاضر والسجلات أجر مثله اه (ثم قال) الرابع اذا وجب
أجر المثل وكان متفقا ونامتهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط
حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد
عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لاختلاف المقومون في مستهلك فتم هذا ان
ان قيمته عشرة وشهدا ثمان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاطاع
في باب السرقة اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال
في بحث أحكام المجد مانصه) ويستحب عقد الشكاح فيه وجاوس القاضي اه
وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افرق فيه المديبر وأوم الولد
ثلاثة عشر كما في فروق الكرايم لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجع (وقال في
بحث ما افرق فيه الامامة العظمى والقضاء مانصه) يشترط في الامام ان يكون
قرشيا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدده في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
عصر واحد ولا يميز الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول * ما افرق فيه
القضاء والحسبة * للقاضي سماع الدعوى عموما وللحسب فيما يتعلق ببعض
أو قطيع أو غش ولا يسمع البينة ولا يخلف * ما افرق فيه الشهادة والرواية يشترط
المصدق في الرواية لا تشترط الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة
بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيما دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصله
وفرعه ورقبه بخلاف الرواية للعالم المحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية
اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف والاصح قبول الجرح المبهم من العالم به
بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف
الرواية اذ ارمى شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

المحكم لا تقبل شهادة المحدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته اه (وقال
 في بحث ما اختلف فيه الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض مانصه) وتقبل شهادة
 الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اه وقد نقلنا بقبضه في كتاب الوكالة
 (وقال في بحث ما اختلف فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي ان الوصي اذا باع شيئاً من
 التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يئنه فانه يخالف على البتات بخلاف الوكيل
 فانه يخالف على نفى العلم وهي في القضية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
 ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر
 القاضي وهي في المحانة اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في آخر فن
 الفرق والمجمع مانصه) * فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء
 والامرة والساطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف اه
 وقد نقلنا بقبضه في كتاب الوقف وكتاب الحجر (ثم قال) ولم أر حكم
 شهادة السفيه ولا شك انه ان كان مضياً لماله في الشرف فهو ساق لا تقبل
 شهادته وان كان في الحجر تقبل وان كان مغفلاً لا تقبل شهادته لكن هل المراد
 بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في المحانة ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته
 اه وفي المغرب رجس مغفل على اسم المفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له
 اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر
 ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الراجح
 وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد
 نقلنا بقبضه ذلك في كتاب الحجر فراجع اه (ثم قال) * فائدة * ذكر الاثني من القضاء
 في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه
 القضاء اعم لانه العلم بالاحكام السككية وعلم القضاء الفقه بالاحكام السككية مع
 العلم بكيفية تنزيهاها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير
 افرنجية استفتى أسد بن الغرات في دخوله المحام مع جواريه دون سائرته ولمن
 فأقتاه بالمحوار لانهم ملأه وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جازله النظر اليهن
 ولمن النظر اليه لم يجوز لمن نظر بعضهن لبعض فأهل أسد اعمال النظر في هذه
 الصورة الجزئية فلم يعتبرها لمن فيما بينهن واعتبرها أبو محرز والفرق المذكور
 هو أيضاً الفرق بين علم القضا وفقه القضا ففقه القضا هو العلم بالاحكام السككية

وعلمها والحمد لله تلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل والمسائل القيمة الصالح
أبعد مد الله من شعب قضاء القبر وان جعل تخصصه في الفقه واصوله شهر فلما
جلس المحضوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شأنك
فقال لها عسر عليّ عـ لم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين
كمتفتحين سألنا لثقال فاعتبرت ذلك فسهل على اهـ (ثم قال) * فائدة * ذكر الامدى
ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون
بصيرا بأمر الحرب وتديرا بحجوش وان يكون له قوة بحيث لا تنهوله اقامة الحدود
وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالاعاذ كرا حونا فذ
الحكم مطاعا قادرا على من تخرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قريشا
وما شاعره ومعه وما وافر أهل زمانه اهـ (ثم قال) * فائدة * اذا ولى السلطان مدرسا
ليس بأهل لم تصح توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا
عدلا فسق اعزل لانه لما اعتد عدالة صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال
بن السكال وعليه الفتوى الى أن قال وقد مناعن رسالة أبي يوسف الى هارون
الرشيد ان الامام ليس له أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن
فتاوى قاضي خان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والافلا ينفذاه وقد
نقلنا بقية في كتاب الوقف فراجع اهـ (ثم قال) * حادثة * سئل عن مدرسة بها صفة
لا يصل فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزانة بها حفظ
المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اذ من قومه لهم لوضايق
الطريق على المسارة والمسجد واسع فلمهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
لو وضع أناس بيته ومناجعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب
ومن قولهم بأن القضاء في الجماع أولى وقالوا للناظر أن يؤجر فناءه للبحار المتجر وا
لمصلحة المسجد وله وضع السربا لاجارة ولاشك ان هذه الصيغة من الغناء وحفظ
المسجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا لرفع الضرر العام
وجوزوا اشغالها بالمحسوب والاثبات والتساعد في الضرر الخاص وجوزوا وضع
النعل على رقبته وصرحوا بأن القضاء في الجماع أولى من القضاء في بيته وصرحوا
بأن القاضي يضع قطره من عينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات
والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بما اذا كثرت وتدرجها كل يوم من

بيت القاضي الى الجماع دعت الضرورة الى حفظها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الصلاة (ثم قال) * فائدة * معنى قولهم الاشبه انه أشبه بالمتصوص رواية
 والراجح دراية فتكون الفتوى عليه كذا في قضاء النزائية اهـ (ثم قال) * فائدة *
 اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله هم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
 المتضمن بالفتح قالوا لو أراه أو أقره ضمن عقد فاسد فسد الإبراء كافي النزائية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المصلح (ثم قال) وقالوا لو اشترى يمينه بمال لم يحزف مكانه
 أن يستخلفه اهـ قلت لأن الشراء ما بطل ما في ضمنه من إسقاط يمينه اهـ
 (ثم قال) * فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منه
 مسئلة الدفع الصحيح نادعوى الفاسدة صحيح على المختار وقبل لأن البناء على
 الفاسد فاسد ذكره النزائي في الدعوى اهـ (ثم قال في فن الإنعاز ما نصه) *
 * القضاء * أي يبيع بخير القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمخفف للملوك
 لسكافراهم وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أي قوم وجبت عليهم اليمين
 فلما حلف واحد منهم سقطت عن الباقيين فقل رجل اشترى دارا بها نقي سكة
 نافذة وقد كان قد عا في سكة غير نافذة فأراد أن يفتح بابا في تلك السكة فحجج
 الجيران ولا يثبت حلفه وان تكا واقتضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على
 الباقي لأن فائدة التكرار وقد امتنع الحكيم به بخلاف البعض ذكره الحمادي عن
 فتاوى أبي الليث اهـ (ثم قال في فن الإنعاز ما نصه) * الشهادة * أي شهود وشهودا
 على شريكين فقبالت على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهودا وعلى
 نصرا في مسلم بعقوب عبد مشترك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود
 عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازله السكتان فقل اذا كان
 المحقق يقرم بخبره أو كان القاضي فاسقا أو كان يعلم أنه لا يقبل شهادته أي مسلمين
 لم تقبل شهادتهم ابنتي وشهد نصرا نيا بصدقه فقبالت فقل نصرا في مات وله ابنان
 مسلمان شهدا بنياه انه مات نصرا نيا والنصرانيان شهدا انه مات مسلما قبل
 النصرانيان اهـ (وقال في فن الإنعاز في بحث الودعة ما نصه) أي رجل ادعى
 ودعة فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
 المتروك ودعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فمقضى القاضي دين
 الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصديقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية

والزمناه وقد قلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداينات بعد
 كلام ماويل مانصه) ونظر فيه بأن للشاهد أن يشهد وأن قال له المقر لا تشهد
 وجوابه ان محله فيما اذا لم يقبل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا يسعه
 الشهادة اهـ وقد قلناه في كتاب المداينات فراجعهم (وقال أيضا في فن الحيل
 مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا باطلا فالحجة له لمنع اليمين أن
 يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو بغيره لغيره خفية فيعرضه
 المستعير للبيع فيساومه المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبح
 الثوب فياومه بطلت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعى عليه ممن يتق به ثم يهبه للمدعى
 ثم يستحقه المشتري بالبيئته اهـ وقد قلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس
 فن الفروق في بحث النكاح مانصه) يثبت بدون الدعوى كالاتفاق والمالك
 بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله سبحانه وتعالى لان المحل
 والحرمه فيه حقه تعالى بخلاف المالك لانه حق العبد اهـ وقد قلناه في كتاب
 النكاح وقوله يثبت بدون المدعى أى بالشهادة حسبه (وقال أخو المؤلف
 في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب المحدث * حد الزنا والشرب
 والسرقه يبطل بالتقادم وحد الغذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف
 والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى
 بخلاف التأخير فيما عدا السرقه فانه يحمل على ضغينة جاته على الشهادة لعدم
 توقفهما عليهما وحد السرقه وان توقف عليهما لكن ضمن المال لانه بتأخير المدعى
 بعد تخضيره تارك للحسبه فتمكنت التهمة في المدعى المخ وقد قلنا بقتة في كتاب
 الحدود فراجعهم (ثم قال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس في كتاب اللقطة
 مانصه) أنا نأخذ بعلمنا في موضع واحد لا يقولنا ذكر أو أنى أو أحدهما بغلا
 والآخرى جهتا فدعى كل واحد منهما البعل أو الذكرفه وبينهما والثاني لبيت
 المال لانه لقطة والاضحية على هذا اهـ وقد قلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو
 المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق) * كتاب القصاص * القاضى لا يملك
 الاستخلاف الا بالاذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعة والفرق تحقق الضرورة
 في الثاني مجواز أن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اهـ وقد قلناه في كتاب
 الصلاة (ثم قال) وكذا وصى الميت يملك الايصاء بلامر بخلاف الوكيل

والفرق تعذر الاذن من المست بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وكتاب
الوكالة (ثم قال اخو المؤلف في نسكاته للفن السادس فن الفروق في كتاب
الوديعة ما نصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهذه الوديعة
وبقيت المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة فالقول له ولو قال أودعني
ألفا وغصبتك ألفا فهلك الوديعة وهذه المغصوبة فالقول لا مقر والفرق انه في
الاول أقرب سبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى نروجه عنه وفي الثاني لم يقر بما الضمان
وانما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال
أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الشهادة * شهدوا عليه ان
زيدا أقرضه ألفا وقضى بها فبرهن على الدفع قبل القضاء لا يضمن الشاهد ولو على
البراءة قبل القضاء ضمن والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم لمجوازه اقرضه
ثم أبرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم
ارثمنا عينا وقبضاه فشهدا للمدعى بها تقبل ولو أنكر الزهرا فشهد الزهرا ان
لا تقبل والفرق انه في الاول لم يجزرا لانفسهما فغتما ولا دفعا عنهم ما عزموا ولا بطلا
حكما وأوجباه للغير وفي الثاني سعيان في الحال ما تبين من جهتهما وهو ملك اليد والمحبس
والله سبحانه وتعالى الموفق اه (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق)
* كتاب الدعوى * المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الابعديان القدر والمجنس
والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى
ألفا فقال ما كان لك على شيء قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والابراء
تقبل ولو زاد ولا أعرفك لا تقبل في رواية الجماع وقال القدوري تقبل أيضا والفرق
على ما في الجماع وهو الاظهار ان التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي
عليك ألف فقال ان حلفت أدبته بالخلف فأدأها ان دفعها على الشرط كان له أن
يستردوا والا والفرق ان الادعاء بالشرط لا يكون اقرارا وبدونه يكون اقرارا أو هبة
فلا يستردا غتمنا في الاعسار فالأصح ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بذل
مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للمدين والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا
بخلاف الثاني اذا لا بد له ادعى عبدا في يد عبدا أو دينيا أو شرافا لعمد الخصم الا ان
يقر المدعى انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مأذونا له يد
اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجبر (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

ملكه فلان فان جاء المملوك بيعة اندفعت خصوصته فان جاء المقر له فلا سبيل له
 على العبد الابينة يجهل الان الغائب ماضيا مقضيا عليه اه (وقال أخو المؤلف
 أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقر بكَفالة
 أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبيعة والفرق أن تغتمه ظهر بخلاف
 الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع من
 المحكمات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بامرئ
 ليسى راكب على بغلة فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها
 أحسن فنظر ابن أبي اسلى الى قطره فوجد قضية فيها شهادة فدعاه ليشهد في
 تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للغيبات أحسن فقال متى قلت
 ذلك حين سكتن أم حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك أحسن
 بالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الثامن في كتاب الزكاة
 مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فبما علقوا الدين
 كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن وفي كتاب
 المداينات (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولد من الزنا لا يثبت نسبه من
 الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني وفي الزكاة اه (وقال في كتاب
 الحجج مانصه) ولا تقبل بيعة الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنا وعلى
 اقراره انه لم يجهج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصالح الا في
 الاقرار بالحدود والحالمة والزدة والشاهد على شهادته كذا في خلع الخسائية اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا
 مانصه) ولدا الملائنة لا ينفق نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال)
 في كتاب العتق اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط
 الا اذا كانت على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الاعلى كافي الظهير به اه (ثم
 قال فيه أيضا) المتدبر في زمن سعياته كالمسكاتب عنده فلا تقبل شهادته واولاه كافي
 النزارية من العتق في المرض وجنائته جنائية المسكاتب كافي الكافي وفردعت
 عليه لا يجوز زكاحه مادام يسعي وعندهم احمديون في السكك اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (وقال في كتاب الحدود مانصه) قال له يا فاسق
 ثم أراد اثبات فسقه بالبيعة لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كذا في القنية اه

(ثم قال في كتاب الحدود ما نصه) عاق عتق عبده على زناه فادعى العمد وجود الشبهة
 حلف المولى فان نكل عتق واختلعه وافي كون العبد فاذا كفى قضاء الولو المحمية
 اه وقد تعلقنا في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف ما نصه) يصح تعليق
 التقرير في الوطائف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجماع الولاية فلو مات
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضى ان مات فلان أو شغرت وطيفة كذا فقد
 قرر تركها صحيح وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقهها وهو فقه حسن وفي فوائد
 صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والغرر ورجع في
 البغية لخبر القصة بانه يورث قال بخلاف رزق القاضى اه (وقال المؤلف
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا يتبع أمه في شيء من
 الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيمينه فانه يتبعها ولدها
 وبالأقرار لا كفى الكنز اه (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية اه (ثم قال أيضا في البيوع) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمضى البطلان كفى البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمضى الصحة كذا في الحائنية والظهيرية الا في مسألة في اقاله فتح
 القدر لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل العقد وادعى
 البائع الاقاله فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا
 اه (ثم قال) يشترط قياس المبيع عند الاختلاف للتخالف الا اذا استهلكه في يد
 البائع غير المشتري كفى الهداية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور
 لا يوجب الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل ان سحرة فتزوجها ثم ظهرت بموكة
 فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كالمزوجه
 امرأة على ان سحرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة
 الولد اذا استحق بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار
 بعد ان يسلم البناء له الخ وقد تعلقنا في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الكفالة أيضا مانصه) لا يلزم احدا احضارا أحدا فلا يلزم الزوج
 احضار الزوجة الى مجلس القاضى لسماع الدعوى عليها ولا يمنعها منه الا في

مسائل الى ان قال الثالثة سبحان القاضي خلا رجلا من المسجونين حبسه القاضي
 بدين عليه فلرب الدين ان يطلب السجنان باحضاره كما في القنينة الرابعة ادعى الاب
 مهورا بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
 كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها
 شديدا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمناؤه ذكره الولوالجي اه وقد نقلناه
 في كتاب الذم كح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) القاضي يأخذ كفلا من
 المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو أقام واحدا أو ادعى وقال
 شهودي حضور و يأخذ المدعى كفلا من المدعى عليه باحضار المدعى به ولا يحبر
 على اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه
 وصيا أو وكلا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما
 اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دية غيره أو ما اذا ادعى العبد المأذون الغير
 المدين على مولاه دية بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المدين
 فانه يفعل كذا في كافي المحاكم اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
 المقوض الى اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والوصيين والتأخرين والقاضين
 والمحكمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع البينة لانها
 لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكالة المخانة اه (وقال في كتاب الاقرار)
 المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ومنه ما في الجامع ادعى عليه
 كغفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
 المدين ان كان بأمر اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ونرجع عن هذا
 الاصل مستلثان الى ان قال الثانية اذا ادعى المدينون الايقاع أو الابرأ على رب المال
 فجدد وحلف وقضى له بالدين لم يصر الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة تقبل اه
 (ثم قال) وكذا في خيانة الاكل مسألة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل
 مات عن ثلاثة أعمد وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعبد يقال له
 سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضي له
 بسالم ولا يطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للأوصى
 له ثم ذكر بعد هذا مسألة تخالفها فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(وقال أيضا في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال واذا ادعى ولد اتمته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرقة حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كافي للجماع اه (وقال فيه أيضا) أقرب بالرق ثم ادعى الحر بقاءه لا تقبل الا ببرهانه كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على أنه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقض لعدم تعديه كافي البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب لانه لا تجمع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا ببرهانه كافي البرازية لما قد دعي من القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد بجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد لمثله وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهميز تصديق المولى وفي اليتيمية من الدعوى مثل علي بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب ويقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات نسبه أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبثبوت ولا حاجة الى الزيادة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال استعمل المدعى عليه فأمه له المدعى صح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضا مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة اليقينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذ اصاب الصلح على بعضه ثم وجد اليقينة فانهما تقبل ولو باغ الصبي وأقامها تقبل ولو طالب عينه لا يحلف كافي القنية الثمانية ادعى دينها فآقر به وادعى الا بغاء والابراء فأنكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليقين كذا في العمادية من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثمانى اذا صلح بعد الصلح باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب المساءلات اذا قال

الطالب لمطويه لا تعلق لي عليك كان ابراء عما كتبه له لاحق لي قبله اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل الى ان قال ومنها لو شهد أحدهما بالهبة والا تخر بالابراء ففيها قولان قيل لا يقبل وبينا في العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الحجة (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدال من الابوة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا لكل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب المداينات) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لادبائه اذا كان بحيث لو علم مسأله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالحجية لكن في نخالة الفتاوى المتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به اه (ثم قال فيه أيضا) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين اه (وقال في كتاب الاجارة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسبه الا ان يكون الاجر مسلوله اختلفا في كونها مشغولة أو فارغة فيحكم المحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول للمدعي الصحة قال الغضالي اذا ادعى المؤجر انها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كذا في آخر اجارة البرازية اه (ثم قال فيه) اختلفا في الحطب والاجر والعلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والحصى والمجذع الموضوع فانه للمستأجر اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تتقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والقاضي اذا مات مجهلا أموال الميتى عن مدمن أو دعه اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقة اقبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسط اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقةها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى عدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حماة لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العيين والفرق في الولوالحجية القول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة

خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضا) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة
 بماله فإنه ضامن الخ أن قال الألف مسائل لا يضمن الامين بالخلط التقاضي اذا خلط
 ماله بماله غيره وأموال رجل بماله آخر الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) تخلف
 الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي التهمة وقيل لا تنكراه الضمان ولا ثبت
 الرد بينهما حتى لو ادعى الرد على الوصي وخلف لم يضمن الوصي اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الامانات) ادعى المودع
 دفعه الى ما ذون ماله كذا وكذا فالحق له في براءته لافي وجوب الضمان عليه
 المأذون له بالدفع اذا ادّعى وكذا بان كانت أمانة فالحق له وان كان مضمونا
 كالنصب والمدني لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب الغصب وكتاب المديونات (وقال فيه أيضا) القول للمودع في دعوى
 الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه بها في الامر
 فالحق له بالمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الوديعة
 من الاصل لمجداه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا
 قال لا أدري أيكما استودعني وادعاهما رجلان وأبى أن يحلف لهما ولا يثبت عليه
 لهما نصين ويضمن مثلهما بينهما لانه أكل ما استودع بجهله اه (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون) ولا يصح اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار (وقال فيه أيضا) وقعت حادثة بحجر القاضى على سفيه ثم ادعى الرشيد
 وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أرفيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بيته البقاء
 على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عنه ذكره
 في دليل أبي يوسف على ان السفه لا يتحجر الا بحجر القاضى وقال الزياهي وغيره
 في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا في شبهة
 مهر المثل لم تقبل بيته لانها لا يثبت فكل بيته شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيته
 زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الشفعة) البراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطالعها ولا يبطلها اديانة
 ان لم يعلم بها اه (ثم قال فيه أيضا) أنكر المشتري طالب الشفعة حين علم فالحق
 له مع بيته على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتمال لا بطلها بخلاف فان

نكمل فيه الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافه اشترى الاب لابنه الصغر
 ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلاعين اه (ثم قال فيه أيضا)
 له دعوى في رقبته الدار وشفعة فيها بقول هذه الدار داري وأنا ادعيها فان وصلت
 الى والافأنا على شفعتي فيها اه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غيره
 ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فثبت وادعى
 انه كان باذنها وأنكر الوارثون فالقول للزوج كذا في القنية اه (ثم قال فيه أيضا)
 والعقار لا يضمن الا في مسائل الى أن قال واذا رجع الشاهد به بعد القضاء اه
 (وقال في كتاب المحظر) الغتوى في حق المجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد
 كذا في قضاء الخسائية اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) القول منكبه مع اليقين
 وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به للمرتن اختلف الراهن والمرتن فيما يباع به
 العدل الرهن فالقول للمرتن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن
 بعد هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه
 العدل وادعى المرتن انه باعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتن لا لعدل اه (وقال في كتاب الجنائيات) اذا قاتل الجروح
 قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يئنه الوارث أن فلانا أخو قتلته بخلاف
 ما اذا قاتل جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا أخو جرحه يقبل كما في شرح
 المنظومة اه (ثم قال فيه أيضا) الحدود تدرك بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة
 فانها تدخل في الحدود ومع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه
 في كتاب الحدود (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من المناطق باطالة في وصية
 وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كما في التلقيج اه وقد
 نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الاقرار (وقال أيضا في كتاب الوصايا) المعتق
 في مرض الموت كالماكب في زمن سعيته الى أن قال ولوشهدني زمن السعاية لم تقبل
 كما في شهادات الصغرى الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات فراجع اه (وقال
 فيه أيضا) الوصى اطلاق غريم الميت من المحبس ان كان معسر الا ان كان موسرا
 لا نكلك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع
 القنية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغرائض) والدية
 تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله

للورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عند خلافهما أحدان مسألة لو برهن أحد الورثة على انقضاء والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافهما كذا في اليتيمة اهـ (وقال فيه أيضا) الجدا الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى أن قال ولو تدعى نسب ولد جارية ابن ابنته لم يثبت بلاتصديقي اهـ (وقال فيه أيضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دارا لم حرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيئته ولو أهل ذمة ولا بد أن يقرولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كقيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (قال صاحب الاشياء)

*(كتاب الوكالة) *

الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر معلقا والا وان كان نافعا من وجه ضار من وجه فان كده بالفي اعتبر والا وعياه فروع منها بعه بخيار فبإيعاده غير ملية فقد لانه مفيد بعه من فلان فبإيعاده من غيره كذلك وهو ما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بنقد بخلاف بعه بنسيئة له بعه نقدا أولا تباع الابنسيئة له بعه نقدا بعه في سوق كذا فبإيعاده في غيره نقدا لا بعه الا في سوق كذا لا وتظهر بعه بشهود لا بعه الا بشهود ولا تخالفه مع النسي الا في قوله لا تباع الا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كافي الصغرى فله المخالفه بخلاف لا تباع حتى تقبض لان التسليم من المحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النسي الوكيل يملك الموقوف كالنسي فذولا ينيها وتسامه في نكاح الجماع وقوله ينيها بضم أوله من أنهي ينيهي نسيه أي لا ينيهي العقد الموقوف الوكالة فلا يخرج به عن الوكالة (ثم قال) والوكيل مصدق في برأته دون رجوعه فلو دفع اليه أمرا وأمره ان يشتري بعه بياو من يدين عندنا الى خمسة مائة فاشترى ودعى الزيادة وكذبه الآخر مخالفا وقسم الثمن اثلاثا لانه بخلاف شراء المغنة حال قيامها بها وتسامه في الجماع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل الا الوكيل بشره شيء بغير عينه أو يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية قات وكذا الوكيل بالنيكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل بشره معين والمخصوصة لا يجبر الوكيل اذا امتنع

عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن
لا يجب عليه الحمل اليه والمغضوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الزمن سواء
كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيله بالخصوصه بطلب المدعى
وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير
والكتابة والهبته من فلان والبيع منه وملاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب
الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل ولا يجبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم
تقويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونه ما فيرا المدينون
بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفعت الاسترجاز ولا يتوقف
كفاي اضمحجية الحانبة الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله
به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكتبه البائع فلا رجوع كفاي كغالة
الحسانية وكيل الاب في مال ابنه كالأب الا في مسئلتين من بيع الوكيل الحمية اذا
باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد
الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الحجج والاذن
وفي كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا وقوله اذا باع وكيل الاب لابنه أي وكان
الأب غائبا (ثم قال) المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسئلة
في بيع الوكيل الحمية الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بان يشتره به بألف
درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالألف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن
فاشترى بأكثر منه نفذ على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر
لزم الا بغير المدعى كفاي الوقعات اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) الوكالة
لا تقتصر على الجنس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها الا بتمصرو طلق نفسه
بتمصرا اذا قال ان شئت فتمصرو كذلك اطلقها ان شئت كفاي الحسانية اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الوكيل عامل لغيره متى كان عاملا
لنفسه بطلت ولذا قال في الكنز وبطل توكيله الكفيل بمال الا في مسئلة ما اذا
وكل المدينون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يتقيد بالجنس ويصح عزله وان كان عاملا
لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كفاي النزاهة
الوكيل اذا أمسك مال الموكل ونفذ من مال نفسه فانه يكون متعديا فلو أمسك

دينار الموكل وباعه يساره لم يصح كفي الخلاصة الثاني مسائل الاولى الوكيل
 بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره
 كفي الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الثالثة الوكيل بالشراء
 اذا أمسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك
 وهم في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء
 الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله ناويا بالرجوع
 أخزاء كفي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) السادسة ابراء
 الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحح عند أبي حنيفة وأما حط
 الكل عنه فغير صحح عندهم خلافا لمحمد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
 عن قوهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد الموكل لنفسه الرضى فان له ان يشتري مال
 اليتم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كافي بيوع
 البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقده الموكل الخ يفتح الكاف على
 صيغة اسم المفعول (ثم قال) الا مر اذا قيد الفعل بزمان كباع هذا غدا او اعطته
 غدا ففعله المأمور به بعد جاز كذا في حج الخاتمة من ملك التصرف في شيء ملكه
 في نفسه فلو وكاله ببيع عبده فباع نصفه صحح عند الامام وتوقف عندهما
 أو في شراء عشرين معينين ولم يسم ثمنها فاشترى أحدهما صحح أو في قبض دينه
 ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كفي البرازية واذا
 وكاله بشراء عبده فاشترى نصفه توقف ما لم يشتر المساق كفي الكنز الوكيل اذا
 وكل بغير إذن وتعمم وأجاز ما قبله وصحح له نفذ الا الطلاق والعنق التوكيل
 بالتوكيل صحح فاذا وكله أن يوكل فلان في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجع
 بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الأمر ابتداء كذا في فروق
 الكراييني اه الوكيل اذا كانت كالتة عامة مطلقة ملك كل شيء الاطلاق
 الزوجة وعق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان
 اذا ادعاه فكذبه فلان قال له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مديونا كفي
 منظومة تان وهبان اه (يقول جامعهم) قال المحوى لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة
 ابن وهبان وانما هي مطابقة اه وقال هبة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف
 ليس في الوهبانية وانما هو في شرحها أي لا يبرى اه (ثم قال) صاحب الاشياء

بعث المدينون المسأل على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان
 رسول المدينون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهما مع فلان ليس رسالة منه فاذا
 هلك هلك على المدينون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على
 الدائن ويأتي في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الامانات
 (بقول جامع) وقوله بخلاف قوله ادفعها الى فلان الخ عبارة بالبرازية بخلاف قوله
 ادفع الدين الى غلامي او غلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسفي كما في أبي
 السعود وذكره ايضا في البرازية من الوكالة أول فصل في المأمور يدفع المسأل
 (ثم قال) لا يصح توكيل مجهول الا لسقوط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل
 شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمدبونه
 من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ اصبعك أو قال لك كذا وكذا فادفع مالي عليك
 اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في الفنية التوكيل يقبل قوله
 بيمينه فيما يدعيه الا التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه
 في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة
 وقد ذكرناه في الامانات اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) والا فيما
 اذا ادعى بعدم موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد
 عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال التوكيل بعدم موت الموكل بعته من
 فلان بألف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان
 المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا النكاح من الولوالجية من الفصل
 الرابع في اختلاف التوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الأولى قال
 فلوقال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق اذا أخبر عا لا يملك
 انشاءه فكان متهما وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون التوكيل بقبض الوديعة كذلك
 ولم يتنبه لما فرقه الولوالجي بينهما بأن التوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان
 على الميت اذا لدنون تقضى بأمثالها بخلاف التوكيل بقبض العين لانه يريد نفق
 الضمان عن نفسه اه وكنتنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالمحسومة والقبض
 مسألة لا يقبل فيها قول التوكيل بالقبض انه قبض وفي الوقائع المحسومية التوكيل
 بقبض القرض اذا قال قبضته وصداقته المقرض وكذبه الموكل فالقول لاوكل اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل

في البيع وفاء كافي يوسع النزازية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
 الا في الصرف كافي منبهة المقتضى الوكيل اذا اجاز فعل الفضولي أو وكل بلا اذن
 وتعميم وحضره فانه يتفد على الموكل لان المقصود حصول رأيه الا في الوكيل
 بالطلاق والعقاق لان المقصود عيابه والخلع والكتابة كالبيع كافي منبهة المقتضى
 الشيء المرفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والنظرين
 والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشرط لهما الاستبدال أو الاذخار والاخراج
 الا في مسئلة فيما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف
 الانفراد دون فلان كافي الخاتمة من الوقف اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
 (يقول جامعهم) وقوله والمودعين يصح على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى
 على صيغة اسم المفعول تأمل مع صحة الحكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون
 وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع
 بالوكالة كافي النزازية وفي مسئلة ما اذا أمر المودع بدفعها الى فلان فدفعها
 له ولم يعلم بكونه وكيلاً وهي في الخاتمة بخلاف ما اذا وكل رجلاً بقبضها ولم يعلم المودع
 والوكيل معاً بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلك
 وهي في الخاتمة أيضاً اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات والله سبحانه وتعالى أعلم
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف
 في القواعد الأولى لا ثواب بالالبانية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان
 بدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحوادث الى أقرب أوقاته في بحث
 ما خرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال
 الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكاً وان كان قائماً
 فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في
 البضائع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المحظور يقبل في حله
 خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكافى زيد ببيعها ويحصل له وطؤها وكذا
 لو جاءت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل له وطؤها
 ولم أر حكم ما اذا وكل شخصاً في شراء طرية ووصفها فاشتري الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها الى الموكل فتنقض القواعد حرمها على الموكل لاحتمال أنه
 اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شراء

الوكيل المحاربة بالصيغة المعنية ظاهراً في المحل لكن الأصل التحريم وينبغي
الرجوع الى قول الوارث لانه خليفته وله نظائر في الفقه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
في المحظر أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا
مزل الوكيل على علمه دفعاً للمعرج عنه وكذا التقاضي وصاحب وظيفة اهـ وقد
نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في غيره مانصه) ومنه فضولي في زوجه امرأة برضاها ثم الزوج
وكله بعده من زوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولاً ولكن
زوجاً به اباه بعد ذلك انتقض النكاح الاول اهـ وقد نقلناها في كتاب النكاح
أيضاً (ثم قال في بحث من لا يجوز اجازته ابتداءً ويجوز انتهاؤها منه) ومنه الوكيل
بالبائع لا يملك التوكيل به ويملك الاجازة ببيع بائعه فضولي والمعنى فيه انه اذا أجاز
يحيط علمه بما أتى به خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاج عن
بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء اهـ (وقال في القاعدة السادسة المحدث قدراً
بالشبهات مانصه) ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء المحدث ودود واختلاف
في التوكيل بامثالها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب المحدث أيضاً (وقال في القاعدة
الثانية عشر) لا ينسب الى ساكت قول فـ لو رأى أجنبياً يبيع ماله فسكت
ولم ينه لم يكن وكلاً بسكوته اهـ وقد نقلنا أيضاً في البيوع فراجعه (ثم قال)
ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد
برده اهـ (ثم قال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء
معين اني أريد شراءه لنفسى فشراء كان له اهـ (وقال في القاعدة السادسة عشر
الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل
وهي غير لازمة ولا لوكل عزله ان علم ولا وكيل عزل نفسه بلم وكاه اهـ (وقال في الفن
الثالث في أحكام الناس مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
وانه يكون عذراً ويحقق به جهل الشيع وجعل الامة بالاعتناق وجعل البكر
بشكاح الولي وجعل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اهـ (ثم قال) ولو باع
الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجوز البيع اهـ (ثم قال) ومما فرقوا به بين العلم
والجهل ما في وكالة الخصامية الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب
الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالجهة ضمن والا لا ولو دفع الى الطالب بعد

رفته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد دونه لا يجوز
 ضمن مادفعه والا ولودفع بعد ما دفع الموكل فعن أبي يوسف الفرق بين العلم
 والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه
 بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن
 صاحبه فإنه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناها في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور
 بقضاء الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فإنه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
 الموكل قالوا هذا على قوله ما أماعلى قوله فيضمن على كل حال اهـ (ثم قال) وفي وكالة
 المنتهية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمعاذ
 فقال المأمور بعت الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا في النكاح وان قال قد أجزت
 ما أمرتك به لم يجز اهـ وقد نقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) وفي جامع
 الفصولين وكذا بقضاء دينه فقضاه بعد ابراء الطالب ولم يعلم بذلك في يده لم يضمن
 ولا ضمان على الموكل اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصح توكيله
 اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في تحوير بيع بل
 الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنسبة الموكل اهـ وقد نقلناها في كتاب
 الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
 لم ينفذ على موكله اهـ (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ترجع الحقوق اليه
 ولو كلبا محجورا اهـ (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع فيه مانصه)
 ولا يتبع في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الإيمان والنذور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
 وأما ما ليس بالزمن من العقود فلا يتصف بالاستقام كالوكالة اهـ (وقال في أحكام
 الأئمة مانصه) ويقبل توكيله بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة تنافقا اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجاهلين
 الشركة والوكالة اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولو أعطى الوكيل
 بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء
 على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على
 حاله اهـ وقد نقلناه في المداينات (ثم قال) وقرع الامام الاعظم على عدم صحة
 تملكه من غير من هو عليه انه لو وكله بشراء عبد بعاه عليه ولم يعين المبيع والبائع

لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجعه واعلى انه لو وكل مديونه بأن يتصدق
بمأخذه فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال)
ولو وكل المستاجر بأن يعمر العين من الاجرة يصح وقد أوقفناه في وكالة البحر اهـ
وقد نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق
مانصه) * فائدتان * من ملك التخيير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخيير
ولا يملك التعليق الخ وقد نقلناه بقبته في كتاب العتق وكتاب الطلاق فراجع اهـ
(وقال في الفن الثالث أيضا في بحث ما فترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
بقبض الدين) صح ابراهم الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول المحوالة لامن الثاني
وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال)
وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان
الوكيل في البيع للمشتري في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشهادات (ثم قال) ولم يشتري مطالب الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد فسخ
البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع
الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض اهـ (وقال في بحث ما فترق فيه
لو وكيل الوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا بشرط القبول
في الوكالة وبشرط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي
ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصي وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم
قال) ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها
الوصي بخلاف الوكالة وبشرط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل
ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود لل حفظ وفي ان القاضي
يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئاً من
التركة فادعى المشتري انه مبيع ولا يثبت فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل
فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة

أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء المحتاج يجوز أن يتصدق
 على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا
 خزنة المقتنين وفي الخاتمة لو قال لله على أن أتصدق على جنس فتصدق على
 غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل الماء ورذل ذلك ضمن المأمور
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الأمانات (ثم قال) وهذا مما خالف فيه الوصي الوكيل
 ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخاتمة
 ولو استأجر الموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صححت والا فلا اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) ويحتمل أن يكون كلاً منهما أمين مقبول القول مع
 اليمين ويصح إبراؤه ما عدا ما يجب بعدهما ويضمنان وكذا يصح خطهما
 وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما يجب بعدهما اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا ونقلناه بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحيل ما نصه) السابع
 عشر في الاجارات اشتراط المزمة على المستأجر بقسطها والحيلة أن ينظر إلى قدر
 ما يحتاج إليه فيضم إلى الاجرة ثم يؤخر المؤجر بصرفه إليها فيكون المستأجر وكسلاً
 بالانفاق وإذا ادعى المستأجر الانفاق لم يقبل منه إلا بحجة ولو أنه دله المؤجر أن
 قوله مقبول بلا حجة لم يقبل إلا بها والحيلة أن يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه إلى
 المؤجر ثم المؤجر يدفع إلى المستأجر وأمره بالانفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل
 مقداره في يد عدل الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الاجارة فراجع اهـ (ثم قال) التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل المعين لنفسه أن يشترية
 بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمره أو يصرح بالشراء لنفسه بحضرة الموكل
 أو يوكل في شرائه الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتساقاً أنه ائمان يدفع له
 الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 أراد الوكيل أنه إذا أرسل المتاع لاوكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا
 لو أراد الإيداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجبر له لأن أجبر الوكيل من عياله
 أو يرفع الوكيل الأمر إلى القاضي فيأذنه في إرسالها اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الأمانات (وقال في الغن السادس فن الغروق في بحث الزكاة ما نصه) الوكيل
 يدفعها له دفعها إلى قرابته ونفسه وبالبيع لا يجوز والفرق أن مربي الصدقة على
 المساحمة والمعاوضة على المضايقة اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضاً)

في فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكاله اطلاقها
 لالائه بمالك لها اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه المؤلف في تسكيته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) بكتاب الوكالة الوكيل بشرأى بعينه لو اشتراه
 لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الثمن الى خسر أو الى جنس آخر غير الذي سماه
 والوكيل ببيع كساح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعتبر اهـ
 وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال
 نعم ثم قال له آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان بين الامر من دون المشتري فلو لم يشتري
 حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجاب به بضافه وللأمرين الاولين ولو كانا حاضرين
 علم بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالهما ارتدت لسا علمهما كالموكل لا يشر
 اشترى عبد فلان ثم وكاله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا يحضره الاول فهو الاول
 وان يحضره فهو الثاني والفرق ما قلناه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال)
 التوكيل بغير رضا المحض لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا
 أو مجذرا تسكن انما لا يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فاني
 المحض التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا تحقق شتمته من التلبس
 بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق اهـ (وقال أخوه المؤلف في التسكية المذكورة
 من كتاب القضاء مانصه) وكذا وصى الميت بملك الا يضاء بلامر بخلاف الوكيل
 والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء
 والوصية (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق
 بدراهم نفسه اجزا اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة اهـ (وقال
 في كتاب الشركة مانصه) اختلفت المسائل مع المضارب في التقييد والاطلاق
 فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) من باع أو اشترى أو أجزم ملك الاقالة الا في مسائل
 الى ان قال والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح وبضمن والوكيل
 بالسلم على خلافه اهـ (وقال أيضا في كتاب البيوع) ولو وكاله بطلاق زوجته
 فنجز افعاله على كاش لم تنافق اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
 كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
 شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجيرا بدرهم ودانق بل

ينبغي عليهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب
 القضاء والدعوى في بحث البراء العام مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام
 لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرائة ابراه عن الدعوى ثم
 ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا
 مانصه) لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة فالاول اثبات توكيل
 كافر كافر ايا كافرين بكل حق له بالكوفة على خصم له كافر فتمت دعوى الى خصم
 مسلم آخر وكذا شهادتهم على عبد كافر بدين ومولا مسلم وكذا شهادتهم على
 وكيل كافر وموكاه مسلم وهذا بخلاف العكس في المستثنين المذكورين شهادة على المسلم
 قصد او فيما سبق ضمنها اه (ثم قال فيه مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن
 لا تقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فثبت ان فلانا وصيه
 صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف
 الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مدينون الغائب سواء
 كان قبل الدفع أو بعده وتسامه في قضاء الجماع اه وقد نقلناه في كتاب الوصاية
 (وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت
 فتقام البيعة للتعدى الى ان قال وفي مدعى عليه أقرب الوكالة فيثبتها الوكيل دفعها
 للضرر اه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والمخصوصة على
 ان قال وعلى هذا لو شهد ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على
 خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى
 اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضى
 بلا خصم جائز ان كان القاضى عرف الموكل باسمه ونسبه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز
 اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال
 في كتاب القضاء أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع
 الا في أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيان اه (وقال
 فيه أيضا) المجها للثقة المشكوكه تمتنع الحجة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه
 وتما حشمت منعت والا فلا في الوكيل تمتنع كهذا أو هذا وقيل لا اه (وقال في
 كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجماع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع
 في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخيار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع اه (وقال في كتاب الهبة
 ما نصه) فذلك الذين من غير من عليه الدين باطل الا اذا ساطه على قبضه ومته ولو
 وهبت من ابتها ما على آبيه لها فاعقدا الصحة لا تقاسم وبه فرغ على هذا الاصل
 لو قضى دين غيره على ان يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيله بالبيع كفاي جامع
 الغهولين اه (وقال في كتاب المداينات) وبه فرغ على ان الدينون تقضى بأتمثالها
 مسائل الحان قال ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
 قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على
 الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كفاي وكالة الوكيل المحمية اه (وقال فيه أيضا
 ما نصه) الابرار عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط الى ان قل ولو وكل
 المدينون يبرأ نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظرا الى جانب
 التملك لم يصح كولو وكله بان يبيع من نفسه واستشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة
 نفسه والوكيل من يعمل لغيره وأجبت عنه في شرح الكفر في باب تقويض الطلاق
 اه (وقال أيضا في كتاب المداينات) الوكيل بالابراء اذا أبرأ لم يضاف الى موكله
 لم يصح كذا في المحرزة اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم ازاله
 لا يزول الضمان كالمتعبر والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة
 أو بالاستئجار اه وقد قلنا في كتاب الاجارة (ثم قال فيه أيضا) والوكيل
 بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كفاي جامع الغهولين اه أي الايداع
 والاجارة والمعايرة (ثم قال فيه) ولا أبرأ الوكيل الا بالشرط وفي جامع الغهولين
 الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجر الباقى بها حاز بخلاف الوكيل بقبض الدين
 لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) كل أمين
 ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياثة مستحقها أو بعد موته
 الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم تقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوكيل المحمية القول للامين
 مع الجمين الا اذا كذبه انظروا فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالف الظاهر
 وكذا المتولى اه وقد قلنا في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا
 (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن

الى ان قال والسمسار اذا اخاطأه والى الناس وأثمان ما باعه ضمن الا في موضع
جرت العادة بالاذن بالمخاطأ الخ فراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في شيء كاذنه
امانة وضعنا وروجوعا وعدم رجوع وخروج عنه مسئلتان المودع اذا أذن
انسانا في دفع المودعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيئته بعد الهلاك فلا ضمان
على المودع والمستحق تضمن المدافع كافي جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (ثم قال فيه) تخليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لنفي التهمة
وقيل لا تكاره الضمان ولا يثبت الرد بيئته حتى لو ادعى الرد على الوصي وحالف
لم يضمن الوصي كذا في ودعية المنسوما اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعه الى مأذون ماله كما
وكذا به فالقول له في براءته لاقى وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه
وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما
في فتاوى قارى الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب
المدائيات (وقال ايضا في كتاب الامانات مانصه) وفي وكالة البرازية المستبضع
لا يملك الا بضاع ولا الايداع والابضاع المطلقة كالو كانه اقروا بانسيئة حتى
اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به أى ثوب شئت وكذلك
لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالضاربة الا ان
المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أو نص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه
رهباني الامر فالقول له بها والمودع ضامن عند أحدا بسخا فلا ين أبى ليلى كذا
في آخر الودعية من الاصل لمحمد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
كتاب الشفعة) يصح ان يطلب من الوكيل بالتمراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان
سليم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اهـ (وقال
فيه أيضا) حظ الوكيل بالبيع لا يتحقق فلا يظهر في حق الشفعة اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصى على الموصى
في حياته وهو ممتثل لاسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ (بقول جامعهم)
وقوله يضمن أى يضمن الموصى ما أنفق الوصى وقوله لا يضمن أى لا يضمن الموكل

ما أنفقته الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصى إذا أبرأ عما وجب
بعقد صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل السكينة وكذا الوكيل والاب اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضي جعلتلك وكيلا في تركة
فلان كان وكيلا لا يحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلا فيهما ولو قال
جعلتلك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اه (وقال في كتاب الفرائض)
الارث يحري في الاعيان وأما الحقوق فتمها ما لا يحري فيه كحق الشفعة الى أن قال
ولو كالات والعواري والودائع لا تورث اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاقرار)

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاة العماقة
كما في شرح الجمع معللا بأنها لا تحتج بالنقض ويراد الوقف فان المقر له اذا ردّه
ثم صدقه صح كافي الاسعاف والملاق والنسب والرق كافي البرازية اه وقد
نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجماع البيعة لانها الاقام الاعلى
منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي انبسات الدين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كافي وكالة الخسائية اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
ونقلناها كلها في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) الاقرار للجھول باطل الا في مسألة
ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبهرن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كافي في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القواين الا اذا استأجر المولى
عبد من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
وفي كتاب العتق (ثم قال) اذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كافي الخسائية
الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أنفى به المقتضى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي
جامع الفسواين والقنية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) اقرار
المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفق بعض المتأخرين بحدته كذا في سرقة
الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) الاقرار اخبار
لا انشاء فلا يطالب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانه انشاء غير تداليد ولا يظهر في حق
الزوائد المستهلكة ولو أقر ثم أنكر يحلف على أنه ما أقر بناء على أنه انشاء ملك

لكن الصحيح تعليقه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والولى
 والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتعاريفه في إيمان الجامع اهـ (يقول جامعه)
 وقوله كالوصى أى الوصى لئلا يفتى فيه لو أقر بالاستيفاء من مدين الميت صح بخلاف
 وصى القاضى وقوله والولى أى فى النكاح فانه لو أقر والولى بالنكاح على الصغير لم
 يجوز الا بشهود او تصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا فى شرحها (ثم قال
 صاحب الاشباه) قلت فى الشرح الا فى مسئلة استدانة الوصى على اليتيم فانه
 بملك انشاءها دون الاخبار بها اهـ وقد نقلنا هذه المسائل فى أبوابها (ثم قال)
 المقر له اذ ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلاشئ له الا فى الوقف كما فى الاسعاف
 فى باب الاقرار بالوقف اهـ وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف
 فى المقر به يمنع الصحة وفى سببه لا أقر بعين وديعة أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لى
 وديعة لكن لى عليك ألف من ثمن مبيع أو قرض فلاشئ له الآن يعود الى
 تصديقه وهو مصر ولوقال له أقرضتك كذا فله أخذها لاتفاقهما على ملكه الا اذا
 صدقه خلافا لابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى ولو أقر انما غصب فله مثله بالرد
 فى حق العين كذا فى الجامع الكبير المقر اذا صار مكذبا بشرع باطل اقراره ولو ادعى
 المشتري الثمن بألف والبائع بألفين وأقام البيينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان
 القاضى كذب المشتري فى اقراره وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق
 من يد المشتري بالبيينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائنه وان أقرانه للبائع كذا
 فى قضاء الخلاصة ومنه ما فى الجامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى
 وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره وخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان فى قضاء الخلاصة مجمعهما ان القاضى اذا قضى باستحباب الحال
 لا يكون تكذيبا له الاولى ان المشتري لو أقر ان البائع أعتق العبد قبل البيع
 وكذبه البائع فقطى بالثمن على المشتري لم يعل اقراره بالعق حتى يعتق عليه
 الثانية اذا ادعى المدين الايفاء أو الابرأ على رب المال فجحد وحلف وقضى له
 بالدين لم يصر الغريم مكذبا حتى لو وجد بيينة تقبل وزدت مسائل الاولى اقرار المشتري
 بالملك للبائع صريحا ثم استحق بيينة ورجع بالثمن لم يعل اقراره فلو عاد اليه يوما
 من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة
 وفرض القاضى له النفقة ولها بيينة ثم حضر الاب وفقاه لاعتن وقطع النيب ولهما

أختان في تلخيص الجامع الكبير من الشهادة وعلى هذا لو أقر بخرقة بعد ثم اشتراه
عقب عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف
مذكورة في الأسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها أو ورثها
صارت وقفا مؤخذة له بزعمه اهـ وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان من
مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا وذكر في خزانة الاكمل مسئلة في الوصية من
كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبد وله ابن فقط فادعى رجل أن
اليت أوصى له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له
بزيع فخيرهن المدعى قضى له بالسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيع فلو اشتراه
الوارث بزيع صح وعزم قيمته للوصى له اهـ وقد تقدمت هذه المسائل في أبوابها
(ثم قال) ثم ذكر بعد هذه مسئلة في مخالفة ما قلنا راجع قبل قوله وكذا في الأقرار
بجهة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار لغيره لا تتسخ
الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها وان تضر الزوج
ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العيين فله بيعها بالقضاء وان تضر
المستأجر ولو أقرت بجهة وله النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدها الاب انفسخ
النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرت بالرق ولو طلقها فثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك
الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبته وتعدى الى حرمان الاخ من
الميراث ليكون له الابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد له في حياة أخيه صح
وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع باع المبيع ثم أقر ان المبيع كان تلحمة
وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع اهـ وقد تقدمت هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) الاقرار بشئ محال باطل كالأقرار له بارش يده التي قطعها
نفسه منه درهم ويده صححان لم يلزمه شئ كما في التمارخانية من كتاب الحيل وعلى
هذا أفتيت بطلان اقرار انسان بقدر من الصهام لو ارث وهو أزيد من الفريضة
الشريعة ليكون باحلا شرعا لا لولمات عن ابن وبنت فأقر الابن ان التركة بينهما
أصغين بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولا يمكن لا بد من كونه محالا من كل وجه
والافتقد ذكر في التمارخانية من كتاب الحيل انه لو أقر ان هذا الصغير على ألف
درهم قرض أو فضة أو ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار مع ان السبي ليس من أهل
البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتباره ان هذا المقر محل اثبات

الدين للصغير عليه في الجملة اه وانظر الى قولهم ان الاقرار للحمل صحيح ان بين سديا
صالحا كالميراث والوصية وان بين مالا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا
عليك الاقرار من لا عليك الانشاء فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأبى الا تجز ولو اقر أنه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اه وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ولا عليك المقدوف العفوعن القاذف ولو
قال المقدوف كنت مبطلا في دعوى سقط المحمد كفي حيل التارخانية من حيل
المداينات اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) وقرعت عليه لو اقر
المشروط له ان ربع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا ان شرط
له النظر على هذا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وعلى هذا لو قال
المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لا تسمع الدعوى عليه
من وارث آخر وهي الحجة له في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
أبرأه فانه يتوقف كفي حيل الحاموي القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك
لاجنبى لا تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كفي
البرازية وعلى هذا يقع كثير ان البنث في مرض موته تقر بان الامتعة الفلانية
ملك ابنيها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا بالحجة ولا تسمع دعوى زوجها
فيها مستند الما في التارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العيون ادعى
على رجل مالا وأثبتته وأبرأه لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولوانه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جازا اقراره في القضاء اه وفي البرازية معزيا الى حيل الخصاص قالت فيه ليس
لي على زوجي مهر اوقال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عندنا خلافا لما في
وفيه سابق له وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لوارثه ان
يدعى عليه شيئا في القضاء وفي الدانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن
فيه انه ليس له على أبيه شئ من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا
لو اقر بقبض ماله منه اه فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية معزيا
الى الذخيرة وقوله فانه لا مهر لي عليه أولا شئ لي عليه أولا لم يكن لي عليه مهر قيل
لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر اظهروا انه
عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكر في البرازية بعدد ايضا ادعى

عليه مالا ودينًا ووديعة فصالح مع الطالب على شيء يسير سراً أو قراً المطالب في
العناية أنه لم يذكر له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس
لورثته أن يدعوا على المدعي عليه وأن يبرهنوا على أنه كان مورثاً عليه أموالاً لكنه
بهذا الاقرار قصد حرمانه الا تسمع وإن كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا
فبرهن بقيمة الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع
اهـ لكونه متمم في هذا الاقرار لثبوت المدعى عليه والصالح معه على يسير
والكلام عند عدم قرينة تدل على التهمة ولا ينافيه أيضاً ما في النزاية أقر فيه
بعد ما رأته ثم اعتمه فان صدقه الورثة فيه فالعق بآمال وإن كذبوه فالعق من
الثالث اهـ لأن كل من ساق في ما إذا انفاه من أصله بقوله لم يكن لي أو لاحق لي وأما مجرد
الاقرار للوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بعين أو قبض دين منه أو أبرأ
الاف في ثلاث أو أقر بانلاف وديعة المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة
أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في التخصيص للجماع وينبغي أن يلحق
بالمائة اقراره بالامانات كلها ولو لمال الشركة أو العارية والمعنى في الشكل أنه ليس
فيه إثبات لبعض ما غنم هذا التحريف فانه من معرديات هذا الكتاب وقد ظن كثير
مما لا خبر له بتقل كلامهم وفهمه أن النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما
سمعته وقد ظهر لي أن الاقرار منها بان الشيء الغلاقي ملك أبي أو أمي وأنه عندي
عارية بمنزلة قوله لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
لأنه فيما إذا قال هذا فلان فليست أملي ويراجع المنقول وفي جنسيات النزاية
ذكر بكتاب هذا المخرج أن فلان لم يكن جرحه ومات المخرج منه أن كان جرحه
معروفاً عند المحاكم والناس لا يصح اتهامه وإن لم يكن معروفاً عند المحاكم
والناس يصح اتهامه لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة
أن فلان كان جرحه ومات منه لم يقبل لأن التخصيص حق الميت اهـ وقد
نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) وتفسيره ما إذا قال المذنب لم يقتدني
فلان إن لم يكن قذف فلان معروفاً يسمع اقراره والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة
استناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح كافي اليقينة
وغيرها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي المحاكم من باب الاقرار

في المضاربة لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت أنها خمسة مائة
لم يصدق وهو ضمان لما أقر به اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اختلاف
في كون الإقرار بالوارث في الهبة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض
أو في كونه في الصغر أو البلوغ فالقول لمدعى الصغر كذا في إقرار البزازية وكذا
لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيراً فالقول له وإن أسند إلى حال الجنون فإن كان
معهوداً قبل والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) مات
المقر له فبرهن وارثه على الإقرار ولم يشهد وإن المقر له صدق المقر أو كذبه قبل
كفاي القينة أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الهبة كان بمنزلة الإقرار
في المرض من غير إسناد إلى زمن الهبة قال في المحلصة ولو أقر في المرض الذي
مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري
فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن إلا بقدر الثمن وفي العمدية
لا يصدق على استيفاء الثمن إلا أن يكون العبد قد مات قبل مرضه اهـ وقامه
في شرح منظومة ابن وهبان مجهول النسب إذا أقر بالرق لإنسان فصدقه المقر له
صح وصار عبده إن كان قبل تأكيده بالقبض أو ما بعد قبضه القاضي عليه بعد
كامل أو بالقبض في الأطراف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح إقراره
بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والحدود أحكام العبد وقتما في شرح المنظومة
وفي المنتقى يصدق إلا في خمسة زوجه ومكاتبه ومدرجه وأم ولده ومولي عتقه
أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل إلا برهانه كذا في البزازية وظاهر كلامهم إن
القاضي لو قضى بكونه مملوكاً ثم برهن على أنه حر فإنه يقبل لأن القضاء بالملك
يقبل النقص لعدم تعديه كفاي البزازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فإنه لا يسمع
دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كفاي البزازية لما قدمنا أن القضاء
بالنسب مما يتعدى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) فعلى هذا لو أقر
عبد لمجهول أنه ابنه فصدقه ومثله يولد مثله وحكم به بطريقه ثم تصح دعواه بعد
ذلك أنه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في
التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمة من الدعوى سئل علي بن أحمد عن رجل
مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى أن هذا الميت كان أبي
وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت

الذنب ويقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات ترك أمك هل يكون هذا
 دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت الذنب ثبتت نسبته وبنوته ولا حاجة الى الزيادة
 اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) جهالة المقتنع صحة الاقرار الآتي
 مسئلة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبد الآتي مسئلتين فلا
 يصح ان يكون مديونا أو مكاتباً كذا في المنتقى الاقرار بالجهول صحيح الا اذا قال
 على عبد أو دار فانه غير صحيح كما في البرازية (ثم قال) على من شاة الى بكرة لا يلزمه
 شيء سواء كان بينه أو لا اه اذا أقر بجهول لزمه بيانه الا اذا قال لأدري له على
 سبب أو ربع فانه يلزمه الاقل كما في البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه
 الشئتان الآتي الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان
 له ابنتان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما
 في اقرار منسية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا
 أقر بالدين بعد البراء منه لم يلزمه كما في التتارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
 هبتها للمهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبالت والاشبه خلافه
 لعدم قصد ما كفي مهر البرازية واذا أقر بأن لها في ذمته كسوة ماضية ففي
 فتاوى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان
 ادعت ابلقضاء ولا رضاه لم يسمعها لا سقوط والاسماع ولا يستفسر المقر اه يعني
 فاذا أقر بأنها في ذمته حمل على انها قضاء أو رضاء فيلزمه اللهم الا اذا صدقت
 المرأة انها بغير قضاء أو رضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (بقول جامع) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
 الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها أى النية وكذا الايداع
 والاعارة وكذا القذف والسرقعة اه (ثم قال في أواخر القاعدة الثانية
 الامور بمقتضاها في الغرور مانصه) ولو كررنافظ الطلاق فان قصد الاستثناف
 وقع الكل أو التوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت
 طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان نوى وثنتين
 فثلاث ان كان دخل بها أولا فواحدة كما اذا نوى الظرف أو أطلق ولو نوى الضرب
 والحساب فكذلك وكذا في الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصه) ولو أقر بحق أو شيء قبل تفسيره بحاله قيمة والقول للقرع مبنية ولا يرد
عليه ما لو أقر بدراهم فانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه
اختلافاً فتميل أقوله انما ان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول
المشهور أنه ثلاثة وعليه يبني الاقرار اهـ (وقال في قاعدة الاصل العدم
مانصه) ولذا قال في الكتزوان قال أخذت منك ألفاً وديعة وهلكك وقال
أخذت منها غصبا فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتيها لا اهـ وقد
قلنا بيقينه في كتاب الغصب (ثم قال) ومنها لو قال غصبت منك ألفاً
وربحت فيها عشرة آلاف فقال المصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها
فالقول لئلا لك كافي اقرار البرازية يعني لئلا بكه بالاصل وهو عدم الغصب اهـ
وقد قلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب
أوقاته مانصه) ومنها لو كان في بدرجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك
البائع وقال المشتري فقأتها وهو في ملكي فalcول للمشتري فيما أخذ أرشاه (وقال
في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته مانصه) ومما فرغته على الاصل
ما في التهمة وغيره لو أقر لو ارتب ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة
في مرضه فalcول قول الورثة والمينة يئنه المقر له وان لم تقم بيئته وأراد استحقاقهم
فله ذلك اهـ (ثم قال) ونخرج عنه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطع
يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا لو قال
المولى لعبد قد أعنته قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
العتق أخذت بعد العتق كان القول قول المولى اهـ وقد قلناه في كتاب الغصب
(ثم قال) وكذا لو كيل بالبيع اذا قال بعث وصليت قبل العزل وقال الموكل بعد
العزل كان القول للموكل ان كان المبيع مسهل كما وان كان قائماً فalcول قول
الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة اهـ وقد قلناه في كتاب
الغصب (ثم قال) ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت
يدك وأنت أمي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فalcول لها وكذا في كل شيء أخذته
منها عند أبي خنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى
نظر دقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار لو أقر حر في أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو بالتلاف خبر بعده أو مسلم بحال حر في الحرب أو بقطع يده بعتقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بن عبد الله الضماني في الكل وقال لا يضمن اه وقد نقلنا هذه العبارات في الجنايات أيضا (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها الوقال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي النزائية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرارا بكونها له بخلاف زرع فلان أو غرس أو بني وادعى انه فعل ذلك بالاجر فهو وللقراه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثانية مانصه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له علي ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك اه (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار النزائية صمدنا الانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لتوقع فأرتفع القول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على العصب لا على عدم النجاسة وكذلك أتلف محمد طواف فطوب بالضمان فقال كانت مية فأتلفها لا يصدق والشهود أن يشهدوا انه محمد كني بحدكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو لاردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لا أدى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يجهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم يحبس حتى يقر أو يحلف أو كتفي يمين واحدة في المال ويخمس يميني الدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العصب ونقلناه في كتاب الجنايات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ النادر والموصى والمحالف وكذا الافار يرتبني عليه أي العرف الا فيما يذكر وسمياني في مسائل الايمان اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من البحث الرابع العرف الذي تحمله عليه الالفاظ انما هو المتعارن والسابق دون المتأخر مانصه) وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو اقر بدها هم ثم فسرها انها زيوف أو بنهرجة يصدق ان وصل وان أقر بألف من ثمن متاع أو قرض لم يصدق عند الامام اذا قل هي زيوف وصل أو فصل وصداها من وصل وان أقر بألف غصبا أو ودية ثم قال هي زيوف يصدق

مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بماتقدم
فلا يميزه العرف المتأخر بخلاف العدة فانه ياشهر للحال فقيسده العرف قال
في التزانية من الدعوى معزيا الى الامام شي اذا كانت النقود في البلد مختلفة
أحدها أروج لا تصح الدعوى بالمدين وكذا لو أقر بعشرة دنانير جمر وفي البلد نقود
مختلفة جمر لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه وقد أوسعنا
الكلام على ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
البيع وكتاب الدعوى (قال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب
الحرام الحلال مانصه) ومنها الاقرار قال الزيلعي في مال أقر بعين أو دين لو ارثه
ولاجنب لم يصح في حق الاجنبي أيضا اه وفي المجمع من الاقرار لو أقر لو ارث مع
اجنبي فتمسكنا بالشركة فهو صحيح في الاجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) ومنها يصح الاقرار له أى المجل ان بين المقر سببا صالحا
وولد لا قل من ستة أشهر اه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصح الاقرار به
وان لم يكن له سببا اذا جاءت به لاقلة المدة في الادعى وفي مدة تصور عند أهل الخبرة
في البهاثم اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ولا يصح
اقرار السكران بالمحدد والمخالصة الا أنه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه في كتاب
المحدود أيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب مانصه)
وفي اقرار القنية قال لا تخرى عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء نعم أخذت
فهو اقرار عليه ويؤاخذ به اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقر له
قبول ويرتد بده اه (ثم قال) الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عند بيعه
أو رهنه أو دفعه بجنابة اقرار بقره ان كان يعقل بخلاف سكوته عند اجارته
أو عرضه للبيع أو تزويجه اه (ثم قال) الرابعة والعشرون سكوته عند بيع
زوجته أو قرينه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفقته به مشايخ جمر فقد خلافا
اشايخ بخاري فيمنظر المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف
فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في مسائل
شئى كما فعل في الكنز والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى والمجاهل
مانصه) وقالوا الاستام جارية متتقة أو ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف

قبل يعذر إذا ادعاء للجهل في موضع الخفاء وقبل لا والمعتمد الأول وقالوا يعذر
 الوارث والوصي والمتولى بالتناقض للجهل وقالوا إذا قبلت الجمع ثم ادعت الثلاث
 قبله تسمع فإذا برهن استردت البذل للجهل في محله وتقبل السكينة وأدى البذل
 ثم ادعى الاعتناق قبله تسمع ويسترد إذا برهن وقالوا إذا باع الأب أو الوصي ثم ادعى
 أنه وقع بعين فاش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي إقرار
 اليتيم سئل علي بن أحمد عن رجل أقر أن لفلان عليه حنطة من سلم عقدها بينهما
 ثم أنه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على ثمنه والمقر
 معروف بالجهل هل يؤخذ بإقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل اه
 (وقال قبله) إذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين
 خطأؤه فمأواه لا هل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد أنه من
 محرم كالصاحبي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود والخايسة والاشهاد على شهادة
 نفسه اه (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ينفذ إقراره بجماله ما ذونا كان
 أو مكتبا إلا بذن مولاه الا إذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا إقراره
 بجناية موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب
 الاذن والنجر (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى
 ابراه عامما ثم أقر بعده بالسال المبرأ عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود
 لما في جامع الفصولين أي من العاشر برهن انه أبرأني من هذه الدعوى ثم ادعى
 المدعي ثانيا انه أقرني بالسال بعد أبرأني فلو قال المدعي عليه أبرأني وقبلت الأبراء
 أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لاحتمال الردو الا ابرأ مرتد بالرد فيبيح السال عليه اه وفي التنازع الثانية من كتاب
 الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على
 ثم شهد أن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كله فهذا باطل ولا ينزله
 شيء ولا يصح الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا
 (وقال آخر أحكام الحارم مانصه) * فائدة يترتب على النسب تناعنه حكما إلى أن
 قال وعدم حكمة الوصية عند المراجعة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة ما نصه) وأما الأقرار بها ففي إقرار البرازية كتب كتابا فيه
 إقرار بين يدي الشهود فذهبوا على أقسام الأول أن يكتب ولا يقول شيئا وأنه لا يكون
 إقرارا فلا تحمل الشهادة بأنه إقرار قال القاضي النسفي أن كتب مصدرا مرسوما
 وعلم الشاهد حل به الشهادة على إقراره كما لو أقر كذلك وإن لم يقل أشهد على
 به فعلى هذا إذا كتبت للغائب على وجه الرسالة أما بعد ذلك على كذا يكون
 إقرارا لأن الكتاب من الغائب كالخطاب من المحاضر فيكون متكاملا والعمامة
 على خلافه لأن الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخرس يشترط أن يكون
 معذونا مصدرا وإن لم يكن إلى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود فلم أن يشهدوا به
 وإن لم يقل أشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب أشهدوا
 على بما فيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه إن علموا بما فيه
 كان إقرارا والأفلا ه وقد نقلنا بقبه في كتاب الطلاق وكتب الدعوى والعق
 (ثم قال) وفي حارة البرازية أمر الصكك بكتابة الحارة وأشهد أولي بحر العقد
 لا ينعقد بخلاف ذلك الأقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 واختلفوا فيما لو أمر الزوج بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو إقرار به وقيل
 هو توكيل ولا يقع حتى يكتب بوجه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها
 بعده وقيل لا يقع وإن كتب بالاذن في الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب صكها بخط يده إقرارا
 بمال أو وصية ثم قال لا تخشاه على من غير أن يقرأه وسمعه أن يشهد الخ وقد نقلنا
 بقبته في كتاب الوصايا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) وفي كافي
 المحاكم من الأقرار لا حق لى قبله برأى من العين والدين والسكرانة والاحارة والمحد
 والقصاص اه وبه علم أنه يبرأ من الاعيان في البراء العام اه وقد نقلنا بقبه
 ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (ثم قال) ثم قال فيها أى القنية لوقالت المهر الذي
 على زوجي ولو الذي لا يجوز إقرارها به اه أى ولا يعتبر بملكه دم الاضافة اه
 شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقص ما نصه)
 ومنها تديم الدين المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة
 في المرض اه (وقال في آخر الفن الثالث ما نصه) فائدة إذا بطل الشيء بطل ما في
 ضمنه وهو معنى قولهم إذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأ

أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن
 الالغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده
 إلى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز مانصه)
 في الإقرار أي الإقرار بالبدن تكراره فقل الإقرار بالزنا والإقرار بالدين على غير ظاهر
 الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من أغرب ما يكون والظاهر أنه لا وجود لذلك
 الرواية اه (ثم قال في فن الالغاز في بحث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة
 فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل إذا أقر الوارث بأن المتروك
 وديعة وعلى الميت دين لم يضح قراره ولو صدقه الغرماء في قضى القاضي دين الميت
 ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذلك في الجارية المضاربة والعارية
 والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في
 فن المحيل مانصه) في الثامن عشر في منع الدعوى إذا ادعى شيئاً باطلاً فالحاجة لمنع
 اليمين أن يعر به لانه الصغير أو لا جنس وفي الثاني اختلاف أو بغيره لغيره خفية
 فيه رضة المستعير للبيع فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى علم العلم به ولو
 صبغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى
 (وقال في الفن السادس فن الغرور في بحث العتق مانصه) أعتق أحد عبده ثم
 قال لم أعن هذا بعتق الآخر وكذلك في الطلاق بخلافه في الإقرار فإنه لا يتعين الآخر
 لأن البيان واجب فيهما فكان تعييناً لقامته اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أخو المؤلف في تمكينه للفن السادس فن الغرور في بحث اللقيط مانصه)
 لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير أنه لا يقبل قولها
 في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت أنها ابنة الأب الزوج وصدقها الأب
 ثبت النسب وبطل النكاح والفرق أن الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينافي به ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقاً ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق أنها بالإقرار به بعد الثنتين تريد إبطال
 حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد رجعة لأن حق الرجعة لا يبطل بهذا الإقرار ولو
 كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو
 أقرت في الحيضة الأولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق
 أن إقرارها غير مبطل ههنا وقته ومبطل في الفصل الأول والله تعالى الموفق اه وقد

نقولنا في كتاب القبط (ثم قال أخوان المؤلف في الفن السادس من الفرق) * كتاب
 الاقرار * قال لغيره له عليك ألف فقال ذلك الغير الحق أو الصدق أو قال حقا حقا
 أو صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق والصدق صدق لا والفرق انه
 صدقه في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه أو أملاه وقال اشهدوا على
 به جازا قراره وان لم يقرأه عليهم ولم يامرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان
 الكتاب محتمل فاذا أمر زال الاحتمال فان كتب لنفسه لا يكون اقرارا اه
 (وقال أخوان المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الوديعه مانصه) أخذت منك
 ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهاكيت الوديعه وهذه المغصوبه وقال رب
 المال بل الله لك المغصوبه فالقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهلك
 الوديعه وهذه المغصوبه فالقول للقر والفرق انه في الاول أقر بسبب الضمان
 وهو الآخر أخذتم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير
 وهو الايداع اه وقد قلنا في كتاب الامانات (وقال أخوان المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره ليقرب محمد أو نسب أو قطع لا يلزمه
 اه وقد قلنا في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الطلاق
 مانصه) السكران كالصاحي الا في الاقرار بالمحدود والمخالصة والردة الخ وقد
 قلنا بقبته في كتاب المحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء
 السك من السك باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو أقر
 بقض عشرة دراهم جادا وقال متصلا الا انه لا يوفى ليصح الاستثناء لانه استثناء
 السك من السك كالقول له على مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار
 لا يصح اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في
 مسئله لو كان المعتق مجهول النسب وأقر له بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يطل
 اعتساقه كما في اقرار التخيص اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه)
 ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد
 فيها في الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء
 مانصه) وفي اقرار البزاية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كل ما يوجب في تذكرة المدعى
 بخطه فقد انزمت له لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدك فعلى الا اذا كان
 في الجريدة شئ معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان

تصديقاً لأن التصديق لا يلحق بالجهول وكذلك إذا أشار إلى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذلك يصح ولولم يكن مشاروا إليه لا يصح للجهالة اهـ (وقال في كتاب
القضاء أيضاً مانصه) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام فحول الحق في قبلة الاضمان
الدرك فإنه لا يدخل فيه إلى أن قال وما إذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عاماً بأن أقر أنه
قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها إلا أنه توفي اهـ ثم ادعى في يد الوصي شيئاً من
تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من
تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في الحائنة وبحت فيه الطرسوسى بجها
رده ابن وهب أن الخ فراجعوه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه)
وفي اجازات البراءة أن الإبراء العام إنما يمنع إذا لم يقر بأن العين للمدعى فإن أقر
بعده أن العين للمدعى سلمها له ولا يمنع الإبراء اهـ (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى أنه
شراء بالاتارىخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه
حدث بعد الإبراء والفرق في جامع الفصولين ثم أعلم أن قوله لا تسمع الدعوى بعد
الإبراء العام لا يمتنع في حدث بعده فيجب جواب هاتين أقر أن في ذمته فله أن كذا
وأبرأ عاماً ثم ادعى بعده ما أنه أقر بعده ما أن لا شيء له في ذمته فإنه تسمع دعواه
وتقبل بينته ولا يمنعها الإبراء العام لأنه إنما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول
قاضيخان في الصلح أنه لو برهن بعده على إقراره قبله بأنه لاحق له لم يقبل ولو
برهن بعده على إقراره بعده أنه لاحق له وأنه مبطل فيما ادعى يقبل اهـ يدل على
ما ذكرناه من أن إقراره بعد الإبراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من
التناقض كقول عنه بالفراجيل يدعيه فبرهن الكفيل على إقرار المكفول له وهو
يجحد أنها ساقار أو ثم نخر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي بر ثاوانها
لا تقبل البينة على الإقرار لأنها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا التناقض
لأن كفاية الإقرار ببحثها اهـ (وقال فيه أيضاً مانصه) من عمل إقراره قبل بينته
ومن لا فلا إذا ادعى أن أبا أو نفعه أو حضانه فلو ادعى أنه أخوه أو جده أو ابن ابنة
لا يقبل بخلاف الأبوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذلك ما عتق أبيه وهو من
مواليه وتماه في باب دعوى النسب من المجامع اهـ (وقال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) ولا تسمع البينة على مقر الافي وارث مقر بدين على الميت فتقام البينة
للمدعى وفي مدعى عليه أقر بالصداقة فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة

فبئبها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها
مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه
ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من المدعى وهو الاستحقاق لقبول البيعة به مع
اقرار المستحق عليه ايتمكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الا في
مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية معز بالي جامع
البرعزي لو خصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام
البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه
ثم رأيت سادسا في القنية لو اقر الوارث للوصى له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره
ثم رأيت سابعا في اجارة منسية المفتى أجردا بة بغيرها من رجل ثم من آخر
فاقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان مقرا
بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال أيضا في كتاب
التضامانصه) اذا تعارضت بيعة الطوع مع يئسة الاكراه فيبيعة الاكراه
أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم اليان فالقول للمدعى
الحجة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا مانصه) وذكر
في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضي
علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال في صلح
ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نقضى ان اقام
على ذلك بيعة تقبل وان كان متناقضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار اه (وقال
فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولوالجية اه (وقال فيه أيضا)
طالب الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا للضرورة كما اذا خاف من
الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها ودفعه ذكره العمادى في الفصول وفي جامع
الفصولين لكن بصيغة ينبغي اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع
الحجة الى أن قال وفي الاقرار لا تمنه الا في مسئلة ذكرناها في باب اه (وقال فيه
أيضا) التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجاين اه (وقال
في كتاب الصلح مانصه) طالب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا
ومطالب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كتاب الهبة تمليك
الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه الى أن قال وليس منه

ما إذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا
لأتمامه ويكون للقرواية قبضه كفاي البرازية اهـ (وقال في كتاب المدائيات)
اذا أقر بأن دينه لفلان صح وجعل على أنه كان وكبلا عنه ولهذا كان حق القبض
للقروية المدينون بالدفع الى ايهما كان كفاي الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كفاي شرح
المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كما لا يخفى
والجواب في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
الحبل منه اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الحجر) ولا يصح
اقرار السفية ولا الاشهاد عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب
الوصايا) الاشارة من الناقب باطلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب
والاستلام والكفر كذلك في التلقيح اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب القضاء
(قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الصلح) *

الصلح عن اقرار بيع الا في مسئلتين في المستصفى الاولى ما اذا صالح من الدين على
عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مرابحة بل ايمان الثانية لو تصادقا على ان لادين
بطل الصلح وفي الشراء بالدين لاهـ ويزاد ما في المجموع لو صالحه عن شاة على صوفها
يجزه يميزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كفاي
الشرح مع ان بيع الصوف على ظهرا الغنم لا يجوز اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة
الولو الحمية أجل الشفعة المشتري بعد الطلبيين لا لاخذ صم وله الرجوع أجلت
امراة العنين زوجها بعد المحول صح ونها الرجوع استعمله المدعي عليه فأمه له
المدعي صح وله الرجوع اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح
عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اهـ وقد نقلناه
في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعي عليه دفع النزاع باقامة
اليمين ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الرمي عن مال
اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد اليمين فانه لا تقبل ولو بلغ العجب

وانماها تقبل ولو طلب يمينه لاصحاف كافي القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايفاء والابراء فانكر فصار محسباً ثم
 برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء العيمين كذا في العمادية من العاشر ولو
 برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
 قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد
 الصلح باطل كافي العمادية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
 عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من
 القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويجعل على فسادها
 بسبب منافية المدعى لالتزم شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفير
 واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
 صحيح لا يبعه وكذا صلح الوارث مع الموصى له بيمين الامة صحيح وان كان لا يجوز
 يبعه ويبيانه في حيل التنازلية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طاب
 الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح والابراء عن المال يكون
 اقراراً اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شيء انما
 يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قال صاحب الحق على كذا وبرأئك عن الباقي
 الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
 صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثرة النخل كافي الخلاصة اذا استحق
 المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة
 كالقصاص والعق و النكاح والمخاع كافي الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
 المنافع الا في دعوى اجارة كافي المستمضي لا يصح الصلح عن المحذور لا بقطعه
 الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كافي الحاشية اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الحدود (ثم قال) صالح المجهوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
 الوالي لان الغالب حبسه ظالماً كافي البرزخية الصلح يقبل الاقالة والنقض
 الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كافي القنية ادعى فانكر فصار محسباً ثم ظهر بعده
 ان لا شيء عليه بطل الصلح كافي العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصلح (قال المؤلف)
 في الغا عدة الاربعة المشتهة بكتاب التيسير ما نصه (فمحل الامر باباحة الانتفاع بمالك

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحا أو كسبه
 ابرأه والحاجة افتدأ عينه جوزنا الصلح على انكاره (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوطا بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسألة صلح الامام عن الظلة المبتدئة في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضع اهـ (يقول جامعه) قال شارحها نقلنا عن الخاتبة
 بعد قوله في طريق العامة ما نصه فان خاضع الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلة ما لا معلوم على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ المال ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تصرف بالعامة لان الامام مالك الاختصاص فيما يكون للعامة اذا كان
 أخذ العوض مصلحة لهم اهـ وذكر ذلك في الخاتبة في باب الصلح عن العقار وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب الخجانيات أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية له عطاء
 في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وتأخذ
 العطاء والا استحلما من العطاء وبذلك من كان له العطاء له ما لا معلوما فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق
 للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه برضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام التقدم وما
 يتعين منه وما لا يتعين ما نصه) والصلح يتعينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلنا في كتاب
 المداينات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق ما نصه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اهـ (وقال في أحكام العقود ما نصه) هي أقسام لازم من
 الجاهلين البيع الى ان قال والصلح اهـ (ثم قال) *تكميل* الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فحق الوارث الفاسد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ ففيها يعلل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اهـ (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) والدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة أى فى التركة فان لم يستغرق فلا يفتى بان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقيته فى الفرائض (ثم قال)
 الثانية عشر الملك أموال العين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط
 كالعبد الموصى بمنفعة أبدا أو رقبته للوارث الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له
 على شئ وتبطل الخ وقد نقلنا بقيته فى كتاب الوصايا فراجع (وقال فى بحث القول
 فى الدين مانعه) ومنها صحة البراءة عنه فلا يصح البراءة عن الاعيان والابرار عن
 دعواها صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابرأتك عن دعوى
 هذه العين صح البراءة فلا تسمع دعواه به بعده ولو قال برأت من هذه الدار أو من
 دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا يثبت ولو قال ابرأتك عنها أو عن خدومتي فيها فهو
 باطل وله ان يخادم وانما ابرأه عن ضمانه كذا فى النهاية من الصلح وفى كافى المحاكم
 من الاقرار لاحق لى قبله ببرأ من العين والدين والكفالة والاحارة والحد والقصاص
 اه وبه علم انه ببرأ من الاعيان فى البراءة العام اه وقد نقلناه فى كتاب الاقرار
 (ثم قال) لكن فى مداينات القنية افتقر الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه
 عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذرى أرضها وأعيان قائمة فالحصا والاعيان
 القنية لا تدخل فى البراءة عن جميع الدعاوى اه ويدخل فى البراءة العام الشفعة
 فهو مسقط لما قضاه لادبائه ان لم يقصدها كما فى اللؤلؤ المحبسة وفى الخصاية البراءة
 عن العين المغصوبة ابراء عن ضمانها ونصبها أمانة فى يد الغاصب وقال زفر لا يصح
 البراءة وتبقى مضبوطة ولو كانت العين مستهلكة صح البراءة وبرئ من قيمتها اه
 فقولهم البراءة عن الاعيان باطل معناها انها لا تكون ملكا له بالبراءة والا فلا يبرأ
 عنها سقوط الضمان صحيح أو يصح على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح
 تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفعة للتقصيل والعين حاصلة اه وقد نقلناه
 فى كتاب المداينات وفى كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية ما فى الذمة
 لا يتعين الا بالقض ولذا لو كان له مدين بسبب واحد فقص أحدهما نصيبه فان
 اشركه أن يشركه ويصح تقريره على ان ما فى الذمة لا تصح قسمته اه وقد
 نقلناه فى كتاب المداينات (وقال فى آخر الفن الثالث مانعه) فائدة اذا بطل
 الشئ بطل ما فى ضمانه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح
 فالو لأبرأه أو قره ضمن عقد فاسد فدال البراءة كما فى البرازية اه وقد نقلناه

في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عنها ما ذكره في البيوع
الى أن قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفع بصلح لم يصح لكن كان اسقاطا
للشفعة مع ان المتضمن للاسقاطا صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه اهـ وقد نقلنا
بقيته في كتاب الشفعة فراجع (وقال في فن الاغراض ما نصه) * الصلح * أي صلح
لوقوع فانه يبطل حق المصلح ويرد المحرم البذل اليه فقل الصلح عن الشفعة اهـ
وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن التحيل ما نصه) * الحسادى والعشرون
في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحها على مال فان
صالحها على غير اقرار فالمال عليه ما اثمانا والدار بينهما اثمانا والا فالمال
عليهما انصافان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أحبني منهما على
اقرار على أن يسلم لها الثمن وله سبعة اثمان أو يقر المديعي بأن لها الثمن والباقى
للابن اهـ (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب
الصلح * صلحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها
ستوقف يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو صالحه من
الدراهم على دنائير فاستحققت بعد الافتراق يبطل الصلح والفرق انه في الاول حط
وفي الثاني صرف قضاء زوفا عن جبار قائلا أنفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له
أن يردّها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع
لم يكن له رده والفرق ان المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض
كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل
حقه في الردّه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب المداينات (ثم قال)
صالحات المنكوحه تزوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مبانة لا والفرق
ان السكنى حق الله تعالى وفي حال قسام النكاح حقه فكذا النفقة وكذا
لونسرت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المتبوتة حال العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعنى لا الاغراض ما نصه)
ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقى بقضاء عدم اشتراط القبول
كالابراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اهـ
وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال أيضا في كتاب البيوع ما نصه) كل عقد
أعيد وجد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كفى جامع الغصولين اهـ وقد

تقلناه منه في كتاب النكاح (ثم قال فيه) الحق المجرى لا يجوز الاعتراض
عنها كحق الشفعة فهو صالح عنه بما لم يطل ورجع به ولو صالح المخرجة بما
لغيره بطل ولا شيء لها ولو صالح أحد زوجيه بما لم يترك نوبتهما لم يلزم ولا شيء
لها به وقد قلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
ما نصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن التكفل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
العبد بما لم يملكه انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
وله مطالبة التكفل الا ان كذا في الخسائية اه وقد قلناه في كتاب العتق وفي كتاب
الخسائيات (وقال في كتاب القضاء في بحث الابراء العام ما نصه) وماذا أبرأ
الوارث الوصي ابراء عما بان ان اقرأه قبض تركته والده وليبق له حق فيها الاستعانة
ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض
جميع ما على الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً سمع كذا في الخسائية
ويبحث فيه الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وابراً عما
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
البرازية الخامسة الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
البرازية فالج فراجع وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال أيضاً في كتاب
القضاء ما نصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه أولى
في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع اه
وقد قلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض ما نصه) قال الشيخ
عبد القادر في الطبقات في باب المهر في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال أبو
العباس النخعي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأحد ابنته داراً بنصيبه
على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد
أصحاب محمد بن شعيب البلخي وحكي ذلك لأصحاب أحمد بن الحارث وأبو عمر والطبري
اه وقد قلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

❦ (كتاب المضاربة) ❦

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة
فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار اه وقد قلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال أو عكسه فله المضارب
فانه قول مدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال كفى في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء
لا الاستدبال للشفعة فلا يملكه الا بالنص كفى في البرازية اهـ وقد نقلنا في كتاب
الشفعة (ثم قال) وللمضارب البيع بالتسوية الا الى أجل لا يبيع اليه التجار
وذلك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
عليه بسوق بخلاف التقييد باليد والاذن قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يتقيد
بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولا
كفى الهداية يصح نهي رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضا اذا قال له
اعمل برأيك ثم قال له لا تفعل برأيك صح نهيه الا اذا كان بعد العمل أطلعها ثم نهاه
عن السفر عمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب المضاربة (قال المؤلف
في قاعدة الاصل عدم فهم افروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب
انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد
وفي الجمع من الاقرار وجمعنا القول للمضارب اذا اتى بالعين وقال هما اصل وربح
لا رب المال اهـ لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو
ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه وكذا في مقدار رأس المال اهـ وقد
نقلنا بعضه في كتاب الشركة (ثم قال بعد ذلك) وكذا أي القول للمضارب
في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه مانها عن شراء كذا لان
الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرض والاخر أنها مضاربة القول فيها
قول الاستدبال لهما اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان اهـ وقد
نقلنا بقية في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود وما يتعين فيه
وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانبين الشركة والوكالة
والمضاربة اهـ (وقال في بحث الكلام على اجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت
المضاربة فلا يعمل أجور عمل الا في مسألة ذكرناها في الفوائد اهـ (وقال في فن

الا لغازمانه) * المضاربة * أى مضارب يغرر ما أنفق من عنده فقل إذا لم يرق من
 ما له فى يده شئ اه (وقال أيضا فى فن الا لغازمانه) * الوديعة * أى رجل ادعى
 وديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل إذا أقر الوارث بأن
 المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فقتضى القاضى
 دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديدهم وكذا فى الاجارة والمضاربة
 والعارية والزهن وقد نقلناه فى كتاب الاقرار (وقال أخو المؤلف فى تسكينه لافن
 السادس فى الفروق) * كتاب المضاربة * لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكبلا
 أو موزونا أو عرضا ولو قال بعه وأعمل بعه مضاربة جاز والفرق انها أضيفت
 الى الفن الى العرض حتى لو باعه بالمكيل أيضا لا تجوز المضاربة وفى حق جواز
 البيع بالمكيل خلاف عند الامام جاز لا عندهما والدراهم اذا كانت وديعة
 أو قرضا حازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو أمر الغير أن يقبض الدين ويعمل
 مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح
 المضاربة لأن الدين يقتضى بأما له فاستلزم القبض لثبوت الملك للدارن بخلاف
 الغصب والوديعة لأنهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون نصيبه
 جاز وعلى القاب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والفرق على القياس ان السكوت
 عن نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لأنه من ماله كما أن نصيب المضارب
 فيمنع الجعالة والله سبحانه وتعالى الموفق اه (وقال فى كتاب الشراكة مانصه)
 اختلف رب المال مع المضارب فى التقسيم والاطلاق فالقول للمضارب وفى الوكالة
 القول للوكيل اه وقد نقلناه فى كتاب الوكالة (وقال المؤلف فى الفن الثمانى من
 كتاب اليدوع فى بحث الاعتبار للفقهاء لا لفسا مانصه) ولو شرط رب المال
 للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اه (وقال فى
 كتاب الاقرار مانصه) وفى كافى المحاكم من باب الاقرار فى المضاربة لو أقر
 المضارب برح ألف درهم فى المال ثم قال غلطت انما انجسمائة لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به اه (وقال فى كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالاستعير والمستأجر الا فى الوكيل بالبيع الى ان قال والمضارب
 والمستبضع اه (وقال فى كتاب الامانات أيضا) وفى وكالة البرازية المستبضع
 لا يملك الاضاع ولا الابداع والابضاع المتعلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى

إذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما إذا قال اشترى به أى ثوب شئت
وكذلك لو دفع إليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالضاربة إلا أن
المضارب يملك البيع والاستبضع لا إلا إذا كان في قصده ما به أنه قصد الاسترباح
أرض على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور
والمأذون) الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص إلا إذا كان الاذن مضاربا في نوع
واحد فإذا نزل بعد المضاربة فإنه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال
السرخسي الأصح عندي التعميم كافي الظهيرية اهـ (قال صاحب الأشباه)

(كتاب الهبة)

هبة المشغول لا تحوز إلا في مسألة ما إذا وهب الأب لولده الصغير كافي الذخيرة قبول
الصبي العاقل الهبة صحح إذا وهب له أعي لا نفع له وتلقه مؤنته فان قبوله
باطل ويرد إلى الواهب كافي الذخيرة فمالك الذين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا
سأله على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما هب أبيه لها فالتعبد للصحة للتسلط
ويفرع على هذا الأصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يحز ولو كان
وكيلا بالبيع كافي جامع الفصولين وليس منه ما إذا أقر الدائن أن الدين لفلان
وان اسمه عارية فيه فهو صحح لكونه اختيارا لملكه كما يكون للقر ولا يه قبضه
كافي البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات ونقلناه قبضه في كتاب الوكالة
وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النكاح (ثم قال) والهبة قبل القبض تكون مجازا
عن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الولوالجية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب الاجارة (ثم قال) لا جبر على الصلوات إلا في مسائل منها نفقة الزوجة
والثانية العامين الموصى بها يجب على الوارث دفعها إلى الموصى له بعدم موت الموصى
مع انصاله الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار إلى الشفيع مع انصاله
شرعية وكذا الوثام الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء للصدر
الشفيد من النفقات قالت الزبارة مال الوهب يجب على الناظر تسليمه إلى الموقوف
عليه مع انه صلة منخفضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فبغيره شائتها اهـ وقد نقلناه
هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القاعدة الاولى)

لأبواب الأمانة مانسه) وأما الهبة فلا توقف على النية قالوا لو وهب ما زاحمت
 كما في النزائية ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفها لم تصح للأجل ان النية شرط لها وإنما
 هو لو قد شرطها وهو الرضاء وكذلك لو أكره عليهم لم تصح بخلاف الطلاق والعتاق
 فانهما مائة مان بالتلقين ممن لا يعرفهما إلا ان الرضاء ليس بشرطهما وكذلك لو أكره
 عليهم مائة مان (وقال في قاعدة الاصل العدم مانسه) وفي النزائية دفع لا أثر
 عينائهم اختلغا فقال الدافع قرض وقال الآخر هدية فالقول للدافع اه لان
 مدعى الهبة يدعى الابراء عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب الغصب (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والحرام غاب
 المحرام المحلل مانسه) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جتمع بين حلال وحرام
 في عقد أو نية ويدخل في ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يبعدى الى الجائز اه (وقال في القاعدة الثالثة الاشارة في القرب
 مكروه مانسه) ثم رأيت في الهبة من منية المقتي فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر
 الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يشارأفضل والا فلا اتفاق على نفسه
 أفضل اه وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 مانسه) ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع الام تبعا ولا يغرد بالبيع والهبة كالبيع
 اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانسه) وخرج
 عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المسالك عند
 قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الميمان مانسه) واذا أهدى لاصي شئ وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه
 لغير حاجة كما في الملتقط اه (ثم قال) ويصح قبضه للهبة اه وقد نقلنا لها
 في كتاب الاذن والمحرم أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا يملك وان ملكه سيده
 اه (ثم قال) واعتاقه با مال الى أن قال وكذلك اوصيته وهبته وصدقته وتبرعه
 الا اهداء السير من المأذون والمأبأة اليسيرة منه اه وقد نقلناها في كتاب الاذن
 والمحرر (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانسه) وتبعه من
 في الامانات والهبة والصدقة اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق
 مانسه) وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لو قال الواهب أسقطت حق

في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية اه (وقال في أحكام المحارم مانعه)
 ومنها ان المحرمة مانعة من الرجوع في الهبة اه (وقال في أحكام العدة ومانعه)
 هي أقسام لازم من المجانين البيع الى أن قال والهبة بعد القبض ووجود مانع
 من الموانع السبعة اه (وقال في بحث القول في الملك مانعه) وفيه مسائل الأولى
 أسباب القلق المعاصرات المسالية الى أن قال والهبات والصدقات اه (ثم قال)
 الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث الى أن قال وزدت
 ما وهب للعبد وقبله بغير إذن السيد بملكه السيد بالاخيار اه (ثم قال)
 كما وهب اذا رجع الواهب فيه اه أى فانه لا يصح الرجوع الانراضيه ما
 أو يحكم الحكم اه شرح (ثم قال) الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض
 ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه
 وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك اه (وقال في بحث القول في الدين مانعه)
 الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون
~~وهو~~ لا قابضاً للوكل ثم لنفسه ومقتضاها حقه عزله عن التسليم قبل القبض
 وفي وكالة الواعى الحسامية لوقال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها ادناير جازت لانه صار الحق لله وهب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتضى عدم صحة الرجوع عن التسليم اه وقد نقلنا في كتاب المداينات (بحر)
 قال) وفي هبة البرازية وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جاز استحقاقه وان لم
 يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهب جاز والبنت لو وهبت
 مهرها من أيها أولادها الصغار من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا فلا
 هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مداينات الفقه قبض دين غيره ليكون له
 ما على المطلوب فرضي جاز بخرقه لا بخرجه خلافة ولو أعطى الوكيل بالبيع لا لأمر
 الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداً
 ويرجع البائع على الآمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اه (ثم قال)
 فيها لو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز اخراجه اه ولا يعتبر تملكه
 لعدم الاضافة اه شرح وقد نقلنا في المداينات (وقال في بحث ما يقدم عند
 الاجتماع من غير الدين مانعه) ولو وهب لهم أى لثلاثة في سفر جنب وحائض
 وميت قد رماه يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول

للهبة والمرأة لا تصلح لإمامة الرجال قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على
 قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل العسمة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض
 كذافي فتاوى قاضي خان اه وقد نقلنا بعبته في كتاب الطهارة (وقال في بحث
 ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع فيها عند عدم
 المانع بخلافه مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الانغاز
 مانصه) «الهبة أي أب وهب لابنه وله الرجوع قل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي
 أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل السلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم
 اليه وجب عليه رد رأس المال اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال في فن
 التحيل مانصه) «الثالث عشر في الهبة» ارادت هبة المهر من الزوج على انها ان
 خلصت من الزلادة يعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئا مستورا عدا المهر فاذا
 ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له
 دين واراد السفر على انه ان مات يبرأ المدين والافه على حاله يفعل ذلك اه وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) قال لمان لم تهينني صداقك اليوم فانت ما لقي
 فالحيلة ان تشتري منه ثوبا مفعوفا بغيره ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا بحث اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح
 مانصه) «للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكرة الغنة لا قبض ما وهبه الزوج لها
 ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسحق من قبض صداقها فكان اذا دالة
 بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس
 في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان
 لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك
 متعلقة بالا لفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أخوال المؤلف في نكحاته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكرام مانصه) أكره
 على بيع أو شراء لكنه سلم طائعا باجاز البيع وفي الهبة والصداقة لا يجوز اه والفرق
 انه عقد لازم والرجوع بعد النكاح لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع
 بعد العقد فلا لا ينفذ عند عدم الرضاء أولى وقد نقلنا بعبته في كتاب الاكرام
 فراجع اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) «ينعقد
 النكاح بما أفاد ملك العين للمحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين صكما

في هبة الخاتمة حتى لو قال ممتلك هذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التملك بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين اه (وقال المؤلف أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعنتي الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوز هبتها ولا تجاوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يساع ولا يوجب اه (وقال ايضا في كتاب البيوع في بحث الاعتبار لا على الاطلاق مانصه) ولو وهب الدين لن عليه كان ابراهم المعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب المدائيات (ثم قال في البحث المذكور مانصه) وينعقد أي البيع بلفظ الهبة مع ذكر البذل اه (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسائل منها لا تتم هبة بالبيع بلا ثمن اه (ثم قال في البحث المذكور) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء الى جانب المعنى فكانت بينهما انتهاء فتثبت أحكامهما من المخيارات ووجوب الشفعة اه (وقال ايضا في البيوع مانصه) التولية تسليم الا في مسائل الى ان قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاثرة في رواية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرر ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه) الثالثة ان يكون في عقد دبر جميع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو ملكك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمعناه وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماصه في الخاتمة في فصل الغرر ومن البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال الشائكة شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل اه (وقال فيه أيضا مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القضية الى ان قال وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلغا في اشتراط العوض اه (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيعة مردود عليه الا في موضعين

الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها
 أو استولدها وبرهن تقبل ويستردھا والعقر كذا في يروع الخلاصة والبرازية اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هبة الدين كالإبراء
 عنه الا في مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف الإبراء ومنها
 لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالإبراء ففيها قولان قيل لا يقبل وييسانه في
 العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه
 أيضا) وفي مداينات الفينة احوالت انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم
 وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استأذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء
 ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها من المهر بشئ
 ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي
 الاخير نظرنه كره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح وكتاب المحوالة (وقال في كتاب الاجارة) داري لك هبة اجارة
 أو اجارة هبة فهي اجارة اه قال شارحها أي كل شهر بكذا اه (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المدين اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يجز العريم كان ملكا لأوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فللعريم ابطا لها ويبيعه القاضي فما
 فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في بعض الأحكام الا في
 ضمان الغرور والمعر فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للشترى على الشفيع
 كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الأب بخلاف البائع الخ فراجع اه (وقال
 في كتاب الشفعة) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره
 الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حق الرجوع اه (وقال
 في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبتة لملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
 ونافل بالمبيع والهبة ونحوهما بخلافه كملك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرطه
 وجود الملك في المحل الخ فراجع اه (وقال في كتاب الجنائيات) هبة الفصاص
 لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الولو الجمية اه

* (كتاب المداينات) *

وقيه مسائل * البراءة عن الدين * اذا قال الطالب اطلوبه لاعتاقني عليك كان ابراء
عاما كقوله لاحق لي قبله اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا اذا
طالب المدين المكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل
وهو المختار كافي القنية البراءة يرد بالرد الى مسائل الاولى اذا ابراء المدين ابراءا
عليه فرد لم يرد كما ذكرناه في شرح السكندر الثانية اذا قال المدينون ابرئني فابراه
فرد لا يرد كما في البرازية الثالثة اذا ابراء الطالب المكفيل فرد لم يرد كما ذكرناه
في المكفالة وقيل يرد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرد كما ذكره الزبيدي من
مسائل شتى من مسائل القضاء اه وقد نقلناه في كتاب المكفالة والحوالة (ثم
قال) البراءة لا توقف على القبول الا في البراءة عن بدل الصرف والسلم كافي
البدائع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) البراءة بعد قضاء الدين صحيح
لان الاسقاط بالقضاء المطلقة لا أصل الدين فيرجع المدينون بما أداه اذا ابراء
براءة اسقاط واذا ابراء براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف في ما اذا اطلقتها
كذا في النخبة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا
لوعلى ما لا يهاجروا ابراءهم عن المهر ثم دفعه لها لا يبطال التعليل فاذا ابراء براءة
اسقاط وقع ورجع عليها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وحكي
في الجمع خلافا في صحة ابراء المدين بعد الحوالة فابطله أبو يوسف بناء
على انه انقل الدين وصححه محمد بناء على انه انقل المطالبة فقط اه وقد
نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال) وفي مداينات القنية تبرع بقضاء دين عن
انسان ثم ابراء الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا تبرع عن ابراء عليه بما تبرع
به اه ويفرق على ان الدين تقضي بأعمالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد
البراءة من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الابراء ذكره الزبيدي اه وقد
نقلناه في كتاب الرهن (يقول جامعه) وقوله يكون مضمونا صوابه لا يكون مضمونا
كما في شرحها (ثم قال) ومن سأل الوكيل بقض الدين اذا دعي بعد موت الموكل انه
كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا ببينة لانه يريد ايجاب القرض

على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الولوالجية اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الوكالة (ثم قال) هبة الذين كالابراء منه الا في مسائل منها الوهب
 المحتال الذين من الحمال عليه رجوعه على المحب ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة
 كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال) ومنها ما توقعها
 أي الهبة على القبول على قول بخلاف الابراء اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة اهـ
 (ثم قال) ومنها الوشهد أحده ما بالهبة والاستبراء بالابراء ففيه ما قولان قيل
 لا يقبل وبيانه في العشرين من جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة
 وكتاب المعوى (ثم قال) الابراء عن الذين فيه معنى التخليك ومعنى الاسقاط فلا
 يصح تعليقه بصريح الشرط للأول فخوان أدبت الى غدا كذا فأنشأت برى ومن
 السابق واذا وحي كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط لثاني فخوان أنت برى ومن
 كذا على ان تؤدى الى غدا كذا وتسام تفاريعه في كتاب الصلح من باب الصلح
 عن الذين وللاول يرتد بالردول الثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابراء من
 المجهول للثاني ولو قال الدثن مديونية أبرأت أحدكم كما يصح للثاني ذكره في فتح
 القدير من خسار العيب ولو أبرأ الوارث مديون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا
 فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكيا لان الوارث لو باع عبدا
 قبل المجهوت المورث ثم ظهر موته صح كإصر حوايه فهنا بالاول اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) ولو وكل المديون ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظرا
 الى جانب الاسقاط ولو نظرا الى جانب التخليك لم يصح كإلو وكاه بان ينبع
 من نفسه واستش به كل بانه عامل لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
 يعمل غيره واجتماعه في شرح الكثر من باب تفويض الطلاق اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض جزئعا حرام فكره للترتين
 سكنى الدار المرهونة باذن الزا من كما في الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن
 (ثم قال) وما روى عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كان لا يقف في ظل
 جد ارميونه فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للساكن في جهة التخليك
 فلو كان عاينه ديثان من جنس واحد دفع شيئا فالتعين للدافع الا اذا كانا من
 جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا
 من نفسه فان كان التعيين مقيدا بأن كان أحدهما حالا أو به رهن أو به كغبل

والآخر لاصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وكتاب الكفالة (ثم قال) ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا لا كل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولي القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذامات المدينون المستقرض فأجل الدائن الوارث الخامسة الشفع اذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فأجله المشتري السادسة بدل المصروف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه ألف قرض قباض من مقرضه شيئا بألف مائة وثلاث في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للمقرض كذا في المجمع المقرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل باب الربا وفيما اذا كان مجحودا فانه لا يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرية وفيما اذا حكم مالكى بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما اذا أحال المقرض به على انسان فأجله المستقرض كذا في مدائيات القنية الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزائنة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لا ديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالجمية لكن في خزائنة التساوى القنوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي مدائيات القنية أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال أستاذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان مع هان من المهر بشئ ما غوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرنه ذكره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب الحوالة (ثم قال) الدين المؤجل اذا قضاؤه قبل حلول الاجل يحبر الطالب لان الاجل حق المدين فله أن يستقطعه هكذا ذكره الزيلعي في الكفالة وهي أيضا في الخيانة والنهيية وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقية الدائن في العهد فطالب تسليمه فيه مسددا عنه

مؤنة الحمل التي بولاق فقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل
 في الفتية قواين في السلم وظاهرهما ترجيح أنه لا جبر إلا للضرورة بأن يقيم المدينون
 بتلك البلدة اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفيدت به في الحادثة
 المذكورة لأنه وإن أسقط عنه مؤنة الحمل التي بولاق فقد لا يتيسر له برئ في الصعيد
 إذا أقرب بأن دينه للفلان صم وجعل على أنه كان وكيله عنه ولهذا كان حق القبض
 للمقر ويبرأ المدينون بالدفع إلى أيهما كان كما في الخلاصة والبرازية إلا في مسئلة هي
 ما إذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي فلان أو لوالدي فإنه لا يصح كما في شرح
 المنظومة والفتية وهو ظاهر لعدم إمكان حمله على أنها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى
 والحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا إبرؤه منه بعد إقراره مذ كورة في الحمل منه
 اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب الأقرار (ثم قال) وفي وكالة البرازية
 للزوج عليها دين وطالب النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالرضا الزوج بخلاف
 سائر المدينين لأن دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فتشابه ما إذا كان أحد
 الحقين جيدا أو لا تخور ديثا لا يقع التقاض بالاتراض اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) عند رجل ودبعة وللدبعة عليه دين من جنس الودبعة لم يصرف قصاصا
 بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض أو ان في يده
 يكفي الاجتماع بالاتحاد بقبض وتقع المقاصة اهـ وقد نقلناه في كتاب الأمانات
 (ثم قال) وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الغصب (ثم قال) إذا عارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريف
 قدمت بينة البراءة وإذا عارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا
 في المحظ من باب دعوى الرجاء اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (يقول جامعهم)
 وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب المدائيات (قال المؤلف في قاعدة ما ثبت
 بيقين لا يرتفع إلا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانعه) وهذا شروع لم أرها
 إلا في الأول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم استخراج القدر المتيقن اهـ
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الأصل عدم مانعه) وفي البرازية
 دفع لا شرعنا مما اختلغا فقال الدافع قرض وقال الآخر بة فالقول للدافع اهـ
 لأن مدعى الهبة يدعى الإبراء عن القيمة مع أن العين متقومة بنفسها اهـ وقد نقلنا
 هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القاعدة الرابعة من الخامسة المحاجة

تنزل منزلة الضرورة الخ مانصه) وفي القنية والبيعة يجوز للحتاج الاستعانة بالربح
 ١٥ وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستعانة بالربح أي
 الاستعانة بشيء يسير بمن غالى بالتراضي من المقرض ليتوصل به إلى الربح
 لا الربح المحض لانه حينئذ يكون رباحاً كذا في شرحها وأفاد أبو السعود نقلاً عن
 الميرى عدم جواز الأخذ بالضرورة عند دفع بيع العينه وذلك أيضاً في قاعدة
 ما حرم أخذه حرم إعطاؤه وقوله يبيع العينة أي المساقى القنية لا بأس بالبيع العتيق
 بقوله الناس للقرض من الربا قال ابن الأثير الكرايم هي مكرهه وذكر الباقى في
 تفسيره انها مكرهه عند محمد وعند الامام وأبي يوسف لا بأس به قال الزنجرى خلاف
 محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدرهم فلا بأس به بالاتفاق اه كذا
 في شرحها (وقال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه)
 منها لو جرت عادة المقرض برد زيد مما اقترض هل يحرم إقراضه تنزيلاً لعادته منزلة
 الشرط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله هل يحرم في حاشية أبي
 السعود نقلاً عن الميرى نعم يحرم انما هو ما في شرح الطحاوى للاستيعابى حيث قال
 المعروف بالعرف كالشرط باللفظ اه وفي شرحها نقلاً عن الميرى عن العتبية
 ولو نساها لموا على بيع النحر أو الرابا ليقضى بالحمل فهذا صحيح في المسئلة بأنه يحرم اه
 (وقال في البحث الرابع العرف الذى يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل يعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصاً المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك
 لو استقرض ألفاً واستأجر المقرض محظورة أو مباحة كل شهر بعشرة وفيها لا تزيد
 على الاجرة فمماثلثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخارى
 والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالعرف العام ولم يوجد
 وقد أفتى الاكابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الاجارة
 (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخبر عنه أيضاً ما لو قال المدينون
 تركت الاجل أو بطلته أو جعلت المسال حالاً فانه يبطل الاجل كفى الحاشية
 وغيره اعم أنه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بكم ومما يخرج عنها
 لو أسقط الدائن الجوده فانه يصح لانها حقه كفى الحاشية اه وقد ذكرنا بقية هذه
 العبارة في كتاب الرهن فراجع اه (وقال في القاعدة الخامسة عدم استحباب

بالشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانسه (وخرج عنها مسائل الى أن قال المالك لو قتل
 صاحب الدين المدين حل دينه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الجنائيات
 (وقال في القواعد السابعة عشر لامرأة بالظن البين خطأؤه مانسه) ولو ظن ان
 عليه ديناً فبان خلافه رجع بما أدى اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 النامى مانسه) ومن مائى النسيان لو نسي المدين الدين حتى مات فان كان ثمن
 مبيع أو قرض لم يؤخذ به وإن كان غصباً يؤخذ به كذلك في الخانية اه وقد
 نقلناه هذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقد وما يتعين منه وما لا يتعين
 مانسه) والصحيح تبعه في الصرف الى ان قال وفي الدين المشترك فيؤمر برد نصف
 ما قبض على شريكه اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب البيوع (وقال في
 بحث ما يقبل الاستعانة من المحقوق مانسه) ومنها الدين يسقط بالبراء اه (وقال
 في أحكام العقود مانسه) وجائز من الجائزين الشراكة المحال قال والقرض اه
 (وقال في بحث القول في المالك مانسه) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه
 المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدة ما في البرازية باع المقرض من
 المستقرض الكبر المستقرض الذي يدا المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه
 صار ملكاً للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك
 ويبيع المستقرض يجوز اجتماعا وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وإن كان مما
 لا يتعين كالتدين يجوز بيع ما في الذمة وإن كان قائماً في يد المستقرض ويجوز
 للمقرض التصرف في الكبر المستقرض بعد القبض قبل التكيل بخلاف البيع اه
 فليعامل في مناسبة التعامل للحكم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 التابعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل
 بموته وقد ذكرنا مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها بارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط
 التسرع وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه معلقاً بلا شرط التسرع أو الرجوع
 يجب له على الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلوترك ابنه وقتنا وديننا
 مستغرقاً أداه وارثه ثم أذن للقرن في القارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ
 بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضى والدين المستغرق يمنع

جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
جاز ولو اقتصمها ثم ظهر دين محيط أو لادرت القسمة والوارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو لم يستغرقا وهنسا مشئلة لو كان الدين للوارث والمال مخصر فيه
فهو لا يسقط الدين وما يأخذ منه ميراث أو لا وما يأخذ منه دينه قال في آخر البزازية
استغرق التركة بين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الميراث اهـ وقد
نقلنا سابقته في كتاب الفرائض (ثم قال فيه أيضا) الحصادية عشر في استئجار الملك
الى ان قال ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد ذلك ومهما سئمترة الا دين السلم
لقوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا سابقته في كتاب البيوع (وقال في بحث
القول في الدين) وعرفه في المحامى القدسي بانه عبارة عن مال حكمي يحدث
في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما وابتاعه واستدعاؤه لا يكون الا بطريق
المقاصة عند أي حنيقة مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا
للمشتري وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم ملك البائع فاذا دفع المشتري
عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع دينها وقد وجب للبائع على المشتري
عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
فالتقاضي قصاصا وتقرع على ان طريق ايفائه اتمها والمقاصة انه لو أبرأ عنه
بعد قضاءه صح ورجع المدينون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من
قسم الغوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان دينها صحيحا
وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء ولا يجوز به بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما
بالتجيز ومنها جواز الرهن به الخ وقد نقلنا سابقته في كتاب الكفالة وفي كتاب
الرهن فراجعهم (ثم قال) ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان
والابراء عن دعواها صحيح اهـ وقد نقلنا سابقته ذلك في كتاب الصلح فراجعهم (ثم
قال) الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا
للخصم والعين حاصلة اهـ وقد نقلنا في كتاب الصلح أيضا (ثم قال) * فوائده *
الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم وبدل الصرف
والقرض والثمن بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في
شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا لغرض وليس فيه دين لا يكون
الا مؤجلا الالدية والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اهـ وقد

تقتلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية
 ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض ولذا لو كان له ما دين بسبب واحد فقبض احدهما
 نصيبه فان اشترى بكنه ان يشاركه ويصغر بغيره على ان ما في الذمة لا تصح قسمته
 اه وقد نقلناه في كتاب الصلح بمثلون (ثم قال) الثالثة الاجل لا يحصل
 قبل وقته الا ان يموت المدين ولو حكما للحاق مرتد ابدار الحرب ولا يحصل بوث
 الدائن وأما المحررى اذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي وأما المجنون فظاهر كلامهم انه لا يوجب
 المحلول لا مكان التحصيل بوليّه الرابعة المحال يقبل التأجيل الا ما قد مضى
 والمجئ في لزوم تأجيل القرض شيثان حكم المسالكى بلزومه بعد ما ثبت عنده
 أصل الدين أو ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين
 فيصح ويحكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية المحال
 لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر أو أوصى بذلك وشرط
 التأجيل القبول والا فلا يصح والمحال حال وشرطه أيضا ان لا يكون مجعولا
 جهالة فحشة فلا يصح التأجيل الى مهل البيع ومجهى المطر ويصح الى المصداق
 والدياس وان كان البيع لا يجوز بفن مؤجل اليه ما في الأصح كذا في القنية
 * تنبيه * قال الدائى للدين اذهب واعطنى كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه أمر
 بالاطهاد المحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه
 فيكون وكلا فلا يرضى للوكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليم قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق للوهاب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليم اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 وفي منية المقتني من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة
 وأمره بقبضه فقبضه اخراه اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) وفي هبة
 البرازية وهب له ديناه على رجل وأمره بقبضه جازا استحسانا وان لم يأمره لا يبيع
 الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جازاه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال)
 والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض
 صح والا لا لانه هبة للدين من غير من عليه الدين اه وفي مديونات الغنية قبض

دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جائز ثم رقبه لا يخرج بخلافه ولو أعطى
الوكيل بالبيع لا ثم الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان
القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الاثم بما أعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيها وقالت المهر
الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اهـ (يقول جامعه) أي ولا يعتبر تعليق
لعدم الاضافة اهـ من شرحها وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الاقرار (ثم
قال) ونخرج عن تعليق الدين لغیر من هو عليه المحوالة فانما كذلك مع صحتها كما
أشار اليه الزبائي منها اهـ وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) ونخرج أيضا
الوصية لغیر من هو عليه فانما جائزة كما في وصايا البزازية اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الاعظم على عدم صحة
تخليصه من غير من هو عليه انه لو وكله بشراء عبد بجاه عليه ولم يعين المبيع
والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما وأجمعوا على انه لو وكل مدبونه
بان يتصدق بجاهه فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة
(ثم قال) ولو وكل المستأجر بان يهر العين من الاجرة يصح وقد أضعفناه في وكالة
البحر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفر مانصه) وتحريره
على المدين الا باذن الدائن اذا كان الدين مؤجلا اهـ وقد نقلناه في المحظر
(وقال في بحث ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع
فيما عند عدم المسانح بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في بحث
ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح ابراء الاول من
الثمن وحماته وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال
في بحث ما افرق فيه الوكيل والوصي مانصه) ويصح ابراءهما معهما وحبسهما
ويضمنان وكذا يصح حطهما ما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يحبس بقدهما
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن المحيل من بحث الهبة مانصه)
أرادت هبة المهر من الزوج على انها ان خلاصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة ان
يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت
فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على انه ان مات دبرا المدين
والافهه على حاله يفعل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في فن المحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء ما نصه (لم يرغب في القرض الا برح فالحيلة ان
 يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اهـ وقد قلنا في كتاب
 البيوع (وقال في فن الحيل ما نصه) * السادس عشر في المداينات * الحيلة في ابراء
 المدينين ابراء باطلاً وتأجيله كذلك أو صلحه كذلك أن يقر الدائن بالدين لرجل
 يثق به ويشهد أن اسمه كان عارية ويكفل بقضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر له
 انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له
 للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وإن يحدث فيه شيئاً وأجر عليه في ذلك
 فيحجر القاضي عليه ويمتنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صلح كان
 باطلاً وانما احتيج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تقيده الحيلة
 فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال الخلفاء بعده وقال أبو حنيفة يجوز قبض الذي كان
 باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءته وهبتد لانه لا يرى الحجر جائزاً للحيلة
 في نحو بل الذين لغير الطالب اما الافراد كما سبق أو الحوالة أو ان يبيع رجل من
 الطالب شيئاً له على فلان أو يصلح عساعلى المطلوب بعده فيكون الدين
 لصاحب العبد اذا أراد المدينون التأجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون وكذا
 في البيع فلا يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان
 مؤجلاً الى وقت كذا اذا أراد احد الشريكين في دين ان يؤجل لعميه وأبي
 الآخر لم يجز الا برضاه فالحيلة ان يقر ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلاً
 الى كذا ولو أراد المدينون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر بالدين لغيره
 وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من
 قبله من اقرار الخبث أو هبة أو توكيل وتلك وحديث احدثه يبطل به التأجيل
 الذي استحققه فهو ضمان حتى يخلصه من ذلك أو مرد عليه ما يلزمه واذا احتال بهذا
 ثم ظهر انه أقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع على
 الطالب فيكون عاقبه الى أجله وحيلة أخرى أن يقر الطالب بقبض الدين
 بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للطالب مؤجلاً فاذا خاف كل
 واحد من صاحبه أضر الشهود وقالوا لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا
 أقرأ أحدهما امتنع الآخر فلا تشهدوا على المقر ونظر فيه بان لا شاهدان يشهد
 وإن قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على

المقرر أما إذا قال له لا يسعه الشهادة اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى
(ثم قال) المحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عليه فإنه لا يصح اتساقا على الاصح
أن يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا إلى كذا ويردده الطالب
أنه كان مؤجلا علم ما ويرى الطالب أن الميت لم يترك شيئا ولا فقه دخل الدين بموته
فيؤثر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من أن الدين إذا حل بموت
المديون لا يحل على كفو له اهـ (وقال في فن المحيل في بحث الوكالة مانصه) المحيلة
في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتساقا أن يدفع له الوكيل قدر الثمن بطريق
المحبة ثم يدفع المشتري الثمن له اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن
السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والبراء
والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتأخير بخلاف البيع والمحبة والاجارة والاقالة
والفروق إن تلك متممة لفظا لا لفظا بل براضا بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال أخوه المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الصلح
مانصه) قضاءه يرفع عن جراحه قائلًا أنه قضاها فأن لم يرج ردها فلم يرج له أن ردها
اهـ وقد نقلناه بقيته في كتاب الصلح فراجع اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني من كتاب
الزكاة مانصه) العتقة لا يكون غنيا بكتبة المحتاج إليها في دين العباد فتباع
لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء
وفي كتاب الحجر والأذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتسكك بما لا يعلم معناه
يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير إلا في مسائل البيع والمخلع على
الصحيح فلا يلزمها المسال والاجارة والمحبة والبراء عن الدين كما في نكاح الخيرية اهـ
(وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار المعنى لا اللفظ مانصه) ولو وهب
الدين لمن عليه كان إبراء له المعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه
في كتاب المحبة (ثم قال في البحث المذكور مانصه) ولو صاحجه من ألف على
نصفه قالوا أنه اسعما طلبا في فقه قضاء عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه عقد
صلح يقتضي القبول لأن الصلح ركنه الإيجاب والقبول اهـ وقد نقلناه في كتاب
الصلح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولو كان الدين مؤجلا فكل يدهقات
الكفيل حل بموته عليه فقط فإلطالب أخذ منه من وارث الكفيل ولا رجوع لوارث
أن كانت الكفالة بالمرحى يحل الأجل عندنا كذا في المجمع اهـ (وقال في كتاب

القضاء) الأصح أنه لا يضاف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اهـ (وقال فيه
 أيضا مانصه) القول قول الاب أنه أنفق على ولده الصغير مع العين ولو كانت
 النفقة معروفة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبه الام كافي نفقات المحاسبة
 بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المديون
 إذا ادعى الإبقاء لا يقبل قوله الا في مسألة اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المسأل على يد رسول فهلك فان كان
 رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بها
 مع فلان ليس رسالة منه فإذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان
 فانه ارسال فإذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل
 مجهور الا لا سقاط عدم الرضا بالتوكيل كما يبيانه في مسائل شتى من كتاب القضاء
 من شرح الكنز ومن التوكيل المجهور قول الدائن لوديونه من جاءك بعلامة كذا
 أو من أخذ أصبعك فادفع مالي عليك اليه لا يصح لانه توكيل مجهور فلا يبرأ بالدفع
 اليه كافي القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين
 إذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه لا يقبل قوله
 الابينة كافي فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ (ثم قال)
 وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل
 ودفعته اليه لم يصدق إذا أخبر بما لا يملك انشاءه فيكون منهما وقد بحث بأنه
 ينبغي أن يكون الوكيل يقبض الوديعة كذلك ولم يثبت لمسا فرق به الولوالجي
 بينهما بأن الوكيل يقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الدين تقضى
 بأمر له بخلاف الوكيل يقبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا
 في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل
 بالقبض انه قبض وفي الواقيات المحسامة الوكيل يقبض القرض اذا قال قبضته
 وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو أراد أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين
 أنشأ بترك وأبى الآخر لم يجز ولو قرأه حين وخب وجب مؤجلا مع اقراره اهـ
 (وقال في كتاب الهبة مانصه) تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه
 على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها ما على أبيه لها فاعتمد الحق للتسليط ويتفرع

على هذا الأصل لوقضى دين غيره على أن يكون له الدين ليحجز ولو كان وكيلًا بالبيع
ككافي جامع القسولين وليس منه ما إذا أقر الدائن أن الدين لفلان وإن اسمه عارية
فيه فهو صحيح لكونه اخبارًا لا تملكه كما ويكون للمقر ولاية قبضه ككافي البرازية اه
(وقال في كتاب الامانات) المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة
فالقول له وإن كان مفعونا كالغصب والدين لا ككافي فتساوى قارئ الهداية اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا)
ولو دفعها المودع إلى الوارث بالأمر القاضى ضمن إذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن
مؤتمنا ولا فلا إلا إذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع به دين المودع ضمن على الصحيح
ولا يبرأ مدنيون الميت بدفع الدين إلى الوارث وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب
الوصايا (وقال فيه أيضا) مات رجل وعليه دين وعنده ودعة بغير عينها فجميع
مات ترك بين الغرماء وصاحب الدفعة بالخصص كذا في الأصل أيضا اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية
الا إذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهـ إذا
إذا كانت بالتراضى أما إذا كانت بقضاء القاضى لا تنتقض تنتقض بظهور وارث
واختلفوا في ظهور الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
المحظور) العس حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لداش ولا العروص المغشوشة بل لا يمان
الا في شراء الاسير من دار الحرب الثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزبوف
والسوة اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص
يجب للميت ابتداء ثم ينتقل إلى الوارث إلى أن قال وتقتضى دينه منه لو انقلب مالا اه
(قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاجازات) *

وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تموقف على الاجازة فان
اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وإن كان بعده فلا وإن كان بعد
استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب
والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا إذا أمكن اخراج
الغاصب بشفعة أو حياية ككافي القنية والتناخانية اه وقد نقلناه في كتاب

الغصب (ثم قال) التمكن من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل الاولى انه
 اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الايجبة الانتفاع كما في فصول العمادي
 وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا
 استأجر دابة للركوب خارج المصر فبسيما عنده فلا أجر كما في الخاتمة بخلاف ما اذا
 استأجرها للركوب في المصر فبسيما عنده ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم
 بدائقة فامسكه سنين من غير ان يس له يجب اجرا بعد المدة التي لولم يمسكها فخرق كما في
 الخلاصة ويتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنه لانها
 لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب
 في المصر فهلكت بعد امساكها كما في فروق السكر ايسر الزيادة في الاجرة
 من المستأجر من غير أن يز يد عليه احد فان بعد مضي المدة يصح والحظ والزيادة
 في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطالعا كالورخصت أو غلت
 وهو شامل لمال البيتيم وعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة
 أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقومها صحيحة بأجرة
 المثل فاذا ادعى رجل انها بغير فاحش رجع القاضى الى أهل البصرة والامانة
 فان أخبروا انها كذلك فسحقها او الواحد يركب عندهما خلافا لمحمد كما في وصايا
 الخاتمة وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ونشهد ووقت العقد انها بأجرة المثل كما في
 أنفع الوسائل والافان كانت اضرارا وتعتلم تقبل وان كانت زيادة أجر المثل
 فالمختار فيها فيقبحها المتولى ويضيه القاضى وان امتنع المتولى فسحقها القاضى
 كما حره في أنفع الوسائل ثم يؤجرها القاضى من زاد فان كانت دارا أو حاقا تعرضها
 على المستأجر فان قبلها فهو والا حق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من أول
 المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان
 لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت أيضا فان فرغته عن الزرع فكالمال وان
 مشغولة لم يصح اجارتها الغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على
 المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجر مشاهرة فانها
 توجب لغيره اذا فرغ الثمر وان لم يقبلها والبناء يقللها الناطر بقيمة مستحق القام
 للوقف أو يصبر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجب لغيره وانما تضم
 عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد عليه

أحد فلم يتولى فمضتها وعليه الفتوى وما لم يفسح كان على المستأجر المسمى كما في
 المغررى وهذا ما حوته في هذه المسئلة من كلام مشايخنا اه وقد نقلنا
 بعضها في كتاب الوقف (ثم قال) اذا فسخ العقد بعد التحميل البدل صحته كان
 العقد فاسداً فلو لم يحمل حبس المبدل حتى يستوفى البدل ذكره الزيلعي في البيع
 الفاسد مصرحاً بأن المستأجر حبس العين حتى يستوفى ما يحمله ولا يخالف ما في آخر
 اجارة الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي انما هو
 فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين
 الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستئجار
 فاصحاب الورق فمضتها بلا عذر وأصله في المزارعة قرب البذر الفسخ دون العامل
 ومن اعذارها المحوزة للفسخ الذين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فمضتها ضمن
 بيعها الا اذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستئجار لمن تعين عليه
 الفعل كغسل الميت وجمعه ودفنه والاجازت صح استئجاره قبل بيان الاجر والمدة
 آجر الغاصب ثم ملك نفذت اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) استأجر
 أرضاً للوضع شبكة الصيد جاز وكذا استئجار ماريق للبروران بين المدة استأجر
 مشغولاً وفارضا صح في الفارغ فقط آجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر
 نصري مسلماً للخدمة لم يجز وغيرها جاز كالاستئجار لكتابة الغناء أو لبناية بيعة
 أو كندسة استأجره ليهيدله أو ليحطب أو وليستسقي جاز ان وقت استأجر زوجته
 لم يجز رجله لم يجز استأجره لاشاة لارضاع ولده أو جدي لم يجز استأجر الى مائتي سنة
 لم يجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا أجر عليه
 فهي عارية المستأجر فاسداً اذا آجره ليجازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل
 فيها كل شهر بكذا فهي فاسدة ولا أجر ويضمنها ولو ليرزق بها جازت ان وقت ولا
 يجوز اجارة الشجر والسكرم بالجر على ان يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصفها
 ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهر زاده لقائل ان يقول بان يجوز وينصرف الى
 شد الثياب عليها أو الدابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزل الى
 حائك لا ينسحب به بالنصف فسدت كاستئجار الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط
 كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطمين الدار ورميها وتغليق الباب وادخال
 جند في سقفها على المستأجر لا يجوز الاستئجار لاستيفاء المحل والعصا من استعان

برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة له اذ تم وكذا لو ادخل رجلا
 في خانوته ليعمل له استأجر شيئا ليقف به خارج المصير فانتفع به في المصير فان كان
 ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فاعليه الاجر الا ان يضر بها الاجير
 الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة عسر ان شاء أخذته
 واعطاه اجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
 أعطاه بحسابه من المسمى استخدمه بعد مجدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك عمل
 أحد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما النصف قصر
 الثوب المحمود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يستحق
 الخطأ أجر التفصيل بلا تيسر المصير في أجر اذا ظهرت الزيادة في الشكل استرد
 الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المثل لجهل المفتاح فلم يقدر على الفتح اضياعه ان
 أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آتت دارها من زوجها ثم سكنتها فيها
 فلا أجر من داني على كذا فله كذا فهو باطل فلا أجر له ان دلتني على كذا
 فلك كذا فله فله أجر المثل لثني لاجله وفي السير الكبير قال أمير السرية من
 دنس على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا
 وهذا مختص بمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادى
 والمعمور والمحمم ونحوها جائزة للحاجة السكون في الاجارة رضاء وقبول قال
 الراعي لا أرضي بالمسمى وانما أرضي بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا الوفاة
 لساكن اسكن بكذا والافانقل فسكن لزمه ما مسمى الاجرة للأرض كالخراج
 على المعتقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يجب
 الاجر بتخليتها استأجره محفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق بخمسة
 في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة
 وعشرون فسكان ربع العمل استأجره محفر قبر فقفره فدفن فيه غير ميت المستأجر
 فلا أجر له بيع كذا اولئك كذا فباع له أجر المثل متى وجب أجر المثل وجب
 الوسط منه اكثر مما يثل ما يتكاري الناس ان متفوت تالم تصح والاصحت داري لك
 هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة اه وقد نقلنا في كتاب الهبة (ثم قال)

أجره كغيره شئ فاسدة لا عارية اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) اجبر
 القصار أمين لا يضمن الا بالعدوى والقصار على الاختلاف في المشترك ومجمله عند
 عدم اشتراط الضمان عليه أمامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى قهرا بلا اذن
 فان باين فله رفعه وان بنى بها فلا لضمان على المحامي والثاني لا يضمن
 به المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) نفوس الجارة المحمال لطعام
 معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط المحامي أن أجر زمن
 التعميل محطوط عنه صحيح الا ان يحط كذا ونفس بشرط كون مؤنة الرد على
 المستأجر أو باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر ويردها مكروبة أجرة جمال
 حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
 عن العمل في اليوم الثاني أجبره تزوج بيت الخلاء لا يجب على المؤجر ولا يمكن تغيير
 المستأجر للعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطين السطح ونحوها لان المالك لا يجب
 على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكناسه ورماده لا تفريغ
 البالوعة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الا حارة الصحيح ان الا حارة الاولى
 اذا انفصلت انفصلت الثانية الا حارة من المستأجر ومن مستأجره للمؤجر لا تصح
 ولا تنقض الاولى النقصان عن أمير المثل في الوقف اذا كان يسير اجازته اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) أجره ثم أجره من غيره قال الثانية موقوفة على
 اجازة الاولى فان ردتها بطلت وان أجازها فلا اجرة له استأجره لمعمل سنة فبقي نصفها
 بالعمل فيه الفسخ انفسخ الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة كونه في
 طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فبقي رفع الامر الى القاضي
 ليفعل الاصلح لايت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يديعه بالبيعة فان برهن
 المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم
 لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في انشاء المدة بخبر فان فسخها
 فلم يولى أجره ما مضى وان أجازها فلا اجرة للمولى ولو بلغ اليتيم في اتمائه لم يكن له
 فسخ اجارة الوصي الا اذا أجاز اليتيم فله فسخها أجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق
 نفذت وما عمل في رقه فلولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) مرض العبد وسرقته وابطا عذر المستأجر
 في فسخها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا عدم حذقه ادعى نازل الختان ودخل

الحمام وساكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثم قال) اختلف صاحب الطعام والملاح
 في مقداره فالقول لصاحبه ويأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسما له اختلفا
 في كونها مشغولة أو فارغة يحكم الحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول لمدعي
 المحقة قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر
 أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر اجارة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (ثم قال) آجرها المستأجر بأكثر مما استأجر لا تعيب له الزيادة
 ويتصدق بها الا في مسئلتين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا
 كبناء كذا في البرازية اختلفا في الخشب والاجر والعلق والميزاب فالقول
 لصاحب المدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والحصى والمجذع الموضوع
 فانه للمستأجر اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى
 أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاجارة (قال
 المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما المعاملات فأنواعها سبع
 لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة الخ وقد نقلناه في كتاب البيوع فراجع
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بعقاصدها في الخامس في بيان الاختصاص مانعه)
 ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر
 ولك دينار فصلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الديناره ولم أر مثله
 لا صحابنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجراء فلما قدمنا ان الرباء
 لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا أداء
 الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قوله لو استأجر الاب ابنه للخدمة
 لا أجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل أفتي المتقدمون بأن العبادات
 لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه وان كان المعتمد
 ما أفتى به المتأخرون من المجوازا اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال
 في قاعدة الاصل العدم مانعه) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المورجة
 فالقول لمنكره وهي في اجارة التذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) ولقد قدما شرعت الاجارة لوجعل

المنافع أجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة على منفعة غير موصودة من
 العين لا يجوز للاستعانة عنها بالعمارة كما علم في اجارة البرازية اهـ (ثم قال) القاعدة
 الرابعة من الخامسة المحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا
 جوزوا الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا تجوز اجارة بيت بمنافع بيت
 لا تحساد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف اهـ (ثم قال) ومنها جواز
 الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائتها
 وشربة السقا اهـ وقد قلنا ذلك في البيوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة
 العامة محكمة ما نصه) ومنه اجارة الظن اهـ (ثم قال) ومنها في استئجار الكاتب
 قالوا المحبر عليه والحمى ما قالوا الحمى والامرة عليه عملا بالعرف وينبغي ان يكون
 السكحل على السكحل للعرف ومن هذا القبيل ما علم العبد فانه على المستأجر
 بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر فسدت كفاي البرازية
 بخلاف استئجار الظن بغير طعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف
 ويرفع على ان علف الدابة على مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف
 حتى ماتت جوعا لم يضمن كفاي البرازية اهـ (ثم قال) المبحث الثالث العادة المطردة
 هل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط بشرط اهـ
 وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليخيطه أو الى صباغ ليصبغه ولم يبين له أجرة
 ثم اختلفا في الاجر وعدمه وقد جرت عادته بالعميل بالاجرة فهو على منزل منزلة شرط
 الاجرة فيه اختلف قال الامام الاعظم لا أجر له وقال أبو يوسف ان كان الصانع
 حر يقال له أى معاملة له وله الاجر والا فلا وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه
 الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار بالظاهر المعتاد قال
 الزيايحي والقنوي على قول محمداه ولا خصوصية لما نفع بل كل صانع نصب نفسه
 للعمل بأجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول الخسان ودخول الحمام
 والدلال كفاي البرازية ومن هذا القبيل المعدل للاستغلال كفاي الملتقط ولذا قالوا
 المعروف كالمشروط فعلى المقتضى به صارت العادة كالمشروط صريحاه (ثم قال)
 وحين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن أجر مطبخا الطبخ السكر وفيه فخار اذن
 للمستأجر في استعماله قلنا نعم وقد جرى العرف في المطابخ بضمائها على المستأجر
 فأجبت بأن المعروف كالمشروط فصار كانه صريح بضمائها عليه والعسارية اذا

اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزبلي
 في العارية وجرم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لادن نقل بعده فرع البرازية
 عن اليبايع (ثم قال) أما الوديعة والنعين المؤجرة فلا ضمان بحال اهـ ولكن
 في البرازية قال أعرفني هـ ندع إلى انه ان ضاع فانا ضامن له فأجابه فضاع لم يضمن
 اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في ائشاء تجير الابل بنتمه
 مانصه) كن دفع ثوبا إلى قصارية قصره وليذكر الاجر فانه يحمل على الاجارة
 بشهادة الظاهر اهـ (ثم قال) وفيه أيضا ان جعل الاجر الاجال إلى داخل
 الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة مئنة المفتي دفع غلامه إلى
 حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على أحد فلما علم العمل طلب الاستاذ
 الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر إلى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل
 فان كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان
 يشهد للمولى فيأجر مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه اهـ ومما ينو على
 العرف ان أكثر أهل السوق اذا استأجر واحارسا وكرة الساقون فان الاجرة
 تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتسامه في مئنة المفتي وفيه الودع غزلا إلى
 حائك لينسجه بالنصف جوزه ومشايخ بخاري وأبوليث وغيره للعرف اهـ (وقال
 في المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) * تنبيه هـ هل المتعبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف
 ولو كان خاصا المذهب الاول إلى أن قال ويتفرع على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر
 المقرض لمحفظ مرآة أو ماعقة كل شهر بعشرة وقيمتها الاقرب يدعى إلى الاجر فقيمته ثلاثة
 أقوال صحة الاجارة بالكرهة اعتبارا لعرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة
 للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام وليوجد وقد أفتى الاكابر
 بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) وفي اجارة البرازية
 وفي اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بقرض منتهى فالاجارة فاسدة ويجب أجر
 المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع إلى حائك غزلا مسمى على أن ينسجه بالثلث
 ومشايخ طبر وخوا رزم أفتوا بجواز اجارة المحائك للعرف وبه أفتى أبو علي النسفي
 أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص به اهـ
 (ثم قال) وفيها أي البرازية من البيع الغاسق في الكلام على بيع الوفاء في القول

السادس من أنه صحيح قالوا الحاجة الناس اليه فرارامن الربا قبل اعتادوا الدين
والاجارة وهي لا تصح في الكرم ويضارى اعتادوا الاجارة الطويلة وهي لا تمكن
في الاستئجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في القاعدة الثانية اذا اجمع المحلل
والمحرام غلب المحرام الحلال مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جع بين
حلال وحرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي
كالبيع لا اشتراكها في أنها ما يطلان بالشرط الفاسد اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (ثم قال) وصرحوا بأنه لو استأجر دارا كل شهر بكذا فإنه يصح في الشهر
الأول فقط ولم أر الآن حكم ما اذا استأجر نساء البيوع له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا
نخالف بزيادة أو نقص هل يستحق بقدره أو لا يستحق أصلا اه (ثم قال) ومنها
لو شرط الواقف أن لا يتزوج ووقفه أكثر من ستة فزادنا طرعا عليها وظاهر كلامهم
الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تقرييق الصفقة
وصرح به في فتاوى قارى الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه
وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا بعضه في كتاب البيوع (وقال
في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانصه) وكذا انصرف الرهن
والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع بحق المرتها والمستأجر وانما قدم الحق
هنا على المالك لأنه لا يقوت به الامتنعته بالتأخير وفي تقديم المالك تقويت عين على
الآن اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الثالث
في أحكام الصبيان مانصه) ونصح الاجارة له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط
من الحقوق مانصه) وأما حق الاجارة فيبني أن لا يسقط بالايقالة اه (وقال
في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيوع الى أن قال والاجارة
التي مسئلة ذكرناها في الفوائد منها اه (ثم قال) * تسكيل * الباطل والفساد عندنا
في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يصيب الاجر
في باطله كما اذا استأجر أحد الشريكين شريكه لمحمّل طعام مشترك ويجب أجر
المثل في فاسده اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقة حل ارتباط العقد
اذا انعقد البيوع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء خيار الشرط الى أن قال وظهور
البيع مستأجرا أو مرهونا خ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في أحكام

(الكتابة مانصه) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهاد المبحر
 العبد لا يشهد بخلاف صك الاقرار والمهرام وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
 النكاح (وقال في بحث النقول في الملك مانصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس
 العبد وانما يملكها بالاستيفاء أو بالتحكيم منه أو بالتجديل أو بشرطه فلو كانت
 عسدا فأعتقه المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم يفتد عتقه لعدم الملك وعلى
 هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وهذا فرقت البيع فان
 البيع عين موجودة فسلم تحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر
 لا تصح اجارته من المؤجر اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع وقوله فهو على
 ملك المؤجر لعلمه فهي أى المنافع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما لعين والمنفعة
 معا وهو الغالب أول العين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة أبدا ورقبته
 لا وارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له الى أن قال وليس للموصى له
 الاجارة الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا فراجعه (ثم قال) * تنبيهه *
 قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاعارة وأما
 المستأجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف باختلاف المستعمل اهـ وقد نقلنا بقية ذلك
 في كتاب الامانات فراجعه (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافتي
 العلامة فاسم بن قطلوبغا بصحته قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في ائتماء المدة
 كما لا أثر لجواز موت المؤجر في ائتمائها ولا لكونه ملك المنفعة لا في مقابلة مال فهو
 نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابله استعداده ما أعد له لا نظير المستعير
 لما قلناه اذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لا تنقل
 الملك الى غير المؤجر كالأقل تنقل الملك في النظائر التي نخرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدته لمومة واجارة
 الموقوف عليه العتة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة
 واجارة أم الولد اهـ وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى وسعيتها التحفة
 المرضية في الاراضى المصرية وفيما أفتى به العلامة فاسم التصریح بان الامام ان
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من
 بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فأحياءه ليس له انواجه عنه لانه صار مال كالأربعة
 كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اهـ وقد نقلناه في كتاب المعاهد (وقال)

في بحث القول في الدين مانصه) ولو وكل المستأجر بأن يعمر العين من الاجرة يصح
 وقد اوضحناه في وكالة البحراهم وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث
 الكلام في اجرة المثل مانصه) يجب في مواضع أحدها الاجارة في صور منها
 الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافعل بك
 كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها لو قال مشتري العين للاجير اعمل كما كنت
 ولم يعلم بالاجرة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان
 المانع معروفا بتلك الصناعة وجب أجر المثل على قول محمودية يفتى ومنها في
 غضب المنافع اذا كان المغصوب مال يتيم أو وقفا أو معدا للاستغلال على الملقى به
 اهـ وقد نقلناه ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها ما اذا خالف
 المستأجر الى شربان حمل أكثر من المشر وط فانه لا يجب أجره ما زاد لان الضمان
 والاجر لا يجتمعان اهـ (ثم قال) ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع
 فانه يترك بأجر المثل الى ان يستحصل اهـ (ثم قال) * فروع * الاول قولهم
 في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معنساء بالعضاء والرضا والافلا
 أجر كما في القنية الثاني اذا وجب أجر المثل وكان هنالك مسمى في عقد فاسد فان
 كان معلوما لاي ايراد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغنما بالغ الثالث
 يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر المثل وكان
 متعاقبا منهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسيط حتى لو كان أجر
 المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد
 عشر بخلاف التقرير لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان أن قيمته عشرة
 وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرقة
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحدود والسرقة وفي كتاب
 الشهادات والدعوى (ثم قال) الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب
 وان كان السبب حراما والكل من القنية وقد مناهكم زيادة أجر المثل في الفوائد
 اهـ (وقال في بحث ما افرق فيه الاجارة والبيع) التافيت يفسده ويصححها ويملك
 العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو احمد من أربعة وتفسخ بالاعدار بخلافه وتفسخ
 بغير حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك
 الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة العين قبله انفسخت اهـ وقد

تقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه) ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى اهـ وقد قلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولو استأجر الموصى الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الحسانية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا فلا اهـ وقد قلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الحزانة لو أجاز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد فكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما تصح لم يصح ما في ضمنها اهـ وقد قلناه في كتاب الوقف طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدا ان لا يطيب ثبوت الاذن ضمن الاجارة اهـ وقد قلناه في البيوع (وقال في فن الانعاز في بحث الوقف مانصه) أي وقف أجره انسان ثم مات وانفسخت فقل الواقف اذا أجره ثم ارتدت ثم مات فانه يصير ماله كالورثة وتنفذ بموته اهـ وقد قلناه في كتاب الوقف (ثم قال في فن الانعاز من بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسح الاجارة باقرار المؤجر بدين ما الحبيسة فقل ان يجعل للسنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر اهـ (وقال ايضا في فن الانعاز مانصه) * الودعة * أي رجل ادعى الودعة وصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى المبت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فقتضى القاضي الفاضل دين المبت ويرجع المدعي على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة والضاربة والمارية والرهن اهـ وقد قلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن الحيل مانصه) * السابع عشر في الاجارات * اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمر المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكلا بالانفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم تقبل منه الا بمحجة ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق في المزمة فيقبل ولا بيان أو يجعل مقدارها في بدعدها اهـ وقد قلناه في كتاب

الوكالة (ثم قال) ولو استأجر عرصه بأجرة معينة وأذن له رب العرصه في البناء من الاجر جاز واذا اتفق في البناء استوجب عليه قدر ما أنفق قبل تقيان قصاصا وبترا ثان الفضل ان كان والبناء للزجر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلفا وقبل للاجر وقبل للمستأجر المحملة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستأجر أو لا يتم زجره وقيد بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل أو تلجئة فلا يمسأته على ملك البائع وعلامة الرغبة أن يكون بعمته أو بأكثر أو بنقصان يسير اشتراط نواج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراط المرمه والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم ياذن بصرفه وفيه ما تقدم في المرمه اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المرمه الاجارة تنفص بموت أحدهما واذا أراد المستأجر ان لا تنفص بموت المؤجر يقر المؤجر بأنه للمستأجر عشرين مزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له أو يقر بأنه أجره للرجل من المسلمين ويقر المستأجر بأنه استأجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في الارض عن فقط أو قير أو أراد ان تكون للمستأجر يقر بها انهم للمستأجر عشرين وله حق الاتقاع عشرين فيجوز اذا أجر أرضه وفيها نخل فأراد ان يجعل الثمر للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن الرب المال جزأ من الف جزء من الثمرة والباقي للمستأجر اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانته) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ لا بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانته) «كتاب الاجارة» استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نسكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التأنيذ يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) انهم حاطوا الدار بالمزجزة لا يملك الفصح ببيعة المالك بخلاف ما لو انهدمت كلها والفرق ان انهدم الحائط لا يفوت المنفعة من كل وجه بخلاف الكل قال الامير ان قتلت هذا الفارس فذلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال كل من قطع رأسه فله كذا فاقطع فيه ماسمى والفرق ان القتل جهاد ولا يستأجر عليه لا يجوز بخلاف القطع اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

زرع يبقى بالمسمى ولو نقصت المدة يبقى بأجر المثل حتى يحجز والفرق انه في الاول
لا يحتاج الى التعديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد تجدد بأجر المثل اسم أجرواية
ليركبها خارج المصنف فيسها في بيته فهل كنت ضمن ولو ليركبها في المصنف لا يضمن
والفرق ان هذا المحبس في الاول لا يوجب الا برقم يكن مأذونا وفي الثاني يوجب
فيمكن مأذونا به (وقال أنحو المؤلف في التكملة المذكرة في كتاب العارية مانصه)
استعار دابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن
يركب والفرق ان رد المستعار على المستعير ورد المستأجر على صاحبه اه وقد
نقلنا في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مانصه)
لمساحس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة
رجلا فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار جحد الثوب وجاوبه معسورا هل
يستحق الاجرام لا فأجاب أبو يوسف يستحق الاجرة فقال له الرجل أخطأت فقال
لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصرة قبل المجدد استحق
والالاها (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه) يصح استئجار الحاج
عن الغير وله أجر مثله وقوله يصح استئجار الحاج الخ صوابه لا يصح كافي شرحها
(وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعاق بالشرط لا ينقد سدا للحال والمضاف
ينقد الى أن قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف
لو قال أجرتك غدا أو اذا جاء فقد أجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليةها
وتصح اضافتها (ثم قال فيه أيضا) وفي الخصامة تصح اضافته فسخ الاجارة
المضافة ولا يصح تعلية اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التأديت الى مدة
لا بعيش الانسان البهاغ اليه تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مديرا مطلقا
وفي الاجارة مفقود الى نحو مائتي ستة الا في النكاح فتأديت فيفسدها وقد نقلناه
في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) النكاح بما لا يعلم
معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع
والمخنع على الصحيح فلا يلزمه المال والاجارة اه (وقال في كتاب الوقف) الناظر
اذا أجر شئ فان الاجارة لا تنفسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع
الربيع له فانها تنفسخ بمرته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق
الموتون يخالفه اه (ثم قال) اقلنا الناظر قد اجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى

إذا كان العاقد ناظر قبله كما فهم من تعليمهم الثانية إذا كان الناظر يجهل الاجرة
 كما في الفتيحة وشي عليه ابن وهبان اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بالاقل وفيما
 اذا كان النقصان يسيرا اه (ثم قال فيه أيضا) شرط الواقف بحب اتباعه الى
 أن قال الا في مسائل الى أن قال الثانية شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا تعاضى الخالفة
 دون الناظر اه (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) اعلم أنه قد كثر في زماننا
 اجارة الارض مقيلا ومراحا فاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم تروبعاء النيل ولا شاك
 في صحة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة
 الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في البناية أى لغير الزراعة نحو البناء
 وغرس الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج وفتح القديمر من البيع
 الفاسد ولا تجوز اجارة المراحى أى الكلا والمحلة في ذلك أن يستأجر الارض
 ليضرب فيها قسطاطا أو يجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرحى وذكر الزيلعي المحيلة
 أن يستأجرها لايقاف الدواب أو منفعة أخرى اه فراجع اه (ثم قال في كتاب
 الوقف أيضا مانصه) وتخلى البعدي باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمعمر لم يصح
 تخليتها على الاصح كما في المحاسبة والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة
 الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيختل بيته
 وينتدب أو يرسل وكيله أو رسوله احياء سال الوقف اه وقد نقلنا في كتاب البيوع
 (ثم قال أيضا) الدور والحوانيت المسجلة في يد المستأجر بمسكها بعين فاحش نصف
 اجرة المثل أو نحوها لا بد ذر أهل المحلة بالسكون عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على
 المحاكم أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زودالنين الماشية
 ولو كان القيم ساكن مع قدرته على الرفع الى القاضى لا غرامة عليه وانما هي على
 المستأجر واذا غفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه
 قضاء وديانة كذا في القنية اه (وقال فيه أيضا) الجسامكية في الاوقاف لما شابه
 الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة
 في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والمحل للاغنياء الخ فراجع اه (ثم قال
 فيه أيضا مانصه) لا تنفخ في اجارة موت المؤجر لا وقف الا في مستثنين ما اذا أجرها

الوقف ثم ارتد ثمن مات بطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر ارضه
ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر
انسانا ثم هرب ومال الوقف عليه لم يضمن كفاي التتارخانية الخ فراجع (وقال
في أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا يضمنه في الزهن فاذا ولدت المهرونة
كان رهنا معها بخلاف المستأجرة اه (ثم قال) ولا يضمنه في الكفالة والاجارة
اه (ثم قال) ولم أر الا حكم الاجارة له و ينبغي فيه الصحة لانها تجوز للمعوم
فالحمل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار للحنفي لا لا لفظ مانصه) وتنعقد الاجارة
بلفظ المية والتملك كفاي الحسانية و بلفظ الصلح عن المنافع و بلفظ العارية اه
(وقال فيه ايضا مانصه) الشراء اذا وجد ثمنه على المباشر نفذ عليه فلا يوقف
شراء الغضوى ولا الشراء الوكيل الخالف ولا اجارة المتولى اجبر الوقف بدرهم
ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالتولى وقيل تقع الاجارة للمقيم وتبطل الزيادة
كفاي القنية الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر اجيرا بأكثر من اجرة المثل
فان الزيادة باطله ولا تقع الاجارة له كفاي سير الحسانية اه وقد ذكرناه في كتاب
الوقف وكتاب الوصية (ثم قال ايضا في البيوع مانصه) العقود تعقد صحتها
الغائبة فلا يفيد الا يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كفاي
الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه (ثم قال
في كتاب البيوع في بحث كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل الا في مسائل مانصه)
وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية ففسخ للاولى كفاي البرازية اه
(ثم قال فيه ايضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى أن قال
والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تلقى به
حق عند لزوم رافع الفساد الا في مسائل آخر فاسد اذا أجر المستأجر صحها فلا لأول
تعضها والمشتري من المكره لو باع صحها فلامكره نقضه والمشتري فاسدا اذا أجر
فلما انع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب النكاح ونقلنا بعضه
في كتاب الاكرام (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغسر ولا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الذافع كالوديعة
والاجارة حتى لو ملك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع

والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بمأضنه وكذا من كان بعناه وفي العارية
والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتحماله في الحاشية في فصل الغرور من
اليسوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب
القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليقين الا في مسائل عشرة في القضية الى أن
قال واذا ادعى على القاضى اجارة مال الوقف أو اليتم اه (ثم قال فيه أيضا
مانصه) ولا تنفع البينة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتنافى البينة
للتعدي الى أن قال ثم رأيت سابعاً في اجارة منية المغنى آجر دابة بعينها من رجل
نم من آخر فقام الاول البينة فان كان الآخر حاضراً قبل عليه البينة وان كان
مقرعاً يدينه هذا المدعى وان كان غائباً لا تقبل اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبذل الاكراه أولى في البيع
والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع اه وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا) الجهالة في المتكروحة تمنع الصحة الى أن قال
وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في الاجرة كهذا وهذا اه (وقال في كتاب الاقرار
مانصه) الاستحجار اقرار بعدم الملاك على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
من نفسه لم يكن اقراراً بحريته كافي القضية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الاقرار بحجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
فلو أقر المؤجر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين
فلادائن جسم وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله
بيعهما الغضائيه وان تضرر المستأجر اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل
القبض تكون مجازاً عن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة المولى المجمية اه وقد
نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) ولو ادعى المشتري ان
المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه (وقال في كتاب
الامانات) اذا تعدى الامن ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا
في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستحجار اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال فيه أيضا) الدبعية لا تؤدع ولا تعسر ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر
ويعار ولا يرهن والعارية تعسر ولا تؤجر قبل بدع المستأجر والعارية اذا تصح
اعازته ما وفي أقوى من الابداع وقبل لان الامن لا يسلمه الى غير عياله وانما

جازت الاعارة لأذن المير والمؤجر لا طلاق في الارتفاع وهو معدوم في الابداع
فان قيل اذا أعار فقد أودع قلنا معنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤجر وأما الموصى فلهلك الابداع والاعارة دون الاعارة كفى وصايا الخلاصة
وكذا التولى على الوقف والوكيل بقض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كفى
جامع الفصولين العامل لغيره امانة لأجرة له الا الوصى والتناظر فيستحقان بقدر
أجرة المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للتناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان
الوقف ملاحونية والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للتناظر كفى الخاصنة ومن هنا
يعلم انه لا أجر للتناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل
الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقض الدين لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا وفي
البرازية لوجعل للكفيل أجر الم يصح وذكر الزبلي ان الوديعة بأجر مضمونة
وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف المير ان اذا
استأجر الزرع اه (وقال في كتاب الامانات ايضا امانته) المأذون له في شيء كاذنه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونخرج عنه مسئلتان الى ان قال الثانية
حسام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم اذن أحدهما
مستأجرا بالعمارة فعمارة الرجوع للمستأجر على الشريك الساكت ولو عمر أحد
الشريكين الحسام بالاذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة
الولو الحجيية اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (وقال ايضا في كتاب الامانات) للغير
ان يسترد العمارة متى شاء الا في مسائل لو استعار أمانة لارضاع ولده وصاير
لا يأخذ الا نديها الرجوع لا الردف له أجر المثل الى الفطام ولو رجع في فرس
الغزافي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء له أجر المثل وهما في
الحجانية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تحصد ولو لم
يؤقت وتترك بأجر اه (وقال فيه ايضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا بان
كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالنصب والدين لا كفى فتاوى قارئ
الهداية ومن الثاني ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا يدين اليه
وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بغير الى مكة فهو على الذهاب دون
الحجي ولو استعار بغيرا فهو وعليهما كفى اجارة الولو الحجيية اه (وقال فيه ايضا) العمارة

كالاجارة تنفسح بموت أحدهما كافي المنية اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانصه) المأذون اذا حقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كافي اجارة منية المقتي اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطالت الاجارة ان ردها كذا في اللؤلؤ النجاسة اه وقد نقلنا في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب مانصه) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث في مال التيميم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير إذن الاخر وسواء كان موقفا لا سكني أولا للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال التيميم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر عليها كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة لها جارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو تيميم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من السكني يتأويل عقد سكني المبرهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتعريض على الاصول يقتضي أن له ذلك اذا لم تكن معدة له لكونه دفع ما ليس به واجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر نزع المستأجر عن الهبة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورجعها للمالك يطالب له لان أخذ الاجارة اجازة اه وقد نقلنا في كتاب الوقف (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض مملوكة للحافر فللمالك النديش عليه واخراج له وله القسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يبيكره ان كان في الأرض سعة لان الحافر لا يدرى بأى أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقفات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الحيا روفي مباحة فله

تفحين قيمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب
 الحظر استخدام التيم بالأجرة حرام ولولا خيه ومعلمه الألامه وفيما إذا أرسله معلمه
 لا حضار شريكه كافي القنينة اه (وقال في كتاب الرهن) فإذا أجره المرتهن
 لا يطيب له الاجر أذن الراهن للمرتهن في الاجارة فلا يخرج عن الرهن ولا
 يعود الا إذا رهن العين عند المتأجر على دين له صحيح وانفسخت اه (ثم قال
 فيه أيضا) وإذا أذن له في السكنى فلا رجوع له باجرة اه (وقال في كتاب
 الجنائيات) قطع الحجام لحمه آمن عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
 اه (وقال في كتاب الوصايا) وصي القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى أن قال
 الرابعة لوصى الميت ان يؤجر الصبي لحياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
 القاضى كافي القنينة اه (وقال فيه أيضا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ
 من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالنافع نافذ من جميع المسائل كذا في
 الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجوامع الكبير من الوصايا أيضا الفه
 وصورها الزبالي في كتاب الغصب بأن المريض اعار من أجنبي والتمتع
 عليه انه اذا أبرأ قل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطبرسي انها
 خالفت القواعد وليس كذا قال فان الاجارة والاعارة يطلان بموته فلا ضرر على
 الورثة بعد موته لا لنفسا وفي حياته لا لمالكهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات (وقال في كتاب الوصايا أيضا) الغلام اذا لم يكن أبوه حائلا كافلا ليس لمن هو
 في حجره تعليمه الحياكة لانه يعبر بها وللاثم ولابة اجارة ابنها ولو في حجرته اه
 (وقال في كتاب الفرائض) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال اربعة للأب
 الأكل من مال ولده عند الحاجة ولو وصى بقدر عمله اه (ثم قال) العاشرة
 لا يستفد منه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الامانات) *

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في
 ثلاث النواظر اذ امانات مجهولات الوقف والقاضى اذ امانات مجهولة أموال اليتامى
 عند من أودعها والسلماء ان أودع بعض الغنمية ثم مات ولم يبين عند من أودعها
 كذا في فتاوى قاضيان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجي

وذكر من الثلاثة أحدا متفاوضين اذامات مجه - الاول بين حال المال الذي في يده
 ولم يذ كر القاضي فصار المستثنى بالتفريق أربعة وزدت علمه مسائل الاولى
 الوصى اذامات مجه فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين الثانية الاب اذامات
 مجه لا مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذامات الوارث مجه لا مأ أو دوع عند مورثه
 الرابعة اذامات مجه لا مال القته الرجح في بيته الخامسة اذامات مجه لا مال موضعه
 مال الصكه في بيته بغير علمه السادسة اذامات الصبي مجه لا مال أو دوع عنده
 محجور او هذه الثلاثة في تلخيص المجامع الكبير للخلأطى فصار المستثنى عشرة
 وقيدوا بتجهيل الغلبة لان الناظر اذامات مجه - لا مال البدل فانه يضمه كافي
 الخامسة اه وقد نقلنا هذه المسائل في مواضعها (ثم قال) ومعنى موته مجه لا
 ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلم فان يبينها وقال في حياته
 رددتها فلا تجهيل ان يبرهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله فان كان يعلم ان
 وارثه يعلمها فلا تجهيل ولهذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم
 يبين لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها فانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا
 وهاتكت صدق اه ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركته وكذا الوادعي
 الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم
 هاتكت فالقول للطالب في الصحيح كافي البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار
 جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المعيار الجدار فان المشتري لا يتمكن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى
 الامين ثم أزاله لا لزول الضمان كالاستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع
 أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستئجار أو المضارب والمستبضع والشريك عنانا
 أو مفاوضة والمودع ومستهير الرهن وهي في الفصول الا الاخيرة فهي
 في المبسوط اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الوديعة
 لا تودع ولا تسار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يبرهن والعارية
 تعار ولا تؤجر قيل يودع المستأجر والعارية اذا نصح اعازهم ما هي أقوى من
 الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما حاجزت الاعارة لاذن
 المعير والمؤجر لا مطلق الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا أعار

فقد أودع قلنا ضمني لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر ولا يرهن وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخليفة وكذا المتولى على الوقف والوكيل يقبض الدين بعده مودع فلا يملك التمسك به كما في جامع الفصولين العامل بغيره لا أمانة لأجرة له الا الوصى والناسط فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عمل الا اذا شرط اذا وقف للناسط شيئاً من غلة الوقف ولا يستحقان الا بالمثل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناسط كما في التسمية ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناسط في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل يقبض الوديعة اذا سمى له أجر الباقي بها اجاز بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يصح استئجاره الا اذا وقت لم وقتاً وفي البرازية لو جعل للوكيل أجر المصنع وذكرنا ان ابي ان الوديعة بأجر مضمونة وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صبح بخلاف الزاين اذا استأجر المرتهاى اه وقد قلنا هذه المسائل في أبوابها كل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الزدوا وكيل والناسط اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم سواء كان في حياته مستحقه أو بعده موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق في الوالو الجبة القول للأمين مع الممين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد قلنا هذه المسائل في أبوابها كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا وكتاب الدعوى (ثم قال) الامين اذا اخطأ بعض اموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن فالودع اذا اخطأ بماله بحيث لا تقبر ضمتها وكذا الوائفق بعضهم أفردت وخطأه بها ضمتها والعامل اذا أسأل الفقراء شيئاً وخطأ الاموال ثم دفعها ضمتها الاربابم او لا تجزئهم عن الزكاة الا أن يأمره الفقراء أو لا بالاعسداء والمتولى اذا اخطأ أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والمعاشر اذا اخطأ أموال الناس وأثمان ما يباعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخطأ والوصى اذا اخطأ مال اليتيم بماله ضمنه الا في مثل لا يضمن الامين بالخطأ كالفقاضي اذا اخطأ ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا اخطأ مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أوقف المولى مال الوقف ثم وضع

مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أو ان يرفع الامر الى القاضي فينصب
 القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه اهـ وقد نقلناه في ابوابها كتاب الوقف
 والوكالة والوصايا وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب الزكاة (ثم قال) الامين
 اذا هلك الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها فها هلك كذا في
 الولو المجبة وفي السبازية الرقيق اذا اكتسب فاشترى شيئاً من كسبه وأودعه
 وهلك كذا عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان للعبد يد معتبرة حتى
 لو أودع شيئاً وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كاذنه امانة وضمانا
 ورجوعا وعدم رجوع ونرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسانا في دفع
 الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استغفرت بينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع
 وللمستحق تضمين الدافع كما في جامع القصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب الغصب (ثم قال) الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما
 حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فلا رجوع للمستأجر على
 الشريك الساكت ولو عمر أحد الشريكين المحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع
 على شريكه بجمعه كذا في اجارة الولو المجبة اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب
 الاجارة (ثم قال) لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سبفا فطلبه
 ليضرب به ظمالم ولو كانت كتابا فيه اقرار بمال لغيره أو قبض كما في الخانية المودع
 اذا أزال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع مؤقفا تعدي بعده ثم أزاله
 لم يزل الضمان كذا في جامع القصولين المودع اذا جدها ضمنها الا اذا هلك
 قبل النقل كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره
 الزيلعي وقد تمت للعمير أن يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة
 لأرضاع ولده وصار لا يأخذ الا نسيها له الرجوع لا الرد فله أجر المثل الى القطام
 ولو رجع في فرس الغازی قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو السكراء فله
 أجر المثل وهما في الخانية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة ووزعها لم تؤخذ منه
 حتى تحصد ولو لم يؤت وترك بأجره وقد نقلنا ذلك في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كما في المبسوط اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الرهن (ثم قال) تخالف الامين عند دعوى الرد والهلاك قيل لفي
 التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا يثبت أن يمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي

وحاشا لم يضع الوصي كذا في ودعة البسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
وكتاب الوكالة (ثم قال) لو رد الودعة الى عبد ربه لم يبرأ سواء كان يعوم
عليها أولا وهو الصحيح واختلف الا فتاء فيما اذا ردها الى بيت مال الكها او الى
من في عماله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة
بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع به دين
المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مدينون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وفي كتاب المداينات (ثم قال) ادعى
المودع دفعها الى ما دون مال الكها وكذبها فالدفع له في براءته لافي وجوب الضمان
عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالدفع له وان كان
مضمونا كالغصب والدين لا كافي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب
الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (ثم قال) ومن الثماني
ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعويض من الأجرة فلا يدين اليه وان وهى في أحكام
العامة من العمادى استأجر بغير الى مكة فهو على الذهاب دون الحجى ولو استأجر
بغيرا فهو عليه ما كافي اجارة الاولوية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وفي
وكالة البرازية المستبضع لا يملك الا بضاع ولا الايداع والبضاع المطاني كالوكالة
المقرونة بالمسبقة حتى اذا دفع اليه ألفا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال
اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح
والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتراه والمستبضع لا الا اذا كان
في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب المضاربة (ثم قال) الاعارة كالاجارة تنفسخ بموت أحدهما كافي المنية
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا
اذا قال امرتني بدفعها الى فلان فسد فعتها اليه وكذبها في الامر فالدفع لربها
والمودع ضامن به عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودعة من الاصل
لمحمد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) المودع اذا
قال لأدري ايكم استودعني وادعاهما رجلان وأبى ان يحلف لهما ولا يثبت لهما
لهما نصين ويضمن مثلهما بينهما لانه أئلف ما استودع بحجة له اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعنده ودعة بغير عينها

في جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالحكم كذا في الاصل أيضا اه
 وقد نقلناه في كتاب المدائيات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامع) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الامانات (قال في
 القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها
 وكذا الايداع والاعارة اه (ثم قال) وأما الضمان فهل يترتب في شيء بمجرد
 النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع اذا لبس
 ثوب الوديعة ثم نزعها ومن نيته ان يعود الى لبسه لا يبرأ عن الضمان اه (ثم قال في
 القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من العاشر في شروط النية في الرابع ان
 لا ياتي عناف بين النية والتموي مانصه) وامانة الخيانة في الوديعة فلم أرها صريحة
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنائيات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم أزال
 التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا ينزل التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في السكز وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهالك وتقال
 أخذتها غصب افه وضامن ولو قال أعطيتكم اوديعة وقال غصبتموها الا اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المبحث
 الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحين تأليف هذا
 المحل ورد على سؤال فيمن أجر طبخا الطبخ السكر وفيه فحار اذن للمستأجر
 في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المماذج بضمائها على المستأجر فأجبت
 بان المعروف كالمشروط فصار كانه صرح بضمائها عليه والعارية اذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية
 وجزم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن النبايع
 ثم قال أما الوديعة والعين الموجهة فلا يضمنان بحال اه ولكن في البرازية
 قال أعرفي هذا على انه ان ضاع فأنا ضامن له فأعارة فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الاجارات أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) وفي عارية الخيانة الاعارة لا تنبت بالسكوت اه (وقال في القاعدة
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه)
 ونخرج عنها مسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)

وبتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاستعاق من المحقوق ما نصه)
 وأما ما ليس بالازم من العتود فلا يتصف بالاستعاق كالو كالة والعارية وقبول
 الوديعة اه (وقال في أحكام العقود ما نصه) وجائز من الجانبين الشرك الى
 أن قال والعارية والايداع اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن الغاضى ضمنها ثم اذا ضمن
 لم يرجع عليهما لانه لما ضمن ملكه بالضممان فظهر أنه كان متبرعا وكر الزيلعي
 أنه بالضممان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى
 دين المودع بها اه وقد نقلنا بقية في كتاب الغصب وفي كتاب الطلاق (ثم قال)
 منها الغاصب اذا أودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب
 فلا يرجع له على المودع لانه ملكها بالضممان فصار مودعا مال نفسه اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب الغصب (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان
 ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف
 باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤجر ويعبر والشافعية جعلوا لذلك
 أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك
 الاعارة لا الاجارة ويعملون المستعير والموصى له بالمنفعة ماله لا الانتفاع فقط
 وهذا يقتضج على قول الشرخي من ان العارية اباحة المنافع لامتلاكها والمذهب
 عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما الاعارة
 المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه
 لو ملك الاجارة ملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك
 ولانه لو ملكها لزم أحد الأمرين الغير جائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعليلان يشعلان الموقوف عليه والمستعير وعما سواه على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاعارة وقماه في فتح القدير من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 ونقلنا بعضه في كتاب الاجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفر ما نصه)
 ويختص ركوب البحر بأحكام الى أن قال وضمن المودع لوسافر بها في البحر
 وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الانجاز ما نصه)
 * الوديعة * أي رجل ادعى وديعة فصدقه المذمى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم

إليه فقل إذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه
 الغرماء في قضي القاضى دين الميت وبرجع المدعى على الغرماء تصديقهم وكذا
 في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب
 الاقرار (ثم قال في فن الالغاز ما نصه) * العارية * أى مسموعة ملك المنع بعد الطلب
 فقل إذا طلب السقيمة في حجة البحر أو السيف ليقبل به ظلماً أو الظئر بعد ما صار
 الصبي لا يأخذ الأثر منها أو فرس الغازى في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء
 الدين أى مودع ضمن بالهلاك فقل إذا ظهر مستحقه أى مودع لم يخالف وضمن
 فقل إذا أمر بدفعها إلى بعض ذريته فدفعها إليه بعد موته اهـ (وقال في الفن
 المذكور في بحث الغصب ما نصه) أى مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فن الحمل في بحث الوكالة ما نصه) أراد
 الوكيل أنه إذا أرسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة أن يأذن فيه بعهه وكذا لو أراد
 الأيداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجبر له لأن الاجبر الواحد من عباله أو يرفع
 الوكيل الأمر إلى القاضى فيأذنه في إرسالها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخوه المؤلف في تسكيته للفن السادس من الفروق ما نصه) * كتاب الوديعة *
 أتفق بعض المحنطة المودعة ثم رده إلى الباقي فهل يك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن
 المأخوذ فقط والفرق أن المردود لم يخرج عن ملكه فخطئه يوجب الالاس تهلاكه
 في الباقي بخلاف ما إذا لم يرد أخذت منك ألفى درهم ألفاً وديعة وألفاً غصباً
 وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل هلك الغصوبة فالقول له
 ولو قال أودعني ألفاً وغصبك ألفاً فهلك الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر
 والفرق أنه في الأول أقر بسبب الضمان وهو لاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي
 الثانى لم يقربا الضمان وإنما أقر بفعل الغير وهو الأيداع اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخوه المؤلف في تسكيته
 المذكورة ما نصه) * كتاب العارية * استعارة دابة للموضع لا يركب
 في الرجوع ولو استأجرها إلى موضع له أن يركب والفرق أن رد المستعارة على
 المستعير ورد المستأجر على صاحبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارات (ثم قال)
 للمستعير أن يعبر إلا إذا عين نفسه والفرق أن الاعارة مطلقة والمطابق يحبرى على
 إطلاقه وفي الثانى مقيدة فتبقى على التقيد ثم في المطلقة لو أركبها غيره تعين حتى

لوركب هو بعد ضمن عند فقر الاسلام وقال خواهر زاده والسرخصي لا يضمن عملا
 بالاطلاق قال بجيب العالبا اعادة الثور نعم فأخذ في غيبته من يتيه فخطب
 لا يضمن ولومن زوجته ضمن والفرق ان اعادة الدواب لا تكون للنساء وقد
 وجد القامع للاجارة وهو فعلها استعارة الى مكان فاجوزة ثم ردها الى مكانها
 فهو ملكك ضمن ولو ركب الوديعه ثم ردها الى مكانها فهو ملكك لا يضمن والفرق
 ان يد المودع كسده ولا كذلك المستعير والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب
 الوقف) كل من بنى في ارض غيره بأمره فالنساء ملكها ولو بنى لنفسه بلا أمره
 فهو له وله رفعه الا أن يضر بالارض وأما البناء في ارض الوقف الخ اه فواجبه
 وقد نقلناه في كتاب العصب (وقال ايضا في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا
 يتضمن النساء اذا صرف لمهم مع الحاجة الى التعديل يرجع عليهم بمساقطه
 لمكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان
 مودع الغائب اذا أنفق الوديعه على أبوي المودع بغير اذنه واذن الفضى فانه يضمن
 واذا ضمن لا يرجع عليهم لانهما ضمن تبيين ان المذموم عما كره لاستناد ملكه الى
 وقت التعدي كافي الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 ايضا في كتاب الوقف مانصه) وكذا لا يردها اذا اذن القاضى بالرفع الى الزوجه
 الغائب فلما حضر جرد النكاح وحلف فانه ذكر في العتبية ان شاء ضمن المرأة وان
 شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه لانه غير متد وقت الدفع وانما ظهر
 الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن القاضى فكان له الرجوع عليهم لانه
 وان ملك المذموم بالضمان فليس بمذموم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعنى لا اللفاظ مانصه) وخرج عن هذا
 الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائمن ولا العارية بالاجارة بلا أجرة اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث ماقصه)
 الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعه والاحارة حتى
 لو ملك الوديعه أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان على الدافع بما ضمه وكذا ما كان بهما وفي العارية والهبة لا رجوع
 لأن القبض كان لنفسه وقامه في الخاتمة من فصل الغرور من البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهبة (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يختلف

القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثالثة اذا ادعى
المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كفي القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا
ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لاحدهما وأنكر
الآخر لم يستحلف للآخر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه
يستحلف للآخر بعد اقراره لاحدهما كفي الخيانة مفضلا اه وقد نقلنا في كتاب
الغصب (وقال فيه أيضا) المجتهل في المنكحة وكحة تمنع المحبة الى أن قال
وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع اه
(وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المسأل على يد رسول فهلك
فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن
ابعث به امع فلان ليس رسالته منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها
الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبينة في شرح المنظومة اه (وقال
في كتاب الوكالة أيضا مانصه) الشيء انفوض الى اثنين لا يملك أحدهما كالوكيلين
والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم
قال فيه أيضا مانصه) الوكيل لا يكون وكلا قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة
ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بالوكالة كفي البرازية وفي مسئلة
ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل لا وهى
في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع أو المودع والوكيل معا
بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلكت وهى
في الخيانة أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع
فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه (وقال في كتاب الدائيات)
عند رجل ودبعة للمودع عليه دين من جنس الدبعة لم تصرفها بالدين حتى
يجمعها أى الدائن والمودع وبعد ذلك لا يصح ذلك قصاصا لما يتحدث فيه
قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجدد قبض وتقع القصاص اه
(وقال فيه أيضا) آجر نك غير شئ فاسد لا عارية اه (وقال في كتاب الاحارة
لا ضمان على الحمائي والديابي الا بما يضمن به المودع اه (وقال في كتاب الحجر
مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذ بافعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل
فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن وليه

وما أعير له وما يبيع منه بلا إذن ويستثنى من إيداعه ما إذا أودع صبي محجور
 مثله وهي ملك غيره مما أفلامه الك تضمين الدافع أو الاتخذ قال في جامع الفصولين
 وهي من مشكلات إيداع الصبي قلت لا إشكال لأنه اتسم بالمضمين المسمى للتسليم
 من ماله كما هو هنا لم يوجد كما لا يخفى اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب وفي
 كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 إذنه ولا ولاية إلا في مسائل إلى أن قال الشافعية إذا انفق المودع على أبوي المودع
 بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى لم يضمن استفسانا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقار لا يضمن إلا في مسائل
 إذا جده المودع الخ (وقال فيه أيضا) لا يجوز دخول بيت إنسان إلا بإذنه إلا في
 الغزو وكفى منية المقتي وفيما إذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لأعلمه أخذه كفى
 الوديعة اه (يقول جامعهم) وقوله كفى في الوديعة أى كما يجوز له دخول بيت المودع
 بغير إذنه إذا أنكرها اه من الشرح وقد نقلناه في كتاب الخطر (وقال
 في كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته انما يتقدم الثلث عند عدم
 الإجازة إلا في تبرعه بالنساق فإنه نافذ من جميع المسائل كذا في الفتاوى الصغرى
 وطاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الزبلى
 في كتاب الغصب بأن المريض أعار من أجنبي والمنصوص عليه أنه إذا أجزأ قبل
 من أجزأ المثل فإنه يتقدم الجميع وقال العارسوسى أنها خالفت القواعد وليس
 كما قال فإن الأمانة والأجارة يطلان بموته فلا ضرر على الورثة بعده وموته
 لأنفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب الأجارة (وقال في
 كتاب القرائض) الأرض يجزى في الأعيان وأما المحقوق فبها ما لا يجزى
 فيه كحق الشفعة إلى أن قال والوكالات والعماري والودائع لا تورث اه
 (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الحجر والمأذون) *

المحجور عليه بالسفه على قولهم المقتي به كالصغير في جميع أحكامه إلا في
 النكاح والطلاق والعنات والاستيلاد والتدبير ووجوب الزكاة والمج
 والعبادات وزوال ولاية أبيه وجدته وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي

صححة وصاياه بالقرب من الثالث فهو كالباقي في هذه وحكمه كالباقي في الكفارة فلا
يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صبح أى صبح العتق ونفذ ولا يجزئه
عنها ويصوم لها وتسامه في شرح منظومة ابن وهبان وأما اقراره في التتارخانية
انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما اهـ يعني بناء على الخبر بالسفه الصبي المحجور
عليه مؤثرا خذ ما له فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في
مسائل لو تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما أعير له وما بيع منه
بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما
فالمالك تضمن الدافع أو لاخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات
ايداع الصبي قلت لا شك لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من مالكه وهذا
لم يوجد كما لا يخفى اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الغصب وكتاب الخنايات
(ثم قال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح
الاذن للآبق والمغصوب المحجور ولا يبيته ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن
لعبده ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال يا بعو اعبدى فاني قد اذنت له في التجارة
فيا بعوه وهو لا يعلم بخلاف ما قال يا بعو ابني اذا قال له اجر نفسك ولم يقل من
فلان أو قال ابع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كذا في الخناسة والامر
بالشراء كذلك كذا في الولوة الحجة فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا لبس كان
اذنا وهي حادثة الفتوى فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع
خاصة وقال السرخسي الاصح عندى التعميم كما في الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب
المضاربة (ثم قال) اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا
الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية السفهية اذا زوجت نفسها من كفوصح
فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاعتراض ولو اختلفت من زوجها على
مال وقع ولا يلزنها ولا يصح اقرار السفهية ولا الاشهاد عليه اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات
وقوله وقع أى ويكون رجعا كما في شرحها (ثم قال) ولو دفع الوصى المال الى

البتيم بعد بلوغه سفيهاً منه ولولم يحجر عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو حجر القاضي على سفيه فأطلقه آخر جازاً مطلقاً له لأن الحجر ليس بقضاء ولا يجوز ثالث تنفيذاً للحج الأول خلافاً للخصاف ووقف المحجور عليه بالسفه باطل واختلافاً فيما إذا وقف باذن القاضي فهججه البجلي وأبطله أبو القاسم اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصير السفيه محجوراً عليه بالسفه عند الثاني فلا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من إطلاق القاضي خلافاً للمجدد فيما ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزائن المفتين ووقعت حادثه حجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشد وأدعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أرفسه نقلاً صريحاً وينبغي تقديم بيينة البقاء على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لأن عقله يمنع منه ذكره في دلائل أبي يوسف على أن السفيه لا ينحجر إلا بحجر القاضي وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف إذا اختلف الزوجان في الأمر قضى أن برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل لم تقبل بيئته لأنها للأبائات فكل بيينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيئته زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات والمدعى وفي كتاب النكاح (ثم قال) المأذون إذا لمحقة دين يتعلق بكسبه ورقبه إلا إذا كان أجيراً في البيع والشراء كما في حارة منية المفتي اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون المدينون إذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يحجز الغريم كان ماله كاللوصى له إذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فللغريم إبطالها وبيعه القاضي فما فضل عن ثمنه فللواهب كذا في خزائن المفتين من الوصايا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الوصايا (ثم قال) المأذون لا يكون مأذوناً قبل العلم به إلا في مسألة ما إذا قال المولى لأهل السوق يا عوا عدى ولم يعلم العبد والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (بقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الحجر والأذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فماسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمر أموالهما إلى الولي اهـ (وقال في تنبيهه) يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وهذا مقيد بل ولم الضرر لا يزال مثله وعليه فروع مانصه) ومن ساجوا بالحجر على البالغ العاقل الحر عند أبي حنيفة رحمه الله

سبحانه وتعالى في ثلاث المفتي المساجن والعليين الجاهل والمكاري المغلس دفعا
 للضرر العام ومنها جوازده على السفينة عند ما وعليه القنوى لدفع الضرر العام
 ومنها بيع مال المدين المجهوس عندهما القضاء دية دفعا للضرر عن الغرماء وهو
 المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في آخر القاعدة
 الرابعة التاسع تابع مائه) * فائدة * ظفرت بمسألة من يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر
 في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال الثانية لو أدنى المأذون المنحجر ولو أذن
 للأبى صح كفاي القضاء من المعراج وقسده قاضي خان بما في يده اه (وقال
 في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مائه) ولو رأى القاضي
 الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذنا في التجارة اه
 (ثم قال) وإذا رأى عبده يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن ذنا ذكره
 الزيلعي في المأذون اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون
 السكوت فيها رضاء كالنطاق الى أن قال السادسة عشر سكوت المولى حين رأى
 عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت
 حنث في ظاهر الرواية اه (يقول جاءه) وقوله فسكت أى حين رأى يبيع
 ويشترى كفاي شرحها وقد نقلنا في كتاب الايمان (ثم قال) الثامنة والعشرون
 سكوت ولي الصبي العاقل إذا رآه يبيع ويشترى اذن اه (وقال في القاعدة
 السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مائه) ضابط الولى قد
 يكون ولبا في المال والنكاح وهو الأب والمجد وقد يكون ولبا في النكاح فقط وهو
 سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصى الاجنبى
 فظاهر كلام المشايخ أنها مراتب الاولى ولاية الأب والمجد وهى وصف ذاتي لهما
 ونقل ابن السبكي الاجماع على أنها مألوفة لا أنفسهم الميनेزلا اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس مائه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح الولى وجهل الوكيل والمأذون
 بالاطلاق وضده اه (ثم قال في أحكام العديان) ويقبل قوله في الهدية والاذن
 اه وقد نقلناها في المحظر أيضا (ثم قال) والمجرب عليه في الاقوال كلها الا في
 الافعال فيضمن ما أتلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في المنجز

اهـ وقال وفي المتنط ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اهـ
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) ولو كان مأذونا فباع أو وجد المشتري به
 عبدا لا يباعه حتى يدركه كافي العدة اهـ وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا
 وفي كتاب القضاء (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يئنه له لا يحضره إلى
 باب القاضي لانه لو حلف فنكحل لا يقضى عليه كذا في العدة اهـ وقد نقلناها
 في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) وتوقف عقوده المترددة بين النفع والمضرر
 على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما يخص ضررا ومنه
 اقراره واستقرضه لو محجور الا لو مأذونا وكفائه بائنه ولو عن أبيه وصحته
 وعنه مطلقا اهـ وقد نقلناها في كتاب الكفالة أيضا ونقلنا بيعه في كتاب الهبة
 (وقال في أحكام العبد ما نصه) ولا يئنه إذا قراره بمال مأذونا كان أو مكاتب
 الاباذن ولا الا إذا أقر المأذون بما في يده ولو به دجيره وكذا اقراره بجنابة
 موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بحد أو فرد اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار وفي كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود (ثم قال) ولا تصح كفالته حالة
 الاباذن سدا اهـ ونقلناها في كتاب الكفالة (ثم قال) ويباع في دينه اهـ (ثم
 قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجلس في دين
 اهـ وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعتاقه باطل الى ان قال وكذا وصيته
 وهبته وصدقته وترعه الا اهداه للسير من المأذون والمحابة البسيرة منه اهـ
 وقد نقلناها في كتاب الهبة أيضا (وقال في أحكام الانثى ما نصه) وتزني في أسباب
 البلوغ بالحيض والحمل اهـ (وقال في أحكام المحارم ما نصه) واختص الاب
 والجد بأحكام من ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا المحفظ وشراء
 ما لا بد للصغير منه اهـ (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنتان شرح حكائي ان
 قال ولاية المال اهـ (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) قال في فتح القدير
 الملك قدس سرته ثبت الشارع ابتداء على التصرف في حيا الوكيل اهـ وينبغي
 ان يقال الا ما منع كالمحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اهـ (وقال)
 في بحث ما افرق فيه النجس والنفاس ما نصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون
 النفاس اهـ (يقول جامعه) أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
 لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخره في الفرق والجمع ما نصه)

* فائدة في الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة
 والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحل توليته كما كتبناه في الشرح
 واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بال
 السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقت عليه النظر فلا
 نظره في الوقف وان كان ابن الوقف المشر وماله لان تصرفه لنفسه لا ينفذ
 فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا
 يفتق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال الوقف اه وقد قلنا
 بقبته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (ثم قال بعد ذلك مانصه) ثم اعلم ان السفيه
 لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفيه المبذر المضيع لاله سواء كان
 في الشربان جمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف
 في النفقة ويفتح باب المجاورة والعطاء عليهم أو في الخبز بأن يصرف ماله في بناء
 المساجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لاله اه وذكر الزيلعي ان
 السفيه من عاداته التبذير والاسراف في النفقة بأن يتصرف تصرفا لا تعرض
 أو تعرض لبعده الغفلة من أهل الديانة فمضاعف دفع المال الى المغني واللعاب
 وشراء المجامع للطيارة بقرن غال والغبن في التجارات من غير محسنة وأصل المسامحات
 في التصرفات من البر والاحسان مشرور والاسراف حرام كالاسراف في الطعام
 والشراب اه والغفلة من أسباب الحجر عندهم أيضا والغافل من ليس بمفسد
 ولا يصدده لكن لا يهتدي الى التصرفات الراجحة فيعين في البياعات لسلامة قلبه
 ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى أيضا ولم أر حكم شهادة السفيه ولا شك انه كان
 عضيا لماله في الشرفه فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الحجر تقبل وان كان
 مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في
 الخانية ومن اشدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على
 اسم المغفل من التغفل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة
 الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان الغفل في الحجر غفلة في
 الشهادة وهو أنه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر
 ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد قلنا في كتاب الشهادات
 (وقال أحوال المؤلف في تكملته للفن السادس من الفروق في كتاب الدعوى

مانصه) ادعى عبد الله بن عبد الله أو شراً أو شراً فالعبد خصم إلا أن يقر المدعى أنه
محمود والفرق أنه إذا كان محمداً فلا بد له وإن كان له أذن له بدها وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقيه
لا يكون غنياً بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتباعد القضاء الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب المدائيات (وقال
في كتاب العتق مانصه) المديبر إذا خرج من الثلث فإنه لا سمية عليه إلا إذا كان
السيد سفيهاً وقت التدبير فإنه يسعى في قيمته مديراً كما في الخاقية من أنجر وفيما إذا
قتل سيده كما في شرحنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال في كتاب التركة)
ولو اختلص المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اهـ (وقال أول كتاب البيوع
في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق إلى أن قال وفي الدين
فيما مع أمه لا دين اهـ (يقول جامعه) أي إذا كانت مأذونة مديونة (وقال
في كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو قال العبد أن أدبت
إلى ألفاً فأنت حر كان أذنه في التجارة وتعلق عتقه بالأداء نظر المعنى لا الكتابة
فاسد اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) من
باع أو اشترى أو أجزم ملك الأقالمة اشترى الوصي من مديون الميت داراً
بعضرين وقيمتها خمسون لم تصح الأقالمة اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمته ثلاثة
آلاف لم يصح ولا يمكن الرد بالعيب ويمكن أن يشترط أو رؤية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) لا تصح الإجازة
بعده ملك العين إلا في الأقالمة وفي إجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك
الثلث (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الزباحم إلا في مسائل الحان قال
وبين المولى وعبد اهـ (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وإذا
قال لاهل السوق بايعوا ابني فأني أذنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا
عليه لا غرور وكذا إذا قال بايعوا عبدي فقد أذنت له بايعوه وحقه دين فظهر
أنه عبد الغرور رجعوا عليه إذا كان الأب حراً ولا يبعد العتق وكذا إذا ظهر حراً
أو مديراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من إضافته إليه والامر بمبايعته كذا في
مأذون السراج الوهاج اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله
فعليه العين إلا في مسائل عشرة في القنية إلى أن قال وفي قول العبد البائع أنا مأذون

اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) البقاء أسهل من الابتداء الا في مسئلتين الى ان
 قال الثانية الاذن لا يبقى صحيح واذا ابقى المأذون صار محجورا عليه ذكره اترابي
 في القضاء اه (وقال فيه أيضا مانصه) أمين القاضى كالقاضى لعهده عليه
 بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى قبل وصى القاضى
 وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال
 اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول
 له القاضى جعلتك أمينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا
 العبد ولم يزد والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد اوضحناه في شرح المكنز وصحيح
 البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا (ثم قال أيضا مانصه) القاضى اذا قضى في مجتهده فله نفذ قضاءه الا في مسائل
 الحان قال أو الحاكم محجور عنه اه (ثم قال) أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير
 اذن زوجها المبنية اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانصه) لا يمين على الصبي
 في المدعى ولو كان محجورا لا يحضره القاضى لسماعها وبخلاف العبد ولو محجورا
 ويقضى بشكواه ويؤاخذ به بعد العتق اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
 وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الولو النجبة اذا باع وكيل
 الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من
 الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 الامانات مانصه) الامانات تغلب مضبوطة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال
 وزدت عليها مسائل الى ان قال السادسة اذا مات الصبي مجهلا لمسا أو دعه عنده
 محجورا اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة وصى القاضى اذا جعل وصيا عنده موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف
 وصى الميت كما في اليتيم وفي الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية
 عامة اه وبه يحصل التوفيق اه (يقول جامعه) وقوله كوصيه أى كوصى الميت كما
 في شرحها (ثم قال فيه أيضا) الوصى يملك الا أيضا سواء كان وصى الميت أو القاضى
 منها كما في الخامسة اه (وقال) في كتاب الفرائض الجسد كالاب الا في أحدي
 عشرة مسألة الى ان قال الخامسة لو مات وترك أولاد اضرارا ومالا فالولاية للاب
 وهو كوصى الميت بخلاف الجد اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا)

المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يل الانسكاخ مع العصابات
ولا يملك التصرف في مال الصغير اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا قال
صاحب الاشياء

* (كتاب الشفعة) *

هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والخبر فلو استحق المبيع بعد البناء
فلارجوع للمشتري على الشفيع كما هو بوله والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف
البائع اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة وكتاب الهبة (يقول جامعهم) وقوله فلا
رجوع للمشتري المخصوص به العكس كما في شرحها (ثم قال) ف رؤية المشتري ورضاه
بالعيب لا يظهري حق الشفيع كالاجل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت
المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسيحياني والتحويل أصبح بالابطال به اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) المعلوم لا يؤخر لوهوم فلو قطع بين رجلين
خضر أحدهما أقتص له وللاخر نصف الدية ولو حضر أحد الشفيعين قضى له بكليهما
كذا في جنائيات شرح المجموع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) باع
ما في اجارة الغر وهو شفعيها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاطارة
ان ردها كذا في الولوالحجة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال)
الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفعيها كان له الاخذ بها والوصى كالأب
اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دار الشفيع ملازمة لبعض
المبيع كان له الشفعة فيما لازمه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة القوي على
جواز بيع دور مكية ووجوب الشفعة فيها اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان سلم
لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال) سمع بالبيع في طريق مكية يطلب طلب الموائمة
ثم يشهدان قدر والا وكل أو كتب كتابا وأرسله والابطال تسليم الحجار مع الشريك
صحيح حتى لو أسلم الشريك لم يأخذ الحجار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو
المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها
اذا صنع المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مختار ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وان شاء
ترك كذا في الولوالحجة وفيه نظر اخر الشفيع الحجار الطلب ليكون القاضى

لا يراه فهو معذور وكذا الطالب من القاضي احضاره فامتنع فاخر اليهودي
 اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جائز
 أنكرا المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتمال لا بطلانها يخلف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن
 وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الف
 فالقول للاب بلاعين اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الدعوى (ثم قال) هبة
 بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة وكتاب الميوع (ثم قال) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق
 الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي كتاب الميوع (ثم قال) له دعوى
 في رقية الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وأنا أدعيها فان وصلت الي والى أنا
 على شفعتي فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى (ثم قال) استولى الشفيع
 عليها بالاتضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جناسات
 المقتطوعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى اشيء على عدد الرؤس العقل
 والشفعة وأجرو القسم والطريق اذا اختلفوا فيه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 وقد نقلناه في كتاب الجناسات وكتاب القسمة (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشفعة (قال المؤلف في خاتمة فيها فوائد في تلك
 القاعدة أعني البقين لايزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب
 مانصه) ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فأنكر
 المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الابينة اه (وقال
 في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هذه القاعدة
 مسائل يكون السكون فيها رضاء كالنفاق الى أن قال الخامسة عشر سكوت
 الشفيع حين علم بالبيع اه (قال في الفن الثالث في أحكام النامي
 مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لمهاجر وانه يكون عذرا ولحق به
 جهل الشفيع اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول جامعه)
 وقوله ولحق به أي بالجهل الذي يكون عذرا جهل الشفيع بالبيع فانه يكون
 عذرا في عدم سقوط الشفعة اذا بيع قديم في كذا في شرحها (وقال في بحث
 ما يقبل لاسقاطها من الحق مانصه) وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ
 بغير اختياره الا الارث اتعافا الى أن قال والشفيع اذا تمكك بالشفعة دخل الثمن
 في ملك المأخوذ منه جبرا اه (ثم قال) الرابعة عشر تمكك العقار والشفيع بالاخذ
 بالتراضي أو بقبض القضاء فقامه المالك فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع
 ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين
 ما نصه) « فوائده » الاولى ليس في ان شرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم
 الى أن قال وما أخذ به الشفيع العقار اه وقد نقلناه قيمته في كتاب البيوع وكتاب
 المداينات (وقال في بحث ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح ما نصه) ولا شفعة
 فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) آخر فن الفرق والمجمع
 ما نصه) « فائدة » اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن
 بالكسر بطل المتضمن بالغنى الى أن قال ونخرج عنها ما ذكره في البيوع الى أن قال
 وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع
 ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعة بمال
 لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه بعبارة في كتاب
 الصلح وفي كتاب البيوع (ثم قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على
 الصحيح فلا يجب المال ونسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن
 الاعتاز في بحث الصلح ما نصه) أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم
 البديل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال
 أيضا في فن الاعتاز ما نصه) « الشفعة » أي « شتر » سلم له الشفيع ولم تبطل فقل هو
 الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن الحيل ما نصه) « العشرون في الشفعة » الحيلة أن
 يرب الدار المشتري ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقرن أراد شراءها بها
 ثم يقر الا تخلفه بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الحمار بطريقه ثم يبيعه
 الباقي اه (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ ما نصه)
 وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت
 بيعا انتهاء فثبتت أحكامه من الحيلارات ووجوب الشفعة اه (ثم قال فيه
 أيضا) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتراض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه
 بمال بطلت ورجع به اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع ما نصه) لا يجوز

تفريق الشفعة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية اه
 (ثم قال ايضا في البيع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في القاسد باذن بائعه
 ملكه ويثبت له أحكام الملك كله الا في مسائل الى أن قال ولا شفعة لبحاره لو كان
 عقاراه وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه البيع الا في مسائل عشرة في القنية الى أن قال والاب
 في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلاف مع الشفيع وفيما اذا أنكر
 الاب شراءه لنفسه وأدعاه لابنه اه (ثم قال فيه ايضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
 العام فحول لاحق في قوله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تامة قطبه
 اه وقد نقلناه في كتاب المكالمات (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر اذا
 صار مكذبا شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام
 البيضة فان الشفيع يأخذها بألفين لان القاضى كذب المشتري في اقراره اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع
 في ثلاث مسائل في شفعة الولوالجية أجل الشفيع المشتري بعد الطلبين لاخذ صحيح
 وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للمضارب الشراء لا الاخذ
 بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه)
 لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
 العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية ولذا الوفاة الشفيع بطات الشفعة اه
 (وقال في كتاب الغرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القسمة)

الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
 فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجية في القسمة ماذا نعلم الساطع أهل
 قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفالة التتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية
 اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامة منها فاقوا بالغرم بعدد الرؤس
 لانها لحفظ النفس اه القسمة الغاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشرط
 الغاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركذا لاهل

المجلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في محلاتهم وفي دورهم إن لم يضر وله بناء ظلة
 في هواء الطريق إن لم يضر لكن إذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد
 نقلناه في كتاب المجناتيات ونقلنا بعضه في كتاب الوفاء (ثم قال) المشتراك إذا
 انهدم فبأي أحدهما التعارفة فإن احتمل القسمة لأحدهما وقسم والابن ثم أجبه ليرجع
 بني أحدهما بغير إذن الآخر فطالب أحدهما رفع بناءه فقسم فإن وقع في نصيب
 الباقي فيها والاهدم اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة وبعضه في كتاب الغصب
 (ثم قال) له التصرف في ملكه وإن نأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل
 فيها تنورا وجساما ولا يضمن ما تلف به اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 المجناتيات (ثم قال) تنقض القسمة بظهور دين أو وصية إلا إذا قضى الورثة
 الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهذا إذا كانت بالتراضي
 أما بقضاء القاضى لا تنقض تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المدينيات وكتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القسمة (قال المؤلف)
 في تنبيهه ليعمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ الى ان قال ومنها
 طالب صاحب الاكثر القسمة وشريكه يتضرر فإن صاحب الكثير يجاب على
 أحد الاقوال لان ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه بها اهـ (وقال)
 في القسمة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ما نصه (ثم اعلم ان بعضهم
 استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسئلتين احدهما
 نقض القسمة اذا ظهر فيها عيب فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف ينقض
 بمثله والمحجوب ان نقضها لغوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن
 صحيحة من الابتداء فهو كالموطأ رخطاء القاضى بقوات شرط فانه ينقض قضاؤه
 اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان ما نصه) ولا يدخل في الغرامات
 السلطانية كما في قسمة الولوالجية اهـ (وقال في أحكام العبيد ما نصه) ولا يجوز
 كونه شاهدا الى ان قال ولا قاسما ولا مقوما اهـ (وقال في أحكام الانثى ما نصه)
 ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية كما في الولوالجية من القسمة اهـ (وقال)
 في بحث القول في الملك ما نصه (ولو اقسما أى التركة ثم ظهر دين محيط أو لاردت
 القسمة اهـ وقد نقلنا بقيته في الفرائض (وقال في بحث التكلام في أجرة مثل

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر بمعين فانه يستحق أجر مثله اهـ (وقال في فن الالغاز
مانصه) * القسمة * أى شركاء فيما يكن قسمة اذا طلبوهام تقسم فقل السكة
الغير النافذة ليس لهم ان يقتسموها وان أجمعوا على ذلك اهـ (وقال في الفن
الثاني في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم
الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولوالجية اهـ (ثم قال فيه أيضا) الموقوف
عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم
قسمة الوارث فان له الرجوع اهـ (وقال في كتاب الدعوى في بحث البراء العام
مانصه) وفي قسمة القيمة قسما أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما ماله لادعوى
له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما التسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن
فاحشا عند بعض المشايخ الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنبايات
المنقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الدروس العقل
والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب
الجنبايات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصى لا مشتركا بينه وبين الصغير
تجوز ان كان فيه نافع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لمحمد كذا في قسمة القيمة اهـ
(يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة
والمزارعة كان للعامل أجر مثله اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيان الوقت
خلافا للمشايخ بلخ ومن يكون البزرمته وجنس البز ونصيب من لا بذرله والتخمية
بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة ليزرعها ببذره
قرطما فان خرج منها من عصفه فهو للزارع والقرطم لرب الارض فهو قاسد وكذلك
لو دفعها ليزرعها حنطة وشعر على ان الحنطة لأحدهما والشعير للآخر وكذلك
كل شيء نوعان من الربيع كبدن السكبان والسكبان والرطوبة وبذرها بخلاف
البطيخ وبذره والقثاء وبذره وبخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر
والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تبع غير مقصود أما بذر السكبان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

(قال المؤلف في قاعدة هذا الأصل في الاشياء الاباحية حتى يدل الدليل وهو
 مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحية ونسبه الشافعية إلى
 أبي حنيفة مانصه) ومنها اذا لم يعرف حال الثمر هل هو مباح أو مملوك ومنها
 لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب
 الشافعي القائل بالاباحية الحمل في الكل اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الصبيان مانصه) ولولملا كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يجعل لاحد أن يشرب منه
 اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاستروشن من مسائل الكراهية الأب
 أو الأم اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الحوض إلى منزل أبيه ودفع إليه الكوز
 فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ماء كالصبي حتى لا يجعل للأب
 شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المبسطة باطل وقال بعضهم
 ان كان الكوز ماء كالآب يصير أي الماء ملك للأب ويصير الابن محرز الماء
 لاسمه كالاجير اذا جمل الماء في كوز المستأمر يكون محرزاً للمستأمر كذا هذا اه
 (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) لو قال الوارث تركت
 حقي لم يطل حقه اذ الملك لا يطل بالترك والمحق يطل به حتى ان أحد الغائبين
 لو قال قبل التسعة تركت حقي بطل حقه وكذا لو قال الميرث تركت حقي في حبس
 الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
 أيضا ظاهر ما في الخاتمة من الشرب ولغظها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع
 صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان
 يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لاشي له من الثمن ولا
 سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى له رجل بسكنى داره فبات الموصى يباع
 الوارث الدار ورضي به الموصى له جازا لبيع وبطل سجنه ولو لم يبيع صاحب الدار
 داره ولكنه قال صاحب المسيل اطلت حقي في المسيل فان كان له حق اجراء
 الماء دون الرقبة بطل حقه فيما سأل حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يطل
 ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا أوصى له رجل ثلث ماله ومات الموصى

فصالح الثوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام
المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كذا
يحتمل السقوط بالاسقاط اهـ فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق المحبس
لله رهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل
القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده بسقوط بالاسقاط اهـ
وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصية وفي كتاب المجاهد وفي
كتاب الفرائض أيضا فراجعهم (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى اسباب التملك المعاضات المالية الى ان قال والاحياء اهـ (ثم
قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى ان
قال وكذا انما ملكه من الولد والتمار والماء السابع في ملكه وما كان من انزال
الارض الا السكلا والحشيش والصمد الذي باض في أرضه اهـ وقد نقلناه في كتاب
الصيداه (يقول جامعهم) وقوله الا السكلا الخ صوابه حتى السكلا والحشيش الخ كذا
في شرحهما (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) أمانن المثل فذكره في
مواضع منها باب التيمم قال في السكتر واذا لم يعطه الايمن المثل ولمه له لا يتيمم والا
تيمم الى ان قال ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك
اربعا تصل الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضا عاف قيمتها احياء
لنفسه اهـ وقد نقلنا بقية في الطهارة وفي المحظر (وقال في فن الاعراف في بحث
السكرانية مانصه) أي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه
كوزا من ماء اهـ وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن
السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الشرب * رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم
ولكل نهر ركوة وأراد ان يفتح كوة أعلى من كوته ويسد هذه الكوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره أسفل فأراد ان يفتح بابا
أعلى من ذلك كان له والفرق ان الكوة العليا تأخذ أكثر مما تأخذ السفلى
بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت ورجل سقى أرضه
أو زرع سبعة أمتداد فتعدى الى أرض جاره لا يضمن وان سقى غير معتاد ضمن
والفرق ان الزائد على العادة تعدد رجل القى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال
الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى السكر أو فلا ضمان

عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكراه لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان المساء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في كتاب الغضب (وقال المؤلف في كتاب الميوسع من الفن الثاني مانعه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتراض عنها الى ان قال وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتدلا الاتبعاه اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاكراه) *

بيع المكره بخلاف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن والممن أمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المحتب اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال) أمر السلطان اكراه وان لم يتوعدده وأمر غيره الا الآن يعلم بدلالة الحال انه لو لم يشل أمره بقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضومنه كما في منية المقتى أجرى الكفر على لسانه بوعده حبس أو قيد كفر وبانت امرته اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الطلاق (ثم قال) أكره بالقتل على القطع لم يسعه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان مأجوراً اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) أكره على الغفوع دم العمد لم يفهم المكره اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمن المكره الا اذا أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقراءة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة وأجارة الا للتدبير والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الاكراه (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما في العبادات كلها فهي شرط صحتها الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قوله من

اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه
 في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح اه
 وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال في القاعدة الثانية الامور عفا صدها مانصه)
 ولوا كره على المجهول للقتل فان أمره به على وجه العبادة فلا فضل الصبر
 كنأ كره على الكفر وان كان للتحية فلا فضل المجهود اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب المحظرفراجه (وقال في القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) الاولى
 الضرورات تبيح المحظورات ومن ثم جازا كل الميتة عند النجاسة واساغة اللقمة بالمحرم
 والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه وكذا اطلاق المال اه (ثم قال) فانهم قالوا
 لوأ كره على قتل غيره بقتل لا يبرح ص له فان فعل أحم لان مفسدة قتل نفسه أخف
 من مفسدة قتل غيره اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمها
 ضررا بارتكاب أخفهما مانصه) وقد كثر الزبالي من آخر كتاب الاكراه لوقيل له
 لثقلين نفسك في النار أو من الجبل أولا قتل ذلك وكان الاقاء بحيث لا ينجو منه ولكن
 فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة
 لا نداء بل ببلتين فيختار ما هو الا هو في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان
 مباشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فيصير تحاميا عنه وأصله ان المحرق اذا وقع
 في سفينته وعلم انه لو صبر فيه محترق ولو وقع في الماعفر فعنده يختار أيهما اشاء
 وعندهما يصبر اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحظرا ايضا (ثم قال) ثم اذا ألقى
 نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما لو قال لثقلين نفسك من
 رأس الجبل أولا قتل ذلك بالسيف فألقى نفسه فأتى حنيفة تعجب الديرية
 وهي مسئلة القتل بالمثل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائات (وقال أخو المؤلف
 في تكملة المغن الساندس فن الفروق مانصه) * كتاب الاكراه * كره على بيع
 أو شراء لكنه سلم طائعا جازا البيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق أنه عقد
 لازم والرجوع بعد العقود لا يصح والهبة غير لازمة فلما لم يكن الرجوع بعد العقد
 فلا ن لا ينفذ عند عدم الرضاء إلى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة
 (ثم قال) ولوا كره على الطلاق والعناق فطلق وقع ولوا كره على الاقرار
 بهما الا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) ولوا كره
 ليعر بحد أو نسب أو قطع لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والاقرار (ثم

قال) ولوأ كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اهـ وقد نقلناه في كتاب
النسكاح (ثم قال) ولوأ كرهت على الاسلام صح اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال
المؤلف في كتاب السير والردة من الفتن الثاني مانصه) كل مسلم ارتد فإنه يقتل ان لم يمت
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعاً والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ (وقال
في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعلّق به حق عبد لزم وارتفع الفساد
الافى مسائل أكبر فاسداً فاجر المستأجر صحيفاً فلا قول نقضها والمشتري من المكره
لوماح صحيفاً للمكره نقضه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الغصب)
الا تمر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطاناً الثانية اذا كان مولى
للمأمور الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب المجنانيات) لا يجب على المكره دية المكره
على القتل اذا قتله الا تخورفعاعن نفسه اهـ (قال صاحب الاشياء)

*) (كتاب الغصب) *

المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب
اذا غصب وقيمته أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني
كذا في وقف الخيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فهاقت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائطاً غيره فإنه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بمسارعتها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخيرية اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة لا تلحق الاتلاف فلوأ اتلف مال غيره متعمداً
فقال المالك أخرجت أو رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر
لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطاناً الثانية اذا كان مولى للمأمور
اهـ وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) الثالثة اذا كان المأمور عبد الغيرة
كأمره عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال
سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى
يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صيباً كما اذا أمر صيباً باتلاف مال
الغير فأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بمحاربة باب

في حائط الذير ففعل فالضمان على المحسوف ويرجع به على الآخر وتسامه في جامع
 الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كفي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 (ثم قال) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية
 يجوز لولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا أنفق
 المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى
 لم يضمن استعسانا السائلة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قاشه وعدته
 وجهزوه بمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
 استعسانا وهى واقعة أصحاب محمد ذكره الزيلعي في آخر النكحات اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها كتاب البيع وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب الطلاق
 (ثم قال) ومن هذا النوع المسائل الاستعسانية ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن
 ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمن أطلقه في الأصل وقيد به بعضهم بما اذا
 أضحيها للذبح اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الذبائح والأضحية (ثم قال) وكذا
 لو وضع قدر افسيه لحم على كانون ووضع المحطب فأنفق غيره وطبخه وكذا لو طعن
 يتراحمه في زورق وربط المحسوف فاساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق
 قتل ف وكذا لو أعانه في رفع الحجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها
 حين شد هياصاحبها ومنها الحرام رفيقة لا غنائها اه وقد نقلناه في كتاب الحج
 (ثم قال) وسقى أرضه بعد بذر المزارع وليس منها سلخ الشاة بعد تعاقبها للثقاوت
 والكل من أحكام المرضى من جامع الفصولين المسائل مرضا من وان لم يمتد
 والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا فلورمى سهما من ماله فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر
 بئر افي ملكه فوقع فيه انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (ثم قال) ولو أرضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة
 لا بتعدي الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارضاع مفسدا له وأن يكون لغير
 حاجة والجهل عندئذ لا يعتبر لدفع الفساد كما في رضاع الهداية اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا
 حمله المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بد القضاء كفي
 جامع الفصولين اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها كتاب الامانات وكتاب
 البيع وكتاب الشهادات (ثم قال) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال

اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا
 سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف
 اذا سكنه أحدهما باغلبة بغير إذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال
 فإنه يجب الاخر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر
 ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القيمة لا نصير الدار معدة للاستغلال
 بأجرتها إنما نصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا نصير معدة
 في حق المشتري الغاصب اذا أجراها نفعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة
 للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل المتأخر
 ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها
 ستة شهور ودفع أجرها ليس له الاسترداد والتفريق على الاصول يقتضى ان له ذلك
 اذا لم تكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فاسترداه الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاستهلكه المؤجر أجر المثل ويردّه الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرها الملك تعيب
 له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة (ثم قال)
 اللحم قيمى قال للغاصب ضحك بها أنت فان هلك قبل المتخذه ضعتها وان بعده لا
 اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) الاجر قيمى وكذا الفخيم أمره
 أن ينظر الى خايته فنظر فسال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخيل الخشب اذا
 كسره الغاصب فاحسب لملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حق الرجوع
 اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) عثر في زرق انسان وضعه في الطريق
 ضخته الا اذا وضعه لغير ضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه
 في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كما في الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 وكتاب الحظر (ثم قال) حفرة قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه
 فان كان في أرض مملوكة للحاكم فملكه الملك بالنسب عليه واخر اجاره وله التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحاكم قيمة حفرة من دفن فيه
 وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سبعة لان الحاكم لا يدرى
 بأى أرض يموت ذكره هذه الفروع الثلاثة في الواقعات المحاسبية من الوقف

وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحصل
سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة
فلا ملائكة الخمار وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر اهـ وقد نقلناه في كتاب
الصلاة وكتاب الوقف وكتاب الآجالة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يدول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الغصب (قال المؤلف
في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلو اختلفنا في قيمة التلف والمغصوب فالقول
قول الغارم لان الاصل البراءة عما زاداه وقد نقلنا بقية في كتاب القضاء (قال
في قاعدة الاصل العدم مانصه) ولو ادعى المالك انها قرض والا تخونها مضاربة
القول فيها قول الاخذ لانها اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان
ولذا قال في الكنز وان قال اخذت منك ألفا ودبعة وهلك وقال اخذتها غصبا
فهو ضمان ولو قال أعطيتها ودبعة وقال غصبتها لا اهـ وفي البرازية دفع لا تخ
عينا ثم اختلفا فقال المدافع قرض وقال الاخر غيبة فانقول للدافع اهـ لان مدعى
الطلب يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متعومة بنفسها اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها من كتاب المضاربة وكتاب الاقرار وكتاب الهبة وكتاب الامانات
(ثم قال) في القاعدة المذكورة ومنها لو قال غصبت منك ألفا وربحت فيها
عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للمالك
كما في اقرار البرازية يعني لمسكه بالاصل وهو عدم الغصب اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاقرار (وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى أقرب أوقاتها في بحث ما خرج
عنه مانصه) وكذا لو قال المولى لعبد قد أعنته قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة
دراهم وأنت عبد فقال الممتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اهـ (ثم
قال) وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل
ما في النهاية لو اعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمسي فقالت هي بل
قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها الخ وقد نقلنا بقية في
كتاب الاقرار (وقال في القاعدة لثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار
البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالسه الضمان وقال كانت نجاسة
لوقوع غارة فالقول للعاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى
عدم النجاسة وكذا لو ألتف محم طواف فطالب بالضمان فقال كانت ميتة

فإنه لا يصدق ولا شهودان يشهدوا أنه لمحمد كي يحكم المحال قال القاضي
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان الخ وقد نقلنا بقية في كتاب
الاقراء (وقال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع
ماتنه) ومنها لو غصب ساحة أي خشية وأدخلها في بناءه فإن كانت قيمة البناء
أكثر ثمنها صاحبها بالقيمة وإن كانت قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك
عنها ومنها لو غصب أرضا فبنى فيها أو غرس فإن كانت قيمة الأرض أكثر ثمن
ورث والاضمن له قيمتها ومنها لو ابتعت دجاجة لؤلؤة يتطرائي أكثرهما قيمة
فيضمن صاحب الأقل قيمة الأقل وعلى هذا لو دخل فصل غيره في داره فكبر
فيها ولم يكن انخراجه الأبهدم الجدار وكذا لو أدخل الدرة رأسه في قدر من
النحاس فعدت انخراجه هكذا ذكر أصحابنا كما ذكره الذي يلي في كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا إن كان صاحب البهيمة معها فهو مفروط بترك الحفظ
فإن كانت غير مأكولة كسر القدر وعليه أربس النقص أو مأكولة ففي ذبحها
وجهان وإن لم يكن معها فإن فرط صاحب القدر كسرت ولا أربس والأفله الأرض
وينبغي أن يلحق بمسئلة البقرة الموقطة ديناره في محبرة غيره ولم يخرج الأبكرها
ومنها جواز دخول بيت غيره إذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو لم يلبه منه
الأسقاء اه وقد نقلنا ذلك في الحظر أيضا (ثم قال) ومنها جواز شق بطن الميتة
لاخراج الولد إذا كان يرجى حياته وقد أمر به أبو حنيفة فعاش الولد كما في المثلث
قالوا بخلاف ما لو ابتلع أولؤة فمات فإنه لا يشق بطنه لأن حرمة الأدمى أعظم من
حرمة المال وسوى الشافعية يمتنهما في جواز الشق وفي التهذيب للقلانس من
الحظر والاباحية وقيمة الدرة في تركه وإن لم يترك شيئا لا يجب شيء اه (ثم قال
في القاعدة الرابعة السابعة تابع في بحث يعتقر في التابع ما لا يعتقر في غيره ما نصه)
ومنها لو غصب قنفا فابق من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شره قصد
لم يضر اه وقد نقلنا ما في كتاب البيوع أيضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج
بالضمان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان من حديث عائشة ما نصه) ومنها سائر الأن لم أرهما إلا معنا إلى أن
قال الشافعي لو كانت الغلة بالضمان لزم أن تكون الزوائد للغاصب لأن ضمانه
أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله إن الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 خراجهم هو مال ملكه اذا تلف على ملكه وهو الماشترى والغاصب لا يملك
 المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب
 لا يملك المغصوب بل اذا أتلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول مواضع
 الخلاف ذكره الاسيوطي اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ايضاً فراجع
 يوضح لك (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان بمائتين ان الربح يعطى له واستبدل
 له ما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية وبه صدق به
 في رواية وقالوا في المبيع الفاسد اذا فسخ فانه يعطى للبائع مارجع للمشتري
 فالمحصل ان المخبث ان كان لعدم الملك فان الربح لا يعطى كما اذا ربح في المغصوب
 والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لغساده الملك ما لم يمتنع فيما لا يتعين لا فيما
 يتعين ذكره الزيلعي في المبيع الفاسد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب البيوع
 وفي كتاب الكفالة ايضاً (وقال في القاعدة الثانية عشرة لا ينسب الى ساكت
 قول مائنه) ولورأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا بنا تلافيه اهـ (وقال فيها
 ايضاً) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته
 عند اتلاف ماله اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاً كما لنطق الى ان
 قال التاسعة والعشرون سكوته عند رؤيته غيره يشق زقه حتى سال ما فيه رضاء
 اهـ (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم
 الى المباشر مائنه) ولا يضمن من دل سارقاً على مال انسان فسرقه اهـ وقد
 نقلناه في مسائل شتى ايضاً كما في التنوير (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى
 ان قال الخامسة الافتاء بتضمن السامعي وهو قول المتأخرين لغلبة الفساد اهـ
 (ثم قال) * تكميل * يضاف الحكم الى حفرة البئر وشق الزق وقطع جبل القنديل بل
 وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان لكل قيد العبد وتماصه في
 شرحنا على المنار اهـ وقد نقلنا ذلك في الجنائيات ايضاً (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناس مائنه) ومن مسائل النسيان نسي المديون الدين حتى مات فان
 كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وان كان غصباً أو أخذ به كذا في الخاتمة اهـ

وقد نقلنا هذه في المسدات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان الجاهل
بكونه مال غير يرفع الاثم الا لضمانه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
يدوى الاباذن وآية اه وقد نقلناها في المجنات أيضا (وقال في أحكام
السكران مانصه) الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران اه
(يقول جامعه) أى فانه لا يبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبد
مانصه) وأمره عليه بالتلاف شيء موجب للضمان عليه وأمر عبد الغير بالتلاف
مال غير مولاه موجب للضمان على الأحرار مطلقا بخلاف الحر اذا كان ساهانا
ويقتن بالغصب بخلاف الحر وفوضه (وقد نقلناه في المجنات) (وقال
في بحث الأحكام الأربع عشرة مانصه) والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند
وهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك كالضمونات تملك عند ادعاء الضمان
مستندا الى وقت وجود السبب اه (وقال في أحكام النقود ما بين عين فيه وما لا
يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب اه (وقال في بحث
ما يقبل الاستقاط من الحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة
على حائطه فعدمها فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة
كما ذكره البرازي من فصل الاستخلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى
أيضا (وقال في بحث النائم كالسنة قط في بعض المسائل مانصه) الشائنة اذا
انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اه (ثم قال) العاشرة من رفع
النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه وقد
نقلناها في المجنات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحسد شرب الخمر
ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه ويضمن تلفها له الا ان يظهر بيعها
بين المسلمين فلا ضمان في اراقته أو يكون المتلف اما لم يري ذلك بخلاف اطلاق
خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا أو يبغي ان يكون اظهارة
شربها كاظهاره بيعها ولم أره الا ان اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحدود (ثم
قال) تنبيه الاسلام بحجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمين
كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى اسباب الفلأ المعاوزات المسالية الى ان قال وانعاصب اذا فعل
بالغصوب شيئا أزال به اسمه وأعظم مناقبه ملكه واذا خاط المثل بالمثلي بحيث

لا يقبل ملكه اه (ثم قال) الحادية عشر في استئجار الملك الى ان قال وأما الملك
 في المغصوب والمستهلك فستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غصب
 المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب وفائدته تملك
 الا كسب ووجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقق عندنا ان
 الملك يثبت للغاصب شرعا لا قضاء بالقيمة لاحكامنا بتا بالغصب مقصودا ولذلك
 لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النسي وفي الهداية
 من النقرة فلوا نطق المودع على ابوى المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا
 ضمن لم يرجع عليهم ما لانه لما ضمن ملكه بالضممان فظهر انه كان متبرعا وذكر
 الزيلعي انه بالضممان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار
 كانه قضى دين المودع به اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات
 (ثم قال) وفي شرح الزيارات لقاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان
 زوال المغصوب من ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
 في حق المالك والغاصب وفي حق غيره مما يقتصر على التضمين اذا تعلق
 بالاستناد حكم شرعي يمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على التحال فيئخذ
 يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لا يكون الغصب
 سببا للمالك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت
 الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره مما اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان
 حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا
 كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكه عند المودع ثم
 ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضممان فصار
 مودعا مال نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب
 جارية وأودعها فابتقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب
 ضعه ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على
 المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه
 فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل
 الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها من الاياق ولا يرجع
 على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكه في يده بعد العود من الاياق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا إذا ذهبت عنها والودع حبسها عن
 الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلكت بالمحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت
 عنها بعد المحبس لم يضمنها كالوكيل بالشراء لان الفاسد وصف وهو لا يقابله شيء
 ولكن يتخير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء تركها في الوكيل
 بالشراء وان كان الغاصب آجرها أو رهنها فهو والودعة سواء وان أعارها أو وهبها
 فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك لهما
 لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الفهمان عليهما فكان
 المالك لهما ولو كان ملكهما مشترى فضمن سلبت الجارية له وكذلك الغاصب
 الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما
 منه وان ضمنها الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية
 فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فمصر الثاني غاصبا ملك الاول
 وكذا لو أبرأ المالك بعد التضمين أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا
 ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا
 لاول وان قال انا أسلمها للثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رد على
 رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني
 وتقام التفريعات فيه اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها
 المغصوب القيمة اذا هلك فالعبرة بقيمة يوم غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا
 انقطع قال أبو حنيفة تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف يوم الغصب وقال
 محمد يوم الانقطاع ومنها المثل بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه
 اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الأحرار ففي الكنز في الثاني
 بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب موضع اليه ولم يذكر الزمان واظهر فيه ما يوم
 قتله كما في المتلف اه وقد نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث الكلام في أجرة
 المثل مانصه) ومنها في غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يتيم أو وقفا أو معدا
 للاستغلال على المقتضى اه وقد نقلناه في كتاب الأجرة (ثم قال) الرابع اذا
 وجب أجرة المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصى ومنهم من يتساهل في الأجر يجب
 الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض
 أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد

انسان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره
 الاقطع في باب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الحدود والسرقة
 وفي كتاب الدعوى وفي الشهادات (وقال في بحث ما افرق فيه المذهب وأما الولد)
 ثلاثة عشر كما في فروق الكرايسى لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه المح وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز
 مانصه) * الغصب * أى رجل استملك شيئاً فليزمه شيئان فقل اذا استهلك أحد
 مصرعى الباب أو زوجى خف أى غاصب لا يبرأ بالرد على المسالك فقل اذا كان
 المسالك لا يعقل أى مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه
 في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الالغاز من بحث الكراهية مانصه) أى
 رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقتل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها
 لا ملغائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في
 تكملته للفن السادس من الفروق في كتاب المحوالة مانصه) حاله بغصب
 فاستحق بطلان وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجمع له كان لم يكن وبالمسالك
 ينتقل الى الضمان اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس من الفروق مانصه) * كتاب الغصب * غصب خيرا وغلبها ثم أثلها
 ضمن ولو جلد ميتة ودبغته ثم أثلغه لا يضمن والفرق أن المخمر مال في الجملة حتى
 لو أثلف خمر ذمى ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وإنما صار مالا بفعله والانسان
 لا يضمن فعله عض ذراع غيره فحذب يده فسقط اسنان العاص وذو ذراع
 ذراعه فذيقه الاسنان هدر ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو
 لا يعلم فقام فأنشق ثوبه ضمن الشاق النصف والفرق ان الجاني في الاول كلاهما
 وفي الثاني الجالس جان لا غير لكن انضم مع فعله فعل غيره فملف بهما فيضمن
 المثل نصفه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) التحلل المخمر في يد
 الغاصب فالحلل له ولو تحلل بصبه الحلل قيل هو وكذلك وقال أبو الليث هو بينهما على
 قدر خلوها ما هو الصحيح كأنهما دخلتا به بعد التحلل ولو صب على خمر غيره خلا كان
 الحلل بينهما اتفاقا والفرق انه اذا تحلل بنفسه نشأ مال في يده فكان ماله كله
 بخلاف ما لو صب عليه الحلل لان التحلل مضاف الى السبب فصار كأنه كان خمره
 في تلك الحالة اختلط مع آخر فكان بينهما اه (وقال أخو المؤلف في التكملة

المذكورة في كتاب لودبعة مانصة) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا
غصبا وهكذا لودبعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المال المغصوبة
فأقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهذا كتاب لودبعة وهذه
المغصوبة فأقول للعمر اه وقد نقلنا بقية في كتاب الامانات فراجع
(وقال أحد المؤلفين التكملة المذكورة من كتاب الشرب مانصة) رجل ألقى
شاة ممتة في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير
محتاج الى الكراة فلا ضمان عليه والا فعليه الضمان والفرق انه اذا كان
لا يحتاج الى الكراة لا يضاف الى الملقى بل الى سبلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد
نقلناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كتاب الحج مانصة) ضمان الفعل
يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء
ولو حلالان في قتل صيد المحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال في كتاب
النسكاح مانصة) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلامهر ان زوج عبده من أمته
ولا ضمان عليه بالتلاف مال سيده اه (وقال أيضا في كتاب النسكاح مانصة)
ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو ريت ولا تدري لا يلزم الزوج طليها كذا
في الملقط اه (ثم قال فيه أيضا) يحبس من خلع بنت رجل أو امرأته وأخرجها
من بيته الى أن يأتيها أو يعلم موتها كذا في الملقط اه وقد نقلناه في كتاب
الجنائيات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجبت قيمة على انسان
واختلف المقومون فإنه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فإنه لا يعق حتى
يؤدى الأعلى كفاي الظاهرية اه (وقال في كتاب الحدود مانصة) رجل خلع
امراً انساناً وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة
أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه
في الجنائيات (وقال أول كتاب الوقف مانصة) كل من بنى في أرض غيره بأمره
فالسنة لمالكها ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا أن يقبر بالارض وأما
البناء في أرض الوقف المح اه فراجع وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعسارية
(وقال في كتاب الوقف مانصة) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات ملكها
الضامن مستند الى وقت التهدي حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة وضمنه
المالك ما ملكها مستند الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو اعتق العبد

المخصوب بعد التضمين نفذ ولو كان محرمه عتق عليه كإيئناه في الشروع الثالث من
 بحث الملك اه (وقال في كتاب السبوع مانصه) يسع الفضولي موقوف الا في
 ثلاث فباطل الى أن قال وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به
 وهي في فتح القدير اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي على
 حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الخامسة في دعوى الغصب اه
 (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث الى أن قال أو يغصب
 شيء مجهول كما في قضاء الخامسة اه (وقال في كتاب القضاء أيضا) يقبل قول الواحد
 العدل في أحد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف اه
 (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده
 فأقر لاحدهما أو أنكر الآخر لم يستحلف للمكره الا في ثلاثة دعوى الغصب
 والايداع والا عارة فإنه يستحلف للمكره مدافره لاحدهما كما في الخامسة مفصلا
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا مانصه) «حادثة» ادعى انه
 غرس أشلا في أرض محدودة الى أن قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم
 في أرض مسجلة كانت سيديلا اه فقتضاه أن يكون الأئيل وقفا اذا كانت الأرض
 وقفاء على السيد ولظاهر ما في الاستعفاء أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت
 ملكا له لا وقفاء وكر في نزاهة المقتنين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبنى فيها
 أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) المجهاة في المنكوحه
 تمنع المحكة الى أن قال وفي الدعوى تمنع المحكة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الزهر وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عند رجل ودبعة وللودع
 عليه دين من جنس الودبعة لم يصرف أصابا بالدين حتى يحتمل ما وبعدها لاجتماع
 لا يصرف أصابا لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بالتجديد قبض
 وتقع المقاصة وحكم المخصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة اه (وقال
 في كتاب الاجارة) وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا
 توقف على الاجازة فان أجازها المالك قبل استيفاء العقود عليه فالاجاره وان كان
 بعده فلا وان كان بعد استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد
 الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا

أمكن إخراج الغاصب بشعاعة أو حياية كافي القيمة والتنازل خاتمة اه (وقال فيه
 أيضا) أخرج الغاصب ثم ملك نفذت اه (وقال فيه أيضا) أخرج العبد نفسه بلا إذن
 ثم أعقب نفذت وما عمل في رقه فلولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه
 ضمنه اه (ثم قال فيه أيضا) ادعى نازل الخان وداخل الحمام وسكن المبد
 للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شيء كآذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعدم
 رجوع ونخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسلنا في دفع الوديعة الى المودع
 فدفعها له ثم استحققت بينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمن
 الدافع كفي جامع القصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب
 الامانات) الامين اذا اخطأ بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن
 والمودع اذا اخطأ بماله بحيث لا يتميز ضمنها وكذا لو أنفق بعضها فرده وتطاع بها
 ضمنها والعامل اذا سأل لافقره شيئا وخطأ الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها
 ولا يخرجهم عن الزكاة الا أن يأمره الفقهاء أو لا بالاختصاص والمتولى اذا اخطأ أموال
 أوقاف محتاجة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والسامع اذا اخطأ أموال الناس
 وأمان مباحه ضمن الا في موضع جرت العادة لاذن بالخطأ والوصي اذا اخطأ مال
 اليتيم بماله ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخطأ كالقاضي اذا اخطأ ماله بمال
 غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا اخطأ مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن
 الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت
 أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كفي فمتاوى قارئ الهداية
 اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب المدائيات (وقال في كتاب
 الجحومات) الصبي المحجور عليه مؤاخذا بآفعاله فيضمن ما تلفه من المال
 واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو تلف ما يقتضيه وما أودع عنده بلا إذن
 واه وما أعير له وما بيع منه بلاذن الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القيمة) بني أحدهما أي الشريكين بغير إذن الآخر
 فطلب أحدهما رفع بناءه قسم فان وقع نصيب الباقي فمأواه لا يهدم له التصرف
 في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل فيها تنورا أو حاما ولا يضمن
 ما تلف به اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنائيات) لكل

أحد التعرض على من شرع جثا في الطريق ولا يأثمون بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعديا فيضمن الحد إذا طرقت الحدود ففقا عينا والقصار إذا دق في حانوته فأنه يدم حانوته جاره لا اعتبار برضاء أهل الحانوة في السكة إلا إذا فقه برأى بربية في غيرهم الناس لم يضمن ما وقع فيها اه (وقال في كتاب الوصايا) الوصي إذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أي القنية أيضا للوصي إطلاق غريم الميت من الحبس إن كان معسرا لا إن كان موسرا لا يملك القاضي التصرف في مال الميت مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في يبيع القنية لا يضمن الوصي ما أنفعه على وليمة ختان الميت إذا كان متعارفا لا سرف فيه ومنهم من شرط إذن القاضي وقيل يضمن مطلقا كما في غصب اليتيم اه (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الصيد والذبايح والاضحية) *

الصيد مباح إلا للتهنسي أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فاختازه حرفة كصيد السمك حرام أسباب الملك ثلاثة مبدئية للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح ونال كالبيع والهبة وتجوهرهما وخلافة كذلك الوارث فالأول شرطه خلوه عن الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة وكتاب الفرائض (ثم قال) فلما استولى على حطاب جمعه غيره من الغزاة لم يملكه ولا يحل للفتش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل إنسان ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلما جبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة ليكن المختار أنه يملك قشور الرمان ولو ألقى بهيمة الميتة فجاء رجل سلخها أو أخذ جلد ما فملكها أخذه فلو بدعه ردله ما زاد الباع إن كان بماله قيمة اه وقد نقلناه في كتاب المقتطعة (ثم قال) والاستيلاء مسمان حقيقي وحكمي فالأول بوضع اليد والثاني بالتمسك فإذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما إذا نصب للتحفاف وإذا نصب للفسطاط فتعقل الصيد به ملكه لو نصب بماله ولو لم ينصبه فقل الصيد بها فأخذه غيره فإن الأول لو كان بحيث لو عديده أخذه ملكه فبدأ أخذه من الثاني والأفلا ولو حفر بئر الصيد الذئب وغاب فقدم آخر ميتة لصيد ما فوقع الذئب في البئر فهو لحافره وما تعقل في أرضه فهو له وإن لم يمسكها لأنه من أنزالها بخلاف النحل والطبي إذا تسكنس أو يابض الصيد فإنه لا يكون لصاحبها إلا بالتمسك ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مديده

لاخذة ولو وقع في حجره من النار شئ فأخذته غيره فهو لا يأخذ إلا أن يبي حجره له
 وأما الثاني فشرطه وجود المالك في الحمل فلا يجوز بيع ضربته القانص وأما القانص
 لعدم المالك اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الهبة (ثم قال) لا حول ذبيحة
 المجبري إذا كان أبوه مسلما وإن كان جبريا حلت سمكة في سمكة فإن كانت صحيحة
 حلالا ولا لا لأنها مسنة وذرة وإن وجد فيها ذرة ملكها أحلالا وإن وجد خاتما
 أو دينار أو حصر وبالآ وهو لقطه إن يصر فها على نفسه بعد التعريف إن كان
 محتاطا وكذلك إن كان غنيا عندنا اه (يقول جامعهم) وقوله وكذا إن كان غنيا الخ
 صوابه لأن كان غنيا كذا في شرحها (ثم قال) أرسلت السمكة في الماء النجس
 فكبرت فيه لا بأس تأكلها للحال ويحل أكلها إن كانت حجر وحة طائفة اشترى
 سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فابتلعة
 للسابع والمشدودة بالمشترى فإن كانت المتباعدة هي المشدودة فهمما للمشتري قبضها
 أولا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) ذبح لقردوم الأمير أو واحد
 من العتداء يحرم ولو ذكر الله سبحانه وتعالى والضعف لا النثر على الأمير لا يجوز
 وكذا التقاطه وفي العرس حائرا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) العضو
 المنفصل من الحي كيمته الأمن مذبح قبل موته فيحل أكله من الماء كقول كافي
 منية الغني اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد
 والذبايح والأضحية (قال المؤلف في القاعدة الأولى لأبواب الألبانية مانصه)
 وأما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرغ عليه أنه
 لو اشترى بنية الأضحية فذبحها غيره بلا إذن فان أخذها مذبحا ولم يضمنه
 أبرز أنه وإن ضمنه لا تجزئه كافي أضحية للذخيرة وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما إذا
 ذبحها عن مال كذا فلا ضمان عليه وهل تنع من الأضحية بالنية قالوا إن كان
 فقيرا وقد اشترى بنية تيمت فليس له بيعها وإن كان غنيا لم تنع من الصحيح أنها
 تنعين مطلقا فيصدق بها الغني بعد أيامها حية ولكن له أن يقيم غيرها مقامها
 كافي البدائع من الأضحية قالوا والمدايا كأضخاها اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الحج (وقال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها) والذبح قد يكون للكل
 فيكون مباحا أو مندوبا والأضحية فيكون عبادة أو لقردوم أمير فيكون حراما
 أو كقراء على قول اه (ثم قال) في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في المحاسن

في بيان الاخلاص مانصه) ولكن ذكر وافي كتاب الاضحية ان البه دنة تجزئ
عن سبعة ان كان الكل مريدين القرية وان اختلفت جهاتهم عن أضحية وقوران
ومنتعة قالوا فلو كان أحدهم مريداً لاهله أو كان نصرانياً لم تجز عن واحد منهم
وعلاو بان البعض اذا لم يقع قربته نخرج الكل عن أن يكون قربته لان الاراقة
لا تقتزأ فعلى هذا لو ذبحها أضحية لله تعالى ولغيره لا تقربته بالاولى وينبغي أن
تحرم وصريح في البرازية من ألفاظ التكفير أن الذبح للقادم من حج أو غز وأمير
أو غيره يجعل الذبوح ميتة واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفي كدرى وعبد
الواحد الدرني الحمدي والذبي والمحاكم على أنه يكفر والفضل وامام عاقل الزاهد
على أنه لا يكفراه (وقال بعد ذلك في آخر القاعدة المذكورة في الغروع مانصه)
عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد للعطاس
لم تصح ولو ذبح فعطس فقال الحمد لله فكذلك اه (وقال في قاعدة هل الاصل
في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم مانصه) ومنها
اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل
هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحمل
في السكك وأما مسألة الزرافة فالتحريم عندهم حل الكلب وقال الاشيو مولى وليد كرها
أحد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها اه (وقال في خاتمة فيها
فوائد في تلك القاعدة أعنى اليقين لا يزول بالشك مانصه) السادسة رعى صيدا
فخرجه ثم تغيب عن عيته ثم وجدته ميتة ولا يدري سبب موته يحرم مع وجود الشك
لكن شرط في الكفر تحريمه أن يقع مدعى طلبه وشرط قاضي خان أن يتوارى عن
بصره واليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاول اه (قال في القاعدة السادسة العادة
محكمة مانصه) الثاني تعليم الكلب الصيد بترك أكله للصيدين ان يصير الترك
عادة له وذلك بتركه لالا كل ثلاث مرات اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
الحرام والحلال غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها من أحداً يقيه مأكول والآخر
غير مأكول لا يهيل أكله على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد
واذا نرى حمار على فرس فولدت بغلاً يؤكل والاثنى اذا نرى على الوحش فيفتح
لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد الناجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم
أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عمداً حرم كافي الهداية ومنها

ما في صيد الحسانية مجوسى أخذ بيد مسلم فذبحه والسكين في يده المسلم لا يحل أكله
 لا اجتماع الحرم والمباح فيحرم كالوعجز مسلم عن مذقوسه بنقسه فأعانه على مذهبه
 مجوسى لا يحل أكله اهـ (ثم قال) ومنه لو كان بعض الشجرة في الحبل وبعضها
 في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحبل وبعضه في الحرم والمنقول في الثانية
 كما نقله الاسيبغاني أن الاعتبار لقوائمه لا لرأسه حتى لو كان قائمًا في الحبل ورأسه
 في الحرم فلا شئ بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها
 في الحرم والبعض في الحبل وجب الجزاء بقتله لتغليب المخطر على الإباحة اهـ وقد
 نقلنا هذه في كتاب الحج (ثم قال) ومنه الورى صيد أفوق في ماء وعلى سطح أو جبل
 ثم تردى منه إلى الأرض حرم للاحتتمال والاحتياط المحرمه بخلاف ما إذا وقع على
 الأرض ابتداء فإنه يحل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فبسطا اعتباراه وخرج عن هذه
 المساعدة مسائل الأولى من أحد أيوبه كتابي والآخر مجوسى فإنه يحصل نكاحه
 وذبيحته ويجعل كتابيا اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال)
 الرابعة لو سقى شاة خراغم ذبيحتها من ساعته فأن تحل بلا كراهة ذكره في البرازية
 ومقتضى المساعدة التحريم ومقتضى الفرع أنه لو علقها على أغصان ما لم يحرم لبنها ونجسها
 وإن كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تحل مع
 الكراهة اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في المخطوط أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام النامى مانصه) وقد جعل له أى النسيان أصلا في التحريم فقال أنه
 إن كان مع مذكر ولادعى له ككل المصلى لم يسقط له قصيره بخلاف سلامه
 في القعدة أو لامعه مع دأع ككل الصائم سقط أو لا فأولى كترك الذابح التسمية
 اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصيدين مانصه)
 واختلافه في وجوب صدقة الفطر في ماله والأضحية والمعتمد الوجوب فيؤديه
 الولي ويذبحها ولا يتصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويتداخ به الباقي ما تبقى عينه
 اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثم قال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل
 التسمية ويضبطها بأن يعرف أن الحبل لا يحصل إلا بها كذا في السكافي ويؤكل
 الصيد برميها إذا سمى اهـ (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا أضحية ولا هدي
 عليه اهـ ونقلنا ما في كتاب الحج أيضا (وقال في أحكام الأعمى مانصه) ولم أر حكم
 ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه اهـ وقد

نقلنا بعضه في السبوع وفي الطلاق (وقال في بحث النائم كما سئمت قط في بعض
 المسائل مانصه) السابعة الصيام المسمى اليه بالسهم اذا وقع عندنا ثم هتات من تلك
 الرمية بكون حراما كما اذا وقع عند البقطان وهو قادر على ذكراته اه (وقال في
 أحكام الانثى مانصه) والتخفيف بالذكرا أفضل منها اه (وقال في أحكام الذي
 مانصه) * تنبيه آخر * اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
 والذباح وفي المدينة وشاركهم المجوس في الجزية والمدينة دون الآخرين واستوى
 أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناها في أبوابها من الجنايات وغيرها (وقال في
 أحكام الجان مانصه) ومنها ان ذبيحته لا تحل قال في الملتقط عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه نهى عن ذبايح الجن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 وفيه مسائل الاولى أسباب الفلأ المعاضات المالية الى أن قال والاستيلاء على
 المباح اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك انسان شيء بغير اختياره الا الارث
 انفسا الى أن قال وكذا انما ملكه من الولد والافار والماء الذابغ في ملكه
 وما كان من انزال الارض الا الكلا والمحشيش والصبي الذي باض في أرضه
 اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الا الكلا الخ صوابه حتى
 الكلا الخ كذا في شرحها (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما يمنع مانصه)
 العاشر الاضحية يتعمها كما يمنع صدقة الفطرا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال
 في أحكام السنة مانصه) ومنها سنة الجمعة والعيد والاضحية وتكبير
 التشريق اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن الثالث في
 قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ثم رأيتهم قالوا
 في الاضحية كذا كره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغنى اذا ضحى بشاتين وقعت
 واحدة فرضا والاخرى تعلوا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في فن الانغاز
 مانصه) * الاضحية * أي والذبايح * أي مسلم حافل ذبح وصحى ولم يحل فقل اذا سمى
 ولم يرد به التسمية على الذبيحة أي رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة
 الاضحية في أيامها أو قصاب شدها للذبح اه (وقال في الفن السادس فن الفروق
 في بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذرو وفي غيره متيسرا اه وقد نقلنا في كتاب
 الحج (وقال أخوه المؤلف في تكلمته الفن السادس في كتاب الاقطعة مانصه) سبب

دائمه فاصلمها رجل كان للسالك أن يأخذها اذا قال جعلتها لمن يأخذها
والفرق أنه اذا قال ذلك فقدم له كماله وقد انفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا
عن الاسترداد نزل السكر فوقع في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره ان لم يكن أعد
حجره لذلك كما لو وضع الشبكة لا للصيد فتعقل به الصيد كان لمن يأخذها ولو نصبها لاجل
الصيد كان اصحابها وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) اتانان ربطتا
في موضع واحد ليلافوا لئلا تاذكرا أو أتني أو أحدهما يغتالا والآخرى يحشافا تدعى
كل واحد منهما البغل أو الذ كرفه ويذنه ما والثاني ليبت المال لانه لقطة
والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف
في تسكياته للغن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب الصيد والديابح *
الحاجة اذا طارت ان كانت تهتدي الى بيتها فرماها بالتحمل وان كانت
لا تهتدي فرماها تحمل والفرق أنه قادر على ذكاة الاختصار ثم لا هنا
كافر رمى دجاجة بهمه وذبحها لمسلم ان كان الاول مرهقا لا تؤكل ولولم يكن
مرهقا تؤكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول والى الثاني في الثاني
قال الحمد لله لعطاسه وذبح لايحبل والمحطوب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر عليه
جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعية
مجرد الذكرو وقد وجداه (يقول جامعه) وما ذكر رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بة اصدها اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سمى على سكين ثم أخذ غيره وذبح بها حلت ولو
سمى على سهم وأخذ غيره ورمى به لايحبل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على
المذبح وفي الثاني على السهم لا على المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب
الاضحية) هي واجبة على الاغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق ان السفر حال
المشقة وقد اموال والاضحية مؤقفة فتعوت بخلاف حال الإقامة لانه زمان سعة
في الاحوال والاموال ضحكوا تم بين البرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقعوا فشم بدوا انه العاشر لا قبل والفرق ان التذكار يمكن في
الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تحب الاضحية وصدة
الفهار في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة
وهي عن الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدة الفطر لانها مؤنة من وجه ونفقة

من وجهه ولذا جازا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده اه وقد نقلناه
 في كتاب الزكاة (ثم قال) موسر اشترى أضعفته في أيام الخمر فلم يضع حتى افقر
 في آخرها سقطت عنه ولو كان معسرا لانسقط والغرق ان وجوبها على الموسر حقا
 للشرع فاذا افقر ذهب الموجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالله التبرير
 كالنذر فلذا بقيت واجبة بعد أيام الخمر ويتصدق بعينها أو بقيتها اشترى شاة
 بها أو ضلت فان كان فقيرا لا تجب عليه أخرى وان كان غنيا وجب عليه أخرى
 اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة ما نصه) دفعها لأخته المتزوجة ان
 كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك
 وان كان المجهل قدره لم تجز وبه بقي وكذا في لزوم الاضحية اه (وقال في كتاب
 الحج ما نصه) وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقيم اظفاره ولا يأخذ من شعر
 رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه أخذ الفقيه اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث النحل ما نصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وحق الاضحية اه
 (ثم قال) ولا يندب كى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى
 في مجتهده فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو يبيع متروك القسمية عامدا
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في
 مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال ذبح شاة نصاب شهدا لم يضمن
 ذبح أضعفته غيره بلا أمره في أيامه لم يضمنه أطلقه في الاصل وقيد بعضهم بما اذا
 أضعفها لا الذبح اه (وقال فيه أيضا ما نصه) قال للغاصب ضججها أنت فان هلك
 قبل التحكية فمهرها وان بعده لا اه (وقال في كتاب الفرائض) الميت لا يملك بعد
 الموت الا اذا نصب شريك له بعد ثمرات فتمتقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه
 ويورث عنه ذكره الزيلعي من المسالك اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب المحظر والاباحه) *

ليس زمانا زمان احتساب الشهات كما فيه أى في كتاب المحظر والاباحه من
 الخسائية والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزئوف لدائن ولا بيع العروض
 المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجمل
 يجوز له اعطاء الزئوف والمستوفة وهما في واقعات المحاسبي من شراء الاسير اه

وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب المداينات (ثم قال) الفتوى في حق
 الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائبة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) المحرمة تنه في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث
 فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه من الخائبة وفيه في الظهيرية بان
 لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدعيه فسق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في
 مكبرات الظهيرية ويدخل الساعان العادل والامير تحت ذى الشرف يكره
 معاشرته من لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للزوجة
 معاشرته كذا في نفقات الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 الطلاق (ثم قال) الخاف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية وعده
 ان يأتيه فلم يأت به ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كذا في كفالة البنزاية وفي
 بيع الوفاء كما ذكره الزبلي اهـ وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب البيع
 (ثم قال) استغدام التيمم بالأجرة حرام ولو لاخيه ومعه الا لاهه وفيما اذا أرسله
 مع له لاحضار شريكه كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) ليس
 المحرم بالخالص حرام على الرجل الا لدفع قل أو حكمة كذا في المحدث من غاية البيان
 ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعليه حرم عليه فعليه بولده الصغير
 فلا يجوز ان يسقيه خراولا ان يلبسه حراولا ان يخضب يده بخناء أو رجله ولا
 اجلاس الصغير لغائط أو يول مسة أو مسة تدبر الخلوة بالاجنبية حرام الا
 اللازمة مديونة قرب ودخات خربة وفيما اذا كانت بجوزا شوها وفيما اذا كان
 بينهم محائل في بيت الخلوة بالحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصهرة الشابة
 من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان
 الله سبحانه وتعالى احبهم الى الله حتى آمنوا به كذا في مناقب الكبردرى اسمع
 القرآن افضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان اهـ (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة بكتاب الخطر والاباحية (قال المؤلف في القاعدة
 الاولى لا ثواب الا بالنية ما نصح) وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى
 توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله سبحانه وتعالى من نشر العلم
 تعليم واقتناء وتصنيف اهـ (ثم قال بعد ذلك فيها) وأما المباحات فانها تنقسم
 صفاتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصدها التقوى على الطاعات أو التوصل

إليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطء ٥١ (ثم قال
 في آخرها) وأما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث
 ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهد المنهي
 واما محصول الثواب فان كان كفوا وهو ان تدعو النفس اليه قادر على فعله وكف
 نفسه عنه خوفا من ربه فهو ثواب والا فلا ثواب على تركه فلا ثواب على ترك الزنا
 وهو يصلي ولا ثواب العنين على ترك الزنا ولا الاعشى على ترك النظر المحرم ٥٢
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وذكرنا فضيخان ان يسبح
 العصور من يتخذ خيرا ان قصده به التجارة فلا يحرم وان قصده لاجل القنبر
 حرم وكذلك اغرس الكرم على هذا ٥٣ وعلى هذا عصى العنب بقصد الخلية
 والخميرية والمحرف فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصد هجر المسلم حرم والا فلا ٥٤
 (ثم قال بعد ذلك مانصه) وقال فضيخان الفقاعى اذا قال عند فتح الفقاع للشترى
 صلى الله على محمد فالوا يكون آثما وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله
 يعنى جعله الاعلام بأنه مستيقظ الى آخر ما ذكره وقد قدمت بقية عبارته هذه في
 المجاهد فراجعهم (ثم قال) بعد ذلك وفيها أى الخائنة اذا قال المسلم للذمى أطال
 الله بقاءك قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه فعليه ان يسلم أو يؤدي الجزية عن
 ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاءه الى الاسلام أو لشفعة المسلمين ثم قال أى في
 الخائنة رجل أمسك المحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا بأس
 ويرجى له الثواب ثم قال أى في الخائنة رجل يذكر الله تعالى في مجلس الفسق قالوا
 ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانما اشتغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن
 وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلون بأمور الدنيا وأنا أسبح الله تعالى في
 هذا الموضع فهو أفضل من ان يسبح وحده في غير السوق وان سجد على وجه
 الاعتبار يؤجر على ذلك فان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما (ثم قال)
 أى في الخائنة ان سجد للسلطان فان كان قصده التعليم والتخية دون الصلاة
 لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لا كدم وسجود اخوة يوسف عليهم الصلاة والسلام
 ولو أكره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كمن أكره على الكفر وان كان للتخية فالأفضل السجود ٥٥ وقد قلنا بعضه

في كتاب الاكراه (ثم قال) وقالوا الا كل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان
 قصد التقوى على الصوم أو لاجل الضيف فمستحب (ثم قال بعد ذلك) وفي
 التنازلية من المحظر والاباحة اذا قصد المكاتب فان قصد المحظ لا يكره
 والا كره وان غرس في المسجد فان قصد النبل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كرهه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وكتابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان يقصد
 العلامة لا يكره وللتنازل يكره والجلوس على جواتق فيه محظ ان قصد المحظ
 لا يكره والا يكره اه يقول جامعه قوله وللتنازل يكره موابه يكفر (وقال في القاعدة
 الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط معنية
 الغلب التلغظ في جميع العبادات) الى ان قال وتخرج عن هذا الاصل مسائل
 الى ان قال ومنها حديث النفس لا يؤاخذ به ما لم يتكلم أو يعمل به كذا في حديث
 مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد العصية على خمس مراتب
 المحاسن وهو ما يليق فيها ثم جربانه فيها وهو الخاطار ثم حديث النفس وهو ما يقع
 فيها من التردد هل يفعل أو لا ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك
 القصد والمجزم به فالمحاسن لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء
 ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والخطا الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف
 المحاسن أو لوروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحدث
 الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث لو كانت
 في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد واما الهم فقد بين في الحديث ان الهم
 بالمحسنة يكتب حسنة والهم بالسبئية لا يكتب سيئة وينتظر فان تركها الله تعالى
 كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه
 الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع فاما العزم فالمحققون على انه
 يؤاخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم
 بمعية لا يثبت ان لم يصم عزمه عليه وان عزمه ياغم ثم الهم الغلب بالمجوارح
 الا ان يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكراهية (ثم قال في العاشرة في شروط النية
 الاول الاسلام مانعه) فائدة قال في الماتن قال أبو حنيفة أعلم النضراني الفقه
 والقرآن له يهتدى ولا عس المحض وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اه (ثم قال
 في آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في خاتمة مانعه) وتجرى هذه القاعدة

في خاتمة في العروص فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصوده ذلك اماما يقع
موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما يقع في كلام
الله تعالى كقوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون أو رسوله كقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم هل أتت الا أصبح وميت وفي سبيل الله ما لقيت اه (وقال
في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
فيه المحظر يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكان زيد يبيعها
ويحمل له وطؤها وكذا الوجات أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وطن
صدقة احل وطؤها ولم أر حكمة ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فلم يسترى
الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها الى الموكل فقتضى القاعدة حرمتها على
الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان لو كيل بشرأ غير المعين له أن يشتريه لنفسه
وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهرا في التحمل لسكن الاصل
التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة له وله نظائر في الفقه اه وقد
نقلناه هذه العبارة في كتاب الوكالة ايضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعمل
التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الى أن قال
الثاني المرض ورخصه كثيرة التيهم عند الخوف على نفسه الى أن قال والتداوى
بالنجاسات وبالحجر على أحد القولين واختار قاضي خان عدمه واساغة اللقمة بها اذا
غص اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى لا عورة والسوءتين اه (ثم قال) وأكل
الميتة ومال الغير مع ضمان البدل اذا اضطرأه أى يباح ذلك (ثم قال) ولبس
الحريز للحكة والقتال اه أى يباح ذلك (ثم قال) ومنه اباحة النظر للطبيب
ولاشاهد وعند الخطبة ولا سيما اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر
القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحجم مع بقية الخبوة
وشرب الخمر للقصة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم
تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والحجزة
وتعمل العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحرير وحلى الذهب اه
(وقال في أول القواعد الخمسة الضرر يزال مانصه) وفي البزازية من كتاب
الكرامية باع أغصان فرصاد واشترى اذا ارتقى لقطعها ما طلع على عورات
الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليستمر وامرأتين فان فعل والارفع

للعالم ليعينه من الارتقاء اه (ثم قال) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن
ثم جازأ كل الميتة عند الحاجة واساغة اللقمة بالمحرم واللفظ بكلمة السكر لا كراه
وكذا اتلاف المال واخذ المال من الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل
ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه التساعدة بشرط عدم تضرر ما أوى
الضرورة قالوا يخرج ما لو كان الميت نديا فانه لا يهل أكله للضرر لان حرمة أعظم
في نظر الشارع من مفسدة المضطرا اه (ثم قال) في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر
بقدرها ولذا قال في إيمان الظهيرية ان المؤمن الكاذبة لا تباح للضرورة وانما
يباح التعريض اه يعني لا نذفعها بالتحريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من
أمانة الا قد رسد الرمي اه (ثم قال) والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة
اه (ثم قال في الثانية الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ولا يأكل المضطر طعام
مضطر آخر ولا شيئا من بدنه اه (وقال في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر
عام وعليه فروع مانصه) ومنها التسعير عند تعدي أرباب الطعام في بيعه بعين
فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبرا عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع
دفعاً للضرر اه ومنها منع اتخاذ حافيت للطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا
في السكا في وغيره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها جواز دخول
بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو طلبه منه لاختفاه اه وقد نقلناه
ذلك في الغصب أيضا (ثم قال) ومنها مسئلة التطفر بجنس دينه اه (وقال بعد ذلك
في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضررا يارتكاب أخفهما مانصه)
ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه يأكل الميتة وعن بعض
أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من
الميتة وبه أخذ المحامى وخيره السكري كذا في البرازية اه (ثم قال) وأصله
ان المحرق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يمترقى ولو وقع في الماء غرق فعنده
يختار أيهما شاء وعندهما يصبر اه وقد نقلناه بقية في كتاب الاكراه أيضا (وقال
في بحث دره المفاسد أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغاية تعالي
المفسدة الى أن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومضى تضمن جلب مصلحة تربو عليه
جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع يرجع
الى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة

محكمة مانصه) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال
 في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرعة إلى موضع نبات الشعر من
 العناية ليس بعورة تعامل المال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضطرار
 وفي التزعج عن العادة الظاهرة نوع عرج وهذا ضيف وبعد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر اهـ بلفظه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والا كل
 من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن اهـ أى يجوز ذلك (ثم قال في فصل
 تعارض العرف مع اللغة من المبحث الثالث مانصه) وفي المنة طعن البيوع وعن أى
 القاسم المغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب الحلال
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب المحرام في وقت أو كان الرجل يأخذ
 المال من حيث وجده ولا يتأمل في المحرام والحلال فالسؤال عنه حسن اهـ (وقال
 في الفصل المذكور من المبحث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما إذا كان
 العقر لاني ولاية القاصي وتنازعوا فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم
 من نظروا إلى التداعي والترافع واختلاف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه
 المسئلة في كتاب القضاء أيضا (ثم قال تنبيهه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف
 العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول مانصه) وذكر فيها من كتاب
 الكراهية قبيل التحريم لو تواضع أهل بلدة على زيادة في صفتهم التي يوزن بها
 الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك اهـ (وقال في المساعدة
 الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام لحلال مانصه) ومنها واختلفت
 مسائل المذكاة بمسألة الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يجز تناول
 شيء منها ولا بالتحريم الا عند الحاجة وأما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحريم
 ومنها واختلفت وذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلة ان
 في صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلفت بين قبرين
 أنان أو ماء ويول عدم جواز تناول ولا بالتحريم اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه
 المساعدة مسائل إلى أن قال الثانية الاجتهاد في الارأى اذا كان بعضها طاهرا
 وبعضها نجسا والاقول نجس جائز ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع أن الاحتمال
 أن يرى في الكل وقيم كما اذا كان الاقل طاهرا عملا بالاغلب فيهما الثالثة
 الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا

أولاً والفرق بين الثياب والأواني أنه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقاً كذلك في شرح الجمع قبيل التيمم اهـ وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وينبغي أن يلحق بمسألة الأواني الثوب المنسوج لحته من حرير وغيره فيعمل أن كان الحرير أقل وزناً وأستو ياختلف ما إذا زاد وزناً ولم أره إلا في وفي الخلاصة من التحرى في كتاب الصلاة ولو اختلفت أوانيها بأواني أنحسابه إلى السفر وهم غيب أو اختلفت رغبته بأرغفة غيره قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى ويتبرص حتى يجي أحبابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحرى مطلقاً اهـ (ثم قال) الرابعة لموسى شاة خمر ثم ذهبها من ساعته فأنها تحل بلا كراهة ذكره في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع أنه لو علقها على حرام لم يحرم لبها ونحوها وإن كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تحل مع الكراهة اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الذبائح أيضاً (ثم قال) الخامسة إذا كان غالب مال المهدى حلالاً فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يقين أنه من حرام وإن كان غالب ماله المحرام لا يملكه ولا يأكله إذا قال أنه حلال ورثه أو استرضه قال الخولاني وكان الإمام أبو القاسم المحاكمي يأخذ جوارث السلطان والحيلة فيه أن يشتري شيئاً بمال مطلق ثم يتيقده من أي مال شاء كذا رواه الشافعي عن الإمام وعن الإمام أن المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى فإن وقع في قلبه حله قبل وأكل كل والا لانه وله عليه الصلاة والسلام استغفرت قلبك الحديث وجواب الإمام فممن فيه ووع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذلك في البرازية من الكراهة اهـ (ثم قال) العاشرة قال في القتيبة من الكراهية غلب على ظنه أن أكثر سباعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فإن كان الغالب هو المحرم تنزه عن شرائها ولكن مع هذا لو اشتراها يعطيه اهـ وقد مر مناه عن الملتقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف اهـ (ثم قال) ولا بأس بشراء جوز لدال الذي بعد الجوز فباعه من كل ألف عشرة وشراء المحرمين السلخين إذا كان المسالك راضياً بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المقامر من المكسرة وجوزاتهم إذا عرف أنه أخذها قاراً اهـ وأما مسألة الخلط أي خلط مال الغير بماله فذكره بأقسامها في البرازية من الوديعة وأما مسألة ما إذا اختلط الحلال بالحرام في البلد

فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من المحرام اه (وقال في
القاعدة الثالثة الا يشار في القرب) قال الشافعية الا يشار في القرب مكره وفي
غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اه
(ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه
لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجزله الا يشار ولو أراد المضطرا يشار غيره
بالطعام لاستبقاه مهجته كان له ذلك وان خاف قوت مهجته والفرق ان الحق
في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يشار والحق في حال الختمصة لنفسه اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وكما يشار
الطالب غيره بنوبته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمسارة اليه قربة والا يشار
بالقرب مكره اه (ثم قال) ثم رأيت في الهبة من منية المتي فقير محتاج معه
دراهم فأراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يشار أفضل
والا فالنفاق على نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الهبة أيضا (وقال في
القاعدة السادسة المحدود تدبر بالسيئات مانعه) ومنها أي الشبهة شرب الخمر
للتداوى وان كان المعتمد تحريره اه وقد نقلنا هذه في كتاب الحدود أيضا (وقال
في القاعدة السابعة عشرة لا ينسب الى صاحبك قول مانعه) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة والعشرون ساكوت عذبة مع زوجته أو قريبه
عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافاً لما يفتى به فينظر
المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضاً أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً
وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في كتاب الاقرار وفي كتاب
الدعوى أيضاً للمناسبة (ثم قال) ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نطقه في الأصح اه (ثم قال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل
من النفل الا في مسائل الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب
الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت
مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الطهارة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذ حرم اعطاؤه كالزنا
ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النافثة والزامر الا في مسائل الرشوة
لخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا لا قاض فانه يحرم

الاخذ والاعطاء كما ينما في شرح الكثر من القضاء اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 القضاء (ثم قال) وفيك الاسير واعطاء شئ من يخاف هجو له ولو خاف وصي وصي
 ان يستولي غاصب على المال فله أداء شئ ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الوصية أيضا (ثم قال) وهل يحصل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت
 يومه تردد الاكمل في شرح المشارق فيه فقتضى أصل القاعدة المحرمة الان يقال
 ان الصدقة منها به كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الزكاة
 أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيفا له حكم
 الى المباشر منه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اه وقد ذكرناها
 في الغصب أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ونصح
 عباداته وان لم يحب عليه واختلفوا في ثوابها والمعقد انه له وللعلم ثواب التعليم وكذا
 جميع حسناته اه وقد نقلنا في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وتقبل روايته
 ونصح الاطاعة له أي في الحديث وقيل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلنا في
 في كتاب الاذن والمجبر أيضا (ثم قال) وثقب أذن البنت الطفل مكسره وقياسا
 ولا بأس به استحسانا كما في الملقط اه (ثم قال) ويحمل بقول الميزي المعاملات
 كهدية ونحوها اه (ثم قال) ويجب رد سلامه اه (ثم قال) وليس كالسالم
 في النظر الى الأجنبية والمخلو به فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر
 سنة كذا في الملقط اه (ثم قال) والصبي التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير
 محرم اه وقد نقلنا في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يجوز للولي الباسه الحرير
 والمذهب ولا ان يسقيه خمر ولا ان يجلسه للبول والغائط مستقبلا أو مستديرا ولا
 ان يخطب يده أو رجله بالحناء اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وعورتها
 كالرجل وتزاد البطان والظهر ويحرم نظره غير محرم الى عورتها فقط وماعداها ان
 اشتهى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ويحول سفرها بغير
 محرم اه وقد نقلنا في الطلاق (وقال في أحكام المحتنى مانصه) ولا بأس حريرا
 وحليما اه (ثم قال) ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر
 تالانا لا بمحرم اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل
 لا بأس حريرا ولا ذهابا ولا غصه اه (ثم قال) ولا يخلو بامرأة اه (ثم قال في
 أحكام الانثى مانصه) تخالف الرجل في ان السنة في عاتقها التنف ولا ين ختانها

وانما هو كرمه ويسن خلق يحبها لو نبتت وتنع من خلق رأسها اه (ثم قال)
 وبدنها كله عورة لا وجهها وكفها رقد مباحا على المعتمد وذراعيها على المرحوح
 وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) ويكره لها الحمام
 في قول وقيل الا ان تكون مريضة أو نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا اه (ثم قال)
 ولا تنافر الا بزواج أو محرمة اه (ثم قال) ويسباح لها خضب يديها ورجليها
 بخلاف الرجل الا للضرورة اه (ثم قال) ولا تبدأ الشابة بسلام وتعزية ولا
 تحجاب لو سلمت ولا تشمت وتحرر المحلوة بالاجنسية ويكره الكلام معها واختلعهوا في
 جواز كونها نبيبة واختار في المسابقة جواز كونها نبيبة لارسولة لان الرسالة متمنية
 على الاشهار ومبنى حالها على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذمي
 مانصه) ولا يمنع من لبس الحرير والذهب اه (ثم قال) وفي الكنز وقبل
 قول الكافر في المحل والحرمة وتعقبه الزباني بأنه سهو ولا يقبل قوله فيهما
 وجوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما أفصح به في
 السكا في اه (ثم قال) ولا يبدأ الذمي بسلام الا الحاجة ولا يزداد في الجواب على
 وعائك ويكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤثر نفسه من كافر اعصر
 العنب وفي الملة قط كل شيء أمتنع منه المسلم أمتنع منه الذمي الا الحجر والخنزير ولا يكره
 عمادة جاره الذمي ولا ضيافته اه (وقال في أحكام الحان مانصه) ولا خلاف
 في أنهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب
 الطائعين في البرازية معزى بالى الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفسير
 توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم من ذنوبكم والمغفرة
 لا تستلزم الانابة لانه ستر ومثله المغفر للبيضة والانابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
 أو وعد ظالمهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال تعالى وأما العاصون
 فكانوا مجرمين خطايا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق فان قيل قوله
 تعالى فيأمر آلهم بكاتبك ذبا ن بعدد نعم الجنة خطايا للثقلين برء ما ذكرت قلنا
 ذكره وان المراد بالوقوف التوقف في المأكل والمشرب والملاذلة الدخول فيه
 كالملائكة للسلام والزياره والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب اه
 (ثم قال) ومنه ما قبل رواية الجن ذكره صاحب آكام المرجان واذا أجاز
 الشيخ من حضر دخل الجن كما في نظيره من الانس وأما رواية الانس عنهم فالظاهر

منعها لعدم حصول الثقة بعد انهم وذكروا لا سمحوا على انه لا شك في جواز روايتهم
عن الانس ما سمعوه وسواء علم الانس بهم أولا (ثم قال فوائد) الاولى الجهور على
انه لم يكن من الجن نبى وأما قوله سبحانه وتعالى يا معشر الجن والانس أطيعواكم
رسول منكم فقلوه على انهم رسول عن الرسل سمعوا كلامهم فانذروا قومهم عن
الله تعالى وذهب الفخاكي وابن حزم الى انه كان منهم نبى تمسكا بحديث وكان
الانس يبعث الى قومه خاصة وليس الجن من قومه ولا شك انهم انذروا
فصاح انهم جاءهم انبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاس في
وقيه دليل على انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
قال مقاتل لم يبعث قبله نبى الى الانس والجن واختلاف العلماء في حكم مؤمنى الجن
فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب أبو حنيفة وعن الثالث ثوابهم
أن يحاربوا من النار يقال لهم كوفوا ترابا كالنهار ثم وعن أبي الزناد كذلك وقال
آخرون يسألون كما يسألون وبه قال مالك وابن أبي اسلى وعن الفخاكي انهم
بالهون التسبيح والذكر فيصيدون من لذته ما يصيده بنو آدم من نعيم الجنة وقال
عمر بن عبد العزيز مؤمنى الجن حول الجنة في رباطها وليسوا فيها الثالثة
ذهب الحارث الحامسي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة نراهم
ولا نروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة
في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وقد استثنى انه مؤمنوا البشر فيبقى على عمومته في الملائكة
قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم
فيهم أيضا ولم يتعبد الاسميوطى في الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن
بالآية نظرا لانها لا تدل على عدم رؤية أصلا فلا استثناء قال البيضاوى لا تدركه
الابصار لا تحيط به واستدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية وهو ضعيف
اذ ليس الادراك مطابق الرؤية ولا النفي في الآية عام في الاوقات كلها فاعلم
مخصوص ببعض الحالات ولا في الأشخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر يدركه
مع ان النفي لا يوجب الامتناع اه (وقال في أحكام الحارم ما نصه) وأحكامه
أى الحرم تحريم النكاح وجواز النظر والمحلاة والمسافرة الا الحرم من الرضاع
فان المحلوة بهما مكروهة وكذا بالنصرة الشابة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح

(ثم قال) وكذا لا مشاركة للمحرم في جواز النظر والحمل والسفر وأما عدها
فكما لا جنس على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاث والنساء
الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر اهـ (ثم قال) وتختص الاصول
باحكام الى ان قال ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الا باذن أصله دون عكسه اهـ
(ثم قال) ومنها لا تجوز المسافرة الا باذنه - من كان الطريق مخوفاً والافان لم يكن
مختصاً فكذلك والا لا اهـ (ثم قال) ومنها كراهة تجهه بدون اذن من كرهه
من أبويه ان احتاج الى خدمته اهـ وقد نقلناها في كتاب الحج (ثم قال) ومنها
جواز تأديب الأصل فرعاً والظاهر عدم الاختصاص بالأب فالأم والأجداد
والجدات كذلك ولم أره الا أن اهـ وقد نقلناه في المحمود والتعازير وفي كتاب
الجنابات (وقال في أحكام الإشارة مانصه) الإشارة من الآخرس معتبرة وقائمة
مقام العبارة في كل شيء من بيع وإجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
وأبراء وقصاص الا في المحمود ولو حذف وهذا مما خالف فيه القصاص المحدود
وفي رواية ان القصاص كالمحدود هنا فلا يثبت بالإشارة وتعمده في الهداية وقد
اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء المحدود اهـ وقد نقلناه في كتاب المحدود
(ثم قال) ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كقبي التهذيب اهـ وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء المحدود فقط
صحته اسلامه بالإشارة ولم أر الا أن فيها تلافياً اهـ وقد نقلناه في كتاب
المجهاد (ثم قال) وكناية الآخرس كإشارته واختلافوا في أن عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بالإشارة أو لا والمعتمد لا ولذا في الكتب ذكره باو ولا يبد
في إشارة الآخرس من أن تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد بالإشارة التي يقع بها طلاقه الإشارة المقرونة بتسوية منه لان
العادة منه ذلك فكانت بياناً لآجاله الآخرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما إشارة غير الآخرس فان كان معتقلاً اللسان ففيه اختلاف والفتوى
على أنه اذا دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالإشارة والأشهاد عليه ومنهم من
قدراً الامتداد سنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلاً اللسان لم تعتبر إشارته مطلقاً
الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كقبي تنقيح المحبوبي ويزاد
أخذاً من مسئلة الافتاء بالأس إشارة الشيخ في رواية محدث وأمان الكافر

أخذنا من النسب لأنه محتاط فيه لمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه
وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب التجهاد (ثم قال) أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير المبهمة كالوقال أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال
أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت
هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ويزاد ايضا الإشارة من محرم الى مفسدة فقهية يجب الجزاء على المفسر اه وقد
نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) منها باب التيمم
قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم ولا يتيمم الى ان قال ويتعين
ان لا يتبرع بثلث المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك وربما تصل الشربة
الى دنانير فيجب شراؤها على القادر بأضعاف قيمتها احياء لنفسه اه وقد نقلناه
في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفر ما نصه) ومن أحكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود
أحدهما اشترط لوجوب الحج عليهما الى أن قال ويستثنى من حرمة خروجها الا
بأحدهما هجرتهما من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه
الابراءه أو بيه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحريمه على المديون الا باذن الدائن اذا
كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات
(ثم قال) ويختص ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم
السفر فيه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحج (وقال في بحث ما اختلف فيه المحض
والنفاس ما نصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه
في كتاب الطهارة وفي كتاب التمسك (وقال في آخر الفن الثالث في فائدة اذا أتى
بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا ما نصه) ولم أر حكما اذا وقف
يعرف أن زيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخلائق ادعى على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد
نقلناه في كتاب الحج وفي كتاب الطلاق وفي كتاب الطهارة (ثم قال) * فائدة *
تعلم العلي يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو
ما زاد عليه لنفع غيره ومندوباً وهو التبحر في الفقه وعلم القلب وحراماً وهو علم
الفاسقة والشعبة والتنجيم والرمز وعلم الطب اعيين والسحر ودخيل

في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر وهما وهما
 أشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كأشعارهم التي لا تخفى فيها
 (ثم قال) * فائدة * ذكر البرازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير محدثا
 كاملا الا ان يكتب أربع بعا مع أربع مع أربع مع أربع في أربع عند أربع
 بأربع على أربع عن أربع أربع أربع وهذه الاربعا لا تتم الا بأربع مع أربع
 فاذا تمت له كلها كانت عليه أربع وأبلى بأربع فاذا صبر **ك**رمه الله تعالى
 بأربع في الدنيا وأتاه في الآخرة بأربع أما الاول فأنخبار الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم وشرايعه وأنخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر
 العلماء وتواريخهم مع أربع أسماء رجالهم وكناهم وأمكنهم وأرضيتهم كان أربع
 التجميد مع الخطبة والدعاء مع التوسل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلاة
 مع أربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربع في صغره في
 ادراكه في شبابه في كهولته عند أربع عند شغل عند فراغه عند فقره عند غناه
 بأربع بعباد بالعباد بالبلدان بالبراري على أربع على الحجارة على الاخفاف
 على الجلود على الاتفاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن أربع
 عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله
 تعالى ورضاه وللعمل به بان وافق كتاب الله ونشرها بين طائفتين ولا حياة ذكره بعد
 موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا بأربع من كسب العبد وهي معرفة الكتاب
 واللغة والصرف والنحو مع أربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والمحرص
 والحفظ واذا تمت له هذه الاشياء هان عليه أربع الازل والولد والمال والوطن
 وأبلى بأربع بشاة الاعداء وملازمة الاصدقاء وما عن الجهال وحسد العلماء واذا
 صبر **ك**رمه الله تعالى في الدنيا بأربع بعز القناعة وهيبة النفس ولذة العلم وحياة
 الابد واتاه في الآخرة بأربع بالشفاعة لمن أراد من اخوانه وبطل العرش يوم
 لا ظل الاظله والشرب من الكوثر وجوار النبيين في أعلى عليين فان لم يلق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفتنة الذي يمكن تعلمه وهو في بيته فارتساكن لا يحتاج
 الى بعد اسفار ووطء ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمة في الحديث وليس ثواب
 الفقيه وعزه أقل من ثواب المحدث وعزه اه (فائدة) قال في آخر المستقصى اذا
 سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفتنا في القسوع يجب علينا ان نجيب بان

مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب غياثنا خطأ يحتمل الصواب لأننا لو
 قطعنا القول لما صح قولنا أن المذهب يخطئ ويصيب وإذ استثنانا عن معتقدينا
 ومعتقدنا خصوصاً في العساة ندينهم علينا أن نقول الحق ما نحن عليه والباطل
 ما عليه خصوصاً ما كنا نقل عن مشايخنا اهـ (ثم قال) * فائدة * قال بعض المشايخ
 العلوم ثلاثة علم نفيع وما احترق وهو علم النحو وعلم الأصول وعلم لا نضج ولا احترق
 وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم اللغة والحديث اهـ (فائدة
 من المجموعرة) قال محمد ثلاث من الدناءة استقرض المحب والمحبوس على باب المحام
 والنظر في مرآة الحجاب (فائدة من المستطرف) ليس في المحبوان من يدخل الجنة
 الا خمسة كلب أصحاب الكهف وكبش اسماعيل وناقصة صالح وجار عزير وبراق
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وخمسة
 الشك وريح الفتنة وخبان الحرام ونار الهوى (فائدة في الدعاة برقع الطاعون)
 سئلت عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت باني
 لم أراه صريحاً ولكن صريح في الغاية وعزاء الشئني اليها بأنه اذا نزل باليمن
 نازلة قمت الامام في صلاة الفجر وهو قول الشورى وأحمد وقال جمهور أهل
 الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اهـ وفي فتح القديران
 شرعية القنوت للنازلة مستقر لم يسمع فيه قال جماعة من أهل الحديث وجعلوا عليه
 حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما
 ذكرنا من أخبار الخلفاء بقيد تقرر فعلهم ذلك بعد صلى الله تعالى عليه وسلم وقد
 قنت الصديق وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه في محاربه الصحابة مسيلة وعند محاربه أهل
 الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه وكذلك قنت علي رضي الله تعالى عنه
 في محاربه معاوية وقت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاربه اهـ فالقنوت عندنا
 في النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولاشك أن الطاعون من أشد النوازل قال
 في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس اهـ وفي القساموس النازلة
 الشديدة اهـ وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس اهـ
 وذكر في المراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان
 وقعت بلية فلا بأس به كفاعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه قنت شهراً
 فيها يدعو على رعل وذكوان وبني حيان ثم تركه كذا في المنتقط اهـ فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة وفي الحسوف والظلمة
 في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا
 اه ولا شك أن الطاعون من قبيل عموم الامراض فيسئل له ركعتان فرادى وذكر
 الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذلك في الظلمة الهائلة
 بالتهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل
 بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو
 ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل
 يشترع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف
 القمر وقد قال في خزانة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
 في الظلمة والريح والافزاع ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن
 يزول ذلك اه فظاهره انهم مجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة
 وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة
 عندنا لكنهما ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه
 في خسوف القمر وكذلك في غير الحسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة
 الهائلة ومن العدو والامطار الدائمة والافزاع العالمة وحكمهما حكم خسوف
 القمر كذلك في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى الصلاة عند كل حادثة
 فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا خربه أمر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني
 في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالتهار والثلج والامطار الدائمة
 والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم
 الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدانا
 وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع
 والدعاء لعموم الامراض اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وقد
 صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بأن الوباء اسم
 لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا اه فتصریح
 أصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصریحهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه
 علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين وينوي ركعتي رفع
 الطاعون وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة وأما الالكلام

فيه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن أقام
في بلد صابر واحتسبا ومن خرج من بلده وفيما ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا
لم يجهلوا الكلام على الطاعون وقد أوسع الكلام فيه الامام الشيباني قاضي القضاة
من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائده
وفضل الماعون وقد طالعته في تلك السنة من أوله إلى آخره وقد ذكر فيه أن المريج
عند متأخرى الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها
فتعتبر مرقاة من الثالث كالريض وعند المالكية قروايتان والمرجع عنهما
عندهم أن حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
قواعدهم تقتضي أن يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال لي جماعة
من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدنا في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب
طلاق المريض لوطا في الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يسكر في حكم
المريض فلامبراز زوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم
ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من نزل ببلدهم كالواقعة في صف القتال فلما قال جماعة
من علمائنا لابن حجر أن قواعدنا تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد
أما إذا طعن واحد فهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه اغا الكلام فيمن
لم يطعن من أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون اه وقد نقاناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط
من أحد الأوجه في النهي عن الدخول إلى بلد الطاعون وهو منع التعرض إلى
المساء ومن الأدلة الدالة على مشروعية الدواء التحري في أيام الوباء من أمور
أوصى بها حذائق الأطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والمكث في الجماع وملازمة السكوت والدعوة أن لا يكثروا استنشاق
الهواء الذي هو عف وصرح الرئيس أبو علي ابن سينا بأن أول شيء يسد إليه في
ملاج الطاعون الشرط أن أمكن فيسبل ما فيه ولا يترك حتى يجده فترد سميته
فإن احتيج إلى مصه بالمجبة فليعمل بلطف وقال أيضا يعالج الطاعون بما يقص
ويبرد وبأسفجة مغموسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن أس
ويعالج بالاستراخ أو بالفصد بما يحمله الوقت أو يوجر ما يخرج المحلظ ثم يقبل

على القلب بالحفظ والتقوية بالمسردات والمعطرات ويجعل على القلب من
أدوية أصحاب الحنفية الجبائر * قلت وقد أغفل الأطباء في صغرنا وما
قبله هذا التدبير فوقع التفریط الشديد من قواطعهم على عدم التعرض
لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار طاعتهم
يعتقد تحريم ذلك وهذا الغفل عن رئيسهم يخالف ما اعتقدوه والعقل
يوافقه كما تقدم ان الطعن في الدم السكاث فيه يوجب في البدن فيحصل الى عسكان
منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج
بالشرط والغصانة واجباها كلام شيخ الاسلام وفي السبازية واذا انزلت
الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تقربوا بيديكم
الى التهلكة وفيه قيل الفرار عما لا يطاق من سنن المرسلين اه وهو يفيد جواز
الفرار من الطاهون اذا نزل ببلدة والحديث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي
في فتاواه انه صلى الله تعالى عليه وسلم مر بهدف مائل فأسرع الشئ ففعل له انفر
من قضاء الله فقال عليه السلام فرارى الى قضاء الله تعالى ايضا اه نقل الامام
(ثم قال) * فائدة * كل انسان غير الانبياء عليهم السلام لم يعلم ما اراد الله تعالى
له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الا لافقها فانهم علموا ارادته تعالى بهم كخبر
الهادق الصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم من برد الله به خيرا فقهه في الدين كذا
في أول شرح البحجة للعراقي اه (ثم قال) * فائدة * ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل
له امرأة سيئة الخلق فلا يطاعها ورجل أعطى ماله سقيا ورجل دأى ولم يشهد
كذا في جرح المحبط (فائدة) كل شئ يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله سبحانه
وتعالى لا يسأل عنه لانه طالب من نبيه ان يعال بالزيادة منه فقال تعالى وقل رب
زدني علما فكيف يسأل عنه كذا في الفصوص اه (ثم قال في فن الانغاز ما نصه)
* الكراهية * أى انا من غير التقدين يحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء
الادوية أى انا مباح الاستعمال يكره الموضوعه فقل ما عينه لوضوئه دون غيره
اه وقد قلنا في كتاب الطهارة (ثم قال) أى مكان في المسجد تذكر الصلاة فيه
فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه وقد قلنا في كتاب الصلاة (ثم قال) أى ماء
مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزان ماء اه وقد قلنا
في كتاب الشرب (ثم قال) أى رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يشمها فقل اذا

وقع الحريق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال في فن الحيل مانصه) الخامس عشر في الاستبراء المحملة في عدم
 لزومه ان يزوجهما البائع أو لا يمن ليس تحتها حرقه ببيعها ويقضها ثم يطلقها قبل
 المدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح أو يزوجهما المشتري قبل القبض
 كذلك ثم يقضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل أمرها بيده كلما شاء وانما
 قلنا كلما شاء لئلا يتصر على الخامس أو يزوجهما المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقضها واختلفا في كراهة الحيل لاسقاطه اه (وقال اخو المؤلف في تكميلته
 للفن السادس فن الفروق في كتاب الاداب مانصه) بكره دخول المجنب المسجد
 ولا يكره دخوله المشرك والفرق ان منع المجنب منه داع الى التظاهر وفي منع
 المشرك تعديله من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب العاهرة (ثم قال)
 التوسد بالكتاب مكرهه اذا قصده الحفظ والفرق الضرورة اه (وقال في
 الفن السابع في المحكمات مانصه) وسئل الامام عن قال لا ارجو الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وأكل الميتة وأصلى بالاقراة وبلا ركوع
 وسجود وأشهد بما لم أره وأنقض الحق وأحب الفتنة فقال أصحابه أمر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف الله تعالى لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل الميتة والمجردو يصلي على الجنائز
 ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة فقام
 الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك لعالم وعاء اه وفي آخر الفتاوى الظهيرية
 سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة
 وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط
 فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين
 ومن قيل له خف مما خوفك الله سبحانه وتعالى فقال لا أخاف رد ذلك فقد
 كفر اه وقد ذكرناه في كتاب الجهاد (وقال أيضا في الفن السابع مانصه)
 وحكي الخطيب الخوارزمي ان كلب الروم أرسل الى الخليفة مالاخر يلا على يد
 رسوله وأمر ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم أجابوك ابذل المال لهم وان
 لم يجيبوك اطالب من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحدهما فيه مقنع وكان
 الامام اذذاك صديقا حاضرا مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم
 قال انزل مكانك الأرض ومكاني المنبر فنزل الرومي وصعد أوحى إليه فقال سل
 فقال أي شيء كان قبل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل
 الواحد فقال هو الأول ليس قبله شيء قال إذا لم يكن قبل الواحد المجازي للفظي
 شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي شيء فقال الرومي في أي جهة وجه الله
 تعالى فقال إذا أوقدت مبرا جافا في أي جهة نوره قال ذلك نور يستوي فيه
 الجهات الأربع فقال إذا كان النور المجازي المستعار الزائل لا وجه له إلى جهة
 فنور خالق السموات والأرض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال
 الرومي بماذا يشغل الله تعالى قال إذا كان على المنبر مشبه مثل أنزله وإذا كان
 على الأرض موحدا مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال وعاد إلى الروم
 احتساج الامام رضي الله تعالى عنه إلى المساء في طريق الحج فساوم اعرابيا قربة
 ما فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاستراه بها ثم قال له كيف أنت بالسويق قال أريده
 فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب المساء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
 بخمسة دراهم اه وقد قلنا في كتاب اليموع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبي
 حنيفة لابن يوسف) بعد أن ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقبال على
 الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واباك والكذب بين يديه
 والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك محاجة علمية فانك ان كنت اليه
 الاختلاف ثم اوبك وصغرت منزلتك عنده فيمكن منه كما أنت من النار تنفع بها
 وتباعد ولا تدنو منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة
 الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته امرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم
 منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومك وانما تكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك
 وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعند من أهل العلم لا تعرفه فانك ان كنت
 أدون حالاً منه لعلك ترتفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه لعلك تتخاطبه فتسقط
 بذلك من عين السامعان واذا عرض عليك شيئاً من أعماله فلا تقبل منه الا بعد
 ان تعلم انه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضاء كما لا تحتاج الى ارتكاب
 مذهب غيرك في المحاكمات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب
 اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون محبداً وجاهلك باقياً ولا تتكلم بين يدي

العامة الامانة سئل عنه واياك والكلام في العامة والتجار بالامساك
 الى العلم لكي لا يوقف على حبك ووعيتك في المال فانهم يستيئون الظن بك
 ويعتقدون ممالك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفك ولا تنضم بين يدي العامة
 ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تسكلم
 الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمس في قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
 قدمتهم اذرى ذلك بعلمك وان اخرتهم اذرى بك من حيث انهم أسن منك فان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
 ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في
 الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقاين ولا تقعد على
 الخوايت ولا تلبس الديباغ والحلي وأنواع الابرسم فان ذلك يفضي الى الرعونة
 ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك
 ولا تكثر اسمها وصفها ولا تقر بها الا بذكر الله تعالى ولا تسكلم بامرئساء الغيبرين
 يديها ولا بامر الجوارى فانها تنسب اليك في كلامك ولعلك اذا تسكلمت عن
 غيرها تسكلمت عن الرجال الاحانب ولا تتزوج امرأة كان لها بعل أو اب وأم
 أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحدهم أقاربها فان المرأة اذا كانت
 ذاملا يدعى أبوها ان جميع ما له له وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها
 ما قدرت واياك ان ترضى ان تزف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويطعمون
 فيها غاية العالمة واياك ان تتزوج بذات الدين والنات فانها قد تخرج المال لهم
 وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليهم منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
 واحدة ولا تتزوج الاعدان تعلم أنك تقدر على القيام بجميعها وأطالب
 العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم
 عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى والغلمان وتشتغل بالدنيا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد ويكثر عليك فقحتاج
 الى القيام بمصالحهم وتترك العلم وتشتغل بالعلم في عنفوان شبابك ووقت فراغ
 قلبك وخطرك ثم اشتغل بالمسال ليجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش
 البال فان جمعت المال فتزوج وعليك بقوة الله واداء الامانة والنصيحة لجميع
 الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقرتك ووقرتهم ولا تكثر معاشرتهم

الابدان بعاشروك وقابل معاشرهم يذكرو المسائل فانه ان كان من اهل اشتغل
 بالعلم وان لم يكن من اهل احبك واياك أن تكلم العامة بأمر الدين في الكلام
 فانهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك ومن جاعك يستفتيك في المسائل فلا تحب
 الا عن سؤاله ولا تضم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بلا كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك
 ضئلا وأقبل على متغفرك كذلك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا لتريدهم
 رغبة في العلم ومن نافسك من العامة والسوقية فلا تنافسه فانه يذهب ماء
 وجهك ولا تخش من أحد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترض لنفسك من
 العبادات الا بأكثر مما يفعل غيرك ويتعاطاها فان العامة اذا امر وامر الاقبال
 عليها أكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا أن علمك لا ينفك
 الا ما نفقهم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك
 بل كن كواحد من أهلهم ليعلموا أنك لا تقصد حياهم ولا يخرجون عليك بأجمعهم
 ويطنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك ويتظفرون اليك بأعينهم فتصير
 مطعوناً عندهم بل فائدة وان استمترت في المسائل فلا تناسقهم في المناظرة
 والمطاحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تمنع في أسألتهم فانهم
 يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في شرك كما أنت له
 في علانيتك ولا يصلح أمر العالم الابدان يجعل سره كعلانيته واذا ولاك
 السلطان عملا فلا تقبل ذلك منه الا بعد أن تعلم انه إنما يوليكَ ذلك لعلمك واياك
 ان تكلم في محاسن النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الافراط والاسكن
 في اللسان واياك ان تكثر الضحك فانه يمت القلب ولا تمس الا على طمأنينة
 ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلقت فلا تجبه فان البهائم تنادي من
 خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون
 وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك وأكثر ذكر الله تعالى فيها
 بين الناس ايمعوا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الهوات تقرأ فيه القرآن
 وتذكر الله تعالى وتذكره على ما ودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ
 لنفسك أياما معدودة من كل شهر تصوم فيها باليقظة غيرك بك وراقب نفسك
 وحافظ على العلم لا تنفع من دنياك وآخرتك بعلمك ولا تشتت بنفسك ولا تبع بل

اتخذ ذلك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولا تطمئن إلى
 دنسك أو إلى ما أنت فيه فان الله تعالى سألك عن جميع ذلك ولا تشتر
 الغلمان بالردن ولا تطهر من نفسك التقرب إلى السلطان وان قربك فانه
 ترفع اليك الخواص فان كنت أهناك وان لم تقم عليك ولا تتبع الناس في
 خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل
 اطالب منه خيرا فاذا كرهه الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا كره
 للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكروا الفاسق
 بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه وممنزلة والذي ترى منه الخلل
 في الدين فاذا كره ذلك ولا تبالي من جاهه فان الله تعالى معيك وانصرك وناصر
 الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على اظهار البدعة في الدين واذا
 رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذا كره ذلك مع طاعتك اياه فان يده أقوى من
 يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت فيه لاني سلطان سلط على غيري اذ كره
 من سيرتك مالا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفك لاني اذا واظمت
 عليه ودمت لعلمهم يقهر ونك فيكون في ذلك قلع للدين فاذا فعلت مرة أو مرتين
 يعرف منك الجحود في الدين والمحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى
 فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وانظره ان كان مبتدعا وان كان
 سلطانا فاذا كره ما يحضرك في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة
 والسلام فان قبل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كره الموت
 واستغفر لاستناذك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة وأكثر من زيارة
 القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من
 رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في الساجد والمنازل
 والمقابر ولأصحاب السادة من أهل الأهواء الاعلى سبيل الدعوة إلى الدين ولا
 تكثر اللعب والشتم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك
 العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستبره عليه فانه
 امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فأشهر عليه بما تعلم انه يقررك
 إلى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تتفجع بها في أولك وآخرك ان شاء الله
 تعالى واياك والبخل فانه يبعث به المرء ولا تكذبا ما عا ولا كذبا ولا صاحب

تخاليط بل احفظ مرقنك في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الاحوال
كلها واظهر غنى القالب مظهر امان نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا واظهر من
نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همته
ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى
الارض واذا دخلت الحمام فلا تساوي الناس في اجرة الحمام والمجاس بل ارجع
على ما يعطى العامة لتظهر من وبتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا لمنعة الى الحائث
وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك نفقة يفعل ذلك ولا تمسكس بالحباب والدوايق
ولا ترن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند
الله تعالى خير منها وول امورك غيرك ليعلمكك الاقبال على العلم فذلك
احفظ لحاجتك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمجبة من اهل
العلم والذين يطلبون الجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم
يطلبون تخبيلك ولا يباليون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم
كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا
تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت
الظهرة أو الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا
عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل واثبت
عندهم رجسا لا تملك منهم ويظن الناس ان ذلك حق اسكوتك فيما بينهم وقت
الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص
لا يبدل ان يكذب واذا اردت اتخاذ مجلس العلم لاحد من اهل العلم فان كان مجلس
فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يغير الناس بحضورك فيظنون انه
على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا كرمته ذلك
والافلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اتركه عند من اصحابك ليخبرك بكيفية
كلامه وكيفية عمله ولا تحقر مجالس الذكر او من يتخذ مجلس عظمة بجاهك
وتركتك له بل وجه اهل محاسنك وعلمك الذين يعتمد عليهم مع واحد من
اصحابك وفيوض امر المناكح الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الخنازير والعبدن
ولا تسمن من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما اوصيك لمصلحتك
بر مصلحة المسلمين اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصه) المرقعة اذا

أنت لا تتجنس لكن في القنبة والعلامة إذا تغير وأنته تغيره تجنس وحرم وإن ابن
والزيت والسمن إذا أنتن لا يحرم أكله اه (وقال في كتاب الملاءة) وضع القنبة على
الكتاب مكرهه إلا لاجل السكابة وضع المحض تحت الرأس مكرهه إلا لاجل
الحفظ اه (وقال في كتاب النكاح ما نصه) لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
الزوج ولا يحمل لها وصل شعر غير ما بشعرها اه (وقال في كتاب البيوع ما نصه)
المشتري إذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه ويثبت أحكام الملك كلها
إلا في مسائل لا محل لها كاله ولا اله ولا وطؤها والجارية ولو وطئها ضمن عقربها
اه وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح (ثم قال في البيوع أيضاً ما نصه) الغش
حرام إلا في مستأثن أحدهما في الولو الحجة اشترى الأسير المسلم من دار الحرب ودفع
الغنم دراهم زيوفاً وعروضاً ومشوشة جازان كان حراً وإن كان الأسير عبد المبحر
الثانية يجوز إعطاء الزنوف والناقص في الجبايات اه (وقال في كتاب الغصب)
لا يجوز دخول بيت إنسان إلا بأذنه إلا في الغزو وكفى منه المفتى وفيما إذا سقط
ثوبه في بيت غيره وخاف لواعظه أخذه كفي الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات اه (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الرهن) *

ما قبل المبيع قبل رهن إلا في أربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المشعور جائز
لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير
المدير جائز لارهنه كذا في شرح الإقناع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
لا يجوز رهن البناء بدون الأرض فإذا آجره المرمتهن لا يطيب له الأجر أذن الراهن
للمرتهن في الإجارة فخرج عن الرهن ولا يعود والأجر أذن الراهن العين عتده
المستأجر على دين له صح ولا نكس اه وقد نقلناه في كتاب الإجارة (ثم قال) أباح
الراهن للمرتهن أكل الثمار فأكلها لم يضمن باع الرهن من زيد ثم باعه من المرمتهن
انفسخ الأول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) يكره للمرتهن الانتفاع
بالرهن إلا باذن الراهن فإذا أذن له في السكنى فلا رجوع له بالإجارة اه وقد
نقلناه في كتاب الإجارة (ثم قال) رهنه على دين موعود دفع له البعض وامتنع لاجر
لا يبيع القاضى الرهن بغيره الراهن اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)

المقبوض على سوم الرهن اذا الميسر المقدار ليس بمضنون في الاصح الاجل في الرهن
 يفسده الوارث اذا عترف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور
 المالك اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) القول المنكوه مع الميسر وفي
 تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلاف الراهن والمرتهن فيما باعه به العدل
 الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد
 هلاكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا مثل الدين فباعه
 العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ما جازت
 الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن ويجوز
 الكفالة بمجموع الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بجوز أخذ الكفيل قبل
 وجود الشرط دون الرهن ذكره ما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب
 الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
 المحقة بكتاب الرهن (قال المؤلف في القساعة الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام
 غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها لو استعار شيئا لبرهته على قدر معين فرهته بزيادة
 قال في الكفر ولو عين قدرا أو جنسا أو بلدا خالف ضمن المعبر المستعير أو المرتهن
 اه واستثنى الشارح ما اذا عين له أكثر من قيمته فرهته بأقل من ذلك بمثل قيمته
 أو أكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى غير اه (ثم قال في قاعدة اذا تعارض
 المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وكذا انصرف الراهن والمؤجر في
 المرهون والعين المؤجرة منع بحق المرتهن والمستأجر وانما تقدم الحق ههنا على
 الملك لانه لا يفتوته الامنعة بالتأخير وفي تقديم الملك تقويت عين على الآخر
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في القساعة الرابعة السابغ
 تابع مانصه) وخرج عنها ايضا ما لو قال المدينون تركت الاجل أو أبعثته أو جعلت
 المال حالا فانه يباع الاجل كما في الخائبة وغيرهما مع انه صفة للدين والصفة تابعة
 لموصوفها فلا تعذر بحكم ومما يخرج منها الواسقة الدائن الموجودة فانه يصح لانها حقة
 كما في الاصل ومما يخرج لو أسقط حقه في حبس الرهن فالوا يصح ذكره العمادى
 في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأ الطالب صرح مع ان الرهن والكفيل تابعان
 للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفوا في الاجل

والجردة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فإن أفرد
 كالأمر والكفيل أفرد بالحكم اهـ وقد نقلنا بعض هذه العبارات في كتاب المدائيات
 وفي كتاب الكفالة أيضاً (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى سائر
 قول مانصه) ولو رأى المرتهن الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
 رضاء في روايته اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى أن قال السابعة
 والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كفا في القسمة اهـ
 (وقال في الفن الثالث في أحكام العبد مانصه) ويكون رهنا اهـ (وقال في بحث
 ما قبل الاسقاط مانصه) وكذا لو قال المرتهن تركت حق في حبس الرهن بطل كذا
 في جامع الفصولين وفصول العادى إلى أن قال فقد علم أن حق الغنم قبل القسمة
 وحق الحبس للراهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
 اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام المقود مانصه)
 وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن من جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن
 بعد القبض اهـ (ثم قال) * تكميل * الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان
 إلى أن قال وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وباطله
 لا يتعلق به الضمان بالاجماع وملك الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن
 الساطل للرهن شيئاً باجرة نائمة أو مغنمية اهـ (ثم قال) ولم يتضح الفرق بين
 الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فليراجع في الكتب المطولة اهـ
 (وقال في بحث القول في الملك مانصه) ولو جنى المرهون على وارث السيد مثلاً
 لم أره إلا أن ومقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداءً أن يكون الحكم محالاً فالساجنى
 على الراهن اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الجنائيات (وقال في بحث القول في الدين
 مانصه) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان ديناً صحيحاً وهو
 ما لا يسقط بالابداء أو الأبرام ولا يجوز ببدل الكتابة لأنه يسقط بدونهن ما لا تجهيز
 ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الأمانة والمضونة
 بغيرها كالبيع وأما المضونة بنفسها كالغصوب وبطل الخلع والرهن وبطل
 الصلح عن دم العبد والبيع فاسد والمقبوض على سؤم الشراء فتصح الكفالة
 والرهن بهما لأنها مملوكة بالدين اهـ وقد نقلنا في كتاب الكفالة وفي كتاب

المداينات (ثم قال) قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المهذب
 (فرع) حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لاتعار الا برهن
 أو لا يخرج من مكان تحميمها الا برهن أو لا يخرج أصلا والذي أقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية أيضا بل
 الاخذ لها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليه ايدامانة فشرط اخذ
 الرهن علمه فاسد وان أعطاه كان رهنا فاسدا ويدون في يد خازن الكتب امانة
 لان فاسد العقود في الضمان كصحها والرهن امانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي
 وان أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم
 يعلم مراد الواقف فيجتمل ان يقال بالبطان في الشرط المذكور كورجلا على المعنى
 الشرعي ويحتمل ان يقال بالهبة جمل على اللغوي وهو الاقرب فيصحها للكلام
 ما أمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يجز اخراجها به
 لتعذره ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الواقف واما القسدا لاستثناء فمكانه قال
 لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مضمونة
 ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب
 في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه
 لبطلانه وهو كما جلت عليه قوله الابره في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود
 ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بأن يضع في خزنة الكتب
 ما يتذكره به اعارة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبة فيبني ان يصح هذا
 ومتى أخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع ولا نقول بأن هذه
 التذكرة تبقى رهنا بل له ان يأخذها فاذا أخذها امانة الخازن برد الكتاب
 ويجب عليه ان يرد ما أيضا غير طلب ولا يبعد ان يمتنع قول الواقف الابره على
 هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا لفظ على الهبة ما أمكن وحينئذ
 يجوز اخراجها بالشرط المذكور ويمتنع بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا
 يستحق بيمه ولا يبدل الكتاب الموقوف اذا اتلف بغير تقريط ولو تلف بتقريطه
 ولكن لا يتعين ذلك الرهن لو فاته ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول
 أحسب ان لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل
 فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع

شراءه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيدا هـ وقد قلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا
 (وقال في بحث القول في ثمن المثل) ومنها الرهن اذا ملك بالاقبل من قيمته ومن الدين
 فالعبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يد مد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن
 في حياته وكفته عليه اذ مات كما ذكره الزيلعي اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه
 حبس الرهن والمبيع مانصه) لو كان المبيع غائبا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
 والرهن اذا كان غائبا عن المصرويلحق الرهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
 قبل اخذ الدين والرهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده
 بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيع أو بشرجة توردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البائع
 بعد نقد الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاستيعابي
 في الميوع وقاضي خان في الرهن اهـ وقد قلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث
 ما افترق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) وصح من الاول اخذ
 الرهن لامن الثاني اهـ وقد قلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الانفاذ مانصه)
 • الوديعة أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعي عليه ولم أمره القاضي بالتسليم
 اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المروك وديعة أو على الميت دين لم يصح اقراره ولو
 صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم
 وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد قلناه في كتاب الاقرار
 (وقال أخو المؤلف في تسكينه لئن الحيل في بحث الكفالة مانصه) الرهن في كفالة
 النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه ان وفي يوم كذا فهو يبرئ من المال
 ويرتفع بالمال اهـ وقد قلناه في كتاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في
 الرهن) الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخييار ثم يرهنه النصف
 ثم يفسخ البيع الحيلة في جواز انتفاع الرهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا
 يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعيره لئلا فإذا
 فرغ عاد الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه
 انسان فيدفعه بأنه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اهـ

(وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) هو تابع لاه
 في أحكام العتق إلى أن قال والرهن اه (ثم قال) ويتبعها في الرهن فإذا ولدت
 المرهونة كان رهنا معها اه (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) المجمودة في الأموال
 الربوية هدر الألفي أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال الميتيم
 وفي الوقف وفي القلب الرهن إذا انكسروا نقصت قيمته فللراهن نصيبين المرتين
 قيمته ذهباً وتكون رهناً كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع)
 الألفي ثلاث الأولى إذا كان بالشرط فالثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة
 إلى آخره مانصه وتفرع على الشرط الثاني مسألان في متفرقات بيوع الكنز اشترى
 قانا عيدا ثم خفي قانا عسدا اه وقوله في متفرقات بيوع الكنز انما ذكر ذلك في
 الكنز في باب الاستحقاق لافي متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يختلف القاضي على حق مجهول إلى أن قال الألفي مسائل إلى أن قال الرابعة
 الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الألفي ثلاث
 إلى أن قال وإذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو يغصب شيء مجهول كما في قضاء الخانية
 الشهادة برهن مجهول صحيحة إذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية
 اه (وقال فيه أيضا) المجهالة في المنسكوحة تمنع الخصمة إلى أن قال وفي الرهن
 وفي الاستحلاف تمنعه اه (وقال في كتاب المداينات مانصه) ويفرغ على أن
 الدينون تقضي بأمن الماسائل منها لو هلك الرهن بعد الإبراء من الدين فإنه يكون
 مضمونا بخلاف هلاكه بعد الإبقاء ذكره الزيلعي اه (يقول جامعه) قوله فإنه يكون
 مضمونا صوابه لا يكون مضمونا كما في شرحها (وقال فيه أيضا) كل قرص جرنعا
 حرام فكره للمرتين سكنى الدار المرهونة بأذن الراهن كافي الظهيرية اه (وقال فيه
 أيضا) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا
 فالتعيين للدافع إذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان
 واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيدا بأن كان أحدهما
 حالا وأوبه رهن أو به كفيل والآخر لأصح والألا اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الأمانات) إذا تعدى الأمين ثم أزاله لا يزول الضمان كما يستعبر
 والمستأجر الألفي الوكيل بالبيع إلى أن قال ومستهبر الرهن اه (وقال فيه أيضا)

الوديعه لا تودع ولا تدار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر يؤجر ويعار ولا يرهن الى
 أن قال والرهن كـ الوديعه لا يودع ولا يعار ولا يؤجر اهـ (وقال فيه أيضا)
 وفي المبرقة من أحكام الوديعه اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن اذا
 استأجر المترهن اهـ (وقال فيه أيضا) عؤنة رذ العارضة على المستعير الا في طرية
 الرهن كفي المبرق اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الا يترجى في الاعيان
 وأما الحقوق فتم امالا يجرى فيه كحق الشفعة الى أن قال وحبس المبيع والرهن
 يورث اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى أن قال الخامسة
 لأب أن يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (قال صاحب الاشياء)

❦ (كتاب الجنائيات) ❦

العاقلة لا تعقل العمد الا في مسألة ما اذا غاب بعض الاولياء وأصلح فإن نصيب
 الباقي ينقلب مالا وتحملة العاقلة كافي شرح المجمع صلح الاولياء وعقوهم عن
 القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقبول كذا في النية الواجب
 لا يتقيد بوصف السالمة والمباح بتقديده فلا ضمان لو سرى قطع القاضي الى
 النفس وكذا الوثان المعزرو كذا اذا سرى الفصد الى النفس وفيجب وزا المعتاد
 لجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده بدق ما لم يصرى ضمن الدية لانه مباح فيتعقد
 ضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المروى في الطريق مقبدها ومنه ضرب
 الاب ابنه أو الأم أو الوصى نأديسا ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الأم أو الوصى
 أو المولى إذا ضرب فعليه ضمان لا ضمان فضرر التأديب بتقديده كونه مباحا
 وضرب الناعم لا كونه واجبا ويحمله في انضرب المعتاد أما غيره فوجوب لضمان
 في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير (ثم قال) ونخرج من هذا
 الاصل الثاني ما اذا ملئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا
 لكون الوطء قد أخذ بموجب وهو المهر فلم يجب به آخر وقامه في التعزير من
 الزايح الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتدخل الا اذا
 كانا معا أو ليختلها ببره فوجب دية واحدة ذكره الزايح القصاص يجب للميت
 ابتداء ثم ينقل الى الوارث فلو قتل العمد مولاه وله ابنان فمعا أحدهما سقط

القصاص ولا شيء لغير العا في عهد الامام وصح عفو الجروح ورتضى دينه منه
 لو انقلب المالا وهو موزون على فراش الله سبحانه وتعالى فسرته الزوجان
 كالاموال اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض وفي كتاب المدينيات (ثم قال)
 الاعتبار في ضمان النفس اعداد الجناة لا اعداد الجنايات وعليه فترع الولوالحي
 في الاجارة لو امره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه حده عشر فسات رفع عنه
 مائة قصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضه مضر وباعشرة أسواط ونصف
 قيمته دية القتل خطأ أو شبهه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره أو كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية
 على قاتله همة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التليك كذا
 في اجارة الولوالحي اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لا يجب على المكره
 دية المكره على القتل اذا قتله الا خرد فعا عن نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه
 (ثم قال) لكل أحد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا يأثمون
 بالسكوت عنه يضمن المباشرون ان لم يكن متعديا فيضمن المحددان اذا طرقت الحديد
 ففقد اعيناه والقصار اذا دق في حانوته فانهدم حانوت جاره لا اعتبار برضى أهل الحلة
 في السكة التافذة حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه وقد
 نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) قطع الجحام لجحام عنقه وكان
 غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مذهب الاصوليين أن الامام شرطا لاستيفاء القصاص كالحمدود ومذهب الفقهاء
 الفرق القصاص كالحمدود الا في خمس ذكرناها في قاعدة الحمدود تدبر بالشبهات
 اه وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب الحمدود (ثم قال) عفو الولي عن
 القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو الجروح وعفو الولي يوجب براءة القاتل
 في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برئ ولا يبرأ عن ظلم المورث
 ومطله اذا قال الجروح قتلتني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث
 ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر
 جرحه يقبل كافي شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصح
 عفو الجروح والوارث قبل موته لا انعقاد السبب لهما كافي البرازية الحمدود تدبر
 بالشبهات فلا تمتب معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحمدود مع ان فيها شبهة كافي

شرح أدب القاضي اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الحدود والله سبحانه
وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الجنائيات
والقصاص (قال المؤلف في القاعدة الاولى) وأما القصاص فموقوف على قصد
القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد أمرا باطنيا أقيمت الآلة مقامه فان قتله
بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا او وجب القصاص فيه والافان قتله بما لا يفرق
الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمدا لا قصاص فيه عند الامام الاعظم وأما
الجنائيات فان يقصد بها جانيها فيصيب آدميا كما علم في باب الجنائيات اهـ من القاعدة
الاولى لا ثواب الا بالنية (ثم قال في القاعدة الثانية الامور عاقدتها في العائنه
في شروط النية الاول الاسلام الى أن قال الثاني التغير مانعه) ومن فروعه عمدا
الضبي والمجنون خطأ ولكنه أهم من كون الضبي ممرا أولا اهـ (وقال في قاعدة
الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقانه مانعه) كالمجروح اذا مزل صاحب
فراش حتى مات يحال به على الجرح ومنه لو كان في يد رجل عبيد فقال رجل
فقات عنه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتها وهو في ملكي فالتقول للمشتري
فما أخذ أرشه اهـ (ثم قال) وخرج عنه ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
قطعت يده وأنا عبيد وقال المتر له بل قطعتها وانت حر كان القول للعبيد وكذا
لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبيد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال
بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للموكل ان كان المبيع
مستملا كما وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصح قول المولى
في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت يده
وأنت أمي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر
دقيق لافرق بينها وفي الجمع من الاقرار ولو أقر جاني أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو بالتلاف خير بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده بعتقه قبل
العتق فكذلك يوفى في الاسناد أفتى محمد بعدم الضمان في الكل اهـ وقد نقلناه هذه
العبارات في كتاب الاقرار ايضا (وقال في القاعدة الثالثة في الاستصحاب مانعه)
وفي اقرار النزايه صبد هنا لانسان عند الشهود فدعى مالكه الضمان وقال

كانت نجسة لوقوع فأرة فالقول بالنصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون
على النصب لا على عدم النجاسة وكذلك لو اتلف لهم ما واف فطوبى بالضمان
فقال كان ميتة فالتفتها لا يصدق والشهود أن يشهدوا أنه محمد ذى بحكم الحال
قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو أن رجلا قتل
رجلا فلما طالب منه القصاص قال كان ارتد أو قتل أبى فقتلته قصاصا أو للردة
لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان
القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يحمل بخلاف المسأل فانه بالنسبة الى الدم أهون
حتى حكم فى المسأل بالنسبة الى الدم بحبس حتى يقرأ ويخلف أو حتى يمين
واحدة فى المسأل وبخمس مائة فى الدم اهـ وقد تفتنا فى كتاب الاقرار (وقال
فى بحث السبب السابع المتضمن مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب
على الرجال كالجماعة والجمعة والمجاهد والحزبية وتحمل العقل على قول والصحيح
خلافه اهـ (وقال فى بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضررا بار تكاب
أخفهما الخ مانصه) ثم اذا ألقى نفسه فى النار فاحترق فعلى المكره القصاص
بخلاف ما لو قال لتأبين نفسي من رأس الجبل أو لاقولتك بالسيف فالتى لنفسه
فان فعند أبى حنيفة تحب الدية وهى مسئلة القتل بالمثل اهـ وقد تفتنا بريقته
فى كتاب الاكرام (وقال فى تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام مانصه)
ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال الى طريق العامة على ما نكته دفع الضرر
العام اهـ (وقال فى قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه)
ولو جرحه جرحين عمدا أو خطأ أو مضمونا وهدر أو مات بهما فلا قصاص اهـ (وقال
فى القاعدة الرابعة التابعة تابع مانصه) ومنها لا كفارة فى قتل الحمل اهـ (ثم
قال فى القاعدة المذكورة) ومنها انه يورث فقة قسم الغرة بين ورثة الجنين اذا
ضربت بطنها فآلقت اهـ وقد تفتنا فى كتاب القرائض (وقال أول القاعدة
الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به فى مواضع
منها فى كتاب الصلح فى مسئلة صلح الامام عن الظلمة البدنية فى طريق العامة وصرح
به الامام أبو يوسف فى كتاب الخراج فى مواضع وصرحوا فى كتاب الجنائيات أن
السلطان لا يصح عفو عنه قاتل من لاولى له وانما له القصاص والصلح وعلاه فى
الايضاح بأنه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو اهـ وقد تفتنا صدر

هذه العبارة في كتاب الصلح أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيما له فعله
 في أموال المتاعى والتركات والأوقاف معقيد بالمصلحة فان لم يكن مبيعا عليها لم يصح
 مانعه) ولما صرحوا بأن المحاطة اذا مال الى الطريق فاشهدوا واحد على مالكة
 ثم أبرأه القاضي لم يصح كافي التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي لان المحقق ليس
 له كذا في جامع الفصولين اهـ (قال في القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشبهات
 وهو حديث رواد الاسيوطي مانعه) * تنبيه * القصاص كالمحدود في المدفع
 بالشبهة فلا ثبت الا بما ثبت به الحدود وما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقتل
 ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كافي العمدة ومنها الوجه القاتل
 بعد الحكم عليه بالقتل بالقتل بالدية ولا قصاص يقتل من قال اقاتلني فقتله
 واختلف في وجوب الدية والاصح عنده ولا قصاص اذا قاتل عبيدي أو أختي
 أو ابني أو ابني أسكن لشيء في العبد وتجب الدية في غيره واستثنى في خزانة المفتسين
 ما اذا قاتل اقل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتساوية في البرارية وينبغي
 أن لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محقق الدم على التأييد أولا وفي الخامسة ثلاثة
 قتلا وارجل واحد اتم شهدوا بعد التوبة أن المولى عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادتهم
 الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف
 تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل اهـ وكذا مسألة العفو
 في شرح الككنز من الدعوى عند قوله وقيل مخصمه اعطاه كفيلا فراجع وكتبنا
 في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في سبع مسائل الاولى يجوز القضاء بعده
 في القصاص دون المحدود وكافي الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص
 يورث اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة في كتاب الفرائض (ثم قال)
 الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص الرابعة
 التمسك لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف المحدود سوى حدا القذف الخامسة
 ثبت بالاشارة والكفاية من الاخرس بخلاف المحدود كما في الهداية من
 مسائل شتى السادسة لا يجوز الشفاعة في المحدود وتجويز في القصاص
 السابعة المحدود سوى حدا القذف لا توقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه
 لا يدفعه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود
 أيضا (ثم قال) ومن الجائز ان الشافعية شربوا في الشبهة ان تكون

قوية قالوا فلو قتل مسلم ذمياً فقتله ولى الذمى فإنه يقتل به وإن كان موافقاً لأبي
 حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في كتاب الحدود (يقول جامعه) وقوله فإنه يقتل به
 سواء به فإنه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) المحر لا يدخل تحت اليد فلا
 يضمن بالغصب ولو ضياعاً فلو غصب صبياً فأتى بيده فجأة أو بجحى لا يضمن ولا يرد
 مالومات بصاعقة أو نهمشة حية أو بقة له إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق
 أو إلى مكان تغلب فيه الحى والأمراض فإن دبت على عاقلة الغاصب لأنه ضمان
 اتلاف لا ضمان بالغصب والمحرم يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب
 كالمحرر لا يضمن بالغصب ولو ضياعاً وعقابه في شرح الزبلى قبيل باب العسامة
 اه (ثم قال) وأم الولد كالمحررة ولم أر إلا أن حكم ما إذا وطئ حرة بشبهة فاحبها
 وماتت بالولادة وينبغى عدم وجوب ديتها بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروع
 القسامة لوطا وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كفى في الخيانة ولو كان الواطئ صبياً
 فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال إننا وطئه خداعاً والعقرو والعقر بخلاف ما إذا
 طأ وعته أمة لا يكون المهر حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود أيضاً
 (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
 دخل أحدهما في الآخر فالأمانة) ومن زنى بأمة فقتلها الزم الحد والقيمة
 لا اختلافهما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا بقية هذه
 العبارة في كتاب الحدود فراجع اه (ثم قال) وأما المجنونة إذا تعدت بقطع عضو
 ثم قتله فانه لا يتدخل فيها إلا إذا كانا خطيئتين على واحد ولم يتخللها ما يبرء
 وصورها ستة عشر لأنه إذا قطع ثم قتل فاما إن يكونا عديني أو خطيئتين أو أحدهما
 عدياً والآخر خطيئاً وكل من الأربعة إما على واحد أو اثنين وكل من الاثنين إما أن
 يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أفضنا في شرح المنار في بحث الإداء والقضاء
 اه (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضممان مانصه) قال السيوطي خرج
 عن هذا الأصل مسألة وهي مالو أعتقت المرأة عبداً فإن ولده يكون لابنها ولو جنى
 جنابة خطياً فالعقل على عصبتهادونه وقد يجئ مثله في بعض العصابات يعقل ولا يرث
 اه وأما من قول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتقة
 حتى يرثها هودون أخيها لأن جنابة المعتق على أخيها لأنه قوم أبيها وجنابته
 كجنابته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

الى ساكت قول ما نصه (ولو سكت عن ولاء أمته لم يقطع المهر وكذا عن قطع
 عضوه أخذ من سكونه عند اتلاف ماله اهـ وقد قلنا هنا في كتاب النكاح
 وكتاب الغصب (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجبال البائي قبل أو أنه
 عوقب بحرمانه) ومن فروعهما حرمان القتال مورثه عن الأثر اهـ وقد قلنا
 ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) ونخرج عنها مسائل الأولى لوفقات أم الولد
 سيدها عتقت ولم تحرم الثانية لو قتل المدبر سيده عتق ولكنه يسعى في جميع
 قيمته لأنه لا وصية لقاتل اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة
 لو قتل صاحب الدين المدين حل دينه اهـ وقد قلنا أيضا ذلك في كتاب المدينيات
 (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة ما نصه)
 ولأولى الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو عما نال الإمام لا يملك العفو ولا
 يعارضه ما قال في السكندر ولا ب المعتوه القود والصلح لا العفو يقتل وليه لأنه فيما
 إذا قتل ولي المعتوه كاتبه قال في السكندر والقاضي كالأب والوصى يصالح فقط أي فلا
 يقتل ولا يعفو اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يجزأ كذكر
 كله ما نصه) ومنها العفو عن القصاص إذا عفا عن بعض القاتل كان عفو عن
 كله وكذا إذا عفا عن الأولياء سقط كله وإن ابتاع نصيب السابقين مالا اهـ
 (وقال في القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشرون والتسبب أضيف الحكم إلى
 المباشري) فلا ضمان على حافر البئر تعدا بما تلعب بالقائمة اهـ (ثم قال) ولا ضمان على
 من دفع إلى صبي سكين أو سلاحا لم يسكه له فقتل به نفسه اهـ (ثم قال) ونخرج عنها
 مسائل إلى أن قال السادس لو دفع إلى صبي سكيناً لم يسكه له فوقع عليه فخرجه
 كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال المحقق أسقط
 نفسه قاله قول المحقق كذا في التوضيح (تسهيل) يضاف الحكم إلى حفر البئر وشق
 الزرق وقطع جبل القنديل وفاقوا فتح باب القفص على قول محمد وعندهما الاضمان
 كحل قيد العبد وقيامه في شربة على المنار اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الغصب
 أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي والجاهل ما نصه) وفي وكالة
 الوكيل خمسة إذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفو
 البعض يسقط القصاص اقتض منه والا لا لأن هذا مما يشكل على الناس
 اهـ (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) فلا تكليف عليه في شيء من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبها ما ولا قصاص عليه
وعمده خطأه (ثم قال) ولا يداوى إلا بالذن وليه اه وقد نقلناها في الغصب
أيضا (ثم قال) ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قاتل في داره
فالدية على عاقلة كافي المغرأه (ثم قال) ولا يضمن الصبي بالغصب فلو
غصب صديقا مات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة أو مكان أو باه أو محلي
وقد سئلت عن من أخذ ابن انسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه احضاره
الى أبيه فأجبت بما في الحائية رجل غصب صديقا فغاب الصبي عن يده فان
الغاصب يجلس حتى يبيى بالصبي أو يعلم انه مات اه ولو خذعه حتى أخذه برضاه
لم يفهم بما في الحائية لانه ما غصبه لانه الأخذ قهرا وفي الملقط من النكاح وعن
محمد فممن خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجهما من منزله قال أحبسها أبدا حتى تأتي
بها أو يعلم موتها اه ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته فغصبه حكومة عدل لادية
ولو دفع سكينه الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة
الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو أمر صبي بقتل انسان فقتله ولو أمر صبي
بالفوق من شجرة فوقع ضمن دية ولو أمره في حاجة فغصب ضمنه وكذا لو أمره
بصعود شجرة لينة فقص غرته اه فوقع وكذا لو أمره بكسر الخطب كذا في الحائية
وفيها أيضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنا قالوا يكون على
الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس
على الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة
ولو جعل صبي على دابة وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة
الذي حمله الدية مطلقة وان سبب الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته فالدية على
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك علمها فهدر ولو كان الرجل راكبا فحمل
صبيامعه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك علمها فالدية على عاقلة
الرجل فقط والا فعلى عاقلة اه (ثم قال) وفي الملقط تزوج ابنته من رجل وذهبت
ولا يدري لا يجبر زوجها على الطلب اه (ثم قال في أحكام العبد ما نصه) ولا
يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وليا في نكاح أو قوداه (وقال في أحكام العبد
أيضا) وكذا اقراره بجنابة موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بخذ أو قود

اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولاديه في قتله وقيمه فاقمة مقامها
 كالأوبعض ولا تانها ولا عافله ولا هو منهم اه (ثم قال) وجنابته متعلقة بريقته
 كديته اه (ثم قال) ويدفع في جنابته ان لم يغده سيده اه (ثم قال) ولا قصاص
 بينه وبين المحرف الاطراف بخلاف النفس وتجب المحكومة بحق مجتته اه
 (ثم قال) ولا يدخل في القسامة اه (ثم قال) ويضمن بالنصب بخلاف المجر
 ولو صغير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الاعى مانصه) ولاديه
 في عينه وانما الواجب المحكومة اه (وقال فيها يعقل الاسقاط من المحقوق
 مانصه) ومنها حق القصاص يسقط بالعفو اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ
 في بعض المسائل مانصه) التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح
 وهو نائم فأتى الاب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من
 رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار وما لا يلزمه الضمان اه
 وقد نقلناه في الغصب أيضا (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا قصاص على قاطع
 يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يدها اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة
 ارشها اه (ثم قال) واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ونوقف الباقي الى التبيين
 وكذا فيما دون النفس اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهى على النصف
 من الرجل في الارث والشهادة والدية نقسا وبعضا اه (ثم قال) وتجب الدية
 بقتل نديها وحلته بخلافه من الرجال فالمحكومة ولا قصاص بقطع طرفها
 بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت خطأ
 بخلاف الرجال فان القاتل كاحدهم اه (وقال في أحكام الذمي) * تنبيه * الاسلام
 يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالقصاص اه (ثم قال)
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم اه (ثم قال) * تنبيه آخر *
 اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل النساء كحة والذبايح وفي الدية
 وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الاخرين واستوى أهل الذمة فيما
 ذكره يقتل المسلم بالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسأمة
 اه وقد نقلناه في أبوابهم من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام المجنى) ومنها
 لا يجوز قتل المجنى بغير حق كالانسى قال الزيلعي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحيمة البيضاء
 التي تسمى مستوية لانها من الحسان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفتين

والأبتر وإياكم والحجة البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل السكك
لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا ينظروا أنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمه لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها
ارجعي باذن الله وخلي طريق المسلمين فان أثبت قتلها والانذار انما يكون خارج
الصلاة اهـ وقد روى ابن أبي الدنيا أن عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها
فقتلت فأثبت في تلك الليلة فقتل لها انها من النفر الذين اسعوا والوحى عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فارتدت الى اليمن فابتهج لها أربعة من رؤسافعتهم
ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فمما أصبحت أمرت بانثى عشر ألف درهم
ففرقت على المساكين اهـ (وقال في أحكام الحصار مانصه) وتختص الاصول
بأحكام الى أن قال ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اهـ (ثم قال)
ومنها الورث على أبيه قصاصا سقط اهـ (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى
أن قال ومنها اجواز نأديب الاصل فرعها وانما فرع عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجندات كذلك ولم أره الاكن اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود ودوال التعزير
وفي كتاب المختار ايضا (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام الى أن قال وفي المتن
من النكاح لو ضرب المهر لم يولد باذن الاب فيه - لا كالمهرم الا أن يضرب ضربا
لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا ملك والمجد كالاب عند دفعه الا في
الثنتي عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الغرائض وذكرنا ما خالف فيها المجد
الصحيح الفاسد اهـ (ثم قال) * فائدة * يترتب على النسب اثني عشر حكما الى أن قال
وتحمل الدية اهـ (ثم قال) وسقوط القصاص اهـ (وقال في أحكام الاشارة مانصه)
الاشارة من الاجرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة
ورهن ونكاح وملاق وعناق وبراءة وقرار وقصاص الا في الحدود ولو حذفت
وهذا ما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص كالحدود ومنها فلا
يثبت بالاشارة وقامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيره على استثناء الحدود
اهـ وقد نقلنا بقية في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول
في المالك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاضات المسالية الى أن
قال ودية القتل بملكها أو لانتهم ينقل الى الورثة ومنها الغرة بملكها المجنبتين فتورث
عنه اهـ وقد نقلناه في كتاب الغرائض (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

عن غير اختياره الا لارت انفسا الى أن قال وأروى الجنايات اه (ثم قال)
 السابعة دية القتل تثبت للقتل أو ابتداء ثم تنقل الى الورثة فهي كسائر أمواله
 فتقتضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل
 عنها فيورث كسائر أمواله وهذا لو انقلب ما لا تقتضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره
 الزبياني في باب القصاص فيمدون النفس وفجرت على ذلك ولم أر من فرعه لوقال
 اقلنا في قتله وقتلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية أيضا لانها تثبت
 للقتل وقد أذن في قتله وهو واحد الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بمحض انقل الله الحمد
 ولو جنى المرحوم على وارث السيد لم أره الا أن مقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداء
 أن يكون الحكم محضا لعل الجنى على الراهن اه وقد قلنا في كتاب الزهري
 وفي كتاب الفرائض وفي كتاب الوصية (ثم قال) الثانية عشر المالك اما لعين
 والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط والمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابدا
 ورقبته لا وارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
 عادت المنفعة للمالك الى أن قال ولو جنى العبد فالفداء على الخدم فان مات
 رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي الخدم
 الفداء فداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارث الجناية عليه المالك كالموهب
 له وكسبه ان لم تنقصه الخدمة فان نقصته اشترى بالارش خادم ان يابغ والا يبيع
 الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم يجتمع معا على
 قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته فيشترى بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل
 خطأ وأخذت قيمته يشترى بها عمدو بانه قتل حقه فيه من غير تجديد كالوقوف اذا
 استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيخان من الوقف وكما يدبر اذا قتل خطأ
 يشترى ب قيمته عمدو ويكون مدبر من غير تدبير الخ وقد قلنا ب قيمته في كتاب الوصايا
 فراجع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) * فوائده * الاولى ليس في الشرع
 دين لا يكون الاحلال الا بأس مال السلم الى أن قال وليس فيه دين لا يكون
 الامر جلالا لدية والمسلم فيه اه وقد قلنا ب قيمته في كتاب البيوع وكتاب المداينات
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) التاسع الذية لا تمنع وجوبها
 اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم

عشر وما يبا عساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم
 التمتع والقران في فرق فيه بينهما أي بين الغني والفقير فالاعتبار لا عساره وقت
 التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والحج والطلاق (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ولم أر إلا أن ما إذا
 اجتمع قتل القصاص والرذو ينبغي تقديم القصاص قطعاً بحق العبد اه
 وقد نقلناه بقيته في كتاب الحدود وراجعناه (وقال في بحث القول في ثمن المشل
 مانصه) ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد إذا جنى
 فاعاقه السيد غير طالم بها وقائلاً بضمن الأقل من قيمته ومن ارشده هل المعتبر
 يوم الجناية أو قيمته يوم اعتاقه اه (ثم قال) ومنها ضمان جنين الامه قالوا لو كان
 ذكراً وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته لو كان أنثى كذا
 في الكنز وفي الجناية وهو اه في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبار ما يوم وضعه اه
 (وقال في أحكام التحريم مانصه) ولا يقتل ولا يقطع من قتل موجهه بخارجيه والتجاء
 اليه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج وفي كتاب الحدود والمرقة (ثم قال) وهو سواء
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على الغائل فيه خطأ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب
 الحج (وقال في آخر فن الفرق والمجمع في فائدة تعلم العلم يكون فرض عين مانصه)
 وكذا النكاح يدخله الأحكام الخمسة وكذا الطلاق وكذا القتل اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) * فائدة * إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه إلى أن
 قال وقالوا لو قال بعتك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر
 ما في ضمنه من الأذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطاله فبطل
 ما في ضمنه اه (ثم قال في فن الانعاز مانصه) * الجنايات * أي تعان إذا مات المجني
 عليه فعليه نصف الدية وإذا عاش فالدية فقل المحتان إذا قطع حشفة أصبى خطأ
 بأذن أبيه أي رجل لو قطع أذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وإن قطع رأسه
 فعليه خمسون ديناراً فقل إذا خرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولم يمت فعليه ديتها
 وإن قطع رأسه فعليه الغرة أي شيء في الانسان يجب بالتلافه دية ومائة أجماعها
 فقل الاسنان اه (وقال أخو المؤلف في تنكيته لافن السادس فن الفروق
 مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب والمرقة يبطل بالتقدم وحد القذف
 والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحصل

التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فإنه يجعل
على ضغينة جنة على الشهادة لعدم توفقهما عليها وحاد السرقة وان توقف عليها
لكن ضمنها المال لأنه بتأخير الدعوى بعد تحذيره تارك للحسبة فمكنت التهمة
في الدعوى اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) أقر عند القاضي أربع
مرات بالزنا فأمر برجمه ففر أو أنكر يقبل إقراره وينفعه فراره بخلاف ما لو أقر
بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق أن الأول محض حق الله تعالى فحرق فيه
الفضل ولا كذلك غيره اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الحدود (وقال أخو المؤلف
في التكملة المذكورة مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعت يده عند أتم ارتد ثم
مات على رذته أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلم فمات من ذلك ففي القاطع نصف
الدية لورثته فإن لم يلحق حتى أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية
في جميعها لأن اعتراض الردة أو جب اهـ مدار الجنابة فإذا أسلم لا يعود الجنان
والفرق لهما أن الجنابة وقعت في محسوم ولا كذلك إذا لم يعد اهـ وقد
نقلناه في كتاب الجهاد (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب
مانصه) عض ذراع غيره بغيره يذهب يده فمقتل أسنان العاض وذهب لحم ذراع
فدية الأسنان هدر ويضمن أرش الذراع ولو جالس على ثوب رجل وهو لا يعلم
فقام فأنشق ثوبه ضمن الشاق النصف اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الغصب
فراجع (ثم قال) * كتاب الجنابات * لا تقطع يد العبد والعبد وتقطع يد المرأة بيد
المرأة والفرق أن بدل يدها لا يختلف وبديل يدها يختلف لأن الواجب نصف
قيمتها وهي عتقها أقل من أبي فقة له يجب الدية ولو قال أقطع يده فطاعها يجب
القصاص والفرق أن الحق للأذن في استيفاء القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في
استيفاء القصاص فأما الأمر بالقصاص فالمستوفى الأب ولم يوجد منه أباحة فيجب
القصاص قطع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو لحق بدار الحرب ثم عاد واسلم
ومات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات يجب دية كاملة
والفرق أنه بالقضاء بالحاق انقطعت المراهية إلى السيد فوجب نصف الدية
بالإسلام وإذا لم يلحق لم ينقطع فصار كأنه لم يزل مسلماً حتى مات اهـ وقد نقلناه في
كتاب الجهاد (ثم قال) رعى عبد أفاعته المولى ثم أصابه السهم فعليه قيمته للمولى
عندهما ولو لم يعثقه فعليه القصاص والفرق أن الاعتاق قاطع للمراهية بخلاف

ما اذا لم يمتعه قناع المحشفة خطأ وجب كل الذبحة والقصاص في العمد ولو قطع الذكر
 كله عند اتحجب الذبحة فقط والفرق انه عند قطع المحشفة يمكن استيفاء القصاص
 وعند قطع الكل لا يمكن لان المذكور يشترط قطع عيني رجلين عند اتحشف
 لاحدهما كان للآخر ذبحة اليد ولو قتلهما فقتل باحدهما فلا شيء للآخر
 والفرق ان الاطراف يملك بها ممتلك الاموال واستيفاء أحد المالين لا يمنع
 استيفاء الآخر فأما النفس فواحدة وفي استيفاء الحقين تضاعف فنع استيفاء
 للآخر ضربه بابرة فمات لا يقتصر ولو ضربه بمسلة يقتص والفرق ينشأ على
 الظاهر لان الموت من غرز الابرة نادر بخلاف المسلة اصعد ما غرنا فلا شيء عليهم
 ان وقع على وجهه او ان على قفاهما فعلى عاقلة كل واحد ذبحة صاحبه ولو وقع
 أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فذبة الذي وقع على وجهه هدر والفرق
 ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط
 بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني اول كتاب الحج مانصه) ضمان
 الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان الحمل لا يلو اشتراك محرمان في قتل صيد تعدد
 الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال
 في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل
 الى ان قال الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكل حتى قال
 الامام تلوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان
 المحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لا احتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة
 بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل من له حق المرور على الكل اه
 (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر
 ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عايه باتلاف مال سيده ولو قتل العبد سيده وله
 انسان فعفاً أحدهما سقط القصاص ولا يجب شيء لغير العا في عند الامام اه (ثم
 قال في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب
 ولا تدري لا يلزم الزوج طالعها كذا في الملتقط اه (ثم قال أيضاً في كتاب النكاح)
 يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجهما من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم
 بغيرها كذا في الملتقط اه وقد دونه لناه في كتاب الغصب وفي كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولذا الملاءنة لا يلتقي بنسبه في جميع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض
 كالمكاتب الا في ثلاث الى ان قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص
 بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزبيلي
 في الجنايات اه (ثم قال في كتاب العتق ايضا مانصه) والتوا مان كالولد الواحد
 فالثاني تبع للاول في أحكامه الى ان قال الا في مسألتين الاولى من جنسيات
 المنسوط لوضرب بطن امرأة فالقت جنتين فخرج أحدهما قبل موتهما والاخر
 بعده موتهما وهما ممتان ففي الاول غرة فقط اه (وقال في كتاب العتق مانصه)
 المدير اذا خرج من التملك فانه لاسعاية عليه الا اذا كان السيد سقيها وقت التدبير
 فانه يسعي في قيمته مديرا كما في الخامسة من المجبر وفيها اذا قتل سيده كما في شرحنا
 اه وقد نقلناه في كتاب المجبر (ثم قال) المدير في زمن سعائه كالمكاتب عنده
 فلا تقبل شهادته ولا له كما في البرازية من العتق في المرض وجنابته جنابة المكاتب
 كما في السكاني وقرعت عليه لايحوز نكاحه مادام يسعي وعندهما حرمدين في
 الكل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات (وقال في كتاب
 الحد وما نصه) مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع
 اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فوجب الديية في ماله عدا أو خطأ اه (وقال أيضا
 في كتاب الحدود وما نصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره
 أو صغيرة يجبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا
 في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في الغصب (وقال أول كتاب اليسوع في بحث الحمل
 مانصه) ولا يتبع أمه في الجنائيات فلا يدفع معها الى وليها اه (ثم قال) ولا في حق
 وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحمدا البعد وضعها
 اه (ثم قال) ويرث ويرث فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته اه
 وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب اليسوع) ايضا مانصه (الحقوق المجردة
 لايحوز الا اعتبارها عنها الى ان قال وخرج عن ساحتها القصاص وملك النكاح
 وحق الرق فانه يحوز الا اعتبارها عنها كما ذكره الزبيلي في الشفعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب السكفالة مانصه) التاجر عن
 الاصيل تأخير عن التكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل المديون ثم كفله
 انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة التكفيل

الآن كذا في الخيانة اه وقد قلناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلح (وقال
أيضاً في كتاب الكفالة ما نصه) الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال أسلك هذا
الطريق فإنه آمن فسلكه فأخذته المصوص أو كل هذا الطعام فإنه ليس بمسوم
فأكله هات لا ضمان اه (وقال في كتاب القضاء ما نصه) يقبل قول العدل في
أحد عشر موضعاً إلى أن قال وفي تقدير ارش المتلف اه (ثم قال فيه أيضاً)
الناس أحرار بلا بيان إلا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقد قلناه
في كتاب الحدود (وقال فيه أيضاً) القاضي إذا قضى في مجتهده فنفذ قضاءه إلا في
مسائل إلى أن قال أو في قسامة يقتل اه (ثم قال) أو بطلان عفو المرءة عن
القتول اه (ثم قال) أو قسامة عن أهل الحيلة بتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء
ما نصه) لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في مسألة القاتل إذا شهد بعفو ولي
المقتول وصورته في شهادات الخيانة ثلاثة قبلوا رجلاً عدا ثم شهدوا بعد التوبة
أن الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول إيمان منهم عفا عنا
وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن
تقبل في حق الكل اه (ثم قال فيه أيضاً ما نصه) وفي جنائيات البرازية شهدوا
على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وإن لم يشهدوا أنه
مات من جراحته لأنهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الجنائيات المسائل أن يقولوا مات
من سقوطه لأن إضافة الأحكام إلى السبب الظاهر لا تزم إلى سبب يتوهم الاتري
أنه لا يجب القسامة في ميت بمحلة على رقبته حية ملنوية اه (وقال في كتاب
الأقرار ما نصه) وفي جنائيات البرازية ذكر بكر أشهد بالخروج أن فلان لم يكن
جرحه ومات الجرح ومنه أن كان جرحه معروف فعند المحاكم والناس لا يصح
إشهاد وإن لم يكن معروف فعند المحاكم والناس يصح إشهاد لا احتمال الصدق
فإن برهن الوارث في هذه الصورة أن فلان كان جرحه ومات منه لم يقبل لأن
القصاص حتى الميت إلى آخره اه (وقال فيه أيضاً) إذا تعدد الأقرار بموضعين
يلزمه الشك في الثاني الأقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان
وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الأقرار بالجراحة فهى
ثلاثة كما في أقرار مئة المقتى اه وقد قلناه في كتاب الذكاح (وقال في كتاب
الصلح ما نصه) إذا استحق المصالح عليه رجع إلى الدعوى إلا إذا كان مما لا يقبل

النفق فانه يرجع بقيته كالقصاص والعقيق والنسكاح والخلع اه (وقال في كتاب الحجج مانصه) الصبي المتجور عليه مؤاخذ بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال وإذا قتل فالدية على عاقلة الخ اه وقد قلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الغصب (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤخر ولا يؤهم فلو قطع عيني رجلين فحضر احدهما اقتص له ولا خير نصف الدية ولو حضر احدهما الشفعين قضى له بكافها كذا في جنائيات شرح المجموع اه (وقال فيه ايضا) وفي جنائيات الملتقط وعن أبي حنيفة أشبه على عمد الرأس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا اختلغا وفيه اه وقد قلنا في كتاب القسمة (وقال في كتاب القسمة يجوز بناء المستعدي في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركم كذا لاهل المحلة ان يدخلوا شيئاً من الطريق في محلهم وفي دورهم ان لم يضروا له بناءً ظلة في هواء الطريق ان لم يضروا لكن اذا حصرهم قبل البناء منع منه وبعده هدم اه وقد قلنا بعضه في كتاب الوقف (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الرواية وله ان يجعل فيما تنور او حاسماً ولا يضمن ما تلف به اه (وقال في كتاب الاكراه) اكراه بالقتل على القطع لم يسعه اه (ثم قال فيه) اكراه على العفو عن دم العمد لم يضمن المكروه (وقال في كتاب الغصب مانصه) الا لم يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر ساطعاً الثانية اذا كان هو في المأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغيبة كأمه عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صديداً كما اذا أمر صديقاً باتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بمحقر باب في حائط الغير ففعل فالضمان على المحقر ويرجع به على الامر وتسامه في جامع الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كما في القسمة اه وقد قلنا في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغصب ايضا) المباشرة من وان لم يتعمد والتسبب لا الا اذا كان عمده فلو رمى سهماً من ملكه فأصاب انساناً ضمن ولو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غيره ملكه يضمنه اه (وقال فيه ايضا) عثر في زرق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا رضعه غير ضرورة اه (وقال في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده

فيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب
اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمان سعايته خطأ كان عليه الاقل
وعندهما الدية على عاقلته وهي من جنائيات المجمع وصرح ايضا في الكافي
قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده وحمديون عندهما
وكذا المومات وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسمى
في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
للدبرة تزويج نفسه هازم من سعايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما هذا لا
لانها حرة وقد اقيمت به اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات
وقد نقلناه ايضا في كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان يرث
وبورث الائمة الى ان قال والجنتين يرث ولا يرث كذا في آخر البيعة وفي الثالث
نظير يعلم مما قدمناه في البيوع اه أي فان الغرة يرثها الجنتين وتورث عنه
(وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى مالا يجرى
فيه حكم الشفعة الى أن قال والدية تورث اتفاقاً واختلافاً في القصاص فذكر
في الاصل انه تورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يرث عنه
خلافهما أخذ من مسألة لوبرهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد
من اعادته اذا حضر واعنده خلافهما كذا في البيعة اه (وقال فيه ايضا)
المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى أن قال الا في مسألة ما لو قتل
ابن بنته فإنه لا يقبل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحمداني في الجنائيات اه
(وقال فيه ايضا) الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة طلقته ميتاً فان
الغرة يرثها الجنتين لتورث عنه كما في جنائيات المدسوس اه (ثم قال فيه) ولا ينعن
الا في مسألة ما اذا حفر بئرًا تعدياً ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت الدية
على عاقلته ولو حفر بئرًا تعدياً فاعتقه مولاهم مات البعد فوقع انسان فيها
فالدية على عاقلة المولى كافي المجمع اه (قال صاحب الاشباه)

لا يجوز لأوصي بيع عقار اليتيم عند الملة قدمين ومنعه المتأثرون أيضا إلا في ثلاث
 كما ذكره الزيايحي إذا بيع بضعف قيمته وفيما إذا احتاج اليتيم إلى النفقة ولا مال له
 سواء وفيما إذا كان على الميت دين لا وفاء له إلا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظاهرية فيما إذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاد لها إلا منه
 وفيما إذا كانت غلته لا تزيد على مؤنته وفيما إذا كان حائنا أو دارا يحشى عليه
 الإقصان اهـ والرابعة من يبيع الحسانية فيما إذا كان العتق في يده متغلب
 وخاف الوصي عليه فله يبيعه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وفي الجمع
 ويضم القاضي إلى العايز من بعينه فإن شكى إليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فإن ظهر
 بحجة أصلا استبدل به وإن شكى منه الورثة لا يعزله حتى يظهر له خيانتاه اهـ وفيه
 بيع الوصي من اليتيم أو شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائز اهـ واختلفوا في تفسير
 النفع ف قيل نقصان النصف في البيع وفي الثمرات زيادة نصف القيمة وقيل درهمان
 في العشرة نقصانا وزيادة وقامه في وصايا الحسانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال) وقنعة الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير نحو زان كان فيها نفع ظاهر
 عند الامام خلافا للحميد كذا في قسمة القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم
 قال) وفي جامع الفصولين قضى وصية دينيا بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر
 دينه على أبيه ضمن وصية ما دفعه لولم يجسد دينه إذا قرر بسبب الضمان وهو الدفع
 إلى الأجنبي فلو ظهر غريم آخر بغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه إلى غيره
 فلو لم يكن للغريم الأول دينه على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة
 وصى أدى دينه فأنكر الورثة تقبل دينه ولو لم يكن دينه فله تحليف الورثة اهـ فقد
 علم أن الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المتاع له اليتيم بعد
 بلوغه أولا إلا في مهر المرأة لأنه لا ضمان عليه إذا دفعه بلا دينه كما في خزائن المفتين
 وقبده في جامع الفصولين على قول بالمؤجل عرفا وفي الملقط أنفق الوصي على
 الموصى في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (يقول جامعهم) وقوله يضمن أي يضمن الموصى ما أنفق الوصي
 وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل ما أنفق الوكيل كذا في شرحها ولو ادعى الوصي
 بعد بلوغ اليتيم أنه كان يباع عبده وأنفق منه مديق أن كان هالكا والالا كذا
 في خزائن الأكل وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصى الميت شيئا من التركة

لا ينبغي لانه محبور و الوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من
الوصى الذى نصبه عن الميت جازاه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) و يقبل
قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا فى ثلاث واحدة اتفاقا وهى ما اذا
فرض القاضي نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا فى شرح
المجمع مع اللابان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من
حوائجه اه فينبغى أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشك
عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من
جملته عمله فى الوقف اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) وفى ثنتين اختلاف
لوقال أدب خراج أرضه أو جعل عبده الأبق قال أبو يوسف لا يسان عليه وقال
محمد بن سليمان كفى المجمع والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا فى مسائل
الاولى ادعى قضاة دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع
ضمانه الثالثة ادعى أنه دفع جعل عبده الا بقى من غير حازرة الرابعة ادعى أنه
ادى خراج أرضه فى وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم
اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم فى التجارة وأنه ركب ديون فقضاها عنه
السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة
ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة أشجر ورع ثم ادعى انه كان مضاربا
العاشرة ادعى انه قدى عبده الجاني الحادية عشر ادعى قضاة دين الميت من
ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه تزوج اليتيم امرأة
ودفع مهرها من ماله وهى ميتة الكل فى فتاوى العتاي من الوصايا وذكر
ضا بطا وهو أن كل شئ كان مسلطا عليه فانه مصدق فيه وما لا فلا وصى القضاة
كوصى الميت الا فى مسائل الاولى لوصى الميت أن يبيع من نفسه ويشترى
لنفسه اذا كان فيه منع ظاهر عند الامام خلافا للمما وأما وصى القضاة فليس له
ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يبيع لنفسه كذا فى شرح المجمع من الوصايا
الثانية اذا خصه القاضي بخص من خلاف وصى الميت الثالثة اذا باع ممن
لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصى الميت وهما فى الخلاصة وذكر فى التخصيص
المجمع استواءهما فى رواية فى الاولى اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال)
الرابعة لوصى الميت أن يؤجر الصبي بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى

القاضي كما في القضية اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة ليس
للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كما في القضية
خلافاً لما في البيعة السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من
القاضي بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات
السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية
وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصياً
عنده موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصي الميت كما في البيعة وفي الخزانة وصي
وهي القاضي كوصيه أي كوصي الميت كما في شرحها اذا كانت الوصية عامة اهـ
وبه يحصل التوفيق اهـ وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) تبرع المريض
في مرض موته انما ينفذ من الثلث متدعم الاجازة الا في تبرعه بالمناقع فانه نافذ
من جميع المال كذا في وصايا الفتناري المغربي وظاهره في تلخيص الجامع
الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أعاد
من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من المجمع وقال
الطرسوسي انما خالف القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة تيطان بقوة
فلا اثر اراء على الورثة بعدم موته للاقتساح وفي حياته لا ملاح لهم فافهم اهـ وقد نقلناه
في كتاب الامانات وفي كتاب الاجارة (ثم قال) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب
بعقده لم يصح والاصح وضعن الا في مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من
البدل لم يصح وكذا الوكيل والاب كما في الخامسة والمتولى على الوقف كالوصي كما في
جامع القصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب العتق (ثم قال) الاشارة
من النساق باطله في وصية وغيرها الا في الاقتضاء والافرار بالنسب والاسلام
والكفر كذا في التلخيص اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار
(ثم قال) واختلافه في وصية معتقل اللسان كما في المجمع والفقه على صحة ان
دامت العتقة الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان
عزله كان جائزاً انما كما في المحط واختلافه في صحة عزله والاكثر على الصحة كما
ذكره ابن الأشمكة لكن يجب الافشاء بعدم صحة كجامع القصولين وأما عزل
المخائن فواجب وأما العاجز فيضم اليه آخر كما قد مناه والعدل الكافي لا يملك
عزل نفسه والمحيلة فيه شيئان أحدهما أن يجعله الميت وصياً على أن يعزل نفسه

متى شاء الثاني ان يدعى ديناً على الميت فيتمجه القاضى فيخرجه كذا في الاولوالجنية
 وفي الخامسة القاضى اذا اتهم الوصى لا يخرجه على قول أبى حنيفة وانما يقع
 اليه آخر وقال أبو يوسف يخرجه وعليه القتوى المعتبر في مرض الموت كالمكاتب
 في زمن معايتة فلو أعتق عبده فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمته فيعتان يسعى فيها
 واحدة للاعتاق لكونه وصية ولا وصية للقاتل والاخرى وهى الاقل من قيمته
 ومن دية المقتول بخمسة كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعابة
 لم تقبل كفى شهادات الصغرى والمدير بعد موت مولا كالمكاتب في زمان المرض
 فلو قتل في زمان سعابته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على عاقلة وهى من
 جنائات المجمع وصرح أيضاً من المكاتب قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعابته
 كالمكاتب عنده ومديون عندهما وكذا الومات وترك مديراً للمال له غيره
 فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب
 وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعياتها لان
 المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما هذا ذلك لانها حرة وقد اقتدت به اه وقد نقلناه في
 كتاب الجنائات ونقلنا بعضه في كتاب الشهادات وكتاب النكاح وقد نقلناه أيضاً في
 كتاب العتق (ثم قال) القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت نجاسته
 أو تصرف في ما لا يجوز عالماً مختاراً أو ادعى ديناً على الميت وبغير عن اثباته وانما
 في هذه يقول له امان تبرئ الميت أو عزلتك ولا ينصب وصياً مع وجوده الا اذا
 غاب غيبة منقطعة أو اقرادعى الدين كفى الخزانة لا يملك الوصى بيع شيء بأقل
 من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرص الموصى له بفن
 المثل فله الخط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الوارث اذا تصدق
 بالثلث الموصى به للفقراء وهنالك وصى لم يخرجواخذ هذا الوصى الثلث مرة أخرى
 ويتصدق به كفى الغنية الوصى يملك الا يضاعف له الوصى الميت أو القاضى
 وفي الثانية خلاف كفى الخامسة اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) الوصى
 اذا خط مال الصغير بماله لم يضمن وفيها أيضاً الوصى اطلاقاً غيرهم الميت من
 المحبس ان كان معسر الا ان كان موسراً لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه كفى بيع الغنية اه وقد نقلناه هذه المسئلة
 والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضمن الوصى ما أنفقته على

ولاية ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا اسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي
 وقيل بضم مطلقا كما في غضب اليتيم اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب
 (ثم قال) القاضي اذا اقام فيما التجزأ الوصي لا ينزل الاول وان اقامه مقام
 الاول انزل كما في قسمة الولوالجية اذا مات أحد الوصيين اقام القاضي المحي وصيا
 أو ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا أوصى له ما بالتصدق بذلك يضعه حيث شا
 كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أبرأ عما وجب بعهده صح ويضمن
 الا اذا أبرأ من كتابه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اهـ وقد نقلناه في
 كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذا لم يكن أبوه حائثا كفافليس لمن هو
 في حجره تعليمه الحميا كونه لانه يعبر بها واللام ولاية اجارة ابنها ولو كان في حجره اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) قال القاضي جعلت لك وكسلا في تركة
 فلان كان وكسلا بالحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وصيه لافيهما ولو قال
 جعلت لك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (ثم قال) اذا مات الموصي خرج الموصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى
 يقبل الموصى له فيدخل في ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب
 أوصى الى رجل ثم الى آخر فهاشركا في كله كذا في التهذيب قضى الوصي
 الدين ثم ظهر آخر فمن له حصته الا اذا قضى بأمر القاضي أنفق الوصي على اليتيم
 من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم يقبل الابينة اهـ (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الوصايا (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
 الا بالنية مانصه) وأما الوصية فمكالتعق ان قصد التقرب فله الثواب والا فهى
 صحيحة فقط اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها أوصى
 لواليه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا
 بالنسب ومنها أوصى لابن يزيد وله صليون وحفدة فالوصية للصليين اهـ (وقال
 في القاعدة المذكورة قبل ذلك مانصه) ومنها الووقف على ولده أو وصى لولد زيد
 لا يدخل ولده ولده ان كان له ولد أصليه والاستحقاق ولد الابن واختلف في ولد
 البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصح واذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن
 اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب الى آخر عبارته وقد نقلناه في الوقف
 فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) وأكل الولي

والوصى من مال اليتيم بقدر أجرة عمله اهـ أى يباح له ذلك (ثم قال) ومنه مشروعية
الوصية عند الموت ليتدرك الانسان ما قرط منه في حال حياته وفسخ له في الثلث
دون ما زاد عليه دفعا لضرر الورثة حتى أجزأها بالجميع عند عدم الوارث وأوقفنا
على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على ملك الميت حكما حتى
تقضى حوائجه منها راحة عليه ووسعنا الامر في الوصية فحوزناها لعدم ونبتلها
بالشروط الفاسدة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العامة محكمة مانصه) وكذا
لفظ الناذر والوصى والمخالف وكذا الاقارب تبني عليه أى العرف الا فيما يذكر
وسياق في مسائل الايمان اهـ (ثم قال) في فصل تعارض العرف مع الشرع فاذا
تعارضوا قدم عرف الاستعمال مانصه (فلو كان الشرع يقتضى الخصوص واللفظ
يقتضى العموم واعتبرنا خصوص الشرع قالوا الوصى لا قاربه لا يدخل الوارث
اعتبارا لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف الشرعى اهـ (ثم قال
في المبحث الرابع من الفصل المذكور مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر
فهو النظر عليه لقاضى بلد اليتيم أولا قاضى بلد ماله صرحوا بالاول اهـ وقد نقلناه
في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
المحلل مانصه) ومنها الوصية فلو أوصى لاجنى ووارثه فلا جنى نصفها وطلت
للوارث كما في السكز وكذا الوصى للقاتل ولا جنى اهـ (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) ونخرج منها مسائل منها يصح اعتناق المحل دون أمه بشرط
ان تلده لا قبل من ستة أشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح
الايصاع به ولو جعل دابة اهـ (وقال في تنبيه) تصرف القاضى فيما له فعله في أموال
المتامى والتركات والاقاق مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا على ما لم يصح ولهذا
قال في شرح تخفيض المجامع من كتاب الوصايا أوصى بأن يشتري بالثلاث عبد ويعتق
فبان بعد الاثني عشر دين يحيط بالثلاثين فشرى القاضى عن الموصى كما لا يكون خصما
بالمهذبة واعتاقه لغو لمعدى الوصية وهى الثالث بعد الدين قال شارحه الفارسي
وأما اعتاقه فهو اغتواعد ثم تنفيذه باعتبار الولاية العامة لأن ولاية القاضى مقيدة
بالنظر ولم يوجد النظر فلتغراه وفي قضاء الولوا لمحبة رجل أوصى الى رجل وأمره
ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا جماعة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك
البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه ذراهم ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سبيلا

فأمر القاضي العريم أن يعرف ما عليه من الدراهم إلى الفقراء فالدين عليه باق
 وهو متعلق في ذلك ووصية الميت قائمة اهـ ويهذأ علم أن أمر القاضي لا ينفذ إلا
 إذا وافق الشرع اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في القضاء (وقال في القاعدة التاسعة
 أعمال الكلام أولى من أعماله مانصه) وإن تعددت الحقيقة والجواز وكان
 اللفظ مشتركاً بالمرجح أهمل لعدم الإمكان إلى أن قال والثاني لو أوصى لمواليه
 وله معتق بالكسروه متق بالغنى بطل ولو لم يكن له معتق بالكسروه وله موالى
 اعتقهم ولم يسم موالى اعتقهم أهمل فصرحت إلى مواليه لأنهم الحقيقة ولا شيء لموالى
 مواليه لأنهم الجواز ولا يجمع بينهما اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم
 أحدهم إعطاؤه مانصه) ولو خاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء
 شيء ليخلصه كفى بالخلصة اهـ وقد نقلنا ذلك في المحاور أيضاً (وقال في القاعدة
 الخامسة عشر من استيجل بالشيء قيل أوانه عوقب بحرمه مانصه) ومن فروع
 القاعدة إذا أوصى لرجل فقتله حرم ما أوصى له اهـ (وقال في القاعدة السادسة
 عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهي بينهما
 فلم يميزه أى الوصى أن يعزل نفسه اهـ (وقال في القاعدة المذكورة أيضاً
 مانصه) * ضابطه الذى قد يكون ولياً فى المال والنكاح وهو الوالى والجور
 وقد يكون وليس فى النكاح فقط وهو سائر العصباء والام وذو الارحام
 وقد يكون فى المال فقط وهو الوصى الاجنبى الخ وقد نقلنا بقیته فى كتاب
 النكاح فراجع (ثم قال) وفى القنية لا يملك القاضى التصرف فى مال المتيمم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف فى الوقف
 مع وجود ناظره ولو من قبله اهـ وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضاً وفى كتاب
 القضاء (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) ومنه لو علم الوصى بان
 الموصى أوصى بوصا بالانده نسي مقدارها وحكمه فى وصا بائنة المقتنين اهـ
 (ثم قال) ولو باع الوصى قبل العلم بالايضا جازاه (ثم قال) ولو أجاز الورثة
 الوصية ولم يعلموا أوصى به لم تصح إجازتهم كذا فى وصا بالائنة اهـ (ثم قال)
 وقالوا بعد الوارث والوصى والمتولى بالتناقص للمجهل اهـ وقد نقلنا بقیته
 فى كتاب الدعوى (ثم قال أيضاً) وقالوا إذا باع الأب أو الوصى ثم ادعى أنه وقع
 بغيب فاحش وقال لم أعلم تقبل اهـ وقد نقلنا بقیته فى كتاب القضاء (وقال)

في أحكام العبدان مانصه) ويصلح وصيا وناظر او يقيم القاضى مكانه بالغالى
 بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في الوقف (وقال
 في أحكام العبد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصيا الا اذا كان
 عبد الموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى
 أن قال وكذا وصيته اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظر او وصيا
 والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كما في الاسعاف اه وقد
 نقلناها في كتاب الوقف (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه)
 كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فبات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به
 الموصى له جاز اليسع وبطل سكه الى أن قال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل
 ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح
 وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متما كدichi قبل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة
 وحق الحبس للرهن وحق المسبل للمجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول نحو امر زاده يسقط
 بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام
 النجاشى مانصه) واذا أوصى رجل لثلاث بنات بالثمن كان غلاما وبنتهم سمانية
 ان كان أنثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمسة اربعة الزائدة الى أن
 يتبين أمره اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
 من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب اه
 (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن قال وعدم صحة الوصية
 عند المراجعة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها
 وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية وورد
 الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانبيين
 الشركة الى أن قال والوصية اه (ثم قال) وأما الولاية على مالى اليتيم بالوصاية فان
 كان وصى الميت فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله بالاختصاص
 أو بحجز ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزله نفسه الا في مسئلة من ذكرناها
 في وصايا الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لأن للقاضى عزله كما في القنية وله

عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف القوائد اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف ايضا (وقال في احكام الفسوخ مانصه)
بخاتمة بجود ماعدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في وجود
الموصى للوصية اه وقد نقلنا في كتاب القضاء (وقال في احكام الكتابة
مانصه) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صك بخط يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا شراشه على من غير أن يقرأه وسعه أن يشهد اه وفي
الحضانية من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأه وصيته عليهم فقال علماء ولا يجوز لاشهود أن يشهدوا بما فيه وقال
بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم أن يشهدوا باحدى
معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه وتسامه فيها اه وقد
نقلناه في كتاب الشهادات ونقلنا بعضه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الأولى أسباب التملك المعاضات المالية الى أن
قال والوصايا اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره
الا لارتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى
قبل قبوله قال الزياي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يلى عليه حتى يقبل منه اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك
الموصى به بالقبول الا في مسئلة قد مناه فلا يحتاج اليه فله شيان شبه بالهبة فلا بد
من القبول وشبه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الياس من
القبول اعتبرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان
قبولها انقضى ملكه والا فلا يجبرون كما في الولو بالحجة والملك بقبوله يستند الى وقت
موت الموصى بدليل ما في الولو بالحجة رجل أوصى بعبدا لاسان والموصى له غائب
فنفقة في مال الموصى فان حضر الغائب ان قيل يرجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الطلاق
والنفقة (ثم قال) السابعة دين القليل تثبت للقبول ابتداء ثم تنقل الى الورثة
فهى كسائر أمواله فتعضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله وهذا الواهب لا تقضى به دينونه
وتتقدصا به ذكروا الزيلعي في باب القصاص فيمادون النفس اه وقد نقلنا
بقية في كتاب الجنائيات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن
الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فبذلك يبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه قال الشارح أي
الوارث لان الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه (ثم قال) وأما ملك الموصي له
فليس خلافة عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه كست الاحكام المذكورة في حقه كذا
ذكروا العذر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه
وزاد عليه انه يصح شراؤه مباح الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث
اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما
للحين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة
أبدا ورقبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصي له فاذا مات الموصي له
عادت المنفعة للمالك والولد والعلة والكسب للمالك وليس للموصي له الا حارة
ولا اخراجا من بلد الموصي الا أن يكون أهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث
ولا يملك استخدامه الا في وطنه وعند أهله ويصح الصلح مع الموصي له على شيء
وتبطل وجاز يبيع الوارث الرقبة من الموصي له ولو جنى العبد الفداء على الخدم
فان مات وجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي يبيع العبد وان أبي
الخدم الفداء فبذلك المالك أو دفعه وبطلت الوصية وأرسل الجنسية عليه للمالك
كالودوب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصته اشترى بالارش خادم ان بالغ
والايبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قائله عدا ما لم
يجتمع على قتله فان اختلفوا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر ولو أعتقه المالك نقد
ضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما منفعته فان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمة فنفعته على المالك وان بلغها فعلى الموصي له الا أن يعرض مرضا
ينعه من الخدمة فهي على المالك فان تناول المريض باعاه القاضي ان رأى
واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه هكذا في نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى
المالك كفي الظهيرية وأما ما في الزيلعي من انه لا يحب صدقة فطره فسبق قلم كما

في فتح القدير ويمكن حمله على أن المراد لا يجب على الموصي له بخلاف مقتنه وأما
 به من غير الموصي له فلا يجوز الأبرضاء فان بيع برضاه لم ينقل حقه إلى المثلث
 إلا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما إذا قتل خطأ
 وأخذت قيمته يشترى بها عبد وينقل حقه فيه من غير تجديد كالوقوف إذا استبدل
 النخل الوقف إلى بدنه ذكره قاضيان من الوقف وكل من سدد إذا قتل خطأ يشترى
 بقيته عبد ويكون عبداً من غير تجديد كره الزياي من الجنائيات ولم أحكم
 كتابته من المالك وينبغي أن تكون كتماناً لا تقيم إلا بالتراضي وحكم اعتاقه
 عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لأنه عادم المنفعة للمالك وحكم ماء المالك
 وينبغي أن يحصل له لأنه تابع المالك الرقية وقيده الشافعية بأن تكون ممن لا تحيل
 والأفلا هـ (ثم قال) * تنبيه * قد علمت أن الموصي له وإن ملك المنفعة لا يجوز
 وينبغي أن لا الإمارة هـ وقد قلنا بقيمة ذلك في كتاب الأمانات فراجع (وقال
 في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تعليق الدين لغير من هو عليه المحوالة
 إلى أن قال وخرج أيضاً الوصية به لغير من هو عليه فأنما جائزة كافي وصايا
 البرازية هـ وقد قلنا في المداينات (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما يمنع مانصه) ويمنع فساد الوصية والتبرع من المريض هـ (وقال في بحث
 ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه مانصه) أما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة
 الغفر فسد قطان بالموت وإنما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا
 كلام ولا يقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة وإذا أوصى بحقوق الله
 سبحانه وتعالى قدمت الفرائض وإن أخرها كالنكاح والزكاة والكفارات
 وإن تساوت في القيمة يبدئ بما يدايه وإن اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض
 على البعض إلا العتيق والمحساة ولا يعتبر القديم واللاحق ما لم ينص عليه
 وتسامه في وصايا الزياي هـ وقد قلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الفرائض
 (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) ثلاثة في سفر جنب
 وحائض وميت وثمة ما يكفي لأحدهم فإن كان المأكل كالأحدهم فهو أولى
 به وإن كان لهم جميعاً لا يصرف لأحدهم ويجوز التيمم للكل وإن كان المأكل مباحاً
 كان الجنب أولى به إلى أن قال وينبغي أن يلحق بما إذا كان مباحاً ما إذا أوصى به
 لأحوج الناس ولا يكفي إلا لأحدهم هـ وقد قلنا بقيمة في كتاب الطهارة (وقال

في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الوصي اذا نصبه الامام وعين له اجرا
 بقدر أجرة مثله جاز وأما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القنية اهـ (وقال
 في أحكام السفر مانصه) ويختص ركوب البحر بأحكام الى ان قال وضمن
 المودع لوسافر بها في البحر وكذا الوصي اهـ وقد نقلنا في الامانات (وقال في
 بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول
 لا بشرط القبول في الوكالة بشرط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل
 ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
 بعد الموت والوصاية تصح ونصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة
 وبشرط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل
 الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن معقود للحفظ وفي ان القاضي بعزل وصي الميت
 بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى
 المشتري انه مبيع ولا يثبت فانه يخلو على المبتات بخلاف الوكيل فانه يخلو على
 نفى العلم وهي في القنية ولأوصى لفقراء أهل بلخ فلا فضل للوصي ان لا يجاوز أهل
 بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الأصح ولأوصى بالتصدق على فقراء الحاج
 يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقراء هذه السكة لم يجز
 كذا في وصايا خزانة المفتين وفي الخاتمة لوقال الله على ان أتصدق على جنس
 فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك
 ضمن المأمور اهـ وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي
 لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا فلا ويحتمل ان في ان كلامهما أمين
 مقبول القول مع اليمين ويصح ابرأؤهما معا وجب بعهدهما ويضمنان وكذا
 يصح جعلهما وتاجلهما ولا يصح ذلك منهما اقبالا لم يجب بعهدهما اهـ وقد نقلنا
 في كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في المخالفة عن الميت
 في التصرف والوارث أقوى لما ملكه العين فلأوصى بعق عبد معين فسل كل واحد
 منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تغييرا وتعليقا وتديرا وكذا ولا يملك الوصي
 الا التخيير وهي في التخييص ولا يملك الوارث بيع التركة لغضاء الدين وتنفيذ

الوصية ولو في غيبة الوصي الأبا مر القاضى وهي في الختانية اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (ثم قال) وصى القاضى كوصى الميت ويقتربان في أحكام ذكرناهما
 في وصايا الفوائد وأمين القاضى كوصيه ويقتربان في أن الأمين لا تلحقه عهدة
 كالقاضى ووصيه تلحقه كوصى الميت ونحمد لله رب العالمين اه (وقال في فن
 الفرق والجمع مانصه) * قاعدة * المضاف الى معرفة فيه بذالعه وموصو حواه في
 الاستدلال على أن الأمر الوجوب في قوله سبحانه وتعالى فليحذر الذين يخالفون
 عن أمره أى كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية وأوصى لولد زيدا ووقف
 على ولده وكان له أولاد ذكور وانثى كان للكل ذكر في فتح القدير من الوقف
 وقد فرغته على القاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخر فن الفرق
 والجمع في بحث الطاعون مانصه) وقد ذكر أرى ابن حجر فيه أن المرجع عند
 متأخري الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها فتعتبر
 ثمرة من الثلث كالمرضى وعند المالكية روايتان والمرجع منهما عندهما
 أن حكمه حكم الصحيح وأما المخنقة فلم ينصوا على خصوص المسئلة ويمكن
 قواعدهم تقتضى أن يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية الخ وقد نقلنا بقية
 في كتاب الطلاق فراجع (وقال أيضا في آخر فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة *
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والأمر والسطة والإمامة والولاية في مال
 الولد والتولية على الأوقاف ولا يحصل توليته كما كتبناه في الشرح وإذا فسق
 لا يعزل وإنما يستحقه بمعنى أنه يجب عزله أو يحسن عزله إلا الأب السفيه فإنه
 لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الختانية اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوقف
 فراجع (وقال في فن الألفاظ في بحث البيع) أى يبيع إذا عقده المالك لا يجوز
 وإذا عقده من قام مقامه حاز فقل يبيع المريض بحياة يسيرة لا يجوز ومن وصيه
 جائز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (بقول جامع) وقوله يبيع المريض
 أى المدينون والمشتري بالخيار أن شاء زاد في الثمن إلى تمام القيمة وإن شاء فسخ كذا
 في شرحها وقوله المدينون أى مجبىط ولولدين عليه جازت بقدر الثلث كذا في بحث
 البيع في الفصل الرابع والثلاثين من نور العين (وقال أخو المؤلف في تكميلته
 لفن الحيل مانصه) * الخامس والعشرون في الوصية * الوصاية لا تقبل التخصيص
 بنوع ومكان وزمان وإذا خصص زيدا بصر وعمره بالشام وأراد أن ينفرد بكل غائمه

ان يشترط السكل ان يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الانفراد والمحيلة في ان عمك
 الوصى عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الوصى وقت الايصاء المحيلة في أن القاضى
 يعزل وصى الميت أن يدعى ديناً على الميت فيخبر به القاضى أن لم يبرئ منه اه
 (وقال أخوه المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق في كتاب القضاء مانصه)
 وكذا وصى الميت بملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل والفرق نعترا لاذن من
 الميت بخلاف الموكل اه وقد نساء في كتاب القضاء والوكالة (وقال أخوه المؤلف
 أيضاً في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتبها واستثنى جعلها فسدت
 بخلاف الوصية لانها تتبع ولا تنفص الى المنازعة اه وقد نساء في كتاب العتق
 (وقال أخوه المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الوصايا
 اذا قرئ صلح وصية على رجل فقيل له هو هكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز وكذا اذا
 امتنع من الكلام أو اعتقل لسانه فأشار برأسه لا يجوز بخلاف الأئرس والفرق
 ان الأئرس لا يرجح منه الكلام أما الذى اعتقل لسانه فيرجح منه الكلام
 فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة قال اءهوا الناس ألف درهم فالوصية باطلة ولو قال
 تصدقوا بها فهى جائزة والفرق ان العطاء يكون للغنى والعقير والناس لا يحصون
 والتصدق مختص بالفقراء فصحت ولو قال ثلث ما لى لله قال أبو حنيفة هى باطلة
 وقال محمدى جائزة وتعرف الى وجه البر عن ابن القاسم جعل الطعام الى أهل
 المصيبة في اليوم الاول والثانى غير مكروه وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في
 الثالث مجتمع النائحات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه وقد
 نساء في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت
 الوصية والثلث بينهم ولوله بنت لم يجز للشقيق والفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن
 ويرث مع البنت دون الاخوين ترك زوجة وأوصى لاجنبي بجميع ماله يأخذ
 الاجنبي ثلث المال بالامتناع والبرأة ربع ما بقى وهو السادس بحكم الميراث يبقى
 النصف يكون للاجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الحج من
 الفن الثاني مانصه) أوصى الميت بالحج فتم مع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أوج الوصى
 أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذا ان كاة والسكافرة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا فى
 ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله

المجنون ويطل الوصية والثلاث في الظهيرة اه (وقال في كتاب الاعيان مانصه)
 لا يجوز تعميم المشتري الا في الميعن حلف لا يكلم مولاه وله اعلون وآسفون فليهم
 كلم حنت كافي الميسوم وبطلت الوصية للمولى والحالة هذه اه (وقال في كتاب
 الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه
 خيانه وكذا الوصي اه (وقال ايضا في كتاب الوقف في بحث أوقاف الامراء
 والاسلاميين اراضي بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق في ابن الهمام
 فأجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى ويثبت
 في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صحت وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار اليتيم على
 قول التأخرين المفتي به اه (وقال ايضا في كتاب الوقف مانصه) وصى الوقف
 ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لاناظرا كما في العتبية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان
 مقتضى ما قاله في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين
 فليتا ممل وليراجع غيره اه (وقال في كتاب البيوع في بحث المحل مانصه) ويتبعها
 في الرهن فاذا ولدت المهرونة كان رهنها معها بخلاف المستأجرة والكفيلة والوصي
 يخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة
 والاجارة والايضا يخدمتها اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع
 ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية
 اه (ثم قال) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل الاولى اه وقد نقلناه في
 الوقف (وقال ايضا في كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفذا على المباشر
 نفذ عليه فلا يتوقف شراء الغرضي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة للتولي
 اجيرا الوقف بدهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصي كالتولي وقيل تقع الاجارة
 للقيم وتبطل الزيادة كما في الفينة الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر اجيرا
 بأكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سيرا لخانية اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف والاجارة والوكالة (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه)
 المجردة في الاموال الربوية هـ والافق أربع مسائل في مال المربى تعتبر من
 الثالث وفي مال اليتيم اه وقد نقلنا بقية في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع ايضا
 مانصه) ما جاز ايراد العقد عليه باذنه فانه صحيح استثناءه الا الوصية بالمخدمة يصح

افراد هادون استثنائها اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) من باع
 أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مدينون الميث دارا
 بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المادون غلاما بألف وقيمته ثلاثة
 آلاف لم تصح ولا يملك ان الرد يعيب ويملك كانه يتخير شرط أو روية اه وقد
 نقلناه في كتاب الاذن (ثم قال أيضا) تصح اقالة الوارث والوصي دون الوصي له
 والوارث الرد بالعيب دون الوصي له اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف
 القاضي على حق مجتهد الى أن قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصي
 البيتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر البيتيم والوقف كما في دعوى
 الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعلية اليمين الا في مسائل عشرة في الغيبة الوصي في دعوى
 الانفاق على البيتيم أو رقيقه اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) التناقض غير مقبول
 الا فيما كان محل الحلف أو منه تنساقض الوصي والنظر والوارث كما في الخانية اه
 (ثم قال فيه أيضا مانصه) وفي دعوى الغيبة ان البراء العام لا يمنع من دعوى
 الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبراه من الدعاوى ثم ادعى عليه وكالة
 أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب القضاء أيضا مانصه)
 لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة الى أن قال والثانية في مسألتين
 في الانصاء شهد كافران على كافرانه أو وصى الى كافر فاحضر مسما عليه حتى لم يأت
 الخ (ثم قال فيه أيضا مانصه) لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له الا
 في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح ويرى بالدفع اليه
 بخلاف ما اذا دفع له قبل انصاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه
 لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مدينون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده
 وتسامه في قضاء الجماع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا مانصه)
 أمين القاضي كالقاضي لا عهدة عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي
 القاضي فبين وصي القاضي وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضي
 محجور عن التصرف في مال البيتيم مع وجود وصى له ولو كان متصوب القاضي
 بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلت لك أمينة في بيع هذا العبد
 واختلاف واقعا اذا قال بيع هذا العبد ولم يزدوا الصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد

أوضحناه في شرح السكندر وجميع البرازي من الوكالة أنه تلحقه العهدة فليراجع اه
وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب القضاء أيضاً مانصه) ينصب
القاضي وصياً في مواضع اذا كان على الميت دين أو له أول ولتتفق بصلته
وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئاً وأراد رده
بعيب بعد موته وفيما اذا كان أب الصغير مرفقاً بمسئراً فيمنصبه للفظ وذك
في قسمة الولد الحية موضعاً آخر ينصبه فيه فليراجع وطريق نصبه أن يشهدوا
عند القاضي أن فلان مات ولم ينصب وصياً فلو نصبه ثم ظهر للميت وصى فالوصى
وصى الميت ولا يلي النصب إلا القاضي القضاة والمأمور بذلك اه (وقال فيه
أيضاً مانصه) ولا تسمع البيعة على عقد والافي وارث مقر بدين على الميت
فتقام البيعة للتعدى وفي مدعى عليه أقرب الوصاية فبرهن الوصى اه (ثم قال)
ثم رأيت خامساً في القسمة معزى بالجامع المبرعوى لو خوصم الأب بحق على
الصبي فأقر لأخيه عن الخصومة وأمكن تقام البيعة عليه مع إقراره بخلاف
الوصى وأمين القضاة اذا أقر بخرج عن الخصومة اه ثم رأيت سادساً في القسمة
لو أقر الوارث الوصى له فانها تسمع البيعة عليه مع إقراره اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) الرأى إلى القاضي في مسائل التي أن قال وفيما اذا باع الأب أو الوصى
عقاراً صغيراً فالرأى إلى القاضي في نقضه كما في بيع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (ثم قال في كتاب القضاء أيضاً) من سعى في نقض ما تم من جهته فسميه
مردود عليه الا في موضعين إلى ان قال وردت عليهما مسائل إلى ان قال الخامسة
باع الأب مالاً بده ثم ادعى أنه وقع بغير فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية اه وقد نقلناه
في كتاب اليبوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً مانصه) فعلى القاضي حكم منه
إلى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مالاً باليتيم انفسه من نفسه أو موصى فاعه
فخذ كور في جامع القمولين من فصل تصرف الوصى والقاضي في مال اليتيم فقال
لم يبيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه
من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (وقال فيه أيضاً) ولا يجوز إثبات الوكالة والوصاية بالخصم حاضراً وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضاً) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل

لا تجمع الا في أربعة الى ان قال والثالثة الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صغر
صحة وان لم يسموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل الى المتولى وقف من غير بيان
من نصبه على التعيين السادسة نسبة فعل الى وصي يقيم كذلك اهـ (وقال فيه
أيضا) الجهة الثالثة في المنسكوحة تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستحلاف تمتد الى ست
هذه الثلاثة ودعوى خيانة مهممة على المودع وتحليف الوصي عند اتهام القاضي
له وكذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الوصية لا تمتد لها والامان
الى الموصى أو وارثه وفي التشف لوقال أعطوا فالاذا شيدا أو جزأ من مالي أعطوه
ما شأوا اهـ (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانصه) لا يجوز للامني عليه الانكار
اذا كان عالما بما حقق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
عليه ليتكبر من الرد على بآئنه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع التوازل
اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الاب في
مال ابنه كالاب الا في مسألتين من بيع الوالو الحجة اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجوز
بمخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز
بمخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن (ثم قال فيه أيضا) وبما خرج
عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد الموكل لنفسه الوصي فان له ان يشتري مال
اليتيم لنفسه والنفع فاسهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كما في بيع
البرازية اهـ (ثم قال فيه أيضا مانصه) الشيء الموقوف الى اثنين لا يملكه احدهما
كالوكيلين والوصيين الخ اهـ (وقال في كتاب الاقراء مانصه) الاقرار لا يجمع
الدنية لانها لا تقسم الاعلى منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية الخ اهـ (وقال
في كتاب الاقراء أيضا مانصه) من ملك الاشياء ملك الاخبار كالوصي الى ان قال
قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك الاشياء هادون
الاخبار بها اهـ (يقول جامع) وقوله كالوصي أي وصي الميت فانه لو أقر بالاستيفاء
من مديون الميت صح بخلاف وصي القاضي كذا في شرحها (ثم قال في كتاب
الاقراء أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال وخرج عن هذا
الاصل مسألتان الى ان قال وكذا في خيانة الاكل مسئلة في الوصية من كتاب
الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبد وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى
له بعدد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعدد يقال له بزيغ فبرهن

المدعى قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بين بيع فلو اشتراه الوارث بين بيع صح
 وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعده ما مثله فخصا الفها بالترجع قبل قوله
 وكذا الاقرار حجة قاصرة على المقر الخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حلف المدعى
 عليه دفعه للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا
 في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها
 تقبل ولو بلغ الصبي واقفاها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف كفى القنية اه (وقال
 في كتاب المضاربة مانصه) اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله اذا عمل الا في الوصى
 يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اه (وقال
 في كتاب الحبسة مانصه) لا جبر على الصلات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
 العيين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت الموصى مع انها
 ضلها اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تتقلب مضمونة بموت عن تجهيل
 الا في ثلاث الى ان قال والقاضي اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم أودعها اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليها مسائل الا في الوصى اذا مات
 مجهلا فلا ضمان عليه كفى جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
 ذكره فيها اه (ثم قال فيه أيضا) وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة
 كفى وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال فيه أيضا) العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والنظار فيستحقان بقدر
 أجره المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للنظار شيئا ولا يستحقان الا بالعمل الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف بقيمته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات
 أيضا) كل أمين ادعى ابصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
 والوكيل والنظار اذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسواء كان في حياة
 مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه
 قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق
 في الوكالة الجدية القول للأمين مع الأمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى
 في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى وكتاب الوقف (ثم قال) الامين اذا خطب بعض أموال الناس ببعض

أو ألامائة بحاله فانه ضمن الى ان قال والوصي اذا خلط مال اليتيم بحاله ضمنه
 الخ فراجع (وقال فيه أيضا) تحليف الاعمى عند دعوى الرد أو الهلاك قيل لئلا
 التهمة وقيل لا لتكراه النفعان ولا ثبت ازدعيه حتى لو ادعى الرد على الوصي
 وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودبعة المبسو ما ه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى (ثم قال فيه أيضا) ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضى ضمن
 اذا كانت مستعرة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا افلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى
 المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل
 وعليه دين وعند ودبعة بغير عينه الجهم مع ما ترك بين الغرما وصاحب الودبعة
 بالخصم كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون) ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه سقيم ضمنه ولو لم يحجر
 عليه اه (وقال فيه أيضا) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يصير له ربح كان ملكا للوصي له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فللغيره ابا الحارث وبيعه القاضى فما
 فصل عن ثمنه فالوهاب كذا في خزانة الملتين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير وكان شفعها
 كان له الاخذ بها والوصي كالأب اه (وقال في كتاب القسمة ما نصه) تنقض
 القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين وتغذوا الرصية ولا بد من
 رضا الموصى له بانك وهذا اذا كانت بالتراضي أما اذا كانت بقضاء القاضى
 لا تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه
 ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد ان يرض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى ان قال الثالثة مات بعض الزفقة في السفر فباعوا
 قماشه وعدته وجهزوه بتمته وردوا الباقى الى الورثة أو أغنى عليه فاتفقوا عليه
 من ماله لم يضمنوا استحسننا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الفرائض) المجد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال لو أوصى لأقرباه فلان
 لا يدخل الأب ويدخل المجد في ظاهر الرواية اه (ثم قال) الخامسة لو مات وترك

أولاد اصغار او مالاً فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف الجدة اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيماً لا يقوم
 الجدة مقام الأب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضاً) الجدة الفاسدة من ذوى
 الارحام وليس كاب الأب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف في مال
 الصغار اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضاً) وصى الميت كالأب الا في
 مسائل الاولى لا يجوز اقرضه انه اقاول يجوز اقرض الأب في رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصي اه وقد نقلناه هذه المسئلة في كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتین فاذا بايع أو اشترى لنفسه بالشروط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يعمونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصي صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشرة لا حضنة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب
 الفرائض أيضاً ما نصه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهمزة في أحد
 قال الحجر جاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل
 جعل لا أحد بنه داراً بنصيه على أن لا يكون له بعد موت الأب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن الحارث وأبو عمر والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

﴿كتاب الفرائض﴾

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شريكاً للصيد ثم مات فبعقل الصيد قيمته بعد

الموت فانه عليه وبورث عنه كذا ذكره الزياهي من المكاتب اه وقد نقلناه
 في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
 في كتاب المحجرات وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزياهي في آخر كتاب الولاء ان بنت
 المعتق تراث المعتق في زمانها وكذا ما فصل بعد فرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا
 المسائل يكون للابن والبنت رضا او عزا الى النهاية بنساء على انه ليس في زمانها
 بيت مال لانهم لا يضعونه موضع ما اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
 انسان يرث ويورث الا ثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
 وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
 وانما وهبت مالها له في صحتها والمرث لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
 نقلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) والجنين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة
 وفي الثالث نظر يعلم مما قدمناه في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم
 قال) واختلافه في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياطة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وقائمة الاختلاف فيما قال الوارث لمجارية
 مورثه ان مات مولا فأتت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيمة اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فخها
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الميرط وحده القذف والنكاح لا يورث وحديث
 المبيع والرهن يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
 العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أنبته للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا
 واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
 ويجوز أن يقال لا يورث عنه خلافا لما أخذنا من مسئلة لو برهن أحد الورثة على
 القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لما كذا في آخر
 اليتيمة وأما اخبار التعيين فاتفقوا انه يشبث للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبواب كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والنكاح والرهن والامانات
 والوكالة والجنائيات والدعوى (ثم قال) الجرد كالاب الا في احدى عشرة مسئلة
 خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالاولى الجردة أم الاب لارث لها مع
 الاب ولا تصحب بالجد الثانية الاخوة لابوين أو لاب يستطون بالاب ولا يستطون
 بالجد على قولهما ويستطون به كالاب على قول الامام وعليه الفتوى فالخالفه

على قوله ما خاصة الثالثة للام ثلث ما يبقى مع أحد الزوجين والاب ولو كان مكان
الاب جده للام ثلث جميع المال عند الامام ومحمد خلافاً لابي يوسف الرابعة لومات
الميتى عن اب معتقه وابن معتقه فالاب السدس والباقي للابن في رواية فلو كان
مكان الاب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك
جده معتقه وآخاه قال ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى يختص الجده بالاولاد وقالوا
الاولاد بينهم ما ولو كان مكان الجده اب فاليراث كله له اتفاقاً وأما المسائل الست
فأربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لأقرباه فلان لا يدخل الاب ويدخل الجده
في ظاهر الرواية وفي صدقة الفغار يجب صدقة فغار الولد على أبيه الغني دون
جده ولو أعتق الاب جراً ولا مولده إلى مواليه دون الجده وبصير الصغير مسلماً
بإسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاداً صغاراً أو لا فالولادة للاب
فهو كوصي الميت بخلاف الجده السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد
فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجده ولو كان مكانه أب
اختص اتفاقاً ثم زدت أخرى وهي أنه إذا مات أبوه صار يتيماً ولا يقوم الجده مقام
الاب في إزالة التيم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية
لومات وترك أولاداً صغاراً ولا مال له ولم أم وجد أب الاب فالنفقة عليهم اثلاثاً
الثالث على الام والثالثان على الجده اه ولو كان كالاب كانت النفقة كلها عليه
ولا تشاركه الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر اه وقد قلنا هذه المسائل في أبوابها
كتاب الوصايا وكتاب الحجر وكتاب الزكاة والعنق والجهاد والنكاح والطلاق (ثم
قال) الجده الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع
العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنسبه
لم يثبت بلا تصديق وفي انبثاق من ذوى الارحام الا في مسألة مالو قتل ولد بنسبه فانه
لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي في الجنبات اه وقد قلنا
هذه المسائل في أبوابها كتاب النكاح والوصايا والحجر والدعوى والمجنونات (ثم
قال) وصي الميت كالاب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقرضه اتفاقاً ويجوز
اقرض الاب في رواية الثانية يشترى ويبيع لنفسه بشراً الخيرية لا تيم وللاب
ذلك بشرط ان لا ضرر للسائلة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة ولو وصى بقدر عمله الخامسة للاب

ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عيادته مقام
 عيادته فاذا باع واشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
 الاب السابعة لا يلى الا كح بخلاف الاب الثامنة لا يعمونه بخلاف الاب التاسعة
 لا يؤدى من ماله صدقة الفطر بخلاف الاب العاشرة لا يستجدهم بخلاف الاب
 الحادية عشر لا حضانة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه المسائل في ابوابها
 كتاب البيع والاجارة والرهن والنكاح والوصايا والطلاق والزكاة (ثم قال)
 الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتتان الغرة يرثها الخنثى
 لتورث عنه كما في جنائيات المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا حفر بئرا
 تعديا ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت المديونية على عاقلة ولو حفر عبد بئرا
 تعديا فاعنتقه مولاه ثم مات العبد فوقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في
 الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لومات المستأمن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يعدموا فاذا قدموا فلا بد من بينة
 ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا تعلمه وارنا غيرهم ويؤخذ منهم كميل ولا يقبل
 كتابه اسكهم ولو ثبت انه كذابه كذا في مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب الجهاد (ثم قال) قال الشيخ عبدالقادر في العليقات في باب الهمة
 في أحد قال الجرجاني في الخزائن قال أبو العباس النماقي رأيت بخط بعض مشايخنا
 في رجل جعل لأحد بني دار بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز
 وأفتى به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شعيب النخعي وحكى ذلك
 أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبو عمرو والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه (يقول جامعهم) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القاعدة الرابعة التابعة
 تابع مانصه) ومن فروعهما الحمل الى أن قال ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا
 ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة الخنثى اذا ضربت بطنها فالقته اه وقد
 نقلناه في الجنائيات (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدور بالشبهات مانصه)
 وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في مسائل الى أن قال الثانية المحدود
 لا تورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الجنائيات (وقال)

في القعدة الخامسة عشر من استجلى بالشيء قبل أولاده ووقب بحرمانه) ومن
 فروعه حرمان الفاتل مورثه عن الارث وقد قلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا
 (ثم قال) ونخرج عنها مسائل الى أن قال الرابعة أمسكت زوجته مسيلة شرها لاجل
 ارثها ورثها اه وقد قلنا هاهنا في كتاب الملاق أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام
 النامي مانصه) وقالوا به ذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقص للجهل اه وقد
 قلنا بغيره في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام العيب بدانصه)
 ولا يرث ولا يورث اه (وقال في بحث ما قبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل
 مانصه) لوقال الوارث تركت حقي لم يطل حقه اذا ملك لا يبطل بالتزك والحق
 يبطل به حتى ان أحد الغانمين لوقال قبل القسمة تركت حقي بطل حقه الى أن قال
 وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو ما مر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متما كدسحق السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة
 وحق الخمس للارهن وحق المسيل الجرد وحق الموصى له بالنسكن وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول نحو ما مر زاده يسقط بالاسقاط
 اه وقد قلنا انما ذلك في باب الشرب فراجع (وقال في أحكام المحتفى مانصه)
 وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنثى منه اه (وقال
 في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام
 الذمي مانصه) تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويجزى الارث بين اليهود
 والنصارى والمجوس والكفر كما عندنا له واحد بشرط اتحاد اندر والكفار
 يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت دلتهم وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته
 المسلمون مع عدم الاتحاد اه وقد قلناه في الجهاد (ثم قال آخر أحكام الحرام
 مانصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث المسائل اه (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) بوجه مسائل الاولى أسباب الملك المعاضات المالية الى
 أن قال والميراث اه (ثم قال) ودية القتل ملكها أولا ثم تنتقل الى الورثة ومنها
 الغرة على كها الجنين فتورث عنه اه وقد قلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا اه (ثم قال) السابعة
 دية القتل تثبت للقتول ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقتضى منه ادوية
 وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثبات ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث

كسائر أمواله ولهم ذل الوارث بالمال المتفقى دينه وتنفذ وصاياه ذكره ان يلقى في
 باب الفصاح فيما دين النفس اه وقد نقلناه بعبارة في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 التاسعة اختلافوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل
 بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من القوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها اياها اذا أبرأ الميت غيره أو أداه وارثه بشرط التبرع
 وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها اذ لم يترك ابنه وقتنا ودينه باستغرقها فاداه
 وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم
 قال) والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقبضه فان لم يستغرق فلا يبيح ان
 يصالحوا لما يقضوا دينه ولو فعلوا جازاه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال)
 ولو اقدموا ثم ظهر دين محيط أو لارث القسمة اه وقد نقلناه في كتاب القسمة
 (ثم قال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو لم يستغرق اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) وهناك مثله لو كان الدين للوارث والمال مخصص فيه فهل
 يسقط الدين وما يأخذ ميراثا أولا وما يأخذ دينه قال في آخر البرازية استغراق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم
 مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالمحاربة التي اشترأها
 الميت أي بغبن فاحش اه شارح وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح اثبات
 دين الميت عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتم صرف وصى الميت
 بالبيع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم قال)
 وأما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه كسكت الاحكام
 المذكورة في حقه كذا ذكره المصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه بمبايع الميت بأقل مما باع
 قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم
 قال) الرابعة عشر تلك العقار للشفع بالاختيار التراضي أو بقضاء القاضي فقبلها

لا اله الا الله فلا يورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يسفح به اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) * بقية * قدمنا انه
 لا يمنع ملك الارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ويمنعه ان كان مستغرقا اه (وقال
 في بحث ما يندم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) (أما حقوق الله تعالى كالزكاة
 وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة
 بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق
 الله تعالى قدمت الفرائض وان غيرها كالنكاح والزكاة والكفارات وان تساوت
 في القوة بدى بما بدأ به اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا ونقلنا بعضه في كتاب
 الزكاة (ثم قال في فن الاعاز مانصه) * الفرائض * ما أول ميراث قسم في الاسلام
 فقل ميراث سعد بن الربيع كافي المحيط أي رجل قيل له أوص فقال بأوصى
 انما رثي عتاك وخالتك وجدتك وأختاك وزوجتك فقل صحیح تزوج
 بجدي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمرضى متزوج بجدي الصحيح كذلك
 فولدت كل من جدي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدي الصحيح
 أم أمه خاتناه والبنتان من أم أبيه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح
 فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لأبيه فاذا مات المريض فلا يرثه
 الثمن وهما جديتا الصحيح ولقبنتيه البنتان وهما عمتا الصحيح وخاتناه ومجدتيه
 السدس وهما امرأتا الصحيح ولا ختبه لأبيه ما بقي وهما أختا الصحيح لأمه والمسئلة
 تسع من ثمانية وأربعين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال في الفن الثاني أول
 كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويرث ويرث فان ما يجب فيه من الغرة يكون
 موروثا بين ورثته اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال المؤلف في الفن الثالث
 في كتاب الفلأق مانصه) ولدا الماعة لا ينتفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة
 الى ان قال الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع اه (وقال في كتاب الوقف
 مانصه) وفي فوائدها حب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط
 لانه في معنى السئلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر
 والغرر وزعم في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضى
 اه (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للام من أصله وهو
 الاستيلاء على المباح ونقل بالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كملك الوارث الخ

فراجعهم (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص يجب لئلا يبتدأ ثم ينتقل الى الزارث
فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير العاني
عند الامام وصح عفو الجروح وقضى دينه منه لو انقلب مالا وهو موروث على
فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالا موالاه (يقول جامعه) وقد تفضل المولى
المكرم بحسن الختام فله الحمد والشكر على مزيد الانعام والصلوة
والسلام على من هو الانبياء ختام وعلى آله واصحابه البررة الكرام وكان الفراغ
من تبيينه سنة خمس وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له مزيد العز والشرف
صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين له بإحسان الى يوم
الدين وسلام على المرسلين والمحمد لله رب العالمين

بقول المتوسل بصاحب الثلاثة الفقير رمضان - ثلاثة فحمدك يا من وهبتنا
اتحاف آلائك التي جات عن الاشياء والنظائر والبسنتنا جلايلك نعمائك حملا
متنورا لابرار والبصائر وفقهتنا في دينك الذي ليس لاسنة مائة غاية وقلدت
أحجامنا بدير عنايتك التي ليس لمحاسنها نهاية ونصلي ونسلم على معراج الدراية
ومفتاح الهداية سيدنا محمد سيد المرسلين القائل من يراد الله به خير لا يفقهه
في الدين وعلى آله واصحابه نجوم الاهتداء ومصابيح الاقتداء أمامه دفء العلامة
المفرد والفهامة الاوحد معدن التحقيق وجوهرة التدقيق مولانا الاستاذ
الشيخ محمد أبو الفتح مفتي سكرندرية أحمد الله في أجله السعيد لنفع البرية
قد صرف همه العلية وأفرغ قريحته المذكية في ضم أبواب كتاب الاشياء
والنظائر للعلامة ابن نجيم البحر الزاخر جمع ما تفرق منها فأوعى فكان للتلقي
بالقبول ادعى سهل المأخذ في ترتيبه وترأكم به عذب التناول في أساليبه
وجوه محاسنه الفرائد تزدري بالدراري والفراقد طاب جنازه وراق معناه
تباها بأصوله العصور وتفتخر بفروعه الدهور وما كل طبعه لسبع بقين
من شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٩ على ذمة حضرة المومني اليه وتذوق مسك
ختمه لديه بتحقيق الاخ الفاضل ذي المآثر والفضائل العلامة الشيخ محمود
العلاف الخفي لازال محفوظا بلطف الله الخفي بالطبعة الوطنية بشار سكرندرية
تعلق التوكل على ربه البديع المعبد جناب معوض أفندي فريد أرخته
وأنا معترف بالتمصير ولا ينبتك مثل خبير

اشعوس ضاعت بأفق الكمال * أم بدور جات بوفى الجمال
 أم زعور ترهوب وروض نصير * بعير الصبا وعرف الأشمال
 أم لآلى الصفا بأذن الآلى * أم كتاب الاتخاف عذب المزال
 بالله مجمع الفوائد معرا * ج الغنى والمنساو كسب المعالي
 ذلك فبح القدير للناس منه * منح قدأنت بفيض الجلال
 كلما كررت تروق وتخالو * ثمرات فيه بالطف المثل
 نظم تاذن تريحه مفتى الـ * نغمر حالا محمد ذى الامالى
 شيخنا البحر والمفتى أبو الفتـ * ح منار الهدى فزير النوال
 شكر الله سعيه وحياه * وجزاه خيرايوم المسال
 شفى السمع من حلاه وشرف * واتل آياته بحسن المقال
 فراقى الفلاح قدأرتحه * تم طبع الاتخاف فى حسن حال

٤٤٠ ٨١ ٥٢١ ٩٠ ١١٨ ٣٩

سنة ١٢٨٩

(اعلان)

لا يجوز لأحد طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه والمخدر من المخالفة